

د. عبد اللطيف حمزة

الطباعة
في
الطبعة

المجلد الثالث



الهيئة المصرية العامة للكتاب



Bibliotheca Alexandrina



0115850

الدكتور عبد اللطيف حمزة

أدب المقاتل الصحفي في مصر

الجزء السابع

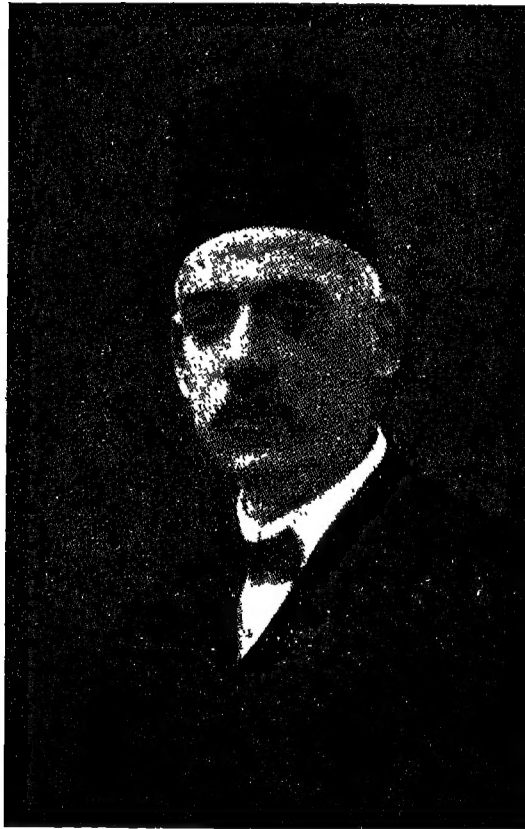
أمين الرافعي

في صحف اللواء والشعب والاحتجاج وغيرها

الهيئة المصرية العامة للكتاب



قَالَ الْإِسْلَامُ



فقيد الوطن

المغفور له أمين الـ افعى (بك)

١٨٨٦ - ١٩٢٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

- ١ -

صحيح ما يقال من أن الألم مصدر نعمة كبرى على الأدب ، وصحيح كذلك أن يقال إن الألم مصدر نعمة على الصحافة . ومن شأن المحن أنها تصهر النفوس الكريمة والشعوب المجيدة ، فتبين عن كرم جوهرها ، وتخرج منها النفوس والشعوب كما يخرج الذهب الإبريز بعد احتراقه بالنار التي تذيب ما علاه من صدا ، وتخلصه مما اختلط به من شائبة .

منذ الاحتلال البريطاني الذي فرض نفسه على مصر في عام ١٨٨٢ ، والمصريون يقاسون ألوانا من العسف والظلم ، ويعانون أنواعا من الضغط والذل ، قد تنوء بها الشعوب الأخرى .

أطاح الاحتلال باستقلالهم الداخلي الذي أقرته معاهدة عام ١٨٤٠ ، كما أطاح بدستورهم الذي نالوه عام ١٨٨١ . وهو الدستور الذي أتت به الثورة العراقية . ومنذ ذلك الوقت ومصر أمام قضية كبرى ذات شقين وهما : الاستقلال من جهة ، والدستور من جهة أخرى . ومن ثم أصبح للصحافة المصرية هدف واحد تنحصر فيه ، ولا تسمح أن يصرفها عنه هدف سواء . وهذا الهدف هو العمل من أجل هذه القضية الوطنية .

والحق أن هذه القضية الوطنية كانت كفيلة بأن تملأ وقت الصحافة المصرية ، وكانت كافية لأن تشغل كل حيز لها في تلك الفترة .

ومن هنا حق لها أن تسمى « صحافة رأى ، أو « صحافة مبدأ » .

- ٢ -

وفي أثناء اشتغال الأمة المصرية بهذه القضية تعرض المصريون لطائفة من المآسى الجسام ، كانت كل واحدة منها كافية لإضعاف هذه الأمة ، ولم تكن من ذلك العنصر الذهبي ، الذى يزداد بريقه ولمعانه بعد خروجه من النار التى تكشف عن قيمته وتفصح عن جوهره .

من تلك المحن الشداد ، والأحداث الجسام - مأساة الحرب العالمية الأولى ، وفيها عصف الاحتلال البريطانى بكل ما لمصر فى ذلك الوقت من مال ورجال ، وما للمصريين أنفسهم من شعور بالعزة القومية .

ومنها الثورة الكبرى - ثورة سنة ١٩١٩ . وفيها تعرض المصريون وزعمائهم وقادتهم للاضطهاد الذى لا يمكن أن ينساه مصرى إلى اليوم .

ثم منها مأساة الانقسام الداخلى الذى منيت به الأمة المصرية عام ١٩٢٢ ، وذلك بسبب المفاوضات بينهم وبين الإنجليز ، وهو انقسام أفاد منه الإنجليز - على عاداتهم - فوائد شتى ، وأطالوا بسببه أمد الاحتلال الفعلى للبلاد المصرية .

وفي هذا الجو العكر طفت على سطح الماء عناصر خبيثة ، تمثلت فى بعض شخصيات ضعيفة تولت الحكم فى مصر ، وأخذت جانب العدو ، وكانت ضالعة مع القصر الملكى ، وتآلف منها ومن رجال القصر ومن المعتمد البريطانى أناف ثلاث ، وضعت عليها القدر التى احترقت بها الوطنية المصرية حتى أنضجت ، وأذاقتها صنوف العذاب والويل !!

- ٣ -

وفي الفترة التى تقع بين سنة ١٩١٨ - وهى السنة التى انتهت فيها

الحرب ، وسنة ١٩٢٧ — وهى السنة التى مات فيها سعد زغلول — كانت شخصية هذا الزعيم الكبير قطب الرعى من جميع الأحداث السياسية التى مرت بها الوطنية المصرية التى نتحدث عنها .

والعجيب أن الناس فى هذا الجيل بدءوا يختلفون فى وطنية هذا الزعيم ، وكان من الحق ألا يختلفوا فى ذلك .

ولهؤلاء نقول إن المقياس الدقيق الذى تقاس به عظمة العظم هو الموازنة بينه وبين الظروف التى جعلت منه زعيما للأمة فى فترة من فترات حياته ، كهذه الفترة التى أعقبت الحرب العظمى .

ونحن نعلم أن إنجلترا خرجت من تلك الحرب سيدة الموقف كله ؛ فى مصر وغير مصر ، وقد بدا من تصرفاتها فى ذلك الوقت أنها تنظر إلى مصر على أنها مستعمرة بريطانية ، لا أكثر ولا أقل ، وبدأت بالفعل ترتب نفسها على هذا الوضع .

فهذا هو مستشار دار الحماية البريطانية « السير وليم برونيت » يضع لمصر فى سنة ١٩١٨ ما يسمى « بالقانون النظامى » . وهو قانون ينزل بها إلى مرتبة المستعمرات البريطانية ، ويتلخص هذا المشروع فى إنشاء مجلس نواب مصرى ، يؤلف من المصريين . ولا يكون رأيه إلا استشاريا محضا ، فليس له سلطة حاسمة فى أى شأن من شئون الحكومة أو الأمة . وإلى جانب هذا المجلس النيابى الاستشارى يوجد مجلس الشيوخ ، وهو وحده صاحب السلطة التشريعية . ولكن انظروا ، من يتألف هذا المجلس الأخير ؟ إنه يتألف من خليط عجيب من الأجانب والمصريين يدخلون فيه بطريق التعيين . ثم من أعضاء رسميين هم الوزراء المصريون ومعهم المستشارون البريطانيون ، ومن فى منزلتهم من الموظفين الرسميين . وكل هؤلاء يدخلون المجلس كذلك بطريق التعيين . أما الأعضاء المنتخبون — وعددهم خمسة عشر من الأجانب وثلاثون من المصريين — فإنهم ينتخبون

بطريقة كثيرة القيود من شأنها أن تجعل الأغلبية دائماً في صف الأعضاء الرسميين أو المعينين ، ومعهم الأعضاء الأجانب المنتخبون .

ذلك هو القانون النظامي الذي وضعه مستشار الحماية البريطانية لمصر عقب الحرب العظمى ، وهو نظام يجعلنا نحن المصريين عبيدا للحتل .

فإذا ظهر في ذلك الوقت رجل كسعد زغلول ، واعترض على هذا الوضع المزرى بكرامة المصريين ، ووقف بمفرده — وهو الرجل الأعزل من كل سلاح إلا سلاح الحق — ليرد على الإمبراطورية البريطانية ذات الجيوش والطائرات والأساطيل ، ويقض مضاجع الإنجليز ، ويحول بينهم وبين تحقيق هذا الأمل المنشود ، ويقود شعبه في ثورة عارمة يشترك فيها العنصران اللذان تتألف منهما الأمة المصرية ، وهما عنصرا الأقباط والمسلمين . فإن مثل هذا الرجل يجب أن ينحى له التاريخ

لكأنى بهذا التاريخ وهو ينصت بكلتا أذنيه إلى سعد زغلول حين يقول مخاطباً المصريين :

« احثوا التراب في وجوه الدساسين الذين يفرقون بين مصرى ومصرى ، بادعائهم أن هذا مسلم وذلك قبطى ، ليس عندنا مسلم وقبطى ، بل الكل عندنا مصرى » .

قالها الرجل في خطبة من خطبه الرائعة بعد عودته من المنفى ، وأنقذ بها الرجل بلاده من فتنه عمياء شاملة ، كانت قد بلغت منتهاها قبل الحرب العظمى ببضع سنوات ، وكادت تودى بمستقبل البلاد ، بل تقدمها لقمة سائغة للأسد البريطانى الذى لا يعيش إلا في جو من الفرقة والانقسام .

صحيح أنه كانت لسعد زغلول بعض أخطاء أفاد منها الإنجليز ، وأضرت في الوقت نفسه بالثورة التى كان على رأسها هذا الزعيم . ولكن ليس معنى ذلك مطلقاً أننا نفرض من شأنه ، أو أننا نسمح للغرضين من

كتاب التاريخ أن يضيفوا صفحته ، أو ينحطوا به وبأتمته ، أو يقللوا من شأن الثورة الشعبية التي أمكنها أن تزعم إنجلترا ١١

إننا ندعو شباب هذا الجيل أن يمعن النظر في هذه الحقائق ، ويتأمل بعد ذلك هذه العبارة التي كتبها الرئيس جمال عبد الناصر في كتابه «فلسفة الثورة» وفيها يقول :

« إن كفاح أى شعب جيلا بعد جيل بناء يرتفع حجرا فوق حجر ، وكما أن كل حجر في البناء يتخذ من الحجر الذى تحته قاعدة يرتكز عليها كذلك الأحداث في قصص كفاح الشعوب ، كل حدث فيها هو نتيجة لحدث سبقه ، وهو في نفس الوقت مقدمة لحدث ما زال في ضمير الغيب ،

— ٤ —

في تلك الفترة العصيبة من تاريخ مصر السياسى نبغ كتاب كبار، اتخذوا الصحافة حرفة لهم ، وجعلوا منها وسيلة فعالة للدفاع عن مصالح الوطن — كل بحسب قدرته وطبيعته ، وكل بحسب الظروف المحيطة به . فمنهم من آثر الملاينة ، ومنهم من أبى إلا العنف والمخاشنة ، ومنهم من مزج بين الخطتين وفي كل خير .

وقد سبق لنا أن تحدثنا عن ثلاثة أو أربعة من أولئك الكتاب الكبار في عهد الاحتلال ، ومنهم «إبراهيم المويلحى» في الجزء الثالث من كتابنا «أدب المقالة الصحفية» ، و«الشيخ على يوسف» في الجزء الرابع ، والزعيم الشاب «مصطفى كامل» في الجزء الخامس ، وآخر من تحدثنا عنهم من كتاب الاحتلال «الاستاذ أحمد لطفي السد» في الجزء السادس من هذه السلسلة .

واليوم نتاح لنا فرصة التحدث عن صحفي نابه من رجال تلك الخلبة ، هو الاستاذ أمين الرافعى — جذبتنا إليه أمور عدة، أوجبت علينا أن نخصه

بالحلقة السابعة من حلقات بحثنا « أدب المقالة الصحفية » . ومن هذه الأمور :

أولا : أنه كان من أولئك الكتاب الذين وقفوا حياتهم ، وجسوا أقلامهم على شيء واحد فقط ؛ هو الدفاع عن القضية المصرية ؛ فأصبحت همهم الأول ، وشغلهم الشاغل ، وغايته الأولى والأخيرة من الحياة ، ولم يكذب يوم من أيامه الصحفية منذ بدأها حتى مات إلى رحمة الله لم يكتب فيه مقالا في موضوع هذه القضية الوطنية .

ومعنى ذلك أن الرجل لم يشغلته جهوده ولم يعثرها في ميادين شتى : لم يكتب في الأدب ، ولم يكتب في الاجتماع ، ولم يكتب في الفلسفة ، ولم يكتب في التاريخ العام ، ولا كان له دخل بأمر من هذه الأمور على تمكن فيه لكل واحد منها ، متى قصد إلى شيء من ذلك .

وتلك ظاهرة تستحق التسجيل في تاريخ صحافتنا المصرية . وهي إن دلت على شيء . فإنما تدل على أن الصحافة إذ ذاك دخلت في دور التخصص ، فأصبح لدينا صحفي بارع كأمين الرافعي وقف قلمه على « المقال السياسي » .

ثانيا : ومن الأمور التي أوجبت علينا العناية بهذا الصحفي أنه كان يمثل الصحافة المصرية في أحلك أوقاتها ، وتحت أشد الأزمات التي مرت بها في حياتها ، ونعني بها ثورة سنة ١٩١٩ ، وما تلاها من الأحداث الجسام التي لا ينساها مصري عارف بتاريخ بلاده .

في تلك الفترة وقبلها وبعدها كانت الرقابة على الصحف ، وكانت الأحكام العرفية ، وكانت السلطة العسكرية الإنجليزية ؛ كانت كل واحدة من هذه الأشياء بمثابة الحبل الذي لفه المحتلون على عنق الصحافة ، وجعلوا طرفه في أيديهم ، يحركونه متى شاءوا وكيفما أرادوا .

ومع هذا الضيق الشديد ، وبرغم كل هذه الصور شجر ، صحفي نزيه كأمين الرافعي أن واجبه نحو الوطن ، ونحو الصحافة أصبح مضاعفا .

فعلية أن يصبر أضعاف ما صبر الأولون السابقون ، وعليه أن يجاهد أضعاف ما جاهد أولئك المجاهدون ، وعليه أن يعمل في هذه الدائرة الضيقة أضعاف ما كانوا يعملون !

ثالثاً : ثم من الأمور التي جذبتنا إلى هذا الصحفي الغيور أننا وجدنا فيه نموذجاً حياً ، ومثلاً أعلى للصحافة المصرية في حقبة من تاريخها ؛ هي تلك الحقبة التي سبقت الثورة ، وعاشت معها ، ثم بقيت بعدها زمناً غير طويل في حساب السنين ، ولكنه جد طويل في تاريخ الشعوب !!

ونحن حريصون أشد الحرص على أن نضع هذا المثل الحى أمام أعين الجيل الحاضر؛ ممن يعملون في ميدان الصحافة ، ومن يهتفون أنفسهم للعمل في هذا الميدان ، فلعلهم يفكرون في احتذائه ، أو لعلهم يذكرون به الواجب الملقى دائماً على عاتق الصحفي الزيه الذى تصدق عليه كلمة الأستاذ عبد القادر حمزة إذ يقول :

« إذا حوسب الإنسان العادى على عمله كان حسابه بجملاً لا مفصلاً ؛ أما إذا حوسب الكاتب الصحفي على ما يكتب كان حسابه على كل كلمة من كلماته ، وتعبير من تعبيراته ؛ لأن الكاتب الصحفي مرشد ومؤرخ وقيم وناصح ومعلم . وبمقدار هذه الصفات الجليلة يحاسبه الجمهور حساباً كبيراً ،

رابعاً : ثم من الأمور التي حفزتني إلى الكتابة عن أمين الرافعى في الحقيقة شدة إعجابي بشجاعته الأدبية ، وهى الشجاعة التي أملت عليه أن يختار الصحافة مهنة له ، يكسب من ورائها عيشه ، ويجعلها قصده الوحيد في هذه الحياة الدنيا، مع علمه بالمتاعب والمشاق التي تحف به في هذه المهنة .

أجل كان في استطاعة أمين أن يأكل عيشه من طريقين آخرين غير طريق الصحافة ؛ هما طريق المحاماة وطريق الأدب ، وعن هذا الطريق الأخير بالذات يستطيع الإنسان أن يفر من الحاضر المؤلم ، ليعيش في الماضى

الحافل بالخيال والأوهام . ولكن شجاعة أمين أبت عليه أن يفعل ذلك .
فرايناه يختار الوقوف في الميدان ، يصطلي بناره ، ويؤثر مواجهة الحاضر
بكل ما فيه من آلام ومتاعب !

وهنا ينحن التاريخ كذلك لإجلالا لمثل هذا الرجل ، بل يصير التاريخ
في مثل هذه الحالة على أن يقيم لمثله تمثالا يلفت الأنظار ، ويكون في الوقت
ذاته دليلا على الإجلال والإكبار .

* * *

(وبعد) فلا يفوتني في النهاية أن أقدم الشكر للأستاذ الجليل والمؤرخ
الكبير عبد الرحمن الراجحي شقيق صاحب الترجمة .

أشكره للكتب القيمة التي كتبها في تاريخ الحركة القومية ؛ وهي الكتب
التي أضأت لي الطريق ، وجاءت فائدتها مساوية في نظري لفائدة الكتب التي
وضعها الأساتذة الكبار : محمد حسين هيكل ، ومحمد شفيق غربال ،
وعباس محمود العقاد صاحب « سعد زعول » .

ثم أشكر الأستاذ عبد الرحمن الراجحي كذلك لتفضله علي بصحيفتي
(الشعب) و (الأخبار) وبجميع أعدادهما . وهما الصحيفتان اللتان كان
أمين الراجحي يتولى تحريرهما .

وهنا لا أجد بدا من أن أقدم الشكر كذلك للأستاذ وليم الميري الذي
تفضل فقرأ علي جميع هذه الأعداد ، وصبر معي صبرا طويلا علي هذه
القراءة .

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل الضئيل أكبر عدد ممكن من شبابنا
الناهض في الجمهورية العربية المتحدة ، وفي غيرها من البلاد الناطقة بالضاد .

لأنه سميع مجيب

عبد اللطيف صحره

مصر الجديدة في يناير ١٩٥٩ .

الفصل الأول

شعب يثور

في اليوم التاسع من شهر مارس عام ١٩١٩ ثارت مصر ثورة كبرى لفتت بها أنظار العالم المتمدين . ففيم كانت هذه الثورة ؟ وهل حققت الغاية منها ؟ هل قامت الثورة ضد الاحتلال البريطاني ؟ هل قامت ضد الوعود الكثيرة التي بذلها المحتلون بالجلء عن أرض الوطن ، ثم جاءت أعمالهم وأقوالهم تثبت عكس هذه الوعود ، وتنهض دليلا على بطلانها ؟ هل قامت بسبب هذه المحاولات السافرة من جانب المحتلين بفصل السودان عن مصر فصلا يعود بالفائدة على هذا المحتل الذي نفت سموه بينهما ؟ هل قامت ضد إلغاء الدستور الذي كان قد ظفر به المصريون إبان الثورة العراقية ثم جاء الإنجليز بدستور جديد قوامه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ثم الجمعية التشريعية ؟ (التي عطلها الاحتلال هي الأخرى في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) .

هل قامت ضد الحماية البريطانية — وهي الحماية التي فرضها الاحتلال على مصر في الثامن من شهر ديسمبر سنة ١٩١٤ يوم اتفق الإنجليز فيما بين أنفسهم على سياسة وضعوها من جانب واحد فقط ، هي أن يقوموا بإلغاء ما لتركيا من حقوق في مصر ، ويعطوها الحماية عليها وينصوا في هذا الإعلان على أنهم إنما أخذوا هذه الحقوق ودیعة في أيديهم للشعب المصري ؟ هل قامت ضد السياسة الإنجليزية التي أملت على ذويها حرمان مصر من كل قوة حربية أو بحرية ، والإبقاء عليها ضعيفة ذليلة لا تملك الدفاع عن نفسها ، بل تطلب هذا الدفاع دائما من الدول الأخرى ؟ هل قامت بسبب

البؤس الذي عانته مصر من جراء المصادرة والسخرة اللتين ارتكبتها السلطة العسكرية منذ قيام الحرب العظمى ؟ .

يقول الأستاذ محمد شفيق غربال :

« لقد حلل المؤرخون أسباب غضب الشعب ، واهتدوا جميعاً مصريين وغير مصريين لحصر الأسباب في تصرفات السلطة الإنجليزية بمصر وفي مصر ، وقد أخذنا على التحليل قصوراً عن الوفاء بحق التعليل الصحيح :

« إن شظف العيش والبؤس والمصادرة والسخرة والاستيلاء وضروب العبث والخلل التي ارتكبتها أخلاط الجنود كلها أشياء تحتلها الشعوب بشرط أن يكون الاحتمال لتحقيق غاية وطنية ، أو فكره إنسانية . ولكن في مصر لم يَـيَـون الاحتمال ؟ الأجل أن تكسب إنجلترا الحرب فتكبل مصر في أغلال العبودية الأدبية ؟ الأجل أن تكسب إنجلترا الحرب فتدمر الإمبراطوريات العريقة ، وتثل العروش المجيدة ، وتسيطر على دولة الخلافة العظمى ؟ وتجعل أراضيها نهباً للطليلان والروس ، وترفع رايات الإنجليز والفرنسيين في بيت المقدس وبغداد ودمشق والقسطنطينية حواضر الإسلام ، وتفتح أراضي فلسطين لسكنى اليهود في وطن قومي ؟

« إن مصر لم تغضب للمصادرة والسخرة بقدر ما غضبت لما وراء المصادرة والسخرة ، غضبت لكرامتها وعزتها ، غضبت لتسخيرها — وهي الوطن المجيد — لأغراض غير أغراض أهلها ، لأغراض الاستعمار ،^١

« وإننا نأخذ على تحليل المؤرخين شيئاً آخر :

نأخذ عليه اعتبار الغضب والاستياء والتدمير شيئاً سلبياً . هو في ظاهره كذلك ، ولكنه انطوى على أمل في حياة مصر كما ينبغي لها أن تحيا ، وعلى رجاء في مستقبل يتفق وماضيها ، وعلى عزم في بناء الوطن من جديد ،^(١).

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ص ٤٩ — ٥٠ .

السرارة الأولى :

وأخيراً قامت هذه الثورة حين ركب الاحتلال رأسه وجنح إلى نفي سعد وأصحابه عن أرض الوطن، لا لشيء إلا لأنهم أبوا الرضوخ لإذارات السلطة العسكرية، واستعدوا عليها الدول الأجنبية، وذلك منذ منعهم هذه السلطة من السفر إلى لندن أو باريس لعرض القضية المصرية .

ولم يكن عجيباً قبل ذلك أن مهد المحتلون لكل ذلك بإعلان الأحكام العرفية، وفرض الرقابة الشديدة القاسية على الصحافة المصرية . حتى لقد شق على كثيرين من الصحفيين الممتازين يومئذ أن يقوموا بعملهم الصحفي بشرف وإخلاص، وذكر أحدهم وهو الأستاذ أحمد لطفي السيد أنه يعتقد أن الكاتب المقيد لا يستطيع أن يكتب شيئاً له قيمة، وفكر هذا الصحفي الممتاز في الانسحاب من الميدان، وذهب بالفعل إلى قرية (برقين) ليقوم فيها تاركا شئون (الجريدة) إذ ذاك لصديقه الأستاذ عبد الحميد حدى^(١).

وأما الأستاذ أمين الرافعي وكان يومئذ يتولى تحرير جريدة الشعب فلم يجد طريقاً للتخلص من هذا الموقف إلا بأن أعلن في العدد الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤، وكان قرار الحماية معروفاً قبل إعلانه بمدة، أن جريدته ستحتجب عن الصدور من ذلك اليوم، وأن الغرض من ذلك هو ألا تنشر صحيفة الشعب إعلان الحماية المشثوم على مصر، أو تضطر إلى نشر البلاغات التي تستتبعها الحماية بعد ذلك^(٢).

واستمرت الثورة العارمة سنتين وشهراً فقد بدأت في مارس سنة ١٩١٩ واطردت حوادثها إلى أغسطس من تلك السنة، ثم تجددت في أكتوبر ونوفمبر من تلك السنة أيضاً، ولم تنقطع وقائعها السياسية بعد ذلك، بل تتابعت إلى شهر إبريل سنة ١٩٢١^(٣).

(١) حين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ص ٧٠ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : في ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٢٢ .

(٣) المصدر المتقدم ص ٦ .

وفي أثناء ذلك تعرض الشعب المصري لألوان من الاضطهاد والتعذيب قل أن يتعرض لها شعب آخر في الوجود ، واقرنت هذه الثورة الكبرى باسم سعد زغلول ، ففي شخص هذا الزعيم الشعبي الكبير تمثلت المقاومة الوطنية ، في أسمى معانيها وأروع مظاهرها .

ولقد كانت المرحلة الأولى من مراحل هذه الثورة المجاهدة في سبيل الاستقلال والحرية مضرب الأمثال لجميع الشعوب ، فمن مصر تلقى كثير من شعوب الأرض دروساً في الوطنية ، وهي ذلك الشعور النبيل الذي كان للزعيم الشاب مصطفى كامل أكبر الفضل في غرسه في نفوس المصريين ، كما كان للسيد جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده ، والسيد عبد الله النديم ، ومن إليهم فضل التمهيد لهذا الشعور وتهيئة الأذهان لقبوله والتأثر به .

صبر المصريون تحت نير الاحتلال البريطاني على أحر من الجمر حتى تنتهى الحرب ، وكانت هذه الحرب قد كلفت مصر من الأعباء ما يجمل عن الوصف . فأما الرجال فقد بلغ عدد الفلاحين والعمال الذين سخرتهم السلطة العسكرية لخدمتها في الحرب نيفاً ومليون عامل ، وأما المال فقد بلغت نفقات الحكومة المصرية لحساب هذه الحرب ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه ، فقرر مجلس الوزراء المصرى في ٩ مارس سنة ١٩١٨ إعفاء الحكومة البريطانية منها ، اعترافاً بحميل بريطانيا العظمى التي حمت البلاد من خطر الغارات !

وجملة القول أن جميع موارد مصر من الرجال والمهمات والمواشى والحاصلات الزراعية والصناعية كانت تحت تصرف السلطة العسكرية البريطانية ، وصارت الحكومة المصرية بجميع فروعها تعمل بلا انقطاع لتقديم المساعدات اللازمة للجيش البريطاني ، حتى أن بعض المصالح الحكومية خصصت نفسها لهذا العمل ، مهمة شئون وظيفتها الأصلية .

لسته ١٩١٨ ، وفي نفس هذا الشهر تألف الوفد المصرى للبطالة بالاستقلال
التام . وقبل تأليف الوفد بأيام حدث فى مصر حادث كبير له أهمية فى



سعد زغلول

تاريخ الحركة الوطنية . وخلاصته أن (سعد زغلول) وهو الوكيل المنتخب
للجمعية التشريعية وزعيم المعارضة داخل هذه الجمعية ، اتفق مع زميلين له
هما : عبد العزيز فهمى ، وعلى شعراوى — وهما عضوان معه فى الجمعية
التشريعية — على الذهاب معاً إلى دار الحماية البريطانية لمقابلة (السير ونجت)
Wingate للتحدث إليه فى طلب الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض
مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية . فأجابتهم دار الحماية إلى طلبهم ، بعد
أن توسط لهم حسين رشدى رئيس الوزارة المصرية إذ ذاك حتى سمح لهم
بمقابلة المندوب السامى البريطانى لهذه الغاية ، وخرج الثلاثة بعد ذلك لمقابلة

حسين رشدي فعلم منهم بالحديث الذي جرى بينهم وبين المعتمد البريطاني وطمانهم يومئذ وأعرب عن مساندته لهم ، وصرح لهم كذلك بأنه كتب يستأذن من السلطان فؤاد في السفر هو وعدلى يكن إلى لندن لعرض المطالب الوطنية على المسئولين في إنجلترا .

وحدث إذ ذاك أيضاً أن حسين رشدي باشا نقل لهؤلاء الثلاثة خلاصة الحديث الذي دار بينه وبين السير وينجيت . وقال لهم : إن المندوب السامي البريطاني عجب كيف أن ثلاثة من المصريين يتكلمون في أمر أمة دون أن يكون لهم توكيل بذلك من هذه الأمة ! ولكن حسين رشدي باشا أجابه من فوره قائلاً للمندوب السامي : إن هؤلاء الثلاثة يملكون في الواقع مثل هذا التوكيل ، لأن أحدهم - وهو سعد زغلول - يعتبر الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية وهذه الهيئة التي ما زالت تمثل الأمة .

ارومة المصرية نوكل عهرا الوفء المصرى فى قفسبرها :

وفطن سعد زغلول لهذا الحديث وسعى سعيه من يومئذ للوصول إلى نتيجتين هامتين فى تاريخ الحركة الوطنية .

الأولى — تأليف هيئة سميت « بالوفء المصرى » من سعد زغلول (رئيساً) وعلى شعراوى ، وعبد العزيز فهمى ، وأحمد لطفى السيد ، ومحمد محمود ، وعبد اللطيف المكباتى ، ومحمد على علوبة (أعضاء)^(١)

(١) وانضم لهذا الوفء فيما بعد رجلا ن يمثلان الحزب الوطنى ما : مصطفى النحاس ، وحافظ هفنى ، إلى جانب محمد على علوبة ، وعبد اللطيف المكباتى . أما الأعضاء الآخرون فكانوا يمثلون فى الواقع حزب الأمة .

وفى ١٣ يناير سنة ١٩١٩ شرح سعد زغلول برنامج (الوفء المصرى) فى خطبة ألقاها بمآزل حمد الباسل موضعا أن البرنامج يتألف من ست مواد :

الأولى : تنص على طلب مصر الاستقلال التام .

الثانية : تنص على طلب حكومة دستورية بالمعنى الصحيح ،

الثالثة : تعلن احترام مصر للامتيازات .

والثانية حصول هذه الهيئة على توكيل فعلى من الأمة يكون موقعاً عليه من أعضاء الهيئات النيابية الموجودة آنذاك ، كجمعية التشريعية ، ومجالس المديرية ، والمجالس البلدية ، والأعيان ، وسائر طبقات الشعب المصرى .



حسين رشدى

وجمعت التوكيلات بسرعة البرق ، وعبثاً حاولت السلطة العسكرية وقف هذه الحركة فى ذلك الوقت ، ثم على الضد من ذلك بذلت حكومة حسين رشدى كل ما تملك من عون لانتهاى من هذه الحركة على أحسن وجه .

ثم فى العشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ طلب سعد زغلول من

الرابعة : تتمهد فيها مصر بوضع ضمانات خاصة بالالتزامات المالية .

الخامسة : تنص على قبول مصر لما تتخذة الدول من احتياطات لضمان جيدة القناة .

السادسة : تضع فيها مصر استقلالها تحت ضمان جمعية الأمم وتشترك بقدر ما لها من وسائل لتحقيق مبادئ العدل .

القائد العام للجند الإنجليز في مصر أن يأذن له ولزملائه أعضاء الوفد بالسفر إلى إنجلترا لعرض مطالب المصريين على الحكومة الإنجليزية. ولكن القائد العام أبطأ في الرد، فعاد سعد يتعجل هذا الأمر، وأخيراً جاءه الرد من القائد البريطاني يقول فيه: إن هناك صعوبات تمنع إجابة هذا الطلب في الوقت الحاضر.

ولكن سعد لم ييأس، بل حاول عليه الكرة مرة بعد مرة، فما كان من جواب القائد البريطاني عليه إلا أن صرح له بأن هذا الأمر مرفوض رفضاً باتاً.

وإذ ذاك عمد سعد إلى طريقة أخرى، هي أنه كتب نداء توجه به إلى معتمدى الدول الأجنبية كلهم في مصر، وقال في ندائه هذا: إن مصر تطلب الاستقلال التام: من جهة لأن الاستقلال حق طبيعي لكافة الأمم، ومن جهة ثانية لأن مصر لم تقصر ولم تهمل أمر المطالبة بهذا الاستقلال الذي هو حق لجميع الأمم.

سعد زغلول يعلن بطرده الحماية على مصر:

ثم حدث أن أعلنت (جمعية الاقتصاد والتشريع) بمصر في السابع عشر من شهر فبراير سنة ١٩١٩ عن اجتماع عام لسماع المحاضرة التي سيلقيها (المستر بريغال) باللغة الفرنسية، فانتبه سعد زغلول هذه الفرصة وحضر معه عدد كبير من الوطنيين إلى مكان الاجتماع، ثم ما كاد المحاضر ينتهي من إلقاء محاضراته حتى وقف سعد زغلول وقال: إن لديه بعض الملاحظات على المحاضرة يريد السماح بإبدائها، وسرد سعد هذه الملاحظات على عجل ثم قال: ^(١)

د أيها السادة: إن بلادنا لها استقلال ذاتي ضمنته معاهدة لندن سنة

(١) عبد الرحمن الرافعي: ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ١١٢.



سعد زغلول يلقي خطاباً تاريخياً إبان الثورة المصرية سنة ١٩١٩
١٨٤٠، واعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى. وعبثاً يحاولون
الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسى أثناء الحرب . .
« وإنكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولى يقررون أن
الحماية لا تنتج إلا عن عقد بين أمتين تطلب إحداهما أن تكون تحت رعاية
الأخرى، وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية ؛ فهى نتيجة عقد ذى
طرفين : موجب وقابل ، ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها أصلاً شئ
من ذلك .

« وفى سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها
أو تقبلها الأمة المصرية ، فهى حماية باطلة لا وجود لها قانوناً ، بل هى ضرورة
من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ، ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة
واحدة » :

وترك سعد منبر الخطابة بين تصفيق الحاضرين الذين علخوا من قبل
أن سعداً سيخطب فى بطلان الحماية فجاءوا جميعاً لسماع هذه الخطبة .

احتجاجات الوفد المصرى على الوجود
ومنذ ذلك الوقت توالى احتجاجات الوفد على الاحتلال البريطانى

وعلى الحماية؛ فلم يكتف سعد بتوجيه الكتب والمنشورات في هذا المعنى إلى المعتمدين الأجانب في مصر، ولا اكتفى بإلقاء الخطب في التدليل على بطلان الحماية التي فرضتها إنجلترا على مصر، بل بعث بخطاب إلى السلطان أحمد فؤاد في اليوم الثاني من شهر مارس سنة ١٩١٩ اعترض فيه على قبول السلطان استقالة وزيره حسين رشدي، وهو الوزير المعروف بتأييده للحركة الوطنية، وأشار في الكتاب إلى أن الوفد فهم من قبول الاستقالة أن السراى قد اختطت لنفسها منذ الآن خطة انفصال عن الأمة المصرية في حركتها. وأدهى من ذلك كله أن يشير الخطاب إلى هذه الاستقالة إشارة من نوع آخر حيث قال :

« إن الأمة كانت تعتقد أن قبولكم العرش في زمن الحماية الوقتية الباطلة - رعاية منكم لظروف العائلة المالكة - ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم... وكيف فات مستشاريكم أن الأسلوب الذي كتبت به استقالة رشدي باشا لا يسمح لرجل مصري ذي كرامة وطنية أن يخلفه في مركزه، كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشية الشعب مقضى عليها بالفشل... الخ، وبالفعل بقيت البلاد بغير وزارة مدة شهرين .

وإذ ذاك جن جنون القائد البريطاني، واستدعى إليه رئيس الوفد وأعضاءه لسماع الإنذار.

فحضروا وألقى فيهم (الجنرال واطسن)^(١) . هذا الإنذار باللغة الإنجليزية، وفيه يقول : علمت أنكم ترضون مسألة الحماية عليكم موضع المناقشة، كما علمت أنكم تقيمون العقوبات في سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى في منع تشكيل وزارة جديدة، وحيث أن البلاد لا تزال تحت الأحكام العرفية لذلك يلزمي أن أنذركم منذ الآن أن أى عمل منكم

(١) كان السير وينجت قد رحل عن مصر في ٢١ يناير سنة ١٩١٩ وحل محله الجنرال واطسن .

يرى إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب هذه الأحكام، ١.

وكان طبيعياً ألا يرضخ سعد وزملاؤه لهذا الإنذار وأن يحتجوا عليه احتجاجاً شديداً لدى رئيس الحكومة البريطانية (المستر لويد جورج آنذاك) فلم تر السلطة العسكرية بدأ من اعتقال سعد وثلاثة من أعضاء الوفد؛ وهم محمد محمود، وإسماعيل صدقي، وحمد الباسل. فقبضت عليهم في الثامن من شهر مارس ١٩١٩، ونفثهم إلى جزيرة مالطة. فكان هذا الاعتقال - كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - هو الشرارة الأولى لإشعال نار الثورة الكبرى التي قام بها الشعب المصري بوحى من ضميره، وبأسباب سياسية واقتصادية وتاريخية يطول شرحها، وقد شرحها الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بما لا يدع مجالاً لنقص في كتابه (ثورة سنة ١٩١٩).

ثورة شعب:

والمهم في هذه الثورة أنها لم تكن محصورة في فئة بعينها ولا في طبقة بعينها، بل اشترك فيها الشعب المصري كله بجميع طبقاته، وجميع هيئاته، وجميع عناصره ومكوناته، من طلبة وعمال وفلاحين وموظفين رسميين وأطباء ومحامين. وكان أعجب ما في هذه الثورة أمران :

أولهما: اشتراك السيدات المصريات، ولأول مرة في تاريخ مصر السياسي وجدنا المرأة المصرية تشترك في تنظيم المظاهرات، وإقامة المجتمعات وكتابة البرقيات. ومن ذلك أن ثلاثمائة من كرائم السيدات المصريات نظمن مظاهرة رائعة في السادس عشر من شهر مارس سنة ١٩١٩ وقد من احتجاجاً مكتوباً للبعتمد البريطاني أنكرن فيه الحماية البريطانية واستنكرن فيها الحيلولة دون سفر الوفد المصري إلى باريس حيث (مؤتمر السلام) لعرض القضية المصرية.

والعجيب أن السلطة العسكرية عاملت النساء معاملة بعيدة عن مظاهر

التمدين والإنسانية ، وصوب جندى بريطاني بندقيته على سيدة مصرية فقالت له هذه السيدة باللغة الإنجليزية وهى تحمل بيدها العلم المصرى وأطلق بندقيته فى صدرى لتجمل فى مصر مس كامل ثانية ، ١١ ومس كامل هذه ممرضة إنجليزية أسرها الألمان فى الحرب العظمى ، واتهموها بالجاسوسية ، وقتلوا رميا بالرصاص ، وكان لمقتلها ضجة كبيرة فى العالم .

وثانيها لإضراب موظفى الحكومة : والحق أن هذا الحادث هو الآخر فريد من نوعه فى الحياة المصرية . وقد حمل الموظفين على هذا الإضراب الشامل ، الذى لم يكن يتخلف عنه موظف واحد خطبة ألقاها اللورد كيرزون فى مجلس اللوردات البريطانى فى الرابع والعشرين من شهر مارس سنة ١٩١٩ وصف فيها الثورة المصرية بأنها ثورة رعاى ، وأنها أقرب إلى السلب والنهب منها إلى السياسة والعقل . ثم أثنى اللورد فى خطبته على موظفى الحكومة المصرية ووصفهم بأنهم عقلاء هذه الأمة ، لأنهم لم يشتركوا فى المظاهرات العامة .

ولكن ما كادت تنشر أنباء هذه الخطبة حتى استاء لها الموظفون المصريون ، وثاروا على بكرة أبيهم ، معلنين الإضراب احتجاجا على هذا الوضع الحرج الذى وضعهم فيه اللورد كيرزون ، ورفعوا عرائض الاحتجاج إلى السلطان فؤاد ، واستمر إضرابهم مدة طويلة حتى تقرر الإفراج عن سعد فى السادس من إبريل من تلك السنة ، ثم تألفت وزارة رشدى الرابعة . وإلى ذلك الوقت كان الإضراب محصورا فى الموظفين بمدينة القاهرة ؛ ولكن عدوى الإضراب سرت بعد ذلك فى الأقاليم ، واستطاع الموظفون أن يؤلفوا لأنفسهم ما يسمى « بـ لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها » واجتمعت هذه اللجنة فى العاشر من إبريل سنة ١٩١٩ وقررت لإضراب جميع الموظفين عن العمل حتى تجاب مطالب الأمة .

ومضت الثورة في طريقها وقطعت قضبان السكة الحديدية ، وأسلاك
البرق ، وتوالى إنذارات القائد البريطاني ، وحرم على الجمهور السير ليلاً ،
وأُنذرت القرى بالحرق بالنار ، واندلع لهب الثورة حتى عم الجهات البعيدة
كل البعد عن العاصمة ، وتعطلت المحاكم ، وتوقف تنفيذ القانون في البلاد
واضطرب البريد ، وتعطلت المواصلات ، وأقفلت المدارس والمعاهد إلى
أجل غير مسمى ، واشترك الأزهريون في المعركة ، وألف الثوار من
أنفسهم « شرطة وطنية » لحفظ النظام العام . وكادت هذه الجماعة البوليسية
أن تنجح النجاح كله في حفظ الأمن ، لولا أن صدر الأمر العسكري
بإلغائها في السابع عشر من شهر أبريل من سنة الثورة .

أما الشهداء فكان كلما وقع منهم شهيد في المعركة خرج به الناس
في مظاهرة رائعة ؛ فكان لذلك منظر رهيب في النفوس ووقع أليم
في القلوب . وكان إذا سقط حامل العلم في المظاهرة تقدم غيره على الفور
ورفع العلم مكانه ، وكان إذا خرج أحد المتظاهرين ونزف الدم من جسمه
استمر يردد الهتاف بحياة مصر وزعماء مصر . وعلى هذا النحو استشهد
من المصريين في عامي الثورة ما لا يقل عن ثلاثة آلاف وطني .

الإفراج عنه سعد وصحبه :

اهتزت إنجلترا لهذه الحركة التي قام بها الشعب المصري ، وتبين لها أن
العنف لا يجدي نفعا في قمع هذه الثورة ، وأن الأجدى على إنجلترا من
جميع الوجوه أن تفكر في إصلاح الخطأ الذي ارتكبته بنفى سعد وصحبه
فأفرجت عنه في السابع من شهر أبريل سنة ١٩١٩ ، وحاولت من جانبها
أن تحارب القضية المصرية في الخارج بدلا من محاربتها في الداخل .
وعقدت العزم على أن تحمل مؤتمر الصلح في باريس على الاعتراف
بالحماية .

وأفراج عن سعد ، وكان لهذا النبأ السعيد رنة فرح عظيم في مصر من

أقصاها إلى أقصاها، وظن الإنجليز أن الحالة لا بد صائرة إلى الهدوء بعد عودة الزعيم، ولكن خاب ظنهم في ذلك فقد استمرت الثورة وكثر اعتداء الأهالي على الجنود البريطانيين. ثم أذن لأعضاء الوفد المصري بالسفر إلى باريس في الحادى عشر من شهر إبريل سنة ١٩١٩ فأبحروا إلى مالطة حيث التقوا بسعد، وسافر الجميع إلى أوروبا. وبارك الشعب المصرى كله هذه الحركة وأيدها بكل قوة، وأضرب الموظفون جميعا فى الحكومة المصرية، ثم قرروا العودة إلى أعمالهم بشرط أن تجلب مطالب الأمة.

ولكن الحركة الوطنية أصابها دوار عظيم من أثر الضربة التى تلقاها الوفد المصرى من مؤتمر الصلح بباريس، وذلك فى السابع من شهر مايو سنة ١٩١٩ وقد أعلن هذا المؤتمر قراراته وفيها تأييد ظاهر للحماية البريطانية على الديار المصرية.

وإذ ذاك عادت الثورة سيرتها، وعاد الاضطهاد من جانب السلطة العسكرية، وكاد الاضطهاد أن يعصف بالحركة الوطنية لولا أن هبت عليها ريح طيبة من جانب أمريكا. فقد اجتمعت اللجنة الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى فى شهر أغسطس من سنة الثورة، وقررت أن مصر ليست تابعة لتركيا ولا تابعة لبريطانيا العظمى. وهكذا ضعفت قرارات مؤتمر الصلح منذ تخلت أمريكا عنه.

لجنة ملر :

حينذاك فكرت إنجلترا فى تأليف لجنة بريطانية برئاسة اللورد ملر لتجرى تحقيقاً فى أسباب قيام الثورة، واقرن ذلك بتصريح من جانب الحكومة الإنجليزية بتمسكها بالحماية التى فرضتها على البلاد المصرية، فكان ذلك كافياً لإثارة الخواطر فى مصر، مما دعا الحكومة البريطانية إلى تأجيل سفر اللجنة. وأخيراً استقر رأى على حضورها، وحار المصريون فى

امر هذه اللجنة . وإنهم لفي حيرتهم هذه حتى طلعت عليهم جريدة النظام (لمحررها الأستاذ السيد علي) باقتراح كان كما يقول هيكل صخرة النجاة لقضية الاستقلال؛ وهو اقتراح بمقاطعة اللجنة . وما كاد الجمهور المصري يطلع على هذا الاقتراح حتى وجد فيه المخرج الصحيح من المأزق الذي وضعته فيه اللجنة .

ثم نصح من نصح لأعضاء لجنة ملتر بأنه لا سبيل إذن لمفاوضة أحد في مصر ، وبأن السبيل الوحيد لهذه المفاوضة — ولو كانت على أساس الاعتراف باستقلال مصر — إنما هو الوفد المصري الذي هو وكيل عن الأمة في قضيتها . ولقد كان الوفد المصري إذ ذاك في باريس ، ومع ذلك شكت اللجنة في هذه النصيحة التي 'قدّمت إليها من جهات عدة ، وعادت إلى لندن ولا يعلم أحد خطتها . وكان أعضاء الوفد المصري قد أقاموا ستة كاملة في باريس ، والقضية المصرية جامدة في مكانها لا تنحرك ، وممرت الحركة الوطنية في فترة من أظلم الفترات التاريخية .

وساطة عدلي بكيم :

وفكر عقلاء الأمة في الأمر ، واهتدوا إلى رأى وخلاصته أن يسافر عدلي يكن إلى باريس ، ليصل بين الوفد المصري ولجنة ملتر . ونجح الرجل في مهمته ، وبدأت المحادثات بين الوفد واللجنة ، وارتطمت هذه المحادثات الثنائية بشتى الصخور التي كادت تتحطم عليها الأمانى القومية المصرية : من ذلك ما وقع بينها من خلاف حول حماية الأجانب في مصر ؛ فقد رأت اللجنة أن أمر هذه الحماية لا يوكل إلى الدولة التي ينتمى إليها هؤلاء الأجانب ، وإنما يوكل إلى إنجلترا وحدها . ومن ذلك أيضاً زعم اللورد ملتر أن المصريين يسمون اسم الحماية ولكن لا يكرهون مؤداها ،^(١) وكانت

(١) حين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ص ١٠٧ .

النتيجة التي رتبها اللورد ملنر على كل ذلك فيما يقول الدكتور حسين هيكل في مذكراته هي ضرورة احتفاظ إنجلترا بقوات مسلحة لها في مصر في نواح شتى منها، أو على الضفة الغربية للقناة على الأقل. ومن ذلك أيضاً مسألة السودان؛ وقد كان اتجاه السياسة الإنجليزية إلى الاستئثار به بالفعل وانتظار الوقت الذي يصبح فيه هذا الاستئثار الفعلي شرعياً من الوجهة الدولية،^(١).

وفي ذلك الوقت ارتفع صوت من الحزب الوطني باستنكار المفاوضة قبل الجلاء، ولكن هذا الصوت لم يؤبه له في تلك الآونة، وقبل الوفد المصري من جانبه إذ ذاك أن تقوم المفاوضة على أساس الاستقلال مع بقاء بعض القوات البريطانية على الضفة الغربية من قناة السويس. وتفاهم الطرفان على نوع المحالفة التي تقوم بين مصر وإنجلترا، وهي محالفة أسامها تبادل المعونة العسكرية فقط في أثناء الحرب، كما اتفق الفريقان على إرجاء مسألة السودان.

ثم تقدم اللورد ملنر بطائفة من التحفظات، ووقف الوفد المصري بإزائها يقدم رجلاً ويؤخر أخرى، وكان على الوفد أن يرجع في ذلك إلى الأمة المصرية، صاحبة المصلحة وموكلة الوفد في القضية.

وسافر أربعة من أعضاء الوفد إلى مصر لعرض المشروع على الشعب، وأحدث هذا العرض ضجة كبرى يومئذ، وانبرى حزب الوفد والحزب الوطني، والحزب الديمقراطي^(٢)، كل يبدى رأيه في المشروع بصراحة تامة.

حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية ص ١٠٨.

(٢) هو حزب تألف من بعض الشبان النابئين يومئذ منهم محمد حسين هيكل، ومنصور فهمي، ومصطفى عبد الرازق، ومحمود عزمي، وعزيز ميرهم. انظر: مذكرات هيكل ص ١١٠.

نية إلى نصوص ومواد . ونظر المصريون في جميع ذلك ، فعلق منهم
- العزيز فهمي على ذلك بقوله :

« إن سياسة الإنجليز في هذا المشروع لا تخفى على من ينظر في الأمور
- الناقد البصير ، وهي تنحصر في هذه الصيغة وهي : أخذ قرار من الأمة
مصرية نفسها بتصحيح مركزهم إزاءها ، كما أخذوا إجماعاً أو شبه إجماع
الدول بتصحيح مركزهم في مصر والسودان ، ليم لهم بذلك قطع كل
تجارج يقوم في وجههم من الداخل أو الخارج »^(١) .

أما سعد زغلول فقد ذكر في خطبة له ألقاها فيما بعد : أن اللورد ملنر
، له في حديث معه خلال المفاوضات : إننا الآن في مصر ، وقد وضعنا
نا على كل شيء ، ونريد أن نتخلى عنها في مقابل شيء واحد هو أن
تدفعوا بمركزنا فيها ، لأنه الآن مركز فعلي ، ونريد أن يكون شرعياً
متنداً إلى قوة عسكرية . نحن نبحث عن مصر من أكثر من مائة سنة
في الآن في قبضتنا فعلاً . ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعياً
بولكم^(٢) » .

ورفع اللورد ملنر تقريره بعد كل ذلك إلى الحكومة البريطانية ، وأثار
الـ التقرير عاصفة من النقد في مصر ، واشتركت الأحزاب والصحف
ل اختلافها في هذه الحركة .

وإن الناس لن ي شغل هذا الأمر وغيره من الأمور التي تهم مصر وإذا
وزير الخارجية البريطانية لورد كيرزون يبعث في الأسبوع الأول من
هر فبراير سنة ١٩٢١ بتبليغ إلى السلطان أحمد فؤاد يقول فيه : « إن الحماية
صبحت علاقة غير مرضية بين مصر وإنجلترا ، وإن الحكومة البريطانية

(١) المصدر المذكور نقلًا عن عبد الرحمن الرافعي - الثورة المصرية - الجزء الثاني -
١٣٥ .

(٢) المصدر المذكور نقلًا عن عبد الرحمن الرافعي : الجزء الثاني ص ١٢٤ .

على استعداد لمفاوضة حكومة مصرية يشكّلها السلطان بغية الوصول إلى إقامة علاقات بين البلدين تكون أوجد للرضا .

هنا تمت مشكلة في غاية الدقة .

فهل تؤلف هذه الوزارة من أعضاء الوفد المصري بوصفه وكلاء عن الأمة ؟ أم تؤلف هذه الوزارة من أعضاء الوفد المصري ومن غير أعضاء هذا الوفد ليظل الوفد بعيداً عن المفاوضات ، مكتفياً بالإشراف عليها ، بشرط أن تكون الكلمة الأخيرة له في نتيجة المفاوضات ، وانتهى الرأي إلى عدم اشتراك الوفد في هذه الوزارة ، وأسند تأليفها إلى عدلى يكن ، وسميت وزارته إذ ذاك (بوزارة الثقة) إشارة إلى أنها قد حازت ثقة الوفد المصري ، وثقة الرأي العام في ذلك الوقت

هنالك فكر سعد في الأمر واستقر رأيه نهائياً في العودة إلى مصر ، ولم يجد حلاً يخرج به من القلق الذي ساوره غير هذا الحل .

ترى لم فكر يومئذ على هذا النحو ؟

وهل سيكون لعودته تأثير ما في أغلى ما ربحته مصر من ثورتها الكبرى — وهو (وحدة الأمة) !!

لقد كانت عودة سعد إلى وطنه في الخامس من شهر إبريل سنة ١٩٢١ ، أعنى بعد غيبة عن الوطن دامت أكثر من سنتين كان الرجل فيهما يكافح في سبيل القضية الوطنية التي أخذ بها توكيلاً عاماً من الشعب المصري .

وهنا أترك لقلم الدكتور هيكل يصف لنا كيف استقبل الشعب المصري زعيمه يومئذ :

« كان استقبال سعد في ذلك اليوم منقطع النظير ؛ فما أحسب فاتحاً من الفاتحين ولا ملكاً من الملوك حظي بأعظم منه في أوج مجده ، خفت القاهرة كلها شبابها وشيبتها ، رجالها ونساؤها ، حتى المحجبات منهن ، إلى الطرقات

التي سيمر بها يحيونه ، ويهتفون باسمه هتافات تشق عنان السماء . وجاء إلى القاهرة من أقصى الأقاليم وأريافها ألوف وعشرات الألوف يشتركون في هذا الاستقبال الذي جمع بين رجال الحكم من وزراء ووكلاء وزارات ومن دؤهم — وبين طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة ؛ ورأى سعد ذلك بعيني رأسه ، فوقف في سيارته التي سارت الهوينى من محطة القاهرة إلى داره ، يحكي بكتنا يديه هذه الجموع الزاخرة الماثقة المولية وجهها إلى الرجل الذي اجتمعت فيه آمال الأمة كلها ، وإلى جوار دار سعد أقيم سراقق فسيح زل به سعد يحف به الرسميون وغير الرسميين : من عظماء الأمة وذوى المكانة فيها ، وهو منهم جميعاً محل الإعظام والإجلال . ترى أقدر للإسكندر الأكبر ، أولتيمورلنك ، أو لخالد بن الوليد ، أو لنابليون بونابرت أن يرى مشهداً أجمل وأروع من هذا المشهد ؟ وماذا كان يحول بنفس سعد وهو يرى هذا المنظر الرائع يمر أمامه ، وعيون الناس كلهم مشدودة إليه وأفتدتهم متعلقة به ، وقلوبهم ممتلئة بإكباره وإعظامه ؟ وعم يتمخض هذا اليوم العظيم في حياة سعد ؟ بل في حياة مصر ؟ وماذا خبا القدر لهذا اليوم في لوحه من نتائج ؟

وهكذا انتهت الثورة المصرية بأحداثها السياسية ، واضطراباتهما الداخلية ، وما صاحب هذه الاضطرابات والأحداث : من نفى للزعماء والقادة ، وتشريد وتعذيب لمن قبضت عليهم السلطة العسكرية من أنصار الحركة الوطنية ، ولكن الذي لا ريب فيه أن الثورة المصرية أثمرت ثمرتها المرجوة ؛ فقد أفلحت في أن تفهم الإنجليز أن المصريين مصرون على حقهم في الحرية والاستقلال — ومن أجل ذلك اضطر الإنجليز إلى تغيير سياستهم إزاء مصر والقضية الوطنية . وكان من بؤادر هذا التغيير في سياستهم أنهم أصدروا التبليغ البريطاني الذي أعلنوا فيه أن الحماية

أصبحت علاقة غير مرضية بين مصر وإنجلترا . وسنرى أن هذا التبليغ
أعقبه تصريح ٢٨ فبراير ، وبه ألغيت الحماية البريطانية على مصر . وبدأت
مصر منذ يومئذ مرحلة جديدة من مراحل حياتها السياسية ، مارست فيها
بعض حقوقها الدستورية وغير الدستورية .

ترى ماذا حدث لمصر بعد هذه الثورة الكبرى ؟ وكيف تصرف
أبنائها في تسيير دفة الأمة ؟

الفصل الثاني

وحدة تتمزق

لم تصرف مصر من قبل معنى الوحدة القومية والضم من الوطنى كما عرفتة فى غضون الثورة التى قامت بها فى عام ١٩١٩ ؛ فقد كان كل فرد من أفراد الشعب ، صغيرا كان أم كبيرا ، قويا كان أم ضعيفا ، يشعر من تلقاء نفسه بأن عليه واجبا مقدسا يقوم به نحو وطنه فى تلك المحنة . وإلى هذا الحد فى الحقيقة كانت « الوحدة » من مقدسات هذه الأمة ، ومن أجل ذلك حرصت عليها الأحزاب القائمة فى ذلك الوقت كل الحرص ، وكذلك كانت جميع الهيئات الشعبية والحكومية سواء بسواء غير أن الإنجليز -- وهم أبرع خلق الله فى التفرقة بين عناصر الأمة الواحدة -- لم ترقهم هذه الوحدة ، وصمموا فى أنفسهم على إزالتها والتخلص منها .

ولم يكن عسيرا على إنجلترا أن تحصل على ما تريد من هذه التفرقة . فقد كان فى يدها سلاح يكفل لها الوصول إلى هذه الغاية التى تطلبها ، وهذا السلاح هو « المفاوضات » !

عرف الإنجليز من دراستهم للتاريخ المصرى الحديث -- وهو التاريخ الذى شاركوا بالاحتلال البريطانى فى صنعه -- كيف يميزون تميزا واضحا بين زعيمين كبيرين ، وشخصيتين من أعظم الشخصيات المصرية التى ظهرت على مسرح السياسة المصرية ، وهما شخصية سعد زغلول من جهة ، وشخصية عدلى يكن من جهة ثانية .

أما أولهما -- وهو سعد زغلول -- فهو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ويده التوكيل الحقيق عن الشعب المصرى فى أمر القضية الوطنية ثم هو زعيم قدير ، له حظ وفير من صفة الشعبية ، وقل أن يكون له نظير

في هذه الصفة الأخيرة . ولكن سعدا — إلى جانب هذه الصفات — كان معروفا في الأوساط السياسية بعناده وإصراره وبقوة ذكائه ومضائه ، بل بقوة عارضته التي كانت تأبى عليه أن يذعن لرأى مجادله ، ولو كان رأى مجادله قريبا نوعا ما من الصواب .



عدلى يكن

وأما ثانيها — وهو عدلى يكن — فهو الوكيل المعين من قبل الحكومة المصرية للجمعية التشريعية . وهو — كما يقولون — من أبناء الذوات أو الباشوات ؛ ولكنه مع هذا وذاك كان رجلا وادع النفس ، متزن العقل شديد الشعور بالكرامة ؛ ولأنه كان من طبقة الذوات فقد كان أنأى عن قلوب الشعب الذى سعى في الوقت نفسه في التقرب إلى سعد ؛ وحجته في ذلك أنه الزعيم الذى كان يفتخر في خطبه دائما بأنه فلاح وابن فلاح وأن أهله جميعا من ذوى الجلال ، الزرقاء وباختصار رأينا سعدا ينجح

في أن يستغل ما سميناه من قبل « بالعقدة الشركسية » في نفس الأمة المصرية^(١) .

وقد عرفنا عما سبق كيف أن عدلى هو الذى أنقذ الوفد المصرى من موقف من المواقف الحرجة في باريس ، وكيف أنه بذل وساطته حتى وصل بين الوفد واللورد ملتر ، ومع هذا وذاك فقد ارتاب أعضاء الوفد المصرى أنفسهم في نية عدلى يكن في تلك اللحظة ، وترتب على ذلك أن فوجى الأستاذ أمين الرافعى صاحب جريدة الاخبار « إذ ذاك ، ببرقية من مراسلها في باريس جاء فيها :

« إن وجود عدلى باشا يكن في باريس على مقربة من الوفد ، واتصاله بأعضائه نكبة على القضية الوطنية » .

وتردد الأستاذ أمين الرافعى في نشر هذه البرقية ؛ لما يترتب عليها من تبلبل في الأفكار ، ومن جناية على الوحدة القومية المقدسة ، لكنه نشرها بعد أن اتصل تلغرافيا بأصدقائه في باريس ، ممن كانوا وثيقى الاتصال بالوفد ، وكانوا على علم بالتيارات المختلفة فيه^(٢) .

ثم عاد عدلى يكن إلى مصر ، وحاول عقلاء الأمة أن يصححوا من هذا الأمر ، وأن يهيئوا الجولكى يتولى عدلى يكن « تأليف وزارة الثقة » — كما سبق أن ذكرنا — وهنا بدأت المشكلة التى كانت بمثابة صخرة صلدة تحطمت عليها وحدة الأمة ؛ وهذه المشكلة هى مشكلة المفاوضات : هل يتولاها الوفد المصرى ، أم تتولاها الحكومة المصرية ؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال نقول إن الإنجليز هم الذين أوقعوا

(١) راجع مقالا للمؤلف بعنوان العقدة الشركسية عند مدرسة الشيخ محمد عبده وأثرها في صحافة هذه المدرسة — مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد ١٨ ج ١ مايو سنة ١٩٥٦ .

(٢) هيكيل : مذكرات في السياسة المصرية ص ١١٣

مصر. في هذه الحيرة، وهم الذين كانوا يقدرّون ما نفّضى إليه من وقوع
الفرقة في صفوف الأمة.

ونعود إلى السؤال المتقدم: من الذى يتولى المفاوضات؟ أما الحزب
الديموقراطى — وهو الحزب الذى تم تشكيله في بداية الحركة الوطنية
وكان معروفا في الأوساط المصرية بميوله الاشتراكية — فقد كان رأيه أن
يتولى عدلى يكن المفاوضات، وألا يشرك فيها أحداً من أعضاء الوفد
المصرى، على أن يكون لأعضاء هذا الوفد أمر الإشراف على هذه
المفاوضات، ويكون له الرأى الأخير في النتائج التى يصل إليها الجانبان
الإنجليزى والمصرى.

وأما سواد الأمة فكان من رأيهم إعطاء الحق لصاحب الحق، ومادامت
الأمة قد وكلت عنها الوفد، فالوفد هو وحده صاحب الكلمة في هذا
الموقف كله من أوله إلى آخره.

وأما عدلى يكن ذاته فقد طلب إلى سعد زغلول أن يشترك في المفاوضات،
ولكن سعداً رفض هذا الطلب، وإن لم يمانع في اشتراك الوفد المصرى
في المفاوضات بشرطين، هما: أن تكون له الأغلبية أولاً، وأن تكون رئاسة
لجنة المفاوضات لرئيس الوفد المصرى ثانياً.

ووصل سعد إلى مصر وحاول أن يستطلع الرأى العام فيها، فعرف
أن الشعب فريقان في ذلك الوقت: فريق مع عدلى — وهم الأقلية —
وفريق معه ومع الوفد المصرى وهم الأكثرية. ومن ثم دعا إلى اجتماع
شعبى عام في حى شبرا، عقده في الثامن والعشرين من شهر إبريل سنة
١٩٢١. وعبر سعد في هذا الاجتماع عن وجهة نظره، ولكنه تطرف في
الحديث بعد ذلك إلى حد أن وصف عدلى وإخوانه بأنهم «برادع
الإنجليز»، وإلى حد أنه وصف المفاوضات بين الحكومتين المصرية
والإنجليزية بأن المسألة لا تعدو كون جورج الخامس يفاوض جورج
الخامس.

« وسرعان ما اندلع لهيب الخلاف ، وانطلقت المظاهرات في الشوارع منادية بحياة سعد . ورأت الوزارة أن من الواجب عليها أن تعيد الأمن إلى نصابه ، فنشأ عن ذلك اشتباك متكرر بين البوليس وبين المتظاهرين كثيراً ما كان ينجلي عن جرحى بين الفريقين وكان سعد بطبيعة الحال يشجع هذه المظاهرات علناً بل لقد ذهب في هذا التشجيع مرة إلى حد أنه ذهب إلى حيث قتل أحد المتظاهرين ، وغمس منديه في دمه ، ونادى في الناس بأن عدلى هو الذى يحمل وزر هذا الدم »^(١)

أرأيت إلى موقف من مواقف الإثارة الشعبية أقوى من هذا الموقف ١٩ .

بهذه الحركة المسرحية بلغ الخلاف ذروته بين فريق من الأمةسمى « بالعدليين ، وآخر — وهو الكثرة — سمي « بالسعديين » . ولم يكن هذا الخلاف بطبيعة الحال في مصلحة الكرامة المصرية ، ولا مصلحة القضية المصرية ، بل كان في مصلحة الفساد الخلقى ومصلحة الاحتلال البريطانى . فقد راح هذا الاحتلال يزعم لنفسه الحق في حماية أرواح الأجانب المقيمين في مصر ١١

والحق — لقد كان عدلى يكن في ذلك الوقت أن يعدل — على الأقل — عن تأليف الوفد الرسمى الذى يذهب إلى لندن لمفاوضة الإنجليز ما دام أن الشعب المصرى صاحب القضية هائج على هذا النحو ؛ ولكن عدلى لم يعقل ذلك بل حاول أن يرد الأمن إلى نصابه من جانب ، كما حاول أن يؤلف الوفد الرسمى للمفاوضات من جانب آخر .

وسافر الوفد الرسمى للمفاوضات إلى لندن وقضى بها صيف عام ١٩٢١ ثم قطع المفاوضات مع الإنجليز فجأة في شهر نوفمبر ، وكانت هذه المفاوضات تعرف باسم « مفاوضات عدلى — كيرزون » وعاد عدلى إلى مصر واستقبله

(١) هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ص ٢٢٢ .

الشعب على أقبح وجه ؛ فاضطر الرجل إلى أن يقدم استقالته من الوزارة يومئذ ، ولكن السلطان فؤاد تلسكاً في قبول الاستقالة ، وعادت الجماهير إلى الهياج بسبب هذه الحالة .

وازداد هذا الهياج يوماً بعد آخر فعمدت السلطة العسكرية مرة أخرى إلى نفي سعد ونفر من أصحابه إلى عدن . وإذ ذاك بادر عدلى للمرة الثانية بتقديم الاستقالة حتى لا يتهم بأن له يدأ في نفي سعد وأصحابه . وبقيت البلاد مدة بغير وزارة ؛ وإذ ذاك دخلت القضية الوطنية في المرحلة الثانية من مراحلها ، وهى المرحلة التى كان من نتائجها :

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

والحق - لقد وقعت بريطانيا في حرج شديد بنفيها سعدا وأصحابه إلى جزيرة سيشل ، فقد هاج الشعب المصرى وماج بصورة أزعجت المحتلين الإنجليز في القاهرة وأقلقتهم على مصالحهم ؛ فالبلاد ما زالت بغير وزارة ، والمظاهرات ما زالت تقوم بأعمال التخريب والتدمير ، واللورد اللبى نفسه في حيرة شديدة من أمره ، وكبراء مصر ووزراؤها يختلفون إلى دار المندوب السامى ؛ كل يلقي إليه بما يعتقد أنه رأى الصواب .

وكان من هؤلاء الذين نصحوا للمندوب السامى عدلى يكن نفسه ؛ فقد أوضح اللورد اللبى بأنه ما دامت إنجلترا قد صرحت بأن الحماية علاقه غير مرضية ، فلا بأس عليها إذن من أن تعترف لمصر بحقوقها ، وتحفظ هى لنفسها بما تظن أنه من حقوقها . أما المسائل الأخرى التى تهم الطرفين فتبقى معلقة إلى أجل .

واقنع اللورد اللبى ومستشاروه بهذا رأى ، واقنعوا به وزارة الخارجية البريطانية ، وكانت من نتيجة هذه الجهود الكثيرة أن وافقت إنجلترا على ماسى في تاريخ مصر . بتصريح ٢٨ فبراير ، وهو تصريح من

جانب إنجلترا وحدها ، تعترف فيه باستقلال مصر وسيادتها ، ولكنها تحتفظ
مع ذلك بتحفظات أربعة ، قالت إنها مستعدة لمفاوضة المصريين بشأنها في
لوقت الملأئم . والتحفظات الأربعة هي :

- ١ - الدفاع عن مصر في وقت الحرب .
- ٢ - حماية الأجانب المقيمين في مصر .
- ٣ - حماية الأقليات بها كذلك .
- ٤ - مسألة السودان .



عبد الخالق ثروت

وعلى أثر هذا التصريح ألفت وزارة عبد الخالق ثروت وهو من
أصدقاء عدلى ، وأعيدت فيها وزارة الخارجية التي كانت الحماية البريطانية
قد ألغتها سنة ١٩١٤ ، واتخذ السلطان أحمد فؤاد لنفسه لقب ملك .

كل ذلك وسعد وأصحابه متغيبون عن الوطن . وحين بلغهم نصريح ٢٨ فبراير أنكره ، وأعلنوا سخطهم عليه ، وعدوه كارثة أصابت القضية الوطنية في الصميم .

وقد ترتب على تصريح ٢٨ فبراير النظر في منح مصر دستوراً تحكم به . ولكن ما دام هذا التصريح لم يحقق مطالب البلاد ، وما دام يعتبر في نظر الوفد المصري استقلالاً غير حقيقى ، فما الداعى إذن لوضع دستور جديد في ظل هذا التصريح ؟ .

إذ ذاك أعلن الوفد المصري في غيبة سعد أنه إذا كان ولا بد من ذلك فلتضع الدستور لجنة تأسيسية يرضى عنها الوفد والشعب — ولا تضع هذا الدستور لجنة من قبل الحكومة لا تحظى بثقة الوفد ولا الشعب . وكما أخطأ عدلى في تأليف الوفد الرسمى للمفاوضة رغم الحوادث الدامية التي جرت في ذلك الوقت ، فكذلك أخطأ ثروت في تفرده بتأليف لجنة لوضع الدستور لا يؤخذ فيها رأى الوفد .

ولكن ليس معنى ذلك أن اللجنة المذكورة أخفقت في وضع دستور يحقق رغبات الأمة في الحكم النيابى ؛ كلا فإنها على العكس من ذلك وضعت الدستور على أساس أن الأمة مصدر السلطات^(١) .

غير أن اللجنة التي نيط بها وضع الدستور كان عليها أن تناقش موضوعات على جانب كبير من الأهمية والخطورة . ومن هذه الموضوعات على سبيل المثال :

- ١ — موضوع الانتخاب والطريقة التي يجرى بها لإنشاء البرلمان .
- ٢ — موضوع الملك وما مدى السلطة التي تعطى له في الدستور ؟ .
- ٣ — موضوع الأقليات ، وكيف يمكن تمثيلها في البرلمان بطريقة أو بأخرى ؟ .

(١) : راجع : هيكل مذكرات في السياسة المصرية — الفصل الثالث بعنوان لجنة الدستور وحزب الأحرار الدستوريين .

والحق لقد كانت هذه وأمثالها من الموضوعات الشائكة التي أتعبت لجنة الدستور في بلد حديث عهد بالحكم النيابي الصحيح .
كل ذلك أيضاً وسعد وأصحابه بعيدون عن مصر ، لم تمكنهم السلطات العسكرية من الرجوع إليها ، ومشاركة الأمة في هذه الحركة التي يعتمد عليها مستقبلها^(١) .

وصدر الدستور بعد عرضه على حكومة حسين رشدي ، ونبتت على الأثر فكرة جديدة هي تأليف حزب جديد يطلق عليه اسم « حزب الأحرار الدستوريين » ، يكون برياسة عدلي يكن ، وينضم إليه جميع الأعضاء الذين اشتركوا في وضع الدستور ، وهم ثمانية عشر عضواً في أول الأمر ثم ثلاثون في نهايته ، وانضم إلى هذا الحزب كثيرون من أعضاء الحزب الديمقراطي الذي سبق ذكره ، وبالفعل تم الإعلان عن هذا الحزب الجديد في الثامن والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ . وصدرت جريدة السياسة محررها الدكتور حسين هيكل معبرة عن هذا الحزب .

وبقيت جريدة السياسة التي يصدرها هذا الحزب الجديد تدعو إلى احترام الحرية ، وإلى العدالة الاجتماعية ، وإلى التمسك بالوحدة القومية . في الوقت الذي طفقت فيه صحف الوفد تشكك القراء في نيات هذا الحزب ، وتتهمه بالخيانة وبتهم أخرى كثيرة ، أقلها أنه حزب ضالع مع الإنجليز لا في سبيل القضية الوطنية ، ولكن في سبيل الإنجليز .

وتلك هي المرة الثانية في تاريخ مصر الحديث ، وفيها منيت الصحافة المصرية بالأوبئة الحزبية التي من أجلها تراشق الصحفيون بعضهم ضد بعض بالتهمة الصحيحة حيناً والباطلة المكذوبة أحياناً .

في المرة الأولى كانت صحيفة الجريدة التي تمثل حزب الأمة ، وصحيفة

(١) في ذلك الوقت فوجئ أعضاء لجنة الدستور بمقال صدر في جريدة الأهرام بعنوان « نريد سدا » فكان وقعه غريباً لصدوره من جريدة معروفة بالاعتدال كالأهرام . وفيهم الأعضاء منه أنه موعز به من بعض أنصار الوفد المصري .

المؤيد التي تمثل حزب الأحرار على المبادئ الدستورية ، وصحيفة اللواء التي تمثل الحزب الوطني تتصارع في ميدان الآراء ، ولكنها إلى جانب ذلك تتبادل القذف والالتهام والاقتراء . وفي المرة الثانية نجد صحف الوفد ، وصحف الأحرار الدستوريين تمثل نفس المسألة ١١

ووقفت جريدة الأخبار لمحررها الأستاذ أمين الرافعي - على نحو مأسرى ذلك في الفصول التالية - موقفاً مغايراً ، لا غرض له منه سوى الدفاع عن القضية الوطنية ، والثناء على كل من يخلص لهذه القضية ، ومؤاخذه كل من تحدثه نفسه بغير ذلك .

سم زاد الطين بلة ربح سرت من ناحية (القصر) وهبت على الخلاف الشديد بين الوفديين والأحرار الدستوريين ، فزادته لمبا على لب ، وتصادد هذا الدخان في كل مكان ووضع على الأبصار غشاوة حجبتها عن رؤية المصلحة الحقيقية في بقاء الوحدة القومية ، وهي الوحدة التي حرص عليها العقلاء في الأمة منذ بداية الثورة إلى وقت إعلان الدستور المصري وبداية الحياة النيابية .

وتفسير ذلك أن خلافاً حدث بين الوزارة التي كان على رأسها عبد الخالق ثروت والقصر ممثلاً في وكيل الديوان الملكي وهو يومئذ حسن نشأت . فقد ظن القصر بحكومة ثروت أنها تعمدت أن تنقص من حقوق الملك الدستورية ، وهي حقوق زعم القصر أن الغرض منها هو إحداث التوازن بين السلطات المختلفة والأحزاب المختلفة .

وتدخل الإنجليز في الخلاف بين الوزارة والقصر ، وطلبوا أن يحذف من الدستور نصان هامان .

أولهما : النص على أن صاحب العرش (ملك مصر والسودان) .

وثانتهما : أن الدستور تجرى أحكامه على مصر . أما السيدان فمع كونه جزءاً من مصر ؛ فإن نظام الحكم فيه يتقرر بقانون خاص فيما بعد .
من أجل ذلك استقالت وزارة ثروت من الحكم وذلك في الثلاثين من نوفمبر سنة ١٩٢٢ وحل مكانه في الوزارة توفيق نسيم من أنصار القصر .

في ذلك الوقت كان سعد قد نقل وحده من جزيرة سيشل إلى معتقل آخر بجبل طارق ؛ خال ذلك دون الوصول إلى اتفاق بين أحزاب الأمة على سياسة الاتحاد بين الأحزاب ، والمحافظة التامة على الوحدة القومية ، وزاد من يأس الناس من تحقيق هذه الأمنية ما ارتكبه بعض الغلاة من حوادث الاغتيال السياسى الذى كان ضحيته رجلان من حزب الأحرار الدستوريين ، هما إسماعيل زهدى ، وحسن عبد الرازق ، ثم ضابطان من ضباط الإنجليز بعد ذلك ،

إذ ذاك سقطت وزارة توفيق نسيم في يناير سنة ١٩٢٣ وتلتها وزارة يحيى إبراهيم ووصفت لذلك بأنها (وزارة القصر) . والظاهر أنه كان على هذه الوزارة الأخيرة أن تحوّر تحويراً ما في الدستور بحيث يرضى القصر من ناحية ، ويرضى الإنجليز من ناحية ثانية ، وسين تم هذه الوزارة ما أرادت من كل ذلك لم تجد بداً من إعلان الدستور فأعلنته في التاسع عشر من شهر إبريل سنة ١٩٢٣ .

وكان لجريدة الأخبار التى يحررها الأستاذ أمين الرافعى — كما سنرى ذلك — رأى في هذا الدستور ، عبر عنه محررها في صبيحة اليوم العشرين من شهر إبريل وذكر أنه دستور أريد به التضييق من سلطة الأمة ، كما أريد به الإبقاء على طائفة من النظم القديمة التى لا تتفق والحياة البرلمانية الصحيحة ، وهى الحياة التى تقوم على قاعدة يسيرة وخطيرة في وقت معا .
ألا وهى جعل الوزارة مسئولة على الدوام أمام مجلس البرلمان .

وتحيات البلاد للانتخابات الجديدة ، وكان على اللورد النبي أن يقوم بإلغاء الأحكام العرفية وترتب على ذلك التفكير في إعادة سعد من جبل طارق وإعادة أصحابه من جزيرة سيشل . وعاد الجميع إلى وطنهم مصر . وأحسن الشعب المصري استقبال سعد وأصحابه ، وأضعف ذلك من أمل الأحرار الدستوريين في الفوز في الانتخابات ، فقد رأوا هؤلاء بأعينهم كيف أقبل العامة على سعد ، ومجدوه ، وقصدوه ، وجعلوا منه أسطورة على حد تعبير الدكتور هيكل . « فقد كانت صحف الوفد تروى في ذلك أمورا هي الخرافة بعينها ، لكنها كانت تلقى مع ذلك من يصدقها من الجماهير :

« قالوا إنهم رأوا قرون الفول نابتة في إحدى مديريات الصعيد وقد كتبت الطبيعة على بعضها عبارة : يحيا سعد . وقالوا إن طبيبا استمع إلى جنين في بطن أمه قبل أيام من مولده ، فإذا هذا الجنين يقول : يحيا سعد ،^(١) .

وبالغ الشعب المصري في تمجيد سعد وتمجيد الوفد والاطمئنان إلى أمانته وقدرته على تحقيق المطالب الوطنية إلى الحد الذي أصبح معه يردد هذه العبارات ، وهي « الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى » و « لو رشح الوفد حجرا لوسد على الشعب أن ينتخبه » ونحو ذلك من صيغ المبالغة اللفظية ، التي لا تزيد عن كونها تصويراً بلاغياً لهذه الثقة .

وهذه العبارات وأمثالها إن دلت على شيء فهي تدل على أمرين :

أولهما : أن الوفد أصبح عقيدة من العقائد السياسية لهذه الأمة ، وأن سعداً أصبح رمزاً لهذه العقيدة .

ثانيهما : أن الأمر انتقل كما يقول هيكل^(٢) من النظر إلى سعد على أنه

(١) هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ص ١٦٩ .

(٢) هيكل في هذه العبارة وأمثالها إنما يعبر عن وجهه نظر حزب الأحرار الدستوريين الذي كان ينتمى إليه .

زعيم سياسي له رأيه الذي يناقش إلى أنه نبي الوطنية المرسل من قبل السماء ،
فن مخالفه أو خنوعه هذه إيدي حائناً لم طنه خسر ، ولكنه كافر يجب أن
تكون نسائه طوالتي ، وأن يحرم من حماية القانون .

* * *

وبدأت المعركة الانتخابية وخاضها سعد وأصحابه وتعرض الوفديون
والأحرار الدستوريون ، وجميع المرشحين لكل ما يتعرض له الناس
في تلك الفترة المريعة من التهم الخطرة التي تكال للرشح جزافاً من خصمه
في المعركة . ومن التهم التي تعرض لها سعد إذ ذاك أنه اقترح على لجنة ملنر عزل
السلطان فؤاد علاجاً للموقف السياسي ، إلى آخر هذه التهم التي لا نستطيع
أن نلم بها ، ولا خير في الإلمام بها على صورة من الصور .

وأُسفرت المعركة عن فوز ساحق للوفديين . وتأثر بذلك الفوز
الأحرار الدستوريون إلى حد أن قيل إن عدلى يكن فكر يومئذ في الاستقالة
من رئاسة الحزب .

ثم استقالت الوزارة التي تولت الانتخابات - وهي وزارة يحيى
إبراهيم ، وأُفسحت المجال للوزارة التي فازت يومئذ بالأغلبية وهي الوزارة
السعدية .

ترى كيف يقود زعيم الشعب سفينة الحكم الذي أتى به الشعب ؟ ترى
ماذا يكون موقف القصر من هذه الوزارة ، أو هذا البرلمان الذي ظفر به
الشعب ؟ .

ماذا يكون من موقف الإنجليز ، وهل يهون عليهم أن يدعوا
المصريين يمارسون هذه التجربة البرلمانية الجديدة ، أو يستنشقون شيئاً
من الهواء النقي ؟ .

إن هناك إذن ثلاث قوى على الأقل تتقاذف فيما بينها هذا الدستور

الجديد كما يتقاذف الأولاد في الملعب كرة السلة أو كرة القدم . وهذه القوى الثلاث هي : قوة الشعب من ناحية ، وقوة القصر من ناحية ثانية ، وقوة الإنجليز من ناحية ثالثة .

فيالها إذن من تجربة مريرة — تلك التي مرت بها الحياة السياسية المصرية في تلك الفترة الدقيقة ١ .

ثم ما قيمة هذا الدستور الجديد الذي تمخض عنه تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ؟ هل هو دستور رجى ؟ أم هو دستور تقدمى حقيقى ؟ هل هو دستور يحقق لاستقلال البلاد من كل وجه أو هو دستور لم يحقق من هذا الأمر كل شيء ؟

تلك وأمثالها أسئلة لا يزيد الإجابة عنها في فصل قائم بذاته يكون مكملًا للفصلين السابقين — لأننا لا نكتب كتاباً في التاريخ السياسى — ولكننا سنجيب عنها من خلال السيرة التي نضع من أجلها هذا الكتاب — وهى سيرة الأستاذ أمين الرافعى صاحب جريدة الأخبار .

غير أننا قبل أن نترك هذا الفصل لا بد أن نشير إلى حزب ثالث جاء يدافع عن « القصر » وأطلق على نفسه إذ ذاك اسم « حزب الاتحاد » فكان في الحقيقة حزباً لا مثيل له في جميع الأمم الدستورية العريقة ، وإن حجج الديوان الملكي في ذلك تبدو معقولة ولكنها في الواقع ليست معقولة .

فقد ذهب الدكتور هيكل إلى حسن نشأت وكيل الديوان الملكي يسأله عن الغاية من تأليف هذا الحزب فأجابه بقوله (١) :

« إن بالبلد حزبين لا ثالث لهما : الوفد والاحرار الدستوريين ، وقد تغلب الوفد في الانتخابات الأولى ، ووصل إلى مقاعد الحكم . . . ولو أن

(١) حين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ص ٢٢٣ .

الاحرار الدستوريين كسبوا المعركة من الوفد لاستأثروا بالامر كما استأثر به الوفد ، ولبقى القصر ينظر إلى هذا كله وليس له من الامر شيء . فتأليف الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة في البرلمان، يستطيع القصر به أن يغلب أحد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه مصلحة البلاد ، من غير حاجة إلى حل مجلس النواب .

ولم ترق هذه الإجابة في نظر هيكل فقال لصاحبه :

« ولكن النظام البرلماني السليم هو الذي يقوم على حزبين » كما هي الحال في إنجلترا وفي أمريكا . وقد أثبتت التجارب صلاح هذا النظام وفساد غيره من النظم التي تقوم على تعدد الأحزاب . وإن حقوق القصر الدستورية تقف عند إبداء الرأي والنصيحة . فإذا أيقن الملك أن الحكومة لم تعد تمثل الأمة حل مجلس النواب ورجع الامر للأمة .

والحق لقد كان هذا الحزب الأخير ثلاثة الأثافي — كما في المثل العربي — احترقت على تلك الأثافي الثلاث ، الوحدة القومية والقضية الوطنية والحياة الدستورية — احترقت هذه المعاني الثلاثة كلها حتى انصهرت لا كما ينصهر الذهب الإبريز ليخرج منه الذهب خالصاً من الشوائب ، ولكن كما تنصهر الكائنات الحية لتصبح ضرباً من الفحم الحيواني الأسود ، لا أكثر ولا أقل .

تري لماذا حدث كل ذلك ؟ لأن هذه الأحزاب تطاحت ، وتعارضت ، وتباغضت ، وتجاوزت الحد في هذه البغضاء وفي سبيل ذلك أطاحت الأحزاب كلها بالمصلحة القومية ، وبالقضية الوطنية . وفي ذلك يقول الأستاذ محمد شفيق غربال :

« ليس أساس الحياة النيابية في بلد ما ألا يختلف أهلها فيما بينهم . بل

(١) يلاحظ القارىء أن هيكل في الكلام متأثر بالنظام البرلماني البريطاني والنظام الأمريكي .

على العكس - هي لا تنحيا إلا في جو من الحرية يظهر فيه اختلاف الآراء، ويتمسك الناس بما يرونه حقاً وعدلاً.

ولكنها لا تنجح إلا بشرط أن يدرك أبناء الأمة على اختلاف أحزابهم وشيعهم وفرقهم أنه قد قدر عليهم أن يعيشوا أبناء أمة واحدة، وفي بلد واحد، وأن هناك حداً ينتهي عنده التنافر، وأن هناك شئناً يجب ألا تقف حركتها، وإلا ضاع الغالبون والمغلوبون معاً.

وللقائد الإنجليزي المشهور (ولنجتون) قول سار مثلاً :

كان إذا اشتدت معارضة مجلس اللوردات للحكومة القائمة، وأرادت الحكومة أن تتغلب على المعارضة بمنح ألقاب اللوردية لطائفة من أنصارها تكفى لقتل المعارضة في المجلس - وهي تعلم أنه إجراء بالغ مبلغ العنف الذي يترتب على مقاومته ما يقرب من الحرب الأهلية. إذ ذاك كان ولنجتون يرى أن حرب الأحزاب قد بلغت الحد الذي تعقبه الفتنة. فكان يشير على أنصاره بالتسليم قائلاً: إن حكومة جلالة الملك يجب أن تستمر.

وهذا بالضبط سر نجاح الحياة النيابية: أن يدرك الجميع أن الكفاح بلغ حده الجائز، وأن ما يعقبه خراب الوطن^(١).

(١) محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية - الجزء الأول ص ١٦٢.

الفصل الثالث

صحفي يتكون

انحدر أمين الرافعي من أسرة من أعرق الأسر التي نشأت في طرابلس
القام ثم نزحت إلى مصر حيث تقلد معظم أفرادها مناصب
القضاء والإفتاء .

فأمين الرافعي هو ابن الشيخ عبد اللطيف الرافعي . وقد تقلد هذا
طائفة من المناصب القضائية في كل من الشرقية والغربية والبحيرة والقاهرة
والإسكندرية .

والشيخ عبد اللطيف هو ابن الشيخ مصطفى الرافعي بن الشيخ
عبد القادر الرافعي . والآخر هو أول من لقب بلقب « الرافعي » في
طرابلس ؛ ولقبهم الأول هو « اليسار » به تلقب والد الشيخ عبد القادر ،
واسمه الشيخ عبد اللطيف اليسار بن الشيخ عمر اليسار . وينتهي نسبه إلى
ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

أما عمومة أمين فلهم من الشهرة العلمية والدينية ما لجذوده أيضاً . فن
أعمامه الشيخ محمد الرافعي وهو شيخ الحنفية بمصر . بل هو الذي سعى في
جعل الفقه الحنفي أساساً للأحكام الشرعية بالديار المصرية . وإليه أسندت
عضوية « المجلس العالي » الذي أنشأه محمد علي سنة ١٢٤٠ هجرية . وكان يضم
إليه عالماً واحداً فقط لكل مذهب من المذاهب الأربعة . ثم عينه محمد علي
عضواً في « مجلس الأحكام » . وكان يتألف من سبعة أعضاء من أكابر العلماء

على أى مذهب . وبقى هذا المجلس بالديار المصرية حتى حلت محله المحاكم
الاهلية، وتلاميذه هذا الشيخ كثيرون، منهم الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده .

ومن أعمام أمين كذلك الشيخ عبد القادر الرافعى (وقد تسمى باسم
واحد من أجداده الذين أشرنا إليهم) ، جاء إلى مصر ، وتصدى للتدريس
بالأزهر ، وتولى مشيخة رواق الشوام بعد وفاة أخيه الشيخ محمد الرافعى
الذى مر ذكره ، وأسند إليه الخديو عباس الثانى منصب الإفتاء بعد وفاة
الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده . ولكنه مات فى اليوم الثالث من تعيينه ،
خزنت عليه مصر حزنا عظيما ، ورثته الصحف على اختلافها ، وحق عليه
يومئذ قول الشاعر العربى :

فبينما المرء فى الأحياء مغتبط . أو إذا هو الرمس تعفوه الأعاصير ،
وما زال لهذه الأسرة الكريمة أثر كبير فى الحياة المصرية إلى يومنا هذا .

نشأته

ولد أمين الرافعى بالقاهرة فى يوم الأربعاء الثانى والعشرين من شهر
ديسمبر عام ١٨٨٦ ميلادية ، وألحقه أبوه بمدرسة الرقازيق الابتدائية .
ثم انتقل إلى مدرسة رأس التين الثانوية بالإسكندرية فى الوقت الذى كان
فيه أبوه يتولى منصب القضاء والإفتاء فى تلك المدينة . ثم التحق بالفتى بمدرسة
الحقوق الخديوية . وتخرج فيها سنة ١٩٠٩ وهو يومئذ فى الثالث والعشرين
من عمره .

وفى تلك الحقبة من تاريخ مصر كان اسم الزعيم مصطفى كامل يذوى فى
كل مكان ، وكانت شهرته تغرى الشباب المصرى باعتماد آرائه ، والانضواء
تحت رايته ، والاستجابة لمبادئه . ومن أولئك الشباب أمين الرافعى وكان
فى الطليعة . فوغى أحاديث زعيمه ، وحفظ تعاليمه ، وتأثر بما كان ينشره
من حين لآخر فى « جريدة اللواء » ، ونزعت به نازعة المجد الصحفي — كما

سنرى ذلك بعد - إلى أن يكتب المقالات الوطنية التي كانت في الواقع
صدى لمقالات الزعيم الشاب مصطفى كامل .

أمين الرافعي في مدرسة الحقوق

كان ناظر مدرسة الحقوق يوم كان أمين طالبا من طلابها رجلا فرنسيا
محبوبا من جميع الطلبة واسمه المسيو لامبير . وارتكب هذا الأستاذ خطأ
كبيرا في نظر الاحتلال ، وذلك بأن وقع بإمضائه على عريضة طلب فيها
إطلاق سراح المسجونين في قضية دنشواي . فتذرع الاحتلال البريطاني
بهذا العمل وأقال المسيو لامبير من منصبه بطريقة تجرح كرامته ، وأحل
محله (المستر هل) . وكان دانلوب قد جلبه إلى مصر من كندا ليقوم
بتدريس مادة التاريخ بمدرسة الخديوية الثانوية . وحين أقبل المسيو لامبير
من منصبه بادر دانلوب بتعيين صديقه المستر هل في مكانه أستاذا للقانون
الروماني بالرغم من أنه لم يكن قد حصل بعد على إجازته العلمية في القانون
وقد اضطره ذلك إلى الاستمرار في دراسته القانونية بجامعة باريس حتى
حصل على هذه الدرجة . أما الأستاذ لامبير فقد بادرت الحكومة الفرنسية
فأسندت إليه فور إقالته من مدرسة الحقوق الخديوية منصب أستاذ
للقانون في جامعة ليون^(١)

وقعت هذه الحادثة عام ١٩٠٧ فراح أمين الرافعي يحتج على هذا
التصرف الغريب من جانب الاحتلال احتجاجا شديدا للهجة . وطفق
يكتب في جريدة اللواء بعض المقالات اللاذعة المخرجة ، ووجه قوارص
الكلم إلى الناظر الإنجليزي الجديد لسوء معاملته للطلبة الذين لا ذنب لهم
إلا أنهم أظهروا شعورهم نحو المسيو لامبير .

(١) رجعتنا في الكلام عن أسرة الرافعي إلى كتاب (ترجمة حياة الشيخ عبد القادر الرافعي
بقلم ولده الشيخ محمد رشيد الرافعي . وقد طبع بمطبعة التقدم بمصر . كما رجعتنا في الكلام
عن حادثة المسيو لامبير إلى كتاب (تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده) للمستر
تيودور رودستين ترجمة الأستاذ علي أحمد شكرى ط . سنة ١٩٣٧ ص ٤٧٧

أمين الرافعي ونادى المدارس العليا

في الخامس من شهر أبريل عام ١٩٠٦ ارتأى لفيف من الشباب أن يشتركوا في تأسيس ناد لهم يضم إليه طلاب المدارس العليا على اختلافها ؛ ليقوموا بما يفرضه عليهم الوطن من الواجبات ، وما تتطلبه النهضة من الأعباء .

وكان أمين الرافعي طالبا بمدرسة الحقوق إذ ذاك فوجدناه يشارك مشاركة قوية في تأسيس النادى، ورأيناه أشد إخوانه اقتناعا بفكرته، وإيمانا برسائله . وبالفعل حققت الأيام ظنه ، فكان هذا النادى العظيم مصدر إشعاع كبير للشبيبة المصرية في ذلك الحين ، وتلقت الشبيبة المصرية بين جدران دروسا في الأخلاق والوطنية ، وبحسبك أن تعرف أنه في داخل هذا النادى الكبير تأسست كل من الهيئات الآتية وهى :

جمعية رعاية الطفل .

مدارس لتعليم العامة من الشعب .

مشروع الجامعة المصرية .

وكان أمين الرافعي مندوبا عن مدرسة الحقوق في مجلس إدارة النادى منذ إنشائه . فلما أتم دراسته القانونية بادر إخوانه إلى انتخابه سكرتيرا دائما للنادى ؛ فبقى يشغل بهذا العمل إلى أن أغلق النادى بأمر من السلطة العسكرية عام ١٩١٤

وفي الخامس من شهر أبريل سنة ١٩٠٩ احتفل الأعضاء بعيد تأسيس النادى ؛ فألقى أمين الرافعي في هذا الاحتفال خطبة بليغة منها :

إخوانى :

« في مثل هذا اليوم من سنة ١٩٠٦ تمخض الزمان عن نادينا . فكانت قلوبنا مرفقة حوله ، وأبصارنا شاخصة إليه ، وأمدتنا مشفقة عليه .

« في مثل هذا اليوم شيدت دعائم العصية بين الطلبة ، فاتحدت قلوبهم وائتلفت أفئدتهم ، واجتمعت كلتهم ، وأصبحت لهم شخصية جديرة بالاهتمام ، خليقة بالإكبار .

وتحدث الخطيب بعد ذلك عن تضامن الطلبة الذي كان له الفضل في نجاح النادي ثم قال :

« النادي هو الأمل . النادي هو المستقبل . فإذا ما أصيب بسوء انهارت أركان النهضة الوطنية . وانهارت الثقة بالغد ، واستحكم الموت في النفوس . وتطرق إلى الأمة اليأس والفشل . ولكن لا خوف ولا خطر فكل بناء أساسه الإخلاص والصلاح لا بد أن يبقى دائماً ، فأما الزبد فيذهب جفاء . وأما ينفع الناس فيمكث في الأرض . »

أمين الرافعي ومصطفى كامل

ونعود إلى الحديث عن الصلة بين الرجلين فنقول .

إن أمين الرافعي كان ينشبه دائماً برعيمة مصطفى كامل ، وينهج منهجه في تربية نفسه تربية وطنية مستقيمة ، ويأخذ نفسه بمبادئه أخذاً صارماً عنيفاً . وكما كان مصطفى كامل يملأ الدنيا بكتابات وأحاديثه وهو طالب صغير بالمدرسة الثانوية ، فدرسة الحقوق الخديوية ، فكذلك فعل أمين الرافعي كما رأينا . وكما كان مصطفى كامل يفعم قلبه بحب مصر ، ويلتهب غيرة على سمعة مصر ، ويتعجل الزمن في تحقيق آمال مصر ، فكذلك كان أمين الرافعي لا يشغل ياله منذ نعومة أظفاره شيء سوى هذا الحب .

ومن ثم كانت وطنية أمين وصحافته قسماً من وطنية مصطفى كامل وصحافته كان من دأب الزعيم الشاب مصطفى كامل أن يذكر المصريين بين الحين والحين بالأيام السود التي مرت بهم منذ نكبوا بالاحتلال البريطاني . وكذلك كان يفعل أمين الرافعي دائماً . وكما كان مصطفى كامل

يشيد بذكر الأيام المجيدة للشعوب التي نالت حريتها واستقلالها ، فكذلك كان يفعل أمين الرافعى فيذكر المصريين بتلك الأيام البيض التي أحرزت فيها الشعوب المظلومة كل أمانها وآمالها .

وهكذا كان في ذهن أمين وفي قلبه مثل أعلى يحتذيه في الصحافة وفي الكفاح من أجل الوطن - وكان هذا المثل هو شخصية الزعيم الشاب مصطفى كامل - وكفى به قدوة لشباب عصره ممن كان لهم حظ رؤيته والاستماع إليه في المجتمعات والندوات، والقراءة له دائماً في الصحف ونحن حين نتبع صحافة أمين الرافعى سيرونا منه كثيراً مثل هذا المعنى ؛ وسنقف معجبين كل الإعجاب أمام شخصية صحفية لم يفتنها بريق المال والجاه ، ولا أرهبها بطش الحاكم المصرى أو الأجنبي ، ولا صرفها عن الحق لإغراء صدر عن أمير أو وزير أو زعيم ، أو خطير من الأحداث التي حدثت في مصر أو في خارج مصر .

وتوفي الزعيم مصطفى كامل في شهر يناير سنة ١٩٠٨ فكان أمين الرافعى من بين الطلبة الذين حلوا نعش الفقيد . وحين انتخب محمد فريد خلفاً لهذا الزعيم كان أمين الرافعى من أوائل الذين بادروا إلىظهار ولائهم للرئيس الجديد ؛ ونشر في جريدة اللواء بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٠٨ كتاباً مفتوحاً إلى محمد فريد جاء فيه :

إلى رئيسنا المجرب :

« نصبت لأمر لا يجبر صدعه ، ولا تستقال فلتته . وأصبحت خليفة لذلك الرجل الذى أحيا الشعور ، وأمات اليأس ، وبعث الحياة ، وقضى على الموت ؛ خليفة لذلك الرجل الذى أحيا أمة بأسرها ، وقارم دولة برمتها ؛ خليفة لذلك الرجل الذى كان إذا تكلم اهتزت لكلماته الشعوب والممالك ، ودوى صوته فى أرجاء العالم . فلا مشاحة أن مهمتك كبيرة ،

وتبعتك عظيمة، فأوربا بأسرها، والعالم بأكمله، ينظر إلينا، وينظر ما سنعمله. إنهم في شك من شخصيتنا، في شك من حياتنا، في شك من إرادتنا، في شك من شعورنا. إنهم يخالون أن في موت زعيمنا قضاء علينا، وفي قبره خمودا لحركتنا، وفي رحيله تفريقا لجمعنا؛ فاعمل أيها الرئيس على قشع سحب هذه الأوهام، وأظهر للبلأ أن روح الفقيد ترفرف علينا، وأن مبادئه مغروسة في أفئدتنا.

د اعمل أيها الرئيس على محو هذه الظنون، وبرهن للقوم أن مبادئ الحرية والاستقلال سرت في دماتنا، واختلطت بعظامنا، فلا يفصلها عنا موت زعيم، ولا يفصلها عنا تخلف رئيس. برهن لهم أن مصطفي كامل أحيأ الأمة لتبقى حية إلى الأبد، لا تموت بموته كما يتوهمون. برهن لهم على أن زعيمنا ترك رجالا يقتفون أثره ويحذون حذوه. واتبع أيها الخليفة أثر سلفك كما يتبع الفصيل أثر أمه؛ فقد وثقت بك الأمة واختارتك لهذه المهمة. فقوم ثقتها، وحقق رجاءها، واعمل فنحن من ورائك نعضدك ونؤيدك. والله نصير العاملين . . .

أفهمو أمين السرافعى

تخرج أمين في مدرسة الحقوق، وزهد في وظائف الحكومة على اختلافها. وزهد كذلك في المحاماة، بل في كل عمل يراد به شيء من متاع الدنيا وزخرفها. ودائما كان له رجاء واحد ومرمى واحد هو أن يكون جنديا من جنود مصر يكافح عنها بالقلم والروح،، وكان له ما أراد فانقطع للصحافة، وطبع نفسه على الصورة التي تلائمها في أحسن مراتبها، وفي أروع أشكالها، وهو الشكل الذي تصير به صحافة رأى ومبدأ، وصحافة صدق وإخلاص. ومن شأن هذه الصحافة أن تتركز على طائفة من الأخلاق التي قلما تتوفر لأحد من الناس إلا إذا وطن نفسه على أن يرتفع بها إلى مصاف

القديسين والمصلحين المظاه دون نظر إلى داعى الشهرة ، أو داعى المال ،
أو الجاه والسلطان .

وكذلك كان أمين الرافعى رجل مبدأ ، يضحى فى سبيل مبدئه بجميع
هذه الأشياء جملة واحدة .

كان أمين يحرر صحيفة (الشعب) وبقي يحررها إلى أن قامت الحرب
المعظمى ، وأصبحت الرقابة ، له بالمرصاد ، فكان أمين يضطر إلى إخراج
نصف صحيفة أبيض لا تسوده التعليقات التى كان يكتبها على البرقيات
الخاصة بسير الحرب ، وهى التعليقات التى كان ينتظرها القراء
بفارغ الصبر .

ولما أعلنت إنجلترا الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وقف
إصدار صحيفته ، ورفض أن يستمع لنصيحة السلطان حسين بضرورة
الإبقاء عليها . وكان رأيه فى ذلك أن الصحيفة الوطنية يجب أن تربأ بنفسها
وشرفها عن أن تنشر فى صفحة من صفحاتها نبأ إعلان الحماية على مصر .
هذا من جهة ، ومن جهة ثانية أن الصحيفة التى تظهر فى هذا الوقت إنما
يكون ظهورها بمثابة اعتراف بهذه الحماية على مصر . فلما أعيت السلطان
الحيل وبقي أمين مصرا على موقفه صدر أمر السلطة العسكرية باعنتاله
فى درب الجواميز ثم نقل إلى معتقل طرة ، ثم أفرج عنه وبقي طول مدة
الحرب معتكفا فى منزله ، قانعا من الدنيا بإرضاء ضميره وذمته .^(١)

وشاهد آخر على تمسك الرجل بمبادئه وإخلاصه لمبادئه : رقت
الحرب ، وأعلنت الهدنة وأصدر أمين الرافعى صحيفة الأخبار . فلما
تألف الوفد المصرى كان أمين أول من ناصر الزعيم سعد زغلول .

(١) كثير من الأقوال التى بين قوسين أخذت من كلمات الصحف المصرية التى رثت الفقد
بمد موته . وهى شهادة قوية للفقد من معاصريه .

راجع ذكرى فريد الوطن أمين الرافعى بك : صادق عنبر .

وبقيت جريدة الأخبار لسان حال الوفد الشبيه بالرسمى ؛ وراجت من أجل ذلك رواجاً مدهشاً . وبلغت مقطوعة الأخبار اليومية أعظم عدد استطاعت أن تخرجه وتوزعه صحيفة في مصر إلى ذلك الوقت . وكان مراسلو الصحف الإنجليزية يتسابقون إلى إدارة الأخبار عليهم يظفرون بخبر أو تعليق أو رأى من الزعيم الصحفي في ذلك الحين ليطيروه إلى صنفهم . فلما حصل الانقسام في الوفد ، وخرج أمين الرافعي بك بنظرية « تعديل الأساس » ، التي لم تحز رضا سعد زغلول ، تحولت الأفكار عن جريدة الأخبار ، فبطلت مقطوعاتها ، وهددت بخطر التوقف عن الإصدار . لكن أمين بك الرافعي ظل ثابتاً على رأيه ، مصرّاً على فكره . وانتهى به الحال إلى أن يفضل إغلاقها لضيق ذات يده على أن يعدل عن عقيدته ،^(١)

وكان أمين رجلاً شديد التدين^(٢) جم الحياء عظيم التواضع - وهو لتدينه هذا كان ممن قال فيهم القرآن « يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم » . ولا غرابة في ذلك فأمين ينحدر من أسرة عربية ، وبيت من أحسن بيوتات العلم في مصر وسوريا ، وهو مع حرصه على الدين واستمسكه بعروة الإسلام لم يتهمة قبطى ولا يهودى ولا أجنبى بأنه كان من المتعصبين للدين الذين يحملهم تعصبهم على هضم حق أى وطنى مخالف لهم في العقيدة .

كذلك أجمع الذين عاصروا هذا الرجل الكبير على أنه صدق إيمانه حتى لقد شبهته بعض الصحف (بسعيد بن جبير) حين قال له الخنجاج « ألم تكفر بخروجك على أمير المؤمنين ، إن في إقرارك بذلك منجاة لك » . - أس سعيد في كفة ، وكلمة الحق في كفة أخرى . ترى ما الذى رجح يومئذ

(١) المصدر المتقدم نقلاً عن جريدة كوكب الشرق في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ .

(٢) قرأت في سحف الوقت الحاضر أنه عرض على أمين الرافعي مبلغ ألف جنيه في مقابل نشر إعلان عن الخور بصحيفة الأخبار فرفض ، ولا أدري مبلغ هذا الخبر من الصحة وإن كان متفقاً مع ما نعلم من أخلاقه من جهة ، ومع واقع صحيفة الأخبار من جهة ثانية .

في نظر سعيد؟ لقد قذف بكلمة الحق في وجوه الطاغين واضحة جليلة حين قال: «ما كفرت بالله منذ آمنت به». فأرسل رأسه ثمناً لهذه الكلمة. وكذلك كان أمين: المال والجاه والضحة في كفة، والعقيدة نفسها في كفة أخرى. يا أمين لا تبع ثلاثة بواحدة! ولكن أمين كان قد باعها غير آسف ولا متردد. فإذا به مقل، وإذا به مريض، وإذا به شهيداً،^(١)

ومن أبرز صفاته العفة والرحمة. حدثنا من كان له صلة وثيقة به أنه رحمه الله بقى تسعة أشهر كاملة لا يأخذ من صندوق جريدة الأخبار مليماً واحداً... فلما رأى معاونوه تلك الأزيمة التي يجتازها، ويعانى من أمرها انفقوا فيما بينهم على أن يطلبوا منه تخفيض مرتباتهم تخفيضاً يتفاوت بين عشرين في المائة وثلاثين في المائة، فأبى شديداً، فأصروا على رأيهم، فسلم في آخر الأمر بشرط ألا يسرى ذلك على العمال المساكين. وطبق عليهم المبدأ وخفض أجورهم عشرين في المائة ولكن كان يصرف لهم الفرق بشكل مكافآت استثنائية،^(٢).

ومن صفات أمين التي قل أن يشاركه فيها غيره من الصحفيين النزاهة في اللفظ، والصراحة في العبارة، والإخلاص في النقد. فكثيراً ما دخل في خصومة عنيفة مع رجال الصحف ورجال السياسة أو الحكم، ولكنه كان في كل واحدة منها عف اللسان نقى الضمير طاهر السريرة. حتى لقد اعترف له خصومه جميعاً بهذه الخلال الكريمة. «ولم يكتب الرافعى كلمة واحدة ضد حرية الاجتماعات، وضد حرية المظاهرات، حتى في الوقت الذي قذفت فيه الجماهير الطائشة دار جريدة الأخبار بالحجارة، وكادت تقتحمها عليه، لأنه يطلب الحرية للجميع، ولأنه يعتقد أن تقييد الحرية إذا حى شخصه فربما أضرب بالامة. فليذهب هو فداء الامة، ولتتوطد

(١) المصدر المتقدم ص ١٣٣.

(٢) المصدر المتقدم ص ١٣٦.

الحرية على جثته ، وعلى جثث سواء من حماة هذه الحرية إذا لزم الحال،^(١) .
 «وتم موقف مشهود من مواقفه في الدفاع عن الحرية . ذلك أنه لما
 طلبت صحيفة الاتحاد محاكمة جريدة السياسة بمناسبة ما كتبتة عن جلالة
 الملك خاصا بمسألة معينة عنتها صحيفة الاتحاد اعتداء على الذات الملكية لم
 يرض أمين الرافعي أن يقيد حرية الكتابة إلا في الحدود التي يوجبها
 الضمير ولا يحاسب عليها القانون، فرجع إلى الموسوعات القانونية ، واتمس
 مشورة الكبار من فقهاء القانون فإذا به يجد وجهة نظره حيال موقف
 السياسة تنطبق على أقوال المشرعين ، بل على حوادث تشبه الحادث الذي
 وقع من جريدة السياسة . وخرج أمين من بحثه هذا مقتنعا بأن جريدة
 السياسة لو أنها أحجمت عن كتابة ما كتبتة بالفعل كانت مجرمة في حق
 الوطن ، وفي حق حرية الكتابة،^(٢) .

وعلى ذكر هذه الحادثة يحمل بنا أن تنوّه بالطريقة السديدة التي كان
 يتبعها أمين الرافعي دائماً في نقد المخالفين له في الرأي ، فهي طريقة مبنية
 على الدرس والبحث ، وعلى استشارة الكتب والمراجع ، والرجوع إلى
 أقوال المختصين والموثوق بهم وبآرائهم في موضوع الخلاف بينه وبين
 معارضيّه . وسنرى مصداق ذلك في سيرة أمين الصحفية كلها ، وسنرى
 مصداق ذلك أيضاً عند الكلام على أسلوبه الكتابي ، وخصائصه التي يمتاز
 بها عن سواء .

«لقد كان أمين يقول دائماً عن الحرية إنها وحدها خير أستاذ . أما
 الرقابة وأما التشديد وأما العقاب فقلبا يأتي بشمرة . وهكذا بقي أمين ينفق
 من نور عينيه ، وعصارة مخه ، وعرق جبينه ، وقطرات دمه في سبيل
 إصدار الصحف التي صدرت عنه » .

(١) المصدر المتقدم ص ٢٦٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

وكان هذا الشاب الصحفي الأمين يدرك منذ بداية الأمر أن الصحافة ينبغي أن تكون حرة ، ولا يصح أن يكون هناك حظر ما على هذه الحرية . يدلنا على ذلك ما كتبه هذا الشاب قبل تخرجه من مدرسة الحقوق ، حيث قال في عدد من أعداد اللواء التي صدرت عام ١٩٠٨ :

« إن حرية الكتابة وحرية القول هما الدعامة التي ترتكز عليها المدنية الصحيحة ، فإذا ما مست إحداهما بشئ . خيف على المدنية الزوال ، وأصيب العدل في أكبر أركانه . لذلك رأينا الأمم إذا أخذت في التكون ، وسرت في عروقها دماء الحياة نادت بحرية الصحافة ، ودافعت عنها ما استطاعت . على أن (لأمين) مقالات أخرى في معنى الحرية الصحفية سيرد ذرها في الكلام عن « جريدة الأخبار » ، وهي مقالات بلغت الذروة في هذا المعنى . وكيف لا يكون ذلك وقد كتبها الرجل في ظروف شتى كان فيها شبح الاحتلال قبل الثورة وبعد الثورة يخيف الكتاب ، ويقصف الأقلام ، ويعصف بالعقول .

وحين تم إعلان الأحكام العرفية في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وكان إعلان الأحكام العرفية في ذلك التاريخ تمهيداً لإعلان الحماية البريطانية ، وإعلان الرقابة على الصحف . هنا فكر أمين في الأمر ، فإذا به سيضطر إلى نشر البلاغات الرسمية التي ستصدر عن السلطة العسكرية وتعلن فيها الحماية الباطلة على مصر . وسأل أمين نفسه يومئذ هل أستطيع أن أمتنع عن نشر هذه البلاغات المؤذية لكرامة البلاد ؟ هل أستطيع أن أعذر عن نشرها بأنني مرغم على ذلك من جانب السلطة البريطانية التي تهيمن على البلاد ؟ ووجد أمين أن الإجابة عن هذين السؤالين « لا » و « ليست » نعم ،

وإذ ذاك رأى أن أسلم طريقة له هي أن يحجب جريدته عن الظهور حتى لا تنشر إعلان الحماية المشثوم . وقيل إن هذا الاحتجاج كان مقرونا بكثير من التضحية لأن « جريد الشعب » كانت من أكثر الصحف رواجاً

في ذلك الوقت ، ولكنه لم يبال بذلك وعطّلها احتجاجا على الحماية ، ثم تبع ذلك ما أنزله به رجال السلطة العسكرية من اعتقال وسجن استمر أحد عشر شهرا . ثم عرض عليه السلطان حسين كامل يوم خروجه من الاعتقال أن يمده بما يرغب من المال مقابل إعادة الشعب لرفض وأبي ، .

تلك أطراف بسيطة من أخلاق الرجل ، وأطراف بسيطة كذلك من حياته العامة ، وهي إن دلت على شيء فإنها تدل على أن أمين الرافعي ولد موهوبا في الصحافة ، لأنها المهنة التي آثرها على غيرها من المهن . ولأنها العمل الذي توفر عليه طول حياته ، لم تمتد عينه إلى عمل سواه ، ولأنه ضحى في سبيل ذلك بكل ما يتهافت عليه الناس من المال أو الشهرة أو الجاه ، ولأنه آلى على نفسه أن يروضها على الأخلاق التي توائم هذه الرسالة الجليلة . وهذه الأخلاق هي : الصدق والصراحة والثبات على المبدأ والدفاع عن الصالح العام بدون نظر إلى الأشخاص ولا نظر إلى المؤثرات التي تتنن الناس عادة عن المضي في عمل من أعمالهم يرجون من ورائه الخير لبلادهم .

ومن حسن الحظ إذ ذاك أن الصحافة المصرية في الفترة التي عاش فيها أمين الرافعي كانت لا تغرى الناس بمجدها المادى ، ولا تأسر أفئدتهم ببريق الذهب والفضة بقدر ما كانت تغريهم وتأسر أفئدتهم بمجدها الأدبي ومثلها العليا .

أجل من حسن الحظ أن الصحافة المصرية في تلك الفترة كانت على هذه الحال التي وصفنا ، وإن كنا لا ندري بالضبط لمن الفضل في كل ذلك . أليكون الفضل في ذلك للثورة المصرية وروح المقاومة التي كانت موجودة في نفوس المصريين قبل هذه الثورة بسبع وثلاثين سنة ؟

أم يكون الفضل في ذلك لقادة هذه الأمة عن أشعلوا نار الكراهية في قلوب الشعب المصري لكل ما هو أجنبي ، وقادوم إلى الدرجة التي أصبحوا فيها خلقاء بالحرية الصحيحة والاستقلال الحقيقي ؟

ومهما يكن من شيء فالذي لا نستطيع إغفاله هنا هو أن شخصية أمين الرافعي كانت من بين الشخصيات القليلة النادرة التي لا تقاس إلا بشخصيات محمد عبده ومصطفى كامل وسعد زغلول ومن إليهم من الرجال الذين بنوا مصر بأيديهم في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن .

ثقافة أمين الرافعي:

وقد تحدثنا فيما مضى عن شيء من أخلاق أمين الرافعي . وقلنا إن (أميناً) تخرج في المدارس الثانوية المصرية ثم التحق بمدرسة الحقوق . ومعنى ذلك أن ثقافة الرجل ثقافة قانونية في طابعها ، وسرى أن هذا الطابع العام لثقافته يترك أثره في أسلوبه الصحفي فيجعله في كثير من الأحيان إلى أسلوب دفاعي في أكثره كذلك .

غير أن هذا الأسلوب الدفاعي الذي امتاز به أمين كان لا بد له من الاستناد إلى لغة قوية . تتكافأ معه من جميع الوجوه . ويبدو أن لأسرة أمين أنثراً لا يمكن إنكاره من ناحية اللغة . فأسرته دينية قضائية كما بينا . وللقضاة وعلماء الدين بصر باللغة العربية ، ودارية بها ربما كانت أكثر من دراية غيرهم من طبقات الأمة ، فيما عدا الشعراء والكتاب والأدباء بوجه عام .

أجل - إن نشأة أمين في أسرة كهذه تنجح له فرصة التمكن من اللغة العربية بالقدر الذي يسمو به على الكثير من أقرانه ممن لم تنجح لهم مثل هذه الفرصة .

ويحكى الأستاذ (محمد صادق عنبر) حكاية طريفة عن أمين في صدر شبابه فيها يقول :

حدث في سنة ١٩٠٧ أن ألقى العالم الأثرى المشهور أحمد كمال باشا خطة بنادى المدارس العليا موضوعها (التوحيد عند قدماء المصريين) وكانت الخطبة ارتجالية؛ فاقترح العلامة أحمد زكى باشا سكرتير مجلس النظار وتشد كتابة ملخص لها بلغة عربية سليمة، وتبرع بمبلغ عشرة جنيهات لمن يحوز قصب السبق في تلخيص الخطبة؛ فتقدم لتلك المباراة الأدبية عدد كبير من أعضاء النادى - وكان من بينهم الطالب أمين الرافعى .

وألفت لجنة برئاسة الأستاذ الشاعر حفى بك ناصف للحكم في المباراة فنظم لهذا الغرض قصيدة أصدر بها الحكم منها .

بسم الجنب الأرفع العباس	أصدرت هذا الحكم بالقسطاس
في حلقة جهرية بالنادى	للفصل فى تنافس الانداد
في حلبة الندى قام مصقع	صنو كمال بالدليل يصدع
يعرب عن إيمان أهل مصر	وكيف كان شأوم فى الفكر
فطلب (الزكى) ممن سمعوا	تلخيص ما قال الخطيب الأروع
أما (أمين الرافعى) فقد سلم	من فرط إيجاز ومن ضعف الكلم
لكنه فى حومة المطالب	ما جاء إلا بالكثير الغالب
مقدمات أنتجت قضية	لكل فرد منهمو مزية
لهذه الأسباب قد حكمنا	(للرافعى) بالنصف إذ قسمنا
(لفؤاد) بعد هذا (الفسور)	ثلاثة واثنين للغضنفر ^(١)

(١) محمد صادق عنبر : ذكرى فريد الوطن ص ٤-٥ .

حادثة بسيطة ، ولكنها لا تخلو من دلالة ، وأيسر ما تدل عليه أن للرجل قدرة على تلخيص الخطب التي يسمعا ، وأن له بالإضافة إلى ذلك مهارة في صياغة العبارة بحيث تحيط بمجمل المعاني التي اشتملت عليها هذه الخطب ، وهذه وتلك من لوازم الكاتب الناقذ ، والصحنى البارع ، والمحامى الحريص على أن يربح قضيته .

وإلى جانب تفوقه فى اللغة — كما دلت عليه هذه المسابقة — كان له ميل شديد إلى التاريخ . والتاريخ أيضاً من لوازم الصحنى الذى يأخذ نفسه بقيادة الجماهير . وهو عنصر أساسى فى تكوين ثقافته . ويدلنا على شغف أمين بهذه المادة ما نشره فى جريدة الدستور — وكان يومئذ طالباً بمدرسة الحقوق من مقالات شتى دارت كلها حول موضوع واحد هو « كيف يدرس التاريخ » ، والذى لا شك فيه أن أميناً كان شديد الولع بجانب معين من جوانب التاريخ هو الجانب المعنى بدراسة الحركات الوطنية فى الشعوب المختلفة ، أو دراسة الزعماء والأبطال الذين اشتغلوا بقيادة هذه الحركات الوطنية فى مختلف العصور . وإن من يوجد فى ظروف كظروف هذا الصحنى الناشئ ، ليتجه بحواسه كلها إلى تاريخ الجهاد والنضال فى سبيل الحرية والاستقلال .

ونستطيع أن نقول — ونحن مطمئنون — إنه كما كانت القدرة اللغوية من سمات الأسرة التى ينتمى إليها أمين — لأنها أسرة عرفت بالقضاء وبالدين — فكذلك كانت الميول التاريخية متأصلة فى هذه الأسرة ؛ يدلنا على ذلك ما صدر عن بعض أفرادها من كتب تدور كلها حول التاريخ فى شكل من أشكاله :

فنها ما كتب فى السير . ومن الأمثلة عليها الكتاب الذى كتبه الشيخ

محمد الراجعي في سيرة والده الشيخ عبد القادر الراجعي . وهي السيرة التي اعتمدنا عليها في الحديث عن أسرة صاحب الترجمة .

ومنها ما كتب في تاريخ الأدب العربي - ومن الأمثلة عليها كتاب ألفه الأستاذ مصطفى صادق الراجعي الأديب المشهور ، والكاتب التقليدي المعروف ، وأول من كتب في تاريخ الأدب العربي فيما نعلم ، وذلك إذا استثنينا جوجي زيدان الذي سبق السيد مصطفى صادق الراجعي إلى كتابة هذا التاريخ بسنة أو بعض سنة

ثم منها - أي من تلك الكتب التاريخية المنسوبة إلى هذه الأسرة - ما كتب في تاريخ مصر القومي وهي الكتب التي ألفها الأستاذ عبد الرحمن الراجعي شقيق أمين الراجعي وصاحب (تاريخ الحركة القومية في مصر) . وهو كتاب جليل الشأن ، يقع في أجزاء كثيرة ، ولم يزل الأستاذ عبد الرحمن - حفظه الله - يشتغل باستكمال أجزائه إلى اليوم .

على أن من ينظر في سلسلة المقالات التي كان يكتبها أمين الراجعي بين حين وآخر في موضوع من موضوعات السياسة ، أو مشكلة من مشكلاتها لا يجد مفرأ من النظر إلى هذه المقالات على أنها بحوث تاريخية بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى .

ثم من الدلائل التي نستطيع أن نقدمها على تأصل الميل التاريخي في أمين الراجعي أنه كان كلما وافته فرصة للذهاب إلى أوروبا حرص على تسجيل مشاهداته فيها ، ومعلوماته عن تاريخ شعوبها . واستطاع في النهاية أن يجمع هذه المشاهدات والمعلومات في كتاب له بعنوان (مذكرات سائح) لم ينس في هذه المذكرات أن يستخرج العبر والعظات وأن يتخذ منها دروساً صادقة في الوطنية والكفاح من أجل الحرية . وقد احتوت هذه المذكرات فيما احتوته شيئاً غير قليل من أخبار تونس ، وعلاقتها السياسية بفرنسا .

ترى لماذا كان أمين يسلك هذه الطريقة من الطرق التي هي أقرب إلى العلم منها إلى الصحافة ؟

السبب في ذلك هو تأصل الميل التاريخي فيه وفي الأسرة التي ينتمي إليها .

على أن هذا الشاب أدرك بفطنته كذلك أن هناك عنصراً ثالثاً من عناصر ثقافة الصحفي - فيما عدا عنصرى اللغة والتاريخ - وهذا العنصر هو (السياسة) ومن ثم أخذ نفسه في وقت مبكر بمعرفة الكثير عن السياسة الداخلية والسياسة الخارجية :

فحاول أن يعرف شيئاً عن سياسة الخلاف وسياسة الوفاق ، وشيئاً عن دستور سنة ١٨٨١ ، وعن النظم التي أتى بها الإنجليز ليصرفوا بها نظر الشعب المصرى عن هذا الدستور ، كما حاول أن يعرف الكثير عن مشروع قناة السويس ونحو ذلك . هذا كله في المرحلة الأولى من مراحل حياته الصحفية ، ثم في المرحلة الأخيرة من مراحل الصحفية وجدناه يعرف الشئ الكثير عن موضوع المفاوضات المصرية الإنجليزية . ولم يكنف أمين الرافعى بمجرد المعرفة أو الدرس ، بل وجدناه يتعمد ذلك إلى تأليف البحوث العميقة في كل موضوع من هذه الموضوعات التي دار حولها الدرس ، وإن كانت هذه البحوث المتقينة عبارة - في الحقيقة - عن المقالات التي كان يكتبها استجابة منه للأحداث الجارية ، وتمشياً مع هذه الأحداث يوماً بعد آخر .

موقفه من ثورة ١٩١٩

بالرغم من أن أمين الرافعى كان ولم يزل إلى ذلك الوقت يميل إلى الحزب الوطنى ، ويعتق مبادئه ، ولا يكاد يصدر عن غيرها في كل ما جرى به قلبه على صفحات الجرائد ، فإنه ما إن سمع بانتهاء الحرب ، وبعقد الهدنة ، وتأليف الوفد المصرى للبطالبة بحق مصر في الاستقلال والحرية ،

وباتجاه الانظار كلها إلى مؤتمر الصلح - حتى كان من أوائل الداعين إلى الوحدة ، كما كان من أوائل المؤيدين للوفد المصرى ، وكان من أوائل المناصرين لسعد زغلول ؛ يمدد من حين لآخر بالمذكرات السياسية ، والبحوث التاريخية حول القضية المصرية .

ولم يكتف أمين بذلك حتى فكر فى إنشاء جريدة مصرية تأخذ بناصر الحركة الوطنية ، فأصدر صحيفة الأخبار فى السابع عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩١٩ . وهذه الصحيفة الأخيرة يبدأ أمين الرافعى فى الحقيقة صفحة المجد الصحفى الذى لا يبالغ المؤرخ إذا قال إنها من أنصع صفحات المجد الحقيقى فى تاريخ الصحافة المصرية اليوم .

أجل كان أمين الرافعى من رجال الحزب الوطنى حين قامت ثورة سنة ١٩١٩ ، وحين أصدر جريدة الأخبار فى أواخر تلك السنة ، ولكن ينبغى أن نعلم أن الفرق فى ذلك الوقت بين الحزب الوطنى وحزب الوفد لم يكن عظيماً ؛ فإن مطلب الحزبين أو الهياتين كان هو الاستقلال . واشترط الحزب الوطنى أن يكون الجلاء قبل المفاوضة ، ولم يشترط الوفد هذا الشرط ، بل بدأ المفاوضة ولا شك أن هذا الفرق لم يكن من شأنه مطلقاً أن تحجم صحفية الأخبار عن مناصرة الوفد .

وفى جريدة الأخبار وقف أمين الرافعى وراء سعد يحمى ظهره ويشد من أزره ويقوى من عضده . وبقي على هذه الحال حتى ظهرت بوادر الخلاف بينه وبين زعيم الأمة . والمفاوضات هى موضوع الخلاف .

كان أمين يطالب بوضع أساس سليم للمفاوضات منذ البداية . وهذا الأساس هو الاستقلال التام لمصر والسودان .

ورأى سعد أنه من الكياسة عدم التقيد التام بهذا الشرط ، وثبت أمين على رأيه ، ودافع عنه دفاعاً قوياً فى صحيفة الأخبار .

ولكن سعدا عاد إلى النقي عن الوطن مرة أخرى . وكان ذلك في
وديسمبر عام ١٩٢١ كما رأينا . وهنا أبت على أمين نفسه الطاهرة وضميره
الحى - إلا أن يكون أول المدافعين عن سعد الذائدين عن حريته وحرية
رفاقه الذين صحبوه في المنفى .

نشرت (الأخبار) مقالات لأمين الرافعى بتاريخ (٢٥ ديسمبر
سنة ١٩٢١) تحت عنوان :

موقف الأمة اليوم حيال الشدائد التى تصادفها جاء فيه :

وإذا كانوا قد اعتقلوا سعد باشا ليحولوا بينه وبين العمل فليس معنى
هذا أن يسرى الرعب إلى النفوس ، وتمتنع الأمة عن السعى المشروع لتحقيق
استقلالها . كلا - وألف مرة كلا - فالبلاد من أقصاها إلى أقصاها ، والأمة بجميع
طبقاتها ، والشعب بأسره لا فرق بين صغير وكبير ، ولا بين نساء ورجال ،
ولا شيب وشبان . كل هؤلاء يجدون فرضاً مقدساً عليهم أن يستمروا
في عملهم ، ولا يقفوا عن هذا العمل حتى تقف دقات قلوبهم أو يحصل
الوطن على حقوقه كاملة .

نعم - كما قال المرحوم مصطفى كامل - لو تخطفنا الموت من هذه
الديار واحداً بعد واحد لكأنت آخر كلمتنا لمن بعدنا : كونوا أسعد حظاً
منا . وليبارك الله فيكم ، ويجعل الفوز على أيديكم ، ويخرج من الجماهير
المئات والآلاف بدل الأحاد للبطالة بالحق الوطنى والحرية الأهلية
والاستقلال المقدس .

وليس هذه أولى الشدائد التى تصادفها البلاد ، أو التى تعترض حركتها
القومية . فقد كانت سنة الاحتلال سلسلة شدائد ومناهضات ومع ذلك فإن
حركة الاستقلال لم يطرأ عليها أى ضعف . بل على العكس كانت تخرج من
كل دور من أدوار الشدة أقوى مما كانت عليه ...

ولسنا أول أمة تعترضها المصائب فى حياتها . لأن هذه المصائب تعد

خير أساتذه للشعوب . وهى التى تقوى نهضتها ، وتقودها إلى الأمام ،
وتقرب ساعة خلاصها . ،

هكذا مضى الرافعى يستعرض المحن التى أتى بها الاحتلال ثم ختم
المقال بهذه الكلمات :

« هذا جواب البلاد عن اعتقال سعد باشا ، ومصادرة الحرية الشخصية .
هذا هو رد مصر على تحدى السياسة الانجليزية :

فإلى الاتحاد والتضامن .

إلى الاتفاق والتصافح .

إلى التآزر والتكاتف .

إلى الاستمرار فى المطالبة بحقوقنا .

إلى اليقظة والسهر على قضيتنا .

إلى مواصلة السعى فى دائرة القانون .

إلى المستقبل المملوء أملا ورجاء .

إلى الحرية والاستقلال التام . » .

وعاد سعد من المنفى فنشرت (الأخبار) لأمين الرافعى مقالا
بمعنوان « عودة سعد باشا وفشل سياسة الشدة والإعانة^(١) » ، جاء فيه :
ظن الانجليز يوم نفوا سعد باشا أن البلاد دانت لهم ، وأن المسألة
المصرية حذفت من قائمة مشكلاتهم ، وأن الطريق مهدت أمامهم
لتحقيق أغراضهم الاستعمارية الخ . .

ولكن فى مجرد المقارنة بين خروج سعد باشا منفيا تحرسه القوة
الانجليزية وبين عودته حراً تحييه البلاد وتهتف له أكبر عظة للسياسة

(١) بتاريخ ١٨/٩/١٩٢٢

الإنجليزية التي يجب عليها أن تعلم أن هذه الأمة لا تتقهقر ولا تتراجع أمام أية تضحية ، وأن قضيتها لا تحل بمثل تلك الوسائل التي لجأ إليها ساسة إنجلترا على غير هدى ، وأن حلها الوحيد هو الاعتراف للمصريين بجميع حقوقهم ، ورد هذه الحقوق إلى أهلها .

وبقي أمين يتبع الحركة الوطنية خطوةً خطوةً حتى أعلن الإنجليز تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة ، فتناول الرجل هذا التصريح بالنقد الشديد . ثم اجتمعت لجنة تأليف الدستور فأتاح اجتماعها لأمين الرافعي فرصة ثمينة لكتابة البحوث الدستورية الضافية ، والمذكرات القانونية الشاملة ، وسرى كيف تعقب أمين جهود هذه اللجنة التي وضعت الدستور ، وكان يسد نحوها سهام نقده وملاحظته . حتى لقد قال سعد زغلول في خطبة له بنادى سيروس في أكتوبر عام ١٩٢٣ أنه كان يقرأ ملاحظات أمين الرافعي على الدستور وهو في سيشل ، وكان يعجب بها ، وكان يرى أنها تعبر عن أفكاره وآرائه .

وتوالت على البلاد طائفة من (الوزارات الإدارية) أعنى الوزارات التي لم يكن لها برامج تنفذها ، أو خطط تسير عليها ؛ فكان أمين الرافعي يقف لكل وزارة منها بالمرصاد ، يحصى عليها أخطاءها ، ويرشدها من حين لآخر إلى الصواب من أمرها ، ولا تقبل نفسه أن يتصل بأحد من رجالها ، أو يجامل في نقدها ؛ لا فرق في ذلك عنده بين وزارة وأخرى . وهو ما سنفصل فيه القول في الفصول المقبلة .

صحافة أمين الرافعي

الحق أن هذا الرجل كان يُحسِن أن يهيء نفسه قبل أن يكتب شيئاً في الصحف ، ولسنا نعرف كاتباً صحفياً أخذ نفسه بالقراءة الطويلة قبل البدء في الكتابة كما كان يفعل أمين ، ولا عرفنا كاتباً صحفياً كان أقرب

في مناهجه إلى العلماء والباحثين من أمين . وتلك خصلة من خصاله يجب علينا أن نتوّه بها . خاصة ونحن في عصر لا تؤمن فيه الصحافة الحديثة كثيراً بقيمة القراءة .

نلح في كتابة أمين الصحفية بعض التقاليد التي تشبه أن تكون طرقاتاً ومناهج ، وحققتها الكاتب لنفسه ، ولم يشأ أن يحيد عنها إلى آخر حياته . من ذلك أن أميناً كان إذا انتهى عام من الأعوام تأمل كثيراً في حوادثه ، وأطال كثيراً في تأمله ، وخرج على قرائه بمقال طابعه الجد والعمق ، يستعرض فيه أحداث العام المنصرم ؛ ويستخلص منها العبرة التي ينبغي أن يعيها القادة من رجال الفكر أو القلم .

ثم من ذلك أن أميناً إذا جد الجدّ وظهرت مشكلة من المشكلات العويصة في مصر حبس نفسه وأخذ يطالع المراجع والكتب وخرج في نهاية ذلك بالبحوث القيمة التي أشرنا إليها .

ولقد جمعت بعض هذه البحوث في كتاب جعل عنوانه (مفاوضات الإنجليز بشأن المسألة المصرية) وهو كتاب كبير ، يقع في نحو مائة وسبعين صفحة ، اشتمل على كثير من البحوث التي كتبها أمين بين الفنية والفنية في موضوع هذه القضية . قال أمين في مقدمة هذا الكتاب :

« وقد رجعنا ببصرنا إلى ماضي السياسة الإنجليزية معنا فأملت علينا هذه النظرات ما أملت من الدعوة إلى اتباع سياسة الحذر وعدم الدخول في مفاوضات الإنجليز إلا إذا كان لها أساس صريح يتفق مع أمانينا القومية وهي الاستقلال التام لمصر والسودان ،

« ولكن هذه الدعوة صادفت من المقاومة ما صادفت ؛ فلما سكنت الضجة أو كادت رأينا أن نكتب مقالات متتابعة نشرح فيها تاريخ المفاوضات الإنجليزية بشأن المسألة المصرية منذ سنة ١٨٨٢ . فإن فيها

— من جهة — تذكيرا بحدوث التاريخ التي يجب على كل مصري أن يحيط بها علماً . كما أنها من الجهة الثانية مملوءة بكثير من العبر التي يجب أن تكون لنا مرشداً في طريقنا السياسى ... الخ »

فتلك إذن طريقة أمين الرافعى فى كتابته أو صحافته : إنها الصحافة الواعية ، أو الصحافة الدارسة ، أو الصحافة الموجهة .

وهذا الذى فعله من أجل المفاوضات ، فعل مثله وأكثر منه فى الدستور . فنذ علم بتأليف لجنة من المصريين لوضعه — كما ذكرنا — بادر إلى تعقب هذه اللجنة ، وحمله ذلك إلى الرجوع إلى كتب القانون يقيس عليها الدستور المصرى الجديد .

وفى ذلك يقول أمين عن نفسه :

« فى مساء يوم السبت السابع من نوفمبر سنة ١٩٢٥ بعد الفراغ من عملى اليومى فى جريدة الاخبار أخذت أقرأ كتاباً وضعه الأستاذ (بول مائر) فى البحث الخاص بحل الجمعيات البرلمانية ابتغاء الوقوف على آراء علماء الدستور فى مدى السلطة التى تخول للحكومة حق الانفراد بإصدار القوانين فى خلال الفترة التى يكون فيها البرلمان منحللاً . وقد كنت فى ذلك الوقت مشغولاً يبحث هذه المسألة والكتابة عنها ، لأن الوزارة الزبورية كانت قد تجاوزت كل حد فى العبث بالدستور ... فلم أكد أتم قراءة القسم الأول من هذا الكتاب حتى رأيت نفسى أمام غاية أخرى غير تلك التى كنت أسعى إليها . لأن الآراء التى أدلى بها فى مسألة حل البرلمان والآثار التى تترتب عليها كانت بمثابة قبس من نور هادى إلى طريق جديد كان مغلقاً أمامى وأمام غيرى . »

ومنذ ذلك اليوم بدأ الرجل حملته المعروفة التى انتهت بهذه الفكرة الجلية وهى انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه ، وذلك على نحو سياتى تفصيله فى الفصل الذى عنوانه (ضمير الصحفى وراء البرلمان) .

كذلك كان من الطريق التي يتبعها أمين الرافعي في الصحافة أنه كان يكتب افتتاحية بارعة في بداية كل سنة من سنى حياة هذه الصحيفة . وموضوع هذه الافتتاحية أو المقدمة هو فلسفة الصحافة ورسالتها وكيف يمكن تحقيق هذه الرسالة .

ولا شك أننا نستطيع أن نأخذ من ذلك أن الرجل كان خير من يقدر الصحافة ويزن مهمتها ويعرف لها قدرتها على التأثير في الجماهير ، وقدرتها كذلك على توجيه الحكومات . ومن ثم جاءت صحافة أمين الرافعي من النوع الجاد . وكشفت لنا صحافته كذلك عن شخصية رجل أدنى إلى العبوس من تحمل المسئوليات الجسام والشعور بالثقل العظيم لكل واحدة منها .

* * *

واحتجبت الأخبار في فبراير سنة ١٩٢٦ ، وكان أمين قد اعتزم الحج إلى بيت الله الحرام ، ولما فرغ من أداء هذه الفريضة عاد إلى مصر هزىلاً ؛ فاضطره ذلك إلى السفر إلى أوروبا التماساً للعلاج ، وعاد إلى مصر وأعاد نشر الأخبار في ١٢ مارس سنة ١٩٢٧ غير أن العلة كانت قد تمكنت من جسمه . وحالت بينه وبين المضي في عمله ، إلى أن مرض مرضته الأخيرة في نوفمبر ، ومات في ديسمبر من تلك السنة .

تلك سيرة رجل مارس الصحافة منذ شبابه وما زالت تصاحبه إلى نهاية حياته ؛ لمخنا فيها العوامل الكثيرة التي ساعدت على نماء شخصيته الصحفية ، كما أعانت على تكامل هذه الشخصية في مراحلها المختلفة .

* * *

رأيه في حاضر الصحافة العربية ومستقبلها

قامت (الهلال) ^(١) بإجراء استفتاء بين كبار الصحفيين في موضوع
حاضر الصحافة العربية ومستقبلها ،
وقالت في مقدمة هذا الاستفتاء ما نصه :

« بلغت الصحافة العربية المصرية درجة لم تكن منتظرة لها ؛ سواء
من حيث عدد ما يطبع منها ، أم من حيث التفتن في تحريرها ، وتنوع
المباحث التي تعالجها أقلام محرريها ، والآباء البرقية التي تنقل خصيصاً إلى
بعضها من العواصم الكبرى . في أوروبا .

« وقد رأينا أن نسأل بعض كبار الصحفيين ، وأرباب الأقلام
المعروفين رأيهم في حاضر الصحافة ، والوسائل التي يحسن اتخاذها لترقية
هذه الصناعة ، وترقية المشتغلين بها . فعرضنا عليهم الأسئلة الآتية ، الخ .
وكان الأستاذ أمين الرافعي من بين الذين استفتتهم المجلة في هذا
الموضوع ؛ وإلى القارىء نص الإجابات التي أجاب بها ، على أسئلة الهلال :

(السؤال الأول) :

ما رأيكم في محرري الصحف في الوقت الحاضر ؟ ونسبتهم إلى من
سبقهم من الوجهة العملية العامة والفنية الخاصة ؟ .

(الجواب) :

إن المستوى العلمي والفني لمحرري الصحف في الوقت الحاضر يعتبر
أرقى من المستوى الذي كان عليه من قبل ، فقد انضم إلى الصحفيين عنصر
جديد نال من العلوم والآداب قسطاً وافراً ، كما أن المنافسة الصحفية ،

(١) مجلة الهلال (بالقاهرة) العدد الأول سنة ١٩٢٣ - الصفحة ٩٥

والعناية بإدخال الأسلوب الصحفي الغربي كان لها الفضل في ترقية المستوى العلمى والفنى للقائمين بتحرير الصحف .

(السؤال الثانى) :

هل يحسن إنشاء فرع في الجامعة المصرية ، أو دائرة خاصة لإعداد الصحفيين ؟ وهل يوجد عدنا من يقومون بالقاء المحاضرات في هذه الدوائر ؟ .

(الجواب) :

لا أرى بأساً من إنشاء فرع في الجامعة المصرية ، أو دائرة خاصة لإعداد الصحفيين ، وأظن أن يننا من يستطيعون القيام بالقاء المحاضرات في هذه الدوائر .

(السؤال الثالث) :

هل يجب أن تبقى الصحافة حرة بلا قانون ؟ أم يجب تقييد من يسرونها بشروط كشهادات مدرسية ، وخبرة فنية ، وقضاء زمن في مزاولةها ونحو ذلك ؟ .

(الجواب) :

الأصل في الصحافة هو أنه يجب أن تكون حرة من كل قيد ، ولكن حرصاً على مكانة الصحافة ، وعلى حسن أدائها للهمة الكبيرة الملقاة على عاتقها يجب أن يشترط فيمن يديرونها أن يكونوا حاملين لشهادات دراسية أو يكونوا ذوى خبرات فنية ، أو يكونوا ممن قضوا زمناً ما في مزاولةها . وذلك فضلاً عن الشروط العامة الأخرى كعدم سبق الحكم عليهم بأحكام مخلة بالشرف .

ولكن لا يجوز أن يتخذ البحث في توفر هذه الشروط وسيلة للتحكم في الصحفيين ، ومنعهم من مزاولة مهنتهم ؛ بل يجب أن يكون توفر الشروط

السابقة كافيًا لتحويل من شاء حق إدارة الصحف وتولى أمرها :
 فقد جربنا مثلاً أن وزارة الداخلية كانت تعطي رخصاً بإصدار
 الصحف لمن تشاء ، وتمنعها عن تشاء . فثل هذا النظام يجب أن يقضى
 عليه قضاء مبرماً . بمعنى أن كل من يقدم طلباً لإصدار صحيفة ، وتتوافر
 فيه الشروط الخاصة بشرف المهنة ، وبالكفاءة الصحفية يجب منحه هذا
 الحق ، ليكون الضحى كالحامى والطبيب ؛ متى حصل على شهادة اللسانس
 أو الدبلوم اضطرت الحكومة أن تجيز له الاشتغال بمهنته .

ومن رأى — محافظة على حرية الصحافة — أن تكون للصحافة
 نقابة ذات سلطة قانونية كنقابة المحامين . ويكون من اختصاصاتها وحدها
 الفصل فى من له الحق فى مزاوله الصحافة . وعلى الإدارة تنفيذ قراراتها
 فى هذا الشأن .

(السؤال الرابع) :

ما رأيكم فى رواتب المحررين الحاضرة بوجه الإجمال ، وأجور كتابة
 المقالات والرسائل الخاصة ؟ ماذا يجب عمله فى سبيل ترقية هذه الأجور
 لإدخال عنصر جديد فى تخير الصحف اليومية ؟ .

(الجواب) :

رواتب المحررين الحاضرة حسنة ومعتدلة بوجه الإجمال ، وكذلك أجور
 كتابة المقالات والرسائل الخاصة .

(السؤال الخامس) :

هل تتوقف زيادة عدد القراء على انتشار التعليم ؟ أم يجب ترقية
 الصناعة ، والتفنن فى الكتابة لزيادة هذا العدد ؟ .

(الجواب) :

إننى أعتقد أن زيادة عدد قراء الصحف تتوقف على انتشار التعليم ؛

بمعنى أن هذا الانتشار هو العامل الأكبر في زيادة عدد القراء ، كما اعتقد أيضاً أن الحياة البرلمانية ستكون من أهم العوامل في انتشار الصحف ؛ لما يستتبعه ذلك من مناقشات النواب في سياسة البلاد ، وتقرير مصيرها ، وإدارة شئونها العامة من اقتصادية ، واجتماعية ، وقانونية ، وسيؤدى النظام البرلماني إلى اشتراك الجمهور والرأى العام في تلك المناقشات والمباحثات . ولا شك أن كل هذا يساعد مساعدة جدية على زيادة عدد قراء الصحف .
(السؤال السادس) :

ما هي أحسن وسيلة لترقية الصحف اليومية ونشرها ؟ .

(الجواب) :

إن الكلام في أحسن وسيلة لترقية الصحف اليومية ونشرها هو موضوع كبير تخصص له الأبحاث الطويلة ، بل تؤلف له الكتب الخاصة ، ولا يمكن الإجابة عليه في أسطر قلائل إلا إذا كان الغرض إيراد كلمات عامة لا طائل تحتها .

وبالجملة فهذا المقام لا يسمح بتناول مثل هذا الموضوع الكبير بما يستحقه من العناية والتوسع ، فضلاً عن تعدد أبوابه ، وتشعب أبحاثه .

(السؤال السابع) :

هل الأسلوب الإنشائي الحاضر موافق ؟ أم يجب تغييره ؟ وبأى شكل يجب أن يكون هذا التغيير ؟ .

(الجواب) :

إن لكل عصر أسلوباً إنشائياً خاصاً . وهذا الأسلوب يتطور بتطور الأزمنة والظروف . وعلى كل حال فالأسلوب الإنشائي الحاضر أرق من الأسلوب الإنشائي الماضي ، وهو موافق للحالة الحاضرة ؛ فإذا حدث في عالم الأدب والصحافة ما يدعو لتغييره فإنه لا بد أن تغير من تلقاء نفسه تبعاً لحركة التطور نفسها .

(السؤال الثامن) :

ماهى الابواب التى يتحتم فتحها قبل سواها فى الصحف ؟

(الجواب) :

تتوقف الإجابة على مسألة الابواب التى يتحتم فتحها قبل سواها فى الصحف على نوع الجريدة ؛ فإن كانت سياسية صارت الموضوعات السياسية وما يتصل بها أولى بالتقديم ، وإن كانت أدبية كان للأدب والفنون المحل الأول بين ما تتناوله بالبحث ، وهكذا .

على أن جميع الصحف مع ذلك لا يسعها إلا أن تجعل بينها وبين زمنها علاقة ، وألا تكون وكأنها نشرة لا تربطها بعصرها رابطة . ومن هنا كان نشر الأنباء ، والمعلومات المتعلقة بحوادث العصر وتطوره فى مختلف أبواب الحياة حقيقاً بأن يكون له محل بارز فى كل صحيفة .

(السؤال التاسع) :

هل فتح أبواب للعلوم والآداب والفنون لازم للصحف ، ومروج لها أم لا ؟

(الجواب) :

إن فتح أبواب العلوم والآداب والفنون لازم للصحف ، ومروج لها . وإنما لا يجوز أن تتعدى الحد اللائق بها فى ذلك . فإن الصحف اليومية أنشئت فى الأصل للأبحاث السياسية ، والمواضيع الإخبارية . فإذا أفرد للعلوم والآداب والفنون قسط أكبر من باب السياسة لم تصبح الصحف اليومية إخبارية ، بل تكون فى الحقيقة أشبه بالمجلات العلمية أو الفنية التى خلقت فى الأصل لمثل هذه الأبحاث . فيجب إذن أن يخصص فى الصحف قسم للعلوم والآداب والفنون ، يتسع ويضيق تبعاً لاتساع الصحيفة ولضيقها مع مراعاة أن يكون القسم السياسى ، والقسم الإخبارى ، وغيرهما

من الأقسام التي أنشئت لها الصحف اليومية هي التي يخصص لها القسط الأكبر .

(السؤال العاشر) :

ما هي علة امتناع الصحف اليومية عن نشر المباحث الأدبية ، ودرس الكتب الجديدة ، وحركة التمثيل في مصر والخارج ؟

(الجواب) :

إن الصحف اليومية لا تقصر في المباحث الأدبية ، ودرس الكتب الجديدة ، وحركة المسارح . وإنما هي - كما قدمت - تخصص لتلك الأبحاث الحيز الذي لا يجوز أن تتعداه .

ثم يجب أن تلاحظ فوق ذلك أن الأزمة السياسية الخطيرة التي تجتازها مصر الآن من شأنها أن تحمل الصحف على صرف كل جهودها نحو البحث في تلك الأزمة السياسية . وهذا ما يجعل الأبحاث الأدبية والفنية غير ملتفت إليها كثيراً .

على أنه متى أمكن تفريغ تلك الأزمة ، وعودة الحياة إلى مجاريها وحصول البلاد على حريتها ، فإن الصحف تكون وقتئذ أكثر استعداداً منها الآن للاهتمام بالأبحاث الأدبية والفنية ، وصرف كثير من الجهود للعناية بها .

(السؤال الحادي عشر) :

ما رأيكم في إدخال الرسوم العادية والصور الهزلية ، وفتح باب هزلي في الصحف ؟

(الجواب) :

لا أرى مانعاً من إدخال الرسوم العادية والصور الهزلية ، وفتح باب هزلي في الصحف . بل أعتقد أن هذه الأبواب من شأنها ترويح الصحف . ولكن يجب أن يكون الهزل في دائرة الأدب الأخلاقي .

(السؤال الثاني عشر) .

ما هي علة فشل الصحف الأسبوعية وانتشار صحف الهزل والسخف من هذه الصحف ؟

(الجواب) :

أظن أن علة فشل الصحف الأسبوعية راجعة إلى شيب في تحريرها ، وفي اختيار المواد التي تكتب فيها . ولو كانت هذه الصحف محل عناية أكثر لصادفت الرواج الجدير بها .

أما انتشار صحف الهزل والسخف دون غيرها فإنه بما يؤسف له .

(السؤال الأخير) :

ما رأيكم في إنشاء نقابة للصحف ؟

وهل تكون جامعة للحررين وأرباب المال ؟

أم يكون لكل فريق نقابة ؟

وهل تكون للنقابة علاقة بالحكومة أم لا ؟

(الجواب) .

يجب - كما قلت - أن يكون للصحافة نقابة ذات سلطة قانونية . ومن رأي أن تكون النقابة عامة للحررين وأرباب المال معا ، وليس في هذا الجمع ما يخشى منه على الفريق الأول ؛ لا سيما إذا لاحظنا أنهم هم الأغلبية . هذا ويجب أن تكون النقابة مستقلة عن الحكومة ، اللهم إلا ضرورة 'عتراف الحكومة بها ، وتنفيذها لقراراتها .

الفصل الرابع

بداية الطريق

منذ عهد الاحتلال ومصر محكومة بثلاثة من جبابرة هذا الاحتلال البريطاني وهم على التوالي :

لورد كرومر صاحب سياسة الخلاف بينه وبين القصر ، والسير ألدون جورست صاحب سياسة الوفاق بينه وبين القصر ، ولورد كيتشنر صاحب سياسة العناد التي حكم مصر بها حكما تراجعا فيه وجود القصر .

وفي الفترة التي كان فيها أمين الرافعي طالبا في مدرسة الحقوق ثم تخرج فيها للعمل في صحيفة اللواء وغيرها من صحف الحزب الوطني كانت سياسة الوفاق هي السائدة في مصر .

وبسببها تضافرت الوكالة البريطانية مع الحكومة المصرية على مقاومة الحركة الوطنية وإضعاف الحزب الوطني؛ فأما عباس حلمي الثاني فقد كف عن مؤازرة مصطفى كامل ، وتحلى سراحة عن الحركة الوطنية . وأما السير ألدون جورست فقد أمعن في سياسة التفرقة بين عنصرى الأمة المسلمين والأقباط، كما أمعن في سياسة التفريق بين أمير البلاد والشعب المصرى من جهة ثانية . وهكذا أصبح العبء ثقيلًا والطريق شاقًا أمام الحزب الوطني وأمام الصحف التي صدرت باسمه في تلك الحقبة .

غير أن ذلك كله لم يفت في عضد الحزب ، ولا صرف عنه شباب مصر في ذلك الوقت، بل إنه كلما أمعن عباس في إقراره بالتدخل الأجنبي وتسليمه للمعتمد البريطاني ، ومناوآته للحزب الوطنى وطعنه في رجاله أمعن الطلبة والشباب في الالتفاف حول زعمائهم مصطفى كامل ، ومحمد فريد وغيرهما ، ووقفوا إلى جانبهم وشدوا أزرهم بكل قوة .

الحق أنها فترة من الفترات العصبية التي مرت بها الصحافة المصرية المناضلة ؛ ومع ذلك فقد كتب النصر لهذه الصحافة على قوى الشر جميعا : منها قوة القصر وسلطانها ، وقوة الاحتلال وطغيانه ؛ حتى لقد يئس الإنجليز تماما من سياسة الوفاق كما يئسوا قبل ذلك من سياسة الخلاف .

وكم حاولت (سياسة الوفاق) هذه أن تغرى هذا القلم الغض - الذى هو قلم أمين الرافعى بالانحياز لها والوقوف بجانبها . ولا بد أن الخديوى عباس حاول كذلك أن يجتذبه إليه ، ولكنه تأبى عليه وعلى الوكالة البريطانية ، وآلى على نفسه أن يكون حربا عليه ، وعلى الوكالة البريطانية ؛ ولو أن (أمينا) تساهل بعض الشيء فى حقوق بلاده وأظهر بعض الميل إلى سياسة الوفاق لامتلا جيبه ذهبا ، ولأقلت عليه الدنيا بزخرفها . ولكن ما أصدقه ! حين قال يوما ما د إن الصحفى الذى لا يسعه أن يملأ جيبه بالذهب يستطيع أن يملأ قلبه بالذكريات الشريفة ، ويملا ضميره بالراحة المعنوية الدائمة ، وإذا كانت أكثر أيام الصحفى المناضل : حافلة بالمتاعب والمشاق ، فليست بأسوأ أيام العمر . ويكفى صحافة المبدأ شرفا أن تنال فى خلال نضالها نوعا من المكافأة المعنوية حين ترى مبدأ من مبادئها يصيب بعض الفوز ^(١) ،

ولقد كانت الصحافة المصرية فى أوائل هذا القرن صحافة رأى قبل كل شئ ، وكان الذى يرشح نفسه لهذه المهنة يتزود لها بطائفة من الأشياء ؛ منها الأدبى ، ومنها الخلقى . فمن الأدبى تمكن فى اللغة ، وقدرة على الفهم ، وقوة على الهضم ، وبراعة فى ربط الحوادث بعضها ببعض ، ومهارة فى الاستنباط وفى التلخيص على السواء ، ومن الخلقى نزاهة فى الحكم ، وثبات على المبدأ ، وتوخى للمصلحة العامة على النحو الذى يفهم به هذه المصلحة العامة .

وهكذا كان زعماء الصحافة في مصر في مطلع هذا القرن من أمثال السيد على يوسف صاحب المؤيد ، والزعيم الشاب مصطفى كامل صاحب اللواء ، والأستاذ أحمد لطفى السيد كاتب الجريدة ، ثم أحمد حلمى ، وعبد الحميد حمدى وغيرهم .

وفي هذا الجو المشبع بالإخلاص لمهنة الصحافة ، بل في هذا الجو المليء بحسن التقدير للواجبات الملقاة على عاتق الصحافة نشأ أمين الرافعى الذى قلنا إنه رسم لنفسه طريقا لحياته منذ بدايتها ، واختار حرفة الصحافة دون غيرها من الحرف الأخرى .

وننظر في حياة أمين الصحفية فنجدها على مراحل على النحو الآتى : -
المرحلة الأولى : بدأ أمين حياته الصحفية مصاحفا لجريدة (اللواء) وهى الصحيفة التى أصدرها الزعيم مصطفى كامل فى سنة ١٩٠٠ ، ثم صحيفة (العلم) التى أصدرها الأستاذ إسماعيل حافظ وجعلها لسان الحزب الوطنى ؛ وذلك سنة ١٩١٠ . ومع هذه وتلك كان أمين يصاحف بعض الجرائد الأخرى كجريدة الدستور التى أصدرها الأستاذ محمد فريد وجدى سنة ١٩٠٧ ، وكان الأستاذ عباس العقاد المحرر الوحيد لها ، وبما لا ريب فيه أن مصاحفة الفتى لهذه الجرائد على اختلافها كانت بداية الطريق الطويل الذى اختاره لنفسه كما قلنا ، وهو طريق الصحافة .

المرحلة الثانية : ثم ما أن فرغ أمين من هذه المرحلة الأولى من مراحل حياته الصحفية حتى بدأ المرحلة الثانية منها ؛ وهى المرحلة التى تتمثل فى جريدة الشعب .

المرحلة الثالثة : ومن هذه المرحلة انتقل أمين إلى المرحلة الثالثة والأخيرة ؛ ونعنى بها المرحلة التى تميزت بظهور صحيفة (الأخبار) . ولما لقاصرون الحديث فى هذا الفصل على المرحلة الأولى فقط من هذه المراحل :

فى اللواء :

بدأ أمين يكتب فى اللواء منذ سنة ١٩٠٦ ، فكتب يومئذ فى موضوع « التربية والأسرة » ، وأوضح أن التعليم لا خير فيه مالم يقترن بالتربية ، وأن التربية إنما تنشأ فى الأسرة ، ومن ثم كانت التربية العائلية - فيما يقول - هى أساس تدوين الرجال . وفى إحدى هذه المقالات التى كتبها أمين فى هذا الموضوع . دعا للنشء فى حرارة وإخلاص إلى الزهد فى الوظائف الحكومية ، والانصراف إلى العمل الحر .

وحين أضرب الطلبة فى مدرسة الحقوق احتجاجاً على سياسة الاضطهاد التى عومل بها المسبوا لامير، وسياسة العنف التى عومل بها الطلبة - وذلك فى عام ١٩٠٧ كتب أمين طائفة من المقالات دافع فيها عن الرجل ، وعن الطلبة ، ودعاهم إلى توحيد الصفوف وجمع الكلمة ؛ وذلك كله فضلاً عن المقالات الوطنية التى كتبها أمين فى ترجمة حياة الزعماء الذين قادوا أوطانهم إلى ميادين الشرف والمجد والحرية ؛ والتى كتبها فى حياة الشعوب التى ناضلت من أجل هذه الحرية .

وفشت فى الشباب دعوة تقول بالتنازل مؤقتاً عن مطلب من مطالب الأمة - هو مطلب الجلاء ؛ فعز ذلك على أمين ، وراح يكتب فى اللواء طائفة من المقالات التى سفه فيها هذه الدعوة ، وسخر فيها من نزعة (الاعتدال) التى تظاهر بها أولئك الشباب ، ووصفها بأنها التطرف فى التساهل فى حقوق الأمة .

معنى ذلك أن هذا الشاب ألزم نفسه الوقوف إلى جانب مصطفى كامل يشد من أزره ، وينتصر لمبادئه ، ويشيد بصفاته العالية ، ويخص منها صفة (الثبات على المبدأ) ، ويرد بين حين وآخر على أولئك الطاعنين فى سياسته ، المعرضين عنها إلى ماسموه بسياسة (الاعتدال) . ولا شك أنه

كان يعنى بهؤلاء رجال حزب الامة ، ورجال حزب الإصلاح على لمبادئ الدستورية .

وفى سنة ١٩٠٧ وضع قانون للنفى الإدارى فنقد أمين هذا القانون وطعن فيه بقوة .

وفى عام ١٩٠٨ - نعى بعد ظهور الجريدة ، التى يحررها الأستاذ أحمد لطفى السيد بسنة واحدة - كان لأمين الرافعى موقف خاص من الحركة الدستورية . وقد كان الخلاف شديداً بين الأحزاب المصرية الثلاثة حول هذه المسألة الهامة :

فأما الحزب الوطنى فكان يطالب بمجلس نيابى يكون - ما أمكن - صورة دقيقة من المجالس النيابية فى أوروبا . وكان حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية قريباً من الحزب الوطنى فى المطالبة بهذه الأمانة . وأما حزب الامة فكان لا يرى بأساً من أن يكون الحصول على الدستور تدريجياً . وطريقة ذلك فى نظر هذا الحزب هو تشجيع مجالس المديريات ، ومجلس شورى القوانين ، وتدريب النواب فى هذا المجلس الأخير على مناقشة الوزراء الذين يتحتم أن يكونوا مسئولين عن أعمالهم أمام نواب الامة .

وبدئى أن يؤدى الخلاف بين الأحزاب حول هذا الرأى إلى خصومة عنيفة ، تتراسق فى أثنائها التهم بالانحراف ، والتهم بالخيانة وما إليها .

وأمين الرافعى مؤمن بمبادئ الحزب الوطنى بمن أجل هذا كتب فى اللواء فى عدده الصادر فى ٢٥ يولية سنة ١٩٠٨ نقلاً بعنوان (مجالس المديريات وموقف جنس الشورى إزاء هذا المشروع) . ذهب فيه إلى أن فكرة المطالبة بتقوية مجالس المديريات والعناية بها وبتشجيعها إنما صدرت عن المعتمد البريطانى لاعن غيره . ثم طالب مجلس شورى القوانين بالامتناع التام عن النظر فى هذا المشروع الذى لا يمثل إرادة

الامة . وهو فى ذلك إنما يرد على الأستاذ أحمد لطفى السيد .

وصدر الدستور العثمانى سنة ١٩٠٨ ونبتت فى بعض الروس فكرة اشتراك مصر فى (مجلس المبعوثان) التركى ، وكانت صحيفة المؤيد لسان حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية مؤيدة لهذه الفكرة ، وظهر بها مقال بهذا المعنى ؛ فانبرى أمين الرافعى للرد على هذه الفكرة . ونشرت له اللواء هذا الرد فى التاسع من شهر أغسطس سنة ١٩٠٩ وذلك بالعنوان الآتى : (الخلط القانونى والخطأ السياسى)

وفيه أثبت أمين مجافاة هذه الفكرة لمبدأ الاستقلال ، وأنها تقف حجر عثرة فى سبيل مطالبة المصريين بالدستور ، وأنها اعتراف بتبعية مصر تبعية تامة للدولة العثمانية . ثم مضى يقول : « ونحن نتساءل كيف يرضى صاحب المؤيد بسلبنا هذه الحقوق ، وفقداننا هذه الامتيازات ؟ وهل يحتاج ضميره قبول الخديو النزول عن سلطته لمجلس المبعوثان ليصبح كباقي الولاة الذين ليس لهم من الأمر شيء ؟ إننا لفي حيرة من أمر صاحب المؤيد ، فلا ندرى ما الذى حدا به إلى ابتكار هذه الفكرة ؟ والقول بهذا رأى ؟ مع أنه يعلم أن أوروبا تتهمننا صباح مساء بأننا لا نحتاج على الاحتلال ، ولا نناصبه العداة إلا رغبة فى استبدال حكم الأتراك بهذا الاحتلال ، وفى سلب مصر حكمها الاستقلالى الذى تمتعت به زمنا طويلا . ولا مشاحة فى أن ما جاء به المؤيد هو مما يلصق هذه التهمة بنا إذ لا معنى البتة للتخلي عن امتيازات ربحناها ، وحقوق اكتسبناها .

« وكيف يرضى الخديو بالتنازل عن سلطته لمجلس المبعوثان ؟ — أى للتركي والسورى والعراقى ، واليمنى والحجازى وغيرهم ؛ ولا يقصر هذه المنحة على رعاياه المصريين ، كما فعل أبوه من قبل ؟ ،

« وهل كان مجلس المبعوثان الذى يتساوى فيه المصريون وأية طائفة

من الطوائف خيراً من دستور خاص بمصر يضمن استقلالها ، ويدبر بالحكمة جميع مصالحها ومصالح أبنائها ؟ إن من العار والخزى أن تتنازل أمة عن حقوقها وامتيازاتها . وإن من الخرف والضعف أن يقر امرؤ على نفسه بدين لم ينقده .. الخ .

على أن مقالات أمين لم تقتصر على الناحيتين السياسية والدستورية ، بل تعدتها أحياناً إلى الناحية الاجتماعية ، وقد نشرت له اللواء في تلك السنة وهي - سنة ١٩٠٨ - مجموعة من المقالات ظهرت تباعاً في شهرى أغسطس وسبتمبر ، وموضوعها (وظيفة المرأة) وضرورة إعدادها لتأدية هذه الوظيفة . والعجيب حقاً أنه بنى كلامه على الراى القائل بأن المرأة تحكمتنا ، فلنعمل على أن تكون كاملة من جميع الوجوه ، من أجل ذلك يجب أن نزودها بسلاح العلم ، وسلاح الخلق ، وأن نعى عناية خاصة بالتربية الدينية للمرأة . على أن (أمينا) فى كل ما جاء به من آراء لم يكن يخرج عن آراء زعيمه مصطفى كامل ؛ ولهذا الأخير رأيه فى وجوب الحجاب ، وعدم تعرض المرأة الشرقية لما تعرضت له المرأة الغربية من تجربة النزول إلى ميدان الحياة العامة من أجل الكسب فى سبيل اللقمة . فإن الحصول على اللقمة من عمل الرجل وحده ؛ وأما المرأة فحسبها العناية التامة بمملكة المنزل .

وفى سنة ١٩٠٩ ظهرت لأمين الرافعى مجموعة أخرى من المقالات كان من أهمها فى الواقع مقال له بعنوان « اهتمام الطلبة بشئون بلادهم » ، دافع فيه الفتى دفاعاً قوياً عن فكرة اشتراك الطلبة فى كل عمل يعود بالمصلحة على الوطن ، قائلاً إنهم المطالبون دائماً بأن يكونوا فى طليعة طبقات الشعب فى القيام بالواجب الوطنى . واستشهد على صحة قوله بما يحدث فعلاً فى بلاد كإنجلترا من اعتناق الطلبة لمبادئ الأحزاب السياسية المختلفة ، ومن أن الانحياز لهذا الحزب أو ذاك . قلما يؤثر فى علاقة الطلاب ببعضهم ببعض ولا فى علاقتهم بالجامعة نفسها . فقد حدث أن اختارت أغلبية الطلبة

لورد (كيرزون) ليكون عضواً بمجلس إدارة جامعة جلاسجو . وأعلن مدير الجامعة هذه النتيجة فابتهج بها الطلبة، وأقبلوا جميعاً على اللورد كيرزون يهتفون بالعضوية للمجلس ، لا فرق في ذلك بين المنتمين منهم إلى حزب المحافظين ، والمنتمين منهم إلى حزب الأحرار .

وتخرج أمين الرافعي في مدرسة الحقوق عام ١٩٠٩ كما ذكرنا، فما احتاج إلى تفكير طويل لكي يؤثر الصحافة على كل عمل آخر من أعمال الحياة العامة . ولا احتجاج إلى تفكير طويل لكي يتجه إلى (صحيفة اللواء) التي رحبت به ترحيباً تاماً . وهكذا انتهى عهده باللواء مصاحفاً وبدأ عهده بهذه الصحيفة كاتباً ومحرراً .

كان أمين الرافعي يكتب مقالاته السابقة لصحيفة اللواء موقعاً تحتها بكلمة (حقوقى اسكندرى) . أما الآن فإننا نراه يوقع باسم (أمين الرافعي ليسانسيه فى الحقوق) .

وكانت أولى مقالاته فى سنة التخرج حول موضوع (نظام التعليم فى مدرسة الحقوق) شرح فيها جناية الاحتلال على التعليم العالى فى مصر . واستشهد على ذلك بما حدث فى مدرسة الحقوق على وجه الخصوص وقارن فى هذه المقالات بين عهدين من عهود هذه المدرسة : العهد الذى كان يتولى فيه التدريس أساتذة من الفرنسيين ، والعهد الذى أصبح يتولى فيه التدريس أساتذة من الإنجليز .

يقول الأستاذ محمد صادق عنبر ، وكان لهذه المقالات ضجة كبرى فى الدوائر الوطنية ، والحكومية ؛ لأنها كتبت بلهجة صادقة ، وتضمنت حججاً قوية ، وبراهين ، ومستندات قاطعة . وظهر فى هذه المقالات أسلوب الفقيه الذى لازمه طوال حياته السياسية ؛ وهو تدعيم آرائه بالحجج والمستندات والوثائق ، وكان لهذه المقالات أثرها فى الدوائر الحكومية ؛ لأنه من ذلك الحين بدأت حركة فى نظارة المعارف ونظارة الحفائية ترمى إلى إصلاح

التعليم في مدرسة الحقوق . كان من مظاهرها إيفاد وزارة المعارف لأول بعثة عليية من خريجي مدرسة الحقوق إلى جامعات فرنسا للتخصص في العلوم القانونية وذلك في شهر أكتوبر سنة ١٩٠٩ ،^(١) .

وفي نفس ذلك العام — وهو عام ١٩٠٩ — صدر الحكم في قضية دنشواي المشهورة في التاريخ المصرى . وحكم في هذه القضية على الشيخ عبد العزيز جاويش بالحبس . فكتب أمين طائفة من المقالات قبل صدور الحكم وبعده . ومن هذه المقالات مقال بعنوان (ناظر الحقانية ومبدأ استقلال القضاء) نشره في اللواء في الرابع من شهر أغسطس . وآخر بعنوان (ضحايا الوطنية) نشرته اللواء بعد صدور الحكم مباشرة . وثالث بعنوان (عظماء الرجال يضطهدون ويزجون في السجون) . وفي هذه الأخيرة ساق الكاتب أمثلة شتى من أولئك العظماء المضطهدين من أمثال مازينى ، وغاريالدى ، وفكتور هوجو . ثم ساق أمثلة من عظماء الأنبياء والأئمة في الشرق كيوسف عليه السلام ، والإمام أبى حنيفة ، والإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل وغيرهم . وبما لا ريب فيه أن هذه المقالات وأمثالها كانت بمثابة الرياضة النفسية والخلقية التي راض بها أمين نفسه في تلك الحقبة ، ودربها على معاني الإيثار والتضحية في سبيل المبدأ .

وحدث في تلك السنة أيضاً أن نشر أمين مقالا في اللواء . أشار فيه إلى حادثة خطيرة في بلاد الهند ، هي حادثة قتل الطالب الهندي (ونجرا) للسيركرزون .

وإذ ذاك كان الحاكم الفعلى للبلاد هو السير الدون غورست صاحب سياسة الوفاق كما ذكرنا . فوجدناه يوحى إلى الحكومة بضرورة إنذار اللواء تمهيداً لتعطيله جملة . وحين وصل هذا الإنذار إلى صحيفه اللواء بادر أمين بكتابة مقال بعنوان (نحن والحكومة) نشرته الصحيفة

(١) محمد صادق عنبر : ذكرى فقيد الوطن ص ١٣

في السادس من سبتمبر سنة ١٩٠٩ . تنكر فيه الكاتب لهذه الخطوة التي تتبعها الحكومة ، وهذه السياسة التي تعامل بها الصحافة ، وما زال يكتب في هذا المعنى يوماً بعد آخر حتى جاء يوم ١٤ سبتمبر فدعا الفتى أمته كلها إلى إعلان الحداد العام أسفاً على ذلك اليوم الذي منيت البلاد فيه بالاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ . وبالفعل صدرت اللواء في ذلك اليوم مجللة بالسواد ، حافلة بالكلمات الوطنية والعبارات الحماسية . ولعل هذه هي المرة الأولى التي كتب فيها أمين عن هذه الذكرى . ثم أخذ نفسه منذ يومئذ بالكتابة عنها في موعدها من كل سنة إلى أن توفاه الله .

وفي اليوم العشرين من شهر سبتمبر من تلك السنة أيضاً وهي سنة ١٩٠٩ كتب أمين في اللواء مقالاً يشيد فيه بدخول الإيطاليين مدينة روما ، وظفرهم يومئذ بالاستقلال والوحدة ، وكان قصده من ذلك إشعال نار الوطنية ، وتقوية النفوس على الحركة ؛ ومنذ يومئذ وهو يأخذ نفسه باتباع هذه الخطوة كما أخذ نفسه باتباع الخطوة التي سبقتها .

الحق لقد كان عام ١٩٠٩ حافلاً بالأحداث التي ألهمت كاتباً شاباً كأمين الرافي كتابة ما كتب من هذه المقالات التي أشرنا إليها . غير أن ذلك العام اقترن كذلك بمحدثين آخرين لهما مساس كبير بالقضية الوطنية . أما (أولهما) فؤتمر الشبيبة المصرية الذي انعقد بجنيف . وقد أشبع فيه أن الشباب المصري يدعو إلى فكرة العدول عن المطالبة بالاستقلال ، ويكتفي بفكرة المطالبة بالدستور .

وما كاد أمين يسمع بذلك حتى شغذ قلبه وعقله وديج المقالات الرائعة في الرد على هؤلاء الطلبة ، وحضهم على التمسك بجميع المطالب الوطنية ، وعدم التهاون فيها في أية لحظة وضمن مقالاته المطالبة بالجلاء التام الذي ينبغي أن يجعل منه المصريون قاعدة لا يحيدون عنها .

وأما (ثانيهما) فإشاعة أخرى تقول بأن شركة قناة السويس تفاوض

الحكومة المصرية في مد امتيازها مائة سنة أخرى . فإذ ذلك ثارت ثائرة أمين ، ونشرت له اللواء في الحادى عشر من أكتوبر سنة ١٩٠٩ مقالا حادا كل الحدة ؛ طالب فيه الحكومة المصرية برفض هذا المشروع بكل شدة . واستمر أمين يطالع 'قرآءه' بهذه المقالات في شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر سنة ١٩٠٩ ويناير سنة ١٩١٠ . ولو جمعت هذه السلسلة من المقالات لتألف منها بحث على تاريخى مؤيد بالحجج والأسانيد في هذه المشكلة الكبرى .

واجتمعت الجمعية العمومية في فبراير سنة ١٩١٠ ؛ فانطلق أمين يهيب بالاهضاء أن ينظروا إلى هذه المسألة من الزاوية الوطنية البحتة ، وأن يتوخوا في ذلك مصلحة الوطن وحده . وما زال يتابع مناقشتهم ، ويسير معهم في مباحثاتهم ، ويقود هذه المناقشات والآراء من خارج المجلس حتى رفض الأعضاء هذا المشروع رفضا باتا ، وذلك في أبريل من تلك السنة .

وفي عام ١٩١٠ شهدت مصر حركة من نوع آخر . ونعنى بها الحركة التعاونية التى اقترنت باسم عمر بك لطفى . فراقت هذه الحركة في نظر أمين الرافعى ، وتبناها منذ أول لحظة ، ودعا إليها الرأى العام المصرى ، وشرح له فوائدها وأهميتها . وحين تم إنشاء النقابة الزراعية الأولى في مصر في يناير سنة ١٩١٠ كان أمين الرافعى أول من هنا المصريين بهذا الوليد الجديد . وأول من أحسن استقباله وبشره بالمستقبل الحسن . ومن قوله في حض المصريين على تشجيع المشروع ما يلى :

« أصبحنا نشعر بحاجة البلاد إلى وجود نقابات زراعية تضمن للفلاح مستقبله ، وتحميه من غوائل المرايين الذين يتخذون من ضعفه وسيلة لايتزاد أمواله ، وتعمل على ترقية الزراعة التى هى أساس ثروة البلاد .

« أصبحنا نشعر بهذه الحاجة ، وأخذ الداعون إلى إنشاء هذه النقابات وفي مقدمتهم حضرة العالم العامل عمر لطفى بك - يطوفون البلاد ويثون

هذه الفكرة بين الملائ. ونحن يسرنا أن تقع هذه الدعوة من القلوب موفقة
الإجابة ، ويتضافر القوم على تحقيق هذه الفكرة الجليلة وإخراجها إلى
حيث الوجود . .
في العلم

توالت إنذارات الحكومة على صحيفة اللواء ، وكان لابد من تعطيلها
والقضاء عليها . فلم يضعف الحزب الوطني ، لم يضعف أمام هذه الحركة ، بل
حاول أن يصدر صحيفة اللواء بأسماء أخرى ، ومن هذه الأسماء (العلم) .
غير أن صحيفة العلم كانت شديدة اللهجة بحيث لم تطق الحكومة يومئذ
طريقتها في تحدى الحكام . ومقاومة الاضطهاد . فاضطرت لوقفها شهرين
كاملين ؛ وذلك في نفس السنة التي صدرت فيها ، وهى سنة ١٩١٠ : فعمد
الحزب الوطنى من جانبه مرة أخرى إلى إصدار صحيفة جديدة باسم
(الاعتدال المصرى) . ثم سرعان ما ألغيت هذه الأخيرة ، وحلت محلها
صحيفة جديدة . باسم الحزب الوطنى كذلك (واسمها صحيفة الشعب)

والمهم أن أمين الرافعى سار في صحيفة (العلم) على النهج الذى سار
به في جريدة اللواء . وكان يقدر أنه أصبح من أشد خصوم الحزب
الوطنى رجلاان ؛ هما الخديو عباس أولا ، والسير الدون غورست بعد
ذلك ، فأما أولهما وهو عباس فقد كان يحمل عليه حملة شديدة عقب كل
تصريح له يدلى به لبعض الصحف الأجنبية ، كما فعل ذلك بتصريح الخديو
عباس لمكانب جريدة الطان الفرنسية فى أبريل سنة ١٩١٠ . وفى هذا
التصريح عجب المصريون جميعا كيف أقر الخديو عباس تدخل المعتمد
البريطانى فى شئون مصر الداخلية ، وأعرب كذلك عن تمنياته الطيبة لهذا
المعتمد البريطانى . ولم يقف الخديو فى تصريحه عند هذا الحد بل تجاوزه
- بكل أسف - إلى الطعن فى رجال الحزب الوطنى وفى انتقاد السياسة

العدائية التي يجرى عليها ضد الإنجليز؛ وكأنما الحديو بهذه التصريحات وأمثالها - كما تقول العامة في مصر - قد ختم بأصابعه الأربعة على سياسة الوفاق التي أتى بها السير الدون غورست!

وأما ثانيهما - وهو هذا السير الدون غورست - فقد ترصد له الفتى . فكان كلما أصدرت الوكالة البريطانية تقريرها السنوى عمد هو إلى نقد هذا التقرير من جميع جوانبه . وذلك على نحو يذكرنا بصنيع السيد على يوسف مع تقارير اللورد كرومر . واتخذ من هذه الحملات العنيفة التي حملها المعتمد البريطاني على الحزب الوطنى ورجاله دليلا على قوة الحركة الوطنية ، وحسن قيادة هذا الحزب للحركة ، وعلى أن الإرهاب مهما غلا فلن ينال شيئا من قوة هذه الحركة ، وعلى أن الصحافة مهما بولغ فى تقييدها وتعذيبها فلن تراجع عن المطالبة بحقوق الشعب ، وتحقيق آمال الشعب ، وعلى أن السودان مهما حاول المحتلون التفريق بينه وبين مصر فلن يتمكنوا من ذلك لأن الوحدة بينهما طبيعية وليست وحدة مصنوعة ولا مختلقة .

ولقد كان اللورد كرومر حريصا على ألا يتهم بمحاربة الصحافة المصرية بالطرق الدينية . وحمله بعض أصحابه على إسقاط صحيفة (المؤيد) للسيد على يوسف . فقال لهم اللورد كلمته المشهورة : « إن إسقاطه لا يكون إلا بأحد أمرين : إما إيقاع صاحب المؤيد فى مكيدة يكون بها القضاء على جريدته ، وإما الغاؤها بطريقة استبدادية ، والأول لا يرضاه ذمتى ، والثانى لا يرضاه البرلمان »^(١) .

أما السير الدون غورست فقد كانت له طريقة فى الصحافة المصرية غير هذه الطريقة . كان لا يجد بدا من ألغائها وتعطيلها متى أراد . وكان لا يرى بدا من إصدار القوانين الاستثنائية التى يقيد بها الحرية كما أراد . ومن هذه القوانين قانون الاتفاقات الجنائية الذى يعاقب على مجرد التفكير

(١) أدب المقالة الصحفية فى مصر للمؤلف الجزء الرابع ص ١٥٢ .

في ارتكاب الجريمة، وإحالة جرائم الصحافة على محكمة الجنايات، وفرض الرقابة الإدارية على الخطب والقصص والروايات.

وانبرى أمين الرافعي للرد على كل هذه التصرفات من جانب جبار الاحتلال. وفي الوقت نفسه دعا الأمة إلى عدم المبالاة بوسائل الإرهاب. ثم وجه همه إلى مجلس شورى القوانين فدعا أعضائه إلى الامتناع عن النظر في هذه التشريعات الاستثنائية التي تتقدم بها الوكالة البريطانية.

وجرى قلبه بمقالات كثيرة بصحيفة العلم في هذا المعنى. وفي شهر مايو سنة ١٩١٠ كتب يقول: «وعلى ذلك فنحن نرى من الواجب على المجلس أن يتبع هذا السبيل - وهو الامتناع عن النظر في مشروعات القوانين الاستثنائية - ليمنع الحكومة من تنفيذ ما ربه، ويجعل للأمة شيئاً من السلطة فإنه لا يعقل أبداً أن أمة بأسرها، تكون كارهة لقوانين ضارة قاسية، ويأتى شخص واحد كالمعتمد البريطاني، أو عدة أفراد فلائيل كالوزراء، فيقضون على إرادتها قضاء مبرما، ويطبّقون عليها ما تأباه ولا ترضاه. إن النتيجة الوحيدة التي تعود على المجلس من امتناعه عن إبداء رأيه في هذه القوانين هي أنه يظل معقوداً ولا يتعطل عن أعماله، أو أن يصدر الخديو أمره بحله وإجراء انتخابات جديدة. وكلا الأمرين لا خطر فيه مطلقاً. خصوصاً إذا نظرنا للفائدة الكبرى التي ستعود على الأمة من وراء ذلك. وهي خروجها من تلك المعمة رافعة الرأس شاحخة الأنف، وحصولها على الغاية التي ترمى إليها؛ وهي عدم تنفيذ تلك القوانين الضارة. فعمى أن يتدبر الأعضاء هذا الأمر الذي يتوقف عليه فوزهم وانتصارهم على الحكومة. وما ذلك عليهم - لو أرادوا - بعزير».

وقرأ أعضاء المجلس هذه المقالات التي كتبها أمين، فإكان منهم إلا أن رفضوا بالإجماع الموافقة على القانون القاضي بإحالة جنح الصحافة على محكمة الجنايات. وهكذا عدل مجلس شورى القوانين تعديلاً جوهرياً في

هذه القوانين الاستثنائية . ومع ذلك فقد أصدرت الوزارة هذه القوانين كما وضعت من قبل . فاشتدت لذلك حملة الكاتب الشاب على الحكومة . ودعا الأمة إلى مقاومة هذا الاستبداد والطغيان من جانب هاتين القوتين اللتين تضافرتا على وأد الحركة الوطنية ؛ وهما قوة الحكومة من جانب ، وقوة الوكالة البريطانية من جانب آخر . وفي هذه الأثناء كثرت تغني أمين بالحرية ، وبإبطال الحرية من أمثال هوجو الذي اقتبس كثيراً من أقواله ، وعلق على كثير من آرائه .

ومرة أخرى حكمت المحكمة بالحبس ثلاثة أشهر على الشيخ عبد العزيز جاويش بحجة أنه كتب مقدمة لصاحب ديوان (وطنيتي) وهو الشيخ علي الغاياني . وكان الشيخ جاويش منتقياً إلى الحزب الوطني . فكتب أمين يدافع عنه ، ويمجد بطولته ، ويسلحه في عداد الأبطال الذين عذبوا من أجل الحرية ، وكتبوا بدمائهم وثيقة استقلال الشعوب وقال :

« وسائل السجون عن هؤلاء تنبئك بأنهم دخلوها صابرين ، وغادروها صابرين ، وإذا لم تجبك السجون فسل فكتور هوجو كيف قضى ثمانى عشرة سنة وهو منفي شريد مضطهد تطارده الحكومة في كل بلد ينزل به ، وكل بيت يأوى إليه . سائل هؤلاء وأمثالهم — وهم كثيرون في بلاد الاضطهاد — واتل قوله تعالى :

« ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين » .

ومن أمثلة المقالات التي كتبها أمين إذ ذاك في هذا المعنى :

شهداء الحرية .

فيكتور هوجو في منفاه .

آثار الاستبداد في أخلاق الموظفين .

حق الأمم في الحرية .

نحن والمحتلون .

الأمم الحقيقة بالبقاء .

موقف الأمم حيال غاصبها .

وزراؤنا ووزراؤهم .

وكلها مقالات نشرها أمين بصحيفة (العلم) ؛ وهى الصحيفة التى عاشت فى ظل سياسة الوفاق ، وكان عليها أن تقاوم الآثار السيئة ، التى نجمت عن هذه السياسة ، كما كان عليها أن تتنبه لكل الألاعيب التى لعبت بها على عقول المصريين فى تلك الحقبة . ومنها (فى رأى الحزب الوطنى) الألعبوبة الدستورية التى أراد الإنجليز أن يخذعوا بها المصريين ، وأن يطفئوا بها شيتا من نور الحركة الوطنية ؛ فقد تقدم الإنجليز يومئذ باقتراح اقترحوه على الحكومة المصرية ؛ وهو تحويل مجلس شورى القوانين حق سؤال النظر - هذا من جهة - ثم توسيع اختصاصات مجالس المديريات - وهذا من جهة ثانية . وطبعى أن هذه الحركة الأخيرة إنما كانت ثمرة لجهود حزب الأمة ، وجهود (الجريدة) . التى كان بحرها لطفى السيد .

وقد كانت خطة هذا الحزب الأخير مبنية على المسالمة ، من جهة وعلى الأخذ بنظرية التطور من جهة ثانية وعلى سياسة التدرج فى الحصول على الدستور شيتا فشيتا آخر الأمر .

وإنما يكون ذلك بطريق التقوية الدائمة لمجلس شورى القوانين وطريق التوسيع المستمر فى اختصاصات مجالس المديريات ، وذلك حتى تتمكن الأمة من الحصول فى النهاية على الحياة النيابية المثلى .

كان هذا هو رأى حزب الأمة . أما الحزب الوطنى الذى كان يعتقد مبادئه أمين الرافعى فكان يرى فى هذه الحركات وأمثالها ألعبوبة من ألاعيب السياسة الإنجليزىة ، وكان ينظر إليها على أنها ملهاة للشعب عن المطالبة بحقه

في الحياة الدستورية ، وفي ذلك يقول الزعيم الشاب مصطفى كامل : إن السكوت عن الاستقلال، وتعويد الأمة قبول الاحتلال وانتظار الخير من هذا الاحتلال - لا منها نفسها- أشد سهر ترمى به الأمة . لا بل هو السهم القتال الذي لا ينفع معه دواء ما .

أمين الرافعي ومؤتمر بروكسل :

كان الحزب الوطني منذ عهده بزعيمة الأول مصطفى كامل من أقدر الأحزاب المصرية على نشر الدعاية السليمة لمصر ولل قضية الوطنية في أوروبا ولعل أهم جانب في حياة مصطفى كامل بنوع خاص هو هذا الجانب المتصل بالترويج الخارجى لهذه القضية . وقد اعتاد الحزب الوطني أن يعقد لنفسه مؤتمرات وطنية لهذه الغاية في أوروبا . وكان من هذه المؤتمرات مؤتمر بروكسل عام ١٩١٠ ، وقيل إن النية كانت متجهة لعقده في باريس أول الأمر ولكن السلطات الفرنسية - مجاملة منها لإنجلترا - لم تشأ أن تسمح للشباب المصرى بعقد مؤتمرهم في هذه المدينة، ومن ثم اتفق الشباب على عقده في مدينة بروكسل . وكان أمين الرافعي ضمن أفراد الوفد الذي سافر من مصر لحضور المؤتمر باسم الحزب الوطني . لكن الفتي لم ينس وظيفته الصحفية في هذا المؤتمر فكان يزود (العلم) بأخباره وقراراته ومحاضر جلساته . وكان يحل لهذا كله عنوانا ثابتا في صحيفته (العلم) هو (رسائل المؤتمر) .

ولا شك أن هذه التجربة التي مارسها أمين في مؤتمر بروكسل . وتبع بها جلساته على هذا النحو قد أفادته كثيراً في عمله الصحفي فيما بعد . فعن طريق هذه التجربة وأمثالها استطاع أمين أن يروض نفسه على تتبع المناقشات ومعرفة الاتجاهات . وتسجيل هذا وذاك بما أفاده فائدة كبرى في أكبر عمل تولاه في المرحلة الثانية من مراحل حياته الصحفية - وهي المرحلة التي اقترنت بالهيمنة على جريدة الشعب ، وهذا العمل الجليل هو

الوقوف وراء الأعضاء المصريين الذين تألفت منهم الجمعية التشريعية ،
يناصرهم ، ويرشددهم من خارج المجلس إلى كل ماله صلة وثيقة بمصلحة الوطن .

وربما كانت (وسائل المؤتمر) أول عمل صحفي جدى قام به أمين
الرافعى ، فى شبابه ، وعرف به كثيراً من المشاق التى تكتنف مهنة الصحافة
بل كثيراً من التضحيات التى تتطلبها الصحافة . ومع هذا وذاك فقد مضى
أمين الرافعى يكذب فى سبيل هذه المهنة ، غير مكترث بالجهود المضنية ، والسهر
المتواصل ، والكتابة الجدية التى لم يعرف لها تاريخ الصحافة المصرية نظيراً
إلى اليوم .

وعاد الفتى من المؤتمر ليستأنف جهاده فى صحيفة (العلم) ، وليدخل
فى معارك حامية ضد الاحتلال البريطانى الذى دأب على الطعن فى الكفايات
المصرية ، واتخذ من هذا الطعن نفسه ذريعة لإخلال الانجليز عمل المصريين
فى هذه الوظائف .

كل ذلك أثر من آثار السياسة التى سادت الجو فى مصر إذ ذاك . وهى
(سياسة الاتفاق) . ولكن أميناً لم يكذب يتربص بهذه السياسة الوخيمة
العواقب ، وينتبع سوائها ، ويكشفها للبلا حتى باءت هذه السياسة بالفشل .
وتبين للحكومة الإنجليزية ألا مفر لها من تغيير هذه السياسة بشكل أو بآخر
وكان ذلك عام ١٩١١

أمين الرافعى يمارس فيه التحقيق الصحفى :

وحكمت المحكمة على (محمد فريد) رئيس الحزب الوطنى بالحبس ستة
أشهر بتهمة تقريبه لكتاب (وطنيتى) الذى مر ذكره وكان ذلك فى
يناير سنة ١٩١١ ، فنارت نائرة الرأى العام - وكان ذلك عقب عودة
الزعيم محمد فريد من أوروبا ، وجهاده الطويل فى مؤتمر بروكسل ، وفى
غيره من المؤتمرات الأخرى . ولم يكن أمين الرافعى بكتابة المقالات

الطوال في نقد هذا الحكم الذى أصدرته المحكمة على رئيس الحزب ، بل هدته الموهبة الصحفية إلى سلوك سبيل أخرى . فرأيناه يمارس لأول مرة في حياته وربما في حياة الصحافة المصرية كلها - فنا من فنون الصحافة الحديثة هو فن التحقيق الصحفي . فأخذ يجمع أقوال رجال القانون ، ويقابل ذوى المناصب العالية في مصر . ويتحدث إليهم جميعاً واحداً واحداً ، ويقف على آرائهم في هذا الحكم ، وينشر ذلك تباعاً في جريدة (العلم) . وبهذه الطريقة استطاع أمين الرافعى أن يطلع الاحتلال على آراء الصقوة في هذا الحكم الجائر على رئيس الحزب الوطنى . وبعد الفراغ من هذا التحقيق استمر يكتب المقالات التى ينتقد فيها الحكومة - ومنها مقالات بالعناوين الآتية :

الوطنية أمام القضاء .

ليس للقوة سلطان على إرادة الشعوب .

إرادة الشعب هى الغالبة .

مشروع قانونه شبه مزمرة سيناء :

وفي مارس سنة ١٩١١ تدخل الإنجليز في شبه جزيرة سيناء ، واتخذوها مركزاً من مراكزهم الحربية ، وسلخواها سلاحاً من وزارة الداخلية ، وألحقوها بوزارة الحربية ، وجعلوها تحت إدارة قائد بريطانى لا مصرى . وأجبوا أن يستصدروا بذلك تشريعاً يخلع صبغة قانونية على هذا الإجراء ؛ فننبه أمين الرافعى لهذه المسألة ونشر في صحيفة (العلم) سلسلة من المقالات تحت عنوان (التشريع السياسى في مصر) كشف فيها اللثام عن أغراض الإنجليز ، وفضح أسرارهم وحض الأعضاء في مجلس شورى القوانين على ألا ينفذوا للإنجليز ما أرادوه .

أمين الرافعى وكفى :

واستقر رأى الإنجليز على تغيير سياستهم في مصر . ولكنهم غيروها

إلى أسوأ مما كانت عليه . فقد مات السير الدون غورست وخلفه على كرسي المعتمد البريطاني (لورد كتشنر) وهو صاحب سياسة عجبية تقوم على العنف ولا تعترف بسلطة غير سلطته في البلاد . واستمر أمين يتعقب هذا الجبار ، ويمعن في نقده ومهاجمته . من ذلك ما كتبه أمين تعليقاً على حوادث سنة ١٩١٣ وفيه قوله :

(تعاقبت على مصر في العهد الأخير سياستان أطلقوا على إحداها اسم سياسة الوفاق وعلى الأخرى اسم سياسة الخلاف . ولقد عرفت الأيام التي كان فيها اللورد كرومر قنصلاً جنرالاً لإنجلترا ، بأيام سياسة الخلاف ، وعلى نقيضها كانت أيام السير غورست التي وضع فيها الحجر الأساسى لسياسة الاتحاد والوئام .

« ومنذ تجلت آثار السياسة الأخيرة ظهر في عالم السياسة مذهبان : فذهب كان ينتصر لسياسة الخلاف . لأن أصحابه لم يروا في عهد هذه السياسة شيئاً من القوانين المقيدة للحرية . ومذهب كان ينتصر لسياسة الوفاق لأن أصحابه استفادوا شخصياً في أثناء ذلك العهد .

« وتوفي السير الدون غورست وخلفه اللورد كتشنر فتطاوت الاعناق لمعرفة السياسة الجديدة التي سيكون لها أثر في شئون مصر .

« وظل كثير من الناس لا يعرفون حقائق الأمور حتى إذا كان العام الماضى ظهرت المسألة ظهوراً جلياً ؛ ولا سيما على أثر حادثة سكة مريوط الحديدية ، وحادثة التوقيع على الأمر العالى الصادر بالقانون النظامى ، وحادثة الأوقاف ؛ فعرف الملأ مرى السياسة الحاضرة .

« ذلك شيء مما سجله العام المنصرم في صحفه .

ولو سئلنا لآى السياستين ننتصر لأجبننا عن ذلك . بأننا نريد سياسة أخرى ؛ هى السياسة الوطنية الاستقلالية التي تجعل شئون البلاد في يد

الامة تسير فيها وفاقا لما تقضى به المصلحة العامة ، دون أن تكون عرضة للتأثر بمختلف السياسات التي تتغير بتغير الأشخاص .

« نحن أمة ننشد الحرية . ولا نرضى بالخضوع لأية سلطة أجنبية . لذلك لا نقر أية سياسة قاعدتها تدخل يد أجنبية في شئوننا .

« هذه سياستنا التي لا يمكن أن نعيد عنها في أى وقت من الاوقات . أما أولئك الذين يبشرون الآن بسياسة الوفاق ويجهدون أنفسهم في إثبات العمل بها فإننا نختلف معهم في مبدأ أساسى يجب أن نفصل فيه قبل الفصل فيما يتفرع عنه .

« فهم لا يرون خيرا في أن يحكم الإنجليز مصر ، وأن تكون البلاد تحت سيطرة إنجلترا . وعلى ذلك يقبلون هذه السيطرة . ويعللون النفس بأن في استطاعتهم أن يحولوا نظام ذلك الحكم إلى مصلحة البلاد .

« وغير خاف أن قبول شئ من ذلك ينافى مبادئ الوطنية من كل الوجوه ، ولا يتفق والشعور الاستقلالى الذى يجب أن يكون كامنا في النفس يدفعها إلى رفض كل ما يمس استقلال البلاد . ومن الصعب أن تقبل نفس حرة أن يكون مستقبل بلادها خاضعا لإرادة خارجة عنها ، لأن هذا الخضوع يحول دون التقدم الطبيعى الذى يجب أن تسلك الأمم سبيله . كما أنه يحمل أفراد تلك الأمم على أن يشعروا بأنهم ليسوا في مستوى الشعوب الحرة . وفي هذا الشعور معنى من معانى الذلة والصغار .

« ومن العبث إذن أن يحاول بعض الكتاب إيجاد أنصار لسياسة الوفاق التي يجذبونها ، ويقفون أقدامهم على الدفاع عنها ، وبيان الفوائد التي يقولون بها ؛ فلو راجعوا ضمائرهم لنصحوا لنا باتباع السياسة التي ينادون بها في بلادهم . لأننا لو تعودنا الرضى بحكم الأجنبي لما كان لنا حق في البقاء ولاصح إدخالنا في عداد الأمم ^(١) . »

(١) صحيفة الشعب بتاريخ أول يناير ١٩١٤

والخليق بالإعجاب حقا في هذا المقال هو أنه نبع من نفس مصرية
تؤمن بمبادئ الحرية ، كما تؤمن بحقها في الاستقلال الحقيقي الذي يجعل
من مصر بلدا ترسم سياسته في القاهرة ، ولا ترسم له سياسته في لندن
أو غيرها من عواصم أوروبا .

ونشر اللورد كيتشنر أول تقرير له سنة ١٩١٢ فتناوله أمين على عاداته
بالنقد اللاذع ، وأنكر عليه تدخله السافر بأكثر مما كان عليه سلفاه كرومر
وغورست في شئون الحكومة المصرية ، ودعا في نهاية هذه المقالات - على
عاداته كذلك - إلى ضرورة المضي في مقاومة الاحتلال مثلا في المعتمد
البريطاني ، وإلى عدم استسلام الوزراء المصريين لهذا الرجل بالغامض
البطش والجبروت والعنف ما بلغ .

وفي سنة ١٩١١ شبت الحرب الطرابلسية فوقف أمين يدافع دفاعا
مجيدا عن أهل طرابلس وطفق يشجع على جمع التبرعات التي ترسل إلى
هؤلاء المجاهدين العرب عن طريق الهلال الأحمر . وكانت له اليد الطولى
في الأمرين معا .

أمام هذا الجهاد العنيف من جانب جريدة (العلم) ، وأمام هذه المقاومة
التي لا تتوقف ضد سياسة كيتشنر ، وأمام تلك الجهود التي لا تعرف الكلال
والملال من جانب أمين الرافعي في هذه الصحيفة - لم تجد الحكومة بدا من
إصدار أمرها بتعطيلها ؛ فصدر الحكم بذلك في ديسمبر سنة ١٩١١
ونشر أمين الرافعي في صحيفة (العلم) أمر هذا التعطيل ثم علق عليه قائلا :

« والامة لا تقابل هذه الشدائد إلا بالثبات والعزيمة ؛ لأنها دليل على
حياتها ، ودليل على قوتها . وإن الحزب الوطني ليفخر بتلك الأوسمة التي
يزدان بها صدره في كل عام . وما كان لهذه الصعوبات أن تقفه عن القيام
بعمله ، فإن صوت الحق لا يستطيع إسكاته مهما كان شأن القوى التي
تجاريه ، سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا » .

تم عادت (العلم) إلى الظهور . فعاد يكتب فيها من جديد عن « حرية الصحافة » . كما عاد فيها إلى توجيه النقد الشديد لسياسة المعتمد البريطاني . وبقى الحال على ذلك حتى ظهرت في الوجود المصري سنة ١٩١٣ فكرة الجمعية التشريعية التي حلت محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . وإذ ذاك كان أمين الرافعي قد اشتغل بصحيفة ثالثة من صحف الحزب الوطني — بعد اللواء والعلم — وهذه الصحيفة هي « الشعب » التي قلنا إنها تحدد المرحلة الثانية من مراحل حياته الصحفية^(١) .

و (بعد) فقد كان أمين الرافعي في هذه المرحلة الأولى من مراحل حياته الصحفية حديث عهد بالسياسة والصحافة . وكان الذي يرسم سياسة مصر ، ويوجه الأمة والحكومة في تلك السنوات التي تحددها المرحلة الأولى من حياته كثيرون ؛ من أهمهم في ذلك الحين مصطفى كامل ، وأحمد لطفي السيد . الأول في صحيفة (اللواء) والثاني في (الجريدة) أما أمين فحسبه يومئذ أنه كان يتبهاً لممارسة هذا العمل الجليل الذي سيوكل إليه وحده منذ بداية المرحلة الثانية من حياته الصحفية ؛ وهي المرحلة التي يحددها العمل في صحيفة الشعب .

نقول ذلك حتى لا يتطرق إلى الأذهان أن أمين الرافعي كان وحده قائد السياسة المصرية في تلك المرحلة الأولى من حياته الصحفية نعم — كان يتدرب على هذه المهمة الصعبة وبروض نفسه على قيادة الجماهير والحكومات عن طريق الصحافة . حتى إذا جاءت فترة الجمعية التشريعية ، ثم تلتها الحرب الكبرى فالثورة المصرية كان أمين في طليعة الزعماء الحقيقيين الذين قادوا المصريين — حكاماً أو محكومين — وأرشدوهم إلى ما فيه خير هذه الأمة .

(١) كان جل اعتمادنا في هذا الفصل على الكتاب الذي وضعه الأستاذ محمد صادق عتير في (ذكرى فريد الوطن : المفور له أمين بك الرافعي) .

الفصل الخامس

محرر الشعب

توفي السير الدون غورست في الثاني عشر من شهر يولية سنة ١٩١١ وخلفه على كرسي المعتمد البريطاني لورد كتشنر . وقد لخص اللورد كرومر سياسة كتشنر بقوله ^(١) :

« أرسل اللورد كتشنر إلى مصر ليتولى المنصب الذي خلا بوفاة السير الدون غورست . وقد جاءت النتيجة محققة لحسن الاختيار . وصواب الحكمة فلم يمس على اللورد كتشنر في مضر وقت قصير حتى حاز ثقة الشعب المصري . لم يكن ذلك لأنه ترك للبصريين الحرية في حكم أنفسهم بأنفسهم ؛ بل لأنه شدد المراقبة على أعمال الخديو وتصرفاته ، وتولى حكم المصريين بنفسه ، وأما التغيير الجوهرى الذى حصل ، فهو أن الحكومة أصبحت حكومة فردية بشكل أكثر ظهوراً مما كانت عليه في أى دور من أدوار الاحتلال البريطانى - ولا شك أن هذا النوع من الحكومة عرضة للانتقاد دائماً ، ولا شك أيضاً أنه غير ملائم لحالة البلاد الضعيفة ولكن ما دامت القوة الفردية تستخدم في مصلحة الشعب المصرى فليس ثمة حاجة إلى إحداث تغيير عقلى يتصل بذلك » .

أجل - كان من سياسة كتشنر أن يتقرب - ما أمكنه إلى الفلاحين أنفسهم ؛ ويحاول أن يرفع مستوى معيشتهم ، فاستصدرت الحكومة المصرية قانوناً يسمى (قانون خمسة الأفدنة) . وبه حرم نزع ملكية الاراضى التى تقل مساحتها عن خمسة فدادين ، وذلك حماية للفلاح من المرابين

Abass II : conet (١)

والمحتالين ، ووزعت مساحات عظيمة من أراضي الوجه البحرى على
الفلاحين المصريين ، وكان لذلك وقع حسن فى نفوسهم فى تلك الحقبة .

صنع اللورد كتشنر للفلاح المصرى كل ذلك . غير أنه ظن يومئذ
أنه بهذا يستطيع أن يخمّد نار الحركة الوطنية من ناحية ، ويقلم أظفار
الخدّيو عباس ، ويبعده عن قلوب الشعب المصرى من جهة ثانية . كما زعم
اللورد كتشنر إذ ذاك أنه يحكم البلاد بمفرده حكماً دكتاتورياً بكل
ما تحمل هذه الكلمة من معنى .

من أجل هذا أمعن فى سياسة الجفاء بينه وبين عباس حلمى الثانى
(والجفاء بينهما قديم منذ حادث الحدود المشهور فى التاريخ المصرى) .
وهو الحادث الذى جرجرت فيه الكرامة المصرية ، وتراجع فيه عرش
الخدّيوية المصرية أمام الجبروت البريطانى راجعاً يئساً عن الضعف والذلة .

ثم أمعن اللورد كتشنر كذلك فى سياسة التنكر للحركة الوطنية
فأتسعت هوة الخلاف بينه وبين الحزب الوطنى . ولم يستطع زعيم الحزب
الوطنى يومئذ - محمد فريد - البقاء فى مصر بل فر بكرامته وكرامة الحزب
الوطنى من إذلال اللورد إلى أوروبا ، وذلك فى سنة ١٩١٢ ، وأقام بها
ينشر الدعوة ، ويتحمل آلام الغربة ، ويؤثر ذلك كله على الخضوع لسياسة
الاضطهاد التى اختطها اللورد كتشنر - ولم يزل محمد فريد غريباً عن وطنه
حتى مات شهيداً فى ألمانيا سنة ١٩١٩ .

ولكن ماذا صنع أعضاء الحزب وأنصاره فى مصر فى تلك الفترة ؟

ليس شك فى أنهم - وقد آلوا على أنفسهم مواصلة الجهاد . رأوا أن
أضمن وسيلة للتعبير عن رأى الأمة فى مقاومة الاضطهاد طريقان ، هما طريق
الصحافة من جهة وطريق المجالس النيابية من جهة ثانية .

أما طريق الصحافة . فقد حدثنا القارىء عن طرف من جهود أمين

الرافعى فى سبيل هذه الغاية ، وإلى جانب أمين كان هناك الزعماء الفعليون لمصر إذ ذاك من أمثال أحمد لطفى السيد ، ومحمد فريد ، وعبد العزيز جاورش ، وغيرهم من الكتاب والقادة الذين لم يقصروا لحظة فى إرشاد الأمة وإنارة الطريق لها فى ظلام تلك المحنة .

وأما الطريق الثانى - وهو طريق المجالس النيابية - فقد حاولت الصحف المصرية وخاصة صحف الحزب الوطنى فى أن تتسرب الآراء الحرة إلى الأعضاء فى مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية حتى يتأثروا بها . ويتشبعوا لها ، ويذلوها جهودهم كلها فى تحقيقها انتصاراً منهم للوطنية المصرية وخذلاناً للغاصب الأجنبى .

وقد استطعت فى الفصل السابق أن أقدم للقارى صوراً عديدة وسريعة مما كان يفعله أمين الرافعى من أجل هذه الغاية .

وامتلأت قلوب الأعضاء بالحماسة والغيرة ، ووقفوا من تصرفات الحكومة ومن الوكالة البريطانية موقف الشهامة والإخلاص التام للحركة الوطنية . وطفقوا يطالبون الأحكام بدستور حقيقى للبلاد ، فاضطر الحديو إلى إصدار ما يسمى « بالقانون النظامى » سنة ١٩١٣ وبمقتضاه ألغى مجلس شورى القوانين والجمعية العمرمية ، وحل محلها ما سمي إذ ذاك « بالجمعية التشريعية » ومع هذا وذاك فإن هذا النظام الجديد لم يحقق كل رغبات الشعب المصرى . بل كان فى حقيقته لعبة جديدة ضحك بها الاحتلال من عقول الشعب . وحسبنا أن نعرف أن الجمعية التشريعية لم يكن من حقها محاسبة الوزراء على نحو ما حدث بالفعل فى دساتير أوروبا . وعلى نحو ما طالبت به الأمة والحزب الوطنى خاصة .

فى ذلك الوقت كان من أشهر جرائد الحزب الوطنى جريدة عرفت باسم « الشعب » ، كان محررها الأول وكانها الحقيقى أمين الرافعى .

جريدة الشعب

ظهرت هذه الجريدة سنة ١٩٣١ في ثمانى صفحات :

(في الصفحة الأولى) منهازى فهرساً عاماً للصفحات الثمانية . وفيها المقال الأول من مقالات الصحيفة وغالباً ما يكون موضوعه (الإسلاميات) فإذا لم تكن توجد حلت محلها مقالات تتصل بالثقافة العامة ، كالآداب والطب والفلسفة والمذاهب السياسية ونحو ذلك ، في هذه الصفحة الأولى ذاتها يجد القارىء البرقيات الخارجية التى تأتى تحت عنوان (أخبار بريد أوروبا) وكثيراً ما تقف الصفحة الأولى عند هذا الحد :

(وفي الصفحة الثانية) يرى القارىء فى الأعم الأغلب تكملة للأخبار الخارجية ، ثم طائفة من الأحاديث تتصل بها من قريب أو بعيد .

(وفي الصفحة الثالثة) يجد القارىء الأخبار الداخلية ، وحوادث الأقاليم ، والرسائل ، والموضوعات التى تتصل بهذه المواد وأشباهاها كما يرى القارىء جزءاً من الإعلانات فى بعض الأحيان .

(وفي الصفحة الرابعة) يأتى مقال أمين الرافعى باستمرار ، وذلك تحت عنوان (الحوادث) ويقع فى عمودين أو ثلاثة ، ولا يزيد على أربعة إلا فى القليل النادر ، فلا يبلغ المحرر هذا القدر إلا عندما يكتب — على عادته فى ذلك — مقالا حول (حوادث العام الماضى) مستوحياً فيه هذه الحوادث ، متأملاً فى أكثرها ، مستخلصاً للعبير والعظات من كل ذلك ، وقبلها يكتب المحرر بمقال واحد فى مثل هذه الحالة ، بل إنه يسترسل فى كتابة طائفة من هذه المقالات فى أعداد متواليات حتى يستوفى حساب العام الماضى .

وأما الصفحات الأربع الأخرى فإنها غالباً ما تشتمل على أبحاث زراعية ، أو اقتصادية ، أو تنشر فى بعضها ترجمة مفصلة سبق نشرها فى

جريدة أجنبية ، أو ينشر في بعضها الآخر ترجمة لفصل من فصول الكتب الإنجليزية أو الفرنسية ، وذلك كله فضلاً عن الإعلانات التي تشغل حيزاً كبيراً من هذه الصفحات ، وعليها تعتمد الصحيفة في الحصول على القدر الأكبر من نفقاتها .

وقلما كانت (الشعب) تحفل بالصور والرسوم ، بل إن القارئ لا تقع عينه على صورة ما لشخص ، أو لمكان ، أو لآلة من الآلات الحديثة ، أو لنظر من المناظر الطبيعية ، أو لحادث من الحوادث السياسية والاجتماعية ، ونحو ذلك . ولا غرابة في هذا ، فالصحافة المصرية كانت إلى أوائل هذا القرن في (طور البداوة) لا تحفل بالإخراج الصحفي بحال ما . بل تقتصر همها على التحرير بشكل واحد من أشكاله تقريباً وهو المقال ، أو التعليق على الأخبار بشكل من الأشكال ؛ فإذا تعدت ذلك إلى غيره من صور التحرير الأخرى فإلى الترجمة . من أجل ذلك لم نجد أمين الرافعي يزاوّل فماً آخر غير فن المقال في جريدة الشعب ولم يخرج عن هذه القاعدة غير مرة واحدة وجدناه فيها يمارس ما يقرب من (فن التحقيق الصحفي) وذلك على أثر الحكم على محمد فريد بالحبس في يناير سنة ١٩١١ كما سبق أن أشرنا إلى ذلك في الفصل الماضي .

وقد عرفنا بما سبق أن أهم ما كان يعنى به (محور الشعب) هو المطالبة بحياة دستورية أفضل ، طالب بذلك قبل بحى الجمعية التشريعية وطالب به في أثناء انعقاد هذه الجمعية .

وكان يسلك في سبيل ذلك طريقين : طريق القيادة السليمة الزهية للأعضاء من خارج المجلس ، وطريق التأمل العميق في حوادث كل سنة من السنوات التي تنسلخ من حياة الصحيفة .

هجرة الشعب والجمعية التشريعية

تمت الانتخابات للجمعية التشريعية وانهقدت في أواخر سنة ١٩١٣

وأوائل سنة ١٩١٤.. وقد أحدثت بعض مناقشاتها ضجة كبيرة لا يزال أبناء ذلك العهد يذكرونها إلى اليوم^(١).

ونظر كاتبنا في حوادث عام ١٩١٣، وطفق يحاسب الأمة والحكومة والجمعية التشريعية حساباً قصد به إلى معرفة الربح والخسارة — كما يقول رجال الاقتصاد — فقال في صحيفة الشعب تحت عنوانه المعروف وهو (الحوادث)^(٢).

مرت علينا أعوام طويلة حرمتنا فيها حكم أنفسنا بأنفسنا - ولم بين أماننا إلا تلك المجالس ذات الرأي الاستشاري التي بحت الأصوات في شأن إبدائها هيئة نيابية صحيحة. فنحن بين هذه الحرية المفقودة. وبين ذلك النظام الذي لا يجعل للأمة رأياً في إدارة شئونها. لا نغبط إلا بما يسير بنا في سبيل تحقيق ما نرجوه من الغايات الشريفة، فهل شاهدنا في العام الماضي شيئاً من ذلك نذكره بالخير؟ ذلك مالا نستطيع القول به. فإن حرية الصحافة التي هي بمثابة الحارس الأمين لا تزال ساكنة في ذلك القبر الذي أنزلوها فيه بغير ذنب. بينما الأمم والحكومات العربية قد أنزلتها المنزلة اللاتقة بها، وجعلتها في مقدمة الضمانات التي تضمن للشعوب رفها وسعادتها...

وتقولون إن نظامنا النيابية ترفت وأصبحت أحسن حالا مما كانت عليه. بل لقد عدت الصحف أن العام الماضي كان عاماً دستورياً. وذهبت صحف أخرى إلى أن القانون النظامي الجديد ولو أن فيه عيوباً كثيرة - لكنه أوجد هيئة أكثر استقلالاً، وأقل خضوعاً لسلطة الحكومة من الهيئات الملقاة. أما نحن فلا نرى هذا الرأي.

نعم إن القانون النظامي الجديد عدل نظام الانتخابات ومنع الجمعية

(١) حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ص ٥٦

(٢) انظر العدد رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩١٤/١/٢

التشريعية حق التقنين (التشريع) في مسائل محصورة ، وأباح لها مناقشة مشروعات القوانين ثلاث مرات . ولكنه فيما عدا ذلك ، وقف بالهيئة الجديدة حيث كانت الهيئات القديمة ؛ بل رجع بها إلى الورا في بعض الشئون ، بأن حرم عليها الخوض في مسائل لم تكن محرمة عليها ، وخول الحكومة حق حل هذه الهيئة إذا لم توافق على القانون في المرة الثالثة :

« ولا جرم أن الجمعية التشريعية بمقتضى هذا الحكم أصبحت أكثر خضوعاً لسلطة الحكومة من مجلس الشورى والجمعية العمومية - لا أقل - كما ذهبت إليه جريدة الريفورم .

« هذا ماجاءتنا به السنة الماضية فيما يختص بالنظامات النيابية . ولا يجوز أن نفسى بهذه المناسبة . أن العام الماضى امتاز عن غيره من الأعوام بشئ ما كنا نتوقعه . وهو مخالفة الحكومة لقوانينها النظامية في كثير من المواقف الخ... » .

وانتهى الكاتب من تقديم الحساب ثم عاد أدراجه إلى الميدان يدافع دفاعاً مستقلاً عن حرية الصحافة ويقول في ذلك :

وما أخطأ الفيلسوف جول سيمون حين قال . « لا يوجد أى نوع من أنواع الحرية في بلد ليست الصحافة فيه حرة » .

لهذا كنا ولا نزال نلح في إلغاء قانون المطبوعات ؛ إذ يالغائه لا يكون هناك مجال لمصادرة الحرية . ومن أجل هذا كله نطلب من نوابنا في الجمعية التشريعية أن يعملوا على وضع حد لتلك الحالة بالإلحاح على الحكومة في منح الصحافة حريتها ، وإبدال تلك الهيئات الشورية بهيئات نيابية صحيحة تسهر على مصالح الشعب ، وتحقق رغباته وأمانه (١) .

(١) صحيفة الشعب . عدد : ٥٨٥ . تاريخ ١٩١٤/١/٩

وبينما الصحافة الوطنية في مصر تساند الجمعية التشريعية على هذا الوجه وتنفع من روحها في نواب الشعب ، إذا بصحف الاحتلال تفعل العكس ومن تلك الصحف — على سبيل المثال — صحيفة المقطم . فاضطر أمين الرافعي إلى الرد على هذه الصحيفة بمقال له عنوانه :

« الجمعية التشريعية وماذا يريدون منها ، »^(١) .

سجاء فيه : خفيت الجرائد الاحتلالية من إنجليزية وعربية أن تحقق الجمعية التشريعية هذه الآمال . فرأينا بعضها تقدم النواصع المعكوسة إلى فريق من الأعضاء ، وتغنى فريقاً آخر بالمناصب العالية . كما شاهدنا جريدة المقطم تضرب على نغمة ألفناها منها ؛ وهي مطالبة النواب بالابتعاد عن السياسة وعدم معارضة الحكومة في شيء .^١ . فعلينا من هذه المناورات أن الغرض هو معا كسة تلك النهضة الشريفة التي أصعب بها الملأ بأسره ، وحمل نواب الأمة على التزام السكون . والتصفيق لكل مشروع يمرض عليهم . وبعبارة أخرى تحققنا أن هناك حملة يراد بها إحباط آمال الأمة ، وبذل المساعي المختلفة لجعل الجمعية التشريعية أقل حركة وشأناً من مجلس الشورى في العهد الذي كان فيه محلاً لسخط البلاد من أقصاها إلى أقصاها والظاهر أن هذه الحملة ستسير في طريقها المرسومة لها . فقد رأينا المقطم أمس تنشر حديثاً غريباً في باب لا يكاد قارئه يطالع سطرأ من سطورهِ حتى يقف أمامه دهشاً حائراً ؛ لأنه تضمن مبادئ ما سمعنا بها في بلد من بلاد العالم . ويمكن أن تكون فاتحة هذا الحديث تقرير قاعدة جديدة في النظمات النيابية . وهي أنه لا بد للجمعية التشريعية من نصف قرن من الزمان حتى تبرهن على حسن نيتها فتوسع لها السلطة تدريجاً في غضون تلك المدة حتى يبلغ توسيعها الغاية المرسومة .

« ذلك رأى المقطم نفسه ؛ لأنه نشر الحديث دون أى تعليق عليه —

(١) صحيفة الشعب عدد ٨٥٠ بتاريخ ١٩١٤/١/٣ .

فليت شعري هل النظمات النيابية لا تمنح للبلاد إلا بعد مدة من الزمن —
كان الأمة مطالبة بأخذ شهادة خاصة على أثر زمن معلوم؟ ثم لماذا حدد
المقطع نصف قرن من الزمان بدون زيادة أو نقصان؟ وعلى أية قاعدة
جاء هذا التقدير العجيب؟

... لقد قيل لأحد أعضاء مجلس الشورى عندما كان يتكلم في
المالية المصرية إنه تعرض للسياسة. فهل يريد المقطع أن يلجم أفواه النواب
إلى هذا الحد؟ أم يريد أن يُسنّ للنواب قانون للسياسة كما يُسنّ للصحفيين
قانون المطبوعات؟

وكما دافع أمين الرافعي عن حق النواب في الخوض في الأمور السياسية،
وحقهم في مناقشة الميزانية، فكذلك دافع عن حقهم في الإجابة عن خطبة
الخدوي في افتتاح الدورة بقوله:

... مع أننا نرى في البلاد الدستورية أن جواب الهيئات النيابية
على خطاب العرش من الأمور التي تصادف عناية كبيرة. لهذا لو فكرت
الجمعية التشريعية في إدخال هذه السنة الحسنة^(١).

* * *

بهذه الطريقة وأمثالها دافع أمين الرافعي عن حقوق الأعضاء في
داخل الجمعية التشريعية، وحاول أن يجعل منها أداة أكثر نفعاً من مجلس
الشورى والجمعية العمومية.

ومضى الكاتب في خطته هذه حتى دعا النواب في يوم من الأيام إلى
إلغاء المادة الخامسة عشرة — وهي المادة التي تضع الجمعية التشريعية تحت
رحمة السلطة الحاكمة بما خولته هذه السلطة من حق حل الجمعية إذا استمر
الخلف بينهم وبين الحكومة ثلاث مرات في مسألة واحدة. مع عدم تقييد

الحكومة برأى الجمعية الذى أصرت عليه ثلاث مرات متوالياً . من أجل ذلك هب الكاتب ينادى الحكومة بلسان النواب قائلاً لها :

« أعطونا حق إسقاط الوزارة وخذوا لأنفسكم حق حل الجمعية » (١) .
ومسألة أخرى دافع فيها الكاتب عن استقلال النواب ؛ هى مسألة محاكمتهم أمام القضاء . فإن فى ذلك مخالفة صريحة لما هو معروف فى دساتير العالم أجمع . وفى ذلك يقول الأستاذ اسمان :

« إن حق عدم محاكمة النائب فى القانون لم يقصد به الشارع أن يكون ميزة للنائب . وإنما قصد به مصلحة الهيئة نفسها ومصلحة الأمة التى تمثلها تلك الهيئة فهو موضوع للمصلحة العامة لا للمصلحة الشخصية » (٢) .

الحق أن صحيفة الشعب بتوجيه من محررها أمين الرافعى كانت بمثابة برلمان حر يقف وراء الجمعية التشريعية التى كانت بمثابة برلمان مقيد . وليس الأمر فى ذلك كما يقول أمين الرافعى نفسه موجهاً الحديث إلى النواب : « إنكم لستم مثلنا نحن الصحفيين مقيدين بقانون المطبوعات . ولكنكم أحرار فى أن تنطقوا بما نشاءون وتنقدوا الوزراء كما تريدون .

ولا ريب أنه على الرغم من قانون المطبوعات وغيره من الأحكام الاستثنائية المقيدة للحرية فإن هذا الكاتب الحر لم ين لحظة ما عن الإدلاء برأيه فى كل مسألة من المسائل التى يعرف أنها معروضة على الأعضاء ، أو ستعرض عليهم

هذا . وكما كانت البلاد فى حاجة إذ ذاك إلى صحافة شعبية حرة تقف من سياسة الاحتلال موضعاً يرفع الرأس ، ويصون العرض ، ويحفظ للبلاد كرامتها إذا . الإهانات التى رماها بها المحتل . وإليك مثلاً منها :

أشاع الاحتلال بأن الجيش الإنجليزى فى مصر سيشارك فى الاحتفال

(١) العدد : ٥٩١ بتاريخ ١٦/١/١٩١٤

(٢) العدد ٥٩٧

بافتتاح الجمعية التشريعية. فارتفع صوت أمين باستنكار هذه الشائعة لأن هذا العمل لا يمكن إلا أن يحمل على محمل سياسى لا ترضى به الأمة ولا يصح أن يرضى به الخديو باعتباره صاحب السلطة الشرعية، ولا الحكومة باعتبارها حكومة وطنية... وليس هناك ما يبرر محاولة بعض الصحف المحلية فتح باب المجادلات السياسية حول هذه المسألة،^(١).

وإليك مثلاً آخر من هذه الإهانات :

فكرت الجمعية التشريعية في وضع لائحة داخلية للأعضاء. خالت الحكومة — بوحى من الاحتلال — بينها وبين أن تضع بنفسها هذه اللائحة وإذ ذاك ثارت نائرة أمين الرافعى الذى يهجم إرساء البناء الدستورى على قواعد متينة نوعاً ما. وراح يقول يومئذ :

« لقد دهشت الصحافة الأفرنجية المحلية من ذلك ومن منع الأعضاء من الكلام في أول جلسة .

وانتقدت بشدة موقف الرئيس عندما طلب سعد باشا زغلول الكلام لتهنئة الرئاسة ، ودعوته إلى أن يكون الكلام مقصوراً على الشكر، وقالت إحدى هذه الصحف :

هل هم في مدرسة يقول ناظرها والمقرعة في يده أيها التلبيد سعد زغلول : قل الثلاثة الأسطر التى حفظتها واجلس في الحال !

غير أن الحكومة سلمت أخيراً وبعد هذا اللوم الشديد من جانب الصحافة بحق الجمعية التشريعية في أن تضع لائحتها الداخلية بنفسها . وهنا اتهم أمين هذه الفرصة فدعا الأعضاء الذين نذبهم الجمعية لهذه المسألة إلى الالتفات جيداً إلى مافى المبادئ التى وضعتها الحكومة لتكون أساساً لللائحة من خلل وضرر . كما حذرهم بنوع خاص من المبدأ القائل بأن للجمعية

(١) العدد ٩٥٢ بتاريخ ١٨/١/١٩١٤

أن تعقد جلسات سرية متى رأت ذلك . ثم وجه الحديث للأعضاء قائلاً :
فليضع النواب لاعتهم بأنفسهم غير ناظرين إلا لاعتبار واحد ، هو
مصلحتهم التي لا تختلف في شيء عن مصلحة الأمة وما تريد الأمة إلا أن
تكون الهيئة نفسها صاحبة القول الفصل في كل خلاف يقع بين الرئيس
وبين أحد الأعضاء .^(١)

بعد ذلك رأينا صحيفة الشعب تتبع الجمعية التشريعية في كل جلساتها ،
لا تترك واحدة منها ، وتناقش الأعضاء فيما عرض عليهم من أمور .
وتجعل لكل جلسة عنوانها في الصحيفة . فهذه هي الجلسة الثانية .
فالثالثة ، والرابعة . وهكذا لم تتخلف قط عن واحدة ، ولا فتر نشاطها قط
في مناقشة . وفي الأيام التي تقع بين هذه الجلسات كانت صحيفة الشعب -
أو كان محررها أمين الرافعي على الأصح - يواصل نقده لأعمال الجمعية
وتصرفات أعضائها ، كما يواصل نقده كذلك للوزراء واحداً واحداً .

وكان يعنى عنايته الخاصة بما يتصل بالمشروعات العامة في الزراعة
والاقتصاد ، وما يتصل بميزانية البلاد ، وما يتصل بالسودان ، وما يتصل
بحرية الصحافة وقانون المطبوعات .

ووقف محرر الشعب طويلاً أمام مسألة من المسائل العجيبة التي وقفت
فيها الجمعية التشريعية طويلاً كذلك وهي مسألة :

الوكيل المعين والوكيل المنتخب

والأول تعينه الحكومة - وهو هنا عدلى يكن .

والثاني تنتخبه الجمعية - وهو هنا سعد زغلول .

والطبيعى أن يحمل أحد الوكيلين محل الرئيس عند غيابه .

وقد ثار الجدل فيمن له الأولوية في الحلول محل الرئيس أم هو الوكيل المعين أم الوكيل المنتخب . وهذه مسألة داخلية محل عادة خارج الجلسة العلنية في البرلمانات المختلفة ، وتحل على أن يتبادل الوكيلان هذا الحلول واحد تلو الآخر . لكنها أثبتت في الجمعية التشريعية على أساس من المبادئ النيابية :

د. قال قوم : أما ورئيس الجمعية معين فالأولوية في الحلول محل للوكيل المعين .

وقال آخرون : أما والوكيل المنتخب أكثر تمثيلاً للأمة من الوكيل المعين فهو صاحب الأولوية .

وكان لسعد باشا شخصياً جولات خطابية في هذا الموضوع استرعت الأنظار ، ولم يفكر أحد في أن يقول إنه يعمل لحسابه الشخصي بعد أن انتقلت المسألة إلى حديث المبدأ^(١) .

وكان لهذه المناقشات التي جرت داخل الجمعية صداها الكبير في الصحافة المصرية . من أجل ذلك لم يكن غريباً من صحيفة الشعب أن تولى هذا الموضوع كبير الأهمية .

ووجدناها تفعل ذلك في أعداد كثيرة لا تقل في مجموعها عن اثني عشر عدداً (بدأت بالعدد رقم ٦٢٦ بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩١٤ وانتهت في العدد رقم ٦٤٦ بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩١٤) ووقفت الصحافة الوطنية بطبيعة الحال في صف الوكيل المنتخب .

وكانت تقيم وزناً كبيراً لكلماته وتصريحاته ، وكانت صحيفة الشعب تطلق عليه اسم (زعيم الأحرار) وقد نقلت عنه قوله في نهاية الدور الأول من أدوار انعقادها :

(١) محمد نيكول : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٥٦ .

لأتى رجل وضعت تحت تصرف أمنى عقلى واختبارى وثباتى؛ فإن استفادت الأمة من عملى فذلك ما يجعلنى سعيداً. وإلا فهو واجب قد أخذته على نفسى، فأنا أقوم به لأريح ضميرى^(١).

الاحزاب فى داخل الجمعية التشريعية:

وانتهت الدورة الأولى من دورات انعقاد الجمعية التشريعية فتأمل أمين - على عادته - ميول الأعضاء فى تلك الفترة واستطاع أن يعرف يومئذ أنهم أحزاب ثلاثة وتحدث لنا عنهم فى مقال له بعنوان: (الاحزاب فى الجمعية التشريعية) قال^(٢).

دلتنا مواقف نوابنا فى الفترة الماضية أن الجمعية التشريعية بها ثلاثة أحزاب، أو ثلاث فرق:

فالحزب الأول هو الحزب المستقل. أو بعبارة أخرى: هو حزب المعارضة بالمعنى الذى اصطللنا عليه - أى معارضة الحكومة فى المشروعات غير الصالحة، وموازرتها فى الأعمال النافعة.

أما الحزب الثانى - فهو حزب الحكومة الذى يظن من الواجب عليه أن ينتصر للسلطة فى كل مواقفها، ويجمع لها من الانصار من يستطيع جمعهم بجميع الوسائل: مشروعها وغير مشروعها.

ويوجد بجانب هذين الحزبين:

حزب ثالث: مؤلف من أعضاء ليس لهم مذهب مخصوص، ولا سياسة معلومة؛ فهم كل يوم فى شأن. تختلف آراؤهم باختلاف التأثيرات الخارجية عليهم. فإذا ترك هذا الفريق حراً دون أن يهمس أحد بكلمة فى أذنه، أو يصور له بطريق الوهم شبح الحكومة قائماً أمامه يهدده ويتوعدده كان

(١) الشعب: العدد ٢٩٨ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٨

(٢) صحيفة الشعب العدد ٧٢٣ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٩

لحسن الحظ من يستمعون القول فيتبعون أحسنه - أعني يتبع الحق الذي يدافع عنه الحزب المستقبل أو إذا قيل له - ولو تلبى - إن الحكومة تريد كذا فسرطان ما تجده مليا نداءها ، تاركا الحق في زوايا الإهمال والنسيان - ولو كان مقتنعا كل الاقتناع أنه في جانب الفريق المعارض .

هذا هو التكوين الحقيقي لجمعية التشريعية . وهو تكوين ليس من مصلحة البلاد في شيء ، فنظام الجمعية التشريعية لا يحتمل أن يتألف فيها حزب حكومي ؛ فإن هذا الحزب لا يوجد إلا في هيئات تكون الحكومة فيها مسئولة أمامها مسئولية سياسة . ويترتب عليها ضرورة تخليها عن الحكم إذا لم تحرق تلك الهيئة .

هذا هو المبرر لتأليف تلك الأحزاب التي تكون وظيفتها الانتصار للحكومة لتظل قابضة على زمام السلطة . أما لينا فلا مبرر لوجود هذا الحزب لأن الحكومة ليست مسئولة مسئولية سياسية ، ولا هي مضطرة للأخذ برأي الجمعية بل إنها فوق كل ذلك تملك حق حل الجمعية في أي وقت تشاء ، وبدون أن تبني ذلك التصرف على أي سبب من الأسباب . وحكومة هذا شأنها لا يجوز أن يتطلع فريق من الأعضاء إلى الانتصار لها في الأحوال التي تكون فيها على خطأ . ومن باب أولى لا يجوز أن تسعى هي بنفسها في إيجاد مثل هؤلاء الأعضاء ولا يصح بأي حال - كما قال كبير الأحرار (يريد سعد زغلول) - أن تقطع على الأعضاء طريق الرأي ، وأن تطلب منهم أن يبدوا رأيا هو رأيها لا رأيهم . إذ بهذه الحالة تنعدم كل فائدة من هذه الجمعية ، وتصبح بمثابة مكتب لتسجيل القوانين كما يقولون .

وإذا كنا لا نوافق على وجود حزب حكومي للأسباب السالفة ، فكذلك لا نستطيع أن نقر تلك الخطة المضطربة التي يتبعها الحزب الثالث لأنها بعيدة عن صفات النائب بعدها عن مصلحة الأمة .

وهذه حقائق نقولها ولو أغضبت بعض رصفائنا الذين يريدون أن

نكيل المدح جرافا، ونسدل على الواقع ستارا . وإنهم لا يستطيعون أن ينكروا علينا شيئاً من تلك الحقائق التي يعلمون أكثر منها ، والتي يتكلمون بها في مجالسهم . ولكن الفرق بيننا وبينهم أنهم يفرون من ذكر الحق . ولا ندرى أين مصلحة البلاد في ذلك ؟ أما نحن فنريد أن نصف الواقع كما هو . ولا نقول عن أنفسنا إننا أصبنا حين نكون قد وقعنا في شر الأخطاء الخ...

« إن جمعيتنا لا يمكنها أن تؤدي وظيفتها إلا إذا كانت مستقلة تمام الاستقلال . وهذا هو ما قاله اللورد دوفرين الإنجليزي عند كلامه على أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية . فهل يراد بنا أن نكون أقل شعوراً من الإنجليزي عند الحدث على ضرورة تمسك نوابنا بالاستقلال ؟ .

إن الصحافة التي تحاول ستر العيوب العامة لدى الأفراد ، أو الهيئات السياسية ، وتخشى أن تقول للمسيء إنك أسأت ، أو تتمعدى ذلك إلى قلب الحقائق وتقول لذلك المسيء لقد أحسنت صحافة هذا شأنها لا تكون إلا عاملاً خطراً من عوامل تأخر الأمة (١) .

مقارنات التكريبات في صحيفة الشعب :

سنّ مصطفى كامل سنة حميدة في صحفه التي كان يصدرها كما نعلم . وهذه السنة الحميدة هي لإشعال نار الوطنية بين حين وآخر عن طريق المقالات التي تكتب في الذكرى الحسنة حيناً والذكرى السيئة أحياناً . وقد سلك تلميذه أمين الرافعي نفس هذه الخطة منذ كان طالباً في مدرسة الحقوق كما رأينا . وبني حريصاً على سلوكها حتى آخر عهده بالصحافة .

أراد أن ينوه كاتبنا بيوم ١٩ يناير وهو اليوم الذي شهد اتفاقية

(١) صحيفة الشعب العدد رقم ٧٢٣ بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩١٤

السودان المعروفة سنة ١٩٩٩ فكتب مقالا في صحيفة الشعب بعنوان :

١٩ يناير (١)

جاء فيه :

... وبكفينا اليوم أن نذكر اتفاقية السودان - أو تلك الشركة التي أوجدتها السياسة بالرغم من القانون ، وأحدثتها إرادة الإنجليز فأصبحت أمراً واقعاً .

ويقولون أن السودان شركة .. ولكن هذا القول لا يسمع في كل وقت بل ينادى به عندما تتطلب ذلك مصلحة الإنجليز . أما عندما يراد دفع المال اللازم لتعمير تلك البلاد فلا نسمع إلا أن مصر مطالبة بالإففاق بكرم وسخاء . والماليون غير المتحيزين يقدرونها بأكثر من خمسة عشر مليوناً من الجنيهات . . .

دفعنا هذه الأموال ولا نزال ندفع . فإذا جئنا من وراء ذلك . يقولون إن تجارة السودان نمت نمواً عظيماً ، وفي نموها مصلحة مصر . وقاتهم أن ميناء بورسودان التي وجدت بأموال مصر أيضاً حولت إلى البحر الأحمر تلك التجارة التي كان يجب أن تختص بها مصر .

وما أخطأ الأستاذ أرمينجوس المدرس بمدرسة الحقوق الخديوية حين قال :

د يجوز لمصر أن تحدث نفسها بأن تعود إليها سيرتها الأولى يوم كانت مستودع جميع البضائع التي ترد إليها من أفريقيا الوسطى وأفريقيا الشرقية . دفعنا الأموال الطائلة . وها هو السودان يريد أن ينافسنا في زراعة القطن . وما كان ليزرع شجرة واحدة من شجراته لولا ذلك المال الذي

(١) الشعب : المدة ٧٩٥ : ١٩ يناير ١٩١٤

يدفعه الفلاح المسكين ، حتى أن بعض الإنجليز أنفسهم كبر عليهم أن تستمر تلك الحال القريية فقال المستر هلن :

هل من المعقول ، أو عما يحسن عمله أن نطلب من الحكومة المصرية إيجاد الأموال التي يتمكن بها السودان من مناقشة مصر في زراعة القطن ؟ وليت الأمر وقف عند هذه المناقشة فإن مسألة الماء ستكون في المستقبل معضلة المسائل بيننا وبين السودان . ولا سيما بعد إقامة تلك الخزانات عند النيل الأبيض . ولا بد أن يأتي يوم تتعارض فيه مصلحة القطرين : فهل تضحي مصر ؟ أم تضحي السوان ؟ ذلك مانسكل الجواب عليه للأيام . ولو أن في الماضي مرآة المستقبل . على أن عدم الحكم الآن على هذه النقطة لا يمنعنا من أن نعلن على الملأ من الناس ما اعتدنا إعلانه كل عام من أن تلك الشركة التي ولدت في مثل هذا اليوم من سنة ١٧٨٩ لم نر فيها لمصر مصلحة ، ولم نجن منها خيراً .

الوطنيون والإنجليز في وظائف الحكومة .

كذلك من الأمور التي نأخذه فيها صحيفة الشعب عن المواطنين أمر يتصل بوظائف الحكومة . وقد درج الاحتلال على إثثار الإنجليز بالوظائف الكبيرة وترك الوظائف للصغرى للأهالي . وفي هذا الميدان وقف المؤيد ، واللواء ، والجريد ، وكانت لكل منها جولة كبيرة . وهامى صحيفة الشعب تحاول أن تقول كلمتها كذلك . فترى محررها أمين الرافعي ينشر مقالاً بهذا العنوان المتقدم جاء فيه ^(١)

يحق لنا كلما خلت وظيفة من الوظائف أن نطالب بإسنادها للوطني دون غيره ؛ لأن الوظائف في جميع البلدان تعد ملكاً لأبناء الأمة لا للأجنبي عنها .

(١) صحيفة الشعب العدد ١٧٩ بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩١٤

وإذا كانت الأمة هي التي تنقد صاحب الوظيفة مرتبه فيجب أن يذهب هذا المرتب إلى أحد أبنائها. هذه نظريتنا وقد استندنا إليها يوم طالبنا الحكومة بإبقاء وظيفة وكيل الداخلية وبتعيين وطني فيها. وإذا كانت الوزارة الرشدية قد لبث نداءنا متمسكة بذلك المبدأ القويم مبدأ إثارة الوطني على الأجني في الوظائف فلنا الأمل الكبير في أن تسير الوزارة في هذا السيل الذي يكسبها رضا الأمة.

وبهذه الطريقة دافع الكاتب عن المعلمين في وزارة المعارف وكانت الوظائف الكبرى فيها تسند إلى الأجانب فكتب المعلمون عرائض الشكوى في ذلك ورفعوها إلى الجمعية التشريعية واعتمدت «الشعب» على ذلك وراحت تساعد هذه الطائفة بكل قوة.

كذلك عني أمين الرافعي في بعض مقالات بالنقابات الزراعية وشجع عليها. كما عني بحالة الأمن، وحالة السجون، ونحو ذلك.

غير أن من ينظر نظرة شاملة إلى مجموع المقالات التي كتبها أمين في صحيفة الشعب منذ تولى أمرها، أو كان المحرر الأول لها، إلى أن احتجبت عن الظهور يدرك في يسر كبير أن تسعة أعشار هذه المقالات كانت تدور حول موضوع الدستور، والحرية، وقانون المطبوعات، والجمعية التشريعية. وأن العشر الباقي فقط من هذه المقالات كان لتلك الموضوعات التي أشرنا إليها مجتمعة. هذا من حيث الموضوع. أما من حيث:

أسلوب أمين الرافعي في صحيفة الشعب

مضى على أمين الرافعي إلى الآن نحو سبعة أعوام وهو يكتب في الصحف. وقد بدأ هذه الكتابة كما عرفنا منذ أواخر سنة ١٩٠٦ وواصل سنة ١٩٠٧. وأسلوبه في تلك المرحلة من مراحل حياته الصحفية صورة مخففة من أسلوب زعيمه وأستاذه مصطفى كامل مع فروق بسيطة:

منها شيوخ اللهجة الخطاوية في أسلوب مصطفى كامل وظهور هذه اللهجة مخففة بعض الشيء في أسلوب أمين .

ومن هنا شيوخ السخرية الجادة المرير في أسلوب مصطفى كامل أيضا وظهور هذه السخرية على نطاق أضيق في أسلوب أمين .

وإذا كان هناك فرق واضح بين الأستاذ والتلميذ فهو أن التلميذ كان شديد العناية بالاعتباس من أقوال الغير . يحس كأن كلامهم بقوى من كلامه ، وبيانهم يزيد من بيلانه ، وأداتهم وحججهم تضاعف من أدلته وحججه .

وهما بعد متساويان في الميل إلى الإسهاب لا إلى الإيجاز والاختصار ، ثم اختيار الألفاظ السهلة على الألفاظ لا يؤثرون عليها الألفاظ التي تشتم منها راحة الإغراب ، أو التعالي على القراء .

مقتطفات أخرى من أسلوبه :

أحب أمين أن يكتب مقاله المعتاد (نظرة في حوادث العام الماضي) وذلك في أول يناير سنة ١٩١٤ فبدأ مقاله هكذا .

إلا إنما الأيام أبناء واحد وهذي الليالي كلها أخوات

ثم استشهد بقول ميرابو :

« إن الأمم إذا أرادت الحياة كبيرة يجب أن تربها المصائب ، وتهذبها النائمات » .

ثم استشهد بعبارة للكاتب الفرنسي هوغو تزيد عن عشرة أسطر منها .

« إننا في هذه الساعة نرى مبدأ الحكم الاستبدادي في أوروبا متغللاً

على كل مبدأ سواه : بالسيف ، بالحبل ، بالمشقة ، بالمذابح ، بالإعدام رمياً بالرصاص ، بالتعذيب ، بالتمثيل ، بالقتل ، بالتشكيل . وإننا أمام هذه الدماء

أمام هذه المناظر الرهيبة . أمام تلك الحفرة التي يخيل للناس أنها ابتلعت من نزل إليها نهمر بأن مبادئنا ازدادت قوة وتوطداً ورسوخاً ، وإن المستقبل كفيل بالفوز . .

ومن أساليب أمين الساحرة قوله في المطالبة بحرية الاجتماع :

« بدأ الحضرة مأمور الضبط أن يمنع التنفى ببيت من الشعر لما يجمره من التأويل الذى لا يناسب الأحوال الحاضرة . ولا ندرى من أين جاءت للبوليس هذه السلطة الواسعة التى لا حد لها ؟ وكأنه لم يكفنا قانون المطبوعات بالنسبة لما يكتب فى الصحف . فجاءونا بقيود جديدة بالنسبة لما يقال بالأفواه . مع فرق واحد له أهمية كبرى . وهو أن القيود الأخيرة لم ينص عليها قانون ، وإنما جاء بها البوليس من عندياته . فما أكثر العجائب فى مصر !

« على أن الأمر لم يقف عند منع التنفى بهذا البيت ... بل إن المسألة تناولت حرية الاجتماع المقدسة محافظة على النظام ، ومنعاً للتشويش ، ومراعاة للأحوال الحاضرة . فيا لله من الأحوال الحاضرة . . وما المراد بالأحوال الحاضرة

أفى البلاد فتنة قائمة ؟ .

أفها ثورة متقدة ؟ .

أم الحرب على الأبواب ؟ .

الهم لا هذا ولا ذاك . والحقيقة أنه يكفى أن تريد إحدى السلطات فى مصر منع شئ . فلا يلبث أن يمنع . وسنظل على هذه الحال مادامت الحكومة غير مسئولة أمام الأمة الخ . .

• • •

صحيفة الشعب وقيام الحرب

نشبت الحرب العظمى في شهر أغسطس سنة ١٩١٤ فضت الشعب في حدودها يوماً بعد آخر، وهي لا تكاد تعنى بشئ آخر غير الحرب . وأصبح هذا العنوان يحل محل العنوان الذي تعودناه منها في أكثر الأحيان وهو «الجمعية التشريعية» أو «الجلسة الفلانية» من جلسات تلك الجمعية . واستمرت على هذا المتوال منذ العدد رقم (٧٧٢) بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩١٤ حتى العدد رقم (٨٥٤) بتاريخ ٢٧ نوفمبر من نفس السنة .

إذ ذاك اضطرت السلطة العسكرية إلى طائفة من الإجراءات الاستثنائية التي أوجت إلى الحكومة المصرية باتخاذها نظراً لحالة الحرب . ومن هذه الإجراءات :

أولاً — قانون التجمهر الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ؛ واعتبر تجمهراً كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل في طريق أو محل عمومي ولو لم يكن له قصد جنائي .

ثانياً — إعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف وذلك في الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٤ . أعلن ذلك الجنرال مكسويل قائد جيوش الاحتلال في مصر .

ثالثاً — إعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وبذلك زالت سيادة ركاما على مصر واتخذت التدابير اللازمة للدفاع عنها . وبهذا الإعلان كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي — حلت الحماية السافرة محل الحماية المصعقة .

بيير لوبيير عممرو:

كان على الصحف المصرية التي تصدر في العواصم أن تلتزم قراراً

بالحمية كان منتظراً إصداره قبل إعلان الحماية ، فشق على نفس أمين الرافعي محرر الشعب إذ ذاك أن يكتب بيده وثيقة الإعدام التي أعدها له هذا الإعلان ، ورأى بثاقب نظره كذلك في نشر البلاغات التي تتصل بإعلان الحماية في صحيفة كانت لسان الحركة الوطنية ، وكانت تحمل لواء هذه الحركة القوية ، وتزود عن كرامة البلاد في تلك الحقبة - رأى في كل ذلك أمراً لا يتفق وسمعة الحزب الوطني كما لا يتفق وشرف الجهاد الصحفي . فلم يكن أمامه إذ ذاك إلا فكرة واحدة يتبعها ، وطريق واحد يسلكه ، وهذا الطريق هو الحكم على صحيفة الشعب بالاحتجاب والانسحاب ، فاحتجبت منذ اليوم السابع والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩١٤ قبل أن تدنسها البلاغات الإنجليزية ، أو يقدح في شرفها إعلان الحماية البريطانية .

وهكذا سقطت (الشعب) شهيدة في ميدان الجهاد ، وماتت ميتة كريمة تتمناها أعظم صحيفة من الصحف في أي بلد من البلاد ، وبموتها على هذه الطريقة الشريفة أسدل الستار على فترة هامة من فترات الحياة التي عاشها أمين في ميدان الصحافة .

الفصل السادس

مولد الأخبار

« احتجبت (الشعب) منذ خمسة أعوام ؛ فكان هذا الاحتجاب أول مظهر من مظاهر الاحتجاج الصامت على إعلان الحماية بالرغم من إرادة الأمة

ولما أنقضت الحرب ، وتقرر أن يكون الصلح قائماً على احترام حرية الشعوب ، صغيرها وكبيرها لم يشك أحد من المصريين في أن هذه الحماية لا تليق أن تزول ، ليحل محلها الاستقلال التام وارتفع صوت مصر في جميع الأرجاء مطالبا بحق وادى النيل في الحرية ، واستأنفت الأمة جهادها في هذا السيل الشريف .

« ولما كان الجهاد فرضاً على كل أبناء الوطن فقد أخذنا على أنفسنا أن نستأنف حياتنا الصحفية ؛ على أن تكون جميع مجهوداتنا وقفاً على خدمة للقضية الوطنية .

« نعم - إن الصحافة لا تزال مقيدة . ولكنها تستطيع القيام بشئ من واجبها . ومادام الوطن ينادى أبنائه ، فكل مطالب بتقديم جميع ما يملك - ولو كان قليلاً - وعلى العامل أن يكبد ويسعى - ولو كانت دائرة عمله ضيقة - فحياة الإنسان لا يكون لها وجود إلا إذا ملئت بالعقبات . وتذليل هذه العقبات في سبيل الواجب هو الجهاد الصحيح . وما خلق الله الناس ليستريحوا ، وإنما خلقهم ليناضلوا الشدائد التي تسد عليهم طريق العمل . والويل لمن يتقهقر أمام هذه الشدائد ؛ فإن المزيمة الصادقة لا تترك عقبة حتى تفوز عليها . ولأساس النجاح أن يثبت الإنسان أمام الصدمات الأولى والنصر يحق للصائرين أولى العزم ، .

بهذه العبارة السابقة بدأ أمين الرافعي مقاله الافتتاحي في أول عدد من أعداد صحيفة «الأخبار» التي صدرت في الثاني والعشرين من شهر فبراير (شباط) سنة ١٩٢٠. ومضى الكاتب بعد هذه يقول:

والصحافة قوة كبرى؛ ولذلك يخشاها المستبدون، لأنها تزلزل سلطانهم وتقاوم مطامعهم، وتكشف الفطاء عن مرمى سياستهم.

ولقد قال أحد كتاب الثورة الفرنسية إن الصحافة تؤدي وظيفة القضاء في أمهات المسائل، وكان هذا الكاتب يتمثل كثيراً بحكمة مأثورة عن صحفي إنجليزي. وهي: إن حرية الصحافة إذا أمكن وجودها في بلد يسوده أسوأ أنواع الاستبداد الذي يضع جميع السلطات في يد واحدة فإن هذه الحرية وحدها تكفي لمقاومة ذلك الاستبداد.

وكانت الصحافة في فرنسا تحت تأثير الحكومة في أول نشأتها. فأراد المسيو، برسودي رافيل، أن يؤسس جريدة مستقلة لا تربطها بالحكومة أية علاقة. وكان قد أقام في لندرة ودحاً من الزمن قدر فيه فائدة الصحافة المستقلة، ودرس الأبحاث التي وضعها «الدكتور جب» الصحفي الإنجليزي عن حرية الصحافة؛ فكان أول ما عني به في صحيفته أنه أثبت بناء على أبحاث الدكتور جب أنه لولا الصحافة لما نهضت أمريكا للمطالبة باستقلالها ولظلت للآن راسفة في قيود الذل والاستعباد، وأن الصحافة الإنجليزية هي التي احتفظت بالحرية السياسية التي لا تزال باقية في إنجلترا.

والدكتور جب هو واضع الحكمة المعروفة التي يقرر فيها أن الصحافة الحرة هي الحارس الأمين الذي يسهر بلا انقطاع على حقوق الشعب.

«هذه مهمة الصحافة، فالتبعة الملقاة على القائمين بها عظيمة، ولولا عناية الأمة بها لما أمكن تحمل هذه التبعة:

«ولاجل أن تؤدي الصحافة عملها يجب أن يكون الرأي العام مهيئاً عليها حتى تنطق دائماً بلسانه. وإذا قرأها أجنبي كانت له مرآة لأفكار الرأي

العام . فنحن نستمع قوتنا دائماً من هذا الرأي العام . كما أن الرأي العام يعتمد على الصحافة في تقوية مركزه ، وكسب فضيلته . ويجب أن تتحد جميع الجهود لخدمة هذه القضية .

« وليست القضية المصرية صعبة الدفاع ، ولا هي في حاجة إلى شرح طويل . فإننا لا نبغى سوى حريتنا . وما كان لأحد أن يدعى شيئاً في هذه الحرية التي هي ملك لنا وحدنا . ولو كان للإنصاف وجود في المعاملة السياسية لما تردد مؤتمر الصلح في الحكم لنا . ولكن الذين أقاموا أنفسهم للفصل بين الشعوب خضعوا لمطالبهم ، وطرحوا الحق جانبا ، وانصرفوا إلى إرضاء بعضهم بعضاً .

« على أن أركان هذا الصلح قد أخذت تنقوض لأن الظلم لا يصلح أساساً للملك . وقد شمت الشعوب حياة الاستعباد ، وعرفت أنها جديرة بالحرية ، فهي لم تكن في الأسر إلا لأنها كانت راضية به فإذا ما أبته كسرت أغلالها . وكأنها تمثلت بكلمة الصحفي « لويس برودوم » التي كان يكتبها دائماً في جريدته ؛ وهي : إن الأقوياء لا يظهرون لنا في مظهر القوة إلا لأننا قد قبلنا الخضوع لهم ، وجثونا أمامهم . ولكننا إذا تهضنا جميعاً نلنا حريتنا ونجونا من أسرهم . »

بهذا الروح الكريم بدأ أمين حياته الصحفية الثانية ، بل بدأ أمين مرحلة النضج الصحيح في ميدان الصحافة النظيفة من شوائب الأغراض الذاتية ، والميول الفاسدة .

وقد رأيت كيف أعلن أمين أنه سوف يؤدي واجبه الصحفي رغم العقبات الكثيرة التي أمامه . ومن أشد هذه العقبات في نظره تقييد الصحافة .

وشئ آخر حرص « أمين » على أن يضمه ذلك العدد الأول من أعداد هذه الصحيفة الجديدة . وهذا الشيء هو وعد الجريدة بالمحافظة -

ما أمسكها على وحدة الأمة وتضامنها وذلك حيث يقول في هذه الافتتاحية نفسها ما نصه : —

على أنه لا يفوتنا أن ما وصلنا إليه من الفوز المعنوي في جهادنا كان بفضل تضامننا ، واجتماع كلمتنا ، واحتفاظنا بوحدتنا ؛ فأمام صفوفنا المتراصة المتسكتفة لم يجد خصومنا سبيلا إلى المرور ، بل كانوا يصادفون دائما سوراً محكما أقيمت دعائمه من القلوب التي لا تنبض إلا بالاستقلال التام . ورفعت قوته أعلام الإيمان الوطني الذي لا يتزعزع أمام الألاعيب السياسية ، ولا تحت تأثير القوة المادية . وقد حاولوا أن يوجدوا شغرة ، ولو صغيرة في هذا السور فلم يفلحوا ، وذهبت كل جهودهم سدى : فكان النصر حليفنا في جميع المعارك السياسية التي خضنا غمارها . وأمكننا في هده قصير إبلاغ صوتنا إلى جميع أنحاء العالم . ولم نقف عند حد الإبلاغ ؛ بل وصلنا إلى حد إقناع الشعوب بعدالة قضيتنا .

وبعد أن كانت الأبواب موصدة في وجه الوفد أصبحت الآن مفتحة في القارتين القديمة والجديدة .

كل هذا وصلنا إليه . لأن الأمة كانت رجلا واحداً في جهادها الشريف ونسيت كل شيء إلا الاتحاد المقدس .

نعم ذلك سر نجاحنا . فيجب أن نسير في هذا السيل القويم ، ونحتفظ كل الاحتفاظ بوحدتنا ، وأن نطرح عوامل التفرقة جانبا حتى يكون الطريق مهيأ أمامنا للعمل الوطني .
هذه خطتنا رسمناها لجريدتنا قطعنا عهداً أمام الله وأمام الأمة ، وأمام ضمائرنا ألا نحيدها عنها .

فصحيفة الأخبار اليوم هي صحيفة الشعب قبل احتجاجها . هي كلمة الأمة التي بها تنطق . هي المبدأ الذي يفنى الأشخاص ويظل باقياً . هي الصوت الذي لا ينادى بغير الاستقلال التام . نسأل الله أن يمدنا بقوة

من عنده حتى نستطيع تأدية هذه الامانة الكبرى، وننهض بقسطنا من الواجب الوطنى .

* * *

تنسب الصحيفة :

وصحيفة الاخبار ، صحيفة يومية سياسية قامت بالإتفاق عليها شركة الصحافة الوطنية برياسة (فؤاد بك سلطان) . وقام بتحريرها « أمين بك الرافعى » وكان المؤسس الأول " لهذه الجريدة هو الشيخ يوسف الخازن ، صدرت أولا فى أربع صفحات .

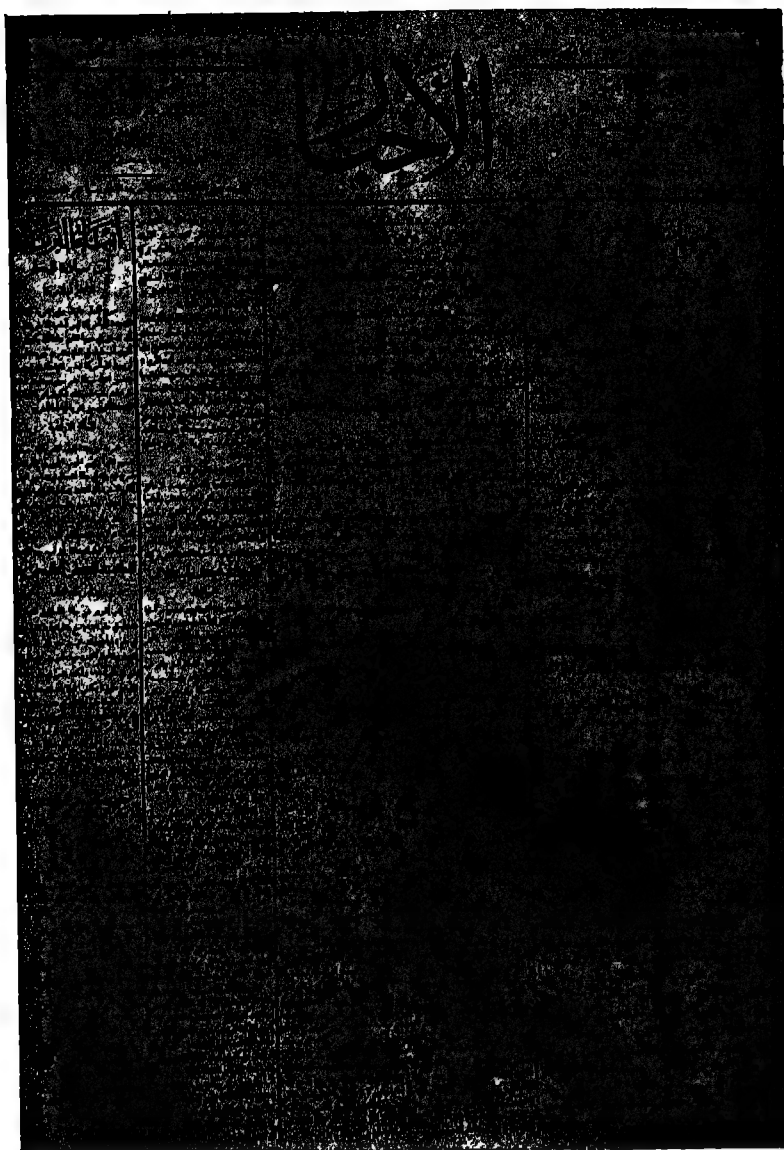
الصفحة الاولى :

وبها المقال الافتتاحى ويليه مقال آخر فى الغالب لبعض المشهورين من رجال الأدب أو الفن .

وفى هذه الصفحة عنوان ثابت باسم « أبناء البريد » ، وكثيرا ماتتضمن هذه المادة أخبارا خاصة تحت عنوان « الدولة العلية » ، وأخرى بعنوان « أبناء الحركات الوطنية » ، وثالثة بعنوان « أبناء الدول الأجنبية » .

وقد يحدث أن يحتل مكان المقال الافتتاحى بالصحيفة مقال آخر على هيئة بحث سياسى أو اجتماعى بقلم كاتب من غير كتاب الصحيفة .

والصفحة الواحدة فى « جريدة الاخبار » تألف من سنة أعمدة . والمقال الافتتاحى يكون عادة على عمودين مزدوجين ليس بينهما فاصل . وقد يتعداهما المقال إلى عمود ثالث . ولا يكون ذلك إلا فى القليل النادر .



الصفحة الثانية :

وبها عنوان ثابت هو « أخبار وحوادث » ، وتحت مقال في السياسة المحلية ،
أو في أمر يتصل اتصالاً قوياً بالقضية المصرية . وهو المقال الذى يتولى
كتابته « أمين الرافعى » بنفسه دائماً ، ويحرص على أن يكون موقفاً باسمه .
وفىها عنوانات أخرى مثل : المسألة المصرية ، والتلغرافات الخصوصية
وعنوان باسم « أخبار اليوم » ، تنشر تحت طائفة من الأخبار المحلية بطريقة
تمتاز بالإيجاز ، ولا تقوم على « فن القصة الإخبارية » ، التى تعرفها
الصحافة الحديثة .

الصفحة الثالثة :

وفىها « آخر الأنباء البرقية » ، وبقية « الأخبار المحلية » ، وبخاصة أخبار
الإسكندرية والأولى تختص بالأخبار الخارجية . وكثيراً ما تأتى تحت
عنوان « تلغرافات عمومية » ، مبتدئة بإيراد الأخبار التى ترد من وكالة
رويترز ، ثم التى ترد من الشركة الطليانية ، ثم شركة هافاس .
وقد تنسج هذه الصفحة أحياناً لمقالات كل منها على عمودين . وذلك
فى موضوعات مختلفة .

الصفحة الرابعة :

وبها بعض الموضوعات القصيرة ذات الطابع الاقتصادى أو التجارى .
والحيز الأكبر من هذه الصفحة مخصص للإعلانات القضائية والتجارية
والعادية . وتنسج هذه الصفحة فى الغالب لأنباء المال والاقتصاد ، ولسوق
الأوراق المالية ونحو ذلك . كما تنسج هذه الصفحة أيضاً لما يتبقى أحياناً
من المقالات والبرقيات ونحو ذلك .

وكثيراً ما تتطور الصحيفة في بعض صفحاتها من حيث الإخراج الفني فتنشر في الصفحة التالية تحت عنوان ثابت هو « التلغرافات » بعض الاخبار الخارجية التي تحمل عناوانات خاصة ، وتتوخى في نهاية الخبر ذكر المصدر الذي استقت منه هذا الخبر على الطريقة المتبعة في الصحف قديماً وأيامنا هذه .

وبما يلفت النظر في صحيفة الاخبار أن بها مادة بعنوان « التلغرافات الخصوصية » وهي التلغرافات التي ترد إلى الصحيفة من مراسليها في البلاد الأجنبية - وخاصة الآستانة العلية ، ولندن وباريس .

أما الإعلانات فكانت قليلة في أول الأمر . وكانت تحتل جزءاً من الصفحة الرابعة . ثم كثرت بعد ذلك نوعاً ما وبدأت تظهر في الصفحة الثالثة إلى جانب الصفحة الرابعة .

وأما الرقابة فقد ظهر أثرها ظهوراً مادياً في الصحيفة بين حين وآخر . وذلك عندما يلاحظ القارئ بياضاً في صفحة من صفحاتها . يصرا مين على إثباته ، ويعصى أوامر الحكومة في بيان آثاره .

وباختصار يمكن ان يقال إن تنسيق الصحيفة لم يكن على شيء من الثبات والاستقرار التام في أثناء السنة الأولى

فإن النصف الثاني من تلك السنة ظهرت في الصفحة الأولى أخبار سياسية هامة ذات صلة قوية بالقضية المصرية . وكانت تنشر دائماً تحت عنوان « تلغرافات خصوصية » . وكثيراً ما كانت تستغرق عمودين مزدوجين من حيز فاصل بينهما . وقد تنشر مثل هذه الاخبار كذلك بالصفحة الأولى بعير العنوان المتقدم ذكره ، وهو « التلغرافات الخصوصية » ،

أما المقال الذي يحمل اسم أمين الرافعي كل يوم فإنه ينشر - كما قلنا - بالصفحة الثالثة تحت عنوان ثابت هو « الحالة السياسية اليوم » .

وقد كان أمين الرافعي يهتم منذ بداية الأمر بالمسألة المصرية وتطوراتها كما كان ينشر تحت عنوان ثابت هو (المسألة المصرية) بعض الموضوعات المتصلة بهذه المسألة من ذلك على سبيل المثال :

« المسألة المصرية في الصحف الإنجليزية ،
« المسألة المصرية في الصحف الأمريكية » وهكذا .

وكثيراً ما كان أمين الرافعي يخص أخبار البلاد العربية بمكان معين في الصحيفة ويأتي بأخبارها بعنوان « أخبار سوريا » . وهذا كله في سنة ١٩٢٠ .

* * *

وفي سنة ١٩٢١ استمرت الصحيفة تصدر في أربع صفحات كالمعتاد ولوحظ أن المسألة المصرية أخذت مكانها نهائياً في الصفحة الأولى . وأما مقال أمين الرافعي فاستمر كذلك يظهر تحت عنوانه الثابت « الحالة السياسية اليوم » ، وهو العنوان الذي نبعده بالصفحة الثالثة . وقلما كان يبرز في الصفحة الأولى إلا عندما يقصد الكاتب قصداً إلى إظهار أهميته .

أما التلغرافات الخارجية فأصبحت تنشر بعنوان « الأنباء البرقية » ، ولوحظ أن هذه الأخبار بدأت تشغل حيزاً كبيراً في الصحيفة . كما أصبح الخارجي ينشر على ربع أو نصف عمود أحياناً .

واستمرت الصحيفة في نشر الأخبار الخارجية العادية تحت عنوان « تلغرافات عمومية » ، إلى جانب العنوان القديم . وهو « أنباء البريد » . وأغلب الظن أن هذه الأنباء تنقل عادة عن طرق الصحف الأجنبية . وكانت الصحيفة تنظر إلى أخبار القضية المصرية ، وتقرير ملنر ، وقرارات الحكومة الإنجليزية ، وتصريحات رؤساء الحكومة البريطانية وبعض رجال ألك السياسي في كل من فرنسا وإيطاليا على أنها من الأخبار الداخلية .

ودرجت الصحيفة كذلك على أن تجمع أخبار البلد الواحد في مكان واحد ، وب عنوان واحد . كأخبار إنجلترا ، وأخبار فرنسا وأخبار تركيا ، وأخبار إيطاليا الخ .

أما التلغرافات الخصوصية ، وهي التلغرافات التي تأتي إليها من مراسليها في الخارج ، فقد لوحظ اهتمام الصحيفة بها وتخصيص الحيز الأكبر من الصفحة الأولى لها . وما بقي منها كان يأتي في الصفحة الثانية ، ويحتل عمودين لا فاصل بينهما ، أو عموداً واحداً فقط . وقد يحدث أحياناً أن نخل هذه الأخبار صدر العمودين الأول والثاني من الصفحة الثالثة .

ولعل السبب في اهتمام الصحيفة بهذه التلغرافات الخصوصية على هذا النحو أنها تتصل بالقضية المصرية ، أو الدولة العلية ، وأنها تأتي من مراسليها في الخارج ولا غرابة في ذلك فهذه هي الأخبار التي تتميز بها صحيفة الأخبار عن غيرها من الصحف . ومن ثم وجدنا كثيراً من هذه الأخبار موقعا عليها بتوقيع المراسل الذي بعث بها إلى الصحيفة .

مهما يكن من شيء فمن اليسير على القارئ أن يدرك أن المقالات والتلغرافات والموضوعات تتحرك في داخل الصحيفة حسب الأهمية . فيأخذ بعضها مكاناً ممتازاً في الصفحات الأولى ، ويتأخر بعضها عن هذا المكان وهكذا .

أما الرقيب فلم تزل آثار قلبه ظاهرة في الصحيفة حين يعمد إلى حذف أجزاء كبيرة من مقال لأمين الرافعي عن الحالة السياسية ، أو عن القضية المصرية ، أو عن التلغرافات الخصوصية ونحو ذلك .

وفي العدد رقم ٣٦٩ بتاريخ ٨ مايو (أيار) سنة ١٩٢١ حذف الرقيب عموداً ونصف عمود من المقال التقليدي لأمين الرافعي تحت عنوان « الحالة السياسية اليوم » .

وفي تلك السنة أيضاً وهي سنة ١٩٢١ — لوحظ اهتمام أمين الرافعي

بأخبار سعد زغلول ، وبتصريحاته ، وتنقلاته ، ونواحي نشاطه المختلفة . بل إن كثيراً من خطبه كانت تنشر في الصفحة الأولى . وهذه الصفحة أيضاً كانت تنشر الأخبار الخاصة بحفلات التكريم التي كانت تقام لهذا الزعيم . وأما الإعلانات فما زالت في مكانها المعتاد بالصفحة الأخيرة ، وجزء من الصفحة التي قبل الأخيرة ، وقد بدأ بعض هذه الإعلانات يشغل نصف صفحة كاملة ، وبدأت كذلك تنشر معها صور تزيد من قيمتها الإعلانية المطلوبة .

والملاحظ إلى الآن أعني إلى آخر عام ١٩٢١ وما بعدها كذلك أن الصحيفة خلو من صور الأشخاص ، وصور الحفلات ، وصور المناسبات وصور الحوادث ، وكأن الصحافة المصرية إلى ما بعدها ثورة سنة ١٩١٩ لم تزل في دور البداوة من حيث الإخراج الفني ، والاعتماد الظاهر على عنصر الصورة .

ومضى أمين الرافعي كذلك يشغل نفسه بكتابة المقالات الطويلة في تتبع الحركات الوطنية الجلية في خارج مصر . فأتى بأخبار الحركة الوطنية في برلين . أو في ألبانيا ، أو في غيرها من البلاد التي كانت تكافح الاستعمار بأي شكل من أشكاله ، أو اسم من أسمائه .

تلك هي الظروف التي ولدت فيها صحيفة « الأخبار » . وهي ظروف أعقبت انتهاء الثورة المصرية لسنة ١٩١٩ ، وهي الثورة التي نهت الرأي العالمي العام إلى ما يسمى بالقضية المصرية وكان لابد لهذه القضية من محامين أكفاء يدافعون عنها ، ووكلاء مخلصين يتفرون عليها . وقد اختارت الأمة المصرية سعداً على رأس هيئة تسمى (بالوفد المصري) وولته في أمر الدفاع عن هذه القضية . وكان لابد من

وجود صحافة نزيهة قوية تقف إلى جانب هذه الهيئة وتساندها في أغراضها الوطنية ؛ فظهرت (الأخبار) لهذه الغاية ، وقطع محررها أمين الرافعي على نفسه عهداً بالأخلاص لهذا القصد .

غير أن أمين الرافعي كان يصدر في كل ذلك عن اعتقاد واسخ برسالة الصحافة ؛ وقدرتها على النهوض بهذا الواجب ، كما كان يصدر في كل ذلك أيضاً عن رغبة في الدفاع عن القضية المصرية مهما كان القائمون بها يومئذ فإذا كانت الأمة قد وكلت الوفد المصري فلا عليه بأس في مساعدة الوفد المصري مادام قائماً على هذه الخطوة . وانظر إليه يقول في افتتاحية السنة الثانية (للأخبار) ما نصه .

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الصحافة حارس الأمة الأمين :

فن الذي يعلم الوطني حقوقه ؟ ومن الذي يرشده إلى واجباته ؟ ومن الذي يكون له عوناً في المعترك الذي يلقي بنفسه فيه ؟ ومن الذي يدرك عنه طادية كل من أراد به سوءاً ؟

إنها الصحافة — وهي وحدها دون غيرها .

« وإذا لم تكن هناك صحافة أصبحت الشجاعة الأدبية أمراً استثنائياً . بل أصبحت في حكم المستحيل ، وكذلك شأن الشجاعة الأدبية ، فإن الجندي لا يرمى نفسه فوق الخطر ، ولا يقدم على المهالك إلا عندما ترمقه أعين زملائه ، ويشجعه صوت الطبول ورائحة البارود !

« ولاجل أن يتكون الرأي العام ، وتتوطد دعائمه يجب أن يوجد ذلك الصوت القوي العظيم ، صوت الأمة الذي يعطي كل ذي حق حقه ، ويثني في كل يوم على العاملين ، ويؤنب المقصرين ويذكر الناس بالمنافع

العامة المشتركة ، والمبادئ الاجتماعية ، ويؤازر بقوته كل حق من حقوق الأفراد .

« بهذه الكلمات القليلة المملوءة معنى كبيراً ، ومغزى سامياً ، شرح الفيلسوف (چول سيمون) وظيفة الصحافة وواجباتها ، وما تؤديه للجمع من خدمات . وهي خير ما تفتتح به (الأخبار) في سنتها الثانية .

« لم تكن الصحافة في مبدأ وجودها شيئاً مذكوراً ، ولم يكن منظوراً إليها بعين الارتياح والاحترام . ولكنها تبدلت من حال إلى حال ، وتبوت مكانها العظيم في جميع أنحاء العالم على أثر ذبوع المبادئ الحرة من جهة ، واتساع نطاق المدنية من جهة ثانية .

« تطلعت الشعوب إلى التمتع بحريتها . فلم تجد غير الصحافة ضماناً قوياً لبقاء هذه الحرية . ومن هنا بدأت العناية بأمر الصحف . والفضل في ذلك ويرجع لأولئك الأبطال الذين استخدموا أقلامهم الحرة في الدفاع عن الحرية ، وأثبتوا للعالم أن الحياة الحقيقية لا تزكز إلا على حرية تلك الأقلام ، وإفساح ميادين العمل أمامها .

« ولما تقدم شأن الصحافة بتقدم الحضارة ، تبين أن الصحف لا تقتصر على خدمة الإنسان من الجهة السياسية وحدها ، وإنما هي أداة كبرى ، ومدرسة عظيمة لتلقين مختلف العلوم والفنون . وهي مرآة كبرى يرى فيها القارى صوراً متعددة من تقلبات العالم وحوادثه وتجاربه ، فيستنبط منها ما يسترشد به في معترك هذه الحياة .

« وبالجمله فإن الصحافة أصبحت الآن ضرورة من أهم ضرورات الوجود التي لا يستطيع المجموع الإنساني أن يتخلى عنها ، أو يعيش بغيرها . وإذا كان للواجب الوطني وسائل مختلفة يؤدي بها ، فلا شك أن الصحافة أصبحت من خير هذه الوسائل . ومن أجل ذلك اخترناها لتأدية ذلك الدين الذي نحملة للوطن في عنقنا .

وقد ساعدنا على هذا الاختيار ما أنساه من الميل للعمل فيها منذ عهد الدراسة . ولذلك ما كدنا نودع هذا العهد حتى دخلنا في سلك التحرير ، واشتركنا بعون الله في الخطوات التي خطاها (اللواء) منذ عام ١٩٠٩ . ومن بعده (العلم) و (الشعب) خدمة لمبدأ واحد فقط ؛ هو الاستقلال والحرية .

« ولما كانت الأعمال العامة لا تنجح إلا بتعاقد الأيدي العاملة ، وتعاون الجهود الكثيرة على القيام بها لم نشأ أن تكون (الأخبار) نتيجة عمل فردى يزول بزوال هذا الفرد . بل جعلناها شركة تجمع بيننا وبين فريق من إخواننا الذين تجمعهم بنا جامعة المبدأ والخطوة والغاية . ومن أجل هذا ألفنا مع هؤلاء الإخوان شركة قبل ظهور الأخبار ، وجعلناها من النوع المسمى « شركة توصية بأسهم » ، وذلك بين كاتب هذه السطور باعتباره شريكا مسئولاً عن أعمال الشركة المالية ، وبين المساهمين الموقعين على العقد ، ومن يكتسبون في أسهم الشركة باعتبارهم موصين غير مسئولين عن أعمال الشركة إلا بقدر نصيبهم في رأس المال .

« وقد تمهد الغرض في قانون الشركة تحديداً صريحاً إذ نص في المادة الثانية على ما يأتي :

« الغرض من الشركة هو إصدار جريدة أو جرائد وطنية سياسية اقتصادية أدبية . مهمتها الدفاع عن القضية المصرية على أساس الاستقلال التام لمصر .

« فنحن لا نخدم في (الأخبار) هيئة خاصة ، ولا نعبر عن رأى طائفة بالذات ؛ وإنما نخدم أمة ، وندافع عن مبدأ واحد فقط ؛ هو الاستقلال التام للبلاد المصرية ، ونكتب ما يملئ علينا اعتقادنا . خاضعين لصوت الضمير ، ورقابة الرأى العام ، وحساب الله الذى لا يخشى سواه .

« هذه هي العوامل الثلاثة التي لها أثر في سياستنا ، والتي يجب أن يذعن لها كل من أراد أن يقف قلمه على خدمة الوطن .

« فالضمير هو المحرك الأول ، وهو الذي يسترشد به الإنسان في الملبات ويتقى بنوره ظلمات الأغراض ، وينجو به من تسلط الأهواء . ومتى كان للإنسان مرشد من ضميره وجب عليه أنه ينزل على حكم الرأي العام متى حكم . لأن للرأي العام في كل بلد سلطة الأمر والنهي . وهو الذي يمل على الحكام لإرادته . وإذا كانت الحكومات تذعن لحكم البرلمانات . وتنفذ قرارات مجلس النواب ، ولا تستطيع أن تخطو خطوة واحدة إلا بتصديق الهيئات الممثلة للأمة فاذلك إلا تنفيذاً للقاعدة التي تقضى بأن الحكم في البلاد لا يملكه سوى الرأي العام ...

« وبجانب الضمير والرأي العام توجد وقاية الله التي يجب على المرء أن يخشى عاقبتها ، ويعمل في ظلها ، ليتقى مواضع الزلل ، ويحسب حساباً لكل كلمة يكتبها ، وأورأى يبيديه . فإن المسؤولية التي يتحملها الصحفي ليست من الهبات الهيئات . وإنما هي مسئولية كبرى يجب أن يقدرها حامل القلم حق قدرها .

« وإلى هنا وضحنا للقارىء الغاية التي من أجلها أنشئت (الأخبار) . والسياسة التي تخدمها ، والعوامل التي تسترشد بها في أداء الواجب . وإننا لنحمد الله الذي هدانا لهذا لا كنا لنهتاج هذا السبيل ، فأصبحنا نشعر براحة الضمير ...

« ولقد صادفت (الأخبار) بفضل الله تعالى إقبالا عظيما من الأمة . فدلنا ذلك على ما تلاقى خطتها من الارتياح العام . ولا شك أن مثل هذا الإقبال يعد أكبر مكافأة للجهود التي نبذلها في سبيل الخدمة القومية ، وأعظم تشجيع على المثابرة في هذا العمل . وإننا حيال هذا التشجيع لا نجد ما نعبر به عن شكرنا وتقديرنا سوى أن نحدد العهد للأمة المصرية الكريمة



فقيد الوطن
المغفور له أمين بك الرافعي
سنة ١٩١٤

على أن نقف صفحات هذه الجريدة في المستقبل ، كما وقفناها في الماضي
على خدمة البلاد لتحقيق الغاية الكبرى التي تلتف حولها جميع القلوب ،
وهي الاستقلال التام .
... ولنحي مصر حرة ، وليحي الاستقلال التام ، .

* * *

لم أستطع أن أختصر شيئاً من هذه الكلمة التي افتتح بها أمين الرافعي
سنه الثانية (للأخبار) . وذلك لما اشتملت عليه من المبادئ العالية التي
ينبغي أن يعتنقها الصحفي الشريف في كل أمة ، ولما اشتملت عليه هذه
الكلمة أيضاً من بيان للسياسة العامة التي اختطتها هذه الصحيفة . وهي
السياسة التي نص عليها قانون الشركة « من أن الغرض منها هو إصدار
جريدة أو جرائد وطنية ، سياسية ، اقتصادية ، أدبية مهمتها ، الدفاع عن
القضية المصرية على أساس الاستقلال التام ، .

ثم شرح أمين الرافعي هذا الغرض الأساسي من تكوين الشركة بقوله
في صراحة تامة .
« فنحن إذن لا نخدم في (الأخبار) هيئة خاصة ، ولا نعبر عن رأي
طائفة بالذات وإنما نحن نخدم أمة ، وندافع عن مبدأ واحد ؛ هو الاستقلال
التام للبلاد المصرية ، .

* * *

الحق - لقد كانت افتتاحيات أمين الرافعي في بداية كل سنة من حياة
(الأخبار) دستوراً صحفياً لكل صحيفة شريفة تريد أن تؤدي لأمته
أصدق الخدمات المفيدة . وإني لأزعم أن حياة هذا الرجل لو طالت حتى
أدرك هيئة الأمم المتحدة ، وكان مندوباً عن مصر في هذه الهيئة العالمية

لأصبح له أبلغ الأثر في توجيه الصحافة العالمية ، وأصوب الرأي فيما حاولته . هذه الهيئة فعلا من الوصول إلى ما يسمى « بعهد الشرف الصحفي » وهو الذي شارك فيه الدكتور محمود عزمى ، وكانت له اليد الطولى فيما وصل إليه من المبادئ الخلقية التي ينبغي أن تتقيد بها الصحافة العالمية ^(١) وفي السنة الثالثة من حياة « الأخبار » كتب أمين الرافعي مقالا افتتاحيا دار حول الأفكار والمعاني التي ساقها في بداية العام الأول ، وبداية العام الثاني على نحو ما ذكرنا . ثم أضاف إلى هذه الأفكار إنكاره الشديد للرقابة على الصحف . وذلك حيث قال :

« والذين يتقدمون للخدمة الوطنية عن طريق الصحافة إنما يتقدمون لتحمل عبء ثقیل لا يجوز أن يستهان بالمستولية المترتبة عليه . ولا سيما إذا كانت الصحافة في عهدهم محرومة من التمتع بحريتها . فهم مضطرون من جهة للنضال في سبيل تحرير صحافتهم . كما أنهم مطالبون من جهة ثانية بأن يستخدموا الدائرة الضيقة المخصصة لعملهم في سبيل الدفاع عن القضية الوطنية التي وقفوا أنفسهم على خدمتها : والسعى في نجاحها مهما تحملوا في هذا الطريق من تضحيات مختلفة .

ولا شك أن تأدية الواجب الوطني بواسطة الصحافة لا يحقق كل الغاية المنشودة إلا إذا تخلصت الصحف من القيود التي تمنع الأقلام من الخوض في كل المواضيع كما تريد .

« وإذا كانت (الأخبار) تودع عامها الثاني الذي لم يمدون أن يصيبها فيه سهم من الإجراءات الاستثنائية السارية على الصحف المصرية فإنها تستقبل عامها الثالث ، وكلها أمل في أن يكون عام حرية مطلقة للصحافة بأسرها ، بل عام حرية تامة لمصر وأبنائها .

(١) كان ذلك عن طريق لجنة من لجان هيئة الأمم المتحدة باسم (لجنة حرية الإعلام) وكان يرأسها المرحوم الدكتور محمود عزمى الرئيس السابق لعهد التحرير والترجمة والصحافة وهي اللجنة التي أصدرت عهد العرف الصحفي .

فإن الصحافة لا تنشئ الحرية لمجرد الرغبة في أن تكون الأقلام مطلقة من كل قيد . وإنما تنشئها لخدمة القضية العامة المقدسة؛ وهي قضية الاستقلال التام للبلاد .

* * *

وانظر معي إلى أمين الرافعي كيف يعضى في دفاعه عن حرية الصحافة على الطريقة التي عرف بها ؛ وهي الإشارة البليغة إلى بعض حوادث التاريخ . انظر معي وهو يفعل ذلك في افتتاحية السنة الخامسة حيث يقول :

« كان لثكتور هوجو في عام ١٨٤٨ صحيفة آلت على نفسها أن تدافع عن الحق مهما كلفها ذلك . فطاردها الحكومة مطاردة شديدة ، وزجت بكثير من كانوا يتولون أمرها في السجون مبتدئة في ذلك بولديه (سال هوجو) و (فرنسوا هوجو) .

« ولقد قام الوالد بالدفاع عن ولديه . ولما ظهر الأول في قفص المجرمين خاطبه أبوه قائلاً له :

لقد حصلت اليوم يا بني على شرف عظيم . وأصبحت جديراً بأن تتألم في سبيل المبادئ الحق . ودخلت في الميدان الذي يناضل فيه المناضلون لنيل العدل والحق ؛ فافتخر بنفسك بأنك لم تعد جندياً بسيطاً ، بل أصبحت تجلس على المقعد الذي جلس عليه « برانجيه » و « لاماتيه » . فكن ثابتاً في اعتقادك . وإذا احتجت لشيء يوطد عقيدتك ففكر في أنك جالس على المقعد الذي جلس عليه « لازورك » ، ذلك الذي اتهم بالقتل ، فحكمت المحكمة بإعدامه . وبعد أن نفذ فيه حكم الإعدام ظهرت براءته .

يمثل هذه الروح التي بثها هوجو في ولده حصلت الصحافة على حريتها ، وحملت خصومها على احترامها وتقدير مكانتها ، وإنما لرجو أن تكون هذه الروح رائد كل كاتب في مصر . فليعمل الجميع على الدفاع عن حريتهم ضد كل مقيد ، وليصبح الجهر بالحق واجبا مقدسا يؤديه كل صحنى ، ولو تحمل

البريد والبرقيات
مكاتب البريد في جميع المدن
والقرى
تحت إشراف
البريد
١٩١٩

البريد والبرقيات
مكاتب البريد في جميع المدن
والقرى
تحت إشراف
البريد
١٩١٩

البريد والبرقيات
مكاتب البريد في جميع المدن
والقرى
تحت إشراف
البريد
١٩١٩

البريد والبرقيات
مكاتب البريد في جميع المدن
والقرى
تحت إشراف
البريد
١٩١٩

البريد والبرقيات
مكاتب البريد في جميع المدن
والقرى
تحت إشراف
البريد
١٩١٩

البريد والبرقيات
مكاتب البريد في جميع المدن
والقرى
تحت إشراف
البريد
١٩١٩

في سبيل تأديته أكبر أذى يناله من الحكومة أو الأفراد ، أو الجماعات .
 « إن واجب الصحفي يحتم عليه أن يسد السبيل في وجه كل المظالم ، وأن
 يدافع عن الأمة والوطن والإنسانية . يحتم عليه أن يهب في هذا السبيل
 كل شيء ، ويتخلى عن كل شيء ، ويقدم كل شيء . يحتم عليه أنه يهب كفاءته ،
 ومجهوداته ، وشبابه ، وثروته ، وشخصيته ، وحرية ا^(١) » .

* * *

سارت (الأخبار) على هذا النهج إلى العاشر من شهر مايو (أيار)
 سنة ١٩٢٥ . وفي ذلك اليوم صدرت الصحيفة باسم جديد هو :

اللواء المصرى والأخبار

صحيفة الحزب الوطنى

وتحت هذا الاسم عبارة للزعيم مصطفى كامل هذا نصها « إن من يتساح
 في حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة ، سقيم
 الوجدان . وبعدها عبارة للزعيم محمد فريد هذا نصها كذلك :

« إننا نعرف كيف نصبر على المكاره . ولكننا لا نعرف التسليم
 لأعدائنا ، والتنازل عن مطالبنا ،

وأصبح للصحيفة منذ ذلك التاريخ رقان أحدهما يشير إلى الرقم
 المسلسل للأخبار ابتداء من العدد ١٥٨٧ . والآخر يشير إلى الرقم المسلسل
 للواء ابتداء من العدد ٧٤١

ولنتظر في المقال الافتتاحى لهذا العدد . وفيه يقول :

بسم الله الرحمن الرحيم
 وبنييه الكريم نهتدى

« العقيدة السياسية للمرء تشبه العقدة الدينية في كثير من الوجوه .

(١) صحيفة الأخبار - العدد ١٠٨٤ بتاريخ ٧ يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٢٤

وأم أوجه الشبه أن صاحب العقيدة الثابتة في كلتا الحالتين يلاقى صنوف المتاعب في سبيل التمسك بعقيدته ، والاحتفاظ بها ، وعدم مخالفتها لتعاليمها الصحيحة .

« وكلما ضعف شأن العقيدة في وسط من الأوساط ، أو زمن من الأزمان أصبح موقف أصحاب العقائد الثابتة صعبا ، وعلمهم شاقا . وإذا كان من الثابت أن القابض على دينه يأتي عليه يوم يكون فيه كالقابض على الجمر ، فإن القابض على عقيدته السياسية لابد أن يقع في مثل هذه المحنة أي لا بد أن يصطدم في طريق جهاده بكثير من العقاب ، وأن تصادفه طائفة من الأهوال والأرزاء ، وأن ينزل به مختلف النكبات والكوارث .

« والمؤمن الثابت العقيدة - سواء أكانت عقيدته دينية أم سياسية - يرى أن هذه العقيدة مقدسة لا تحتل تفريطا ولا زعزعة . وله من ضميره أكبر حارس على هذه العقيدة فإذا ما وسوس له الشيطان بأن يهمل هذه العقيدة على أية صورة من الصور كان صوت الضمير وحده كافيا لأن يقطع على الشيطان وسوسته ، ويرده مدحورا . ومتى استطاع المرء أن يحتفظ بشرفه فكل ما يفقده من بعد ذلك لا يقام له وزن . لأن الحياة الشريفة يمكن احتمالها مهما بلغت مرارتها . واشتد شقاؤها ، وفدحت متاعبها ؛ أما الحياة المجردة من الشرف فإنها لا تساوى قلامة ظفر . . .

« وهناك عقائد تنزعزع إذا وجدت في وسط لا يقدر العقيدة قدرها وعندئذ يفشو داء التقلب ، والتلون ، وإثارة المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ، ويتسع المجال لوسائل التهويل والتضليل . ومع ذلك علمنا التاريخ أن هذه الأوساط المسمومة لا تخلو من وجود عقائد لا يأتيتها الضعف من بين يديها ولا من خلفها ، بل يظل أصحابها محتفظين بعقائدهم ، متمسكين بمبادئهم : قابضين عليها ، ولو كالقابض على الجمر ! وكم ذهب أمثال هؤلاء ضحية تمسكهم بمبادئهم ، فكانوا بمثابة وقود أضاعت به النهضات الكبرى . .

وقد يرى بعض الناس الاحتفاظ بالعقيدة في أوقات الشدة والمحنة أمرا خياليا . فهم لا يعقلوه ولا يعقلون شيئا آخر هو عدم الاحتفاظ بمصالحهم الشخصية ، والجري وراء الأشخاص لا وراء المبادئ .

« ولكن هذه الخطئة منكرة بمقوته من جميع الوجوه . لذلك لم نول وجهنا شطرها ؛ بل حفظ الله علينا عقيدتنا ومبدأنا . وفي سبيل العقيدة والمبدأ اتحد اللواء والأخبار ، وأبينا أن يسلكا أى سبيل آخر لا تعلق فيه كلمة المبدأ ، ولا تكون فيه العقيدة مصونة من كل أذى .

من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا ،

* * *

أما الصحيفة فى ثوبها الجديد فقد أصبحت تتكون من ست صفحات بدلا من أربع . وأما التنسيق العام لها فلم يطرأ عليه تغيير جوهري يلفت النظر .

فالصفحة الأولى كما هى ، والصفحة الثانية استحدثت فيها عنوان على أربعة أعمدة باسم « صفحة الأدب » فى مرة ، و« صفحة العلم » فى أخرى ، و« صفحة الفن » فى ثالثة ، و« صفحة المرأة » فى رابعة ، و« فى عالم الكتب » فى خامسة . هذا وغالبا ما يكتب هذه المادة الأخيرة الأديب المعروف إبراهيم عبدالقادر المازنى وهو من أسرة الصحيفة ، وأما الصفحة الثالثة فأهم ما فيها : يريد أوربا .

وأما الصفحة الرابعة فتشتمل على السياسة الخارجية . والخامسة على الحالة السياسية . وهنا يظهر المقال التقليدى لأمين الرافعى بعنوانه المعروف (الحالة السياسية اليوم) . وأهم ما فى الصفحة السادسة التلغرافات الخارجية . ولسنا ندرى بالضبط ما الذى حمل صحيفتى اللواء والأخبار على

الاتحاد؟ وقد رجعت في ذلك إلى صديق الكبير الأستاذ عبد الرحمن الرافعي فقال لي : إن السبب الحقيقي في ذلك هو قلة موارد الأخبار في تلك السنة بحيث أصبحت هذه الموارد لا تكفي لإصدار الصحيفة .
ولا غرابة في ذلك ففي تلك السنة - وهي سنة ١٩٢٥ - بلغت الخصومة أقصاها - كما سيأتي ذكر ذلك - بين الأخبار من جهة ، وصحف حزب الوفد المصري وعلى رأسه سعد من جهة ثانية . . وربما أنه بسبب ذلك قل الإقبال على صحيفة الأخبار ، وتبع ذلك قلة ظهور الإعلانات بها كذلك .

وإذا كان لابد لحديقة الأخبار في تلك الآونة من الانضمام إلى صحيفة أخرى تشبهها في المنهج والمشرّب فلا شك أن صحيفة اللواء كانت أدنى إليها في ذلك من بقية الصحف الأخرى .

وقد كان في وسع صاحب (الأخبار) أن يظهر الميل إلى سعد ، وأن يبين من طرف خفي عن رغبته في الدفاع عنه . وإذ ذاك كانت الدنيا تقبل عليه ، وكان الذهب يصب في جيبه ، وكان الجاه يسعى إليه ، وكانت العامة تلتف حوله ، وكانت الإعلانات تنهال على صحيفته . ولكن صاحب الأخبار أثر صلابته المبدأ على بريق الذهب والجاه . والحقيقة أنه لو حاول أن يكون غير ذلك لما استطاع .

* * *

غير أن هذا الاتحاد بين اللواء والأخبار لم يدم أكثر من ثلاثة أشهر وعشرة أيام ؛ ففي اليوم الثاني والعشرين من شهر أغسطس (آب) سنة ١٩٢٥ صدر العدد رقم ١٦٧٤ بالاسم القديم للصحيفة وهو « الأخبار » . ومعنى ذلك أنها انفصلت عن اللواء . وبقيت منفصلة عنه إلى وفاة أمين الرافعي في ديسمبر سنة ١٩٢٧ .

ولسنا ندري كذلك بالضبط ما الأسباب التي حلت « الأخبار » على هذا الانفصال . وإن هذا الانفصال في ذاته يمكن أن يكون دليلاً على

صدق الدافع الذى دفع (بالأخبار) إلى التفكير فى الاتحاد باللواء - وهو السبب الذى أشار إليه الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى خطاب بعث به إلينا - وهو سبب اقتصادى بحسب .

نفهم من ذلك أن أمين الرافعى لم يكن ينحاز فى كتاباته إلى حزب بعينه ، ولا جهة بعينها وإنما كان يخدم شيئاً واحداً فقط هو القضية المصرية . ويساند جميع الهيئات والأفراد الذين يخلصون لهذه القضية الوطنية . ويظل على ولائه التام لهذه الهيئات ، وهؤلاء الأفراد ما داموا مخلصين لهذه القضية . فإذا انحرفوا عنها على نحو ما فإنه يصبح فى حل من مساندتهم ، والوقوف إلى جانبهم ، والدعوة إلى مذهبهم .

وذلك بالضبط ما يفسر لنا جميع العلاقات التى نشأت بين أمين الرافعى وسعد زغلول من جهة ، وبين صحيفة الأخبار وغيرها من الصحف المصرية والأجنبية من جهة ثانية . ثم ذلك بالضبط ما يلقى الضوء على جميع المسائل التى سنعرض لها بالبحث فى الفصول الباقية لنا منه .

ومن تلك المسائل التى سنتعرض لها (مسألة المفاوضات) ، ومنها (مسألة البرلمان) ، ومنها (شخصية الزعيم سعد زغلول) بالذات . وقد كان لأمين الرافعى موقف واضح من كل مسألة من هذه المسائل سنعرض له بالشرح والتفصيل على هدى من مبادئه التى أشرنا إليها الآن ، وعلى هدى من صحافته التى بقيت صورة دقيقة من هذه المبادئ . إلى أن توفاه الله

الفصل السابع

الأخبار والمفاوضات غير الرسمية

انتهت الحرب العالمية الأولى في آخر شهر أكتوبر سنة ١٩١٨ . وعقدت الهدنة في الحادى عشر من شهر نوفمبر من نفس السنة . واتجهت أنظار المصريين في الحال إلى الانتفاع بظروف الحرب وتصريح الرئيس ويلسن في إيجاد حل حاسم للمسألة المصرية . وفي ذلك الوقت وجد الصحفي الغيور أمين الرافعى أن من واجبه أن يضع مذكرة سياسية يبسط فيها المسألة المصرية . وتكون مرجعاً من المراجع التى ينتفع بها المشتغلون بالقضية المصرية . فكانت أول مذكرة سياسية وضعت لهذا الغرض عقب إعلان الهدنة .

كتب أمين الرافعى هذه المذكرة في العشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ وبنائها على مبادئ الرئيس ويلسن المعروفة ، ثم شرح فيها كيف وقع الاحتلال الإنجليزي على البلاد المصرية ، وكيف أن هذا الاحتلال الإنجليزي لم تكن له أية صبغة شرعية . وعبر فيها عن حق مصر في السودان ، ووصل بهذه المسألة الأخيرة إلى اتفاق سنة ١٨٩٩ . وما جره ذلك الاتفاق على مصر من أضرار جسام ، ثم تكلم عن قناة السويس وحرية الملاحة في هذه القناة . ودافع دفاعاً مجيداً عن عدالة القضية المصرية . وختم المذكرة بقوله :
« لذلك نرفع أصواتنا مطالبين بجلء الإنجليز عن بلادنا ، واستقلال مصر والسودان استقلالاً تاماً ، مع احترام حيدة القناة ، والمحافظة على ما للأجانب من المصالح المالية والقضائية بالطرق المشروعة في ظل ذلك الاستقلال .

وإذا كان ذهاب الثلاثة الكبار : سعد زغلول ، وعبد العزيز فهمى ،

وعلى شعراوى إلى دار المندوب السامى فى الثالث عشر من شهر نوفمبر المطالبة بالاستقلال أول عمل سياسى قامت به مصر عقب الحرب ؛ فإن هذه المذكرة السياسية التى كتبها أمين الرافعى باللغة العربية ، ثم ترجمها إلى الفرنسية ، ثم وزعها على جميع القناصل التابعين للدول الأجنبية تعتبر العمل الثانى مباشرة من هذه الأعمال السياسية التى قام بها المصريون عقب الهدنة .

• • •



ملز

وقامت بعد ذلك الثورة . وفكرت إنجلترا فى أن توفد إلى مصر لجنة ملز وزير المستعمرات « لتحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيراً بالقطر المصرى » ، وإذ ذاك كان قد تم تأليف الوفد المصرى الذى وكلته الأمة فى قضيتها . فحين أتت اللجنة إلى مصر قوبلت بمقاطعة تامة . فلم تجد اللجنة بداً من نشر بيان لها فى الصحف جاء فيه « إن اللجنة أدهشها ما رأتها

من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من بجيتها هو سلب شىء من الحقوق التى كانت لمصر إلى اليوم . فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد ، وأنه لا نصيب له من الصحة ، وأن غرضها هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وبين ما لبريطانيا من المصالح الخاصة فى مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب بها ، الخ .

ثم غادر أعضاء اللجنة مصر في الأسبوع الأول من شهر مارس سنة ١٩٢٠. وفي أواخر شهر أبريل زار عدلى بكس باريس واجتمع بسعد زغلول وحسن له الذهاب إلى لندن والاتصال بلجنة ملنر. وحدث ذلك بالفعل في يونية سنة ١٩٢٠، واستمرت المحادثات إلى ما بعد منتصف شهر أغسطس «ودارت المناقشة حول استخلاص شيء يمكن الاتفاق عليه من مشروعين أحدهما إنجليزى صرف، والثانى مصرى صرف، وانتهت إلى مشروع قال عنه ملنر إن الفريقين ارتاحا إليه - إن كثيراً وإن قليلاً -»^(١) وناقش الأستاذ غربال هذين المشروعين ثم قال: ^(٢)

«وإن كان لنا ما نأخذه على سعد باشا فهو أن المشروع المصرى الذى قدمه الوفد ورفضته اللجنة لا يفضل فى جوهره المشروع المعروض على الأمة. فقد قبل المشروع المصرى القيود على الاستقلال، وجاء المشروع الملزى بها نفسها مع زيادة فى التفصيل، والسير بالمقدمات إلى نتائجها المنطقية، والحقيقة أن الفكرة التى دار حولها المشروعان المصرى والإنجليزى أو الحقوق التى اشترطها الإنجليز لاستقلال مصر الذاتى كانت فى نظر (ملنر) على نوعين: (الأول) أن يكون لبريطانيا الحق فى إبقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحمى مصلحتها الخصوصية، وهى سلامة مواصلاتها الإمبراطورية.

والثانى أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والإدارة المصرية فيما يخص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة.

سعد زغلول يستقضى امرؤ

سارت المناقشات على هذا الأساس، ووصل ملنر إلى التسوية التى

(١) محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية الجزء الأول ص ٦٥.

(٢) نفس المصدر ص ٧٦.

وصفها بأنها موضع ارتياح ما من الجانبين قلّ أم كثر . غير أن سمد رأى أن ملتر أبى في أثناء هذه المناقشات كلها أن يذكر السودان بكلمة واحدة . بل فضل إرجاء النظر في السودان إلى ما بعد الانتهاء من هذه المفاوضات . إذ ذاك لم يجد سعد في نفسه القدرة على الموافقة النهائية على هذه التسوية ما لم يرجع فيها إلى الأمة ، فعرض الأمر على اللجنة فقبلت منه ذلك . ورحب ملتر بهذه الفكرة لأنها ستجعله يقف على حقيقة الرأي العام المصرى ، كما تمكنه من الموازنة . في نفس الوقت ، بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أعضاء الحركة الوطنية ،

وبالفعل - عهد الوفد إلى أربعة من رجاله وهم : محمد محمود (باشا) ، وعبد اللطيف المكباتى (بك) ، وأحمد لطفى السيد (بك) ، وعلى ماهر (بك) مهمة السفر إلى مصر ، وعرض مشروع التسوية على الأمة . وانضم إلى هؤلاء الأربعة في مصر كل من مصطفى النحاس (بك) ، والدكتور حافظ عفيفى (بك) ، والأستاذ ويصا واصف المحامى .

وفي الثاني والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ نشرت (الأخبار) بياناً لسعد زغلول جاء فيه قوله : إلى الأمة المصرية :

« إن المشروع المعروض على الشعب وضعته لجنة ملتر بعد أن رفض الوفد مشروع هذه اللجنة ، وبعد أن رفضت اللجنة من جانبها المشروع المصرى . وقد صرح ملتر عند البحث في المشروع النهائى أنه غير قابل للنقاش في الأسس التى يبنى عليها . وأنه يلزم إما أخذه كله أو تركه كله ؛ لأنه يتضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لإنجلترا الاتفاق عليه مع مصر . بل ادأن هناك شكاً في إمكان التساهل في بعض ما اشتمل عليه . ولكننا جدناه مع ذلك معلقاً تنفيذه على غير إرادتنا ، وغير واف بمطالبنا ، فلم سنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا ، وأظهرنا اللجنة عدم رضائنا به . »
« غير أنه نظراً لاشتبهاله على مزايلا يستهان بها ، وتغير الظروف التى

حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما قد يكون من الامة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين أمانها ، رأى إخواننا معنا خروجاً من كل عهدة ، وحرصاً على كل فائدة ، واستبقاء لكل فرصة ألا يبتوا فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أتم نواب الامة المسئولين . فإذا رفضتم أعلن الوفد رسمياً رفضه ، وإذا قبلتم دخلت المسألة في دورها النهائي . ووضعت معاهدة على القواعد التي تضمنتها ، وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ، ووضع نظام دستوري للبلاد^(١) .

معنى ذلك أنه كان من رأى سعد أن المشروع الذي تنظر فيه الامة استقلال مصر في الظاهر ، وحماية ضربت عليها في الباطن . ولنا ندري على من يقع الخطأ في ذلك ؟ أهو خطأ الجانب البريطاني ؟ أم هو خطأ الجانب المصري ؟ ونحن نعلم أن الأسس التي كان الجانبان يتفقان عليها تحمل بعض هذا المعنى . وحين قام الجانب البريطاني بتحويل هذه الأسس إلى نصوص ومواد ونحو ذلك ظهر للمصريين أن مشروعهم نفسه يحمل نفس هذا المعنى الذي سنط عليه ، واقترح من أجله أن يعرض الأمر على ذوي الرأي في الامة المصرية .

و حين عرض الأمر على ذوي الرأي في مصر انقسموا فيه انقساماً جوهرياً . ولكن الرأي الذي رفض المشروع هو الذي تغلب في النهاية . وكان من أصحاب هذا الرأي الأخير عبد العزيز فهمي الذي قال يومئذ :
« إن سياسة الإنجليز لا تنحى على من ينظر في الأمور بعين الناقد البصير ، وهي تنحصر في الوصول إلى هذه الصيغة ؛ وهي :

« أخذ إقرار الامة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم إزاءها ، كما أخذوا إجماعاً أو شبه إجماع من الدول بتصحيح مركزهم في مصر والسودان ليم

(١) جريدة الأخبار . العدد ١٥٩ بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ .

لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم في وجههم من الداخل أو الخارج ،^(١)

* * *

تلك بعض تفاصيل المرحلة الاولى من مراحل المفاوضات ، فماذا كان من صحيفة الاخبار في تلك الفترة ؟ وماذا كان من أمين الرافعي في هذه المرحلة ؟

كان من محاسن الصدق في الواقع أن يقتصر ظهور صحيفة الاخبار بالوقت الذي كانت إنجلترا فيه تفكر في تأليف لجنة ملنر وتكلف هذه اللجنة أمر النظر في القضية المصرية .

وقد ظهرت (الاخبار) في الأسبوع الأخير من شهر فبراير سنة ١٩٢٠ وأنت لجنة ملنر إلى مصر حول هذا التاريخ . وكان القدر أراد لهذه الصحيفة أن تواجه مشكلة واحدة - هي أم المشكلات المصرية في تلك الآونة وهي مشكلة المفاوضات .

وما كادت لجنة ملنر تغادر مصر في شهر مارس من تلك السنة حتى أخذت الاخبار تناقش هذه اللجنة فيما ظهر من نواياها نحو القضية المصرية . وبدأت ذلك بالفعل منذ العدد السابع عشر من أعدادها . وهو الصادر في منتصف مارس . وكان عنوان المقال الذي كتبه أمين يومئذ هو - بعد سفر لجنة ملنر .

وقد عالج الكاتب في جميع المقالات التي كتبها بعد ذلك في صحيفة الاخبار كيفية (حل المسألة المصرية) . واستعرض في ذلك جميع الآراء التي قالت بها صحف فرنسا وصحف إنجلترا . وكان يرد على كل مشروع يفهم منه أنه متفق في روحه مع مشروع لجنة ملنر^(١) .

(١) عبد الرحمن الرافعي - الثورة المصرية - الجزء الثاني الصفحة ١٢٤

وانظر تاريخ للمفاوضات لشفيق غربال ، ص ٧٩ .

(١) راجع في ذلك صحيفة الأخبار أعداد : ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٦ الخ

ابتداء من ٢١ أبريل إلى ١٢ مايو ١٩٢٠ .

أما الوفد الذي سافر برئاسة سعد إلى أوروبا وبقى بها إلى أن عادت لجنة ملنر إلى إنجلترا فقد أولته صحيفة الأخبار تأييدها، وتعدت للرأي العام بمساندته في مهمته التي ذهب إلى أوروبا من أجلها . ولم تأل الصحيفة جهداً بعد ذلك في دعوة الأمة إلى الثقة به والركون إليه .
نشرت الصحيفة في عددها السابعين مقالا بعنوان : ثقتنا بالوفد .
جاء فيه :

« . . . هل يتفاوض الوفد ؟ سؤال يتردد على الألسنة ، ويتحدث السياسيون بنتائج . فهل هناك جواب يحسن السكوت عليه ؟
إن الذي نستطيع أن نقوله إن الوفد من يوم أن عهدت إليه الأمة في أداء هذه المهمة الكبيرة المقدسة قام بها خير قيام ، ولم يترك فرصة دون أن ينتهزها ، ولم يدع لحظة دون أن يرفع صوت مصر مطالباً بحقوقها ، معلناً تمسكه التام بهذه الحقوق ، وبالتوكيل الذي بين يديه . فهو يسمى ويمجد ، ويكتب ويخطب ، ويحدث ويعلن عن القضية ، وينشر مطالبنا ، ويظهر الحقائق عنا . ويفعل ذلك في فرنسا ، وأمريكا ، وإنجلترا ، وإيطاليا ، وسويسرة ، وبلجيكا ، وفي جميع أنحاء العالم . وبرنامج أعماله محصور في كلمة واحدة : وهي « الاستقلال التام » .
وهذه الأعمال الماثلة أمام أعيننا تتطلب منا أن نؤليه ثقتنا لأنه جدير بهذه الثقة . وبغير هذه الثقة لا يستطيع أن يقوم بواجبه المقدس » .
ومنذ ذلك التاريخ لم يفتأ أمين الرافعي يكتب المقالات تلو المقالات في الرد على ما يدور في مجلس العموم بشأن القضية المصرية حيناً ، وفي شرح المراحل التي مرت بها المسألة المصرية حيناً آخر . ولا ينسى في كل ذلك أنه إنما يرد على مزاعم ملنر ، ويحاول أن يقلل ما استطاع من المسافة التي بينه وبين الأمانى المصرية^(١) .

(١) راجع في ذلك صحيفة الأخبار أعداد : ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - بتاريخ ١٨ ،

١٩ ، ٢٠ ، ٢١ مايو سنة ١٩٢٠

واقترح سعد زغلول بضرورة السفر إلى لندن لمقابلة لجنة ملنر فحذت
« الأخبار » هذا الرأي ، ونشرت برقية بعنوان : « مساعى الوفد المصرى
فى سبيل الاستقلال التام » ، وفيها تقول : دعت لجنة ملنر الوفد المصرى
للتوجه إلى لندن للنقاش فى القواعد التى تكون أساسا للاتفاق بين مصر
وبريطانيا . وفضل الوفد قبل أن يقصد بكامل أعضائه إلى لندن أن ينتدب
كلًا من محمد محمود (باشا) ، وعبد العزيز فهمى (بك) ، وعلى ماهر (بك)
ليأتوا كدوا من استعداد بريطانيا العظمى نحو الأمانى المصرية الخاصة
بالاستقلال التام .

وعلى هذه البرقية علق أمين الرافعى تعليقا رحب فيه بفكرة السفر إلى
لندن ، وعاد فعبّر عن ثقة الأمة التامة فى الوفد وزعيم الوفد .
وكان قلب أمين يحنق خفقانا شديدا كلما وصلت إليه برقية من البرقيات
عن سير هذه المفاوضات بين سعد وملنر ، وكان أمين يعبر عن كل ذلك
فى مقالات يكتبها يوما بعد آخر بالعناوين الآتية :

- (الأدوار التى مرت بها القضية المصرية) - العدد ٧٦
- (هل تسلم لإنجلترا بمطالبنا ؟) - العدد ٧٧
- (مشروعات رى السودان) - العدد ٧٨
- (ما الذى يقرر مصير مصر والسودان ؟) - العدد ٧٩
- (القضية المصرية ومشروعات رى السودان) - العدد ٨٠

وظاهر من هذه العناوانات أن الكاتب أراد منذ بداية الأمر أن يربط
مشروعات السودان بالمسألة المصرية ، وأن يجعلها جزءا لا يتجزأ من هذه
المسألة . ولم يعلم الكاتب إلى تلك اللحظة أن اللورد ملنر كان يرفض دائما
التفاوض فى هذه النقطة ، وكان يؤثر إرجاءها إلى فرص أخرى .

ومضى الكاتب فى هذه الخطة التى كان يرمى من ورأها إلى التعبير عن
رأى الأمة من جهة ، وإلى تثبيت الوفد فى موقفه من المفاوضات من جهة
ثانية . فكتب مقالات أخرى بالعناوانات الآتية :

العدد ٨٣	(مطلب الأمة واحد وموقفها لا يتغير)
٨٤ د	(الوفد وسير المفاوضات)
٨٥ د	(سير المفاوضات)
	(سفر الوفد إلى لندرة)
٨٨ د	(المسألة المصرية في لندرة)
٨٩ د	(استقلال مصر والموظفون الأجانب)
٩٠ د	(الوفد في لندرة والاستقلال التام)
٩٤ ، ٩٣	(مفاوضات الوفد في لندره)
٩٥ د	(الوفد والاستقلال التام)
٩٦ د	(أحاديث سعد زعلول)
٩٧ د	(الوفد والأمة)

أمين الرافعي والومدة القومية :

قلنا إن عدلى يكن رأى من حسن السياسة أن يذهب بنفسه إلى باريس ويرين لسعد وأصحابه هناك فكرة السفر إلى لندن لمقابلة ملتر . غير أن بعض أعضاء الوفد في باريس ارتابوا في أول الأمر في نوايا عدلى ، وأظهر بعضهم الآخر ميلا شديدا إلى آراء عدلى . فأوجس سعد خيفة من هذا الموقف وقد ترتب على ذلك أن فوجئ أمين الرافعي صاحب جريدة الأخبار اذذاك ببرقية من مراسلها في باريس يقول فيها :

إن وجود عدلى يكن بباريس على مقربة من الوفد واتصاله بأعضائه نكبة على القضية الوطنية .

وتردد أمين الرافعي في نشر الخبر لما يترتب عليه من تبلبل في الأفكار ومن جناية على القومية المقدسة . ثم عاد فنشره بعد أن اتصل بأصدقاء له في باريس وثيقى الاتصال بالوفد ، وعلى علم بالتيارات المختلفة فيه .

وكان لنشر هذه البرقية دوى مزرعج في مصر .

فقدوة مصر في وحدتها ، وفي قوة تمثيل الوفد لهذه الوحدة . فاذا أصاب أسرة الوفد وهن تسرب هذا الوهن من الوفد إلى الأمة ، وكان له أثر يعتبط له خصوم مصر . . . لهذا انزعجت البلاد ، وأرسلت برقيات من مصر إلى باريس ، وجاءت برقيات من باريس إلى مصر ، وكلها تنفي النبا المزرعج وتؤكد وحدة الوفد ، وتصف العلاقة بين عدلى وسعد وأعضاء الوفد جميعا بأنها أشد ماتكون قوة . ولكن الحجر كان قد ألقى في الماء ، وأثار فيه من التوججات ما أثار (١) .

وأما أمين الرافعى فقد ظل يدعو إلى هذه الوحدة بكل قوة . ومن ذلك أنه كتب بعنوان :

القضية المصرية ومسألة الأحزاب (٢)

منه قوله في تأييد الوفد المصرى :

وكان التناف الأمة حوله ، واتحادها على تأييده ، واتفاقها على توكله من أجل الأساليب السياسية لخدمة القضية العامة . وقد ترتب على هذا نتيجة طبيعية ، وهى تهدن الأحزاب . . لأن المسألة لم تعد مسألة أحزاب وشيع وفرق . وإنما هى مسألة أمة بأسرها . ويخطئ الذين يذهبون إلى احتمال وجود تنافس بين الوفد وحزب من الأحزاب .

لأن الوفد ليس هيئة حزبية ، فيعمد حزب إلى منافسته . وإنما هو وكيل الأمة في الدفاع عن قضيتها . فهو يمثل لجميع طبقاتها ، نائب عن جميع أحزابها وأفرادها فيها وكل إليه من المطالبة بالاستقلال التام ، فلا محل لإذن لإمكان تصدى هيئة له في عمله . فإن مثل هذا التصدى لا يعد مناوأة لأفراد الوفد وحدهم ، وإنما يكون

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ص ١٢٣

(٢) الاخبار العدد ١٠٠ . بتاريخ ٢٤ يونيه ١٩٢٠

مناوأة للأمة بأسرها ، أو خروجاً عن إرادتها .

ثم قال :

« ... نحن لا نقول بتلاشي الأحزاب . وإنما نرى ضرورة مهادتها في أثناء الجهاد المقدس حتى لا تكون الاختلافات الحزبية سبباً للإضرار بنتائج هذا الجهاد ، أو إضعاف مفعوله على الأقل ، الخ »
« وانقضت فترة سكنت فيها النفوس ، وعاد في أثناءها عدلى إلى مصر وأقام المصريين جميعاً ينتظرون ما الله فاعل بهم ، وبوطنهم بعد تقرير لجنة ملنر .

وكانت الأنباء ترد بأن الحكومة البريطانية تدرس هذا التقرير ، وأنها ستزب عليه النتائج التي تراها تنظيمياً لعلاقتها مع مصر . ترى أتكون هذه العلاقة هي الحماية بذاتها . بعد أن اعترفت الدول بها في معاهدات الصلح المختلفة ؟ أم ترى تكون شيئاً آخر ؟ وما عسى أن يكون هذا الشيء الآخر ؟^(١)

وفي هذه الأثناء واصلت الأخبار نشر المقالات في التعبير عن هذا القلق الذى بات يساور المصريين جميعاً . ومنها مقالات بالعنوانات الآتية :

- (القضية المصرية واتحاد الأمة) العدد ١٠١
- (سير المفاوضات - الموظفون والمستشار المال) ١٠٢ د
- (المسألة المصرية والصحف الأجنبية) ١٠٣ د
- (سير المفاوضات في لندرة) ١٠٤ د
- (سير المفاوضات وبقاؤها سرية) ١٠٥ د
- (لاخطر من استقلال مصر على حملة الديون العمومية المصرية) ١٠٧ د
- (الوفد والمفاوضات في لندن) ١٠٨ د

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ١١٤

وهنا نجد أن أمين الرافعي يكتب في أول هذا المقال الأخير قائلا :
 «... وإذا أبت لجنة ملنر إلا أن تطلب غير الضمانات المعقولة فلا يمكننا
 إلا قطع المفاوضات، والعودة إلى ما كنا عليه حتى يقضى الله أمرا
 كان مفعولا ،

ثم ختم المقال بعبارة أخرى لسعد زغلول فيها يقول :
 «ولا أقدر أن أعبر لكم عما أشعر به من السرور كلما ظهرت الأمة
 بمظهر الثقة بنا، ولا عما أحس به من القوة التي تفيضها علينا هذه المظاهر،
 تلك القوة التي تذلل أمامنا كل صعب، وترتفع بنا فوق كل عال ، وتقتحم
 بنا كل خطر للوصول إلى الغاية المنشودة ،

واستمر أمين على هذا النهج؛ فكان لا يمضي يوم دون أن يكتب عن
 هذه المفاوضات ويعلق عليها وعلى أخبارها تباعا . وكانت تعليقاته تأتي عادة
 في الصفحة الثالثة .

ولكن رأى منذ العدد الخامس والعشرين بعد المائة أن يأتي بهذه
 المقالات والتعليقات في الصفحة الأولى، وكان عنوان هذه التعليقات دائما
 هو (الحالة السياسية اليوم) .

ولا شك أن هذا كان منه تغييرا جوهريا طرأ على نظام الصحيفة ، كما
 كان شعورا قويا بالخطورة التي يعنفها القراء على كل خبر يتصل بالقضية
 المصرية، وبمس المفاوضات الجارية حولها في إنجلترا .

ثم ظهرت في الجو فكرة استفتاء الأمة في مشروع ملنر. وجاء الأربعة
 المندوبون عن الوفد إلى القاهرة لهذه المهمة . فاستعدت (الأخبار) من
 جانبا لهذه الحركة . ونشرت طائفة من المقالات منها مقال بعنوان :
 الساجية رهيبة والمسئولية عظيمة ^(١) جاء فيه :

« هذه هي المرة الثانية في تاريخ مصر الحديث التي يطلب فيها إلى الأمة

(١) الاخبار العدد ١٥٤ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٢٠

المصرية أن تبدى رأيها في مسألة قاطعة ، في مسألة كبرى من مسائلها الحيوية . فالمرة الأولى هي في مسألة مد أجل امتياز قناة السويس . وقد رأينا كيف عنيت الأمة بأمرها ، وتألقت اللجان لدرسها ، واشتغل الفنيون بفحصها . ولم يكن الرأي الذى أعطى فيها قائما على مجرد شعور نفسانى ، أو انفعال وقى . وإنما كان مرتكزا على أدلة قوية ، وأرقام صحيحة ، وحجج دامغة .

ولا شك أن مسألة اليوم أكثر حيوية للبلاد من مسألة الأمس . لأنها تتعلق بمحاضرها ومستقبلها . ومسئولية الأمة بصددتها أكبر شأنًا وأعظم خطراً ، وسيكون كل فرد منا متحملاً نصيبه في القرار النهائى الذى ستصدره الأمة ... الخ .

بعد ذلك رأت صحيفة الأخبار أن تفسح صدرها لجميع الذين يأنسون من أنفسهم القدرة على مناقشة المشروع ؛ فكتب فى ذلك كل من حسين رشدى ، وعبد الخالق ثروت ، والمندوبين عن الوفد المصرى ، ومن انضم إليهم من أعضاء الوفد فى القاهرة ، وغيرهم من ذوى رأى والمكانة . فأما رشدى فكان يرى أن المشروع صالح للتعاقد به مع إنجلترا للأسباب الآتية :

أولاً : أنه اعترف باستقلال مصر .

ثانياً : أنه سينظر فى إلغاء الامتيازات .

ثالثاً : أن إنجلترا تتعهد فيه بالدفاع عن مصر .

وأخيراً وبعد مناقشات طويلة وبحوث مستفيضة رأت (الأخبار) أن تعبر عن رأيها فى المشروع فنشرت أربع مقالات فى ذلك . قالت فى المقال الأول :^(١)

(١) العدد ١٦٤ - بتاريخ ١٠/٩/١٩٢٠

دأرى أن يمد الحكم على المشروع بالبحث عن ماهية الاستقلال التام ، والحقوق التى تتمتع بها الأمم المستقلة ، والفوارق التى تفرقها عن الأمم الأخرى . ثم تحدثت عن السيادة الداخلية والسيادة الخارجية للامة المستقلة .

وتكلمت فى المقال الثانى :^(١)

عن السيادة الداخلية والقيود التى وضعها المشروع لهذه السادة .
وتكلمت فى المقال الثالث :^(٢)

عن مظاهر السيادة الخارجية ، وعن التمثيل الخارجى ، وعن حق عقد المعاهدات ، وعن حق إعلان الحرب ، وعن المحالفة بين مصر وإنجلترا ، وعن طريقة تنفيذ المعاهدة .

وفى المقال الرابع :^(٣)

قالت الأخبار : إن هذا المشروع يتضمن مزايا لا يستهان بها من جهة . كما يتضمن قيوداً لا يمكن الإغضاء عنها من جهة ثانية .

دأما عن المزايا فنها سيادة فى الداخل مظهرها برلمان له السيطرة العليا على شئون البلاد ، ووزارة مسئولة ، وأن يكون لمصر جيش برى وأسطول بحرى لا حد لقوتها . ثم إلغاء الامتيازات . أما السيادة فى الخارج فمظهرها التمثيل السياسى ، وعقد المعاهدات ، وإعلان الحرب ، ودخول مصر فى عصبة الأمم .

وأما القيود فنها :

الإبقاء على قوة عسكرية إنجليزية لضمان المواصلات الإمبراطورية .

(١) العدد ١٦٥ بتاريخ ١١/٩/١٩٢٠

(٢) العدد ١٦٦ بتاريخ ١٢/٩/١٩٢٠

(٣) الأخبار . العدد ١٦٧ . بتاريخ ١٣/٩/١٩٢٠ .

ومنها تقييد حق عقد المعاهدات . . .

ومنها عدم وضع التحالف على قاعدة المساواة .

ومنها مسألة السودان التي لم يفصل فيها بعد .

« فهل نخرج من هذه المقارنة على أن المشروع يقبل بغير قيد ولا شرط؟

كلا — فإن مثل هذا القبول يناقض الخطوة التي رسمناها لأنفسنا، والتي تقضى علينا ألا نزل عن شيء من حقوق البلاد المقدسة طوعا وباختيارنا .

« وإذا كنا لا نستطيع أن نقبل هذا المشروع بغير قيد ولا شرط فإننا أيضاً لا نملك رفضه الآن بلا قيد ولا شرط أيضاً . ولا يمكن أن يتصفح الإنسان نصوص القواعد السالفة ثم يقول: إنى أرفضها ، لأن هذه الطريقة لا تتفق مع المسؤولية الكبرى الملقاة الآن على عاتق كل مصرى .

« فالمسألة أكبر من أن تحل بمثل هذه السرعة . إنها مرتبطة بمستقبل الأجيال الحاضرة والقابلة . وعلى ذلك فالحل الوحيد الذى يرضاه الضمير ويتفق مع المسؤولية الملقاة على كاهل كل مصرى أن نقدر ما بذله الوفد من مجهود عظيم فى سبيل القضية المصرية ، وألا ندفعه لقطع المفاوضة الآن . بل يجب أن يدلى كل منا لمندوبيه بما يراه من ملاحظات ، ويطلب منهم أن يسعوا بكل ما فى جهمهم لجعل الاتفاق خالصاً من العيوب التي فيه .

فاذا قبل إن هذه القواعد لا تحتاج تعديلاً ، أجبنا أن الإيمان الوطنى لا يعرف المستحيل ، وأن الظروف التي لا تقرر على حال من الأحوال قد لا تسد الباب أمام إدخال التعديلات المطلوبة ، الخ

ولخص الكاتب نتائج الاستفتاء الشعبى حول مشروع ملتر بعد ذلك فى مقال له .

« رأى العام ومسئولية الوفد بعد اليوم ، »^(١)

(١) الأخبار : العدد ٧٤ بتاريخ ١٩٢٠/٩/٢٠

جاء فيه :

« ... ولكن الرأى لم يكن متجها نحو المعارضة المطلقة . وإنما ظهر أنه ميال لاستئناف المفاوضات على أساس القواعد المعروضة غير أن هذا الميل لا يفيد أنه راض عن هذه القواعد كل الرضى : فقد أظهر الذين أبدوا رأيهم بالموافقة أنهم يأملون من وراء استئناف المفاوضات التخلص من أكثر القيود التى يتضمنها مشروع الاتفاق » .

وأخيراً أسدلت الأختيار ستارا على هذه المرحلة من مراحل المفاوضات بمقال أمين الرافعى بعنوان :

آراء الباحثين فى قواعد الاتفاق مع لجنة ملنر^(١) بعد انتهاء الاستنارة قال فيه :

« يغادر اليوم أعضاء الوفد وطنهم وهم يحملون تلك الأمانة المقدسة التى عهدت بها الأمة إليهم . لثقها النامة فى أنهم سيحتفظون بها للمستقبل ، كما احتفظوا بها فى الماضى . ولقد شهدوا من وطنية هذا الشعب الحى الذى يتدفق غيرة وحماسة ما يجعلهم يتشددون فى تحقيق أمانيه العادلة لأنه لا يريد إلا أن يعيش حراً كما تعيش الشعوب الأخرى التى لا تفوقه فى أى شىء من مميزات الأمم المستقلة .

« نعم — لقد شهدوا فى الأيام القلائل التى مضت مبلغ تعلق المصرى ببلاده ، وتمسكه بحقوق وطنه ، واهتمامه بمصير قضيته .

شهدوا أن مظاهر هذا الاهتمام التى تجلت فى قصور الأغنياء كانت آياتها ناطقة مبصرة فى أكواخ الفقراء . فالوطن وطن الجميع ولذلك أبى كل فرد إلا أن يشتغل بمصيره ، ويدلى برأيه بين الآراء .

« والآن وقد انتهى دور إبداء الآراء فإننا نكل لرجال الوفد ؛ بتقديمهم

(١) الأخبار : العدد : ١٨٤ بتاريخ أول أكتوبر ١٩٢٠ .

الرئيس الجليل سعد زغلول العمل على تنقيح المشروع ، ووضع معاهدة صريحة تتحقق بها أمانى المصريين ، الخ .

ثم عادت (الأخبار) بعد ذلك تشتغل بضم صفوف الأمة ، وإظهارها بمظهر التضامن والوحدة . ونشرت في ذلك مقالات عدة منها :

حاجتنا إلى اتحاد صفوفنا وهزيمة العائدين بهذا الاتحاد) - العدد - ١٩٥

(واجب الأمة والحكومة في دور الانتقال الحاضر) - العدد ١٩٧

(لا خوف على اتحاد الأمة) - العدد ١٩٨ .

ووصل المندوبون إلى لندن ، وشرحوا لسعد آراء الأمة . وحاول الجميع استئناف المفاوضات مع لجنة ملنر . وتعرضت هذه المفاوضات لآزمات حادة . وظهر صدى ذلك كله في صحيفة الأخبار . واستمر الحال على ذلك حتى قطعت المفاوضات . وعاد الوفد المصرى إلى باريس . وشكرت الأمة المصرية لسعد وأصحابه بلاءهم في كل ذلك . ورد سعد زغلول على هذا الشكر ببرقية أرسلها إلى أمين الراعى قال فيها : « أشكركم على تلغرافكم الذى عبرتم فيه عن تهنأتى الشعب للوفد . فقد ملأ قلوبنا سروراً ونفارا . وسنستمر على القيام بواجبنا الوطنى إلى النهاية . معتمدين فى ذلك على اتحاد الأمة وتضامنها ، ^(١)

* * *

(وبعد) فقد كان موقف الشعب المصرى والصحافة المصرية من المفاوضات فى دورها الأول الذى عرضنا لوصفه موقفاً يمتاز بالامانة التامة من جانب الوفد المصرى الذى وكلته الأمة عنها فى هذه القضية ، كما يمتاز بالوحدة التامة بين صفوف الأمة التى وكلت عنها الوفد فى هذه المهمة الصعبة . ، كما يمتاز كذلك بالشرف والنزاهة من جانب الصحافة المصرية التى كانت (الأخبار) تمثلها تمثيلاً صادقاً فى تلك الفترة .

(١) الأخبار . العدد ٢٢٧ بتاريخ : ٢٢/١١/١٩٢٠ .

والحق أنها لمحنة قاسية تلك التي مر بها الشعب المصري والصحافة المصرية في أثناء المرحلة الأولى من مراحل المفاوضات بين الوفد ولجنة ملتر . ولكن مصر خرجت من هذه المحنة مرفوعة الرأس ؛ فلا هي رفضت المشروع البريطاني رفضاً يتم عن البله في تقدير الموقف ، ولا هي قبلت هذا المشروع قبولاً يدل على تهاونها في الدفاع عن حقوقها ومطالبها . بل وقفت موقفاً وسطاً كان له دلالة قوية في أذهان الإنجليز أنفسهم . ظهرت آثار ذلك في تصرفهم بعد ذلك تجاه المصريين في هذه القضية .

الفصل الثامن

الأخبار والمفاوضات الرسمية

وضع ملز تقريره عن المفاوضات التي جرت بين لجنته وبين الوفد المصري ، الواقع أن هذا التقرير وثيقة سياسة بارعة ، ترسم الأسباب التي أدت إلى الحركة المصرية في سنة ١٩١٩ بصراحة ودقة ؛ ثم ترسم السياسة التي يجب على الحكومة البريطانية أن تتبعها في الشرق الأوسط عامة ، وفي مصر خاصة . . . على أن هذا التقرير أثار الهواجس في مصر ، وأدى إلى نشاط سياسي لا يقل عن النشاط الذي كان حين عرض المشروع نفسه على الأمة .

وهكذا ، كان لتتابع الأحداث التي مرت بمصر منذ هدنة الحرب ما زادها اعتدادا بنفسها ، واعتمادا عليها ، وما جعلها في الوقت نفسه تنظر إلى الأمور في ضوء الواقع : لا تغالي ولا تنخدع ، ولا تيأس . ولم يكن هذا عجبا وقد شهد العالم وشهدت مصر في هاتين السنتين (١٩٢٠ ، ١٩٢١) ما لم يشهدا مثله من قبل : مبادئ جديدة تعلن ، ومؤتمرات متوالية تعقد ، وانقلابا في النظام الاجتماعي والسياسي يقع في روسيا ، وثورة مصرية تخرج من قلب الشعب ، ومن كل طبقاته ، ولجنة بريطانية تحاول أن تقف على المدى الذي يمكن أن يكفل قيام العلاقات بين مصر وإنجلترا على أساس مقبول من الجانبين . كان هذا كله غذاء دسما ، ودروسا متلاحقة لشعب قيل - قبل الحرب - إن مصيره إلى أن يصبح مستعمرة بريطانية ، ^(١)

الحق لقد كانت مصر تعرف السياسة في كل العصور ، ولكنها عرفت شعورا ولم تعرفها عملا . وربما كان ذلك الأثر أهم ما خلفته لنا حقبة المفاوضات - وقد دامت في مصر ثلاثين عاما - تجمع في أثنائها لمصر من

محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول ، الصفحة ١١١

ذخيرة العمل السياسى ما تجمع لدى غيرها من الأمم فى قرن أو قرون من الزمان . . . ولم يكن لمصر حيلة فيما حصل . وها هى ذى قد كسبت الاهتمام بالمسائل العامة فعليها أن تكسب تنظيم الاشتغال بالسياسة ، والعناية بالتربية الوطنية ،^(١)

* * *

ودرست الحكومة البريطانية تقرير اللورد ملنر فاقنعت مبدئيا بأن الحماية أصبحت لا تصلح أن تكون علاقة تربط بينها وبين مصر . فإذا كانت إنجلترا حريصة على أن تكون لها بمصر صلة فينبغى لها أن تبحث عن أساس جيد لإيجاد هذه الصلة النافعة . ثم أمعت الحكومة البريطانية النظر فى التقرير المذكور فإذا به يصف العناصر الوطنية التى تجاهد فى سبيل ترقية الأمة المصرية بأنها عناصر متباينة فى طبيعتها ، وإن كانت متفقة فى غايتها : فهناك جماعة يمثلهم عدلى . وهناك الوفد الذى يرأسه سعد زغلول . وبين الفريقين جماعات ذات مذاهب مختلفة ، وعقول متفاوتة ، ومن أم هذه الجماعات جماعة (الحزب الوطنى) الذى هو حزب الثورة وحزب المعارضة القوية لكل ما يوصف بأنه بريطانى ١١

يقول التقرير : « ولما خرجنا فى تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ ، ودخلنا فى جوهر القضية تبين لنا أن المصريين على أراء شتى ومذاهب مختلفة . ولكنهم متفقون جميعا على أمر واحد ، وهو رغبتهم فى حفظ قوميتهم ، وجلسيتهم ، بحيث يكونون شعبا ممتازا عن سواهم ،^(٢) وهكذا خرجت الحكومة الانجليزية من كل ذلك بنتيجة ذات شعبتين :- الأولى - ضرورة التفكير فى نظام آخر غير نظام الحماية .

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ٥

(٢) نفس المصدر ٨٢

الثانية - وضع تسوية جديدة على أساس مشروع ملزيمكن، إقناع الزعماء المصريين بها بطريق المفاوضات الرسمية بدلا من المفاوضات غير الرسمية ومن دراستها هؤلاء الزعماء المصريين فردا فردا تبين لها أن أصلح هؤلاء الزعماء للتفاوض معه هو عدلى . وعهد السلطان أحمد فؤاد إليه تأليف وزارة جديدة للقيام بهذه المفاوضات .

وقام عدلى بتأليف وزارته ، وذكر في برنامجها أنه سيسعى في هذه المفاوضات إلى الوصول إلى اتفاق صريح على الاستقلال كما ذكر أنه سيدعو الوفد إلى الاشتراك معه في المفاوضات، وأنه سيدعو إلى انتخاب جمعية وطنية يكون لها الفصل في نتائج الاتفاق . ثم ذكر عدلى أن الوزارة ستأخذ على عاتقها كذلك وضع دستور يتفق وأحدث الأنظمة الدستورية في العالم كله . ومن أجل ذلك كله سميت وزارة عدلى هذه « بوزارة الثقة » .

ثم فوجئ عدلى وفوجئ الشعب المصرى باعتزام سعد العودة إلى مصر ووصل سعد إلى الإسكندرية فعلا في الرابع من شهر أبريل واستقبل استقبالاً منقطع النظير .

ثم اشترط للاشتراك مع عدلى في المفاوضات شروطا عدة ، منها : أن يكون للوفد المصرى الأغلبية ، وتكون الرئاسة لأعيم الوفد وحده . ورأى عدلى في ذلك امتحانا لكرامة الحكومة . فرد عليه سعد في خطبته المشهورة التى خطبها بشبرا قائلا له إن رأى الذى تراه الحكومة صحيح فى البلاد الدستورية . أما فى مصر فالوزارة لا ينتخبها الشعب وإنما يعينها الحاكم . والحاكم هنا ليس هو السلطان أحمد فؤاد ، وإنما هو المندوب السامى بمثل الاحتلال فى البلاد !

ومن ثم وقع الشقاق الذى شرحنا بعضه فيما تقدم .

وفى رأى المؤرخين المصريين لهذه الفترة ومن أهمهم عبد الرحمن

الرافعى ، ومحمد حسين هيكل ومحمد شفيق غربال - أنه كان أمام المصريين
إذ ذاك حلان أو ثلاثة .

فإما أن تعرض الوزارة على سعد زغلول عند الشروع في المفاوضات
فيأولها مؤيداً من الأمة - وهو حل قبله سعد فيما بعد - أى على أثر فوز
الوفد بالأغلبية الساحقة في الانتخابات البرلمانية الأولى .

وإما أن يخلى سعد زغلول السبيل للوفد الرسمى ، فلا يشترك معه .
بل يرقب المفاوضات عن كئيب . حتى إذا ما أسفرت هذه المفاوضات
عن نتيجة ما ، وعرض الأمر على الجمعية التأسيسية المنتخبة استطاع سعد
عن طريق هذه الجمعية أن يقبل أو يرفض حسبما يتفق مع وطنيته من
جهة ، ومع توكيل الأمة له من جهة ثانية .

وأما الحل الثالث - وهو ما اقترحه يومئذ الأمير عمر طوسون - فهو
لحالة موضوع الخلاف إلى جمعية وطنية منتخبة ؛ يعرض عليها الأمر
لتفصل فيه بما تراه ^(١) .

غير أن الزعماء المصريين لم يلجئوا مع الأسف الشديد إلى واحد من
هذه الحلول ، بل عمدوا إلى الخصامة والمصاولة . وقدرت الحكومة
البريطانية أنها ستفيد كثيراً من هذه المعركة ١١

وفي أوائل الصيف من عام ١٩٢١ ألف عدلى الوفد الرسمى الذى
يفاض اللورد كرومر ، وسافر هذا الوفد بعد إذ نالت منه الصحف الموالية
لسعد أشد النيل . فقالت إن الإنجليز لا يشرفونه بتسميته وفداً . بل يسمونه
بعثة Mission تحقيقاً له ، وإن هيئة هذا شأنها لا يرجى من ورائها أى خير ، ^(٢)
وبما هو جدير بالذكر هنا أن جريدة الأهرام أوفدت في ذلك الوقت

(١) راجع في ذلك :

محمد شفيق غربال تاريخ المفاوضات المصرية الإنجليزية . ج ١ ص ٨٨

وعبد الرحمن الرافعى . في اعتقاب الثورة . ج ١ ص ١٣١

(٢) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية . ١ ص ١٢٥

الدكتور محمود عزمى مراسلا لها في لندن ليوافيها بأخبار المفاوضات
أولاً بأول .

وكانت هذه أول مرة يقوم فيها مراسل خاص بمراسلة جريدة مصرية
في خارج البلاد . .

« واستمرت مفاوضات عدلى - كيرزون أشهر الصيف ومعظم الخريف
وتدل الوثائق التى نشرت من بعد عن هذه المفاوضات على أن موقف
المفاوضين المصريين عامة - وموقف عدلى يكن خاصة - كان موقفاً وطنياً
مشرفاً ، بعيداً عن كل ضعف ، وعن كل طيش ، نسمه الحكمة ، ودقة المنطق
وبراعة الحجة ، (١) »

* * *

أما هذا المشروع الذى اتفق عليه عدلى وكيرزون وقتئذ فقد تألف من
عشر مواد رئيسية طالجت أموراً كثيرة منها :

مسألة إنهاء الحماية البريطانية .

مسألة العلاقات الخارجية .

المسائل العسكرية .

مسألة الموظفين الأجانب بمصر .

مسألة الإدارة المالية .

مسألة الإدارة القضائية .

مسألة السودان .

تعمير الموظفين الأجانب عند اعتزالهم الخدمة .

حماية الأقليات .

(١) نفس المصدر ونفس الصفحة .

وفي التعليق على نصوص هذا المشروع يقول الأستاذ غربال .
« أما الأحكام الخاصة بالمسألة العسكرية فليست إلا الاحتلال بعينه -
الاحتلال الذي يذهب بكل معنى الاستقلال ، ويقضى على السيادة الداخلية
نفسها ، .

« وأما مسألة العلاقات الخارجية فقد سلم فيها المشروع بمبدأ التمثيل .
ولكن أحاط ذلك بقيود كثيرة كاد يصبح معها أمرا وهميا . وإن في استبقاء
لقب « المندوب السامي » لأوضح دليل على نوع التمثيل المقترح لمصر .
« وفي مسألة الامتيازات - ولو أنها أجلت - ظلت الحكومة البريطانية
متشبثة بدعواها في تولى حماية المصالح الأجنبية . وهي التي تبشر وحدها
- عند الاقتضاء - للمفاوضة بشأن إبقاء الامتيازات التي للأجانب .

« وكل ما منح للمندوبين المالي والقضائي ما هو إلا تدخل في شئون
مصر الداخلية قد يصل إلى شل سلطة الحكومة والبرلمان ، .
« وأما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث في لجنة ملتر - فإن
النصوص الخاصة بها لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق
السيادة الذي لا نزاع فيه ، ومن السيطرة على مياه النيل ، .

وقد سجل الوفد الرسمي في المناقشات الواردة بمحاضر الجلسات
وفي المذكرات التي قدمها للمفاوضين الإنجليز وجهة النظر المصرية في كل ما
تقدم . ولكنه - وهذا مما يؤسف له - لم يحول وجهة النظر المصرية إلى
نصوص يحتويها المشروع المصري على غرار ما فعل الوفد مع لجنة ملتر .^(١)

وفي شهر نوفمبر من سنة ١٩٢١ قطع عدلي يكن المفاوضات واعتزم
العودة إلى مصر ، لأنه رفض أن « يسلم البضاعة » على حد تعبير الإنجليز
أو أن ينزل عن حق لمصر على حد تعبير أصدقائه من المصريين . واعتزم

هؤلاء الاحتفال به يوم عودته . ولكن الوفد حاول أن يفسد هذا الاحتفال بكل قوته ،^(١)

وإذ ذاك رأى عدلى أن يقدم استقالته إلى السلطان . ولكن السلطان رفض قبولها . وفي أثناء هذا الأخذ والرد قبض الإنجليز على سعد وأصحابه للمرة الثانية ونفّوهم جميعاً من البلاد فأدى ذلك إلى حركة إضراب واسعة النطاق ووقع الاحتلال في حيرة جديدة وبقي الحال على ذلك حتى اهتدى الإنجليز إلى مخرج من هذه الحيرة :

« وكان أساس هذا المخرج فكرة ألقاها عدلى يكن على لورد كيرزون في الجلسات الأخيرة للمفاوضات بعد إذ تبين له أن هذه المفاوضات لن تؤدي إلى نتيجة .

وخلاصة هذه الفكرة أن إنجلترا أعلنت رسمياً أن الحماية علاقة غير مرضية بينها وبين مصر ، وأنها مستعدة للتسليم بجانب من مطالب مصر وأن هذا الجانب مع ذلك لا يرضى المصريين ، ولا يصلح أساساً للعاهدة ؛ فلماذا لا تقوم إنجلترا من جانبها بالتسليم لمصر بهذه الحقوق ، ثم تعلق ما بقي من الخلاف عليه إلى مفاوضات مقبلة ؟ إن عملاً كهذا تقوم به إنجلترا ، وتدلل به على حسن نيتها في مصر يصنى الجو ولو بعض الشيء بين الدولتين وبين الشعبين ، ويمهد لاتفاق أوسع نطاقاً مما تقدم ،^(٢)

واقترح أصدقاء عدلى يكن بهذه الفكرة وأقنعوا بها اللورد اللبني يومئذ فسافر هذا اللورد من أجلها إلى لندن ليقنع بها وزارة الخارجية البريطانية التي أصدرت فيما بعد التصريح المعروف في تاريخ العلاقات المصرية الإنجليزية بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

(١) محمد حسين هيكل : المذكرات . ج ١ ص ١٢٦

(٢) محمد حسين هيكل : المذكرات ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨

تلك هي بعض التفاصيل عن المرحلة الثانية من مراحل المفاوضات ونعني بها المرحلة الرسمية .

فإذا كان من موقف الأخبار ومحررها أمين الرافعي في أثناء تلك الفترة ؟

شغلت مسألة المفاوضات جريدة الأخبار أكثر من أي شيء آخر فلم يظهر عدد من أعدادها إلا وفيه مقال لأمين الرافعي في هذا الموضوع نفسه ، ولا تعثرت المفاوضات لسبب من الأسباب إلا وانتظر الناس مقال (الأخبار) بشوق ولهفة .

وكان أشد ما يحرص عليه أمين الرافعي منذ صدر تصريح ٢٨ فبراير — وهو التصريح الذي اعتبره الوفد المصري نكبة وطنية — إنما هو وحدة الأمة .

وطلق أمين الرافعي يحوط هذه الوحدة بكل ما يستطيع من رعاية وقوة . ذلك أن مصر — في نظر هذا الكاتب — إنما دافعت عن قضيتها الوطنية بنوعين من الأسلحة الشريفة .

أولهما — عدالة هذه القضية : لأن الاستقلال الذي تنشده مصر متفق مع الحق الطبيعي لجميع الأمم ، والمبادئ التي أجمعت على ضرورة احترامها ، وأما السلاح الثاني فهو اتحادها وتضامنها ، والاحتفاظ بكل صفوفها مترابطة لا ثلثة فيها ولا ثغرة ؛ وقد نجحنا في استعمال هذين السلاحين الشريفين ، ووصلنا إلى ما نريده من الوجهة المعنوية البحتة^(١)

وما برح أمين بعد ذلك يكتب في صحيفة الأخبار كل يوم مشجعا هذه الخطة ، واضعا أمله الأكبر في نجاحها وفي تأييد الوفد المصري بزعامة سعد زغلول للعمل على تنفيذها .

وفي الثاني والعشرين من شهر فبراير سنة ١٩٢٠ نشرت الأخبار

(١) الأخبار : العدد ٢٤٨ : بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٢٠

برقية من سعد زغلول يمتدح فيها صحيفة الأخبار على التزام هذه الخطوة ،
- ونص هذه البرقية كما يأتي :

باريس في ٢٠ ديسمبر

الرافعي (بك) مدير الأخبار بالقاهرة

« إن مقالناكم عن خطة الوفد تستوجب موافقتي ، وهي جديرة بكل
أنواع المديح فأشكركم .

سعد زغلول

وعلقت الأخبار على هذه البرقية بقولها :

« والأخبار لا يسعها إلا أن تشكر للرئيس الجليل حسن ظنه بها .
وهي لم تكتب ما كتبت إلا معبرة عما تعتقده متفقا كل الاتفاق مع شعور
الأمة . وإذا كانت قد أيدت خطة الوفد الأخيرة فلا شك أنها لم تفعل
سوى أنها وضعت نفسها موضع المترجم عن صوت الشعب ، الخ
ومضت (الأخبار) توضح للأمة أنه لا سبيل إلى نجاح القضية المصرية
إلا بثلاثة أشياء وهي :

الاحتفاظ بالوحدة ، الاحتفاظ بالأمل ، التمسك بالمبادئ الوطنية (١)
وجاءت سنة ١٩٢١ وجاءت معها حوادث أخرى . فقد استقال ملنر
من وزارة المستعمرات وحل محله المستر تشرشل . ومع هذا فقد بقي
التقرير الذي كتبه لورد ملنر هو الأساس الوحيد لجميع المفاوضات التي
دخلت فيها الحكومة البريطانية مع الحكومة المصرية كما رأينا .

كل ذلك والوفد متمسك بجميع التحفظات ، لا يقبل مساومة في إلغاء
الجمابة ، (٢) . وأمين الرافعي لا يفتأ يدعو إلى وحدة الصفوف
وعدم الفرقة .

(١) الأخبار : العدد ٢٦٠ - تاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٢٠

(٢) الأخبار : العدد ٢٨١ تاريخ ١٤/١/١٩٢١

ولا يفتأ كذلك عاكفاً على دراسة تقرير اللورد ملنر، ناشراً المقالات الطوال بناء على هذه الدراسة. ثم قال^(١) : « والخلاصة من كل ذلك أن تقرير لجنة ملنر لا يصلح مطلقاً لأن يكون أساساً لآى اتفاق، لأنه يناقض الأمانى الوطنية المصرية مناقضة تامة. وإذا أريد حل المسألة المصرية على أساس (مشروع ١٨ أغسطس) فيجب إقرار تفسيرات المندوبين له. وإدماج هذه التفسيرات فى المعاهدة ليكون حكمها حكم النص الاصلى .

ويجب تعديل هذه النصوص المفسرة بجميع التحفظات التى طلبتها الأامة وفى مقدمتها إلغاء الحماية إلغاء صريحاً، والاحتفاظ بجميع حقوق مصر فى السودان . وبالمجمل يجب أن يكون الاتفاق محققاً لاستقلال البلاد المصرية من منبع النيل إلى مصبه ، الخ
ثم قال :

يقول التقرير فى آخر فصوله : ان إضاعة الفرصة فى عقد معاهدة على أساس المبادئ التى حبذاها يعد مصيبة عظيمة ..

« وجوابنا على ذلك : أن هذه المصيبة لا تقع على مصر ، لأن هذه المعاهدة إذا عقدت على هذا الأساس الذى وضعه اللورد ملنر لا يكون معناها إلا أن مصر تنازلت بمحض إرادتها عن حقوقها الشرعية المقدسة . ويصبح مركز إنجلترا بحيث لا يناع فى منازع . وهو ما أشار إليه التقرير وما يريد اللورد ملنر أن يصل إليه ،

وجميع المقالات التى نشرتها « الأخبار » منذ ذلك التاريخ لا تحمل إلا هذا المعنى .

نظرية تعديل الأساس :

وبقى الحال على ذلك حتى تولى عدلى يكن الوزارة وأعلن عن برنامج

السياسى فأخذت «الأخبار» تعقب عليه بطريقتها . وبدأ عنوان «المفاوضات الرسمية» يظهر فى الصحيفة بكثرة ؛ وتحت هذا العنوان كان أمين الرافعى يكتب رأيه دائماً فى هذه الأوضاع الجديدة ، أو الدور الجديد الذى ستدخل فيه المفاوضات .

وهنا طلع أمين الرافعى على الجمهور المصرى بنظرية سماها «نظرية تعديل الأساس»^(١) .

قال الكاتب فى بعض هذه المقالات^(٢) :

«... نعم — إن الأساس الذى رفضناه سيكون محور المفاوضة . فالملة لا تزال قائمة . ولا يمكن القول بأنها زالت إلا إذا عدل هذا الأساس تعديلاً تاماً يجعله أساس استقلال لا غير ذلك .

«لقد اختلف الناس فى وصف اقتراحات ملز . ولا سيما بعد تفسير اللجنة لها . فقالت الصحف الإنجليزية إنها حكم ذاتى مقيد . وقال بعض رجال القانون الدول إنها حماية . وقال الرئيس (يريد سعد زغلول) إنها اشتراك من الحكومة الإنجليزية فى سياستنا الداخلية . وبالجمله فجميع متفقون على أنها ليست الاستقلال التام الذى ننشده ، ولا شبيه بهذا الاستقلال .

«فقبول تبادل الرأى فى هذه الاقتراحات ليس معناه إلا قبول تبادل الرأى فى حكم ذاتى مقيد ، أو فى حماية ، أو فى اشتراك إنجليزى فى سياستنا الداخلية . وهذا ما يتحتم علينا أن نتجنبه كل التجنب . فواجبنا الذى نرى ضرورة التمسك به هو أن يصحح الأساس قبل كل شئ . ولذلك قلنا ولا نزال نقول : لا مفاوضة حتى تقبل التحفظات ، ولكن الرئيس

(١) الأخبار . فى الأعداد ٣٣٤ ، ٣٤٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٢) الأخبار : العدد ٣٥٥ # بتاريخ ٢٠/٤/١٩٢١ تحت عنوان : نجاح القضية المصرية متوقف على تعديل أساس المفاوضات .

يرد علينا بقوله . المشروع الآن غير موجود . وليس أساساً للمفاوضات .
ولسنا مقيدین به . ومادام المشروع ليس أساساً للمفاوضة فلامعنى
للكلام عن التحفظات . هذا ما يقوله الرئيس الجليل رداً على نظريتنا
ونحن لا نظن أن هناك دفاعاً عن نظريتنا أقوى وأعظم من الرجوع إلى
أقوال الرئيس نفسه ، الخ .

وناقش أمين الرافعى بعد ذلك فكرة اشتراك الوفد المصرى فى
المفاوضات الرسمية . وكان رأيه متفقاً فيها مع رأى سعد زغلول والشروط
التي اشترطها للاشتراك فى المفاوضة^(١)

ثم حدث الانشقاق فى صفوف الأمة المصرية . فقد أصر سعد على
شروط ، وأصر عدلى على موقفه . وفى الثامن من شهر مايو سنة ١٩٢١
أصدر كل من : على شعراوى ، ومحمد محمود ، وأحمد لطفي السيد ، ومحمد
على علوبة ، وعبد اللطيف المسكباتى بياناً إلى الأمة المصرية يعلنون فيه عن
تقهم بوزارة عدلى يكن وبقدرتها على القيام بالمفاوضات وختموا البيان
بقولهم يؤمّن .

ومهما يكن الأمر فإننا نأسف على أن وحدتنا الوفدية لم تبق سليمة
إلى النهاية كما كانت سليمة فى البداية ، الخ

لذا ذلك اضطربت البلاد ، وقامت المظاهرات فى شتى الأنحاء . وإذ ذاك
طفرت إلى الوجود الفكرة التي دعا إليها الأمير عمر طوسون ، وهى الرجوع
إلى جمعية وطنية لحل النزاع القائم .

فطلق أمين الرافعى يدافع عن هذه الفكرة . ويطالب وزارة عدلى
بتقديم بيان عن الأسس التي ستجرى عليها المفاوضات بحيث تحقق الأمان

(١) الأخبار : الأعداد : ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٦١ ،

٣٦٣ ، ٣٦٤ . .

القومية^(١) وطلق في الوقت نفسه يدعو الأمة إلى التماسك^(٢) . ونشر في هذا المعنى مقالات عدة منها مقال بعنوان « خصومنا يحاربون قضيتنا ونحن لا مون بأشخاصنا عن خطورة الموقف - سياسة الهدم الجديدة »^(٣) وآخر بعنوان « ألا تنفع العبر والعظات ؟ »^(٤) ، وثالث بعنوان « بين الأسلحة النافعة والأسلحة المضرة »^(٥) وبقيت عنايات المقالات التي ظهرت بجمريدة الأخبار تتخذ نفس هذا المعنى . والكاتب كأنما يصيح في واد لا يسمع فيه إلا صدى صوته . ومن هذه العنايات كذلك على سبيل المثال :

واجب الإمة في الظروف الحاضرة (العدد ٤١٣) لنعمل على إعادة الوحدة الوطنية استعداداً للنضال المقبل (العدد ٤١٤) .

السياسة الإنجليزية المقبلة نحو القضية المصرية وما يجب علينا لمواجهةها (العدد ٤١٥) .

وتجاوز شرر الخصوم محيط سعد وعدلى ، ونال محرر الأخبار من هذا الشرر شئ في النهاية ، فوجدنا أمين الرافعى يشتم من بعض أهريجات سعد أنه بدأ يهمل أمر التحفظات ويكتفى بالمطالبة بالغاء الحماية « ولما صرح الرئيس بذلك لمسكاتب الديلى هراىد ومندوب الأخبار كنت اول من انتقد هذا التعديل فى الخطة . ثم عاد الرئيس فصصح حديثه ، فلما دام يحاول سعد باشا وقتئذ أن ينال من وطنيى كما يفعل الآن ، مع أن الموقف واحد . أماما حدث بعد ذلك فهو أن الرئيس صرح بأن الدخول فى المفاوضات لا يفيد . فلما سألت : لماذا تريد الدخول فيها إذن ؟ قال :

لأن الأمة تريد ذلك ، فقلت له من أين جاءك أن هذه إرادة الأمة ؟

(١) الأخبار : العدد ٣٧٨ بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٢١

(٢) الأخبار : العدد ٣٨٩ بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٢١

(٣) الأخبار : العدد ٤٠٢ بتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٢١

(٤) الأخبار : العدد ٤٠٣ بتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٩٢١

(٥) الأخبار : العدد ٤٠٦ بتاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٢١

فقال لى أعلم ذلك . فالرئيس كان متفقاً معنا على أن هذه المفاوضات لا تجدى . ومع ذلك فقد ناصبنا العداء لاشئ سوى أننا كنا نعبر عن اعتقاده ، وكنا نقول بضرورة تعديل الأساس ، الخ .

* * *

والظاهر أن هذه الخصومة التى نشبت بين سعد زغلول وأمين الرافعى يومئذ قد أحدثت لهذا الأخير نشاطاً ذهنياً كهذا النشاط الذى يشعر به أثر كل أزمة من الأزمات السياسية التى تقع فيها القضية المصرية . لذلك رأيناه يكتب عن تاريخ المفاوضات المصرية الإنجليزية منذ وقع الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ إلى السنة التى حدثت فيها المفاوضات الرسمية وهى سنة ١٩٢١ . فكتب فى ذلك سبعة وعشرين مقالاً بالتالى . وأرخ فيها المفاوضات بطريقة شق فيها على نفسه كثيراً . ووقعت هذه المقالات بين الثامن عشر من شهر يولية سنة ١٩٢١ إلى اليوم الثالث والعشرين من شهر أغسطس من نفس تلك السنة .

رويدك أيها الكاتب القلق فقد شددت على نفسك وحملتها فوق ما يمكن أن تحمل . ولكنها طبيعتك التى لا تستطيع أن تفر منها . وهى طبيعة تميل إلى الصرامة والجِد ، ولا تحب أن تأخذ الأمور برفق ، ولا تضع حداً للصبر والتحمل .

ورأى بعض زملاء هذا الكاتب الجاد أن يجمعوا هذه المقالات كلها فى كتاب ، فأذن لهم بذلك . وجاء فى المقدمة قوله :

« لو دققنا النظر فى أعمال السياسة الإنجليزية منذ أن صرفت جهودها لاحتلال مصر ، وما فعلته عند الاحتلال وبعد الاحتلال لوجدنا أنها قائمة على استخدام أساليب الخيل والدهاء ، وأنها ما فتئت تحاول صيغ مركزه الكاذب بصيغة شرعية ؛ مستعينة فى ذلك بمهارة ساستها لعلها أن القوة لا تجدى فى هذا السيل شيئاً .

وقد رجعنا ببصرنا إلى ما في السياسة الإنجليزية معنا ، فأملت علينا هذه النظرات ما أملت من الدعوة إلى اتباع سياسة الحذر وعدم الدخول في مفاوضة مع الإنجليز إلا إذا كان لها أساس صريح يتفق مع أمانتنا القومية — وهي الاستقلال التام لمصر والسودان .

ولكن هذه الدعوة صادفت من المقاومة ما صادفت فلما سكنت الضجة ، أو كادت رأينا أن نكتب مقالات متتابعة نشرح فيها تاريخ المفاوضات الإنجليزية بشأن المسألة المصرية منذ سنة ١٨٨٢ . فإن فيها من جهة تذكيراً بحوادث التاريخ التي يجب على كل مصري أن يحيط بها علماً . كما أنها من الجهة الثانية مملوءة بكثير من العبر التي يجب أن تكون لنا مرشداً في طريقنا السياسي . وفي مجهوداتنا الوطنية ، وفي وسائل العمل مع السياسيين الإنجليز .

نعم . إن مفاوضات الإنجليز بشأن المسألة المصرية منذ وقع الاحتلال تدلنا دلالة صريحة على أن خير سياسة نتبعها ونسير عليها في حاضرنا ومستقبلنا إنما هي (سياسة الحذر والحيلة) حتى لا نزل قدم بعد ثبوتها ، وحتى لا يأخذ الإنجليز منا بالدهاء والحيلة . مالم يأخذوه بالقوة والشدة ،

معنى ذلك إذن أن هذه المجموعة من المقالات التي بلغت سبعا وعشرين مقالة إنما كانت نتيجة لآمرين معاً وهما : القول بتعديل الأساس من جهة والخصومة التي نشبت بين سعد وأمين الرافعي من جهة ثانية . ولا شك أن الغيرة الوطنية وحدها هي التي أملت على أمين كل ما كتب ، وأن التمسك بالمبدأ هو الذي كبده كل هذا العناء في كل ما كتب . ولا غرابة في ذلك ، فإن كل خلق في عالم الطبيعة ، أو في عالم الأفكار لا بد أن يصحبه ألم وإسراف^(١) . وهذا الألم وهذا الإسراف هما الطريقان إلى النضج العاطفي ، أو النضج العقلي . وذلك بالضبط ما قد

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ٥ - ٦

حدث للحياة المصرية في أثناء فترة المفاوضات ، وفي عامي ١٩٢٠ ، ١٩٢١ من أعوام تلك الفترة بالذات .

ولست بحاجة بعد ذلك إلى أن أعرض على القارىء خلاصة لهذه المجموعة من المقالات التي جمعت بعد في كتاب خاص ما دام هذا الكتاب - على أنه قديم نوعاً ما - يمكن أن يحصل عليه القراء .

على أن دعوة « الأخبار » إلى الاتحاد ونبذ الشقاق لم تلق استجابة من زعماء الشعب المصرى إلا بعد أن أصبحوا يوماً من الأيام فإذا سعد وأصحابه في المنفى . هناك رجع الباقون من الزعماء إلى رشدهم ، وراحوا يضمون صفوفهم ، ورجعوا جميعاً إلى الوفد فانضموا إليه ، وأصدروا بياناً للأمة المصرية لشرح الموقف ، واغتبط أمين الرافعى بهذه النتيجة وعبر عنها في مقال له بعنوان .

« تقوية الاتحاد إحدى ثمرات الشدة والضغط »^(١)

وتمخض التفكير السياسى الإنجليزى بعد كل ذلك عن الفكرة التي أرشد إليها عدلى يكن في نهاية المفاوضات الرسمية ، وهى الفكرة التي صاغها السياسيون الانجليز بعد ذلك فيما سموه بتصريح ٢٨ فبراير . وهو التصريح الذى ألغى الحماية البريطانية ، وبه أصبحت مصر ملكية دستورية . وعلى أثره أفرج عن سعد زغلول ليناضل نضاله السياسى فى جوجديد وميدان جديد .

واختلفت الآراء حول هذا التصريح . فأما الوفد فقد اعتبره نكبة وطنية . وأما أنصار الحكومة التي مهدت له - وهى حكومة ثروت - فاعتبرته مكسباً للقضية المصرية . وأما أمين الرافعى فقد جعل يناقش التصريح جزءاً جزءاً على عادته . ونشرت له الأخبار سلسلة جديدة من المقالات بعنوان :

(١) الأخبار : العدد ٥٦٤ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٢١

مسافة الخلف كبيرة بين ما نطلبه وما يعرضون^(١) ثم نشرت له
الأخبار مقالين: أحدهما بعنوان .

• من الاستقلال التام إلى الاستقلال الذاتي .
خطر الحلول المؤقتة وضرر المساومات^(٢)
والآخر بعنوان:

مظاهر الاستقلال الصوري لا تنسينا الاستقلال الحقيقي^(٣) .
وفي نفس هذا المعنى جرى قلم الكاتب بعدة مقالات حول بيان الفرق
الكبير بين الاستقلال التام الذي هو مطلب الأمة ، وهدف الثورة ،
والاستقلال الناقص الذي عرضه الإنجليز على الأمة . وبقيت الأخبار على ذلك
حتى شغلت بموضوع آخر ، وهو موضوع الدستور الذي طفقت الحكومة
تفكر فيه تمهيداً لعودة الحياة النيابية .

(١) الأخبار في أوائل مارس ، ١٩٢٢ . ابتداء من العدد ٦١٦

(٢) العدد ٦٢٠

(٣) العدد ٦٣٠

الفصل التاسع

الأخبار والدستور

أو رجل القانون حينما يصبح صحفياً

أصبح على مصر بعد تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ أن تفكر في وضع دستور. كما أصبح على وزارة ثروت بعد هذا التصريح أن تفكر في الطريقة التي يوضع بها هذا الدستور. وقد كان الرأي متجهاً في أول الأمر إلى أن يعهد بهذا العمل الخطير إلى جمعية تأسيسية تنتخت بطريقة شعبية في ذلك تحقيق لبرنامج وزارى سبق أن أعلنه عدلى يكن في السابع عشر من شهر مارس سنة ١٩٢١ وفيه صرح عدلى بقوله .

«وسيكون للأمة على لسان ممثلها في جمعية وطنية المقول الفصل في الاتفاق الذى يعقد بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وهذه الجمعية ستكون جمعية تأسيسية تضع الدستور ، وتكون الانتخابات لها حرة بحيث تمثل رأى الأمة أكمل تمثيل^(١)»

وكان هذا هو رأى الوفد المصرى ، وهو أن تتولى وضع الدستور جمعية وطنية من هذا القبيل . غير أن حكومة ثروت لم تعبأ بهذا رأى في كثير ولا قليل ، وعمدت في ذلك الحين إلى تأليف لجنة لوضع الدستور . وقوام هذه اللجنة رجال من فقهاء القانون ، من أولهم (عبد العزيز فهمى) الذى أطلق عليه فيما بعد اسم (أبى الدستور) . كما كان من أعضائها كذلك عدد غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية ، وآخرون يمثلون الطائفة القبطية وآخرون كذلك يمثلون علماء الدين من المسلمين . بل حرصت الحكومة

(٣) عبد الرحمن الرافى : ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٧٦ .

كذلك، على أن يكون من أعضائها رجل يقال له (صالح الموم) يمثل عرب البادية ممن كانت الحكومة تعفيهم إلى ذلك الوقت من واجب الجندية . أما رئيس هذه اللجنة فهو حسين رشدى (باشا) . وأما نائب الرئيس فأحمد حشمت (باشا) .

وكانت هذه اللجنة مكونة من ثلاثين عضواً ، وعرفت في الصحف (بلجنة الثلاثين) وبدأ حسين رشدى يجمع هذه اللجنة في قاعة الجمعية التشريعية في أواخر أبريل سنة ١٩٢٢ . وكانت المشكلة الأولى من المشكلات التي تعرضت لها اللجنة هي (مشكلة حق الانتخاب) ولمن يكون ؟

وهنا اختلفت الآراء اختلافاً كبيراً : فمن قائل إن حق الانتخاب يجب أن يكون للشعب كله ، فلا يحرم منه فرد من أفرادها مهما كانت الظروف . ومن قائل : إن هذا الحق ينبغي أن يكون مقصوراً على الذين يعرفون القراءة والكتابة . وهم الذين تفترض فيهم القدرة على متابعة الأحداث الجارية ، والحكم عليها بصورة من الصور .

إذ ذاك استطاع حسين رشدى الخروج من المأزق بطريقة عملية ؛ هي تأليف لجنة فرعية يقال لها (لجنة المبادئ العامة) . وهي لجنة مكونة من ثمانية عشر عضواً عرفت بهذا الاسم في الصحف المصرية في ذلك الوقت . ومهمتها وضع مجموعة منسقة من المبادئ الدستورية المصرية لعرضها على لجنة الثلاثين .

غير أن (لجنة الثمانية عشرة) اختلفت في أمور عدة من أهمها :

(مسألة حقوق الملك) . فقد ذهب فريق منها إلى إقرار هذه الحقوق حتى يستطيع الملك أن يكبح جماح الأهواء الحزبية ، وخاصة بعد الذي رآه من انقسام الأمة المصرية ، واتجاه الكثرة إلى سياسة ليس بينها وبين الواقع الملوس أية صلة .

غير أن هذا الاتجاه في مسألة حقوق الملك في الدستور كان يقابله اتجاه آخر لا شك أنه كان أدنى من سابقه إلى روح الدستور وهو أن الأمة مصدر السلطات ، فلا ينبغي أن تكون هناك جهة يكون من حقها الرقابة على الهيئات الدستورية بحال ما .

يقول هيكل في مذكراته ، وكان رشدي (باشا) مع إقراره الحريات العامة ودفاعه عنها دفاعاً حاراً يبدو في جانب التسليم بحقوق معينة لصاحب العرش ... ويخيل إلى أن الرجل لم يدافع في هذا الموقف عن رأى يؤمن به ، بل عن سياسة يؤمن بأنها وحدها التي تؤدي إلى تحقيق الحظ الآوفر من الغرض الذي تسعى إليه اللجنة . هذه السياسة هي أن ما تصنعه اللجنة لا يزيد على أنه مشروع للدستور يجب أن يدفعه صاحب العرش لإمكان تنفيذه فإذا سلب هذا المشروع من صاحب العرش كل سلطان خيف على المشروع نفسه أن يعدل من أساسه ... ومن الأخير أن يتم هذا التوقيع في أسرع وقت لتقوم في مصر حكومة برلمانية تستطيع مقاومة إنجلترا في حل المسائل التي احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ،^(١)

هكذا أحيط مشروع الدستور بظروف دقيقة ، وتنازعه جهات يحارب بعضها بعضاً من بداية الأمر . ولا شك أن هذه الظروف التي أفضت بالمصريين إلى الوضع الشاذ الذي وضعت فيه بلادهم عقب الثورة الكبرى وفيه - أى في هذا الوضع - وجدنا المصريين تتنازعهم في الواقع جهات ثلاث :

أولاًها - جهة القصر أو صاحب العرش .

والثانية - جهة الحكومة أو الوزارة .

والثالثة - جهة المندوب السامي البريطاني .

وسنرى أن هذا المندوب يقف وراء الدستور المصري الجديد

(١) محمد حسن هيكل : مذكرات السياسة المصرية : ج ١ ص ١٣٧ .

حتى لا تكون فيه مادة من المواد تتعارض تعارضاً ظاهراً مع تصريح
٢٨ فبراير .

أما مصر فقد بقيت تعاني من شذوذ هذا الوضع ثلاثين عاماً كاملة ،
ذاقت في أثنائها من صنوف العنف ، وخضعت لكثير من الضغط ،
وكانت في أثنائها مشلولة الإرادة بالمعنى الصحيح .. وذلك حتى قامت ثورة
الجيش في ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ فخلصت البلاد نهائياً من صاحب العرش
أولاً ، ومن آخر مظهر من مظاهر الاحتلال البريطاني ثانياً ، ثم من
الأحزاب والحكومات الحزبية آخر الأمر .

نعم — كانت مصر تعاني مثل هذا الوضع منذ الاحتلال البريطاني
الذي حل بها عام ١٨٨٢ ، إلا أنها كانت تقاسى ما تقاسيه من ذلك قبل
التصريح باسم الاحتلال . ثم باتت تقاسى منه بعد التصريح باسم الاستقلال
ومن هنا كان سعد على حق حين وصف التصريح بأنه « نكبة وطنية ، على
البلاد ، غير أنه أبى أن يذكر إلى جانب ذلك أن التصريح كان خطوة
جديدة ، وكسباً جديداً للمصريين في ميدان الجهاد .

واشتد الخلاف بين هذه الجهات الثلاث : الحكومة ، والقصر ،
والمندوب السامي حول الدستور .

فأما الإنجليز فقد اعترضوا على نص في المشروع أعطى الملك فؤاد
لقب « ملك مصر والسودان » . كما اعترض الإنجليز على نص آخر من نصوص
المشروع ، وهو « أن الدستور تجرى أحكامه في مصر . أما السودان فمع
أنه جزء من مصر فإن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص فيما بعد ، .

فطلب الإنجليز أن يكون لقب فؤاد « ملك مصر فقط . كما طلبوا
أن يشار في المشروع إلى أن نظام الحكم في السودان يتقرر بعد الاتفاق
بين مصر وإنجلترا .

إذ ذاك رأى ثروت (باشا) أن يرجع في ذلك إلى حزب الأحرار

الدستوريين برياسة عدلى يكن^(١) وكان هذا الحزب يضم إليه كثيراً من أصدقاء ثروت ومن يثق في رأيهم وصدق وطنيتهم ، فأشاروا عليه جميعاً بعدم تعديل النصوص التي اعترض عليها الإنجليز .

وأما (القصر) فقد زادت الشقة أيضاً بينه وبين (ثروت) في ذلك الوقت ؛ وذلك بسبب أن ثروت كان من رأيه التعجيل بإصدار الدستور، على حين أن القصر كان يرى ضرورة التأجيل ريثما يحدث من التعديلات في الدستور ما يتفق ووجهة نظر الملك .

هكذا وصلت مسافة الخلف بين ثروت والقصر ، وبينه وبين الإنجليز إلى هذا الحد ، فاضطر الرجل إلى تقديم استقالته من الوزارة . وقبلها الملك على الفور — وكان ذلك في آخر شهر نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، وعهد في الحال إلى توفيق نسيم تأليف الوزارة الجديدة .

وسعت وزارة نسيم إلى التضييق من سلطة الأمانة في الدستور وهو عمل قابله الملك بسرور عظيم . ولكنه قوبل من الوطنيين بامتناع شديد؛ لذلك لم تدم وزارة نسيم هي الأخرى ؛ فاستقالت ليحل محلها وزارة (يحيى إبراهيم) ولم يكن لهذا الأخير ماض في السياسة ، ولا كان له أثر ما في الحركة الوطنية على أى شكل من أشكالها ؛ ولذا سميت وزارته يومئذ (بوزارة القصر) . كما كانت وزارة نسيم تسمى كذلك بهذا الاسم . بل كانت أمثال هذه الوزارات التي تلي الحكم وليس لها (برنامج) سياسى يطلق عليها اسم « الوزارات الإدارية » بمعنى أنها لم تكن وزارات سياسية .

فلم يكن غريباً على وزارة يحيى إبراهيم أن تتساهل في مطالب الإنجليز في الدستور ، فنزلت عن حكمهم في ذلك حتى رضوا . ومن ثم زالت جميع العقوبات التي تحول دون صدور الدستور بعد أن عبث الإنجليز على نحو

(١) كان هذا الحزب قد تم تكوينه من أعضاء لجنة الدستور وآخرين . وصدر العدد الأول من الجريدة الناطقة باسم هذا الحزب في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣

ما أرادوا ، وعيّن الملك فؤاد على نحو ما أراد . وكان صدور الدستور في التاسع والعشرين من شهر أبريل سنة ١٩٢٣ ، ونص في هذا الدستور على أن تنفيذه يبدأ يوم انعقاد البرلمان . ومن ثم كان في الوقت متسع أمام الصحف لكي تبدى كل واحدة رأيها في هذا الدستور .

ترى أين وقعت (الأخبار) في ميدان هذا الجدل ؟ وماذا كان من محرريها أمين الرافعي ؟ وما الأمور التي أخذها على الدستور ؟ وما صدق ذلك كله في آراء الجمهور ؟

قلنا إن الحكومة رأت أن تعهد بوضع الدستور إلى لجنة خاصة . وفي هذا مخالفة لبرنامج وزارة عدلي من جهة ، وإرادة الأمة من جهة ثانية . ومن ثم وجدت « الأخبار » مجالاً للكتابة فنشر أمين الرافعي طائفة من المقالات ، سلك فيها الطريقة التي تقترن باسمه دائماً ؛ وهي طريقة الدرس أو البحث . وعدد هذه المقالات تسع عشرة مقالة^(١) تساءل فيها أولاً : « من الذي يملك وضع دستور للبلاد ؟ » . ثم تساءل بعد ذلك « هل نسير إلى الوراء ؟ وكيف وضع دستور سنة ١٨٨٢ ؟ وكيف يودون أن يضعوا دستور سنة ١٩٢٣ » . ثم دعا البلاد والحكومة إلى عقد جمعية وطنية منتخبة ثم ناقش نظرية الحكومة ، وفند آراءها ، وخطأ سياستها ، وأثبت افتئاتها على الشعب في الطريقة التي تضع بها دستور الشعب . ورد على حديث لعبد الخالق ثروت (باشا) ذكر فيه أن الحكومة رأت أن تستعين بأشخاص إخصائيين ذوي حيثة تمثيلية في وضع مشروع الدستور . فقال له أمين : « إننا نريد أن يكون الدستور وليد إرادة الجمعية الوطنية لا وليد هيئة أخرى لا تملك تمثيل الأمة . »

(١) انظر الأخبار في الأعداد الاتية :

٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٣٢ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٦١

ولما لم تصلح كل هذه الطرق في حمل الحكومة على تغيير رأيها في هذه المسألة طفق أمين ينشر البحوث الضافية التي شرح فيها كيف تضع الأمم دساتيرها . وضرب المثل هنا بدستور هولندية ، ودستور بلجيكا ، ودستور ألمانيا ، ودستور الدانمارك ، ودستور سويسرة ، ودستور اليونان وبقية الأمم الأوروبية ، ورد أمين على احتجاج الوزراء بأن الجمعيات الوطنية وليدة الثورات . ثم تحدث عن دستور اليابان ليضيف بذلك خطأ جديداً إلى النسبج العام الذي نسجه ، وهو الدساتير القديمة والحديثة وكيف وضعتها الأمم والشعوب التي جاهدت في سبيلها حتى ظفرت بها ، فكان من حقها الأول أن تضع بنفسها هذه الدساتير .

وفرغت اللجنة من وضع هذا الدستور ، فكان أمين الرافعي أول صحفي تعرض لنقد هذه اللجنة ، ولفت النظر إلى ما اعتور أعمالها من النقص الذي لا يحسن السكوت عليه .

وأثارت مقالاته ضجة كبيرة في الرأي العام المصري - وتصدت الصحف المصرية والأجنبية للرد عليه . والرجل في أثناء ذلك كله ثابت كالطود يناقش المبادئ العامة ، ويضع النقط على الحروف في كثير من المسائل الهامة ، ويحيل رجال القانون إلى كثير من المراجع الأوروبية في كل مسألة من هذه المسائل الدستورية .

وهكذا جاء موقفه من الدستور شبيهاً بموقفه من التصريح . فكما أراد من التصريح أن يحمي مصر باستقلال صريح ، فكذلك أراد من لجنة الدستور - ما دامت قد انفردت بوضعه غير معتمدة في ذلك على جمعية وطنية تأسيسية - أن تضع للبلاد دستوراً يحمي مصالحها ، ويحقق مطالبها ويكون حصناً حصيناً لها ضد الاحتلال من جهة ، وضد الحاكم الشرعي من جهة ثانية .

وكان من أوائل الأمور التي استأثرت باهتمام الرجل بعد اطلاعه على

الدستور ثلاثة أمور : أولها — المبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات .
 وثانيها — المبدأ القائل بمسئولية الوزراء مسئولية تامة تحيط بجميع مرافق
 البلاد . وثالثها — حرية الصحافة التي هي المظهر الحقيقي لكل أمة تتمتع
 بالاستقلال والحياة الدستورية الصحيحة .

وهنا ندع المجال للدكتور محمد حسين هيكل عضو لجنة الدستور لكي
 يصف لنا الأثر الذي أحدثته اعتراضات أمين الرافعي هذه حيث قال^(١)

« بدأت صباح ٢٠ أبريل — غداة صدور الدستور أقارن بين نصوصه
 ونصوص المشروع الذي وضعتة اللجنة ، وبعد الظهر من ذلك اليوم
 صدرت جريدة « الأخبار » وفيها مقال بقلم صاحبها أمين « بك » ، الرافعي
 يظهر فيه هذه الفروق ، ويتناولها بالتعليق ، ويذكر أنه أريد بها التضييق
 من سلطة الأمة ، كما أريد بها استبقاء نظم قديمة لا تتفق والحياة البرلمانية
 الصحيحة التي تجعل مسئولية الوزارة كاملة أمام نواب الأمة ، وتحقيق المبدأ
 الاسامي الذي قام عليه الدستور ؛ وهو أن جميع السلطات مصدرها
 الأمة . .

ومضى هيكل يقول :

« دعاني هذا المقال إلى التفكير في الطريقة التي أتناول بها التعليق على
 ما عدلت به بعض مواد الدستور ، أأبين أنها سلبت سلطة الأمة ؟ أم
 أفسرها تفسيراً يجعلها — رغم تعديلها — تخضع للنظام البرلماني السديد ؟
 « من ذلك أن مشروع الدستور — كما وضعتة اللجنة — كان يجعل
 تعيين الوزراء المفوضين والسفراء من عمل الوزارة ، تحمل مسئوليته كما
 تحمل مسئولية كل تصرف آخر . فعدل النص بأن تعيين السفراء يكون
 باقتراح وزير الخارجية وموافقة الملك .

« قال أمين (بك) الرافعي : إن هذا التعديل يخرج هؤلاء السفراء

(١) مذكرات في السياسة المصرية . ج ١ ص : ١٦٤

والوزراء الذين يعينون بمرسوم من دائرة المسؤولية الوزارية العامة التي يشترك في تحملها أعضاء مجلس الوزراء ، ويجعل الشأن فيها ، والمسئولية عنها لوزير الخارجية وحده . وهذا يخالف المبدأ الذي يجعل الوزارة كلها مسئولة عن تعيين كل موظف يعين بمرسوم .

ثم من الأمور التي أخذت على الدستور « أنه أضيفت إليه مادة تستبقى المعاهد الدينية ، والتصرف في شئونها كما كانت عليه قبل صدور الدستور إلى أن يصدر قانون ينظمها .

« قال أمين الرافعي : إن هذا معناه أن تظل المعاهد الدينية تابعة تبعية مباشرة للقصر . وأن الملك يصدر في شأنها أوامر ملكية بتعيين شيخ الأزهر ، وبما جرت العادة أن تصدر به أوامر ملكية أخرى . أما والدستور يعفى الملك من المسؤولية ، ويلقيها على الوزراء وحدهم ، فإن وجود هذا النص يخالف الأساس الذي قام عليه الدستور من هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة العامة جميعاً ، ويلقى على الملك مسؤولية لا قبل لأحد بإلقائها عليه .

وبعد أن قرأ هيكلاً هذا المقال أجاب عنه بقوله « أما أنا فأذهب إلى أن النص على بقاء الحال إلى أن يصدر قانون بتنظيم شئون المعاهد الدينية يقتضى الحكومة ، ويقتضى البرلمان الإسراع في إصدار هذا القانون الذي يكمل الدستور ، ويزيل من التعارض ما يخشاه أمين الرافعي ، ويرفع عن الملك مسؤولية لا يجوز أن تبقى ملقاة عليه . وإذا كانت وزارة المعارف في فرنسا تسمى وزارة المعارف والأديان ففي الإمكان إتباع المعاهد الدينية في مصر لوزير المعارف أو لغيره من الوزراء لتيسير إجراء حكم الدستور في المسؤولية الوزارية على ما يقع في هذه المعاهد ،^(١)

وموضع ثالث من مواضع النقد الذي توجه به أمين الرافعي إلى

(١) نفس المصدر المتقدم ص ١٦٥

الدستور هو أنه نص على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات الحربية والبحرية ، وأنه هو الذى يمنح الرتب العسكرية .

قال أمين الرافعى : معنى ذلك أيضاً أن تظل هذه الأمور تابعة تبعية مباشرة للملك . وأن الملك هو وحدة صاحب الحق فى أن يصدر بشأنها من الأوامر ما يريد . وتلك مسئولية أخرى لا يتبغى أن تقع على عاتق الملك ، وإنما يجب أن يتفرد بها وزير الحربية .

ورد هيكل عليه فى ذلك قائلاً : إن الدساتير فى الدول الملكية كلها تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش ، ومع ذلك يخضع الجيش ، وتخضع القوات المسلحة كلها لأحكام الدستور فيما يتعلق بالمسئولية الوزارية ، والأمر فى هذا يتعلق بوزير الحربية وبمجلس الوزراء .

قال هيكل :

« اختلفت مع أمين الرافعى فى التعليق على هذه التعديلات الثلاثة . وكان اختلافنا هذا مثار حديث بينى وبينه غير مرة . وكنت فى كل مرة أتمسك برأى كما شرحتة . أما هو فكان يقول : إذا كان الأمر من اليسر كما تتصور فما الذى دعا إلى تعديل مشروع اللجنة على النحو الذى تم الآن ؟

« إن هذا التعديل لذاته ينطوى على نوايا لعل الإنجليز ليسوا بعبدى عنها . فهم يريدون أن تكون السياسة الخارجية ، وأن يكون الجيش ، وأن تكون المعاهد الدينية بمنأى عن سلطة الأمة المباشرة لأغراض فى نفوسهم . وهم يريدون أن يلصقوا هذه الأغراض بالملك ليقع الخلاف بين المصريين وصاحب العرش ، فيستفيدوا هم من هذا الخلاف . وهم قادرون على إثارتة حين يرون حاجة لهذه الإثارة ، ولئن عشنا طويلاً لترين أننى غير مبالغ فيما أقوله لك ا ، (١) .

(١) مذكرات فى السياسة المصرية : ج ١ ص ١٦٦

أما المسألة الهامة من المسائل التي نقد فيها أمين الرافعي هذا الدستور ووافقه عليها هيكل فهي مسألة « حرية الصحافة » . . . كانت لجنة الدستور قد نصت على أن الصحافة حرة في حدود القانون . وأن الرقابة على الصحف محظورة ، واندازها أو تعطيلها بالطرق الإدارية محظور أيضاً . فجاء التعديل مضيفاً إلى ذلك فقرة هذا نصها :

« إلا إذا كان هذا الحظر ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي » .
ثم قيل في المذكرة التفسيرية لهذا التعديل إن القصد بهذه الإضافة حماية البلاد من الشيوعية (١)

نشرت الأخبار فقايلات لأمين الرافعي في حرية الصحافة كما صورها الدستور الجديد ، أو كما عني بها في تلك الحقبة . وكان من أهم هذه المقالات اثنان : أولهما بعنوان : حرية الصحافة في عهد الاستقلال الجديد (٢) وثانيهما بنفس هذا العنوان (٣) .

وفي هذا المقال الأخير شكى الكاتب من كثرة التعليقات التي يصدرها الإداريون لرجال الصحف ، وكلها تعليقات تشل من حركة الصحيفة ، وتحد من حريتها . ثم قال :

« ومن الغريب أن هذه الأمور المحزنة المؤلمة تجري على مرأى ومسمع من لجنة الدستور . ومع ذلك فإنها لا تفكر في الإشارة بكلمة واحدة إلى حقوق الأحرار وضمائمهم في الدستور الذي عهد إليها وضعه .

« تنص دساتير العالم على ضمان حرية الصحافة ، وحرية الخطابة ، وحرية المطبوعات ، وغير ذلك من الحريات الضرورية الأخرى ولكن لجنتنا الموقرة لا ترى حاجة إلى وضع هذه النصوص ؛ مع أنها ترى الصحافة المصرية معذبة لا تدرى كيف تؤدي وظيفتها ، وهي تتخبط بين قوانين

(١) الأخبار : الممدد : ٦٧٥ : بتاريخ ١١/٥/١٩٢٢

(٢) « » : ٦٩٤ : « » ٥/٦/١٩٢٢

استثنائية ، ونظم عرفية ، وتعليمات تتلقاها بين ساعة وأخرى ؛ فلا يعلم الكاتب أى شىء يثبت ، وأى شىء يحذف ؟ ...

« هذا ما يجرى فى عهد الاستقلال . وقد بات الصحفي لا يعرف كيف يتخلص من القيود التى تحيط به ، ولا لمن يشكو ويتنصف ؟ فقد شكونا للوزارة فزادتنا قيوداً ، ووجهنا وجهنا نحو لجنة الدستور عسى أن يكون فى مبادئها العامة ما يطمئن على مصير الصحف ، فلم نصادف سوى الصمت التام فيما يتعلق بالصحافة وحريتها . وبذلك أصبحت الصحافة ولا نصير لها وأصبح صوت مصر قد قضى عليه بأن يظل خافتاً لا يسمعه أحد ومع ذلك يقولون إننا دولة مستقلة ذات سيادة ، وإننا متمتعون بالحرية الكاملة والاستقلال الصحيح . »

* * *

هكذا فى المدة التى انقضت بين صدور الدستور وانعقاد البرلمان المصرى على أساس هذا الدستور استطاع أمين الرافعى أن يدرس هذا الدستور دراسة جيدة من جميع جوانبه . فوجه عنايته إلى تلك المسائل التى أشار إليها الدكتور محمد حسين هيكل ، غير أنه كان قبل ذلك قد انتهز فرصة خلاف وقع بين أعضاء لجنة الدستور ، فدرس أسباب هذا الخلاف ، وأدلى يومئذ بطائفة من الآراء التى دار حولها الخلاف ، لو أن اللجنة عملت بها لكان الدستور المصرى أقرب إلى السكال ، ولا يصبح العمل به محققاً لأكبر فائدة تعود على البلاد .

عاب أمين على هذه اللجنة أولاً أنها كانت رجعية فى آرائها أكثر مما ينبغى ، وآية ذلك أنها اعتمدت على طائفة من المبادئ الدستورية العتيقة التى بطل العمل بها فى الأمم التى سبق لها أن بنت عليها دساتيرها ، ثم تبين لها - أى لتلك الأمم - أنها كانت على خطأ فى العمل بهذه المبادئ ، فعدلت عن العمل بها ، ونظرت إلى تلك المبادئ العتيقة على أنها ولدت ميتة -

فإذا جاء الدستور المصرى واعتمد على بعض هذه المبادئ العتيقة كان معنى ذلك أنه دستور رجعى .

وفى هذا المعنى كتب أمين الرافعى طائفة من المقالات^(١) التى انتقد فيها مشروع الدستور من هذه الجهة . ومن هذه المقالات :

١ — مبدأ فصل السلطات .

٢ — طريقة انتخاب مجلس الشيوخ والنواب .

٣ — طريقة اقرار الميزانية الحكومية الخ .

ولنقرأ لأمين الرافعى فى مقال له بعنوان .

الخلاف فى لجنة الدستور^(٢)

د أشار مراسل الأخبار الإسكندري إلى وجود خلاف بين أعضاء لجنة الدستور، وأن هؤلاء انقسموا إلى شيع تتعارض وجهة نظر كل واحدة مع الأخرى . وقد حاولنا أن نقف على سبب هذا الخلاف فعلينا أن فريقاً من أعضاء اللجنة يرى أن أغلب المبادئ التى تقررت يمكن اعتبارها من المبادئ المتطرفة . وهذا رأى عجيب يحق لكل إنسان أن يدهش لسماعه . فإن من المعلوم أن لجنة الثمانية عشر لما بدأت بالقيام بمهمتها كانت ميولها رجعية محضة ، لأنها توخت أن تعتمد على الدساتير العتيقة لتخرج لمصر دستوراً ليس له شيء من المبادئ الحديثة . وقد كان عمل هذه اللجنة محل الانتقاد الشديد من الصحف والهيئات والأفراد ، ولم يستطع أنصارها أن يدافعوا عن عملها . واتجهت الأنظار وقتئذ إلى أن اللجنة العامة

(١) راجع الأخبار فى الأعداد التالية :

٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ،
٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٧٦٦ ، ٧٩٣ ، ٨١٠ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٦ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٢ ، ٨٢٩ ،
٨٣٩ ، ٨٤٠

(٢) العدد ٧٦٦ بتاريخ أول سبتمبر ١٩٢٣ .

قد تعبر هذه الانتقادات ما تستحق من العناية ، فتعدل المبادئ التي وضعتها اللجنة الفرعية تعديلا مرتكزا على الأنظمة الحديثة . والظاهر من عمل اللجنة العامة أنها أصغت قليلا إلى الانتقادات التي سبق توجيهها ، وعدلت بعض المبادئ بناء على ذلك . ولكن هذا التعديل لم يكن عاما ، بل كان مقصورا على طائفة من هذه المبادئ دون طائفة أخرى . فاللجنة العامة قد أقرت نظام الانتخاب لمجلس النواب على درجتين . مع أنه نظام لا وجود له الآن في أي دستور من الدساتير ، وأقرت مبدأ تعيين عدد كبير من أعضاء مجلس الشيوخ ، وسأوت بين المجلسين في الحقوق . مع أن مجلس النواب هو وحده المعبر عن رأي البلاد لأنه منتخب منها .

وأقرت كثيرا من القواعد الرجعية الأخرى ثم جاءت في الختام فجعلت تعديل الدستور من أشق الأمور وأصعبها . كأنها تريد أن تبقى البلاد محكومة بدستور لا تتفق أكثر قواعده على الأنظمة الحديثة ...

ثم قال :

« فهل هذا ما يسمونه بالمبادئ المنطرفة ؟ »

لقد كنا نتوقع أن تقوم حركة داخل اللجنة ترمي إلى محو المبادئ الرجعية التي لا تزال موجودة بالرغم من التعديلات الأخيرة . فإذا بنا نسمع عكس ذلك ، نسمع أن بعض الأعضاء يستكثرون على بلادهم حق ما أقرته اللجنة العامة من مبادئ أكثرها رجعي ، وقليلها حر ، فهم يريدون أن تكون كل المبادئ رجعية . ولكن فاتهم أنهم لا يملكون حق تشريع الدستور للبلاد ، وأن عمل اللجنة لا يقيد الأمة ، ولا يلزمها بشيء . وحتى إذا فشلت هذه الحركة الرجعية الأخيرة ، وحرر الدستور على أساس المبادئ التي عدلتها اللجنة العامة ، فإن هذا الدستور لن يكون محل رضا البلاد لأن البلاد تريد دستورا حرا لا يتضمن أي قاعدة عتيقة مقيدة لسلطة الأمة أو هادمة لها .

هذا ما نطالب بتنفيذه . فقد كان وعد الوزارة صريحاً في أن تحصل البلاد على دستور مطابق لمبادئ القانون العام الحديث الخ .

« وإذا بقيت لنا كلمة في الختام فهي أن هذا التخط الذي نراه في مسألة وضع الدستور ليس إلا نتيجة طبيعية لما فعلته الحكومة من الافتئات على سلطة الأمة بعدم عقد جمعية وطنية تأسيسية كانت تقوم وحدها بهذه المهمة الخطيرة » .

وعاد أمين الرافعي يسخر من عمل لجنة الثلاثين ، من إصرارها على نظام انتخاب مجلس النواب فقال في كلمة له بعنوان .
مجلس النواب :

وعدت الحكومة أن يكون دستور البلاد موافقاً لمبادئ التشريع العام الحديث . وعهدت إلى اللجنة وضع مشروع يحقق هذه الفكرة فرأينا اللجنة تفاخر بأنها عملت في دائرة الأنظمة الحديثة . بل أنها ذهبت إلى تقرير دعوى كبيرة ، وهي تثبيت التقاليد الدستورية التي دل العمل على صلاحها .
كلا - بل أنها أصرت أولاً وأخيراً على أن يكون مجلس النواب الممثل للأمة وليد انتخاب من درجتين فالناخبون لا ينتخبون نواب البلاد مباشرة . بل إنهم ينتخبون مندوبين . وهؤلاء المندوبون هم الذين يعهد إليهم انتخاب أعضاء مجلس النواب . وتلك قاعدة عنيقة لا يجرؤ أحد من أعضاء اللجنة أن يصفها بأنها من الأنظمة الحديثة ، ولا بأن العمل دل على صلاحها بل هي مناقضة لذلك كل المناقضة . وقد أخرجتها اللجنة من بين أنقاض التقاليد التي أهملت الشعوب الأخرى وتخلصت منها كل الدساتير العالمية تقريباً . دلت التجربة على فسادها ، وعلى أنها لا تؤدي إلى تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً . . .

« فهل بعد هذا التطور في الأنظمة الدستورية ، وبعد هذا الإجماع على صلاحية الانتخاب ذي الدرجتين يكون في وسع اللجنة أن تزعم بأنها جاءت إلينا بنظام صالح يجب أن نتقبله قبولاً حسناً في حين أنه اندثر في جميع البلاد الأخرى ؟ »

هل في وسع اللجنة أن تقول بأنها أحسنت صنعاً وهي تحاول أن تجعل من مصر مثلاً شاذاً بين الشعوب الدستورية .

« ولو كانت مهمة اللجنة مقصورة على أن تضع لنا دستوراً قائماً على قواعد عتيقة تلتقطها من هنا وهناك لا لشيء سوى أن تكون لدينا مجموعة صالحة لأن نقدمها هدية للمتاحف التاريخية ، أو لدور العاديات القديمة لتفهمنا معنى حرص اللجنة على العيش في قبور الدساتير المهمة ، لإخراج قاعدة الانتخاب غير المباشر . »

« أما واللجنة لها مهمة أخرى غير هذه فضلاً عما تدعيه من أنها لا تتوخى إلا تثبيت التقاليد التي دل العمل على صلاحها - فلا ندرى بماذا نحكم على عمل اللجنة ، ولا بماذا نفسر أخذها بالقديم الفاسد ، وتركها الحديث الصالح ؟ »

* * *

ثم في مقال ثالث بعنوان :

خاتمة تقرير لجنة المبادئ العامة^(١)

الميزانية

« رأت اللجنة التي وضعت الدستور أن تستثنى الميزانية من القاعدة العامة . أوصت أن يقدم مشروعها إلى مجلس النواب أولاً . وذلك لأن الميزانية هي ضابط الحركة الحكومية ، وأساس تحقيق المصالح العامة بالبلاد . فالتعليم والصحة والأمن والقضاء والجيش وكل ما في البلاد من مرافق

(١) الأخبار العدد ٦٨٥ في ٢٣ مايو ١٩٢٢

مادية وغير مادية قوامه الميزانية مباشرة . فلهذه الأهمية وجب أن تطرح الميزانية أولاً على الهيئة التي تمثل البلاد تمثيلاً أكمل .

ولما لم تكن الميزانية من القوانين العادية التي يمكن إقرارها أو إهمالها والتي تحتل أن ترد من مجلس إلى مجلس في أدوار انعقادها المختلفة وجب أن يفصل في أمرها لستها حتى يكون الإجراء في التنفيذ كل سنة على مقتضى ميزانيتها . فتي رأى مجلس النواب رأيه في الميزانية عرضت على مجلس الشيوخ . فإذا أقر رأى مجلس النواب نفذت الميزانية أما إن اختلف في بعض أبوابها فقد وجب الأخذ فيما اختلف فيه بما كان مقررًا في السنة السابقة على هذا الخلاف إبقاء للتقديم على قدمه . وحكمة هذا المبدأ أن الأصل فيما لا يتفق عليه المجلسان أنه مهمل . والميزانية لا يمكن إهمالها . ومن جهة أخرى لا يمكن التبرص بالمجلسين حتى يتفقا على موضوع الخلاف لوجوب إصدار الميزانية لستها .

على أن هذا الأمر قد استثار شيئاً من الخلاف بين مجلسي فرنسا . فمجلس النواب يرى أن النص في الدستور على أوليته في نظر الميزانية . يقتضى ألا ينظر مجلس الشيوخ فيما يسقطه هومن أبواب الميزانية . ومجلس الشيوخ يرى تطبيقاً لنظرية تساوى المجلسين في الحقوق أن له ما لمجلس النواب . ولكن هذا الخلاف ظل دائماً نظرياً ، لأن مجلس الشيوخ كان يقرر دائماً ما يقرره مجلس النواب للمرة الثانية . وتفادياً من مثل هذا الخلاف رأت اللجنة النص على الأخذ فيما يختلف المجلسان فيه بما كان مقررًا في ميزانية السنة الماضية ؛ إلا أنها رأت إلى جانب ذلك أن تغيير نظام البلاد السياسي سيستتبع تغييراً عظيماً في نظامها الاقتصادي والمالي في السنين الأولى من تنفيذ الدستور . فالعمل لنشر التعليم والعناية بالصحة العامة ، وتنظيم السياسة الخارجية ، وملافاة أوجه النقص الكثيرة التي خلفها الماضي كل ذلك نجد العناية به في أول فرصة . وكل ذلك يحتاج إلى وضع نظام للميزانية غير النظام الحاضر ويقتضى فيها تحويراً وتعديلاً حسبما تنصح به التجارب .

فالقول ببقاء القديم على قدمه فيما يختلف المجلسان فيه يقف حجر عثرة في سبيل كل تقدم منشود . لهذا قررت اللجنة أنه في السنوات الخمس الأولى من تنفيذ الدستور يكون الفصل في الخلاف الذى يمكن وقوعه بين المجلسين بشأن الميزانية باجتماعهما لإصدار قرار فيما اختلفا فيه تغييرا نافذا كأنه صادر باتفاق الهيئتين .

وقد لاحظت اللجنة أن درس الهيئتين للميزانية تباعاً ، وإقرارهما إياها ، والخلاف بينهما على بعضها أو كلها ، واجتماعهما لإصدار قرار فيما اختلفا فيه ، وتقرير صيغ الميزانية نهائياً ، ومصادقة الملك عليها - كل ذلك يقضى وقتاً غير قليل . فقررت ضرورة تقديم الميزانية إلى مجلس النواب قبل ابتداء السنة المالية الجديدة بثلاثة أشهر على الأقل . فإذا لم تكف هذه الفترة لدرس المناقشة والبت ، ولم يقرر البرلمان الميزانية ، ولم يصدق عليها الملك قبل ختام السنة المالية، فللحكومة حق العمل بالميزانية القديمة حتى يصدق على الميزانية الجديدة ، والقاعدة العامة أن للبرلمان حق النظر في جميع أقلام الميزانية وإقرارها وتعديلها ، أو حذفها ، إلا ما يتعلق منها بمخصصات الملك والبيت المال . فقد رأت اللجنة أن ينص في الدستور على مبلغ هذه المخصصات كما هو الآن ، وأنه يجوز زيادته بقرار من البرلمان .

• أما مراقبة المجلس لتنفيذ الميزانية فيكون بتقديم الحساب الختامى للإدارة المالية عن العام المنقضى في كل دور القضاء عادياً لطلب التصديق عليه . فإذا رأى البرلمان أن التنفيذ جرى على نحو ما تقرر في الميزانية صادق على الحساب ، وإلا فله اتخاذ الإجراءات التى يخولها الدستور .

ويطول بنا القول إن أردنا أن نتبع المسائل التى ناقشها أمين الرافعى في صلب الدستور . وهى مسائل كثيرة طال حولها الجدل العنيف فى داخل

الجنة التي نيط بها وضع هذا الدستور، وخارج هذه اللجنة، في ميدان الصحافة وغيرها من وسائل النشر التي كانت إذ ذاك معروفة لدى المصريين .

على أن أمين الرافعي حمى كذلك الدستور من عبث المغرضين الذين أرادوا - بدافع من القصر الملكي - أن ينتقصوا من سلطة الأمة . وقد نظم هؤلاء حركة رجعية باسم الدين تنبه إليها أمين الرافعي فكتب يقول^(١) :
« أخذت إشاعة غريبة تتردد في الخفاء ضد الدستور . وهذه الحركة يراد صبغها بصبغة دينية ، والقصد منها هو انتقاص سلطة الأمة . ولو صحت هذه الإشاعات لكان الأمر خطرا . لأن الدين يبرأ كل البراءة من أمثال هذه الحركات الرجعية . وما قال أحد قبل اليوم إن اسم الإسلام يمكن استخدامه في انتقاص حقوق الأمة وسلطانها . فإن الإسلام الذي يرتكز على الشورى ، والذي نشر المبادئ الديمقراطية في العالم لينكر أشد الإنكار استخدام اسمه للقيام بحركة رجعية يراد بها إصدار دستور مسموح تكون فيه سلطة الأمة منقوصة غير كاملة .

فلتدبر القائلون بهذه الحركة مغبة سعيهم ، وليعلموا أن الدين يرى منهم وما يعقلون ، فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً . فويل لهم عما كتبت أيديهم ، وويل لهم بما يكسبون . »
ثم إن صحيفة الأخبار كانت لا تفتأ تنتقد الدستور كلما سقطت وزارة من الوزارات المصرية وتلتها وزارة أخرى فكانها كانت تشعر أن عليها دائماً أن تستأنف هذا الجهاد كلما حدث تغيير ما في الوزارة .

سقطت وزارة ثروت وتلتها وزارة نسيم بدأ أمين الرافعي جهوده الدستورية من جديد . وكلف نفسه كتابة البحوث المستفيضة

حول الدستور . ومن ذلك على سبيل المثال سلسلة المقالات التى كتبها بعنوان : «ملاحظات على الدستور» وهى أربع عشرة مقالة^(١) . ثم تلا ذلك سلسلة أخرى من المقالات بعنوان :

« حول قانون الانتخابات » وهى ثلاث مقالات انتقد فيها هذا القانون بما لم يخرج عن الأفكار التى سبقت الإشارة إليها .

والنتيجة التى نخرج بها من كل هذا الحديث أن صحيفة الأخبار بتوجيه من محررها أمين الرافعى وكانت إذ ذاك الصحيفة المصرية الوحيدة التى عنيت بقضية الدستور عنايتها بالقضايا الوطنية الأخرى التى أثمرت هذا الدستور . وإن القارىء لصحيفة الأخبار هذه ليدرك أنها أدت لمصر فى المجال الدستورى من الخدمات الجليلة ما يدرك معه أن عدم وجودها إذ ذاك يعتبر نقصاً فى الحياة المصرية .

ومن هنا جاء فضل أمين الرافعى على الصحافة المصرية والحياة السياسية المصرية ، والفكر السياسى المصرى فى تلك الفترة من قترات التاريخ .

* * *

أما المعركة الدستورية نفسها فن المؤسف أن نقول إننا لم نبلغ فيها من النجاح كل ما نريد . ويكفى أن نشير فى هذا السبيل إلى نجاح كل من الملك والمندوب السامى فى إدخال ما يريد من التعديل . على أن هذه المعركة الحامية الوطيس استغرقت حياة البرلمان الأول ،

(١) ابتداء من العدد ٩٦٣ — إلى العدد ٩٧٦ .

(٢) ابتداء من العدد ٩٧٧ — إلى العدد ٩٧٩ .

ووصلت إلى برلمان سنة ١٩٢٦ . وليت أننا كسبنا شيئاً جديداً من طول هذه التجربة . بل كانت النتيجة أيضاً أننا سلطنا للمندوب السامي البريطاني كذلك بالتدخل في شئوننا تدخلا أصبح به في مركز الحكم في هذه الشئون البرلمانية وغير البرلمانية دائماً .

ثم أتى دور انعقاد البرلمان الأول فدخلت البلاد في تجارب أخرى أشد قسوة وأشد عنفاً . واصطلحت عوامل كثيرة على إفساد الحياة النيابية الجديدة جعلت مهمة الزعماء من جهة والصحافة من جهة ثانية مهمة لم تعرف مصر ما هو أشق منها .

وانتهز أمين الرافعي فرصة الوزارة الشعبية التي رأسها سعد زغلول بعد حصول الأغلبية في الانتخابات التي أجريت سنة ١٩٢٣ وطالب سعداً بإصلاح الدستور الذي وجهت إليه كل هذه الانتقادات والذي وصف سعد أعضاء اللجنة التي قامت بوضعه (أنهم لجنة الأشقياء) .

وفي المطالبة بهذا الإصلاح نشرت الأخبار مقالا بعنوان :

اقتراع تحويل البرلمان

إلى جمعية وطنية لتعديل الدستور^(١)

جاء فيه :

أساءت الوزارات السالفة إلى الأمة باستئثارها بوضع الدستور دون أن تعهد بهذه المهمة إلى جمعية وطنية ممثلة للبلاد تمثيلاً حقيقياً . بدأت الوزارة الثروتية بهذه الإساءة . وتبعتها وزارة نسيم باشا ، فوزارة يحيى باشا .

(١) الأخبار : العدد ١٢٤٠ بتاريخ ١٢/٣/١٩٢٤

وفي خلال ذلك كانت الأمة تنادى صباح مساء بأن هناك انشاثاً صريحاً على حق شرعى من حقوق الأمة .

وقد عبر الوفد في كثير من المواقف عن هذه الإرادة الإجماعية ، والتي حضرات أعضائه خطباً متعددة ، كما تكلم دولة الرئيس الجليل في هذا الموضوع كثيراً بعد عودته ، وأنحى على فكرة استئثار الحكومة ولجنة الثلاثين بوضع الدستور . ودها الأمة لعدم انتخاب أعضاء هذه اللجنة لهذا السبب وحده . وبما قاله الرئيس في هذا الشأن :

« خلق الدستور وخلق قانون الانتخاب مشوهين ناقصين معتلين . وأشار دولته إلى بعض هذه العيوب ، ثم رد على القائمين بأن هذه العيوب يمكن تلفيها بالتقاليد قائلاً لهم :

إن هذه العيوب التي وجدت في الدستور ليست من الأمور التي تصلحها التقاليد ؛ لأن بعضها نصوص صريحة ، وبعضها ترك عمداً ، وكلها وجدت بالقصد .

يتبين مما تقدم أن الدستور الحالى رجمى ؛ وأنه كان يجب أن تضعه جمعية وطنية ممثلة للأمة . ولما كانت الوزارة الحاضرة هي نفسها صاحبة هذين المبدأين ، وفي استطاعتها إصلاح ما فسد من أمر فلا معنى لأن تتردد في القيام بهذا الإصلاح في الفرصة المناسبة . ولا شك في أن الوقت الحاضر هو أنسب فرصة لأن تعلن الوزارة في خطبة الدستور أن مجلس النواب أو الشيوخ صار لهما الحق في أن يجتمعا بصفة جمعية وطنية لتعديل الدستور تعديلاً يتفق مع رغبة الأمة . وبذلك تتحقق الفكرة التي طالما نادى بها الوفد ودولة رئيسه ؛ وهي أن يكون الدستور من عمل الأمة ، وأن يكون خالياً من المبادئ الرجعية والقوانين العتيقة .

أضف إلى ذلك أن تحويل مجلس النواب والشيوخ إلى جمعية وطنية

يكون لها حق تعديل الدستور كما شاءت ليس إلا حقاً قديماً كسبته البلاد
في عام ١٨٨١ حين اجتمع مجلس النواب المصري ، وعرضت عليه
وزارة شريف باشا مشروع الدستور ليعدل فيه ما يشاء .

فنحن لا نطالب الوزارة بشيء جديد . إنما نطالبها بأن تكون متمشية
مع سياستها القديمة ، وآرائها السابقة ، والالتحرم الأمة من حق كانت
تمتعة به منذ أكثر من ثلاثين سنة .

الفصل العاشر

ضمير الصحفي وراه البرلمان

أجريت الانتخابات، وأسفرت عن أغلبية ساحقة للوفد فكان على سعد أن يقوم بتأليف الوزارة الجديدة وبذلك جمع سعد بين زعامة الشعب ورياسة الحكومة . غير أن هذا الوضع الذي وضع فيه سعد كان من الأوضاع الغريبة في الواقع لأمرو واحد؛ هو وجود الاحتلال البريطاني .

وإذ كيف يكون مسلك الزعامة في الحكم مع بقاء الاحتلال قائماً في مصر؟ هل تسكت عنه وتجاهله؟ وبذلك تتنازل عن أول مهمة لها . أو تنذره بالجللاء؟ وماذا يكون العمل إذا لم تكسرت لهذا الإنذار؟^(١)

ومن ثم نشأ الرأي القائل بأن سعدا ينبغي ألا يبل الوزارة مكتفياً بأن يرقب الأحداث، ويمسك بيده زمام السياسة . ذلك أن سعدا زعيم شعبي، وهو خارج الحكم أوسع حرية منه داخل هذا الحكم .

غير أن سعدا أخذ يقلب جميع هذه الآراء في ذهنه، وانتهى أخيراً إلى قبول الوزارة، وأعد العدة لبدء انعقاد البرلمان . وتم له وللأمة ذلك في الخامس عشر من شهر مارس سنة ١٩٢٤ . وابتهجت البلاد بالوزارة الشعبية من جانب^(٢)، والحياة البرلمانية من جانب آخر .

ومنذ ذلك اليوم تعرض كل من البرلمان والوزارة لاعتداءات كثيرة وأزمات شديدة كانت كل واحدة منها كفيلة بأن تعصف بشمرات الجهاد الذي بذله المصريون في أثناء الثورة .

يقول الأستاذ محمد شفيق غربال^(٣):

(١) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ص ١٣٥ .

(٢) ولي سعد الوزارة في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ .

(٣) تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ١٦٢ .

« والواقع أن هذا الاعتداء على الحياة النيابية يرجع إلى دافعين :
أما الدافع الأول - فهو كره امتلاك الوفد للأغلبية الساحقة في المجلسين ،
 واجتماع الزعامة الشعبية ورياسة الحكومة في يد رجل واحد .

« وأما الدافع الثاني - فهو ضيق أصحاب المناصب الحكومية ، وضيق
السياسيين الذين تربوا في مدرسة الوظائف بالحياة النيابية . وقد قال الأستاذ
عباس العقاد يصف سعدا خلال الفترة التي تلت مقتل السيد دار . قال إنه
في أكثر الأيام كان يسأل : ما الذي يوغر صدور هؤلاء الموظفين على
الامة ؟ وما الذي يبغضهم في الوزارة الشعبية ؟ فقال الأستاذ العقاد : إنهم
تعودوا أن يكونوا طول حياتهم مأمورين وأمريين . ووزارة الشعب فرضت لهم
حرية ، وفرضت للناس حرية ؛ فلا هم مأمورون ، ولا هم أمرون . ولو
عرفوا أنها دائمة لخافوها وعلقوا أرجاءهم على رضاها ، ولكنهم لا يحبونها
تدوم . قال سعد : لا يبعد أن يكون ذلك ؛ فقد كنا نعامل هؤلاء الموظفين
معاملة الشركاء في الحكومة ، ولا نعاملهم معاملة الآلات ، وكنا ننتظر منهم
غيرة وطنية ، ولا ننتظر منهم طاعة عمياء ، فوجدوا منا غير ما تعودوه ،^(١)
ومضى الأستاذ غربال يقول :

« والذي نذكره على خصوم البرلمان الوفدى تلك الوسائل التي اتخذوها
لبلوغ غرضهم : من تعطيل للحياة النيابية بالتأجيل تارة وبالحل تارة أخرى
ومن تعرض لنظام الانتخاب بالتعديل على غير الطريق الدستوري ، ومن
تعرض للحقوق والحريات على وجه لا يرضى الحق ، ولا العدالة ، ولا
الضمير ، بل أحيانا على وجه تقشعر له الأبدان ، ومن إغراء للناس
بالوعد والوعيد على أن يتخذوا من مبادئهم سلعا وعروضا وهكذا
ولا يقل عن هذا كله سوء التسليم للسلطات الإنجليزية بما تريد - حتى
أصبحت تلك السلطات في النهاية هي الحكم بين المصريين .

(١) عبارة نقلها الأستاذ غربال من كتاب الأستاذ عباس العقاد بعنوان (سعد زغلول)

وانهم سعد بأنه كان كثيراً ما يضيق بالمعارضة داخل البرلمان ومن الجائز أن يكون سعد كذلك ، ومن الجائز أن يكون قد سكت عن بعض الاعتداءات التي اعتدى فيها الشباب على بعض الصحف التي بدأت تعارض الوفد ؛ فقد طلب مرة من سعد أن يمنع اعتداء وقع على جريدة الأخبار التي كان يحررها أمين الرافعي ؛ إذ كان المتظاهرون يقذفونها بالطوب والحجارة - فقال سعد لمحدثه : أتريدون مني أن أحمي خصومي (١) ؟ ، من الجائز أن يكون كل ذلك ، ولكن الذي لا ريب فيه إلى جانب ذلك أن خصوم الوفد كانوا يقصدون دائماً إلى إحراج الحكومة . وكما كان من السهل على المعارضة في ذلك الوقت أن تخرج الحكومة ؛ فقد قلنا إن سعداً ولي الوزارة والاحتلال قائم . ولكن - هل من المصلحة القوية أن تبرهن المعارضة دائماً على عجز الحكومة الوطنية ؟ وهل كان الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - مثلاً - على حق عندما قرر أن يسأل وزير الأشغال في وزارة سعد طالباً منه العمل على وقف المشروعات التي كان يقوم بها الإنجليز في السودان ؟ هل كان الأستاذ عبد الرحمن على حق حين عاب على سعد أنه قال مجيباً عن السؤال المتقدم بسؤال آخر وهو : هل عندكم تجريدة ؟ يعني : هل عندكم جيش تحاربون به الإنجليز في حالة رفضهم هذا الطلب ؟ يقول الأستاذ عبد الرحمن إنها الإجابة التي لا ينتظرها من سعد ؟ . ولكن هل يستطيع سعد أن يصنع المعجزات ؟ لقد كان سعد على حق حينما قال إذ ذاك : من أخرج زغلولاً فقد أخرج الأمة (٢) ، . نعم - كان سعد على حق حين قال ذلك . وكان على المعارضة في داخل البرلمان أن تدرك كل ذلك .

إذن كان هناك خلاف شديد في داخل البرلمان بل كان هناك صراع شديد بين النواب . والخلاف طبيعي داخل المجلس .

(١) في أعقاب الثورة من ١٩٠٩ .

(٢) محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ١٢١ .

وأساس الحياة النيابية في كل بلد دستوري هو حرية الرأي ، ولكن هذا الأساس لا يأتي بالثمرة المرجوة إلا حين يدرك النواب تمام الإدراك أن للخلاف حداً يجب الوقوف عنده ، وأن هناك مصلحة قوية علياً ينبغي أن يؤثرها الأعضاء جميعاً بالتقديم والأفضلية ؛ فإن الخلاف إذا تجاوز حداً معيناً أصبح فتنة أهلية . وفي هذه الحالة فقط يجب على المعارضة أن تؤدي الوطن أكبر خدمة ممكنة . وهذه الخدمة هي التسليم مؤقتاً بمطالب الحكومة . وهذا بالضبط هو سر نجاح الحياة النيابية . وهو أن يدرك الجميع أن السكفاح بلغ حده الجائز ، وأن ما يعقبه خراب الوطن^(١) .

ونعود فنقول :

نعم - إن ذنوب الوزارة الشعبية كانت كثيرة . وكان من أول هذه الذنوب شيوع داء المحسوية . وقد سئل سعد في ذلك فأجاب بأنه يريد أن تكون الحكومة « زغلولية للحاودما^(٢) » ، وأنه لن يبقى على موظف لا تطمئن إليه نفسه ولا يثق به تمام الثقة . يقول الدكتور محمد حسين هيك^(٣) دفعت هذه التصرفات الأحرار الدستوريين ، ودفعت جريدة السياسة إلى اتخاذ خطة عنيفة في المعارضة ، وزادنا عنفاً أننا كنا نتلقى الأنباء كل يوم من الأقاليم بأن أنصارنا والذين رشحوا أنفسهم في الانتخابات معنا ، والذين ناصرهم من العمد والأعيان كانوا موضع اضطهاد صارخ من رجال الحكم ، وقد بدأ كثيرون يومئذ يفتحون عيونهم على منظر لم يكونوا يتوقعونه : منظر البطش الظالم الممض للنفس . . . لقد كانوا ينتظرون أن تكون الحكومة الدستورية الممثلة للأمة حكومة إنصاف وعدل . وأن تعامل أنصارها وخصومها على سواء في حدود النظام والقانون . أما وقد رأوا من رفت المديرين والعمد وغير هؤلاء وأولئك من الموظفين ما رأوا ،

(١) محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ١٦٠ .

(٢) محمد حسين هيك : مذكرات في السياسة المصرية . ج ١ ص ١٨٣ .

(٣) نفس المصدر المتقدم ص ١٨٤ .

قد سقط في أيديهم ، وتحطم المثل الأعلى الذي كانوا يتوقون لرؤيته أمام أعينهم ، لكن أحداً منهم لم يكن يجرؤ أن ينبس ببنت شفة بخافة أن يصيبه ما يصيب الأحرار الدستوريين . بل كتم كل منهم شعوره في نفسه وخرج كل منهم بالصمت عن لا ونعم .

بهذه الصورة المؤلمة صور الدكتور هيكل وزارة سعد - وزارة الشعب . ولسنا في مقام الدفاع أو الرد على هذا الرأي ، ولكننا نكرر القول بأن مهمة الوزير المصري في تلك الحقبة كانت مهمة صعبة ؛ إذ الفرق كبير بين وزير يعمل في عهد الاستقلال ، ووزير يعمل في عهد الاحتلال . ومن الخطأ الذي وقع فيه المصريون جميعاً في تلك الفترة - كما يقول الأستاذ العقاد - أنهم ظنوا أنهم مستقلون مع أنهم في الواقع لم يتألوا حقوقهم كاملة من الاستقلال والحرية .

* * *

تلك هي الظروف التي اكتتفت أول برلمان مصري عقد بعد الثورة . فإذا كان موقف (الأخبار) ومحررها أمين الرافعي ؟ وكيف كان تصرفه حيال هذه الظروف التي تحدثنا عنها ؟

كان أمين الرافعي ينتظر من البرلمان أن ينجح في أمور كثيرة ، ويحل مشكلات عديدة :

كان ينتظر منه أن يحل (مشكلة المفاوضات) . فقد تعثرت ووضعت في طريقها العقبات . وقيل إن العقبة الحقيقية هي أن الحكومة البريطانية كانت تفاوض الحكومة المصرية . مع أن الشعب المصري لم يفوض حكومة في هذه القضية ، وإنما تفاوض (الوفد المصري) . فإذا جاء هذا الوفد وفاز بالأغلبية المطلقة في البرلمان ، واجتمعت الزمامة الشعبية ورياسة الحكومة المصرية في يد واحدة ؛ هي يد سعد زغلول فعنى ذلك إتاحة أحسن الفرص للدخول في مفاوضات ناجحة تحقق مطالب الأمة .

وكان أمين الرافعي ينتظر من البرلمان أن يحل (مشكلة السودان) .
فصر تصر على أن السودان جزء منها . والإنجليز يصرون على فصل
السودان عنها . ثم إنهم - أي الإنجليز - فوق هذا وذاك - ماضون
في تنفيذ مشروعات كثيرة تتصل بالرى في السودان ، وتضر في الوقت
نفسه بمصالح مصر . وقد خيل إلى المصريين في ذلك الحين أن هذا الأمر
من الأمور التي تستطيع الوزارة الشعبية ، والمجالس النيابية أن تجد لها حلا
وأنها متى عبرت عن رغبتها في وقف هذه المشروعات فإن الإنجليز
ينصاعون في الحال لمشيئة الشعب ممثلة في البرلمان ، ومشيئة الحكومة ممثلة
في سعد زغلول .

وكان أمين الرافعي ينتظر من البرلمان أن يدافع عن الحريات العامة ،
وأن يخلص الصحافة بمزيد من العناية الخاصة ، وأن يعمل جاهداً على إرساء
القواعد البرلمانية ، وتثبيت أركان الحياة النيابية ، وبناء التقاليد الدستورية
بذلك أسوة بكثير من الأمم الحديثة ذات التاريخ الطويل في هذا السبيل .
وأخيراً - وليس بآخر - كان أمين الرافعي ينتظر من البرلمان
لجديد أن يعيد النظر في جميع القوانين التي أصدرتها السلطة العسكرية في
غية الدستور المصري ، فسا كان منها متفقاً مع المصالح القومية وافق عليه
ما كان منها قد استنفد أغراضه وأصبح لا يتفق والكرامة الوطنية التي
حصلت على الاستقلال والدستور عدلت عنه .

وكان من هذه القوانين الاستثنائية على وجه التمثيل (قانون التضمينات)
وهو القانون الذي يقضى بإجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية
من إجراءات إدارية وقضائية في أثناء العمل بالأحكام العرفية ابتداء من
نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى يوليو سنة ١٩٢٣ .

ثم هو القانون الذي ينص على حرمان المحكوم عليهم من المحاكم
المسكورية البريطانية لجرائم سياسية حق العفو أو تخفيف العقوبات الصادرة

عليهم . كما نص هذا القانون على منع المصريين من المطالبة بتعويض عن الخسائر التي أصابهم تحت الحكم العرفي ، كما نص على تحمل الخزانة المصرية لتعويض الأجانب عما يكون قد أصابهم من أضرار في أثناء تلك الفترة إلى غير ذلك من القوانين المجحفة كل الإجحاف بالمصريين ، السخية في الوقت نفسه كل السخاء مع الإنجليز^(١) .

ومع هذا وذاك فقد استطاع سعد زغلول بالاتفاق مع المندوب السامي البريطاني في ذلك الحين أن يصدر عفواً شاملاً لجميع المسجونين السياسيين ، ولم تستطع الحكومة البريطانية يومئذ أن تعارض في شيء من ذلك^(٢) . وكان لهذا الحادث العظيم رنة فرح كبرى بين المصريين ، كما كان له صدى عظيم أيضاً في كل من الأدب والصحافة .

كان أمين الرافعي ينتظر كل هذه الأشياء من البرلمان ، ولكن البرلمان لم يكن يستطيع إذ ذاك أن يصنع المعجزات ، والوزارة الشعبية التي كان على رأسها سعد زغلول كانت هي الأخرى مقيدة بالنظرة الواقعية للأشياء وكان ذلك من الأسباب التي اتسعت من أجلها هوة الخلاف بين الحكومة والصحافة .

وباختصار كان أمين الرافعي يطلب كثيراً ويكلف الحكومة والبرلمان ما لا يطيقان . ومن ثم تميزت الفترة التي اقترنت بالبرلمان المصري وبالوزارة الشعبية بتلك الخصومة السياسية التي نشبت بين الطرفين ، واستحال الأمر فيها إلى صراع شديد أصاب الأخبار منها أذى كبير .

على أن كلا من أمين الرافعي وحسين هيكل إنما كان يعبر في الواقع عن رأي الطبقة المثقفة من طبقات الشعب في ذلك الوقت . وهي الطبقة التي كانت تستطيع متابعة الأحداث العامة والحكم على هذه الأحداث العامة

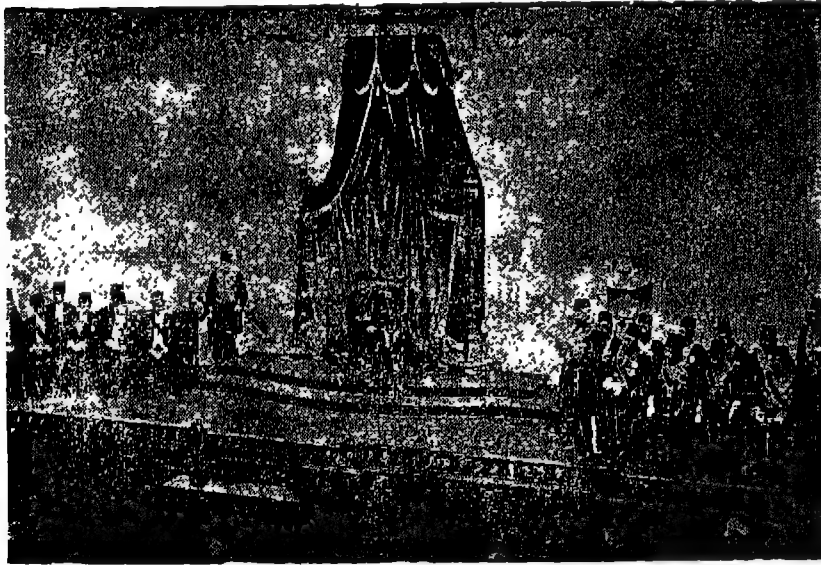
(١) راجع في ذلك عبدالرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ص ١٢٤ .

(٢) نفس المصدر ص ١٤٢ .

ولكن هذه الضجة كانت على كل حال أقلية . أما الأكثرية الوفدية فكانت لا تملك لنفسها غير الإيمان المطلق برعاية سعد ، والثقة العمياء بكل ما يصدر عنها من الأعمال التي تعتقد أنها في مصلحة الأمة .

وليت الأمر كان على هذا الوضع : أقلية مثقفة لا تبالغ في إحراج وزارة الشعب ، وأكثرية مؤمنة تسمح للثقفين بأن يودوا واجههم نحو حكومة سعد ، وزعامة سعد .

غير أن التاريخ لا يصنع الأهم على هواه . وإنما نراه دائماً يقف عند تسجيل أحداثها ، وأخذ العبر والعظات من تلك الأحداث ، ويقدم هذا كله غذاء نافعا للأجيال التي تأتي بعد ذلك لتقرأه وتستوعبه وتحاول أن تتلذذ به .



جاء اليوم الذي افتتح فيه البرلمان وألقى سعد خطبة العرش
جاء اليوم الذي افتتح فيه البرلمان — وهو اليوم الخامس عشر من
شهر مارس سنة ١٩٢٣ ، وألقى سعد زغلول خطبة العرش . وتصدى أمين

الرافعى لنقد هذه الخطبة قطعة قطعة . ونشرت له الاخبار أكثر من خمس مقالات تباعاً في هذا المعنى :

الاولى : عرض لتصريح ٢٨ فبراير ومسألة السودان .

والثانية : بعنوان « عيد ولا جديد ، الدستور اليوم والامس »

والثالثة : بعنوان « المفاوضات » .

والرابعة : بعنوان « لماذا تعدوا الغموض في مسألة السودان » .

والخامسة : بعنوان « تعديل وتهديد الصحف الوزارية » .

والسادسة : الحياة الدستورية وموقف الوزارة حيال تعديل خطبة العرش .

والسابعة : بعنوان « تعديل خطبة العرش » وتهديد النواب والصحف بالمظاهرات .

وبالفعل نظم الوفد المصرى في ذلك الوقت مظاهرة شعبية اتجهت إلى صحيفة الاخبار ، وهتفت بسقوطها وسقوط محررها ، وقطعت أسلاك التليفون حتى لا تستجد الصحيفة بالشرطة . ووقفت وزارة الشعب موقف الانهمام لصحيفة الاخبار بدلا من أن تقف موقف التحقيق في الشكوى المقدمة من هذه الصحيفة . وفي اليوم التالى كتب أمين الرافعى كتاباً بعنوان :

« نصيينا من الحرية في عهد وزارة الشعب »^(١)

بث فيه هذه الشكوى ، وذكر فيه سعدا بما كان يكيله من المدح لصحيفة الاخبار وللمحررها .

وختم المقال بهذه العبارة .

(١) العدد ١٢٥٠ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٤٢

« لتحتي الحرية في عهد سعد باشا رئيساً للوزارة . وليبحى الاعتراف بالجميل ، .

ثم في اليوم التالى نشرت الاخبار لأمين الرافعى مقالا بعنوان :

سعد باشا رئيس الحكومة وسعد باشا زعيم الأمة (٢)

ختم بهذه الآية القرآنية :

« قالوا لن نؤثرك على ما جاءنا من اليئسات ، والذي فطرنا . فاقض ما أنت قاض ، إنما تقضى هذه الحياة الدنيا ، .

واستمرت المظاهرات الشعبية فى أعمال التخريب والتهديد ، واستمر أمين الرافعى فى كتابة المقالات التى نقد فيها الدستور والحكومة والبرلمان واستمرت النيابة فى التحقيق حتى صدر قرار بحفظ قضية الاخبار وذلك فى آخر مارس من نفس السنة .

ثم عاد أمين الرافعى يكتب فى الموضوعات الرئيسية أو المشكلات الحقيقية التى ستواجه حكومة الشعب ، وأهمها « مشكلة المفاوضات ، ، و « مشكلة السودان » ، « ومشكلة التعويضات » ، وضرورة عرض القوانين الخاصة بها على البرلمان .

: وجرى أمين فى كل ذلك على عادته من كتابة البحوث المستفيضة حول كل موضوع من هذه الموضوعات على حدة . ففى موضوع المفاوضات يكتب من حين لآخر سلسلة من المقالات يصل بعضها إلى عشر ويقل أو يكثر عن هذا القدر . وفى موضوع السودان ورى السودان يكتب سلسلة أخرى من المقالات . وفى قانون التعويضات تصل مثل ذلك وهكذا .

(٢) العدد ١٢٥١ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٢٤ .

وغلب على جميع هذه الكتابات روح النقد العنيف للحكومة في تصرفاتها نحو هذه المشكلات على اختلافها .
أما المفاوضات :

فلعل أخوف ما كان يخافه أمين الرافعي منها المفاوضة التي ستجرى بين حكومة سعد زغلول وحكومة العمال في إنجلترا لأنها تقوم على قاعدة ما سماه الكاتب « بالنكبة الوطنية للبلاد — أي بتصريح ٢٨ فبراير ،^(١) . ويكاد القارىء لا يفتح عددا من أعداد الأخبار في هذه الفترة التي ولى فيها سعد الوزارة إلا ويجد فيه مقالا ضافياً عن المفاوضات ، وعن القاعدة التي سنسير عليها .

ثم كان أكثر ما يخافه أمين الرافعي من وزارة سعد زغلول أنها ترجىء النظر في جميع مطالب الأمة بحجة المفاوضات ، وانتظار ما سوف تسفر عنه هذه المفاوضات . وقد كان سعد زغلول في أول الأمر متفائلا أكثر مما يلزم من هذه الناحية . فأراد أمين الرافعي أن يحد من هذا التفاؤل أولا ، وأن يحض سعدا على الاستجابة لمطالب البلاد وعدم إرجاء ذلك إلى ما بعد هذا الحادث السعيد في نظر زغلول ؛ وهو المفاوضات .

كان على وزارة الشعب في نظر أمين الرافعي أن تنظر مثلاً في السودان وفي موضوع الميزانية الخاصة بالسودان ومشروعات الرى التي يقوم بها الإنجليز هناك ونحو ذلك ، وكان النواب المصريون يوجهون الأسئلة البرلمانية إلى حكومة سعد في هذه المشكلات ، وكان سعد يضيق بهذه الأسئلة كما رأينا . فمرة يقول للنواب يجب علينا أن ننتظر نتيجة المفاوضات وأخرى يقول لهم : ليس لدينا جيش يسندنا وننفذ به إرادتنا .

وكانت جميع هذه الإجابات تؤذى نفوس المعارضة من جهة ، ونفوس المشتغلين بالصحافة غير الوزارية من جهة ثانية .

(١) العدد : ١٣١٣ بتاريخ ١٩٢٤/٦/٨ .

وإلى القارىء مقالا في هذا المعنى بعنوان :

سعد باشا في مجلس النواب

(المفاوضات ولا شيء غير المفاوضات)^(١)

جاء فيه :

« السودان جزء من مصر لا يتجزأ . وأول نتيجة لهذه الجزئية أن ميزانية السودان تكون جزءاً من ميزانية الدولة وأن تعرض على وزارة المالية المصرية .

(وقد نص على ذلك أمر عال صادر لحكمدارية السودان في ١٤ مارس سنة ١٨٨٠ إذ جاء فيه . . .

« ولقد استند حضرة النائب المحترم شوقي أفندي الخطيب إلى هذا الأمر العالي للمطالبة بعرض ميزانية السودان مع ميزانية مصر . وهو طلب شرعى ومعقول ، فإذا كان جواب الوزارة على هذا الطلب ؟ إنها تهربت من الإجابة عليه إجابة مباشرة ، وأحالت المسألة إلى المفاوضات !

فالوزارة أصبحت لا تدين بشيء غير المفاوضات ، ولا تعلم وسيلة للقيام بأى عمل غير المفاوضات ، ولا يخفى ما فى الإحالة إلى هذه الوسيلة من التهرب من المسؤولية . فضلا عما يترتب عليه من إضعاف مركز مصر أمام الإنجليز .

لقد أصبحت الوزارة إذا سئلت عن أى أمر من الأمور لتنفيذه أو منعه أجابت جوابا واحدا وهو : انتظروا المفاوضات ، فإذا طلب منها وقف مشروعات رى السودان قالت : إني لا أملك ذلك فانتظروا المفاوضات ، وإذا طلب منها طلب ميزانية السودان بعرضها مع ميزانية مصر أجابت الجواب نفسه . وهو ضرورة انتظار المفاوضات .

(١) الاخبار : العدد ١٢٨٧ ، بتاريخ : ١٠/٥-١٩٢٤ .

ولا ندرى الآن ماذا يرجو سعد باشا من هذه المفاوضات . وهو قد جربها كما جربها غيره ولم تنتج أى فائدة . بل أظهرت على العكس من ذلك سوء نية الإنجليز ، ووضحت أنهم لا يريدون من المفاوضات والاتفاق إلا تحقيق ماترمى إليه السياسة الإنجليزية من مئات السنين ؛ وهو الاستيلاء على مصر بشكل أو بآخر . كما صرح بذلك نفس سعد باشا زغلول فى خطبته الخاصة بتصريحات المستر تشرشل . فإذا كان هذا هو الغرض الذى يرمى إليه الإنجليز من مفاوضاتهم فكيف يعلق سعد باشا هذه الآمال على تلك المفاوضات ؟ وكيف يحيل إليها حل كل مسألة من مسائلنا الداخلية ؟ وهل أصبح سعد باشا الآن لا يفرض إلا فرضاً واحداً وهو أن المفاوضات ستنتج وأنها ستنتهى بتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ؟ وهل بات من المستحيل احتمال فرض آخر هو فشل المفاوضات وعدم نجاحها ؟

وإذا تحقق هذا الفرض ، وهو المرجح فإذا يقول يومئذ سعد باشا ؟ هل يعود إلى نغمة انتظار المفاوضات بعد أن فشلت ؟ هل يحيل على المفاوضات وقف مشروعات رى السودان ، وعرض ميزانية السودان مع ميزانية مصر ؟ هل نقول إن الفشل فى هذه المفاوضات الرابعة لا يمنع من الدخول فى مفاوضات خامسة وسادسة .

لاجرم — أن هذه السياسة تعد خطيرة الأثر فى قضيتنا ، فضلاً عما يترتب عليها من إضعاف نهضتنا ، وإدخال اليأس فى قلوبنا ، وجعل مصيرنا معلقاً بأرادة خصمنا .

إن سعد باشا لا يفتأ يكرر تارة أنه لا يملك طريقة عملية لتحقيق مطالب البلاد ، وحيناً أنه ليس لديه سوى المفاوضات ولا شئ غير المفاوضات . فما نتيجة هذه التصريحات ؟ إن معناها ينحصر فيما يلى :

أولاً — أننا لا نملك لحل قضيتنا — بل لحل بعض مشاكلنا الداخلية سوى المفاوضة مع الإنجليز . والمفاوضة معناها الاتفاق — أى أنه ما لم يتفق المتفاوضون على حل خاص يرتضونه فإن المشاكل تبقى بغير حل . فكل ما يرفض الإنجليز قبوله لا يمكننا أن نخلصه من أيديهم .

ثانياً — أننا بهذه التصريحات نعلن للإنجليز مقدماً بعجونا عن استرداد حقوقنا منهم بأية وسيلة من الوسائل ، وأنه ليس في مقدورنا إلا أن نذهب إليهم ، ونطلب منهم أن يتفضلوا برد هذه الحقوق إذا شاءوا فإذا امتنعوا لم يكن لنا عليهم أى سبيل .

ثالثاً — أن مثل سعد باشا في إعلان هذه التصريحات كمثل قائد أعلن خصومه بنوع السلاح الوحيد الذى يملكه ، أو بسر الخطة الحربية الوحيدة التى يستطيع تنفيذها . وليس لهذا الإعلان من نتيجة إلا إضعاف مركزه ، وإلا تشجيع هؤلاء الخصوم على التحكم فيه ماداموا قد أصبخوا عارفين بطريقة التغلب على السلاح الوحيد الذى يملكه ، فإذا اتزعروا منه هذا السلاح بات النصر التام لهم ، وباء ذلك القائد بالفشل .

رابعاً — أن القول بأننا لا نملك لاسترداد حقوقنا سوى المفاوضات معناها أن المفاوضات إذا فشلت ، أو إذا رفض الإنجليز إجرائها وجب على البلاد أن تسلم وتخضع لخصومها مادام سلاحها الوحيد للعمل قد أصبح مفلولاً لا يغنى عنها شيئاً . فهل هذه هى الخطة السياسية الحكيمة التى يعلنها رئيس حكومة ، وهو على أبواب النضال مع خصم البلاد ؟

وهل لإظهار البلاد في مظهر العجز والضعف إلى هذا الحد هو الذى يرى سعد باشا أنه يتفعمه في المفاوضات المقبلة ؟

وهل إذا قال الإنجليز في أثناء مفاوضاتهم إننا لا نعطي غير هذا . وخير لكم أن تقبلوه لأنكم لا تملكون أى وسيلة تأخذون بها غيره ، فلماذا عسى

أن يجيب سعد باشا وهو قد أعلن من الآن أن لا سلاح للأمة إلا المفاوضات ، ولا غير المفاوضات ؟

لقد كان جديراً بسعد باشا أن يزن كل كلمة يقولها ، وأن يدرس كل خطة ينوي اتباعها ، وأن يبتعد عن كل تصريح من شأنه تقوية مركز الخصم وإضعاف مركز البلاد .

يقول سعد باشا : إن رأيتم في اهوجاجا فقوموه لا بالسنتكم بل بالسيف . ومن يقول مثل هذا لا بد أن يكون واسع الصدر لسماع كل انتقاد يوجه إليه . فما بال دولة الرئيس أصبح ضيق الصدر جداً ؟ وما باله يسعى لمحاكمة الصحفيين وزجهم في السجون ؟ ما باله يوجه تهمة ارتكاب الخيانات إلى أصحاب الأقلام توطئة للتخلص منهم ومن صحفيهم أيضاً ؟ ثم ما باله أخيراً لا يرتاح لاعتراض أى نائب في المجلس ، ويذهب في كراهية هذه الاعتراضات إلى حد القول بأن إحراج زغلول يعد إحراجاً للأمة ؟

وإذا كان دولته هو الأمة بأسرها فعلام صدر الدستور وجرت الانتخابات ووجد مجلس نواب ومجلس شيوخ ، وتقررت المسئولية الوزارية ؟ علام كانت هذه الإجراءات وكل هذه النفقات ؟ وهل معنى هذا التصريح الأخير إلا أن تكلم الأفواه ، وتخرس الألسنة ، وتحطم الأقلام ، ويمتنع الكلام ، والأخذ والرد ، والمناقشة وغير المناقشة ، ويقف الجميع صفاً واحداً مكتوفي الأيدي في انتظار المفاوضات بكل أدب واحترام واحتشام ؟ حتى إذا جاءت المفاوضات بأى مشروع قابله الناس بالتسليم والقبول ؛ لأن الاعتراض عليه يعد إحراجاً لسعد زغلول ، وإحراج زغلول إحراج للأمة والله في خلقه شتون .

* * *

وأما السودان :

فقد أثار ضجة كبرى في داخل البرلمان . وبلغت هذه الضجة ذروتها

في شهر يونيه سنة ١٩٢٤ حين منعت حكومة السودان وفداً يمثل المؤيدين لفكرة الوحدة من أن يحضروا إلى مصر ويعبروا عن سخطهم الشديد على الحركة الانفصالية التي يقوم بها الإنجليز هناك .

وما كادت هذه الأنباء تصل إلى مسامع الشعب المصري حتى أظهر غضبه على هذه الحركة ، وانتقلت أصدااء هذا الغضب إلى قاعة البرلمان . فعقد جلسة صاخبة في الثالث والعشرين من يونيه ، وكان من المتكلمين يومئذ النائب عبد الرحمن الرافعي ، ومما قاله يومئذ :

« إن البرلمان كما قال دولة الرئيس - هو ضمير الأمة ، وهو قلبها الخفاق وفي هذه الأيام تدور حوادث خطيرة في السودان ؛ إذ تقوم هناك حركتان متناقضتان : حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السوداني ، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الإنجليزية .

وبعد أن وصف النائب كلا من هاتين الحركتين طالب الحكومة بالاحتجاج على هذه الحركة . وأجاب سعد على ذلك بأن حكومته تشارك النواب شعورهم باستنكار كل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر . وانتهت المناقشة بتقديم الاقتراحات الخاصة بالاحتجاج .

غير أنه على أثر هذه الاحتجاجات اجتمع مجلس اللوردات في الخامس والعشرين من شهر يونيه ، وصرح (اللورد بارمور) بأن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال ، وأنها لا تسمح بتغيير ما هناك . ورد سعد على هذا التصريح في الثامن والعشرين من شهر يونيه قائلاً للنواب .

« إنى بالنيابة عن الشعب المصري كله ، وفي حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما عاشت ؛ فهي تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب ، وتمسك بهذا الحق في كل فرصة . . . وإن حقوق الأمم لا تضيق ولا تتأثر بمجرد أن يقول الغاصب إنى أريد أن أتمتع

بها دون أصحابها . كلا - ليست هذه طبيعة الوجود ؛ بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراؤه مطالب^(١) .

وفي اليوم التالي عرض سعد استقالته على الملك فؤاد محتجا بأن تصريحات (بارمور) تجعله على التخلي عن المفاوضة التي تولى من أجلها الحكم .

وعلى أثر ذلك قامت المظاهرات في البلاد من أقصاها إلى أقصاها . ووجد الملك فؤاد نفسه مضطراً إلى عدم قبوله الاستقالة ؛ فبقى سعد في الحكم ، وكان أمين الرافعي من الداعين إلى بقاءه ليظل حاملاً لمسئولته^(٢) . والحق - لقد كان أمين الرافعي يتنبع تلك الأحداث التي جرت بالسودان ، وكان يقيس مشاعر السودانيين أولاً ، ومشاعر المصريين ثانياً ، ومشاعر البرلمان ثالثاً ، ومشاعر الحكومة آخر الأمر . وكان إذا وجد تراجعاً من جانب الحكومة أو قد ناز الغيرة في القلوب ، وصوب سهام النقد إلى ولاية الأمر ، وبالحق في ذلك حتى لا يدع فرصة لرعزعة اعتقاد الشعب أو اعتقاد الوزارة .

إذ ذاك وجدنا قلم أمين يجرى بسلسلة أخرى من المقالات فاضت كلها غيرة على السودان ، واستمساكاً بوحدة مصر . وليس شك في أنه كان لهذه المقالات أثرها البالغ في موقف البرلمان من هذه الحوادث على النحو الذي شرحناه في هذا الفصل .

وبحسبنا أن نشير إلى طائفة من هذه المقالات . فنها :

دسائس الإنجليز في السودان (بتاريخ ١٩٢٤/٦/٤) .

تصريحات وتصريحات (بتاريخ ١٩٢٤/٦/٥)

(١) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ص : ١٦٩ .

(٢) كتب في هذا مقالا بعنوان : واجب الحكومة أن تبقى وتعمل راجع الأخبار :

العدد ١٣٣٠ بتاريخ ١٩٢٤/٦/٢٨ .

الوزارة الحاضرة والسودان (بتاريخ ١٩٢٤/٦/٧)
 العمال المصريون في السودان (بتاريخ ١٩٢٤/٦/١٤)
 هل حكومة السودان مستقلة عن حكومة مصر (بتاريخ ١٩٢٤/٦/١٥)
 السودان في مجلس النواب . وماذا صنعت الوزارة للقيام بواجبها
 (بتاريخ ١٩٢٤/٦/٢١) .
 ما أسوأ مصير البلاد إذا اعتبرنا إخراج الوزارة إخراجاً للامة
 (بتاريخ ١٩٢٤/٦/٢٢) .
 إلى متى صمت الوزارة والنواب هما يجرى في السودان (بتاريخ
 ١٩٢٤/٦/٢٣) .
 مسألة السودان في مجلس النواب (بتاريخ ١٩٢٤-٦-٢٤) .
 لا محل للمفاوضة بعد تصريحات الحكومة الإنجليزية عن السودان
 (بتاريخ ١٩٢٤-٦-٢٦) .
 واجب الحكومة والبرلمان حيال السودان حول مصاريف جيش
 الاحتلال (بتاريخ ١٩٢٤-٥-٢٨) .
 وإلى القارىء جزءاً من المقال الأخير من هذه المقالات على سبيل
 المثال . قال :

« يخطئ الإنجليز كل الخطأ إذا ظنوا أنهم بتلك التصريحات الاستعمارية
 المناقضة للشرف وللحق وللعدل يوهنون عزائم المصريين ، ويصرفونهم
 عن المطالبة بحقوقهم ، فإن الامة المصرية التي وقفت في وجه كل غاصب
 أراد بها سوءاً لم تتقهقر أمام أية تضحية طلبت منها في سبيل استخلاص
 حقوقها المشروعة . وهي تعلم كما يعلم عنها التاريخ - أنها ما وهنت
 وما ضعفت وما استكانت لأجنبي من الأجانب .

ويكفي أن يذكر الإنجليز كيف كنا نقابل رصاص بنادقهم ومدافعهم

بصدورنا ليعلموا حق العلم أن تصريحاتهم الاستعمارية التي أدلوا بها من فوق منبر مجلس اللوردات ليس من شأنها أن تخيفنا أو تزعزع عقائدنا . بل إن شعب وادى النيل بأسره من منبعه إلى مصبه قد وقف وسيقف في وجه كل اعتداء على حقوقه حتى يستخلص هذه الحقوق لنفسه ولأبنائه ولأحفاده .

وقد كانت مظاهرات أمس في أرجاء مصر ، ومظاهرات الأسبوع الماضي في أرجاء السودان أول جواب على موقف الحكومة الإنجليزية الجديد . فليصرح الفاصيون بما شاءوا عما تمليه عليهم أطباعهم الاستعمارية . فما مثل هذه التصريحات إلا كتل الحطب يلقى على النار فيزيد بها اشتعالا وانتقادا دون أن يطفئها أو يخمدها كما يتوهم الإنجليز .

وإذا كانت الأمة المصرية قد أخذت تقوم بواجبها الوطني حيال الحوادث الحاضرة فإننا نرجو من الحكومة والبرلمان أن يشتركا اشتراكا فعليا في تأدية هذا الواجب بغير تقصير ولا تردد .

ولقد كانت دهشتنا عظيمة حينما رأينا مجلس النواب ومجلس الشيوخ يعقدان جلستهما في مساء الخميس (٢٦ يونية) دون أن يفوه أحد فيهما بشئ عن تصريحات مجلس اللوردات الخاصة بالسودان .

نعم كانت دهشتنا عظيمة حينما انقضت هاتان الجلسةان وكأنه لم يقع أى حادث يتعلق بالسودان . فلا الحكومة تكلمت ولا الأعضاء نبسوا ببنت شفة في هذا الموضوع الخطير .

فهل هم يقرون مجلس اللوردات على التصريحات التي أقيمت فيه ؟ لأنهم بطبيعة الحال ساخطون متذمرون مستاءون مثلنا ومثل كل مصرى من تلك الجراة الفظيعة التي أقيمت بها تلك التصريحات الاستعمارية . ولكن السخط والتذمر والاستياء والاحتجاج لا يكون بالصمت وإنما يكون بالقول والعمل ، فليتكلموا إذن وليعملوا ؛ وليكن ذلك بسرعة وعزم وحزم .

لقد تهاونت الوزارة الحاضرة في كثير من المواقف المتعلقة بالسودان ، وأدلت بتصريحات كان لها أسوأ الوقع في الموقف الحاضر . ولا نخطئ . إذا قلنا إن عليها قسطا كبيرا من المسؤولية فيما صارت إليه الحالة ، وإنها بضعفها وسوء تصرفها وإعلانها تلك التصريحات البعيدة عن الحكمة وعن المصلحة كل البعد قد شجعت الغاصب على ارتكاب ما ارتكب وإعلان ما أعلن . فلتدع إذن سياستها الماضية جانبا - ولتتبع في الوقت الحاضر سياسة قائمة على الشجاعة والإقدام وعدم التساهل في أى حق من الحقوق .

ولا جرم أن البلاد من أقصاها إلى أقصاها مستعدة لتأييدها بكل ما أوتيت من قوة ما دامت تقف في الأزمة الحاضرة موقفا وطنيا مشرفا . فلتقدم ولتعمل ولا تردد فإن الموقف لا يحتمل إلا العمل وإلا الإقدام وإلا العزيمة الصادقة ، أما كل ما عدا ذلك من ضعف وتخاذل واستسلام فإنه يلحق أكبر الأضرار بقضيتنا الوطنية .

إن الإنجليز قوم لا يحترمون ضعيفا ، ولا يوقرون مستسلما ، بل إنهم كلما رأوا من خصم ضعفا ازدادوا فيه طمعا . وهامى أعمالهم تشهد بذلك فإنهم لولا ما رأوه وسمعوه من الوزارة من علامات الضعف ومظاهر الوهن لما ساروا في افتئاتهم على السودان إلى الحل الذى وصلوا إليه .

وهام بعد أن رأوا تسليم الوزارة والنواب في دفع تعويضات الإنجليز يريدون أن يحملوا الحكومة على دفع نفقات جيش الاحتلال بعد أن كان من المقرر إبعاد هذه النفقات من ميزانية الدولة المصرية . فقد اتصل بنا أن (المستر فرنس) في مقابلته لدولة رئيس الوزراء يوم الخميس الماضى اعترض على حذف مبلغ نفقات جيش الاحتلال من الميزانية ، وطلب إبقاء القديم على قدمه - أى الاستمرار على دفع هذا المبلغ . ولا ندرى

بماذا أجاب دولة سعد باشا على هذا الاعتراض ؟ وإنما الذى نراه واجبا هو الإصرار على عدم الدفع ، ولا سيما بعد أن أقر مجلس النواب بالإجماع عدم الموافقة على هذه النفقات .

فليس ثمة مجال للتقهقر ، ولا للعدول عن مثل هذا القرار ؛ فإن العدول معناه الانتحار ، معناه القضاء التام على كرامتنا وحقوقنا ، معناه تلويث سمعتنا وإيذاء شرفنا القومى .

فالأمر لا يحتمل حلين ، ولا يليق معه أى تردد .

وقد كفانا تساهلا واستسلاما فى الماضى فإن هذا التساهل وذلك الاستسلام من جانب الوزارة لم يترتب عليهما إلا الإضرار بموقف البلاد من قضيتها - فقد ازداد طمع الإنجليز فينا - وهذا معقول منهم . لأنك ما دمت قد فتحت للغاصب بابا يبلج منه للوصول إلى شهبانه الاستعمارية فإنه لا يرتد عن هذا الباب . فلأجل التخلص منه يجب أن تقفل فى وجهه هذا الباب إقفالا محكما ، ولا تدعه ينفذ منه بأى حال من الأحوال ، ولا بأى عذر من المعاذير .

لقد كانت مسألة التعويضات مأساة كبرى فنرجو ألا يعاد تمثيل هذه المأساة فيما يتعلق بجيش الاحتلال . ولا سيما أن ظهور الحكومة الآن بأى مظهر من مظاهر الضعف يحدث أسوأ الآثار فى صفوف الجهاد القومى ، ويكون مثله كمثل الأمر الذى يصدره القائد العام بالتقهقر بغير نظام فى الوقت الذى يكون الهجوم فيه واجبا ؛ فلتحذر الوزارة الوقوع فى أى خطأ من هذا القبيل ، ولتقدر المسئولية الملقاة على عاتقها فى هذا الغررف العصيب .

* * *

حدث بعد ذلك أن دخل سعد زغلول فى المفاوضات مع المستر ماكدونالد زعيم حزب العمال وانتهت هذه المفاوضات بالفشل . فرجع

سعد إلى مصر وقدم استقالته إلى الملك ولكن الملك رفض هذه الاستقالة فبقى سعد في الحكم إلى أن حدثت حادثة مقتل السردار (سيرى ستاك) المشهورة في التاريخ المصرى . وهى الحادثة التى عصفت بوزارة الشعب ، وكانت بمثابة الظلام الكثيف فى سماء العلاقات بين مصر وبريطانيا .

وهو ظلام باتت فيه ظنون كل من الطرفين أسوأ ما تكون نحو الآخر .

وقدم سعد استقالته للمرة الثالثة فقبلها الملك ، وعهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى (زيور باشا) . وكان البرنامج الوزارى لهذه الوزارة الأخيرة قائما على التسليم التام لمطالب الإنجليز . ولذا سميت فى التاريخ بوزارة التسليم أو وزارة إنقاذ ما يمكن إنقاذه . .

ولم تستطع الوزارة الجديدة أن تصبر على مواجهة البرلمان فاضطرت إلى تأجيله شهرا ، ثم إلى حله جملة ، وذلك بالرغم من أنه لم يكن هناك مسوغ دستورى لهذا الحل الذى لجأت إليه الوزارة .

وأجريت الانتخابات الجديدة فى سنة ١٩٢٥ وبينما النواب الجدد يستعدون لافتتاح الدورة الأولى إذا بالحكومة الإيرورية تصدر أمرا بحل مجلس النواب يوم انعقاده ، وإذ ذاك بدأت البلاد تقبل على عهد من أقسى عهود الاضطهاد والضغط على الحريات العامة والخاصة .

وزاد الطين بلة أن الوزارة أصدرت إذ ذاك ما سمته بقانون الجمعيات والهيئات السياسية فى السابع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٥ يحتم على هذه الجمعيات إخطار الوزارة بمقرها ومقر فروعها وأسماء أعضائها ولجانها الفرعية ، وبغير ذلك يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء . ثم لا يمكن الاعتراف بها بعد ذلك إلا بمرسوم ملكى .

وهكذا ساءت الحالة السياسية من جميع نواحيها وضائق الصحافة ذرعا بهذه الحالة الجديدة :

فالحياة النيابية معطلة ، والحريات مخنوقة ، والأحزاب متناحرة ،
والحكومة لا هم لها إلا إرضاء الملك من ناحية ، والتسليم للإنجليز على
طول الخط من ناحية ثانية .

وزاد الطين بلة إذ ذاك ما كانت تلجأ إليه الحكومة يومئذ من تأجيل
النظر في إجراء الانتخابات ، بدعوى الحاجة الماسة إلى تعديل الدستور .
وبالفعل استصدرت الوزارة في يوم ٢٦ مارس مرسوما يوقف عمليات
الانتخاب للمجلس الجديد بحجة أنها شرعت في تعديل قانون الانتخاب .

وبقى الناس على هذه الحال السيئة حتى طلع عليهم أمين الرافعي بطائفة
من المقالات في صحيفة الأخبار دعا فيها إلى انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه
في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ .

وكان من أولى هذه المقالات واحدة له بعنوان .

الدستور يحتم اجتماع البرلمان في يوم السبت الثالث من الشهر الحالى .
بطلان مرسوم حل مجلس النواب .

المجلس المنحل موجود قانونا ويجب اجتماعه^(١)

انصرفت الأفكار في الأيام الأخيرة - بمناسبة قانون الجمعيات
السياسية - إلى البحث في سلطة الوزارة التشريعية في خلال غيبة البرلمان .
فاتفقت كلة جميع أحزاب المعارضة على أن الوزارة لا تملك التشريع
في الوقت الحاضر ، وأن شروط المادة (٤١) من الدستور غير متوافرة .
وانفردت جريدة الاتحاد بالدفاع عن افتتاح الوزارة على سلطة
التشريع زاعمة أن في الاستطاعة تأويل نص المادة (٤١) بما يسوغ
هذا الافتتاح .

(١) الأخبار العدد ١٧٤١ بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ .

وقد كتبنا كثيراً في هذا الموضوع ، وأثبتنا - كما أثبت غيرنا - أن الوزارة لا تستطيع الاستناد إلى المادة (٤١) لاغتصاب سلطة البرلمان .

على أن الموضوع الذى يجب أن نغنى به الآن ، ونرجو أن يشاركنا الكتاب فى الاهتمام به هو أن البرلمان يجب أن يعود إلى الانعقاد فى يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر الحالى تنفيذاً لأحكام المادة (٩٦) من الدستور التى تنص على ما يلى :

« يدعو الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور .

ولا يعترض علينا بأن هذه المادة لا يمكن تنفيذها مادام مجلس النواب متحلاً . فسنبين فيما يلى أن المرسوم الصادر بحله أصبح لاغياً ، وأن المجلس المنحل موجود قانوناً ويجب أن يجتمع .

ولا شك فى أننا متى فرغنا من هذه النقطة ، ومتى أصبح محتماً انعقاد البرلمان بحكم القانون فى يوم السبت ٢١ نوفمبر وجب على الوزارة أن تنفض يدها من كل تشريع انتظاراً لاجتماع البرلمان صاحب السلطة القانونية فى التقنين .

معلوم أن المظهر الحقيقى للحياة الدستورية إنما هو وجود برلمان تتمثل فيه إرادة الأمة ، ويتولى مراقبة السلطة التنفيذية فى كل صغيرة وكبيرة من أعمالها . فإذا انعدم البرلمان انعدمت معه كل مظاهر الحياة الدستورية . ومن أجل هذا كانت فكرة حل مجلس النواب مثاراً لكثير من المناقشات خوفاً من أن ينقلب الحل المؤقت إلى حل أبدي يكون به القضاء على الدستور وعلى الحياة النيابية .

وقد طرحت هذه الفكرة مرات عديدة على بساط البحث ، وخطب

كثير من رجال التشريع في فرنسا وغيرها . فذهب بعضهم إلى أن حق حل مجلس النواب يعد مناقضاً لمبدأ سيادة الشعب ، وسلطة الأمة . لأنه يسمح بالقضاء على السلطات القانونية لأولئك الذين يمثلون الشعب تمثيلاً حقيقياً كما أن حق الحل يناقض أيضاً مبدأ فصل السلطات ، لأنه يسمح للسلطة التنفيذية بحل الفرع الاسامي للسلطة التشريعية (انظر خطاب برتولد Bertauld الفقيه الدستوري المشهور والاستاذ في جامعة كان) . ولكن أنصار نظرية حق الحل ذهبوا إلى أن هذا الحق ليس فيه مساس بسلطة الأمة ، بل هو مظهر من مظاهرها ، لأن الغرض الحقيقي من استعمال حق الحل هو الرجوع إلى الأمة لمعرفة رأيها الحاسم في الخلاف القائم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، ويرى أنصار نظرية حق الحل أنه لأجل أن يكون هذا الحق متمشياً مع مبدأ سلطة الأمة يجب أن تكون استشارة الأمة حاسمة . بمعنى أن الرأي الذي تسفر عنه الانتخابات الجديدة يجب تنفيذه .

وانه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يعقب الحل الأول حل آخر إذا كان الحل الأول لم يؤد إلى النتيجة التي أرادتها السلطة التنفيذية .

* * *

ولما سادت نظرية حق حل مجلس النواب رأى علماء الدستور أن يحبطوها بضمانات تحول دون تعطيل الحياة البرلمانية . فاشتطت بعض الدساتير . - كالدستور الفرنسي - موافقة مجلس الشيوخ على الحل قبل تنفيذه .

وقد دافع (المارشال ماكهون) عن ضرورة هذا الشرط في رسالة وجهها إلى الجمعية التشريعية قال فيها :

إن استخدام هذا الحق الخطير بعد ذات نتائج جسيمة . وإن أنا نفسي أتردد في الالتجاء إليه إذا كانت السلطة التنفيذية في ظروف حرجية - لآثرى

نفسها مؤيدة بمساعدة لمجلس آخر ذى صبغة حكيمه ومعتدله ، .

على أن موافقة مجلس الشيوخ ليست وحدها الضمانة التى أحيط بها حق الحل . ولا سيما أن هذه الضمانة ليست موجودة فى أغلب الدساتير .

ولكن الضمانة الحقيقية التى وضعت فى كفة الميزان مع حق الحل هى ضرورة الإسراع بإجراء انتخابات جديدة وعقد مجلس جديد يحل محل المجلس القديم .

وقد شرح (الأستاذ اسمان) هذه الضمانة بقوله : « إن حل مجلس النواب يترتب عليه نتيجة حتمية لازمة ، هى انتخاب مجلس جديد . وهذا الانتخاب هو الغاية الأصلية من استخدام حق الحل . ويجب أن تجرى الانتخابات بسرعة حتى تنتهى الأزمة فى أسرع وقت ، فضلا عن أنه فى الاحتمال حدوث خطر إذا تركت السلطة التنفيذية تحكم بغير رقابة قائمة فى مثل الظروف التى تستلزم حل المجلس » .

وقد وضع (الأستاذ بول ماطر P. Matter) كتاباً جليل الشأن فى موضوع (حل الجمعيات البرلمانية) - تناول فيه شرح تاريخ هذا الحق وشروطه وضماناته وجميع النصوص الخاصة به فى جميع الدساتير . وأفرد باباً تكلم فيه عن شروط حق الحل وقسمها إلى ثلاثة أقسام :

أولاً - ضرورة وجود مجلس قائم - أى أنه لا يجوز حل مجلس قبل أن ينمقد . فإن هناك حكومات عندما ترى أن الانتخابات لم تسفر عن أغلبية فى جانبها تبادر إلى حل المجلس على أثر الانتخابات وقبل اجتماع المجلس الجديد نفسه . فى مثل هذه الحالة يعد الحل باطلاً لأن الغرض من الحل هو استشارة الأمة فى أمر ، فيجب أن تسمع آراء النواب الجدد الذين أدت إليهم عملية الاستشارة . أما طرد هؤلاء النواب قبل سماع رأيهم فإنه بمثابة احتكار لرأى الأمة وإرادتها . وبذلك ينقلب حق الحل إلى وسيلة خطيرة يراد بها حكم البلاد على غير إرادتها .

ومن أجل ذلك نرى بعض الدساتير تنص نصاً صريحاً على أن المجلس الجديد لا يجوز حله قبل أن غضى على اجتماعه مدة ثلاثة أشهر .

ثانياً - لأجل أن يكون هناك حل صحيح للمجلس يجب أن يكون هناك مرسوم صادر من رئيس الدولة ، وأن يكون هذا المرسوم صحيحاً شكلاً وموضوعاً .

ثالثاً - تجب دعوة الناخبين في ميعاد خاص وعقد المجلس الجديد في ميعاد خاص - وهذا هو الضمانة الأساسية التي يجب أن يحاط بها حق الحل ، وقد كتب عنها (الأستاذ بول مائر) ما يلي :

« إن اجتماع الناخبين وعقد المجلس الجديد هما العلامة الأساسية التي تميز بين حق الحل وما يسمونه فض المجلس بلا قيد ولا شرط .

فإذا كان رئيس الدولة يستطيع أن يفض النواب بدون أن يكون ملزماً بإبداهم في مدة محددة بواسطة القانون فإنه لا يكون ثمة نظام برلماني ، ولا مجرد نظام نيابي - بل يكون هناك مجرد جمعيات عمومية تدعى وتفرض بمحض إرادة الملك .

أما إذا كان رئيس الدولة لا يستطيع أن يستخدم حق الحل إلا بشرط إبدال المجلس المنحل بمجلس جديد فإن استخدام هذا الحق يعد بمثابة دعوة واستشارة للشعب . وبذلك تكون البلاد محكومة حقيقة بواسطة ممثليها .

وقد تكلم المؤلف بعد ذلك عن المدة التي يجب أن تجرى فيها الانتخابات وأنها يجب أن تكون قصيرة ، بحيث لا تتجاوز شهراً أو ستة أسابيع ، وعلل ذلك بقوله :

« إن من الخطر على بلد أن يظل مدة طويلة محروماً من وكراته ، وإن الروح الأساسية والفرض الرئيسى للنظام البرلماني أو النيابي إنما هو وجود برلمان ، وكلما كانت الأزمة قصيرة كان ضررها قليلاً . فلا تكدر صفو

البلاد تكديراً عميقاً ، ولا يطول زمن الاضطراب الفكري .
ويلاحظ أن الدساتير الحرة هي التي تأخذ بنظرية المدة القصيرة . كما
أن الحكومات النزيهة المخلصة تتجنب دائماً إطالة مدة الانتخابات ، وامتداد
الزمن الذي تكون فيه البلاد محرومة من نوابها .

مخالفة الشرط الثالث وعدم دعوة الناخبين والمجلس الجديد :
ثم أردف المؤلف كلامه المتقدم بقوله : « ولكن ماذا يحدث إذا كانت
الحكومة تخالف هذا الشرط الثالث ، وتمتنع عن دعوة الناخبين
والمجلس الجديد ؟

للإجابة على ذلك يجب أن نميز بين الفرعين الآتين :
أولاً - إذا كان الدستور اشترط أن يتضمن أمر الحل بيان التاريخ
الذي تجرى فيه الانتخابات ، والتاريخ الذي يجتمع فيه المجلس . فإن كل
أمر بالحل لا يشتمل على هذه البيانات يكون باطلاً بطلاناً أصلياً .
ثانياً - أما إذا كان الدستور اشترط فقط أن تجرى الانتخابات ،
ويجتمع المجلس الجديد في ميعاد محدود دون أن يحتم النص على ذلك في
أمر الحل في مثل هذه الحالة يجب الانتظار إلى أن تنتهي المدة المنصوص
عليها في الدستور . فإذا لم تدع الحكومة الناخبين ، ولم تعقد المجلس فإن
أمر الحل يعتبر ملغياً ، ويجب على المجلس القديم أن يستأنف وجوده .
وقد شرح هذه النظرية (الأستاذ موتيه) في الجمعية التأسيسية التي
انعقدت يوم ٤ سبتمبر سنة ١٧٨٩ . كما أن الفقهاء الفرنسيين أخذوا بها .
(أقرأ كتاب :

Rossi' Droit Constitutionne Berriat Sainte - Prix' Commentaire
Sur la Charte.

وكانوا دائماً يؤيدونها . وفضلاً عن ذلك فإنها قد أيدت من فقهاء
الاجانب ، ولا سيما الإيطاليين .

انتهينا الآن من بيان آراء علماء الدستور في حق الحل وشروطه وضمائنه .
وبقى علينا أن نطبقها فيما يتعلق بمصر .

فإن الذي وقع فيها أن الحكومة حلت مجلس النواب ، وكان أمر الحل
مشتملا على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة ، وعلى تحديد موعد
لا اجتماع المجلس الجديد ، وهذا نص الأمر :

« يحل مجلس النواب - المندوبون مدعوون لإجراء الانتخابات
الجديدة لأعضاء مجلس النواب في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ - مجلس النواب
الجديد مدعو إلى الاجتماع في أول يولية سنة ١٩٢٥ . »

هذا نص المرسوم الصادر بحل مجلس النواب ، ولكن الحكومة لم
تنفذه بل خالفت أحكامه مخالفة صريحة ؛ فلا هي دعت المندوبين في الميعاد
المحدد ، ولا هي دعت مجلس النواب الجديد في الميعاد المحدد ؛ بل عمدت
إلى إصدار مرسوم آخر أوقفت به تقديم الترشيحات وجميع عمليات
الانتخاب الأخرى ، وبذلك عطلت تنفيذ المرسوم .

وغنى عن البيان أن المرسوم الثاني باطل بطلانا أصليا ؛ لأنه يعطل
تنفيذ المادة (٨٩) من الدستور التي تحتم إجراء الانتخابات الجديدة في
ميعاد لا يتجاوز شهرين ، واجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية
لتمام الانتخاب .

فنحن إذن أمام مرسوم يحل مجلس النواب امتنعت الحكومة عن
تنفيذه . وحيث أن المدة الواردة فيه والتي اشترطها الدستور ليكون أمر
الحل صحيحا قد انتهت دون إجراء انتخابات جديدة ، فرسوم الحل قد
أصبح ملغيا منذ ٢٣ مايو ، وبذلك تزول جميع آثاره ويصبح المجلس القديم
موجوداً قانوناً .

ولما كانت الوزارة بعملها هذا وتعطيلها الحياة البرلمانية قد اعتدت على

الدستور اعتداء صريحاً ، ولا يجوز لنواب البلاد أن يدعوها تواصل هذا الاعتداء .

ولما كانت المادة (٩٦) صريحة في أن البرلمان يجب أن يدعى للاجتماع قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور .

ولما كان النواب قد أقسموا اليمين باحترام هذا الدستور .

ولما كان هذا الاحترام لا يتم إلا بتنفيذ أحكامه ، فيجب إذن على النواب أن يجتمعوا في يوم ٢١ نوفمبر باعتبارهم مجلس نواب . كما يجب على الشيوخ أن يجتمعوا في نفس اليوم باعتبارهم مجلس شيوخ ، ويستأنفوا عملهم ، ويعيدوا للبلاد حياتها البرلمانية طبقاً لأحكام الدستور .

ولا شك في أن الوزارة لا تستطيع منع هذا الاجتماع لأنها بهذا المنع ترتكب اعتداء صارخاً على الدستور ، وتعطل حكم المادة (٩٦) منه .

فإذا كان في مصر دستور ، وإذا كان هذا الدستور نافذاً ، وإذا كانت اليمين التي أقسمت له قائمة ، فلا مندوحة عن اتباع هذه الطريقة ، ولا مفر من اجتماع البرلمان في يوم ٢١ نوفمبر .

* * *

ما كادت هذه المقالة بل البحث الدستوري القويم بذاع في الجماهير حتى تنبعت له الأحزاب السياسية على اختلافها ، وأصدر كل حزب منها قراراً في هذا الموضوع الخطير . وصمم أعضاء البرلمان على الاجتماع مهما كانت الظروف ، ولكنهم حينما رأوا أن اجتماعهم متعذر بدار النيابة فسيمنع بحكم القوة المسلحة أجمعوا رأيهم على أن يكون الاجتماع بفندق الكونتنتال بميدان الأوبرا بالعاصمة . فاجتمعوا في يوم ٢١ نوفمبر

من الساعة التاسعة صباحاً ، وامتلات بهم ردهات الفندق ، وكان منظر اجتماعهم رائعاً جليلاً ، وكانت الحماسة بالغة أقصى مداها .

ومن طريف ما حدث في ذلك اليوم المشهود أن زيور باشا رئيس مجلس الوزراء كان يقيم كمادته في هذا الفندق ، فنزل من غرفته وبارح الفندق في الوقت الذي كان يعج فيه بالنواب والشيوخ ؛ فلم يلق باله إلى الاجتماع . بل ربما لم يفطن إليه ، وحيا ممثلي الأمة التحية المعتادة ، وبارح الفندق قاصداً مجلس الوزراء^(١) .

(١) في أعقاب الثورة - ص ٢٤٣ .

الفصل الحادى عشر

بين الصحفى والزعيم

الزعيم فى كل أمة من الأمم هو قائدها ومرشدها إلى ما يعتقد أن فيه خيرا وتقدمها ، وما به تحقيق للطالب التى وعد الأمة بها ، فسعى لها سعيها ، وانقاد له الشعب فى هذا السعى كما ينقاد الجند لقائدهم فى المعركة . ومن هنا كان الزعيم كالراية أو العلم الذى يعتبر رمزاً للأمة أو الدولة وعنواناً لها .

والصحفى فى الأمة أشبه مايكون بالرائد لهذه الأمة .

والرائد نفسه كالمصباح ينير الطريق للناس ، وتظل ذبالبته تجاهد فى هتاك أستار الظلام فيما تكشف للناس عن جميع العقبات التى أمامهم ، والاحجار التى تعترض طريقهم ، والمنعرجات التى يتعرج إليها الطريق الطويل الذى يسرون فيه .

وكما يحتاج الجيش إلى القائد ، فكذلك يحتاج هذا الجيش إلى الرائد . بل إن حاجة الجيش وقواده إلى رواد يرتادون له الطريق ربما لاتقل عن حاجة هذا الجيش إلى الطعام والشراب ، وإلى المعدات والأدوات اللازمة له فى ميدان القتال .

ولقد كان سعد زعيم الأمة المصرية بلا منازع ، كما كان أمين الرافعى من أكبر رواد هذه الأمة فى الواقع . وقد فهم كل من الرجلين مهمته على أحسن وجه . فقد سعد أمته - فى حدود إمكانياتها - من نصر إلى نصر . وقام أمين الرافعى - فى حدود إمكانياته كذلك - بعمل الرائد الذى لا يكذب أهله ، فكان يبصرهم بمواقع الزلل ، ويرشدهم دائماً إلى خير العمل . والذى لاريب فيه أن أميناً فى أداء واجبه هذا كان يصدر عن صدق وأمانة ،

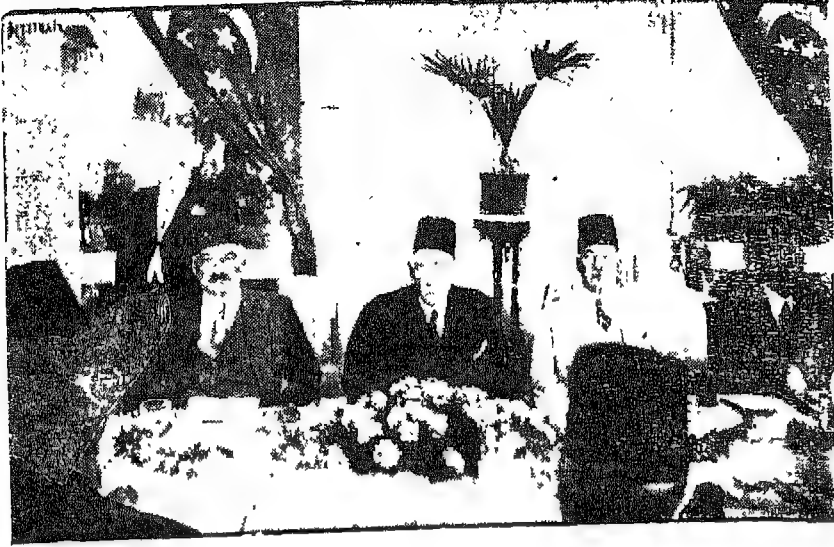
وشرف ونزاهة . وكان يأخذ نفسه دائماً بما يعتقد أنه الحق - لا ينظر في ذلك إلى الأشخاص ، ولكن ينظر دائماً إلى المبادئ . وقد أجمع المعاصرون له على هذه الشهادة . وهانحن الآن نرى أن البحث يؤدي بنا إلى هذه النتيجة من أجل ذلك لا يعجب التاريخ - وهو يستعرض سيرة هذين الرجلين - حين يجد الصحفي مرة ينصر الزعيم ، وأخرى يبدو معارضا له ، أو حين يرى هذا الزعيم مرة يرضى عن هذا الصحفي الكبير ، وأخرى يسخط عليه . وانا لراغبون هنا في أن نلقى نظرة عاجلة على تاريخ العلاقة بينهما معتمدين في ذلك على ما نشرته صحيفة الأخبار من مقالات كثيرة في هذا المعنى .

* * *

غير أننا مضطرون قبل ذلك إلى أن نعرض لوصف موجز بقدر المستطاع لشخصية سعد زغلول كما عرفها مؤيدوه ومعارضوه ، فإن في معرفة ذلك ما يعيننا على معرفة أسباب المودة أو الخصومة التي نشأت بينه وبين صاحب السيرة التي نكتبها .

اتفق المؤيدون والمعارضون على أن سعداً كان ذا شخصية شعبية في غاية القوة . وأنه لعظم هذه الشخصية تحول في نظر الجماهير إلى أسطورة كالأساطير التي كان يتخيلها اليونان الأقدمون ، ويتصورون فيها الزعماء أرباباً أو آلهة . ومن ثم أصبحت زعامته حقيقة من حقائق التاريخ القومي لمصر الحديثة . اعتبر ذلك في الائتلاف الذي حدث سنة ١٩٢٥ ، فقد أقر له خصومه السابقون زعامته ، وولوه رأسه البرلمان الذي انعقد من تلقاء نفسه في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وأسندوا إليه رئاسة المؤتمر الوطني الذي جمع الأحزاب المؤتلفة كلها في فبراير سنة ١٩٢٦ ولما اضطّر سعد إلى التنحي عن رئاسة الوزراء سنة ١٩٢٦ كان هو الذي اختار من يرأسها . فاختار عدلى سنة ١٩٢٦ ، واختار ثروت سنة ١٩٢٧ . وهذه الظواهر كلها تدل دلالة صريحة على أن زعامه سعد للأمة قد اعترف بها الجميع ^(١) .

(١) عبد الرحمن الرافعي . في أعقاب الثورة ص : ٢٩٣ .



سعد بين عدلى وثروت

كما اتفق المؤيدون والمعارضون على « وطنية ، سعد وصدق غير به على مصلحة قومه . حتى لقد كان الفرق عظيما من هذه الناحية بينه وبين أعضاء الوفد المصرى . وقد تجلّت وطنية سعد أكثر ما تجلّت في موقفه من الإنجليز من جانب ، وموقفه من الملك من جانب آخر .

فأما موقفه من الإنجليز فقد ظهر في المفاوضات الرسمية التي جرت بينه وبين المستر مكدونالد سنة ١٩٢٤ وفيها عبر عن مطالب البلاد بأصدق ما عبر عنها في سنة ١٩٢٠ مع المفاوضات الإنجليزى العتيد لورد ملنر . كان سعد في المفاوضات مع ملنر راضيا عن وجود قاعدة بريطانية في السويس (ولكن في الشاطئ الأسوى للديار المصرية) . وكان سعد في المفاوضات مع مكدونالد يشترط سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، وسحب المستشار المالى ، والمستشار القضائى من الحكومة المصرية ، وأغفل سعد في مفاوضاته مع ملنر موضوع السودان ولكنه عاد يستمسك بالسودان في المفاوضات مع زعيم حزب العمال . وهكذا خيب سعد ظنون الاحتلال ، وكان هذا الاحتلال يظن يومئذ أنه سينال من سعد مالا يناله من سواه .

وأما موقفه من السراى فقد تجلى بوضوح في دفاعه عن سلطة الأمة - تلك السلطة التى هى قوام النظام الديمقراطي فى جميع الشعوب الحرة المستقلة . وقد كان الملك يسعى جاهدا فى أن ينقص من هذه السلطة . وكان الملك - كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى - « ينقم من سعد وصوله إلى رئاسة الوزراء بإدارة الأمة ، واعتزازه المستمرة هذه الأمة فاحتمله على مضض ، وظل يرقب الحوادث لكي يضرب ضربه التى يقضى بها على الزعيم المستند إلى قوة الشعب فى منصب الحكم » (١) .

ومن هنا كان الفرق عظيما جداً بين سعد وغيره من رؤساء الأحزاب في ذلك الوقت . فبينما كان سعد يناضل في سبيل سلطة الأمة إذ بغيره من الرؤساء يتملقون الملك بتمكينه من أخذ شيء من هذه السلطة .

من ذلك أن خلافاً قام بين الملك وسعد على من له حق تعيين الشيوخ أهو الملك أم الوزارة ؟

واستمسك سعد في هذا الخلاف بالقاعدة القائلة (بأن الملك يملك ولا يحكم) . والقاعدة القائلة بأن الوزارة هي المسئولة عن أعمال الدولة كلها بدون استثناء . واحتكم الجانبان إلى (البارون فان دي بوش) النائب العام لدى المحاكم المختلطة إذ ذاك ، فحكم البارون « بأن عدم مسئولية الملك يعتبر أساساً للنظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطة إلا بواسطة وزارته وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية . لذلك أرى أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ لا يكون إلا بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » . هذا ما اتفق عليه المؤيدون والمعارضون لسعد . لكنهم اختلفوا فيما وراء ذلك

ذهب خصوم سعد إلى أنه كان من أسباب الانقسام الذى أصاب وحدة الأمة ، وأنه أشعل نار الخلاف بين الزعماء إلى الحد الذى أضر

(١) المصدر المتقدم ص ٢٩٢

بمصلحة هذه الأمة . وحين طلب إليه أنه يحتكم في هذا الخلاف إلى الأمر . رفض هذا الاحتكام قائلا يؤمئذ : « إن الاحتكام شأن الأكفاء ، - وأين منه ثروت وغير ثروت في تمتعه بثقة الأمة ، ليحاول أن يقف إلى جانبه في مقام الخصومة »^(١) .

ومن الأمور التي عابوها على سعد أيضا ميله إلى « المحسوية » ، وهو داء وبيل وكان ولم يزل سببا من أسباب تأخر الأمة . فقد أصر سعد على أنه تكون حكومته زغلولية لحما ودما . وفي سبيل ذلك رفت من الموظفين من رفت ، واضطهد من العمد والأعيان من اضطهد .

وعيب ثالث وصفه به الخصوم ، وألصقوه به دائما ؛ وهو أنه كان يضيق بالمعارضة ، وأنه من أجل ذلك تساهل في إيقاع الأذى على بعض صحف المعارضة ، وقدم بعضها فعلا إلى المحاكمة - كما كان الشأن مع جريدة السياسة التي كان يقوم بتحريرها الدكتور محمد حسين هيكل .

وأما المؤرخون الإنجليز فقد عدوا من عيوب سعد « أنه لم يكن على استعداد مالتضحية بشعبيته والنزول على مطلب السياسة الواقعية ، الإنجليزية أي أن خصومه الإنجليز كانوا يظهرون استعدادهم دائما للاجتماع به في أي وقت يحاول فيه أن يكون واقعا ليلتقي معهم في بعض الطريق وذلك في سبيل الوصول إلى ترضية تكون خطوة تمهيدية لتحقيق مطالب الأمة »^(٢) .

كما عاب هؤلاء المؤرخون الإنجليز على سعد معارضته الشديدة لكل محاولة أراد بها عدلى يكن أن يقرب إليه سعدا ليشتركا معا في مفاوضة الحكومة البريطانية . ويقول جون مارلو في ذلك : « إن سعدا عمل على عرقلة كل معاهدة يقوم بها عدلى مع الإنجليز مهما كانت شروطها . وكان في ذلك يفض النظر عن المصالح الحقيقية لبلاده . لأنه يعتبر أن هذه المصالح ليست إلا أداة من أدوات الدعاية لا أكثر ولا أقل أي أنه لم يكن تغنيه مصالح

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ١٨٢

(٢) Joon Marlowe : Anglo - Egyptian Relations p. 24

بلاده ، بل كان يضحى بهذه المصالح في سبيل مصلحته الشخصية . وعلى ضوء هذه الحقيقة وحّد زغلول بين شخصيته وأمانى الأمة المصرية . وهو بهذا الاعتبار لم يكن يختلف عن منافسيه من رجال السياسة ،^(١) .

وأما الأستاذ أمين يوسف (بك) والد الأستاذين مصطفى أمين وعلى أمين صاحبي جريدة (أخبار اليوم) - فقد أحصى على سعد عيوبها منها . أنه بعد انتصاره الأول في الميدان السياسى لم يحتفظ بأصدقائه القدماء بطريقة أو بأخرى ؛ فأعطى بذلك فرصة لرجال القصر للعمل ضده .

والخطأ الثانى أنه أبعد الأحرار الدستوريين عن مجلس الشيوخ ، مع أنه كان ينبغى له أن يتيح الفرصة لهؤلاء لكي يكونوا ممثلين في هذا المجلس . والخطأ الثالث في نظر الأستاذ أمين يوسف أن سعدا لم يحاول أن تكون له جريدة رسمية تنطق باسمه في أثناء الحكم . فأتاح بذلك الفرصة كاملة لخصومه لكي ينالوا منه^(٢) .

* * *

هذه صفحة سعد ذكرنا فيها باختصار شديد بعض ماله ، وما عليه ، فإذا كان موقف أمين الرافعى من هذه الشخصية العظيمة التي كانت قطب الرأى من جميع الحوادث السياسية التي وقعت بمصر منذ قيام الثورة إلى أن توفي الرجل الذي قاد هذه الثورة - وكانت وفاته في شهر أغسطس سنة ١٩٢٧ ؟ نحن نعلم أن صحيفة الأخبار ولدت في أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ وقبل البدء في مفاوضات ملنر في سنة ١٩٢١ . وفي هذا الجو السياسى الذى امتاز بالقلق الزائد من الجانبين كان على أمين الرافعى أن يعلن ثقته بالوفد المصرى ، وأن يعمل جاهدا على إنجاح المفاوضات في تحقيق مطالب الأمة ، وأن

(١) Joan Marlowe : anglo Egyptian Relations . P. 2 H O

(٢) Amin Youssef Bey : Independent Egyqt ' chapter VII I.P. 134 — 149

يحافظ في الوقت نفسه على وحدة البلاد . وتلك هي الأعمال الثلاثة التي حققها الكاتب وصدر عنها في كل ما نشر له من مقالات في صحيفة الأخبار إذ ذاك . وإلى ذلك الوقت كان الصحفي الأمين على انفساق تام مع الزعيم الكبير .

ثم ما لبث الرجلان أن اختلفا بعد ذلك . وكان أول هذا الخلاف في الوقت الذي قبل فيه سعد استئناف المفاوضات مع لجنة ملتر وذلك عقب الفراغ من استفتاء الأمة المصرية وقبل أن يفكر سعد في (تعديل الأساس) الذي تبنى عليه هذه المفاوضات ؛ وهو إلغاء الحماية البريطانية ، ورفع الأحكام العرفية ، وإعلان الحكومة الإنجليزية قبولها لتخفيضات الأمة المصرية . وهي أمور قال بها سعد ، ثم بدا من أحاديثه وتصريحاته بعد ذلك أنه عدل عنها^(١) ولم يكشف بذلك حتى طفق يغمر جريدة الأخبار في هذه الخطب والتصريحات .

وإذ ذاك نشرت (الأخبار) لأمين الرافي هذا المقال بعنوان :

نحن أنصار المبدأ لا أنصار الهيئات والأشخاص^(٢)

جاء فيه : كانت (الأخبار) ومديرها في نظر معالي سعد باشا مثالا للوطنية الصادقة . وكان الرئيس يتفضل من وقت لآخر بإعلان ذلك ، وامتداح خدمات هذه الجريدة في تلغرافاته التي يبعث بها إلينا ، وفي كتبه الخاصة ، وفي تصريحاته المتعددة .

فما باله اليوم قد انتهج حيالها نهجاً آخر ؟ وما زال ينتقل من دور إلى دور حتى أراد بالأمس أن ينال من وطنيتنا . وهي كل ما نملك في هذه الحياة . بل هي الشيء الذي يعتقد سعد باشا أنها فوق منال الشكوك .

وإذا كان سعد باشا يرى أنه يعامل من يظن أنهم خصومه السياسيون

(١) أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن - حوادث سنة ١٩٢١ - ص ٢٧٣

(٢) الأخبار ، العدد ٤٠٦ ، تاريخ : ١٩٢١/٦/٢٣

بمثل هذا السلاح مستفيداً من المركز الذى أولته الأمة إياه فليعلم أنه سلاح خطر لا يملك دائماً أن يكون فى قبضته فيمنح الوطنية من يشاء ، ويمنعها من يشاء . فليتيق الله الذى يعرف ما فى الضمائر . وليخش حسابه يوم لا ينفع مال ولا بنون ، ويوم لا أنصار ، ولا هتاف ، ولا مظاهرات .

نعم - ليخش قصاص الله العادل إذا هو تعرض لوطنية الناس ، وهاجم ضمائرهم ، وطمع فى ذمهم - وإذا كان الله قد وهبه ما وهب فليكن شكره لله بالانصراف إلى ما فيه مصلحة هذه البلاد الأسيفة المحزونة . أما تجريح وطنية أبناء الأمة ، والاعتداء على كرامتهم فلا يستفيد منه إلا خصوم البلاد وأعداؤها .

خطب الرئيس بالأمس فى حفلة تكريم لمواطنيه ، فغمز (الأخبار) وقال إنها صحيفة وزارية . وقد أردنا أن ننشر الخطاب برمته ، وبعثنا بمن يأتى لنا بصورة منه من سكرتارية الوفد ، فأبوا أن يعطوها لنا .

على أننا لا ندرى من أين جاء للرئيس أن (الأخبار) من الصحف الوزارية ؟ وما هى الأدلة التى ارتكز عليها سعد باشا فى إسناد هذا الوصف الجريدتنا ؟ بل ما هو العامل الجديد الذى جعل سعد باشا يقف هذا الموقف الغريب حيالنا ؟

أذلك لأننا ثبتنا على موقف واحد ، وتمسكنا بمبدأ واحد ، ولم نشأ أن نسير وراء الخطط الجديدة التى اختطها ، ثم عاد فعدل عنها ؟

لقد كان مبدؤنا ومبدأ الوفد ، ومبدأ رئيسه أن الدخول فى المفاوضات محرم على الجميع حتى تقبل تحفظات الأمة . فلما قام الخلاف بين المتعجلين وغير المتعجلين حملنا حملة شديدة على الخطة المخالفة . فأعجب الرئيس بما كتبنا ، وأرسل تلغرافه المشهور الذى يظهر فيه موافقته على ما نكتب ، ويقول إن مقالاتنا جديدة بأنواع المديح والشكر .

فهل غيرنا هذه الخطة حتى يتهمنا الرئيس في وطنيتنا؟ أم أنه هو الذى غير ، فأبينا أن نجاريه في تغييره ؟

لقد كان الرئيس يعلم أننا سنظل إلى الأبد متمسكين بهذه الخطة حتى لو عدل عنها الوفد !

فقد كانت وصلت إلى مصر إشاعات بأن الوفد ربما قرر العدول عن ضرورة تحقيق التحفظات قبل الدخول في المفاوضات^(١). وسئلت في ذلك وقلت إنى لا أوافق على تعديل الخطة وسأستمر مدافعا عنها إلى النهاية ، ولو اصطدمت بالوفد . وقد كتبت بذلك إلى عضو كبير في الوفد أخبره فيه بتصميمى على خطتى مهما غير الوفد وبدل !

ولما صرح الرئيس لمكاتب الدبلى هراى ، ومندوب الاخبار بتصريحه الذى أهمل فيه التحفظات ، واكتفى بدخول المفاوضات قبل التأكد من إلغاء الحماية كنت أول من انتقد هذا التعديل في الخطة . ثم عاد الرئيس فصصح حديثه . فلماذا لم يحاول سعد باشا وقتئذ أن ينال من وطنيتى كما يفعل الآن ، مع أن الموقف واحد ؟

أما ما حدث بعد ذلك فهو معلوم مشهور ، وقد أراد الرئيس أن يدخل المفاوضات قبل قبول التحفظات من جانب بريطانيا فلم أجد بدا من انتقاد هذه الخطة لمناقشتها من جهة لخطة الوفد الأولى ، فضلا عن اعتقادي واعتقاد الكثيرين بضررها على البلاد .

وقد ناقشنى الرئيس في ذلك مرات فلم يقنعنى بصواب هذا التغيير ؛ بل إنه صرح لى مرة بما جعلنى أزداد تمسكا بحقى . وكان هذا في أثناء الولاية التى أقامها سعادة عبد الخالق مذكور (باشا) لمعاليه .

صرح معاليه يؤمئذ بأنه يعتقد أن الدخول في هذه المفاوضات لا يفيد

(١) من الثابت أن ذلك إما كان رأى الأغلبية من شباب الوفد المصري . ولكنه لم يكن أبداً من رأى سعد زغلول نفسه .

فما سأله : لماذا تريد الدخول فيها إذن ؟ قال : لأن الأمة تريد ذلك .
فقلت له . من أين جاءك أن هذه إرادة الأمة ؟ قال : إني أعلم ذلك .

فالرئيس كان متفقاً معنا على أن هذه المفاوضات لا تجدى ، ومع ذلك
فقد ناصبنا العداء لا لسبب سوى أننا كنا نعبر عن اعتقادنا ، وكنا نقول
بضرورة (تعديل الأساس) قبل كل شيء .

فهل هذا الموقف الصريح منا يستوجب من سعد باشا هذه المطاعن
التي يكررها في مجالسه ، وبواسطة أنصاره ، ثم يعلنها أخيراً في خطاباته ؟
يا معالي الرئيس .

لقد تبين لكم وللأمة أنكم لو كنتم تمسكتم بخطّة الوفد الأولى لما
وصلت البلاد إلى هذه الحالة المحزنة - حالة الانقسام والشقاق . فهل يكون
الداعي لتلك الخطّة من يهتمون في وطنيتهم ؟ .

لقد كنا نقول إن المفاوضة على الأساس الحاضرة بالبلاد . في حين
أنكم أحلّتم للوزارة قبل أي إنسان آخر أن تدخل المفاوضات على هذا
الأساس ، وذلك في خطبتكم المشهورة التي ألقبتموها في حفل تكريم لجنة
الاستقبال لكم .

فهل بعد ذلك نتهم بأننا وزاريون ؟

إننا لم نألف أن نكون وزاريين ، ولم نعتد خدمة الهيئات والأشخاص
ولنما اعتدنا أن نخدم المبادئ وحدها ، ونعمل مع الجانب الذي يقدر
هذه المبادئ .

وقد كنا نرى في الوفد رمزاً لخدمة المبادئ . فتطوعنا لتأييده . وقد
اتهمنا ردهاً من الزمن بأننا وفديون ، ننفق على الجريفة من أموال الوفد ،
وأننا مضطرون لهذا السبب إلى أن نسير وراء الوفد أنى سار ، وقد كنتم
تعلون كذب هذه الاتهامات . كما كنتم تعلون أننا مستقلون في عملنا ،

لا نرضى بأن نكون ذيلًا لآية هيئة مهما عظم شأنها . ولا نظنكم تنسون أنكم فكرتم في الأيام الأولى لتأليف الوفد في أن يصدر الوفد جريدة تكون لسان حاله الرسمي على أن تسند رئاسة التحرير إلينا ؛ فأينما قبول هذه الفكرة ، وقلنا لكم بأننا لا نريد أن نعمل إلا مستقلين بعيدين عن سيطرة أى مخلوق إلا سيطرة ضميرنا . الخ .

* * *

وفي السابغ من شهر أكتوبر سنة ١٩٢١ نشرت (الاخبار) لأمين الرافعى مقالا آخر بعنوان -

حرية الرأى فى نظر سعد باشا زغلول (١) جاء فيه .

لا يريد سعد باشا أن يظهر فى البلاد رأى غير رأيه ، فإذا أخطأ وجب على الناس أن يعتبروا خطأه صواباً .

وإذا اتخذ سياسة ضارة بالقضية تحم على الأمة أن تنادى بأن هذه السياسة صالحة ، وإذا راق له أن يعدل عن خطة طالما دافع عنها أصبح مفروضاً على هذا الشعب المسكين أن يقر الزعيم إقراراً أسمى على هذا العدول بلا مناقشة ولا حساب . والويل لمن يحاول مناقشة الزعيم أو معارضته وانتقاده . بل يجب أن يخفت كل صوت معارض ، ولا يجوز أن يرتفع إلا الرأى الذى يخضع لعظمة سعد باشا . هكذا قالوا ، وهكذا سمعنا منهم ، وهكذا رأينا .

وقد كانت جريدة الاخبار التى طالما تفنى الزعيم بمدحها هى أول ضحية من ضحايا مذهب سعد باشا الذى يقضى بخنق حرية الرأى ؛ ويقتل كل معارضة ، ويرغم الأفلام على أن تكتب فى دائرة واحدة ؛ هى دائرة تحبيذ أعماله سواء كانت صالحة أم غير صالحة . . . فإذا شاءت أن تكتب

(١) الاخبار : العدد : ٤٩٣ بالتاريخ المذكور .

بما يمليه الضمير والوجدان وجب تكسيرها ، وإعلان أصحابها بأن الضمائر يجب أن تموت في هذا العصر ما دام سعد باشا زعيماً ، وما دام سعد باشا لا يريد أن يسمع كلمة انتقاد موجه ضده .

أخطأ سعد باشا في مواقف عدة :

أخطأ في تمسكه بذيول المفاوضات قبل تعديل أساسها .

أخطأ في كثير من أحاديثه ، وكتاباتاته ، وخطبه التي لم يتمسك فيها بجميع حقوق مصر .

أخطأ في التجاؤه إلى جماعة العمال الإنجليز حيث حملهم على التدخل في شئوننا الداخلية ، والطمع في كفاءتنا الاستقلالية .

أخطأ في المبالغة في استرضاء هؤلاء العمال إلى درجة أنه طعن على أعيان البلاد ونوابها ومواطنيها ، فزعم أن الفريق الأول خاضع مستسلم ، وأن الفريق الثاني مستبد ظالم .

أخطأ في إحضار هذه اللجنة إلى مصر لتقوم بما أرادت أن تقوم به لجنة ملنر باعتراف المستر (كارنز) نفسه .

أخطأ سعد باشا في كل ذلك . ولكنه يأبى أن ينسب إليه أحد أنه أخطأ . ولذلك فإننا عندما تجاسرنا على هذا القول أخرجنا من دائرة رضاء ورحمته ، وأوحى إلى جنوده ما أوحى من إنزال العذاب بنا ومقاطعتنا ، وإيصال كل أذى إلينا .

* * *

ويحاول الباحث أن يجد لهذا الكلام الذي كتبه أمين الرافعي ظاهراً وباطناً فلا يجد إلا شيئاً واحداً ، وهو أن الكاتب عاب على سعد منذ بداية الأمر أنه حاول أن يصفى لرأى زملائه من أعضاء الوفد ، وأن يوافقهم على التساهل في تحفظات الأمة ، وفي إهمال النظر في (تعديل الأساس)

الذى ستجرى عليه المفاوضات بينه وبين حكومة الغاصب المحتلة .

ومعنى ذلك باختصار أن سعداً لم يكن على صواب حين طعن محرر
الأخبار في وطنيته ، وزعم أنه وزارى في كتابته وصحافته .

وهكذا عجز سعد عن أن يحتفظ لنفسه بأ كبر صديق كان . يمكنه أن
يعتمد عليه في جميع المعارك السياسية التى تنتظره في داخل البلاد
أو خارجها .

* * *

نقى بعد ذلك سعد زغلول وكان نفيه في هذه المرة الثانية إلى سيشل
ومنها إلى جبل طارق . وساءت صحته كثيراً حتى اضطرت زوجته السيدة
صفية (أم المصريين) إلى السفر إليه في المنفى . وقد أزعج سعد بمرضه
هذا كلنا الحكومتين المصرية والبريطانية . فراحت صحيفة الأخبار تنشر
المقالات الطوال في المطالبة بالإفراج عن سعد وصحبه . وأخذت تستنجز
حكومة ثروت الوفاء بوعودها التى قطعتها على نفسها من هذه الناحية .

من ذلك المقالات التى كتبها أمين الرافعى بالعنوانات الآتية :

واجب الحكومة حيال سعد باشا (بتاريخ ١٩٢٢/٩/٢٤)

الوزارة والحالة الحاضرة ومرض سعد باشا

(بتاريخ ١٩٢٢/٩/٢٥)

مرض سعد باشا أيضاً (بتاريخ ١٩٢٢/٩/٢٦)

سعد باشا في جبل طارق (بتاريخ ١٩٢٢/٩/٢٧)

حول سعد باشا (بتاريخ ١٩٢٣/١٠/٨)

المعنى السباسى لمظاهرات أمس (فى توديع حرم سعد زغلول عند
سفرها إلى جبل طارق) .

(بتاريخ ١٠/١٠/١٩٢٢)

إرادة الشعب (كما تجلت فى المظاهرات التى قامت لتوديع أم المصريين)
(بتاريخ ١١/١٠/١٩٢٢)

سياسة التعذيب

(بتاريخ ١٣/١٠/١٩٢٢)

وهكذا أظهر أمين الرافعى من العطف على حالة سعد مالا يقل
عما أظهره زملاء سعد من رجال الوفد ، وكان فى هذا كله صادقاً
كل الصدق .

واستقالت وزارة ثروت وتلتها وزارة نسيم فطالبتها البلاد من جديد
بالإفراج عن المنفيين . واستمرت حوادث الاغتيال السياسى فى عهد الوزارة
النسيمية . ومع هذا وذاك فقد ساد الصمت والسكون على هذه الوزارة
الآخيرة بالرغم من أنها وعدت فى أول الأمر بالإفراج عن سعد .
من أجل ذلك عاد أمين الرافعى يذكر الوزارة النسيمية بالوعد ، وكتب
فى هذا المعنى طائفة أخرى من المقالات . منها على سبيل المثال .

الوزارة الجديدة وسعد باشا زغلول

(بتاريخ ٨/١٢/١٩٢٢)

الموقف لم يتغير بالرغم من تغيير الوزارة

(بتاريخ ١٠/١٢/١٩٢٢)

كيف تنزل الوزارات على إرادة رأى العام

(بتاريخ ١١/١٢/١٩٢٢)

صمت الوزارة

(بتاريخ ١٤/١٢/١٩٢٢)

الوزارة والمسجونون السياسيون

(بتاريخ ١٩/١٢/١٩٢٢)

السياسة الإنجليزية وسعد باشاً

(بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٢٢)

واجب الوزارة حيال عودة سعد باشا

(بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٢٢)

الوزارة وأعضاء الوفد المسجونون

(بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٢٢)

* * *

وأفراج عن سعد زغلول ، وبدأ أمين الرافعي هجومه على لجنة الدستور وعلى نصوص هذا الدستور ، وكتب في ذلك عدة مجموعات من المقالات من أشهرها المجموعة التي عنوانها (ملاحظات عن الدستور) ما بين ٢٢ إبريل، ٥ مايو سنة ١٩٢٣ . وقرأها سعد زغلول وهو في أوروبا قبل وصوله إلى مصر فأعجب بها إعجاباً شديداً وكتب في هذا المعنى خطاباً لطاهر (بك) اللوزي قال فيه :

« وعدتكم بإبداء ملاحظاتي على الدستور ، وهي بالإجمال أنه دستور أنشأ للبلاد حكومة مطلقة في الظاهر ، ومقيدة في الحقيقة ، وفتح للإنجليز باباً واسعاً للدخول منه في شئون البلاد وإدارتها بما يعوق تقدمها ونجاحها من غير أن يتعرضوا للمسئولية ، وإذا أرادت البلاد تقييد هذه السلطة بما يمنع هذا التدخل لم يمكنها ذلك إلا بتعديل الدستور . وتعديله لا يتأتى إلا باجتماع شروط صعبة الاجتماع أهمها موافقة الملك .

وقد فصل ذلك أمين بك الرافعي في ملاحظاته على الدستور ، وقد قرأت منها لغاية الملاحظة رقم ١٢ فاستجدها واستحسنها كل الاستحسان^(١) .

ثم عاد سعد إلى مصر واستقبل فيها أحسن استقبال واحتفل أمين الرافعي بعودته احتفالا كبيرا . وأجريت الانتخابات وفاز سعد بالأغلبية الساحقة وبدأ البرلمان الأول دورته الأولى ، واستعد أمين الرافعي للدفاع عن حقوق الأمة داخل البرلمان كما دافع عن حقوقها وسلطانها خارج البرلمان . واشتدت المعارضة في نقدها لحكومة سعد ، وأخذ أمين الرافعي جانب المعارضة — لا لأنه يمثلها — ولكن لأنه يسير على مبدأ الدفاع عن الحريات ، والدفاع عن القضية المصرية .

وتمثل الكاتب في نفسه صورة الزعيم على أنه دكتاتور . فأخذ يمرض به من آن لآخر . كما أخذ يقص عليه على صفحات الأخبار أقاصيص الطغاة الذين فقدوا سلطانهم ، وخذلهم أوطانهم ، وضرب الأمثلة على ذلك بما حدث لموسليني في إيطاليا^(٢) .

ومع هذا وذاك فحين ضاق سعد بالمعارضة في داخل مجلس النواب أحب أن يقدم استقالته فكتب أمين الرافعي مقالا بعنوان : واجب الوزارة أن تبقى وتعمل^(٣) .

ثم الاعتداء على سعد زغلول ، وهو الاعتداء الذي نجا منه بحياته . وفرحت البلاد لنجاته كما فرحت كل الفرع لاعتداء الجاني عليه . فكتب أمين الرافعي مقالا يستنكر فيه هذا الاعتداء بعنوان : .

(١) راجع الأخبار : العدد ٩٩٠ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٢٣ .

(٢) الأخبار : العدد ١٣٢٢ بتاريخ ١٨/٦/١٩٢٤ وعنوان المقال : تيار الحرية يحرق الدكتاتورية في كل مكان .

حادث الاعتداء الأليم على سعد زغلول باشا .

جاء فيه : (١) .

كنا نظن أن مصر نجت من تلك الروح الخبيثة التي تدفع العقول الطائشة إلى الاعتداء على الأنفس اعتداءً أثمياً تنكره الشرائع الإلهية ، كما ينكره كل عقل سليم لم يمسسه طائف الهوس والجنون .
ولكن البلاد روعت في صباح اليوم بطلقة نارية أصابت حضرة صاحب الدولة سعد باشا زغلول من يد أئيمة لم ترد بفعلتها سوى الأذى بالبلاد وسمعتها .

إن مصر تقاوم غاصبها بسلاح سلمى - هو سلاح الحجة والإقناع من جانب ، وسلاح الثبات والتمسك بالحقوق من جانب آخر . ومعنى استعمال هذا السلاح أننا ننبد القوة ، ونمقت استخدامها . فالقوة إذا اشتبكت مع المبدأ حقت عليها كلمة الهزيمة وفاز المبدأ عليها . ولما تناضل المبادئ بمقارعة الحجة بالحجة - أى بالنضال المعنوى ، فإن هذا النضال الشريف بين المبادئ المختلفة يبرأ من ارتكاب الجرائم الشنيعة ، وسفك الدماء البريئة ؟ الخ .

* * *

ثم دخل سعد في مفاوضات رسمية مع الحكومة البريطانية ، وانتهت المفاوضات على النحو الذى كان فيه شرف عظيم لسعد زغلول حين لم يتساهل قيد شعره في حقوق بلاده . وعاد سعد إلى مصر مرفوع الرأس موفور الكرامة . فكتب أمين الرافعى طائفة أخرى من المقالات بوضوح فيها د ضرر التعليق بالمفاوضات بعد أن ظهرت سيئاتها وثبت عدم قائمتها ، (٢) .

(١) الأخبار : العدد ٢٣٤٣ بتاريخ ١٢/٧/١٩٢٤ .

(٢) الأخبار : العدد ١٤١٤ بتاريخ ١١/٧/١٩١٤ .

ثم نشرت الحكومة البريطانية (الكتاب الأبيض) عن موضوع مفاوضات سعد - مكدونالد - فأخذ أمين الرافعي يرد على هذا الكتاب جزءاً جزءاً ، وطلق يسأل في هذه المقالات : ماذا سينوي سعد باشا أن يفعل الآن ^(١) ؟

ثم طفق يدعو بعد ذلك إلى (الاتحاد بعد فشل سياسة المفاوضات ^(٢)) . ثم عاد أمين الرافعي يناقش سعداً من جديد في موضوع السودان وكتب يقول (إن الإنجليز يعملون لفصل السودان وسعد باشا لا يقول كلمة واحدة ^(٣)) .

كما كتب يقول (الإنكليز يسرقون السودان والوزارة لاهية بالتعيينات والترقيات ^(٤)) .

ومنذ ذلك الحين اشتدت وطأة الكاتب على الوزارة السعدية . وتعرف ذلك من مجرد العنوانات التي اتخذها لبعض مقالاته إذ ذاك ومنها :

- سياسة التسامح مع الغاصب (١٩٢٤/١٠/٢٨)
- يدافعون عن سياسة التسليم بعد أن وصلوا إلى كراسي الحكم (١٩٢٤/١٠/٢٩)
- قوة المقاومة في البلاد وماذا فعلت بها سياسة الوفد والوزارة (١٩٢٤/١٠/٣٠)
- سعد باشا والوظائف (١٩٢٤/١١/٤)
- الوظائف والأسرة الزغلولية (١٩٢٤/١١/٥)
- الحرية الشخصية في عهد وزارة الشعب (١٩٢٤/١١/٦)

(١) الأخبار ، العدد .	١٤١٨	بتاريخ	١٩٢٤/١١/١٢
(٢)	»	»	١٩٢٤/١١/١٦
(٣)	»	»	١٩٢٤/١١/٢٥
(٤)	»	»	١٩٢٤/١١/٢٦

واستقالت وزارة سعد وتلتها وزارة زيور ، ومع هذا وذاك فقد كان أمين ينظر إلى سعد على أنه لم يزل مسئولاً عن الحالة السيئة التي وصلت إليها البلاد إذ ذاك .

ونشرت الصحف المصرية حديثاً لسعد زغلول عن الحالة الراهنة . فانهز أمين الرافعي هذه الفرصة وكتب مقالا بعنوان :

حول حديث سعد باشا

سياسة التقرب من الإنجليز لاستعادة الحكم^(١) جاء فيه ما يلي :
لا يفكر سعد باشا في شيء سوى ما يعتقد أنه مصلحته ومصلحة أنصاره ، أما مصلحة الوطن فإنه لا يعبأ بها ، وإذا تظاهر يوماً بأنه يدافع عنها فذلك بقصد التغرير والتضليل ، وابتغاء الوصول من هذا الطريق إلى تحقيق مصالحه الذاتية على حساب الوطن وقضيته .

لقد عاد سعد باشا إلى التكلم وإلى الإدلاء بالأحاديث . وليته سكت ولم يتفوه بما فاه به ؛ فإن كلامه الأخير ليس فيه أي خير ، ولا يرجي منه أي نفع عام ؛ وإنما هو كلام يشعر بأن سعد باشا لا مطمع له في هذه الحياة إلا تحقيق مآربه الذاتية . وأنه بالرغم من اللطمات التي أصابته من أصدقائه الشرفاء المعقولين^(٢) لا يزال يتزلف إليهم ، ويتمسح بأعتابهم ، ويستجدي الحكم منهم ، ليسلم إليهم حقوق بلاده في مقابل أن يتركوه يؤلف حكومة زغلولية لحماً ودماً .

تحدث سعد باشا إلى مراسل « رويتر » ، فلم ينبس بكلمة عن مصر واستقلالها وحريتها ، ولم ينطق بحرف واحد عن اعتداءات الإنجليز عليها وافتئاتهم على حقوقها وإهاتهم لكرامتها .

(١) الأخبار . العدد . ١٤٩٣ . بتاريخ ٧ يناير ١٩٢٥ .

(٢) هذا الوصف الذي كان يصف به سعد أحيانا الإنجليز في خطبه وأحاديثه .

لقد تناسى زعيم الثورة - كما يلقبونه - كل شيء يتعلق بالوطن ،
 وذهب يتحدث عن شخصه ومحاربة خصومه له ، وعما سينوى أن يفعله
 في هؤلاء الخصوم : ذهب يتحدث عن منزلته في قلوب هذا الشعب المسكين
 الذى منى به ، ونكس بزعامته ، ذهب يتحدث عن الانتقامات والعقوبات
 التى سينزلها بكل من يقف في طريقه !

هذا ما أمكن سعد باشا أن يصرح به في حديثه . فهو لا يحكم إلا
 بنفسه ، ولا يفكر إلا في نفسه ، ولا يعمل إلا لنفسه . وما دام في مصر
 خصوم لسعد فلا مندوحة عن الاشتغال بهم ، والتنكيل بكل من ينتمى
 إليهم . أما خصوم مصر ، أما الغاصبون المعتدون على حقوق الوطن ،
 أما الإنكليز الذين يعملون على النكاية بالأمة ، ويسعون لترديها في الهاوية
 فإنهم لا يستحقون من سعد باشا الزعيم إلا كل عطف وحب وصدقة !!
 ومن أجل ذلك لا يفكر هذا الزعيم في توجيه أى لوم إليهم ، ولا في
 مجرد عتابهم ، بل يتودد إليهم ويتملقهم ويعدهم ويمنيهم ويستخدم التضييل
 والتغريب وقلب الحقائق في سبيل استرضائهم !!

ذهب سعد باشا إلى لوندرة فقابله (المستر ماكدونالد) بتلك اللطعات
 المهينة . وقد اعترف سعد بنفسه بهذه اللطمة ، وقال إنهم دعوه إلى الانتحار .
 وأعقب دعوة الانتحار نشر كتابهم الأسود الذى حددوا فيه مركزهم في
 مصر والسودان بناء على فشل المفاوضات .

وتلا ذلك بلاغ حكومة السودان المبني على السياسة الإنجليزية التى
 تقررت على أثر فشل المفاوضات .

حدث كل ذلك على مرأى ومسمع من العالم ، ومع ذلك يزعم سعد باشا
 أن المفاوضات قد أجلت ، وهو من أجل هذا مستعد لاستئنافها .

إن المفاوضات لم تؤجل يادولة الباشا . وإنما دعوة الانتحار هى التى

أجلت ، وإذا كنت تعلن اليوم استعدادك لاستئناف المفاوضات فذلك أنك مستعد لقبول دعوة الانتحار .

نعم — إنك لا تريد تسوية مسألة مصر ، وإنما تريد تسوية مسألة الخاصة: أتريد تسوية مسألة الحكم ، تريد تسوية مسألة الحكومة الزغولية لفظاً ومعنى ولحماً ودماً . تريد أن تحصل على أغراضك الشخصية بواسطة الإنجليز ، ولو بقبول دعوة الانتحار .

لقد فهمنا الآن حكمة سكوتك على ما أصابك من اللطمات والإهانات . لقد فهمنا الآن حكمة صمتك المريب حيال الكتاب الأسود الذى لطمك به صديقك ماكدونالد . لقد فهمنا الآن صمتك المخزى حيال بلاغ فصل السودان ، لقد فهمنا الآن حكمة استخذائك أمام الإنذار البريطانى . فأنت أردت بكل هذه المواقف غير المشرفة أن تدع الطريق مفتوحاً أمامك لقبول شروط الإنجليز ، والنزول على حكمهم ، أو بالأحرى — أردت أن تدع الفرصة قائمة لتلبية دعوة الانتحار .

ومن أغرب ما يقع فيه سعد باشا من المتناقضات أنه لا يفر لآى مصرى أن يخالفه رأى ، بل يتخذ هذا الخلاف سبباً فى إيقاع الاذى بمن يخالفه ، ولا يترفع عن ارتكاب كل عمل شنيع فى سبيل الانتقام من هؤلاء المخالفين على حق ؛ فإنهم إنما خالفوه تحت تأثير المصلحة العامة .

أما الإنكليز أصدقاؤه فإنهم مهما أصابوه ، ومهما لطموه ، ومهما آذوه ، ومهما أنزلوا بالوطن المصائب والنكبات ، فإنه ينسى لهم كل شيء ، ويتجاوز عن كل خطيئة لهم ، ماداً يده لمصاحفتهم ، ويعتبر اعتدائهم على أرض الوطن سبباً فى توثيق عرى الصداقة معهم !

لقد فعل ذلك على أثر دعوته للانتحار . وقد اعتبر هذه الدعوة من من أسباب توطيد المحبة بينه وبين صديقه المستر ماكدونالد .

وها هو الآن يكرر نفس هذه المأساة ؛ فقد شهدنا حكومة المحافظين تنكل بمصر ، وتتهم سعد باشا نفسه بالإجرام ، شهدنا المستر تشمبرلين يمزو إلى سعد باشا تهمة القتل (في قضية السردار) . شهدنا خطبة العرش الإنجليزية تتضمن لأول مرة توجيه تهمة الإجرام لسعد باشا .

فعل المحافظون وعلى رأسهم المستر تشمبرلين كل ذلك بمصر ولسعد باشا ، ومع ذلك كان سعد باشا لا يتردد في استجداء المفاوضة مع هؤلاء الذين لو ثوا سمعته في العالم بأسره ، وأعلنوا أنه رجل مجرم قاتل . فسعد باشا ينسى هؤلاء الأصدقاء أنهم أهانوه ولطموه واحتقروه وأسندوا إليه تهمة الإجرام والقتل وسفك الدماء .

نسى لهم كل هذه الأفعال ، لأنه يعتقد أن تودده لهم ، وتمسحه بأعقابهم يعيده إلى كراسي الحكم .

أما مواطنوه المصريون فإنه لا ينسى لهم حتى خلافهم معه في الرأي ، ويعتبر هذا الخلاف مبررا لاستخدام وسائل التشكيل بهم .

هذا هو الفرق بين معاملة سعد باشا للإنجليز المعتدين ، ومعاملته للمصريين غير المعتدين . هذا هو عمل الرجل الذي يريد أن يعود إلى كراسي الحكم بواسطة الإنجليز . هذا هو الرجل الذي يريد التضحية بمصالح الوطن وكرامته وحقوقه في سبيل أطماعه الشخصية .

د أتريدون أن تهدوا من أضل الله ومن يضل الله فلن تجده سبيلا ،

لا شك أن هذا المقال كان شديد اللهجة إلى حد التطرف . وتلك هي المرة الوحيدة التي يضطر فيها كاتب هذه السيرة أن ينحى باللائمة على أمين الرافعي ، لأنه تجاوز القدر في هذه المقالة . ونحن نعلم أن من حق الصحفي دائماً أن ينسب الخطأ إلى الزعماء وإلى ولادة الأمر إذا كانت هناك دوافع

وطنية إلى ذلك . ومن أجل هذا لم نوجه لوما إلى محرر الأخبار في مقاله الذى نقلناه قبل ذلك . وهو المقال الذى خطأ فيه سعدا في مواضع كثيرة .

ولسكننا مضطرون إلى تخطئة أمين الرافعى فيما انزلق فيه قلبه من هذه التهم العريضة التى اتهم بها زعيم الثورة ، فليس صحيحاً ما قاله عن هذا الزعيم أنه لا يتوخى غير مصلحته الشخصية ، وأنه مستعد دائماً للتضحية في سبيلها بالمصلحة القومية . وسيرة سعد زغلول شاهد على صدق ما نقول .

أجل - لقد مرت بزغلول محنة من أقسى المحن التى يمكن أن تمر بالزعماء أو الشعوب . هى المحنة التى عصفت بالوزارة السعدية عقب مقتل حاكم السودان وهو السردار (سير لى ستاك) . لقد ضاقت الدنيا في عين سعد بما رحبت . وخيم على البلاد جو كثيف من الإرهاب الشديد الذى فرضه الإنجليز عليها بعد هذه الحادثة المشؤمة .

وكان على أمين الرافعى في تلك المحنة الصعبة ألا يكون ضغثاً على إقباله كما يقول العرب في أمثالهم ، كان عليه أن يدع للتسامح الوطنى سبيلاً إلى نفسه ونفوس المصريين الذين لجعوا بتلك الحوادث الكبرى . ومنها استقالة الوزارة الشعبية، ومنها إعلان فصل السودان عن مصر، وما إلى ذلك كله من الأحكام التى أملاها حاكم جبار هو الحاكم الإنجليزى على شعب أعزل من كل قوة يملكها ، هو الشعب المصرى .

وكان أمين الرافعى في كل مراحل حياته الصحفية مثالا للعقل والرزانة وبعد النظر وقوة الاحتمال . فما باله في هذه المرة قد خانته قوته ، ونفد منه صبره ، وانبرى يكيل التهم لسعد زغلول ، ونسى أنه زعيم الثورة ، وأنه رمز الأمة ، وأنه ملء عيون الإنجليز أنفسهم لا يحسبون حساباً إلا لزعامته ولل قوة الشعبية الهائلة التى وراءه ؟

أما هذا الحديث الذى أدلى به سعد إلى مراسل رويتر - وهو الحديث

الذى أحدث كل هذه الضجة - فالظاهر أن الصحف المصرية روته روايتين مختلفتين ؛ فما كان من أمين الرافعى إلا أنه أخذ بالرواية الأبعد عن الصحة .

والرواية الأولى لهذا الحديث فخواها أن سعدا صرح للراسل المذكور أنه مستعد للمفاوضة ، وللتسليم بمطالب إنجلترا . وإذا عاد إلى الحكم فإنه مستعد للمفاوضة بروح الراغب في الاتفاق مع المستر تشميرلن .

والرواية الثانية لهذا الحديث جاءت على لسان بركات (باشا) وفيها أن الرواية الصحيحة للحديث هي : أن زغلول باشا بصفته وكيل الأمة المصرية مستعد على الدوام للمحادثة في القضية الوطنية مع أى إنسان ، سواء كان هذا الإنسان : تشرسل ، أو تشميرلن أو غيرهما وكثيراً ما جرى ذلك على لسانه . وأن مصر مستعدة دائماً للاتفاق ومراعاة المصالح الإنجليزية التي لا تعارض مع الاستقلال التام لمصر والسودان .

قال الأستاذ عبد القادر المازنى - وهو أحد محررى الأخبار إذ ذاك - ما نصه :

« وبين الحديثين تشابه في نقط كثيرة . وقد يحق للمرء أن يستبعد أن يختلق المكاتب حديثاً ينطبق على ما هو معروف عن سعد باشا ويكون اختلاقه بلا مناسبة . ولكننا مع ذلك نسلم جدلاً أن الحديث هو كما رواه بركات باشا وقد نشر الحديث المختلق منذ أسبوع ، وأذيع في مصر تصحيح له منذ أيام ، ولكن اسألوا الباشا هل نشر تكذيب أو تصحيح لهذا الحديث المختلق في إنجلترا كما نشر في مصر ؟

ومضى أمين الرافعى في خصومته العنيفة لسعد إلى آخر الشوط . فأصبح لا يعنيه كل يوم إلا أن يكتب مقاله السياسى ويحمل فيه سعدا مسئولية الحالة السيئة التي صار إليها الدستور ، والحالة السيئة التي صارت إليها الحرية الشخصية والحرية الجماعية ؛ والحالة السيئة التي صارت إليها البلاد في جميع

مرافقها الحيوية . وانحدر أمين في هذه الحملات الصحفية إلى القاع حيث أخذ يكتب عن سعد مثل هذه المقالة بعنوان :

البلاد سائرة في طريق الفوضى ، وسعد باشا يدفعها إلى هذه الهاوية ^(١)
ومقالة أخرى بعنوان :

يتملقون الإنجليز ليعودوا إلى الحكم ^(٢) إلى آخر تلك المقالات .

* * *

وكان لهذه الخصومة بين الرجلين أثرها الكبير على صحيفة الأخبار التي أفلست وبدأت تحاول الانضمام إلى صحيفة أخرى كانت منسوبة إلى الحزب الوطني ، هي صحيفة اللواء المصري . وكان ذلك في العاشر من شهر مايو سنة ١٩٢٥ . ثم ما لبثت أن استغنت بمواردها الخاصة عن هذه الصحيفة الأخيرة ، فاستقلت عنها . وعادت إلى كفاحها كما ذكرنا ذلك في الفصل الخاص (بمولد الأخبار) .

ولم يكن إلا أخيراً في عام ١٩٢٦ أن حدثت المعجزة في تاريخ مصر - ونعني بها إئتلاف الأحزاب ، وإلقاء الماء على هذه النار المتأججة بين هذه الأحزاب مما كان له أثر في القضاء على جميع الخصومات السياسية في مصر إلى أجل .

فليت أن مصر أجلت غضبها ، وانقسامها ، وليت أنها احتفظت بائتلافها وتماسكها وانضوائها تحت لواء زعيم واحد تحوطه بعنايتها كما يحوطها برعايته حتى يكتب الله لها الفوز في قضيتها بجهد أقل وفي زمن أقصر لكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه .

(١) الأخبار . العدد ١٥٤٩ بتاريخ ١٦/٣/١٩٢٥
(٢) الأخبار . العدد ١٥٥٢ بتاريخ ١٩/٣/١٩٢٥

الفصل الثاني عشر

الأسلوب القويم

بدأ أمين الرافعي يكتب في الصحف عام ١٩٠٦ . وبقى يحمل القلم حتى توفي إلى رحمة الله عام ١٩٢٧ . فكأنه بقي يعمل في الصحافة أكثر من عشرين عاماً متوالية ؛ هي الفترة التي اشتدت فيها وطأة الاحتلال البريطاني على مصر . ثم هي الفترة التي شهدت قيام الحرب العظمى ، كما شهدت ثورة مصر الكبرى سنة ١٩١٩ وما اقترن بتلك الثورة من الأحداث الجسام التي عرض لأطراف منها هذا الكتاب .

والصحافة - في أوقات الشدائد والمحن التي تمر بالأمم - كالآدب لا بد أن يكون لها منهج خاص في التفكير ، ومنهج خاص في التعبير . وما أسلوب الصحفي أو الأديب إلا نتيجة حتمية لتفاعله مع الظروف المحيطة به . وعلى هذا فنحن من القائلين بحتمية الآدب ، وحتمية الصحافة بهذا المعنى الذي نشرحه وتوضحه . ذلك أننا لا نستطيع أن نتصور أديباً من الأدباء ، ولا صحفياً من الصحفيين يمكن أن يكون بمعزل تام عن حاضره ، أو يقدر على أن ينزع عن نفسه ثوب هذا الحاضر الذي يعيش فيه . على أن ذلك إن جاز بصورة ما مع رجل الآدب ، فإنه لا يجوز بحال ما مع رجل الصحافة . لأن الصحافة في ذاتها عمل اجتماعي بحث لا أكثر ولا أقل .

عاشت مصر في تلك الفترة التي نشير إليها مستمرة في نضالها مع المحتل : لم تعرف في أثنائها طعماً للهدوء ، ولا استطاعت أن تنعم في أثنائها بقسط من الراحة . وكان العبء الأكبر في الشطر الأول من تلك الفترة (أعني من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩١٨) . واقعا على كاهل الحزب

الوطني بزعامه مصطفى كامل ثم من بعده بزعامه محمد فريد . فلما انتهت الحرب وقامت الثورة مال ميزان الحركة الوطنية فأصبح نصيب الوفد هو النصيب الأكبر من هذا العبء ، وأصبحت كفته من القضية الوطنية هي الراجحة .

وكما قلنا قبل ذلك — إن الفرق بين الحزب الوطني والوفد لم يكن عظيماً ، وإن مسافة الخلف بينهما لم تكن واسعة . فهما ينشدان الاستقلال التام ، ولكنهما يختلفان في طريق الوصول إليه بعض الشيء . فالحزب الوطني يشترط الجلاء قبل البدء في المفاوضة . والوفد — بنظره الواقعية للأمور — يقبل البدء في المفاوضة ، وهو واثق من أنها ستفضي إلى شيئين معاً : هما الجلاء من جانب ، والاستقلال التام من جانب آخر .

من أجل ذلك وجدنا نوعاً من التعاون والتضافر بين جميع الأحزاب والهيئات في تحقيق مطالب الأمة . واشتركت هذه الأحزاب والهيئات في تأييد سعد والوقوف من خلفه . وكان أمين الرافعي من أولئك الرجال الذين ساندوا سعداً في هذه القضية — فعل ذلك في الوقت الذي لم تكن فيه لسعد أو الوفد صحيفة تنطق باسمه ، وتدافع عن رأيه . وبقي الحال على ذلك حتى تنبه الوفد إلى حاجته القصوى إلى أن تكون له صحف ، كما للحزب الوطني صحف أخرى .

في تلك الظروف الحرجة ، والأزمات الحادة ، والتجارب القاسية التي مرت بالأمة كان أمين الرافعي بصحيفة (الشعب) هو الصوت القوي الذي ارتفع في وجه الظلم والبغي ، والرجل العنيد الذي وقف وجهاً لوجه للغاصب المحتل . وبقي خلف الحركة الوطنية يساندها ، ويؤيدها ، ويدفعها دفعاً إلى الأمام . حتى قامت الثورة وظهر سعد على رأس تلك الثورة ، وولدت صحيفة (الأخبار) لمساندة القضية الوطنية ، وتأييد كل من المناصرين لها والآخذين بيدها والراغبين في الوصول بها إلى النجاح التام .

ومن هنا جاء أسلوب أمين الرافعى فى تلكا الصحيفتين السابقتين وهما (الشعب و (الأخبار) أميل إلى الجدد وإلى الصرامة ، وأقرب إلى الصراحة . وبهذه الصفات التى عرف بها أمين عولجت شتى المواقف السياسية ، والقضايا الوطنية التى واجهتها الأمة فى تلك الفترة .

وإذا ذهبت تلتمس أستاذاً لأمين الرافعى فى هذا الأسلوب الذى اتبعه لم تجد هذا الأستاذ غير مصطفى كامل . وقد رأينا فى الجزء الخامس من كتابنا (أدب المقالة الصحفية فى مصر) كيف كان هذا الزعيم الشاب يكتب بأسلوب جاد ، ويخطب بأسلوب جاد ، ويسخر من خصومه بأسلوب جاد ، ويدافع عن قضايا بلاده بنفس هذا الأسلوب الجاد . فكان الجدد كان هو الطابع العام لصحافة مصطفى كامل من أولها إلى آخرها . وعلة ذلك أنه فى حرب طاحنة مع العدو ؛ وهى حرب لم تتوقف ، ولم تهدأ ، ولم يعلن فيها أحد الطرفين رغبته فى إعلان الصلح ، ولو إلى أجل مسمى ! .

وخرجت الأمة من ثورتها الكبرى سنة ١٩١٩ ولها قضية وطنية كانت هذه الثورة بمثابة إعلان كبير عنها فى أمم العالم المنحضر أجمع .

أجل كانت حادثة دنشواى بمثابة إعلان سابق عن هذه القضية فى أمم العالم المتمددين . ولكن الثورة المصرية سنة ١٩١٩ بلغت فى الإعلان عن هذه القضية ، وعن مطالب المصريين وحقوقهم فى الاستقلال والحرية ما لم تبلغه حادثة أخرى فى التاريخ المصرى كله .

وشعر أمين الرافعى بحاجة القضية الوطنية إلى صحافة نزيهة حرة تنصرها ، وتؤيدها ، وتشد من أزرها ، وتقوى من حجتها فنذر نفسه وقلبه لهذه الغاية الكبرى . ومن ثم جاء أسلوبه الصحفي دفاعياً محضاً . وبه ترفع الرجل ضد المحتلين فى محكمة الضمير الإنسانى ، والرأى العام العالمى .

وكم كان واجب الصحافة المصرية ثقيلًا على كواهل أصحابها في تلك الفترة التي نشير إليها . فقد كان عليهم إذ ذاك تبصرة الشعب المصرى (وهو صاحب القضية) بكل أمر من أمورها ، وأن يضعوا أمامه كل دقائقها ، ويشروحوا له جميع مشكلاتها . وكان عليهم أن يصلوه كذلك بالماضى القريب منذ وطئت أقدام المحتل أرضهم ، وحاول هذا المحتل أن يلغى قوميتهم وشعورهم لوطنهم كما حاول هذا المحتل أن يستغل جهلهم بأمور بلادهم ، فأفهمهم أن من الخير لهم أن يدعوا وطنهم مشاعاً للجميع ؛ يعيش فيه المصرى والتركى والإنجليزى ، والفرنسى والإيطالى واليونانى متساوين جميعاً فى الحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية ، والحقوق الاقتصادية .

وهنا أحس أمين الرافعى كذلك بأن عليه واجبين فى وقت معاً . عليه أن يمد القارىء المصرى كل يوم بالمقالات السياسية التى تشرح له الموقف أولاً بأول . وعليه مع ذلك أن يمدّه بالبحوث التاريخية والقانونية والسياسية التى تشرح له تاريخ القضية الوطنية ، وتذكره بجميع المراحل التى مرت بها ، والمحاولات التى بذلها المحتل لبصرف المصريين جملة عن هذا الأمر .

إذ ذاك وقف أمين الرافعى موقف المعلم المرشد للشعب المصرى مرتين . فى أولاهما التى عليه دروساً فى الوطنية بما كان يكتب له من المقالات فى شتى الذكريات التاريخية على نحو ما كان يفعل أستاذه مصطفى كامل فى صحيفة اللواء سواء بسواء . وفى الثانية وقف أمين الرافعى موقف المعلم المرشد لهذه الأمة المصرية منذ كان يوافيها بالبحوث التاريخية والقانونية المستفيضة كلما جدت حاجة ملحة إلى مثل هذه البحوث وفى هذا المجال الأخير انفرد أمين الرافعى بطاقة كبيرة من (السلاسل) أو (المجموعات) من المقالات ؛ كانت كل مجموعة منها تؤلف بحثاً تاريخياً أو قانونياً كما بينا .

نعم — كان هذا العمل الأخير — وهو كتابة البحوث فى الأزمات

التي تعرض للقضية الوطنية من قريب أو بعيد — واجبا على العلماء والباحثين وذلك في الميدان الثقافي ، والميدان السياسي . فلما لم يجد أمين الرافعي من المواطنين من قام بهذا الواجب الكبير تصدى هو للقيام به ، حتى كانت بحوثه التاريخية والقانونية نبراساً يهتدى به الزعماء في سياستهم ، والأدباء والصحفيون في جهودهم التي بذلوها في هذا السبيل .

ثم إن ثقافة أمين الرافعي ثقافة قانونية وتاريخية في أكثرها — كما علمنا — وقد كان لا بد لأسلوبه الكتابي من أن يتأثر بكل عنصر من عناصر هذه الثقافة ؛ فلم يكن عجيباً أن تظهر في أسلوب أمين الرافعي هذه الظلال التاريخية والقانونية واللغوية والدينية مادامنا نقول أن أسلوب الصحفي أو الأديب نتيجة حتمية لتفاعله مع الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحيط به .

* * *

والآن نستطيع أن نلخص الخصائص الكتابية التي تميز أسلوب أمين الرافعي ، وأن نكشف عن الروح الذي ينم عنه هذا الأسلوب ، وذلك على ضوء البحوث التي قننا بها في الفصول المتقدمة .

وأهم هذه الخصائص الكتابية ما يلي :

(أولاً) أنه أسلوب «دفاعي» ، في جملته . الهدف الأول والآخر منه هو الدفاع عن القضية المصرية في كل موقف من المواقف التي تمر بها . ولقائل أن يقول : وهل الدفاع صفة من صفات الأسلوب الكتابي كالإسهاب والإيجاز والبديع والبيان ونحو ذلك ؟

والجواب أن الدفاع صورة من صور الكلام ، وهدف من أهدافه . ومن ثم كان الفرق عظيماً بين أسلوب المحاماة ، وغيره من الأساليب المعروفة في الكتابة . وكما قلنا عن أسلوب الأستاذ أحمد لطفي السيد في (الجريدة) إنه أسلوب ثقافي ، بمعنى أنه ينم عن نوع الثقافات التي ثقفها

الكاتب ، ويدل على كنها وكيفيتها ، فكذلك نقول عن أسلوب أمين الرافعي إنه أسلوب « دفاعي » بمعنى أنه يهدف دائماً إلى الذود عن القضية الوطنية ، ويصطنع في كثير من الأحيان أساليب المحامين في الدفاع عنها . ومن ثم برع أمين الرافعي في « المقال السياسي » ، ولكن بالصورة التي يخالف فيها رجلاً كالسيد علي يوسف صاحب (المؤيد) في كتابة هذا المقال السياسي - كما سيأتي ذكر ذلك .

نعم - كان سعد زغلول وكيلاً عن الأمة المصرية في قضيتها الوطنية ؛ وذلك بمقتضى التوكيل الذي وقعت عليه هذه الأمة . وحق لأمين الرافعي في نفس الوقت أن يعتبر نفسه وكيلاً عن هذه الأمة في تلك القضية ، وذلك بمقتضى الواجب الملحق على الصحافة المصرية في تلك المحنة . وكما شعر سعد بعظم المهمة التي أقيت على كاهله في تلك اللحظة ، فكذلك شعر أمين الرافعي بنفس شعوره أيضاً . ومن ثم جاء تفانيه في خدمة القضية ، وإخلاصه للمبدأ الذي أعلن عنه في صحافته ، وهو دفاع المستعيط عن هذه القضية حتى النهاية .

ولعله من أجل هذا كثرت ألفاظ « الاتهام » و « الشهود » و « القوانين » و « النظامات » و « اللوائح » و « الخصوم » و « الأسانيد » و « الحقوق » وأمثالها في أسلوب أمين الرافعي .

وللقارىء أن يحصي أمثال هذه الألفاظ فيما قدمنا له من نماذج من كتابة أمين الرافعي . وفي استطاعته كذلك أن يلاحظ أن هذا الرجل - وهو أمين - لم يخلع عن نفسه رداء المحاماة (أو الروب) في طول الفترة التي عاشها يكتب في الصحف المصرية من أولها إلى آخرها^(١)

(ثانياً) أنه أسلوب خطابي في بعض الأحيان يذكر بأسلوب أستاذه مصطفى كامل وإن كان من الحق أن يقال إن ميله للأسلوب الخطابي

(١) راجع فهرست النماذج في آخر الكتاب .

لا يمكن أن يقاس بميل أستاذه مصطفى كامل . والسبب في ذلك أن هذا الزعيم خطيب بطبعه . وأما أمين فكاتب بسجيته . والفرق كبير في نظر الناقد بين طبيعة الخطابة وطبيعة الكتابة ، أو بين طبيعة الخطيب وطبيعة الكاتب ، وإن ظهر أنه لا غنى لأحدهما عن الآخر يتكلف طبيعته في الوقت المناسب . ففي المواقف الشعورية الخالصة لا يصلح إلا أسلوب الخطابة . وفي مواقف التوجيه والإرشاد والمناقشة لا يصلح إلا أسلوب الكتابة . ونحن نعلم أن من أهم ميزات الأسلوب الخطابي التكرار . ومن ميزاته كذلك توجيه الكلام إلى القارئ بضمير المخاطب ومن ميزاته كذلك كثرة استخدام المترادف والأسئلة على هذا كله كثيرة في صحافة أمين الرافعي . وهي تشتد ظهوراً في المواقف الشعورية الهامة ؛ إما بالنسبة للكاتب نفسه ، وإما بالنسبة للقراء . ومن هذه الأمثلة قوله في صحيفة « الشعب » ، مخاطباً أعضاء الجمعية التشريعية :

« في غيبتكم خولف القانون النظامي عدة مرات .

وفي غيبتكم أنشئت وزارتان دون أخذ رأيكم في ذلك .

وفي غيبتكم صودرت الحرية الشخصية بنفي المسجونين إلى السودان في حين أن القوانين لا تسمح بذلك .

وفي غيبتكم صودرت حرية الاجتماع .

فناقشوا الحكومة في كل ذلك ، واعملوا على انقاذ الصحف من القيود التي ترسف فيها »^(١)

وحين نفتت السلطة الإنجليزية سعد زغلول عام ١٩٢٣ كتب أمين الرافعي مقالا بعنوان :

موقف الأمة حيال الشدائد التي تصادفها

جاءت في نهاية هذه العبارات :

فإلى الاتحاد والتضامن .

(١) جريدة الشعب : العدد : ٥٩٦ . بتاريخ ١٢/١/١٩١٤

إلى الاتفاق والتصافح .

إلى التآزر والتكاتف .

إلى الاستمرار في المطالبة بحقوقنا .

إلى النقطة والسهر على مطالبنا .

إلى مواصلة السعى في دائرة القانون .

إلى المستقبل المملوء أملاً ورجاء .

إلى الحرية والاستقلال التام .

(ثالثاً) السخرية الجادة . وأمين الرافعي في هذه الخاصة شبيه كذلك بأستاذه مصطفى كامل . ونحن نعلم أن السخرية نوعان على الأقل . نوع مرح هو أدنى إلى الضحك . وإذا قرأه أحد ، أو سمعه أحد لم يتألم نفسه من الضحك والنوع الآخر حزين غير مرح وإذا قرأه أحد أو سمعه أحد لم تنفرج شفاته عن ابتسامة ما . بل يرتسم على جبينه تقطيب ظاهر ، والنوعان معاً يهدفان إلى النيل من الشخص أو الفكرة التي هي موضوع هذه السخرية .

وقد رأينا في مضي كيف أن سخرية الزعيم الشاب مصطفى كامل بحكم طبيعته وطبيعة الظروف المحيطة به — كانت سخرية أدنى إلى الوقار والجد منها إلى الضحك والهزل . وكذلك كانت سخرية تليذه أمين الرافعي تماماً وإليك بعض الأمثلة :

عرضت صحيفة (الشعب) في عددها الصادر بتاريخ (١٢ / ١ / ١٩١٤) لموضوع حرية الاجتماع في مصر فتألت على لسان أمين الرافعي :

« حضرة مأمور الضبط يصرح بأنه منع التغنى ببيت من الشعر لما يجره من التأويل الذي لا يناسب الأحوال الحاضرة . ولا ندري من أين جاءت للبوليس هذه السلطة الواسعة التي لا حد لها ؟ وكأنه لم يكفنا قانون

المطبوعات بالنسبة لما يكتب في الصحف ، فجاءونا بقيود جديدة بالنسبة لما يقال بالأفواه ، مع فرق واحد له أهمية كبرى ؛ وهو أن القيود الأخيرة لم ينص عليها قانون ، وإنما جاء بها البوليس من عندياته .

« على أن الأمر لم يقف عند منع التفتي بهذا البيت من الشعر ... بل إن المسألة تناولت حرية الاجتماع المقدسة محافظة على النظام ، ومنعاً للتشويش ، ومراماة للأحوال الحاضرة . فيالله من هذه الأحوال الحاضرة التي أصبحت متسكاً لكثير من التصرفات التي لا يرضى بها أحد . »

كما عرضت صحيفة الشعب في عددها الصادر في (١٣ يناير سنة ١٩١٤) للجمعية التشريعية وماذا يراد منها بعد الانتخابات الجديدة ، فقالت :

« ... كما شاهدنا جريدة المقطم تضرب على نغمة ألفناها منها ؛ وهي مطالبة النواب بالابتعاد عن السياسة وعدم معارضة الحكومة في شيء ... ويظهر أن هذه الحملة ستسير في طريقها المرسوم لها . فقد رأينا المقطم أمس تنشر حديثاً غريباً في بابه لا يكاد القارىء يطالع سطرأ من سطورهِ حتى يقف أمامه دهشاً حائراً ... ويكفي أن تكون فاتحة هذا الحديث تقرر قاعدة جديدة في النظمات النيابية . وهي أنه لا بد للجمعية التشريعية من نصف قرن من الزمان حتى تبرهن على حسن نيتها فتوسع لها السلطة تدريجياً في غضون تلك المدة ... كأن الأمة مطالبة بأخذ شهادة خاصة على أثر زمن معين . ثم لماذا حدد نصف قرن من الزمان بدون زيادة أو نقصان ؟ وعلى أية قاعدة بنى هذا التقدير العجيب ؟ »

على أن حديث المقطم لم يقتصر على ذلك المبدأ وحده . فقد احتوت كثيراً من أشباهه . من ذلك أن الجمعية التشريعية لا بد أن تنال ثقة الحكومة ولا عجب فنحن في مصر التي يجب أن يكون كل شيء فيها مقلوباً معكوساً ... الخ .

لقد قيل لأحد أعضاء مجلس شورى القوانين عندما كان يتكلم فى المالية المصرية بأنه تعرض للسياسة . فهل تريد (المقطم) أن تلجم أفواه النواب إلى هذا الحد ؟ أم تريد أن يسن للنواب قانون للسياسة كما يسن للصحفيين قانون للطبوعات ؟

ووجهت صحيفة الأخبار نقداً لاذعاً للجنة التى وكل إليها وضع الدستور وقانون الانتخاب قالت فيه ^(١) :

« ولا كانت مهمة اللجنة مقصورة على أن تضع لنا دستوراً قائماً على قواعد عتيقة تلتقطها من هنا ومن هناك لا لشيء سوى أن تكون لدينا مجموعة صالحة لأن نقدمها هدية للمتاحف التاريخية ، أو لدور العاديات القديمة لتفهمنا معنى حرص اللجنة على النباش فى قبور الدساتير المهمة لإخراج قاعدة الانتخاب غير المباشر ، » .

(رابعاً) أنه أسلوب (استقصائى) يعتمد به الكاتب دائماً إلى استقصاء الفكرة أو الموضوع والسير بهما من البداية إلى النهاية وتلك هى العلة الحقيقية فى شيوع (المجموعات) أو (السلاسل) فى صحافة أمين الرافعى . ثم هى أثر من مزاجه العلمى أو القانونى انذى أودع فيه ذلك الميل ، وجعل منه صحفياً مرشداً وموجهاً إلى جانب أنه صحفى من طراز ممتاز فى شرح الأخبار والتعليق عليها بما يراه .

والأمثلة على هذه (المجموعات) كثيرة صادفها القارىء فى كل فصل من فصول هذا الكتاب تقريباً . فالحياة الدستورية تكتب فيها تسع مقالات ابتداءً من العدد (١٣٥٨) من أعداد صحيفة الأخبار إلى العدد (١٣٦٦) .

ومشكلة السودان تكتب فيها مجموعات متعددة فى أوقات متفرقة

(١) الأخبار - العدد : ٨٢٢ - بتاريخ ١٩٢٢/١/٦

حسب اهتمام الرأى العام المصرى بهذه المشكلة ، أو عند ما يشعر الكاتب بقرب المفاوضات ونحو ذلك .

وذكرى الاحتلال البريطانى وضرب مدينة الاسكندرية بنوع خاص يحتاج من الكاتب إلى سلسلة أخرى من المقالات فى كل عام^(١) .

وتقرير لجنة ملنر يستغرق أعداداً كثيرة من صحيفة الاخبار يكتب المحرر فى كل عدد منها مقالا فى نقده وبيان وجهة النظر المصرية فيها اشتمل عليه .

وتاريخ المفاوضات الإنجليزية بشأن المسألة المصرية — وهو أم ما يشغل بال المصريين إذ ذاك — يتطلب من أمين الرافعى سبعة وعشرين مقالا تباعاً . بدأها فى الثامن عشر من شهر يوليو سنة ١٩٢١ ، وانتهى منها فى الثانى والعشرين من شهر أغسطس من نفس السنة . وهكذا .

(خامسا) ميله إلى الإسهاب وطول النفس فى العبارة . وذلك شئ طبعى من جهتين : الأولى : إن الناس فى المحنة يكثر كلامهم عنها ، ويطول تفكيرهم حولها . والثانية : أن الصحافة على عهد أمين الرافعى — كانت لم تزل فى دور البداءة — أى أنها كانت صحافة مقال أكثر منها صحافة أخبار . ولم تستطع الصحيفة فى زمانه أن تقدم للقارىء من الفنون الصحفية المعروفة غير هذين الفنين ، وهما الخير والمقال . أما الفنون الأخرى كالاعتماد على اختلاف أشكالها ، والأحاديث والتحقيقات الصحفية ، والماجريات القضائية والسياسية فلم تظهر على صفحات الجرائد إلا لماما . وما دامت الصحيفة لا يمكنها أن تقدم لقرائها غير هذين الفنين من فنون الصحافة فهنا يتسع المجال للمقال ويسهب الكتابة فى تحريره لكى يشغل من الجريدة أكبر حيز مستطاع .

(١) راجع مقالات أمين الرافعى فى الأخبار بعنوان (بعد تسعة وثلاثين عاما) ابتداء من العدد ٤٢١ .

ومعنى ذلك أن ألفاظ الكاتب كانت دائماً أكثر من معانيه ، وأن عباراته كانت أوسع من أفكاره ، وأن الإسهاب الذى وصفت به كتابته لم يأت من ناحية المترادفات بقدر ما أتى من ناحية التكرار فى الأداء . فهو إذآ عبر عن فكرة ما لم يكتف بالمرة الواحدة فى هذا التعبير بل يؤكد المعنى فى ذهن القارئ عن طريق استئنائه مرة أخرى أو مرات كثيرة لهذا التعبير .

وقد رأينا فى الفصول السابقة كيف كانت الأخبار تعرض لمناقشة المسائل الهامة . كمسألة المفاوضات ، ومسألة الدستور ، ومسألة الانتخابات ومسألة السودان ، وكيف كانت تعرض كذلك لحاسبة الوزارات المتعاقبة على اختلافها . ومنها الوزارات الإدارية التى كانت لا تريد أن تنغمس يدها فى أمور السياسة ، ومنها الوزارات الوطنية التى كان لا بد لها من الاشتغال بصميم السياسة . والمحاسبة فى ذاتها عمل من الأعمال الشاقة حين تنصدى له الصحافة . فهى بحاجة إلى الإسهاب فى الشرح والإطناب فى بيان الحجج ، الإفاضة فى ذكر الأسانيد ، والتوسع فى الرجوع إلى الحوادث الغريبة والبعيدة . وهذا كله من شأنه أن يدعو الكاتب إلى الإطالة ، حتى أن القارئ ليستطيع أن يقرأ الفقرة الأولى من فقرات المقال الذى يكتبه أمين الرافعى ثم يقفز بعد ذلك الى الفقرة الثالثة أو الرابعة فى الترتيب دون أن يشعر بأنه قد فاتته جزء هام من الفكرة التى بنى عليها المقال . وفى هذا كله ما يدل على أن المجال كان واسعا أمام الكاتب لمثل هذا الإسهاب .

ومن العبث فى الواقع أن نحصر هنا على الإتيان بالنماذج التى تؤيد هذا الكلام . فهى كثيرة فى تضاعيف هذا الكتاب ، والرجوع إليها أو إلى صحف أمين الرافعى ذاتها ميسور لكل من أراد .

(سادسا) ميله إلى الاقتباس . ولكن من أين يقتبس الكاتب عادة ؟

لقد وجدناه يقتبس في الأعم الأغلب من أقوال الساسة، وأقوال القانونيين، وأقوال الكتاب الصحفيين في أوروبا .

وقلما كان يقتبس من أقوال الشعراء أو الكتاب العرب ، أو فلاسفة الإسلام كأن ذهنه لم يكن مشحونا بهذا الرصيد من آدابهم وأفكارهم بقدر ما كان مشحونا برصيد آخر من الأدب السياسي كما عرفه الناس في أوروبا منذ الثورة الفرنسية .

على أن أمين الرافعي كان له ولع كذلك بالإقتباس من القرآن الكريم . وكان من عادته منذ سنة ١٩٢٢ أن يختم كل مقال صحفي له بآية قرآنية تنطبق انطباقا تاما على خوى المقال الذي ينشره بالصحيفة .

وأصبحت هذه الخاصة من خصائص الأسلوب لازمة من لوازم أمين الرافعي عرفها به زملاؤه من الصحفيين المصريين والأجانب على السواء حتى أنه عندما قدم أمين الرافعي إلى المحاكمة في أواخر مارس سنة ١٩٢٣ احتج لذلك بعض الصحف الأجنبية التي تصدر في مصر ، وأخذت تنوه بفضل أمين . من ذلك ما قالت صحيفة (الجازيت) الإنجليزية . وهذا نصه :

« . . . وأمين الرافعي من أكبر الصحفيين المصريين . والأخبار تعد من الجرائد العربية الكبرى . وقد اعتاد أمين الرافعي (بك) أن يشرع به كل يوم مقالا افتتاحيا بتوقيعه . وموضوعه الحال هو بطبيعة الحال سياسة الوزارة النسيمية ويختم أمين بك مقاله في العادة بآية من القرآن . ويذهب البعض إلى أنه يعتمد هذا ليلفت نظر نسيم (باشا) المهور بتقواه وتدينه .

وقلما كان أمين (بك) يفعل ذلك على عهد الوزارة الثروتية . وإن كان كثيرا ما حل عليه الخ .

ذهبت (الجازيت) إلى أن أمين الرافعي كان يفعل ذلك فقط أيام الوزارة النسيمية . وهذا خطأ . والصحيح أنه استمر يفعل ذلك إلى ما بعد الوزارة النسيمية . بل يظهر أن استحسن هذه الطريقة منذ وجد أنها تلقى قبولا من لدن القراء ، الوطنيين منهم والأجانب على السواء .

وإلى القارئ أمثلة من هذه النهايات القرآنية التي حرص عليها الكاتب . ختم الكاتب مقاله (الدستور والسودان . وهل سلت الوزارة في السودان ؟) وتاريخها (١٩٢٣/٢/٤) بالآية الكريمة :

« وقضنا لهم قرناء فزينوا لهم ما بين أيديهم وما خلفهم . فحق عليهم القول في أم قد خلت من قبلهم من الجن والإنس أنهم كانوا خاسرين . » . وختم مقاله (محاكمة مدير الأخبار) في أول فبراير سنة ١٩٢٣ بالآية الكريمة :

« أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم . مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ؟ ألا إن نصر الله قريب . » .

وفي نهاية مقاله (الأزمة الحاضرة . كيف تنسى الوزارة واجبا وطنيا المسئولية عظيمة والموقف خطير) بتاريخ (١٩٢٣/٢/٦) أتى بهذه الآية الكريمة :

« أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا . قل هو من عند أنفسكم إن الله على كل شيء قدير . » .

وفي ختام مقاله (موقف البلاد بعد استقالة الوزارة) في ١٩٢٣/٢/٨ أتى بقوله تعالى :

« أولئك الذين حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وما لهم من ناصرين ، وفي مقاله (سياسة الضعف والمساومة وما تلحقه بالبلاد من أضرار)

بتاريخ (١٩٢٣/٢/٢٣) أنى بالآية الكريمة :

« حتى إذا جاءتهم الساعة بغتة قالوا يا حسرتنا على ما فرطنا فيها وهم يحملون أوزارهم على ظهورهم . إلا سوء ما يوزون . »

وفي مقال له بعنوان (رغبات الأمة والدستور في نظر الوزارات المتعاقبة) بتاريخ (١٩٢٣/٣/٢٨) وجدناه ينتهى بقوله تعالى :

« كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم . تشابهت قلوبهم . قد بينا الآيات لقوم يؤمنون ، ... الخ .

هكذا كان أمين الرافعى يقتبس من القرآن ويجعل من آياته خواتيم مقالاته في صحيفة الأخبار . وكان لذلك وقع عظيم في نفوس القراء .

أما الشعر والأدب العربى القديم بفنونه المختلفة فلم يكن أمين يقتبس منه في كثير ولا قليل . فإننا لم نكن نعتز له على استشهاد بالشعر في كتاباته الصحفية كلها مرة واحدة حين كتب بعنوان : نظرة في حوادث العام الماضى (بالعدد ٥٧٨) فبدأ المقال بهذا البيت من الشعر لأبى العلاء المعرى :

إلا إنما الأيام أبناء واحد وهذى الليالى كلها أخوات

ثم أعقب ذلك باستشاده بقول ميرابو :

« إن الأمم إذا أرادت الحياة كبيرة يجب أن تربها المصائب وتهذبها النابيات ، . »

ثم بأقوال أخرى لكتاب آخرين في فرنسا منهم فكتور هوجو وغيره وأما ولع أمين الرافعى بالاقتناس من الأدب أو الصحافة الفرنسية بوجه عام ؛ وصحافة هوجو بوجه خاص فظاهر في كثير من مقالاته كما رأينا .

استشهد الكاتب مرة بقول هوجو :

« إننا في هذه الساعة التى صرنا إليها — في هذه الساعة السيئة التى ستعد

بجميع العصور والقرون — نرى مبدأ الحكم الاستبدادى ذائناً فى أوربا ، متغلباً على كل مبدأ سواه ، متغلباً كذلك بجميع الوسائل التى تحول له : بالسيف ، بالحبل ، بالمشقة ، بالمذابح ، بالإعدام ، بالتنكيل . ولا جرم أننا أمام هذه الدماء التى تتدفق من كل ناحية تدفق الجداول والأنهار ، أمام هذه المناظر الرهيبة ، أمام ذلك القبر السحيق الذى ضم عظام مواطنيكم الآن ، أمام تلك الحفرة التى تخيل للناس أنها ابتلعت من نزل إليها لشعر بأن مبادئنا ازدادت توطداً ورسوخاً ، وأن المستقبل كفيلاً بالفوز . فاجعلوا الأمل رائدكم فى كل أعمالكم ، . . الخ .

وفى العبارة السابقة مايدل على نوع الاستشهاد الذى يلجأ إليه الكاتب من حين لآخر . فهو يتوخى نقل العبارات المثيرة فى الدفاع عن الحرية الاجتماعية . والحرية السياسية وحرية التفكير والكتابة وقلبا وجدنا أمين الرافعى يتسلى على كلام غيره من الكتاب والفلاسفة إلا فى هذا المجال .

(سابعاً) ميله إلى الأسلوب العفيف والعبارة النقية والألفاظ الزهية فهو لا يتطاول على أحد ، ولا يقصد إلى سب أحد ولا يستخدم الألفاظ النابية أو العبارات الجارحة ، ولا يسف فى انتقاد كبير من الكبراء لغاية فى نفسه أو مأرب من مأربه الشخصية حال هذا الكبير بينه وبين تحقيقه .

ولذا رأينا أمين الرافعى مسيطراً على نفسه وقلبه سيطرة تامة طول حياته . لم يكن يفارقه صبره أو يخرج قليلاً عن طوره إلا فى ظرف واحد فقط ؛ هو ذلك الظرف الذى هاجمه فيه سعد زغلول فى إحدى خطبه واتهمه ظلاماً بخيانة الوطن . وإذا ذاك اضطر أمين الرافعى للرد عليه بقسوة بالغة . وقد أخذنا نحن عليه هذه القسوة ، وإن كنا قد التمسنا له بعض العذر فيها . وإذا كان لنا أن نقسبه بأمين فى الاستشهاد بالقرآن الكريم فإننا نذكر هنا قوله تعالى :

« وإن عافتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين »
 فالذى فعله أمين هو أنه قابل الإساءة بالإساءة والذي كنا ننتظره نحن
 من أمين أن يكون ممن وصفتهم الآية الكريمة في الشرط الثاني منها (ولئن
 صبرتم لهو خير للصابرين) .

وسبحان من له السكال وحده .

نعم ، لا نعرف لأمين الرافعى موقفاً خرج فيه عن طوره غير هذا
 الموقف . ومعنى ذلك أنه رجل يستحق الاحترام من هذه الناحية . بل إن
 طريقته في الاقتباس من القرآن يختم بآيات منه بعض مقالاته لتدل دلالة
 واضحة على كياسته وتنكبه طريق السباب والتجريح إلى طريق التعريض
 الخفيف الذى يؤذى النفوس الكريمة ، ولكنه في الوقت نفسه لا يعتد
 ذنباً على كاتب الصحيفة .

(ثامناً) توخيه الصدق في القول ، والصراحة في النقد ؛ لا يبالى في
 ذلك رضا الحاكم أو سخطه ، ولا رضى المحكوم أو سخطه . ومن أجل
 ذلك وجدنا أمين الرافعى ينزع بالمقال السياسى منزعا عجيبا . ويبنى هذا
 المقال على قاعدة غربية في عالم الصحافة وعالم السياسة وخاصة في عهد الاحتلال
 البريطانى . والذى نعرفه عند كاتب كالشيخ على يوسف صاحب المؤيد
 على وجه التمثيل أنه كان بارعا في كتابة (المقال السياسى) . وأنه كان يكتب
 هذا المقال بدهائه المعروف . وهو دهاء كان يستعين به على معرفة الحالة
 النفسية للقارىء .

وقد كانت مصر في عهد الشيخ على يوسف محكومة بحاكين في الواقع ؛
 أحدهما حاكم شرعى ؛ هو الخديو عباس حلى الثانى ، والثانى حاكم فعلى هو
 اللورد كرومر . وكان صاحب المؤيد في الحقيقة بارعا في إرضاء الأول ،
 كما كان بارعا في نقد الثانى . ولعله كان حائزا لإعجاب الجهتين معا في
 أكثر الحالات .

أما أمين الرافعى فكان كاتباً سياسياً من طراز آخر . كان لا يعرف
 الدهاء ولا المكر . وكنت لا تحس في كتاباته بنوع من المداورة أو الخداع
 أو اللف . وإنما كنت من صحافته دائما أمام رجل صريح بكل ماتحمل هذه

الكلمة من معنى ، حريص على أنه يجعل مصلحة الوطن هي العليا ، أمين على أن ينقل لك دائماً ما يعتقد أنه الحق – ولا شيء غير الحق ، وكأنه في كل ذلك كان يعمل بالحكمة الإنجليزية التي تقول Honesty is the best policy وهي من الحكم الإنجليزية التي يعرفها الإنجليز في داخل بلادهم ولكنهم لا يعملون بها في خارجها !

وبهذه الصفات التي وصفنا بها محرر (الأخبار) شهد له جميع الصحفيين الأجانب في مصر ، وانتهزوا لذلك فرصة تقديمه للمحاكمة يوماً ما فقالت صحيفة الكيبريتيه :

« ونحن لا يسعنا إلا أن نأسف أسفا صادقا لآلتهام زميلنا أمين (بك) الرافعي ودعوته للشول أمام المحكمة فأمين (بك) كان دائماً من الصحفيين الذين تفخر بهم مهمتنا لسوء آرائه ، ونزاهة أسلوبه المقرونة دائماً بالصواب والصدق ، ولبعده عن الخطأ . والحق أنه يشغل مقاماً في الصف الأول من كبراء هذه البلاد بحيث لا يسلم أحد بأن في الامكان أن يعد مهيجاً . »
وقالت (الجازيت) :

« وأمين (بك) مشهور بأنه رجل مبادئ ثابتة ، وقد كان أنصار الوزارة السابقة يصفونه دائماً بأنه خصم شريف . وهو ينتقد كل وزارة تسيء إلى مصر وإلى قضية مصر ، ولو كان هذا عن طريق الصمت أو البطء في أن تصنع شيئاً للبلاد^(١) . »

هكذا كان أسلوب الرجل الذي نوره له أسلوباً يفيض بالصدق ، ويتسم بالأمانة ، ويوحى بغيرة كانبه على مصلحة الوطن العليا ، ويعلن عن نفسه أنه أسلوب أمين الرافعي رجل العقيدة والمبدأ ، ورجل الفكرة والمعنى ولعله بسبب ذلك وجدنا هذا الأسلوب في أكثر حالاته خلواً من الزينة اللفظية ومن الزينة المعنوية ومن الألوان البديعية على اختلافها ، ومن الصور

(١) الأخبار . العدد ٨٩٧ - بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٢٣

البيانية على تفاوتها في درجات البلاغة حسب العبارة التي يدبها قلم الكاتب . أن تكون نتيجة لسطوة نفسه وقوة حدسه ، ولاقتناعه بالرأى بعد إذ قلبه على وجوهه المختلفة، ولا متلائمه بالفكرة بعد أن أخذت مكانها من سويداء قلبه . حسب العبارة التي يكتبها الصحفي الناجح أن تكون ثمرة لكل ذلك فإذا كانت كذلك فهي غنية بهذه الصفات عن جميع القيم الجمالية التي تصدر عن الأدباء قصداً أو عن غير قصد .

ومن كان في جماعة الصحفيين كأمين ينطق عن إيمان ، ويصدر عن إخلاص ، ويتحرك عن غيرة صادقة ، ويكتب عن ثقة تامة بصحة ما يراه ؟ وذلك هو الأسلوب القويم والنهج المستقيم .

* * *

(وبعد) فإلى أى مدرسة من مدارس الصحافة ينتمى الصحفي الذى نؤرخ له وهو أمين الرافعى ؟ الحق أننا بهذه الخصائص التي يمتاز بها أسلوب الرجل أمام صحفي من تلاميذ المدرسة الصحفية الثالثة في مصر . وهي المدرسة التي بدأها السيد على يوسف ، وكان من أتباعها كل من مصطفى كامل وأحمد لطفي السيد . ثم هي المدرسة التي تركت طريقة الأدباء في الأداء ، ونعنى بها الطريقة التي تعتمد على القيم الأدبية الخالصة التي تجعل من المقال قطعة فنية أقرب إلى الأدب منها إلى الصحافة .

ونحن نعلم من تاريخ المقالة الصحفية أن طريقة الأدباء في الأداء إنما كانت تمتاز بها المدرسة الصحفية الثانية في مصر ؛ وهي المدرسة التي كان يمثلها كتاب كثيرون من أهمهم : أديب اسحق ، والشيوخ محمد عبده ، والسيد عبدالله النديم ، ووصل بها إلى الذروة إبراهيم المويلحي .

أمين الرافعى إذن من كتاب الطبقة الثالثة . إلا أن له طابعا معيناً يميزه من كتاب هذه الطبقة . فإذا كان على يوسف يمتاز بأسلوبه السياسى بالصورة التي أشرنا إليها في ثنايا هذا الفصل ، وكان مصطفى كامل يمتاز بالأسلوب الحماسى الذى احتاج إليه بحكم أنه كان زعيماً للحركة الوطنية في مصر ، وكان

أحمد لطفي السيد يمتاز بالأسلوب الثقافي الذي ينم دائما عن عقلية رجل
دأرس لكثير من الثقافات الشرقية والغربية المعروفة في ذلك الوقت ، فان
أمين الرافي يمتاز بالأسلوب الدفاعي المبني على أساس متين من الصراحة
والصدق ، والبعد عن المواربة واللف صنيع الرجل المؤمن دائما بعدالة قضيته ،
الواقف دائما بالفوز على الخصم .

* * *

ولكن هل عالج أمين الرافي فنا غير فن المقال ، وذلك في كل من
صحيفة « الشعب » ، وصحيفة « الأخبار » ؟
إننا لانستطيع الإجابة الحاسمة على ذلك . لأن المواد الأخرى — عدا
المقال — في الصحيفة كانت تنشر فيها عادة بغير إمضاء . فلا ندرى أهو
كاتبها أم عهد في كتابتها إلى سواه .

غير أن نظرة فاحصة في هاتين الصحيفتين تدلنا بجلاء على أنهما لم تشتملا
على أكثر من مادة الخبر الخارجي والخبر الداخلي ، والتعليق على الأخبار ،
ثم المقال ، والأعمدة البسيطة التي لاتعدو كونها مقالات قصيرة من هنا
وهناك . وهذه هي مواد الصحافة المصرية منذ نشأتها تقريبا .

ومعنى ذلك أن الصحافة إلى عهدنا . بالشعب ، و « الأخبار » ، كانت
صحافة لم تزل في عهد البداوة . ليس ذلك فقط من ناحية الإخراج والصورة
والإعلان . ولكن ذلك أيضا من ناحية التحرير . فصحف أمين الرافي لم
تعرف فن القصة الخيرية بمعناها في الصحافة الحديثة ، ولم تعرف فن العمود
بأنواعه الكثيرة التي تتناول الرياضة والفنون والآداب والموضوعات
الخيرية والموضوعات الانسانية . ثم هي لم تعرف كذلك فنون التقرير
الصحفي على اختلافها ، كالحديث . والتحقيق ، والماجريات البرلمانية
والقضائية والدبلوماسية والسياسية . ولم تعرف كذلك الطريقة المثلى في
تحرير الإعلان فضلا عن عدم عنايتها بالصورة وبتحرير الصورة بشكل
من الأشكال .

(والخلاصة) أن الصحافة إلى عهدنا بكتابها الفذ أمين الرافعي كانت صحافة مقال؛ ولا شيء غير المقال. فالبارع في كتابة المقال الصحفي وقتئذ يعتبر بارعا في عالم الصحافة كله، وينظر إليه على أنه علم من أعلامها وبطل من أبطالها مادام أنه يؤدي واجبه الصحفي بكل صدق وأمانة، وشرف ونزاهة، وما دام آمينا على قضايا بلاده، غيوراً على شرفها وسمعتها، عظيم البلاء في الذود عنها، وفي قيادتها نحو تحقيق مطالبها القومية والأدبية والحضارية على السواء.

ولقد بقيت الصحافة المصرية على مدارتها هذه حتى أصبحت صناعة من الصناعات، وذلك في العقد الثالث من هذا القرن الذي تعيش. ثم قامت الحرب العالمية الثانية فقربت الصحافة المصرية من هذه الدرجة، ودخلت هذه الصحافة منذ يومئذ في درر من أدوار التعقيد من حيث الإخراج، وطرق النشر والتوزيع. وتبع ذلك ظهور فنون جديدة في عالم الصحافة، هي تلك التي أشرنا إلى بعضها الآن. وإذ ذاك أصبح للمقال الصحفي صورة جديدة، كما أصبح له مكان خاص في الجريدة إلى جانب فنون أخرى عديدة كان لابد لها من أن يأخذ كل منها مكانه كذلك إلى جانب المقال وبذلك تغير شكل الصحيفة الحديثة من كل وجه، وتناولها التجديد من كل جانب، وأصبحت شيئاً آخر غير ما ألفناه في الصحف المصرية منذ نشأتها إلى العقد الثالث من هذا القرن.

الفصل الثالث عشر

وفاة الشهيد

قضى أمين الرافعي حياته كلها يحمل القلم ، ويكتب في الصحف ويتحمل في سبيل ذلك ما عرضنا لبعضه فيما سبق . وكان في أثناء ذلك كله ينفق من نور بصره ، وعصارة عقله ، وذوب قلبه ، وعرق جبينه ، وقطرات دمه . ثم كان في أثناء ذلك كله لا ينتظر ثواباً من أحد ، ولا جزاء من حاكم ولا محكوم ؛ بل كان يعمل بقول الفيلسوف الأندلسي — ابن حزم — إذ يقول : « العاقل من لا يبيع نفسه بثمن أقل من الجنة » . فإذا كان هذا هو الثمن الذي يتقاضاه العقلاء المجاهدون عن عملهم فكيف يقاس به ثمن آخر من تلك الأثمان التي يقدمها الناس في هذه الدنيا ؟ .

ثم مات الرجل في صبيحة يوم الجمعة التاسع والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، بعد حياة قصيرة من حيث الزمن ، طويلة من حيث العمل . فجذعت لموته الأمة العربية بأسرها ، ونفع به كل وطني غيور في هذه الأمة العربية . وقامت هذه الأمة كلها مؤبنة وتبالغ في تأيينه للدرجة التي لا أذكر لها مثيلاً في تاريخنا القومي إلى اليوم ، باستثناء رجلين أو ثلاثة من مثل الأستاذ الإمام محمد عبده ، والزعيم الشاب مصطفى كامل ، ثم الزعيم الكبير سعد زغلول . وقد دلنا ذلك على أمرين .

أولهما : أن في الأمة المصرية من الوفاء لعظائها ما لا يقل عن جميع الأمم المتحضرة في التاريخ ، مالم يرد عنها كثيراً في هذا المعنى .

وثانيهما : أن العظيم لا يكافأ عادة في حياته ، وإنما يعرف فصله بعد وفاته . وفي هذه المعرفة — ولو أتت متأخرة — أعظم جزاء للجهد الذي يبذله والعمل الذي يقوم به .



أمين الرافعي قبيل سن الأربعين

والحق أن سيرة هذا الصحفي الغيور لتنهض دليلاً على ما نهضت به سيرة مصطفى كامل من أن حياة الأفراد لا يمكن أن تقاس طولاً، وإنما تقاس عرضاً، وعلى أن التضحية وإنكار الذات، والجهد المتواصل في سبيل نصرة الحق هي الطرق الواضحة إلى الخلود بكل ما في هذه الكلمة من معنى من معاني الوجود، فلقد شاءت الأقدار أن يموت الزعيم الشاب مصطفى كامل عن أربعة وثلاثين ربيعاً: وهي السن التي يبدأ فيها الشاب مرحلة الجهد من مراحل حياته التي يوطن فيها نفسه على تحمل المشاق في سبيل فكرة تنحقق أو مبدأ يؤخذ به.

كما شاءت الأقدار أن يموت الصحفي المجاهد أمين الرافعي في الأربعين من عمره - وهي السن التي يبدأ فيها الرجل شعوره بأنه - وقد كل عقله، وتم نصجه، وكبر قلبه، واتسعت آفاق نفسه، وقويت بنيته - ينبغي له أن يواجه الحياة، ويحاول التأثير فيها بقدر ما تسمع به مواهبه ما دامت الحياة - كما يقول الفلاسفة ذات وجهين: وجه يتحكم فيه المجتمع، ووجه يتحكم فيه الفرد، وما دام الوجه الذي يتحكم فيه الفرد هو أهم الوجهين في نظر العلماء والمفكرين والعظماء والعباقرة.

مات أمين فرثته الصحف جميعاً في مصر وبلاد الشرق العربي، ورثاه الشعراء والكتاب والزعماء والساسة. وجمعت مرثيته في كتاب - هو الكتاب الذي قام به الأستاذ محمد صادق عنبر أحد محرري الأهرام - فوقعت هذه المرثي في أكثر من ستمائة وخمسين صفحة من القطع الكبير.

أما الشعراء فقد أحصينا منهم أكثر من خمسين شاعراً في مقدمتهم شوقي، وحافظ، وخليل مطران، وأبو شادي، وأحمد محرم، وصالح الشهابي وغيرهم.

وأما الكتاب والأدباء فقد أحصينا من مرثيهم أكثر من مائتي مرثية كلها بليغة ومؤدية للمعنى، ومنافسة للشعر نفسه في هذا المجال وهو مجال الرثاء.

وأما الصحف فقد استطعنا أن نقف على أكثر من ثلاثين صحيفة عربية رثت الفقيد وأظهرت الجزع لموته والأسى لفقده . وذلك فضلا عن الصحف الأجنبية التي نعتته ورثته وتحدثت عن بلاته في ميدان الصحافة .

وأما حفلات التأيين التي أقيمت له في العاصمة والأقاليم فقد أربت على العشرين حفلة ، وذلك كله فضلا عن مظاهر الحزن التي بدت من المشيعين له يوم وفاته ، والكلمات المؤثرة التي ألقى على قبره في ذلك اليوم .

والحقيقة أنني لا أعرف عظيما قد اشتركت في تأيينه كل هذه الهيئات ، والجماعات ، والأقاليم من الإسكندرية إلى أقصى الصعيد ، وذلك كله فضلا عن الطلبة والعمال ممن أخذوا يتبارون في إظهار شعورهم والتعبير عن أحزانهم .

وقبل أن تعرض لشيء من هذه المرائي التي قيلت في أمين الرافعي لا بأس من أن نصف كيف كان :
تسليم الجنازة :

صدرت جريدة الكشاف في آخر ديسمبر سنة ١٩٢٧ وفيها وصف (الجنازة فقيده الصحافة والوطن) على النحو الآتي :

« روعت الأمة لذلك الخطب الفادح الأليم الذي أصاب الوطن والصحافة بوفاة المرحوم أمين (بك) الرافعي . فعم الأسى والحزن كفاة أنحاء القطر لما تعرفه الأمة في فقيدها من الإخلاص والتفاني في خدمتها ، ولما تعهده فيه من حبه الشديد لبلاده ، وصدق جهاده »

فأبرزت شمس أمس حتى أخذ القوم يفدون زرافات ووحدا على دار الفقيد الكريم لتوديعه الوداع الأخير . . . وما وافت الساعة العاشرة صباحاً حتى كان السراق الكبير الذي أعد لاستقبال المعزين قد غُصَّ بكبار الأمة ، وعظماؤها ، وعلماؤها ، ورجال الصحافة والأدب يتقدم الجميع

مصطفى النحاس (باشا) رئيس مجلس النواب ورئيس الوفد المصرى ،
وحضرات أصحاب الدولة والمعالى عبد الخالق ثروت (باشا) رئيس
الوزراء ، والوزراء ، وأعضاء الوفد المصرى ، وحضرات أصحاب
الفضيلة السيد عبد الحميد البكرى ، والشيخ محمد حسين العدوى ، والشيخ
محمد بجيت ، والشيخ أحمد الظواهري ، وكثيرون من أعضاء مجلس الشيوخ
والنواب . كما غصت الشوارع الموصلة لدار الفقيد ، والتي تقع فى طريق
الجنائزة بالجمهير العديدة من الشعب .

وقد تمت نقابة الصحفيين إكليلا كبيرا من الزهور والرياحين مكتوبا
عليه : من أسرة الصحافة المصرية إلى فقيدها الجليل الأستاذ أمين الرافعى ،
وما وافت الساعة العاشرة حتى صعد إلى دار الفقيد حضرات : عبد الخالق
مذكور (باشا) ووحيده الأيوبى (بك) والأستاذ فكرى أباطة ، والأستاذ
دسوقى أباطة ، والأستاذ سليمان فوزى صاحب مجلة الكشكول ، الأستاذ
محمد الهياوى ، والأستاذ حامد المليجى المحرر بجريدة الأخبار ... بالنيابة
عن الصحافة المصرية لحمل نعش الفقيد فخلوه ونزلوا به بين البكاء والنحيب .

وتقدم الجنائزة طلبة مدرسة دار العلوم بعلمهم مجللا بالسواد ، فطلبة
المدرسة العبيدية الثانوية ، فنقابة عمال صناع القطر المصرى ، جمعية
التعاون الخيرية لموظفى المحال التجارية ، فبعض المدارس ، والنقابات
الأخرى ، فأعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، فبعض حضرات العلماء
فالنعش محمولا على أعناق الصحفيين ، فأسرة الصحافة المصرية يتقدمها
حضرات أعضاء مجلس نقابتها ورجال الصحافة الأفرنجية ، فالوزراء وكبار
الموظفين والنواب والشيوخ ، فالمحامون والأطباء ورجال الأدب ،
فالأعيان وجمهير الشبيبة المصرية .

وسار المشهد على هذا الترتيب من دار الفقيد بشارع الحوياتى ، فيدان
الأزهار ، فشارع البستان ، فيدان عابدين ، فشارع عابدين ، فجامع الكيخيا

حيث أقيمت صلاة الجنازة ، ووقف رجال الصحافة مع أسرة الفقيد يتقبلون العزاء ، وألحوا على الوزراء والكبراء في الانصراف .

وبعد الصلاة سار المشهد مخترقا ميدان الأوبرا إلى ميدان العتبة الخضراء ، فشارع محمد علي حيث أذن وقت صلاة الجمعة ، فدخل المشيعون ، وأدخل معهم النعش إلى جامع الرفاعي . وبعد أن صلى على الفقيد مرة أخرى واصل المشهد سيره إلى مقابر الإمام الشافعي حيث كان جمع كبير من عليّة القوم قد سبقه إلى هناك . وعلى قبر الفقيد قام الدكتور محمد حسين هيكل فألقى كلمة الصحافة المصرية في تأبين الفقيد ،

واستصوب الجميع فكرة ودفن الفقيد في مقبره المغفور له مصطفى كامل ، فدفن فيها ووقف الأساتذة : عبد الرحمن الرافعي (عن الأسرة) وفكري أباطه (عن الحزب الوطنى) وسليمان فوزى (عن نقابة الصحافة) يستقبلون وفود المعزين للمرة الثانية .

وكان الزحام على جانبي الطريق شديدا اختلط فيه المصرى بالأجنبي ، والسيدات بالرجال . بعضهم يبكي وبعضهم يبدى الأسف الشديد . وكانت الجموع تتكاثف كلما قطعت الجنازة مرحلة تقرب بها من مقبرة مصطفى كامل .

ويطول بنا القول لو أردنا أن نقدم للقارىء نماذج من هذا الرثاء نثرًا كان أم نظما - فقد رثته الصحف المصرية كلها والصحف الأجنبية الصادرة في مصر على اختلافها ، كما رثاه الخطباء والشعراء . وأنا لمكتفون أولا بنموذج واحد من نماذج النثر هو :

رثاء جريدة الأهرام

فى ٥ يناير ١٩٢٨

أيها النائي وما أقرب مزاره ، النائم على يقظات الآسى ، الساكن

النفس . ومن سكوته في نفس كل مصرى قلق لا فرار منه . ونار من الحزن
يتمرد على الصبر . . .

أمين : يا مالىء شعاب الوادى بالأمس نورا من عقيدته ، ومآلها اليوم
نارا من فجيعته .

أمين : وفي إسمك معانى الشرف كلها . وفي حياتك نخر الجهاد كله وفي
مآلك رزية أمة وفجيرة وطن ، ونكبة زمن .

أمين : يا بقية السلف الصالح ، وذخر بلاد كانت تعدك لغدها المنتظر
لتصدع بنور رأيك ظلمة الشك وتشق على وضع سناه طريقها للنجاة .

أمين : أى عظيمة تلك التى تنطوى عليها نفسك ، كما تنطوى على
القمر هالته ؟

لقد كنت إنسانا ، فلم تكن ملكا ، وإن كانت لك نزاهته وعفته ، وفيك
صلاحه وطيبته . ولكنك كنت فى إنسانيتك مثلاً أعلى للإنسانية . فقد
خلقت لا من حيث صنع أكثر معاصريك ، وصنعت لا من حيث خلقوا
فأنت طلعت من خلال الزمن كله ، فجئت من الماضى لتستوعب الحاضر ،
ثم لتمتد من هذا الحاضر إلى المستقبل .

أمين : أما والله لقد كنت من ناحية نفسك سفرا من الفضيلة ، ولكنك
سفر من لحم ودم ، وكنت مما يلى هذا الجيل جيلا آخر وإن كان غريبا
فى وطنه وكنت مما يلى العصر عقيدة مقرررة تنتقل من جيل إلى جيل كما
تنتقل كل عقيدة أخرى فى ميراث الدم على أسلوب واحد .

أمين : أفى هذه السرعة يخرج المرء من دنياه بنية مامدة ليرجع إليها
فكرة خالدة ؟

أمين : حدثنى عن قلبك . ألا يزال فيه لاعمج من حب مصر ؟ فما أكثر
ما جنى عليك هذا الحب ، وما أقل ما جنى لك ! وعهدى به يرمى فى جفنيك

بالسهاد ، ويقلب جنبيك على مثل القتاد . وقد خرجت من دنياك كما دخلتها ،
وليس في يدك إلا صحيفة حسنات كل سطر منها يرتفع في صحيفة مصر
ثوابا

أجل صديقي : أتملك وأنت تنشر إرادة مصر على عين الشمس ، وتملا
بهذه الإرادة ما بين مشرقها ومغربها وتكسب لها دنيا من الأنصار .
وأشهد - وليس فيمن يعرفونك إلا من يزكي هذه الشهادة - أنك ما أحبت
ولا أبغضت ، ولا قاربت ولا باعدت ، ولا صالحت ولا خاصمت ، ولا
وادعت ولا حاربت إلا من أجل عقيدتك الوطنية ، سجية المؤمن من
أهل الصدر الأول - لا يحب إلا في الله ولا يبغض إلا في الله !

وما نشبت معركة قلمية كنت فيها طرفا إلا كتبت ألى العنان على قرنك ،
تبدده بحجة من حيث ينبغي أن يدهك بها ، فإذا هو مأخوذ بما كان يريد
أن يأخذك به . ثم إذا هو يضطرب من نسج قلمك في مثل ما يضطرب
فيه الطائر ارتزت عليه الشبكة فلا منقذ له منها !

لقد ضحيت بكل ضن وكنت تبذل من نفسك لأمتك غير مستكثر
عليها ولا مستقل فيها . وما زلت تنفق حياتك نفسا في نفس ، حتى لم تعد
يدك تقوى على حمل القلم ، وحتى أيس أساتك والمرض يشرف بك على
الموت ، وأنت تشرف به على الجنة .

أمين : إنى أحاول أن أرثيك فيشد الحزن وثاق فكري وما أرانى
إلا بمقصر عما أريد . وبالله من أى نواحي نفسى آخذوا بها أذع . والذاكرة
تعرض من حياتك سجل حسنات ، وتعرض مآثر صالحات . وأنى لماخود
بيك حتى لا يدرى أهذه التى بين يديه عاطفة يكتبها ، أم دموع يسكبها
أن يوفيك بعض حقك ! وما حزن من حزن مصر وقد تنفس موكب
جنازتك على جانبيها على تنفس لج البحر على شاطئيه !

فعلى روحك الذى يرسل النور مترقا على هيكلك الفانى ؟

على وجدانك الذى لا يزال حياً ، وكمن من حى مات قبل موته وجدانه !
 على قلبك الذى إن بلى حب مصر فى قلب لم يبلى قلبك إلا فى حبها .
 ولعله لو زایل قلبك موضعه منك لم يزایل ذلك الحب موضعه منك !
 على مناقبك الحرة الغريبة التى تشرف بمثلها الإنسانية ؟
 على قلبك الذى كان يرقص حمية وحجى وحكمة ! وكان كله أمناً للوطن
 وعصمة . وكان إذا عصر اليأس القلوب أطلع من بين شقيه فجراً من اليقين
 ضاحك اللآلاء ، مسلسل الأمل فى نواحيها !
 ١ على المثل الأعلى المدرج منك فى كفن ، والمجد الباقى فى اسمك
 على الزمن !

سلام الوطن وأبنائه .

وتحية صديقك المحزون

محمد صادق عنبر

أما الشعراء فما أكثر ما قالوا فى ذلك اليوم وإنا لمكتفون من ذلك كله
 بهذه النماذج على سبيل المثال :

فما قال أحمد شوقي :

مال أحبابه خليلاً خليلاً	وتولى اللدات إلا قليلاً (١)
سكنت منهم الركاب كأن لم	نضطرب ساعة ولم نمض ميلاً
جردوا من منازل الأرض إلا	حجراً دارساً ورملاً مهيباً
طرحوا عنده الهموم وقالوا	إن عبء الحياة كان ثقيلاً
إنما العالم الذى منه جئنا	ملعب لا ينوع التمثيلاً

* * *

(١) اللدات جمع لدة بكسر اللام وفتح الدال وهو قرينك وخليك منذ الصبا .

أخذ الموت من يد الحق سيفاً خالدي الغرار عضباً صقيلا
 من سموت الجهاد فرلاذه الحق فهل كان قينه جبريلاً ؟ (١)
 لمسته يد السماء فكان السبرق والرعد خفقة وصليلا
 قيل : حله : قلت : عرق من التبر أراح البيان والتحليلا
 لم يزد في الحديد والثار إلا لمحمة حرة وصبراً جميلا
 لم يخف في حياته شبح الفقر وإذا طاف بالرجال مهولا
 جاع حيناً فكان كالليث آلى ما تلاقيه يوم جوع هزيلا
 تأكل الهرة الصغار إذا جاعت ولا تأكل اللبابة الشبولا
 قيل : غال في الرأي . قلت هبوه قد يكون الغلو رأياً أصيلا
 وقديماً بنى الغلو نفوساً وقديماً بنى الغلو عقولا
 ومن الرأي ما يكون نفاقاً أو يكون اتجاهه التضليلا
 ومن النقد والجدال كلام يشبه البغي والخنا والفضولا
 وأرى الصدق ديدناً لسليلاً الرا فميين والعفاف سبيلا
 قسماً إنه لم يغترب الرجال ولم يجعل شئون العباد قالا وقبلا

* * *

يا أمين الحقوق أدبت حتى لم تخن مصر في الحقوق فتبلا
 ولواسطعت زدت مصر من الحق على نيلها المبارك نبلا
 لست أنساك قابعا بين درجيك مكباً عليهما مشغولا
 قد تواريت في الخضوع نفا لوك ضئيلا وما خلقت ضئيلا
 تنشد الناس في القضية لحناً كالحواري رتل الإنجيللا
 ماضياً في الجهاد لم تتأخر ترتب الصف أو تقيم الرعيلا
 ما تبالي مضيت وأحدك نحمي حوزة الحق أم مضيت قتيلا

(١) الفين بفتح الفاف وسكون الياء صانم الأسلحة .

وما قاله خليل مطران في رثاء الفقيد :

باعوا الخلد بالحطام الفاني	وشرت بالأعلى من الأثمان
تلك الحياة أمانة أديتها	بتامها لله والأوطان
بالصبر والإيمان أخلص بدوها	وختامها بالصبر والإيمان
أعرضت عن لذاتها منذ الصبا	والروض يغرى والقطوف دوانى
متوخياً من دونها أمانة	لم يورد وحدتها شتيت أمانى
تهوى البلاد ولاهوى لك غيرها	أو تفتدى من ذلة وهوان
ظلت تنازعك الظروف بما بها	من ممة ^(١) وظللت ثبت جنان
مستنزفا دمك الزكي ولم يرق	بشاة قرضاب ^(٢) ولا بستان
في صولة للدهر تعقب صولة	منتابة في الآن بعد الآن
حتى قضيت شهيداً رأيك وانقضى	ما كنت تلقى دونه وتعانى
ويح الألى تسوؤه أيامه	وتسر كل ممازق ^(٣) مذعان
من يقدم في الرجال وما به	إلا الطلاء بكاذب الألوان

* * *

أى مصطفى يبكىك قومك كلما	عادتهم ذكرى قى الفتيان
يوم الوفاء فكنت لواءه	وطليعة لطليلة الفرسان
هذا شهيد من ولاتك خامس	يهوى بحيث هويت في الميدان
لكأنهم والموت أسوأ مغنم	يترا كضون إليه خيل رهان
بذلوا النفوس كابذلت وأرخصوا	ما عز من جاء ومن فتيان
فاذا ذكرت وأنت عنوان الفدى	فاسم الرفاق تنمة العنوان
إن الصحافة فيك عز عزائها	ما خطبها في حبها المتفاني

(١) ممة : بضم الميم وتشديد النون بمعنى قوة

(٢) قرضاب : سيف قاطع

(٣) ممازق : يتسكف حلوا الحديث .

في النابه الموفى على أعلامها
فرد به جاد الزمان ومثله
تخذ الحقيقة حُلة فهما على
ويزيده كلفاً بها عذاله
تشد حجته ويجفو حكمه
لم يحش في الحق الملام ولم يكن
أما براعته فقل ما شئت في
لم تمر في عث ولم تنكر بها
لصيرها رجع تسامعه النهى
ما بعثه الدستور إلا وجه
وحى إليه ثاب أرباب النهى
في ذمة الرحمن خير مجاهد
كان المحامي عن قضية قومه
لم تشغل الأيام عنها قلبه
فض وما باليه إرث غير ما
ومن قصيدة لحافظ إبراهيم في يوم الشهداء الذي أقامه الحزب الوطني

في فبراير سنة ١٩٢٨ :

أما أمين فقد ذقنا لمصرعه
لم تنسنا ذكره الدنيا وإن نسجت
مضى نقيا عفيف النفس محتسبا
جرت على سنن التوحيد نشأته
لم يلوه المال عن رأى يدين به
ولم يلن عوده للخطب يرهقه
وخطبه من صنوف الحزن ألوانا
للراجلين من النسيان أكفانا
فهو من دولة الأخلاق أركاناً
في الله والرأى لإخلاص وإيماناً
(ولو حملت إليه الدهر ملأنا)
قسا عليه شديد العيش أم لانا

(١) النهى : العقول . والثالث والثاني من الموسيقى والفناء .

ظلم من القبر أن تبلى أنامله فكم رمت في سبيل الله من خانا
كانت مطية سباق جوانبه يرويك فياضها صدقا وعرافانا
عشرين عاما على الطرس الطهور جرى

ماخط فاحشة أوطأ بهتانا
يجول بين رياض الفكر مقتطفاً من طيب مغرسها ورداً وريحاناً
يفشق الذهن من أسطاره أرجا وتبصر العين فوق الطرس ستانا

* * *

أمين فارقنا في حين حاجتنا إلى فتى لا يرى للمال سلطانا
ألبس الخبز من لانت مهزته وأنت تخرج من دنياك عريانا
إن الضاعة كنز كنت حارسه ترى به القوت ياقوتا ومرجانا
فما سعت لغير المجد تكسبه ولا رضيت لغير الحق إذعاناً
أردى بك السكر المضنى ولا عجب أن يورث الخلو سر العيش أحيانا
ماهان خطبك والأخلاق والهة تبكى عليك إذا خطب امرئ هانا
أمين حسبك ما قدمت من عمل فأنت أرجحنا في الحشر ميزانا
أبشر فإنك في آخرك أسعدنا حظا وإن كنت في دنياك أشقانا
بلغ ثلاثكم^(١) عنا تحيننا وأذكر لهم ما يعانى قومنا الآنا
واضرع إلى الله في الفردوس مبتهلا أن يحرس النيل عن رام طغيانا

ومن شعر أحمد محرم في يوم ذكرى الفقيد :

سلوا مصر إذ أودى فتاها المحب أما انصرفت آمالها وهي (نخب)
وحوطوا حمى الإسلام إلى أخافها ككتاب شتى حوله تنأب
لقد كان ملء المشرقين كلاءة^(٢) إذا انبعثت أو أمسكت تترقب

دعوت (الأمين) الحر دعوة مشفق

يرى دولة الأحرار في مصر تنكب

(١) الثلاثة الشهداء : مصطفى كامل ومحمد فريد وأمين الراجحي

(٢) الكلاءة : الحفظ والحراسة

تتابع أبطال الجهاد وغودرت
تصون جلال الدين والدين يزدرى
دوافع للجلّى^(١) سواطع في الدجى
ولنا لنأبى أن نرى مصر عورة
أتركها نهب المغيرين إنسا
لتنكرنا آباؤنا حين ننسب
بقايا سيوف في يد الله تضرب
وتحمى لواء الحق والحق يسلب
طوالع للسايرين والشهب غيب
نسب بها في العالمين ونُثلب

وللدكتور أحمد أبى شادى فى رثاء الفقيد :

رويدك أيها الناعى (أمينا)
نميت لنا مطهرة السجايا
بحسب جلالها أنا شرفنا
فتى وهب الحياة وغاب لما
وكم من ناهض تلقاه يسمى
شباب روحهم منه وفرض
وما مات الذى يحيا ذوره
حياتة الأوفياء الذاكرينا
عليهم أن يكونوا الناهضينا
وتلح حين تلقاه (أمينا)
وركنا قد حوى الأخلاق دينا
معالمها صفات الخالدينا
تغلغل فى نفوس الجاهدينا

مضى الرجل الذى ما خط إلا
له وهب الجهود بلا انقطاع
فما عرف الهوادة فى حقوق
فتى فيه الرجولة قد تبادت
ودام غذاؤه (الايمان) حتى
وراح بثروة التقدير لما
دفاعا يسعف الوطن الغيبنا
وخلفها حديث المعجينا
لمصر وظل يحرسها ضينا
فعاس لأجلها فى المرحينا
قضى وله ابتسام المؤمنين
أباح لقومه العمر الثينا

(١) الجلى : شدة الحرية

أخى فى الحب للوطن المفدى وفى الأدب الذى أضحى حزينا
فديت الوطن الغالى فطوبى لمثلك فى عداد المفتدنا
وعشمت القدوة المثلى شريفا وكنت لنا مثال الصابرينا
مثال أخرس السفهاء لما تعالوا فى اتهام التابينا
فإن الصدق حليته وأجل به من شارة للناغبينا
وإن النبل شيمته وأعظم به من غرة لمتوجينا
وإن النصر غايته وأكرم بحزم يملأ الدنيا رينا
وإن الصبر خلته وأنعم به من مسعف للعاملينا
مواهب فى الحياة ملكن حبا وبعد نواك ملكن الحنينا

* * *

وبقيت الأمة المصرية مشغولة بحفلات التأبين ، وبالمظاهرات الصامتة
التي أريد بها الاعتراف بفضل أمين، وكان من المظاهرات تلك المظاهرات
التي نظمها طلبة الأزهر وطاقوا بها أكثر شوارع القاهرة . وكأنهم بهذه
المظاهرة الصامتة أرادوا أن يذكروا ما للراحل الكريم من فضل على
الدين ، ويد فى أعناق المسلمين الذين طالما دافع الكاتب عنهم ضد الاستعمار
البريطاني ، وربما كان هو السبب أيضاً فى كثرة الخطب التي ألقاها
الخطباء فى المساجد فى أيام الجمع خاصة .

(وبعد) فلا نجد ما نختم به هذا الفصل الأخير خيراً من كلمة نشرتها
جريدة (البصير) بعنوان :

« لماذا كرمت الأمة والحكومة فقيد البلاد والصحافة ،

جاء فيها :

لم تحتفل البلاد بتشجيع جثمان راحل من الزعماء بعد المرحوم مصطفى
كامل (باشا) مثلما احتفلت اليوم بجنازة المرحوم أمين (بك) الرفاعي صاحب

جريدة الأخبار . فقد كانت هذه الجنازة مشهداً رهيباً تجلت فيه عظمة الصحافة الشريفة ممثلة في الراحل الكريم .

وطبيعى أن هذا التكريم الذى لقيه المرحوم أمين الرافعى من الشعب والحكومة لم يحىء عفوياً ولا مجاناً . وإنما هناك بواعث قوية دعت إليه ؛ هى ذات البواعث التى حملت نقابة الصحافة العربية على أداء كل ما يطلب منها نحو الراحل الكريم .

لم تكن هذه البواعث ثروة الفقيد ، فما عرف الثروة يوماً ، ولا تذوق طعمها . فإن حرقة الأدب أدركته بكل معنى الكلمة . فعاش قانعاً ، ومات قانعاً .

ولكن فى طليعة هذه البواعث أن المرحوم أمين (بك) الرافعى دخل الصحافة شريف اليد ناصع الجبين .

لقد سنحت ظروف كثيرة كان فى استطاعة أمين (بك) فيها أن يملأ وطابه ذهباً ، وأن يقتنى بهذا الذهب عقاراً وأرضاً . ولكنه تعفف أن يمد يده إلى غير الشعب عن طريق الإقبال على صحيفته . لا . بل إن بعض السلطات عرضت عليه فى أوقات مختلفة من المال ما يغرى الزاهدين وكان فى وسعه أن يتقاضاه من غير أن يعدل خطئه السياسية . ولكنه تورع وتعفف ورد الوسطاء خائبين معجبين بهذا النبل الغريب ، وتلك النفس العظيمة .

بل قل — ولا غضاظة فى الحق — إن المرحوم أمين لم تكن سياسته فى جريدة الأخبار سياسة توافق هوى الأكرية ولا هوى الوزارة ولكن زعماء الشعب وفى مقدمتهم رئيس الوفد وأعضاؤه ورجال الحكومة وفى طليعتهم رئيس الوزراء وزملاؤه كانوا فى مقدمة جنازة الفقيد . وعلة ذلك أنه ليس تحت سماء مصر من اعتقد يوماً أن أمين الرافعى سلك سبيل المعارضة خبايا المعارضة أو رغبا فى تحقيق شهرة . ولكنه كان يعارض فى كل أمر يعتقد أن معارضته فيه واجب وطنى لا مندوحة له من أدائه .

هذا هو أمين الرافعي الذي شرف قدر الصحافة يوم وفاته كما شرفها
في حياته .

* * *

أجل بالغت الأمة المصرية في تكريم أمين الرافعي وحسن تأييده . وقبل
ذلك بنحو أربعة شهور بالغت كذلك في تكريم سعد زغلول وحسن
تأييده ، كانت يوم سعد تقيم مأتم الوفد ، وجاءت يوم أمين تقيم مأتم
الحزب الوطني ، وهذا وذاك من مواقف الأمة المجيدة وأيامها المشهودة ،
وذكرياتها التي لا تنسى على مدى الدهور .

* * *

تلك صفحة من صفحات تاريخنا القومي نقدمها لشباب هذا الجيل ليؤمن
بمظمة هذا الشعب الآبي الذي ناضل في سبيل حريته ، وجاهد من أجل
كرامته . ودخل ميدان الجهاد كثيرون يتفقون جميعاً في الغاية ، ويختلفون
بعد ذلك في الوسيلة . ولكن ليس اختلافهم هذا دليلاً على نقص في
إدراكهم للوطن ومطالبه ، ولا برهاناً على نقص في وطنيتهم بحال ما .

ومن هنا وجب علينا في الجامعة والصحف أن ندعو الشباب إلى احترام
ماضيهم ، وإلى عدم التنكر لهذا الماضي . كما ندعوه دائماً إلى الاعتقاد اعتقاداً
جازماً بأن كل طبقة من الزعماء والمصلحين ، وكل مرحلة من مراحل الأمة
في كفاحها القديم والجديد كانت بمثابة اللبنة الواحدة في صرح الوطن الكبير
وكما أنت أمة وضعت واحدة من هذه اللبنة فوق ما وضعتة الأمم
أو الأجيال التي سبقتها .

وذلك إذن هو الفهم المستقيم للتاريخ ، وذلك هو الطريق القويم في
تقدير من سبقونا إلى الإيمان الصحيح ، بالوطن وحقوق الوطن .

خاتمة

لكل واحد من المجاهدين السابقين في ميدان الإصلاح عمل عرف به ورسالة هيأته الأقدار للقيام بها ؛ وطريق قويم أوجبت عليه الظروف أن يسلكه ولا يعدل عنه .

فإذا كان الشيخ محمد عبده زعيم الإصلاح الديني ، وكان السيد عبدالله النديم زعيم الإصلاح الاجتماعي ، وكان السيد جمال الدين الأفغاني زعيم الإصلاح السياسي ، وكان مصطفى باعث الحركة الوطنية في مصر ، وكان السيد علي يوسف رائد الصحافة الحديثة ، وكان أحمد لطفي السيد بطلا من أكبر أبطال الجامعة القومية التي حلت محل الجامعة الإسلامية ، وكان سعد زغلول زعيم الثورة المصرية التي قام بها الشعب المصري عام ١٩١٩ فإن الرافعي يعتبر بحق حامى الحرية وحامى القضية المصرية ، وحامى الحركة الدستورية ولذلك اتخذت كتابات أمين طابعا خاصا منذ كان طالبا بمدرسة الحقوق ودارت كلها تقريبا حول موضوع معين هو الدفاع عن القضية المصرية والأخذ بيد الحياة النيابية في مصر حتى تتخطى جميع العقبات التي تعترضها وتنجم من جميع المسكائد والمؤامرات التي دبرت ضدها حتى تقترب خطوة نخطوة من تلك الحياة النيابية السليمة التي يتمتع بها الناس في جميع البلاد المتحضرة وهل يراد من الصحافة أشياء فوق ذلك ؟

عبد المظيف حمزة

فهرست المقالات الصحفية

التي ورد ذكرها في الكتاب

رقم الصفحة	عنوان المقال	إسم الصحيفة	تاريخ النشر
٥٦	إلى رئيسنا الجديد	اللواء	١٦ فبراير ١٩٠٨
٧٠	موقف الأمة حيال الشدائد التي تصادفها	الأخبار	٢٥ ديسمبر ١٩٢١
٧٦	حاضر الصحافة العربية ومستقبلها (استفتاء)	قامت به الهلال	١٩٢٢ العدد الأول
٨٨	الخلط القانوني والخطأ السياسي	اللواء	٤ أغسطس ١٩٠٩
٨٩	مقالات بعنوان (وظيفة المرأة)	»	» ١٩٠٨
٨٩	اهتمام الطلبة بشؤون بلادهم	»	» ١٩٠٩
٩٠	نظام التعليم في مدرسة الحقوق	»	» ١٩٠٩
٩١	ناظر الحقانية ومبدأ استقلال القضاء	»	٤ أغسطس ١٩٠٩
٩١	ضحايا الوطنية	»	أغسطس ١٩٠٩
٩١	عظماء الرجال يضطهدون ويزجون في السجون	»	أغسطس ١٩٠٩
٩١	نحن والحكومة	»	٦ سبتمبر ١٩٠٩
٩٦	القوانين الاستثنائية المقيدة لحرية الصحافة	العلم	مايو ١٩١٠
٩٩	رسائل المؤتمر (بروكسل)	»	» ١٩١٠
١٠٠	(تحقيق صحفي) بعد صدور الحكم على محمد فريد	»	» ١٩١١
١٠١	التشريع السياسي في مصر	»	مارس ١٩١١
١٠٢	حوادث سنة ١٩١٣	الشعب	أول يناير ١٩١٤
١١٢	الحوادث (دفاع عن الجمعية التشريعية)	»	٢ يناير ١٩١٤
١٢٠	الحوادث (الأحزاب في الجمعية التشريعية)	»	٢١ يونيو ١٩١٤
١٢٣	١٩ يناير	»	١٩ يناير ١٩١٤
١٢٤	الوطنيون والإنجليز في وظائف الحكومة	»	٣٠ أبريل ١٩١٤

رقم الصفحة	عنوان المقال	اسم الصحيفة	تاريخ النشر
١٣٠	افتتاحية الاخبار	الاخبار	٢٢ فبراير ١٩٢٠
١٤١	افتتاحية السنة الثانية	"	٢٢ فبراير ١٩٢١
١٤٧	" " الثالثة	"	٢٢ فبراير ١٩٢٢
١٤٨	حرية الصحافة	"	٧ يناير ١٩٢٤
١٥٠	افتتاحية اللواء المصرى والاخبار	اللواء والاخبار	١٠ مايو ١٩٢٥
٦١	ثقتنا بالوفد	الاخبار	٢٢ مارس ١٩٢٠
١٦٤	القضية المصرية ومسألة الاحزاب	"	٢٤ يونيه ١٩٢٠
١٦٦	الساعة رهية والمسؤولية عظيمة	"	٢٠ أغسطس ١٩٢٠
١٦٧	مشروع ملتر	"	١٠، ١٤ سبتمبر ١٩٢٠
١٦٩	تلخيص نتائج الاستفتاء حول المشروع	"	٢٠ أغسطس ١٩٢٠
١٨٠	(دفاع عن وحدة الأمة)	"	١٦ فبراير ١٩٢٠
١٨١	رد على برقية شكر من سعد زغلول	"	٣٠ ديسمبر ١٩٢٠
١٨٢	(نقد مشروع ملتر)	"	٤ مارس ١٩٢١
١٨٣	(نظرية تعديل الاساس)	"	٢٠ إبريل ١٩٢١
٢٠٢	الخلافا في لجنة الدستور	"	أول سبتمبر ١٩٢٣
٢٠٤	مجلس النواب	"	٦ نوفمبر ١٩٢٢
٢٠٥	خاتمة تقرير لجنة المبادئ العامة	"	٢٣ مايو ١٩٢٢
٢٠٨	(حركة رجعية باسم الدين)	"	١٥ إبريل ١٩٢٣
٢١٠	إقترح تحويل البرلمان إلى جمعية وطنية لتعديل الدستور	"	١٢ مارس ١٩٢٤
٢٢٢	سعد باشا رئيس الحكومة وسعد باشا زعيم الأمة	"	٢٥ مارس ١٩٢٤
٢٢٤	سعد باشا في مجلس النواب	"	١٠ مايو ١٩٢٤

رقم الصفحة	عنوان المقال	اسم الصحيفة	تاريخ النشر
٢٣١	واجب الحكومة والبرلمان حيال السودان	الأخبار	٢٦ يونيه ١٩٢٤
٢٣٥	المجلس المنحل موجود قانوناً ويجب اجتماعه	•	٨ نوفمبر ١٩٢٥
٢٥٠	نحن أنصار المبدأ لأنصار الهيئات والأشخاص	•	٢٣ يونيه ١٩٢١
٢٥٤	حرية الرأي في نظر سعد باشا زغلول	•	٧ أكتوبر ١٩٢١
٢٦٠	حادث الاعتداء الاليم على سعد باشا زغلول	•	١٢ يوليه ١٩٢٤
٢٦٢	سياسة التقرب من الإنجليز لاستعادة الحكم	•	٧ يناير ١٩٢٥
		•	



أبجزو البشامين
عبد القادر حمزة في جريدتي الأهل والبلاغ

الصحافة المصرية

أولى جديدة لدراسة التاريخ المصرى الحديث

كلمة للناس في التعريف

بسلسلة أدب المقالة الصحفية في مصر

عزى الفاروق

تحية طيبة (وبعد) فلعل الأديب الروسى المعروف تشيكوف كان على صواب حين قال :

« أن على الكاتب الأصيل أن يأتى دائماً بالجديد . وطريقه إلى هذا الجديد هو أن يجد زاوية جديدة يطل منها على الدنيا ، وعلى الحياة المحيطة به ، وعلى الناس الذين يصورهم في كتبه أو قصصه أو إنتاجه الأدبى على أية صورة من الصور . »

ومؤلف هذه السلسلة — وهو الأستاذ الدكتور عبد اللطيف حمزه — قد وفق إلى هذه الزاوية الجديدة التى أرخ بها للحياة المصرية منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى قرب منتصف القرن العشرين . فقد أرخ لهذه الحياة المصرية من جميع جوانبها . وجاء تأريخه لها من زاوية جديدة لم يسبق إليها ، وهى زاوية الصحافة ، وهى زاوية المقالات التى اشتهر بها كبار الكتاب في تاريخ الصحافة .

ومن ثم أخرج المؤلف للمكتبة العربية إلى الآن ثمانية أجزاء من كتابه :

أدب المقالة الصحفية في مصر

وصور المؤلف في هذا الكتاب حياة مصر في تلك المدة الطويلة من جميع جوانبها . وذلك كله من خلال الشخصيات التي تحدث عنها من لدن رفاعه الطهطاوى وعبد الله أبى السعود وغيرهما من تلاميذ المدرسة الصحفية الأولى . ومن خلال أديب اسحق ومحمد عبده وعبد الله النديم و ابراهيم المريلحي من تلاميذ المدرسة الصحفية الثانية . ثم من خلال على يوسف ومصطفى كامل وأحمد لطفي السيد وأمين الرافعى وعبد القادر حمزه من تلاميذ المدرسة الصحفية الثالثة في مصر وهكذا .

وبنى المؤلف دراسته هذه على المذاهب العلمية الموثوق بها إلى يومنا هذا . فهناك المذهب الذى يعنى بدراسة الشخصية الأدبية أو الفنية ونفى بها شخصية الكاتب أو الشاعر أو الخطيب أو الفنان أو المحرر الصحفى أو الفيلسوف وهكذا . والقائل بهذا المذهب هو الفيلسوف الفرنسى سانت ييف . وهناك المذهب الذى يعتمد على دراسة البيئة المحيطة بهذه الشخصية الفنية أو الأدبية بجميع المؤثرات التى تؤثر فى هذه البيئة . والقائل بهذا المذهب هو العالم الفرنسى تين . وهناك المذهب الذى يقوم بدراسة الظواهر الفنية والأدبية والفكرية على أساس من نظرية النشوء والارتقاء . والقائل بهذا المذهب هو العالم الفرنسى كذلك برونيير .

والذى لا نزاع فيه أن المؤلف بنى بحوثه فى (أدب المقالة الصحفية) على أساس من هذه النظريات والمذاهب التى أشرنا إليها . ومن أجل ذلك لا يصح النظر إلى هذه السلسلة — كما قال مؤلفها — على أنها مجرد بحث فى أساليب الكتابة العربية التى اتبعت فى تحرير الصحف المصرية . وإنما يجب النظر إلى هذه السلسلة على أنها تاريخ دقيق لمصر من جميع نواحيها السياسية والفكرية والاجتماعية — ولكن من زاوية جديدة هى الزاوية الصحفية —

— ه —

ومن هنا تأتى أهمية هذه السلسلة ، وتبدو للناس خطورتها ، وكيف أنها سدت فراغا كبيرا فى المكتبة العربية . ومن هنا طلبت بعض دور النشر فى أوروبا من المؤلف أن يوافقها بجميع أجزاء هذه السلسلة حتى يتسنى لها أن تترجمها أو تلخصها . وكلفت بعض الأساتذة فى الجامعات بتقديم هذه السلسلة للجمهور الغربى وتعريفه بها . وبادر المؤلف بالفعل فوافق هذه الدور فى كل من أمريكا وأوروبا بما أرادته من ذلك .

والأمل كبير فى أن يمضى المؤلف فى هذه السلسلة النافعة حتى ينتهى من العصر الذى سماه « بعصر المقال الصحفى » لبدأ بعده عصراً آخر من عصور الصحافة هو « عصر الخير الصحفى » . والله الموفق ؟

محمد محمود الخضرى
صاحب دار الفكر العربى



(عبد القادر حمزه محرر الأهل)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

لماذا نغنى بحياة المشهورين من رجال الصحف ؟ أو لماذا نتقصى أخبارهم وتتبع آثارهم ونجعل سيرتهم جزءاً من تاريخ الوطن ؟ جوابنا عن ذلك أن أصحاب الأقلام في كل أمة من الأمم هم رواد هذه الأمة في ميدان السياسة وميدان الأدب والفن وميدان الإصلاح الاجتماعي . ومع ما لهم من الفضل على أممهم في جميع هذه الميادين فإنهم أكثر أبنائها تعرضاً لأذى الحاكم ولسطوة القانون . وكثيراً ما يستحدث الحكام المستبدون هذا القانون للتضييق على أصحاب الأقلام ، والحيلولة بينهم وبين إبداء آرائهم واتجاهاتهم . من أجل ذلك نجد الأحرار من الصحفيين قلقين في أوطانهم غير آمنين فيها على أنفسهم وأهليهم وأموالهم : يعذبون ويسجنون وسواهم بمنأى عن هذا الإزعاج والتعذيب ، ويسلط عليهم قانون المطبوعات وتلعب ظهورهم بسياطه وغيرهم لا يدري أن في البلاد قانوناً بهذا الاسم . كل ذلك لأن الحاكم تزججه حرية النقد فيحارب هذه الحرية بكل ما أوتي من قوة . ومع هذا وذاك فإنك ترى الكاتب المستبد يكيل للصحف بكيلين ويقسم هذه الصحف قسمين : قسم يرضى عنه . فهو يحميه ويمده بالمال ويبدل له كل الرعاية . وقسم يحاربه ويعاديه فهو يحاول أن يجرمه من المال ومن الرعاية وغير ذلك من أسباب الحياة والنماء والقوة .

حسبنا إذن هذا السبب لكي نغنى بحياة أولئك الأبطال الذين صمدوا في ميدان الحرية ، وكان من أهم صفاتهم الشخصية إنكار الذات والتضحية

والثبات على المبدأ كلما وجدوا في الثبات عليه فائدة تعود على الأمة . ومن ثم أصبح لهم دين في عناق أمتهم يجب أدائه ، وهو أن تذكركم هذه الأمة دائماً بالخير ، وأن تقدر لهم أعمالهم التي قاموا بها في الظروف التي أحاطت بهم وبالقيم التي فرضها عليهم العصر الذي ينتسبون إليه .

وهناك سبب آخر لا يقل في أهميته عن السبب الأول . وهو أن الصحيفة في ذاتها تاريخ العالم كله في يوم ، وتاريخ البلد الذي تصدر فيه في أقل من نصف اليوم . لأن من الصحف ما يصدر في الصباح ومنها ما يصدر في المساء ومنها ما لا يكتب في ذلك حتى تكون لها طبعات وملاحق ونحو ذلك والصحفيون بهذا العمل الأخير هم المسئولون عن هذا العمل العظيم . ألا وهو تسجيل الحوادث التي تمر بالشعوب . وقل أن تجد قوماً غير رجال الصحافة والإعلام يأخذون أنفسهم بهذه المهمة الخطيرة .

وصدق الأستاذ مصطفى أمين حيث يقول : « الصحيفة ليست خبراً وإنما هي تاريخ » . وقد وصفوا الصحف بأنها مرآة . ولكن صحفنا المصرية كانت مرآة مكبرة . فقد كانت دائماً أكبر من النهضة . بل سبقت دائماً إلى الأمام . وقصة الصحف المصرية هي قصة كفاح مصر كله . فكل معركة خاضها الشعب كانت الصحف ميدانها وأسلحتها ، بل كانت الصحف هي جرحى المعركة وقتلاها (١)

وهناك سبب ثالث أهم في نظري من السببين السابقين يدعونا إلى العناية بحياة أولئك الناس ويجعلنا نشعر بالرضى عن أنفسنا حين نقوم لهم وللوطن بهذا الواجب . هذا السبب الأخير هو أننا نجد كل واحد من أولئك الصحفيين البارزين ، إنما يمثل أمتة في طور من أطوارها ، وينظر إليه على

(١) جريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٦

أنه عنوان لكفاحها في هذا الطور . ومعنى ذلك أننا حين تورخ لهؤلاء الصحفيين النابهين على النحو الذى نسير عليه إلى اليوم لا تقتصر مهمتنا على التاريخ للأساليب الكتابية التى ظهرت فى شكل صحافة مصرية أو عربية ، وإنما نتعدى هذا الهدف الأدبى والعلمى إلى هدف آخر قومى ، هو الهدف الذى نوضح به للشباب المصرى العربى كيف شيد هذا الوطن بنوه لبنة بعد لبنة ، وكيف أقاموه حجراً فوق حجر حتى علا البناء ، وأصبح آية من آيات الفن وعنواناً لما بلغته الأمة من القوة والعزة .

معنى ذلك أننا بهذه الدراسة نقوم بواجبنا العلمى وواجبنا القومى . وإن كان الأول هو المباشر والثانى غير مباشر . وبهذه النتيجة الأخيرة أجدنى سعيداً كل السعادة . بل شعورى بهذه السعادة هو كل ما أنتظره من أجر على بذل هذا الجهد الذى وفقنى الله فيه إلى اليوم .

حسبى هنا أن أقول أننى إنما أدرس تاريخ بلادى بطريقة جديدة غير الطريقة التى درج عليها زملاؤى من أساتذة التاريخ الحديث . إذ أننى إنما أدرسه هنا من زاوية الصحافة . ومعنى ذلك على أقل تقدير أننى أتيح للقراء والباحثين فرصة جديدة للنظر فى هذا التاريخ الحديث ، وأفتح لهم باباً جديداً من أبواب البحث فيه . لأننى أقدم طائفة من الوثائق التاريخية ، هى عبارة عن المقالات السياسية والاجتماعية التى كتبها كبار رجال الصحف فى كل عهد من العهود التى مرت بها مصر . وأقل ما يقال فى هذه الكتابات أنها بمثابة الشهادة التى يدلى بها شاهد عيان حضر بنفسه الواقعة ، ثم حكم عليها بعقله وقلبه ، وعبر عن رأيه ورأى الجماعة التى هو منها فى إبداء هذا الحكم .

ذلك إذن هو السبب الذى من أجله تركت صحافة عبد القادر حمزة تتحدث عن نفسها ، وتعرض على القراء آراءها . بل تركت لهذه الصحافة أن يتغلب صوتها فى هذا البحث على صوت صاحب البحث . فلم أدع رأياً من

الآراء ولا اتجاها من الاتجاهات، ولا قضية من القضايا إلا قدمت عليها دليلاً من كلام عبد القادر . وفي يقيني أن هذه طريقة من أمثل الطرق العلية وأهداها إلى الحق وإلى العدل .

ولعل أصدق ما يوصف به التاريخ أنه عجلة لا تعرف التوقف ، وأن كل مرحلة من المراحل التي يقطعها نتيجة لحركة سبقت ، ومقدمة لحركة تلي . وهذا مذهبنا الذي لا نعيد عنه في فهم التاريخ . وتطبيق ذلك على تاريخنا المصري العربي وصحافتنا المصرية العربية أننا نجد هذه الصحافة مضت في طريق المقاومة للاحتلال البريطاني ، وتوجيه هذا الاحتلال في الوقت ذاته لمصلحة مصر . وانقسمت تلك الصحافة منذ بداية أمرها قسمين :

الأول يؤثر الاعتدال في معاملة الاحتلال عساه يحظى بطريق الملاينة بما لا يمكنه أن يحظى به عن طريق المخاشنة . ومن هذا القسم صحف المؤيد والجريدة والأهالي .

والثاني من أقسام تلك الصحف يؤثر المعاندة ويعلنها حرباً شعواء على رجال الاحتلال ، ويلج في إجلالهم عن البلاد بكل الطرق الممكنة . ومن هذا القسم الأخير صحف اللواء والعلم وغيرهما من صحف الحزب الوطني بصفة خاصة.

نعم — مضت الصحافة المصرية العربية بقسميها تقاوم الاحتلال البريطاني وتسعى وراء الحصول على الحرية والاستقلال . وأدى الرعيل الأول من كتاب هذه الصحف واجبة . وكان النديم ومحمد عبده وإبراهيم المويلحي . كما أدى الرعيل الثاني واجبه أيضاً . وكان منهم على يوسف ومصطفى كامل ولطفى السيد . وتبعهم رعيل ثالث من أصحاب الصحف كان من أهمهم أمين الرافعي وعبد القادر حمزة ومحمد حسين هيكل .

ولا نزاع في أن عبد القادر حمزة كان من أبرز كتاب (المقال السياسي) في مصر في فترات ثلاث : أولها — الفترة التي خضعت فيها مصر للاحتلال

البريطاني في أبشع صوره وأقسى مراحل . والثانية — هي فترة انتعاش الدستور ، أو الفترة التي خرجت فيها مصر من هذا الاحتلال البغيض لتمارس طائفة من التجارب القاسية كتجربة الأحزاب ، وتجربة الحياة النيابية ، وغيرهما من التجارب السياسية التي نعمت بها مصر كثيراً وشقيت بها كذلك . والفترة الثالثة — هي فترة انتكاس الدستور ، أو الفترة التي تجلت فيها سوءات الحزبية السياسية التي أصبحت لا تخفى على أحد . فحسب هذا الرجل الذي نترجم له الآن أنه عاش هذه الفترات الثلاث ، وأنه أصدر فيها صحفاً ثلاثاً ، هي (الآهالي) في عهد الاحتلال والحماية ثم (البلاغ) في عهد انتعاش الدستور والحياة النيابية ، ثم (البلاغ الجديد) في عهد الانتكاس الذي منيت به تلك الحياة النيابية . حسب هذا الرجل أنه شارك بقلبه في صحافة هذه العهود ، ومارس بنفسه كل هذه التجارب ، وكانت صحافته صدى لنبضات قلب الوطن في كل مرحلة من تلك المراحل السابقة .

* * *

(وبعد) فقد قيل في الأمثال الفارسية أن البستاني الماهر هو الذي لا يجعلك تشم رائحة العرق الذي يتصبب من جسمه في فلاحه البستان مع الروائح العطرة التي تنبعث من هذا البستان . ومعنى ذلك أنه لا ينبغي للخروج الفني أو الأدبي أو العلمي أن يصف للناس متاعه في إخراج الأثر الذي يقدمه . وهو قول صحيح ومنطبق على الواقع من جميع الوجوه ، غير أنني بالرغم من ذلك وجدتني بعد الفراغ من قراءة الصحف التي اشترك في تحريرها صاحب هذه السيرة أنطق من حيث لا أدري بهذه العبارة : كم عذبنى عبد القادر حمزة . كم عذبنى عبد القادر حمزة .

أما مصدر هذا العذاب فأسباب منها أن صاحب السيرة صحفي كبير فرغ لمهنة الصحافة مدة تربو على ثلاثين سنة متوالية لم يضع في أثناءها القلم لحظة واحدة . وقد اشترك في تحرير طائفة كبيرة من الصحف قيل أنها بلغت عشرين صحيفة من حيث العدد

ثم من أسباب هذا العذاب ما لقيته من الصعوبة البالغة في الحصول على مجموعة كاملة من صحفه الثلاث التي أشرت إليها — وهى الألهالى والبلاغ في طوره القديم والبلاغ في طوره الجديد . وقد كان من الطبيعى أن أُلجأ إلى الأستاذ محمد عبد القادر حمزة — وهو أحد أبناء صاحب السيرة ومن كبار الصحفيين الممارسين للهنه حتى يومنا هذا — فاعارنى بمجموعة غير كاملة من صحف والده كنت مضطراً إلى استكمالها فى مرات كثيرة عن طريق دار الكتب .

ثالث أسباب العذاب الذى أصفه ولا أستكره هو قلة المصادر التى تهدي إلى معرفة شيء من سيرة عبد القادر . وكان من الطبيعى كذلك أن أُلجأ هنا إلى ولده الأستاذ محمد . فهدانى إلى طائفة من المعلومات عن سيرة والده لم تكن فى مجموعها كافية .

وأما الصعوبة الكبرى من الصعاب التى قابلتنى فى هذا البحث ففى امتداد الحياة الصحفية لعبد القادر من سنة ١٩١٠ حتى السنة التى انتقل فيها إلى جوار ربه وهى سنة ١٩٤١ . أى أنه لم يعمل فى الحقل الصحفى أقل من ثلاثين سنة متواصلة أصدر فيها صحفاً كثيرة أهمها الصحف الثلاث التى أشرنا إليها . وكل واحدة من هذه الصحف الثلاث كانت تساوى على أقل تقدير صحيفة من الصحف التى تحدثنا عنها من قبل فى سلسلة الكتب التى نصدرها باسم « أدب المقالة الصحفية فى مصر » . ومعنى ذلك باختصار أن هذه الحلقة التى نحن بصدددها الآن إنما تعادل ثلاث حلقات كاملة من هذه السلسلة التى نشير إليها .

على أننى سعيد بكل هذا العذاب الذى لقيته فى سبيل عبد القادر حمزة لا لشيء إلا لأنه رجل خدم بلاده عن طريق الصحافة خدمة لا تقل عن الخدمات التى قام بها سابقوه من أمثال على يوسف ومصطفى كامل ولطفى السيد وأمين الرافعى ومن سبق هؤلاء بإحسان فى هذا الميدان ومن أتى

بعدم كذلك . ثم زاد على هؤلاء جميعاً أن الله مد في حياته الصحفية المجيدة أضعاف ما مد لهؤلاء الذين ذكرناهم حتى لينظر إليه التاريخ على أنه عملاق الصحافة المصرية العربية غير منازع .

• * *

بقيت كلمة الشكر أقدمها لمن تفضلوا لمعاونتي على إصدار هذه الحلقة وفي مقدمة هؤلاء الأستاذ محمد عبد القادر حمزة وقد أشرت إلى ما أسداه إلى من عون من طريق المجاميع التي يملكها هو وأخوته من صحيفتي الأهالي والبلاغ وعن طريق المعلومات التي تتصل بسيرة والده . ثم أجعل الكلمة الثانية من كلمات الشكر للسادة أمناء دار الكتب فقد حملوا إلى مجموعات الصحف من مقرها البعيد في القلعة إلى مقرها القريب في دار الكتب . ثم أنتقل بواجب الشكر الخالص إلى صديقي وتلميذي الأستاذ لطيف أنسى فقد ساعدني على قراءة الصحف التي اشترك في تحريرها عبد القادر حمزة مدة قلت أنها لا تقل عن ثلاثين سنة ، وبذل لي من وقته ووقت أسرته شيئاً كثيراً لا أدرى كيف أكاثفه عليه ولا بأى لسان أشكره من أجله .

والله أسأل أن ييسر لنا سبيل العلم ويثبت أقدامنا في خدمته . والله يوفقنا دائماً لما فيه رفعة الوطن العربي حتى يأخذ مكانه بين سائر أوطان العالم المتقدمة .

مصر الجديدة في فبراير سنة ١٩٦٣

عبد اللطيف حمزة

حياة عبد القادر حمزة

كانت الزعامة في مصر في القرن الماضي توشك أن تنحصر في الأزهر . وفيه كان يتعلم رواد هذه الأمة وقادتها من أمثال رفاعة الطهطاوى ومحمد عبده وعبد الله النديم وعلى يوسف وإبراهيم المويلحى وسعد زغلول وغيرهم .

يبد أنه منذ أواخر القرن الماضي وجدنا أن الزعامة تنتقل من الأزهر إلى مدرسة الحقوق . وإذ ذاك ظهر في ميدان القيادة مصطفى كامل ولطفي السيد وأمين الرافعى وعبد القادر حمزة ومن إليهم .

مولد صاحب السيرة

ولد عبد القادر بشبراخيت من أعمال البحيرة في سنة ١٨٨٠ من أبوين صالحين عرفا بالتقوى والاستقامة . وجده لأبيه هو المرحوم الشيخ عبد القادر حمزة . ووالده هو المرحوم محمد أفندى عبد القادر حمزة . وكانا يتصفان بالكمال وحسن السيرة . ولما شب عبد القادر عن الطوق أدخله والده المدارس الابتدائية فالثانوية فمدرسة الحقوق . ونال شهادة الليسانس بتفوق (١) .

تخرج عبد القادر في مدرسة الحقوق عام ١٩٠١ وكان عدد الطلبة الذين تخرجوا معه في تلك السنة اثني عشر طالباً . ومن زملائه الذين تعلموا معه في تلك المدرسة العالية حسن صبرى ومصطفى النحاس ومحمد حلى عيسى وعلى ماهر وعلى زكى العرابى ورشوان محفوظ ومحمود بسيونى وغيرهم من الأسماء اللامعة في السياسة والرياسة .

(١) زكى همى : كتاب صفوة المصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر . طبعة

مطبعة الاعتماد سنة ١٩٢٦ ج ١ ص ٦٤٧ .

في الإسكندرية

ومن قبل تلقى عبد القادر تعليمه الثانوى بمدرسة رأس التين الثانوية بالإسكندرية . وكانت هذه المدينة العريقة منذ مدة طويلة تشتغل بأمور السياسة وتنافس القاهرة في كفاحها الوطنى ضد الاستعمار . غير أن الذى لا ريب فيه أن الطالب عبد القادر تأثر بمدينة الإسكندرية فسرت إليه حيويتها وقوة انفعالها بالحوادث العامة . ولذا أحبها الفتى من كل قلبه ورضع فيها لبان العلم ولبان السياسة فى تلك السن المبكرة التى يتأثر فيها الشباب تأثراً عميقاً بالأبطال والبطولة ثم ما كاد يتم تعليمه الثانوى بالإسكندرية حتى انتقل منها :

إلى القاهرة

وبها درس الحقوق كما علنا . والعجيب أن الشباب الذين كانوا يتجهون يومئذ إلى هذه الدراسة كانت لهم من ورائها أطماع واسعة . ويبدو أن طلاب الحقوق ما زالوا يشعرون بهذا الشعور إلى وقت قريب . ذلك أن مناصب الوزراء كادت تكون محصورة فيهم . ولعل هذا الشعور أو ما يشبهه هو الذى حدا بعبد القادر إلى دخول (مدرسة الحقوق الخديوية) وهو الذى دعاه أيضاً أن يضع لنفسه خطة ثقافية واسعة يجمع فيها بين تعليم القانون فى داخل المدرسة وتحصيل الأدب والتاريخ والسياسة فى خارجها . ومن هنا أقبل الشاب على كتب التاريخ والسياسة والاجتماع والاقتصاد يلتهم ما فيها التهاماً، ويخزن فى صدره من ذلك ما يكفى لقيامه بالرسالة التى تنتظره فى المستقبل .

في الإسكندرية مرة ثانية

أتم الشاب دراسته القانونية فهفت نفسه إلى العودة إلى المدينة التى يتعشقها منذ الطفولة وهى مدينة الإسكندرية وهناك أنشأ لنفسه مكتباً للمحاماة وظل

يشتغل بهذه المهنة منذ عام ١٩٠١ إلى عام ١٩٠٧ . وهى السنة التى انتقل فيها إلى مهنة أخرى هى الصحافة .

لهو الشباب

وقبل أن نتحدث عن صاحب السيرة فى ميدان الصحافة ننقل للفراء طرفاً مما سمعناه عن سلوكه فى الحلقة الثالثة من عمره . فقد قيل أن عبد القادر كان فى تلك الحلقة مصاباً بداء القمار ولا تكاد البشرية تعرف إلى اليوم داء أشد منه إيذاء للشباب والكهول على السواء . ومن ثم نسب إلى عبد القادر أنه أخذ رسوم قضية من القضايا ولم يقم بالإجراءات القانونية التى لا بد منها . ورفعت عليه دعوى اتهام بتبديد الرسوم وسقط اسمه من جدول المحاماة . وقيل أنه بسبب ذلك فقط وجد نفسه مضطراً إلى البحث عن مهنة أخرى . واهتدى يومئذ إلى مهنة الصحافة .

لسنا نستطيع التحقق من هذه الوقائع لأنها لم تكتب فى كتاب . ولا كان فى وسعنا أن نطلع على وثيقة الاتهام . ولكنها مجرد أخبار تواترت على الألسن . وإن كنا لا نستبعد شيئاً من ذلك . فلشباب دواعيه وللذهب بريقه وإغراؤه . وكثيراً ما نجد فى سير العظماء أنهم بدأوا حياتهم بشيء من الانحراف ينكره المجتمع ، ثم ما لبثوا بعد ذلك إن هدوا إلى صراط مستقيم .

إلى الصحافة

ترك عبد القادر المحاماة إلى الصحافة ، وهنا انقسم الناس فيه فريقين الأول — يقول أن عبد القادر لم يتجه إلى الصحافة إلا مضطراً إلى ذلك . بعد إذ شطب اسمه من جدول المحامين . وأصبحت له سمعة لا تساعد على التفوق بين أقرانه من المحامين . والثانى — لا يصل بين هذه الوقائع وبين

التجاء الرجل إلى الصحافة . ويقول هؤلاء أن الصحافة كانت تناديه وأنه كان منها على موعد فما أن عرف عبد القادر أن صحيفة جديدة ظهرت في مصر باسم « الجريدة » لمحررها أحمد لطفى السيد حتى تقدم إليها بنفسه وتطوع للعمل فيها بعقله وقلبه . ثم لم يكد الفتى يقف على عتبة الصحافة حتى بزغ نجمة وعلا ذكره . وكانت المدرسة الصحفية حينذاك — وهي مدرسة المقال — تحفل باللفظ الرصين وتهتم بالمعنى الجليل ، وتحاول بهما أن تجتذب القارىء . ويظهر أن الفتى حاول أن يجارى القوم فى شىء من ذلك فبقى يعمل فى « الجريدة » مدة تقرب من ثلاث سنوات إلى يوم فكر فيه أعيان الإسكندرية فى إصدار صحيفة يومية تكون صدى لآرائهم ، وتمثل هذه المدينة الكبيرة التى كان ينظر إليها على أنها معقل من معاقل الحركة الوطنية ينبغى أن يسمع صوته فى الأزمات ، ويكون له رأيه فى الأحداث الجارية . ومن ثم جاء تفكير أهل هذه المدينة فى إنشاء صحيفة « الأهالى » سنة ١٩١٠ . ولم يجدوا أمامهم خيراً من عبد القادر حمزة .

وبعد أن اجتاز الفتى فترة التدريب الحقيقى على صفحات « الجريدة » بصحبة الأستاذ لطفى السيد خرج على الناس بمقالات قوية هاجم بها الأوضاع الشاذة فى البلاد ووصف فيها الحكومة القائمة إذ ذاك بما لها وما عليها ، وأدلى رأيه فى جميع الأمور بصراحة واعتدال ونزاهة ، حتى شهد له الجميع بهذه الصفات التى بقيت تلازمه فى جميع حياته الصحفية . ونحن نعرف أن هذه الحياة طالت إلى أكثر من ثلاثين سنة .

صفحة من الكفاح الصحفى بقلم صاميه

كان من عادة صحيفة البلاغ أنها تكتب فى ختام كل عام من أعوام حياتها مقالاً تقدم فيه حساباً عن عملها . وفى بداية السنة السادسة لها — وكان

ذلك في يناير سنة ١٩٢٨ تحدثت عن نفسها قائلة (١) :

يدخل البلاغ اليوم سنته السادسة . وهو في الواقع يزيد عمره على هذا القدر . وما السنوات الخمس التي انقضت بانقضاء أمس إلا عمراً بالاسم الذي ينطق به قراء البلاغ ومحجوه . أما روحه فقد انبثق قبل ذلك . فكان (الاهالي) و (المحروسة) و (الرشيد) و (الأفكار) ثم (البلاغ) أسماء مختلفة لمعنى واحد هو معنى الجهاد في سبيل الوطن ، والنضال عن حقوقه دون أن تتهيب في المهمة التي نصبنا أنفسنا لها أية قوة ، ولأن نستوحى فيما نقول ونعمل إلا الإيمان الصادق . تلك هي مهمتنا التي أخذناها على عاتقنا أمام الله والوطن وذلك هو عهدنا الذي قطعناه على أنفسنا أمام الأمة في أول يوم صدرت فيه (الاهالي) وكان ذلك في التاسع عشر من شهر أكتوبر سنة ١٩١٠ . ومنذ ذلك اليوم ونحن سائرون في مهمتنا حافظون لعهدنا وسنظل في طريقنا هذا أمناء لعهدنا إلى النفس الأخير .

تفجرت الحركة الوطنية المباركة في مصر فكانت صحيفة (الاهالي) تجاهد فيما تجاهد عوامل الضعف والتردد . فغضب فريق ورضى فريق . ولكنها أرضت الله والوطن . ثم جاءت الحوادث تؤيدها في جهادها ، وعنفت القوة في ضرب روح الوطنية فعطلت الاهالي ستة أشهر . وراحت القوة تضرب ذات اليمين وذات الشمال ، ومدت يدها إلى باعث الروح الوطنية ، وموَّجج نارها المغفور له سعد زغلول باشا . فاعتقلته مع رفقاته وألقت بهم في منقاهم السحيق . وكنا قد أخذنا نجاهد بسلاح جديد هو صحيفة (المحروسة) فلم يدم في بلادنا غير ثلاثين يوماً وكسرتة القوة أيضاً . ثم انتهت مدة تعطيل الاهالي وعادت إلى الصدور فلم يمكث في يدنا هذا السلاح غير ثلاثة أيام وأقفلتها القوة لإقفالاً نهائياً .

وهكذا سقط من أيدينا سلاح بعد سلاح . ثم أتيح لنا تحرير (الافكار)
فترة من الوقت في عام ١٩٢٢ . وفي الثامن والعشرين من شهر يناير عام
٩٢٣ صدر البلاغ . وكان المغفور له سعد باشا قد نقل من منفاه في سيشيل
إلى منفاه في جبل طارق ، فأرسل إلى البلاغ يقول :

يسرنى أن يظهر للأهالي خلف يملأ ما تركت من فراغ ، ويستأنف ما
بدأت من جهاد . ينثر الحق في دعوته ويهزم الباطل في دولته . يصور بشعور
الامة بذلك القلم الشاعر ، ويشرح أمانيتها بذلك الأسلوب البديع الباهر .
سرنى أن يكون لنا بلاغ يحمره عبد القادر .

ولم نكد نمضي في عملنا ونقضي من حياة البلاغ أربعين يوماً حتى عطلته
السلطة العسكرية البريطانية وزادت في هذه المرة فاعتقلت صاحبه مع أعضاء
الوفد في ثكنة قصر النيل . فلما شاء الله أن يطلق صراحنا أصدرنا صحيفة
(الرشيد) إلى أن استطعنا استئناف البلاغ في ١٨ يولية سنة ١٩٢٣ مصدراً
بتلغراف من المغفور له سعد باشا أرسله إلينا من (لكس ليان) وكان
يستشفى فيها بعد مغادرة جبل طارق .

هذا هو عمر البلاغ . انقضى من حياة اسمه خمس سنوات . وانقضى من
انبثاق روحه ثمانية عشر عاماً . ونحن نستقبل العام الجديد بالعزم الصادق
لمواصلة الجهاد ، والأمل القوى في تحقيق مطالب الوطن .

جانب من حياته الاجتماعية

لا ندرى بالضبط متى تزوج عبد القادر من السيدة التي أنجبت له من
البنين والبنات عدداً لا يقل عن ثمانية ، على قيد الحياة منهم الآن سيدة وأربعة
رجال . وهم السادة محمد ومحمود وفؤاد وعبد القادر . وأكبرهم الأستاذ محمد
يعمل الآن مديراً لتحرير صحيفة المساء .

غير أنه من الثابت أيضا أن عبد القادر حمزة تزوج في كهولته من السيدة منيرة ثابت . وفي (مجلة المصور) حكاية هذا الزواج الأخير وفجواها أن السيدة منيرة ثابت كانت تطبع مجلة الأمل الأسبوعية وجريدة (لسوار) الفرنسية في مطبعة البلاغ . وأعجب عبد القادر بالصحفية الشابة كما أعجبت الآنسة منيرة بالصحفي الكبير . واتفقا على الزواج . واشترط عبد القادر على الكاتبة الناشئة أن تطلق الصحافة وتعيش للبيت فقط . وبعد سنوات انتهى الزواج بالطلاق .

وفي مجلة الأمل قالت السيدة منيرة ثابت عن نفسها :

« كانت هناك فروق سن بين الطرفين إذ كان عبد القادر بمثابة أب لي وكان له فضلا عن ذلك ثمانية من الأولاد . وكانت والديهم على قيد الحياة وكان فارق السن الذي لم اهتم له موضع ألم لزوجي ، وقد خلف في شعوره عقدة نفسية طالما عكرت صفو حياته ودخل زواجي بعبد القادر في نطاق الأحداث السياسية والحزبية . وتدخل مصطفى النحاس بالتحقيق في صحة وثيقة الزواج من الناحية الشرعية . الخ ،

فليس صاحب البيرة

لا نجد رجلا يختلف عليه الناس كما يختلفون على عبد القادر حمزة . أمانحن فسراه الآن من خلال كتابته في صحيفة الأهالي وصحيفة البلاغ . سنراه مرة مع الحكومة وأخرى ضد الحكومة . سنراه مرة مع الحزب الذي وقف وراءه وأخرى ضد هذا الحزب . سنراه مرة يعارض سعد زغلول ثم ينقلب مؤيدا له بكل قوته . وهكذا

أفيكون معنى ذلك أنه كان رجلا متقلبا في السياسة لا مبدأ له فيها ؟ نحن لا نرى هذا الرأي إذ لا يعيننا مطلقا أن يكون مع الحكومة أو

يكون معارضا لها . أما الذى يعنينا دائما ويجب أن نحاسبه عليه فى كل وقت فهو إخلاصه لفكرته . فإذا كانت جهة من الجهات كالوفد أو الحكومة أو القصر ، أو كان زعيم من الزعماء كبسعد أو عدلى أو النحاس يسيرون وفق هذه الفكرة فهو مساند لهم ، مظاهر الجميع ما يصدر عنهم من أقوال وأعمال . أما إذا حادوا عن هذه الفكرة فن حق القلم الحر والضمير الحر أن يثور على هذا الوضع وأن يثبت إخلاصه للفكرة التى اعتنقها منذ بداية الأمر .

حدثنى صديقى الأستاذ حافظ محمود عن عبد القادر حمزة أنه التقى بسعد زغلول فى بيت الأمة . واتفق سعد معه على أن يكون البلاغ لسان حال الوفد المصرى . فقبل عبد القادر منه ذلك بشرط واحد فقط هو أنه لا يكتب إلا ما يعتقد دائما ويقتنع به .

وانشق عبد القادر حمزة عن الوفد حوالى سنة ١٩٣٢ . وفى ذلك يقول ابنه محمد : لقد كان أبى من أنصار الائتلاف . ولما سئل فى ذلك وقيل له : إنك بتأييدك الائتلاف إنما تناضل الوفد وتخرج على رأى زعيمه ، أجاب على الفور : « ليس البلاغ لسان حال الوفد أو زعيم الوفد ولكن البلاغ لسان حال صاحبه دائما »

واختلف عبد القادر حمزة مع سعد زغلول فى مشروع ملز . وكتب فى الأهالى مقالات كثيرة فى هذا المعنى كان من أشهرها المقالة التى عنوانها : « ما هكذا تورد الإبل ياسعد » فلما تبين له بعد ذلك أنه كان مخطئا فى فهم وجهة النظر التى ذهب إليها سعد انقلب صديقا له منذ ذلك الوقت . وعلى أساس من هذه الصداقة المتينة تأسست صحيفة البلاغ .

فهل نسمى ذلك كله تقلبا أو ذبذبة فى السياسة أو الرأى ؟ إننا لا ننيل إلى شيء من ذلك . فإن أى إنسان فى مكان عبد القادر وفى مثل ظروفه

لا بد له من تحكيم عقله ووجدانه ، ولا بد له من الاستجابة للحلول التي يراها محققة لمصلحة الوطن

كتب الأستاذ حافظ محمود يقول : في أحد التحقيقات التي كانت تجريها النيابة مع عبد القادر حمزة تصادف أن كان مريضاً جذاً ودخل غرفة التحقيق متوكئاً على ذراع طبيبه . فدهش المحقق وقال له : لقد كان ممكناً أن تطلب تأجيل التحقيق فرد عبد القادر قائلاً : ولماذا أؤخر كلمة الحق يوماً ؟ إننى معترف بكل ما تراه النيابة اتهاماً وأراه أنا أداء لواجبي الوطنى

يقولون كذلك أن عبد القادر حمزة حصل على رتبة « الباشوية » مكافأة له على إسقاط حكومة الوفد فى سنة ١٩٣٨ . وقد يكون هذا صحيحاً وقد لا يكون . ولكن تصورى للسائلة أن الرجل كان فى تلك السنة وما قبلها على خلاف شديد مع الوفد لأسباب منها معاهدة سنة ١٩٣٦ وهى المعاهدة التى لم يأل جهداً فى محاربتها ما وسعتم المحاربة ومعنى ذلك أنه كانت هناك أسباب قوية تجعل الخصومة بين عبد القادر والوفد أمراً لا مفر منه .

وفى ذلك الوقت كان القصر ينظر إلى كل من خاصم الوفد على أنه صديق للقصر ، وعلى أساس من هذا الفهم منح عبد القادر هذه الرتبة .

والخلاصة حتى الآن أن الحكم على الرجال هو الحكم لهم أو عليهم — كما قلنا — من حيث إخلاصهم للفكرة التى اعتنقوها ، لا يبالون فى ذلك بسخط أحد من الناس ، ولا بسخط الشعب كله إذا لزم الأمر فإذا رماه الناس فى ساعة الغضب بالطوب أو الحجارة فإنهم يبنون مجدهم وشهرتهم بهذه الحجارة . وإذا ناصبتهم الصحف الأخرى العداء من أجل ذلك ناصبوا نفس العداء . ذلك أن المساجلة الصحفية تدعو كلا الطرفين أحياناً إلى منافسة الآخر منافسة ربما أدت إلى شىء من الانزلاق الخلقى أو العقلى . وهذا ما حدث بالفعل

للصحافة المصرية في ظل الحزبية وما كان لها أن تنجو من الآثار السيئة للحزبية بحال ما .

هكذا يبدو عبد القادر رجلا شديدا الاعتزاز برأيه إلى الدرجة التي يغضب منها أصدقاءه أحيانا فلا يبالي بهذا الغضب .

ومن صفات عبد القادر أيضا أنه يميل في كتابته دائما إلى سياسة الاعتدال وتوخى الواقع . وعن الواقعية في الحقيقة كانت تصدر جميع مقالاته في مجال السياسة . ولهذا السبب الأخير كانت المطالب السياسية في جريدة البلاغ مخالفة للمطالب السياسية في جريدة الأهالي .

ففي عهد جريدة الأهالي كان الاحتلال في عنفوانه وكانت الحركة الوطنية قبيل الحرب قد أصابها ركود نسبي . وأما في عهد جريدة البلاغ فقد تبدل الحال غير الحال وتوسعت البلاد في مطالبها القومية . وكانت الثورة الكبرى سنة ١٩١٩ صدى لهذا التغيير :

وللرجل بعد هذا كله وقبل هذا كله صبر وجلد ومثابرة على العمل . ولا أدل على ذلك من كونه حمد في ميدان الصحافة مدة أربت على ثلاثين سنة . أما طريقته في معاملة المحررين فقد قالت مجلة العالم (١) أنه كان يعاملهم معاملة الأصدقاء الأحرار في أفكارهم وكتاباتهم ، وأنه كثيراً ما كان الجدال يدور بينه وبينهم على مسألة ما فإذا رأى أن المحرر غير مقتنع برأيه لم يشترط عليه إلا أن يذيل المقال بامضائه . أما الناحية المادية الخالصة فكان فيها شديد التسامح إلى درجة يحمدها له جميع المحررين بدون استثناء .

وفي مجلة العالم أيضا أن زائريه كانوا يرون فيه انقباضا يتوهمه من لا يعرفه منهم كبراً واستعلاء ثم لا يلبثون أن يعرفوا أنه نتيجة لعدم أخذه من الحياة الاجتماعية أو بحياة الترفية بنصيب كبير . وعذره في ذلك أن الصحافة لم تدع

(١) مجلة العالم بتاريخ ٩ من أغسطس ١٩٢٦

له من هذا الوقت ما يسمح له بهذا النصيب . وعبد القادر حمزة مع كل ذلك رجل قليل الكلام حلو الحديث يستحوذ على سامعه ويستولى على مشاعره وأما طريقته في الكتابة فقد قيل عنه أنه يفضل الخلوة دائماً . وخاصة إذا كان الموضوع الذى يكتب فيه من الموضوعات الدقيقة . وكان متوسط السرعة في الكتابة : فلا هو بالبطيء الذى يقضى وقتاً طويلاً في كتابة المقال . ولا هو بالمسرع في هذا العمل . وكان يفكر طويلاً قبل أن يمسك بالقلم . وكان يحب الكتابة عادة بعد الساعة الحادية عشر صباحاً حتى إذا شرع فيها هجم على موضوعه منذ اللحظة الأولى هجوماً مباشراً فلا يخرج عن جوهر المعنى الذى أراد أن يكتب فيه .

عبد القادر حمزة وعضوية البرلمان وعضوية المجمع اللغوى

اشترك عبد القادر في انتخابات سنة ١٩٢٦ . ورشح نفسه عضواً وفدياً عن دائرة (حوش عيسى) . فنجح نجاحاً ساحقاً بالرغم من أن منافسه في الدائرة كان ذا نفوذ كبير . ثم في سنة ١٩٣٠ أعيد انتخابه عن هذه الدائرة نفسها بالتزكية ثم عين عضواً بمجلس الشيوخ بعد ذلك . أما المجمع اللغوى فقد عين فيه عضواً في أواخر حياته . وظل حائزاً لهذه العضوية حتى السنة التى توفى فيها وهى سنة ١٩٤١ .

مواقف مشهورة لصاحب هذه السيرة

وقف عبد القادر وقفة مشهورة ضد مشروع ملز . فتظاهرت جموع الشعب وقصد المتظاهرون إلى مقر الأهلالي بالإسكندرية أمام مسجد سيدى عبد الرازق الوقائى . وحاولوا إشعال النار في هذه الدار بعد أن حاصروها . بمن فيها من العمال والمحربين وفيهم عبد القادر نفسه . ومع ذلك فإن عبد القادر

لم يتحول عن رأيه في مشروع ملنر وثبت على موقفه هذا حتى اقتنع الشعب المصرى بهذا رأى : يقول ولده محمد : لم يشأ مؤسس البلاغ أن يكتب عن هذه الحادثة يوماً في صحفه أو في كتبه حتى مات لأنه لم يعرف الاتجار بالصحافة (١) .

فهذه حادثة من حوادثه . وإليك حادثة أخرى :

كان الود متصلاً بين محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين وعبد القادر حمزة . ثم نشب الخلاف بينهما بعد أن تولى محمد محمود رئاسة الوزارة في سنة ١٩٣٨ . وأصاب هذا الخلاف عبد القادر بجراح كثيرة : كما أصاب البلاغ وغيره من الصحف التي أصدرها عبد القادر واحدة بعد أخرى بأضرار بليغة . وفي ذلك يقول ابنه محمد (٢) .

عاد محمد محمود من الخارج ومعه مقترحات هندرسون فعرض على والذي أن يعطيه مبلغاً كبيراً من المال في مقابل أن يقف على الحياد من هذه المقترحات . ولكنه رفض ذلك مع أنه كان يمر بأشد أزمة عرفها في حياته - أزمة وصلت به إلى الحاجة للجنيئات المعدودة يسير بها مطالب أسرته بعد أن كسر قلبه وعطل البلاغ تعطيلاً نهائياً .

ثم هذه حادثة ثالثة :

اختلف فتح الله بركات وعلى الشمسي وإخوانهما من كانوا يؤلفون أغلبية أعضاء الوفد مع مصطفى النحاس ومكرم عبيد وبقية أعضاء الوفد . ورأى عبد القادر حمزة إذ ذاك أن يكون في جانب الفريق الأول . فالضم إليه وأصبح لسانه في التعبير عن آرائه . وكان ذلك في سنة ١٩٣٢ . وأدرك مقدار الخطر

(١) أخبار اليوم بتاريخ ١٩٥٤/١/١٢ .

(٢) أخبار اليوم بتاريخ ١٩٥٢/١/١٢ .

الذى يعرض له نفسه وصحيفته يقول ولده محمد فى ذلك : ألم يكن ليعرف معرفة اليقين أنه يكاد ينطح الصخر وحده ؟ فإنه حل فى ذلك الوقت بمفرده عبء آراء أناس لم يلبثوا أن اعتزلوا الكفاح ، وجلسوا يتفرجون على عبد القادر حمزة وهو يستدين يوما بعد آخر ليواجه عبء الدفاع عن النفس لإزاء حملة وفدية ساهمت فيها كل لجنة وفدية ، وحاولت كلها أن تمنع بيع البلاغ ولكنها لم تستطع وظل البلاغ حيا يودى رسالة الحق والتضحية . حتى لقد استطاع أن يسقط وزارة الوفد فى آخر عام ١٩٣٧ . فأورثه هذا الكفاح المضنى العلة المستمرة التى ظلت تلاحقه حتى مات . مات وفى صندوق البلاغ ثمانمائة جنيه فقط وعليه إذ ذاك دينان قيمتهما أحد عشر ألفا من الجنيهات وفى خزائنه إعلان بالبيع من بنك مصر لأحد هذين الدائنين (١) .

وقام البلاغ بترجمة الكتاب الذى عنوانه (التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر) لمؤلفه مستر بلانت . ثم جمعت الترجمة فى كتاب قدم له عبد القادر حمزة بمقدمة عن ديون لإسماعيل فبقيت هذه المقدمة وهى أقوى تقرير اتهام لجد فاروق جزاء ما اقترف فى حق مصر . وصدرت هذه المقدمة فى وقت كانت الكتب تطلع فيه على الناس بعنوان «إسماعيل المفترى عليه»

عبد القادر حمزة مؤرخا

حدث أن زار عبد القادر حمزة مدينة الأقصر فى عام ١٩٢٤ ليشهد بنفسه قبر الملك توت عنخ آمون الذى كشف عنه العالمان الأثريان (كارتر) و (كارنارفون) . وانتهر الرجل هذه الفرصة أيضا فزار كثيرا من قبور وأدى الملوك ووادى الملكات ومعبد الكرنك . وهناك فى فندق (وتربالاس) عكف الرجل على قراءة كتاب للأستاذ (كابر) عن آثار طيبة . وأتم قراءة

(١) نفس المصدر السابق .

هذا الكتاب وفي نفسه أثر غامض أحس به ولم يستطع أن يعبر عنه . ثم قرأ الكتاب مرة ثانية فحيل إليه أن الآثار التي زارها أخذت تتجسد أمامه وتحرك وتكلم وتروى له قصتها شيئاً فشيئاً . وحفره كل ذلك إلى زيارة الأقصر مرة ثانية ، فزارها في سنة ١٩٢٦ . ولكن الزيارة في هذه المرة لم تكن زيارة مشاهد يريد أن يتمتع نظره بمناظر غريبة ، بل كانت زيارة مشوق فهم شيئاً عن حياة طيبة فأصبح يهمه أن يدرس ما فيها من الآثار .

وعاد الرجل من الزيارة وقد ازداد شغفاً بمصر القديمة . وأحس برغبة قوية في زيارة المتحف المصري ، فزاره وتكررت زيارته له وانكب على المؤلفات التاريخية الأثرية التي وضعها علماء (الميثولوجيا) فكان كلما أوغل في قراءتها شعر بأن مصر تكبر في عينه أكثر وأكثر . فامتلاً بهذا الشعور زهواً وغفراً وأخذته الدهشة من أن مواطنته لا يعرفون عن مصر ما يعرفه الأجانب عنها .

ثم في عام ١٩٣٤ شرع عبد القادر يكتب بعض الرسائل في تاريخ مصر القديم . وعاد يكتب في هذا الموضوع من جديد في عام ١٩٣٨ والواقع أن عبد القادر كان مشغولاً بالكتابة في هذا الموضوع منذ عام ١٩٣٠ . ومضى يكتب فيه إلى عام ١٩٣٣ وفي تلك الفترة كان الخلاف بينه وبين مصطفى النحاس على أشده ومع ذلك لم تمنعه هذه المحنة التي لازمته إلى آخر يوم من حياته من دراسة التاريخ المصري القديم واللغة المصرية ، وما كتب باللغة الفرنسية أو ترجم إليها من الكتب الأخرى عن هذا التاريخ . ومنذ ذلك اليوم بدأ عبد القادر يضع الأساس لكتابه « على هامش التاريخ المصري وهو الكتاب الذي صدر منه جزءان

هكذا عاش الرجل طول هذه السنين في تجربة من التجارب العلمية اللذيذة التي غامر فيها بقلبه وروحه ، واستقام له من كل هذه المغامرات كتاب بعنوان .

على هامش التاريخ المصرى القديم

وفى مقدمة هذا الكتاب دعا الكاتب جميع مواطنيه إلى أن يدرسوا تاريخ بلادهم القديم حتى لا تنقطع الصلة بين مصر القديمة ومصر الحديثة ثم قال : والآراء متفقة على أن التاريخ أعظم مذهب للأفراد والشعوب فإذا كان هذا التاريخ تاريخ مجد لم يسبقه مجد أمة فهو لأبناء هذا المجد أعظم خالق للشعور بالعزة القومية ، وأقوى ملقن للفضائل الوطنية والاجتماعية . ولعل هذا هو بعينه ما دفع الإنجليز حينما كانوا يسيطرون على التعليم إلى أن يخرجوا منه تاريخ مصر القديم . و بعبارة أدق - إلى أن يحيلوه شبح من غير روح ولكن هذه السيطرة رفعت منذ سنين وأصبح لنا أن نضع مناهج التعليم كما نريد .

دفاع عن الحضارة المصرية القديمة

وانتقل الكاتب فى مقدمته بعد ذلك إلى الدفاع عن الحضارة المصرية القديمة ضد من قالوا أنها بنيت فى جزء كبير منها على الخرافات . ووازن الكاتب فى ذلك بين ما تواتر من الخرافات عن الحضارات المصرية القديمة وما نواتر من الخرافات عن الحضارات الحديثة . وضرب مثلاً حياً على كذب هذه الدعوى بالخرافة المتعلقة بعروس النيل . وهى خرافة أشار إليها مؤرخ عربى قديم هو ابن عبد الحكم فى كتابه (فتوح مصر) . وهنا عجب عبد القادر حمزة من أن هذه الخرافة لم يرد لها ذكر فيما كتب عن تاريخ مصر القديمة من لدن هيرودوت إلى ما قبل ظهور الإسلام . بل عجب الرجل من أوراق البردى التى وصلت إلينا على كثرتها لم تشر إلى شئ من ذلك وهنا قطع الكاتب بأَنَّ هذه الخرافة لا أصل لها ولا محل لتواترها على ألسنة المؤرخين العرب إلى اليوم .

قضايا الكتاب

ثم عالج المؤلف في كتابه بعد ذلك القضايا الهامة ومنها :
أولاً - تاريخ المدنية المصرية وهل نبعت في مصر أو طرأت عليها
من الكلدان .

ثانياً - تاريخ التقويم المصرى وكيف اهتدى إليه المصريون قبل مينا .
وهنا رجح المؤلف أن علماء هليوبوليس هم الذين وضعوا التقويم الشمسى .
ثالثاً - الكلام عما أحدثته الآثار المصرية من بلبلة فى بعض الآراء
الكنسية .

رابعاً - الكلام عن عقيدة الحساب والموت عند قدماء المصريين
وهى العقيدة التى اقتبسها منهم اليونانيون عن طريق هوميرو وبندار وغيرهما
من الشعراء والفلاسفة

ذلك إذ أن هذا الكتاب الذى كتبه عبد القادر حمزة فى تاريخ مصر القديمة ،
وقال عنه الدكتور هيكل : « هذا جهد رجل لم يجلس على كراسى الأستاذية
فى الجامعة . لكننى أتمنى أن يكون للذين يجلسون فوق هذا الكرسي
جهداً مثله » (١) .

وفاة عبد القادر حمزة

كان عبد القادر فى أواخر حياته يعانى محنة شديدة بسبب اختلافه مع
الوفد . وكان الخلاف أولاً حول تأليف وزارة قومية رأى عبد القادر أن
حالة البلاد تدعو إليها ، ورأى كذلك أن يكون عدلى يكن رئيساً لهذه الوزارة
ولكن فريق مصطفى النحاس انتصر على الفريق الآخر الذى كان يؤيده

(١) حافظ محمود - مقال بجريدة المساء بتاريخ ١٧/٦/١٩٦١

عبد القادر فبقى هذا وحيداً في الميدان يحارب الوفد بكل ماله من قوة وجبروت .
ثم أعلنت الحرب في سنة ١٩٣٩ وفرضت الرقابة على الصحف وامتنع
عبد القادر عن الكتابة في البلاغ وانصرف إلى إتمام كتابه (على هامش
التاريخ المصرى القديم) .

وفي السادس من شهر يونية سنة ١٩٤١ وفي ساعة مبكرة من ذلك اليوم
صعدت روحه إلى بارئها ، ودفن مع والدته التي عاشت له ، ولم تتركه منذ
كان طالباً بمدرسة رأس التين الثانوية بالإسكندرية .

وهكذا انطوت صفحة من صفحات الكفاح الصحفي في مصر ، وهى
صفحة سيجد فيها شباب الصحافة كثيراً من الدروس يمكنهم أن ينتفعوا بها
وهم يزاولون مهنة عبد القادر حمزة ويظنونها مهنة سهلة ويظنون حمل القلم
امتيازاً وقوة . ولو علموا أن حملة مسئولية كبرى وامتحان دائم لا ينجح فيه
إلا الأقلون (١) .

ورثاه كثير من الكتاب والشعراء . وفي مقدمتهم الأستاذ عباس محمود
العقاد في قصيدة له ومنها :

جل المصاب بفقد عبد القادر	ويح البيان على المبين الساحر
الناقد الأنباء نقد صيارف	الوازن الآراء وزن جواهر
المستعين على السياسة بالحجى	والعلم والقلم القوى القاهر
الصامت النزر الكلام بغير ما	حصر يعيب ولا كلاله خاطر
الصاحب المبقى على أصحابه	ما بين وافٍ منهمو أو غادر
الثائر الوطنى فى ميدانه	عجى له من مستقر ثائر . . الخ

(١) محمد عبد القادر حمزة - مقال بجريدة المساء بتاريخ ١٠/٦/١٩٦١ .

الكتاب الأول في صحيفة الأهلى

وتقترن بعهد الاحتلال والحماية وفجر الثورة الشعبية سنة ١٩١٩
(١٩٢١ - ١٩١٠)

الفصل الأول

الجو السياسى لصحيفة الأهالى

عاشت الأهالى مدة لا تقل عن عشر سنوات (من ١٩١٠ - ١٩٢١) شهدت فى أثناءها أحلك ما عرفته مصر فى تاريخها الحديث من ليال سود وحوادث مهلكة ومشكلات شائكة سببها وجود الاحتلال البريطانى وزاد فى خطورتها قيام الحرب الكبرى وفرض الحماية البريطانية على هذه البلاد .

فمن فتنه عنصرية عمياء تمثلت فى التفرقة بين المسلمين والأقباط وزادها مقتل بطرس غالى سوءاً على سوء . إلى محاولة استعمارية خبيثة كانت تهدف إلى مد امتياز قناة السويس . وقد أسخطت الشعب وأثارت فيه كوامن البغض . فراح يعبر عن سخطه بطريق الصحافة تارة والجمعية العمومية تارة أخرى . إلى تلك الكارثة العظمى التى هى إعلان الحماية البريطانية لمصر . وقد كان ذلك عقب إعلان الحرب العالمية الأولى . وإن كانت هذه الحماية فيما مضى حماية مقنعة قبل وقوع الحرب ثم أصبحت سافرة بعد نشوبها .

ثم عاشت (الأهالى) أجمد أيامها فى تلك الثورة الشعبية التى قادها سعد زغلول فى عام ١٩١٩ وظهر بعدها حزب مياسى جديد هو (حزب الوفد) وقد أولته الأمة ثقها وولت زعيمه عنها فى المطالبة بالاستقلال التام لمصر والسودان .

• • •

في تلك الفترة القصيرة التي لم تتجاوز إحدى عشرة سنة كان يقود سفينة الحكم سلطتان : إحداهما شرعية تتمثل في الخديو أو السلطان ومعه النظار أو الوزراء . والثانية فعلية تتمثل في المعتمد البريطاني الذي كان عليه أن يتلقى الأوامر من وزير الخارجية البريطانية .

أما (الحكام الفرعيون) فهم على التوالي :

الخديو عباس حلمي الثاني الذي أجبر على ترك العرش عند نشوب الحرب . فالسلطان حسين كامل الذي ولى العرش في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فالسلطان أحمد فؤاد (الملك فؤاد فيما بعد) وقد ارتقى العرش في التاسع من شهر أكتوبر سنة ١٩١٧

وأما الوزراء الذين أعانهم على الحكم فهم على التوالي كذلك :

بطرس غالي (١٩٠٨ - ١٩١٠) . فمحمد سعيد (١٩١٠ - ١٩١٤) .
 حسين رشدي وقد ولى الوزارة مرات ثلاثة أو أربع على النحو الآتي :

الاولى في سنة ١٩١٤ إلى قرب نهاية تلك السنة .

والثانية - من ديسمبر ١٩١٤ - إلى سنة ١٩١٧

والثالثة - من ذلك التاريخ إلى أول مارس ١٩١٩

أما الرابعة فأيام قلائل ترك بعدها الوزارة لمحمد سعيد باشا الذي تولاهما للمرة الثانية ، ثم أعقبه يوسف وهبه باشا لبضعة أشهر من نفس السنة ثم أتى محمد توفيق نسيم باشا في أثناء سنة ١٩٢٠ ثم سلبت الوزارة لعدلي يكن باشا فبقى فيها إلى نهاية عام ١٩٢١ .

وأما المعتمدون البريطانيون في تلك السنوات الإحدى عشرة فهم على الترتيب الآتي :

سير الدون غورست سنة ١٩١٠ ، فلورد كتشنر من صيف سنة ١٩١١

إلى صيف ١٩١٤ ، ثم سير مكاهون ، وسير وينجت وغيرهما ممن اشتركوا مع قائد القوات البريطانية (جنرال مكسويل) في فترة الحرب .
وأخيراً نصل إلى لورد اللبني في ١٥ مارس سنة ١٩١٩ ويستمر هذا في وظيفته إلى سنة ١٩٢٥

وشهدت هذه الفترة أيضاً قيام الحرب التركية الإيطالية سنة ١٩١١ وكان لهذه الحرب صدًى ما في الصحف المصرية ومنها صحيفة (الأهالي) . وكانت الصحف المصرية بطبيعة الحال تأخذ جانب تركيا ضد إيطاليا وترحب بشعب طرابلس المجاهد . ومن ذلك ما نشرته (الأهالي) بعنوان :
عاش الطرابلسيون (١)

* * *

ذلك موقف الأمة المصرية من تلك الحرب التركية الإيطالية . ولكن ماذا كان موقفها من كل مشكلة من المشكلات التي سبقت الإشارة إليها ؟

مر امتياز قناة السويس ومقتل بطرس غالى

كان بطرس غالى على رأس الحكومة المصرية عند نشوب هذه الأزمة . وكان من رأيه إذ ذاك أن مد امتياز القناة إلى سنة ٢٠٠٨ ميلادية كما طلبت ذلك الحكومات الأجنبية مفيد للبلاد من الناحية المالية . ما دام أن هذا المال الذى سيتدفق علينا من وراء هذا المشروع سوف نستعين به على تحقيق المشروعات التعليمية والزراعية والاقتصادية . غير أن بطرس غالى — تحت ضغط شديد من رأى العام حينذاك — رأى أن يدعو الجمعية العمومية لمناقشة هذا الموضوع الخطير بالنسبة إلى مستقبل البلاد . وفى ذلك الوقت قامت المظاهرات الشعبية الكبيرة فى كل مكان وغذتها جرائد اللواء والدستور ومصر الفتاة بكل ما

(١) الأهل - العدد ٣١٣ - بتاريخ أول نوفمبر ١٩١١ .

لديها من قوة : واحتدم الصراع في الرأي داخل الجمعية العمومية بين إسماعيل أباطة باشا والصوفاني من جهة وبطرس غالي وسعد زغلول من جهة ثانية . ثم توقف الصراع فجأة على صوت طلقة نارية صوبها مواطن مصري لإسمه إبراهيم الورداني على صدر بطرس غالي فأرداه قتيلا . وتولى الوزارة على أثر ذلك محمد سعيد باشا . وإذ ذاك تأجل النظر في هذا المشروع لمدة أسبوعين ثم تألفت لجنة لدراسته من جديد . وصرح محمد سعيد بأنه سيأخذ برأي الجمعية العمومية بعد أن رفضت الجمعية هذا المشروع رفضا باتا رضى له غورست رضوخا تاما . وهكذا انتصرت الصحافة والشورى في هذه المعركة انتصاراً كان له أعظم الأثر في رفع الروح المعنوية للشعب في ذلك الوقت .

الفتنة البريطانية

انتهر الاحتلال البريطاني كما انتهزت الصحف الضالعة معه هذه الفرصة التي قتل فيها بطرس غالي بيد أحد المواطنين المسلمين وأعلنوها حرباً شعواء على مسلمي هذه الأمة . وادعوا أن هذا الحادث ليس إلا نتيجة لروح التعصب الديني الذي بدا من جانب المسلمون أكثر مما بدا من جانب الأقباط وبتهريض من دعاة التفرقة ، وتوجيه من المعتمد البريطاني حينذاك انزلق الأقباط في هذه الفتنة ، وعقدوا لهم مؤتمراً دينياً في أسيوط عام ١٩١٠ ورد عليهم المسلمون بمؤتمر آخر بمصر الجديدة في نفس السنة . غير أنه كان من سوء حظ هذين المؤتمرين أنهما زادا الطين بلة ، وأمعن المصريون في التفرقة وتفاقم الأمر حتى صعب على عقلاء الأمة أن يعالجوه بالحكمة ، وسنزى جريدة الأهالي تقف مع ذلك موقفاً حازماً بإزاء هذه الفتنة . وبقيت الأمة المصرية على هذا الحال إلى أن قامت الثورة الكبرى في سنة ١٩١٩ فكان من

حسناً قائدها سعد زغلول أن وحد صفوف الشعب ، وأطفأ بيده هذه النار التي كادت تأكل هذه البلاد .

وأما الصحف الإنجليزية التي كانت تصدر في مصر — وعلى رأسها صحيفة الجازيت فقد صبت على هذه النار زيتاً أشعلها ومد في أجلبها ، وكان له أثر بعيد المدى في الحركة الوطنية والصحافة الوطنية التي اعتبرتها (الجازيت) مسئولة عن هذا التعصب الديني مسئولة تامة . ثم اشتطت هذه الصحافة الإنجليزية في هجومها على محمد سعيد ، وخاصة عندما صرح لبعض الصحفيين الأجانب بأن مصر ستنال استقلالها قريباً . وطالبته (الجازيت) بنفي هذا التصريح وإلا كان صحيحاً ، وصح معه الاعتقاد بأنه قد أعطى السلطة لإعلان هذا النبأ (١)

تصريح سير ادوارد جبراي في مجلس العموم وأثره في السياسة المصرية

لم تقف نتائج هذا الاغتيال السياسي الذي وقع على بطرس غالي عند هذا الحد . بل تعدته إلى تصريح غريب أدلى به سير إدوارد جبراي في مجلس العموم البريطاني في ١٥ يونية سنة ١٩١٠ قال فيه : « إن سياسة جلالة الملك أصبحت تبنى على الاحتفاظ باحتلال مصر لأن الحكومة الإنجليزية لا تستطيع دون عار يلحقها أن تتخلى عن المسئوليات التي نشأت حولها هناك (٢) » .

كان لهذا التصريح الخطير أثره في سياسة محمد سعيد الذي أصدر طائفة من القرارات المجحفة بحق الصحافة المصرية والحركة الوطنية . وخلاصتها مايلي :

(١) الجازيت في الرابع والخامس من إبريل سنة ١٩١٠ .
 نقلاً عن أحمد فليب في : الصحافة الإنجليزية في مصر . رسالة خطية بجامعة القاهرة .
 (٢) المصدر السابق ص ١٧٣ .

أولا - النظر في جنح المطبوعات وجنباياتها وعرضها على المحاكم العادية شأنها شأن الجنبايات الأخرى .

ثانيا - معاقبة كل طالب يشترك في المظاهرات أو يكتب في الصحف بالطرد من المدرسة .

ثالثا - منع تأليف الجمعيات السرية بقوة القانون .

وفي عهد محمد سعيد كذلك - أو في أواخر ذلك العهد - ألغيت الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين وحل محلهما « الجمعية التشريعية » وكان رأيها استشاريا محضا . هذا من حيث الشورى وأما من حيث السلطة الفعلية أو سلطة الاحتلال فقد كان يمثلها في ذلك الوقت لورد كيتشنر كما نعرف وهو تليذكرومر في سياسته القائمة على معاملة المصريين بكل ما يمكن من الغطرسة والشدّة . ولكن بالرغم من هذه اليد الحديدية الإنجليزية وحرمان الجمعية التشريعية من ممارسة حقوقها النيابية ، فإن هذه الجمعية أصبحت ميدانا لتدريب الوطنية المصرية الجديدة التي برزت إلى الوجود في نهاية عام ١٩١٨ بقيادة سعد زغلول (١)

الحرب العظمى واهتمام الحماية

كان على رأس الحكومة المصرية عند إعلان الحرب حسين رشدي باشا وكان من الطبيعي أن تكون الأمور كلها حينذاك في يد قوات الاحتلال أو (السلطة) كما كانت تسمى بهذا الاسم . لذلك بدأت هذه السلطة منذ قيام الحرب بإعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف . ثم أصدر الجنرال مكسويل بعد ذلك بيانا أعلن فيه دخول تركيا الحرب ضد إنجلترا مما اضطر وضع مصر تحت الحماية البريطانية ابتداء من الثامن عشر من شهر

(١) السيد صبرى : مبادئ القانون الدستوري ص ١٧٦

ديسمبر سنة ١٩١٤م أعقب ذلك خلع الخديو عباس الثانى عن العرش وتولية السلطان حسين كامل مكانه .

هنا بأسف التاريخ المصرى الحديث كل الأسف حين لا يجد لهذه الحركة الهائلة - وهى حركة انتقال العرش على يد الإنجليز من فرد إلى آخر من أفراد أسرة محمد على - وحركة إعلان الحماية - من صدى حقيقى لاحتجاج المصريين على هذه التصرفات التى بدت من جانب الإنجليز . لا نكاد نستثنى من ذلك إلا صدى واحداً فقط هو احتجاج (جريدة الشعب) التى كان يحررها الأستاذ أمين الرافعى عن الصدور منذ قال فى عدد أصدره فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ « أنه سيحتج عن قرائه من ذلك اليوم . وأن الغرض من ذلك هو ألا تنشر صحيفة الشعب إعلان الحماية المشؤم . أو تنشر البلاغات التى تستتبعها الحماية بعد ذلك » .

وفى عدا هذه الحركة التى صدرت عن أمين الرافعى نجد الصمت والسكون يسودان البلاد . كما نجد الوجوم بادياً على وجوه الأهالى وهم يضطهدون ويصادرون ويحكم عليهم بالنفى والتشريد فلا يعارضون ولا يشتكون .

واستمر الحال على ذلك حتى توفى السلطان حسين كامل وأتى مكانه السلطان أحمد فؤاد وقد وصل إلى العرش بأمر من الحكومة البريطانية . كما وصل إليه سلفه بنفس الطريقة . وكان رئيس الوزارة المصرية فى ذلك الحين حسين رشدى باشا للبرة الثالثة فأصدر قرارات كثيرة فى مصلحة جيش الاحتلال ومنها قرار بتشجيع الشباب على التطوع فى الحرب . وقرار آخر بالتنازل للحكومة البريطانية عن ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات كانت الحكومة المصرية قد أنفقتها لحساب الحكومة البريطانية منذ بداية الحرب .

ثورة سنة ١٩١٩

لم يكن من الطبيعي أن يظل الشعب المصرى غارقا فى نومه مستغرقا فى خنوعه إلا ريثما تعلن الهدنة . وإذ ذاك يهب من رقدته ، ويخلع عنه رداء الهدوء ولانكماش الذى استعاره لنفسه فترة الحرب حين لم يجد رداء آخر يلبسه فى ذلك الظرف .

وفى ظروف يعلها الكثيرون قامت الثورة بزعامة سعد زغلول . وسبق قيامها حدثان كبيران هما :

الأول — تلك المواجهة التى تمت بين الثلاثة الكبار (سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى) وبين المندوب السامى البريطانى والثانى — تأليف الوفد المصرى الذى أنابته الأمة عنها فى طلب الاستقلال وكتبت له توكيلا إجماعيا لهذا الغرض .

وهنا يسجل التاريخ لحسين رشدى باشا انضمامه للحركة الوطنية فى عهد الثورة وعطفه عليها . ولعل هذا هو السبب الذى من أجله لم يدم رشدى فى وزارته الرابعة أكثر من أيام قلائل . ولا غرابة فى هذا التحول أو التناقض الذى بدأ فى موقف رشدى سنة ١٩١٨ مخالفا لموقفه فى سنة ١٩١٤ فقد كان الرجل — كما كانت الصحافة الوطنية ذاتها على أحر من الجمر فى انتظار صوت يرتفع بالمطالبة بحق مصر . فلما ارتفع هذا الصوت صفا إليه رشدى وترك الوزارة . كما صغت إليه الصحافة الوطنية وبدأت عهداً جديداً من عهود الكفاح .

* * *

(وبعد) فإذا كان من أمر صحيفة الأهالى بإزاء الأحداث التى أشرنا إليها ؟ ماذا كان موقفها من السلطة الشرعية ومن السلطة الفعلية ؟ ماذا كان موقفها من الفتنة الدينية أو الحركة القبطية ؟ ماذا كان موقفها من قضية

الحكم الذاتى وقضية الدستور قبل أن تحصل الثورة على هذا الدستور ؟ ثم ماذا كان موقفها من الثورة الشعبية الكبرى فى نهاية الأمر ؟ تلك أسئلة سنحاول الإجابة عنها فى الفصل الآتى . كما سنحاول الإجابة أيضا عن سؤال آخر وهو : ما موقف (الأهالى) من قضية اللغة العربية ؟ ونحن نعرف أن وجود الاحتلال البريطانى فى مصر وطول بقائه فيها أوقع اللغة العربية فى حرج كبير أحس به القادة وشعرت به الصحافة . وكان عليها معاً أن يعملوا على تخليص اللغة القومية من هذا الحرج .

الفصل الثاني

نشأة الأهالى

في مقال للأستاذ عبد القادر حمزة تحت عنوان « كيف احترفت الصحافة (١) »، كتب يقول :

في سنة ١٩٠٩ اشتغلت في صحيفة « الجريدة »، التي كان مديرها أحمد بك لطفى السيد. فكثت أحرر في هذه الصحيفة نحو عام . ثم تألفت شركة بالإسكندرية لإصدار جريدة « الأهالى »، كان يرأسها المرحوم منصور باشا يوسف . وكان من أعضائها من أعيان القطر ووجهاته فلان وفلان . فانتخب رئيساً لتحرير هذه الجريدة . وبقيت على تلك الحال إلى أن كانت سنة ١٩١٩، وكانت الشركة قد ضعفت ، فطلبت أن أدير الجريدة لحسابي مقابل مبلغ معين أدفعه للشركة في كل شهر ورأيت أن أنقل الجريدة من مقرها في الإسكندرية إلى القاهرة حيث أكون في وسط الحركة الوطنية التي كانت تتأجج جذوتها بالقاهرة . وفي سنة ١٩٢١ كانت الحكومة المصرية برئاسة المرحوم ثروت باشا قد عطلت الجرائد المنتمة للوفد . وكنت وقتئذ أحرر جريدة « الأهالى » للدفاع عن القضية المصرية ، ولكنني كنت مستقلاً إلى ذلك الوقت عن الوفد ، فأرسل إلى المغفور له سعد باشا زغلول الأستاذ حافظ عوض ليعرف رأيي فيما إذا كنت أميل إلى أن أناصر سياسة الوفد أو لا . ولما رأى مني قبولاً لهذه الفكرة عاد فأرسل إلى مصطفى بك النحاس وسينوت بك حنا لإتمام الاتفاق ، فاتفقت معهما على تأييد سياسة الوفد .

(١) مجلة كل شيء والدنيا - العدد رقم ٣٩٤ بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٣٣

१०५

ثم في التاسع عشر من شهر أكتوبر سنة ١٩١٠ (الموافق الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٣٢٨) ظهر في أيدي الناس بمدينة الاسكندرية جريدة صباحية بعنوان «الأهالي» (١). تحولت فيما بعد إلى جريدة مسائية . وبقيت على هذا النحو حتى انتقلت إلى القاهرة كما سنعرف بعد ، واستمرت مسائية كما كانت من قبل (٢).

وتألف هذه الجريدة من أربع صفحات . وورقها ضارب إلى الصفرة . وهي في قطع مماثل للقطع الذي عليه جرائدنا اليومية في الوقت الحاضر . وأما عدد الأعمدة فسته في كل صفحة . وأما العناوانات فبعضها مكتوب على عمود واحد . وبعضها الآخر على عمودين . وتوزيع المواد على الصفحات الأربع يجرى في الأغلب على النحو التالي :

الصفحة الأولى — وتشتمل على المقالات . وكلها مقالات رأى . كما تشتمل على بعض الأخبار الخارجية .

الصفحة الثانية — ومعظم موادها أخبار داخلية .

والصفحة الثالثة — بعضها إعلانات وبعضها الآخر متنوعات .

والصفحة الرابعة — كلها إعلانات على وجه التقريب .

(١) وهي غير (الأهالي) التي ظهرت قبل ذلك الوقت وكانت يحرمها اسماعيل أباطة عضو مجلس شورى القوانين ومن أبرز الرجال في هذا المجلس بحيث لم تكن جلسة من جلساته غائبة من منافساته وملاحظاته . وقد صدرت صحيفته هذه سنة ١٨٩٤ ، وفي دار الكتب المصرية أعداد منها إلى سنة ١٨٩٧ ، وكانت الحصومة على أشدها بين هذه الصحيفة وصحيفة اللعلم .

(٢) ابتداء من العدد رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٩١٣/١١/٨ حذفت الأهالي عبارة (تصدر في الصباح) ومن ذلك التاريخ أصبحت تصدر في المساء . ثم في العدد رقم ٢٤٦٥ بتاريخ ١٩١٨/١١/٢١ يجد الباحث إشارة أخرى إلى أن الأهالي — وقد احتجبت من قرائها أربعة أسابيع — سيصدر كل يوم في الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر . أما العاصمة والأقاليم فتوزع صباح كل يوم .

والأفضل لنا أن نبدأ الحديث عن هذه الجريدة بمقالها الافتتاحي . وهو
المقال الذي يعطينا فكرة واضحة عن أهداف هذه الصحيفة . وهذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على نبيه الكريم

اليوم تستقبل هذه الجريدة أول أيام حياتها متوكلة على الله سبحانه وتعالى ،
داعية أن تكون حياة مبذولة في خدمة هذا الوطن العزيز بالحكمة والسداد .
اليوم تبرز الأهلالي إلى عالم الصحافة ناشطة إلى العمل بالجد والإخلاص
فيما توفق إليه من المعاونة على الخير .

اليوم تحيي أخواتها الآتي تقدمنها لأداء هذا الواجب المخوف بالمصاعب .
وتعترف بفضلهن وحسن بلائهن . وترجو أن يفسحن لها من صدورهن
مكان الثقة والولاء . فإن أصابت خطأ من برهن أيقنت أنها وإياهن بالغات
من خدمة الأمة الأرب الذي يتمناه لها الأُحباب ويرضاه لها العقلاء .
اليوم تصافح أمتها المحبوبة وتعاهدنها أن تسلك المسالك المستقيمة إلى
أحرار ضروب الاستقلال آخذة في طلبها بالرفق والاعتدال .

وأول ما توجه إليه اهتمامها من ذلك (التربية والتعليم) . فتسعى في تحسين
الأساليب النافعة منها لتقويم الأخلاق ومحو الأمية ورفع درجة الأدب
والعقل على قدر ما لديها من وسائل ممكنة ، وتدأب على البحث في المطالب
المتعلقة بالشئون الزراعية والصناعية والتجارية وتداول الثروة العمومية ،
متناولة طريق الإلمام بالعوامل الاقتصادية وتأثيرها في حياة الأمة ، مجدة
في التوفيق بين طبائع الناس والضرورات الماسة ، استيعاباً لحاجة البلاد من
التقدم الصناعي والرقى العلى الكافلين لإعدادها في جميع ميادين
الحياة الأهلية .

ولما كان نصيب كل أمة من ذلك على قدر كفاءة رجالها ومبلغ إقدامهم على المشاريع النافعة وحسن ابتكارهم لوسائل العمل الناجح فستجعل الأهالي ديدنها الحض على التعويل على النفس وترك الاعتماد على الحكومة في كل ما عماده المواهب الشخصية ، وبث روح الاهتمام بالشئون المحلية والبلدية ، وتحسين الأحوال الصحية والمعاشية ، وحمل الناس على احترام القوانين توطيداً لدعائم الأمن والسكينة . وذلك لتلقت الأمة إلى واجبها الوطني العظيم في إنماء الرفاهية العامة وتمتع كل فرد بحقوقه في إدارة العدل والنظام . ذلك ما تقتضيه دواعي المدنية ، وما تقوم به كل أمة تحرص ، وتغار على كيائها ، مستمدة من نفسها قوة يشتد بها ساعدها — وهي قوة الاتحاد والتآلف .

وعلى هذا فستدعو هذه الجريدة إلى تقوية الجامعة المصرية ، وتنادى بالاتحاد بين العناصر المكونة للوحدة القومية ، وتبادل العلاقات الودية مع النزلاء في هذه البلاد ، وتحارب عوامل التباض والتفريق ، وتشجع على بث ملكة التضامن والعدل وحب الوطن الذي هو أساس الواجبات الأدبية ، وعله وجود المدنية ، وحق الإنسان في التمتع بالحرية في بلده — يعيش فيه مكرماً معززاً له من سعيه ما كسب ، وعليه ما اكتسب ، لا يحتل ضيماً ولا استبداداً .

على هذا الاعتبار ستنهج (الأهالي) في الوطنية المصرية نهجاً ترجو أن يكون معتدلاً قوياً ، وتسير فيها سيراً رفيقاً حكماً ، جاعلة نصب عينها أمرين خطيرين .

أحدهما — احترام الأريكة الخديوية وحقوقها الشرعية المتوقف عليها استقلال مصر بمقتضى فرمانات والمعاهدات الدولية .

والثاني — بلوغ الحكم الذاتي مبتدئة في ذلك منذ الآن بالمطالبة بحق اشتراك الأمة مع الحكومة في أمورها الداخلية وشؤونها المحلية بإيحاء هيئة نيابية يكون لها القول الفصل في تلك الأمور والشئون مع عدم المساس بالارتباطات الدولية والاتفاقات السالفة المبرمة مع الحكومة الخديوية .

وتعلن (الاهالى) أن الاحتلال حالة استثنائية لا دوام لها ، وعلينا أن نستخدم ما لدينا من الكفاءة والاستعداد للخروج بالأمة منه رافعة لواء الاستقلال ومستبقيّة كرامة الدولة المحتلة .

وتدافع (الاهالى) عن حرية القول والكتابة التي بدونها لا يرجى لأمة فلاح ، ولا لحكومة صلاح . وتكون ميزان صدق ونزاهة في الحكم على الأعمال العامة ، وانتقاد هذه الأعمال مهما كان مصدرها ، مع المحافظة على آداب النقد اجتناباً لآفة الاستحسان والتسليم بلا تمحيص ، وحرصاً على حسن التفاهم والثقة اللازم وجودهما بين الحاكم والمحكوم .

ذلك (ميثاقها) الذي تلقى به أمتنا . فإن يكن لها بعد ذلك طمع في شيء ففي التوفيق لها والثقة بها . والله ولي المخلصين .

(انتهى المقال الافتتاحي)

وواضح من هذا المقال الافتتاحي أن جريدة الاهالى أخذت على نفسها موثقاً أمام القراء أن تقوم بطائفة من الواجبات القومية ، بعضها أدبي معنوي وبعضها اقتصادي اجتماعي ، وبعضها سياسي :

فأما الواجبات الأدبية المعنوية فمنها العناية بالأخلاق والتربية والتعليم ، وبمحو الأمية ، وباعداد الأمة في تحمل المسؤولية ، وتشجيع الفرد على الاعتماد على النفس لا الاعتماد على الحكومة .

وأما الواجبات الاجتماعية والاقتصادية فمنها العناية بالشئون الزراعية والصناعية والتجارية وإنماء الرفاهية العامة .

وهذا كله فضلا عن تشجيع الاتحاد والتآلف بين عنصرى الأمة ومحاربة عوامل الفرقة والتباعد بينهما . وكل ذلك لغاية عليا هى تقوية الجامعة المصرية وجعلها أساساً للحياة التى يحياها المصريين فى تلك الفترة .

ثم من أهم هذه الواجبات المعنوية التى وعدت بها (الأهالى) الدفاع عن الحرية الفكرية والحرية الصحفية ، ونقد الأعمال العامة مهما كان مصدرها وكل ذلك أيضاً لهدف رئيسى أعلى هو إيجاد الثقة بين الشعب والحكومة وأخيراً فصل إلى الواجبات السياسية فنجد الأهالى تعد قراءها بالسعى وراء الاستقلال وبلوغ الحكم الذاتى عن طريق المطالبة وحقوق اشتراك الأمة فى الحكم وهنا تبادر الأهالى بإعلان قراءها أنها تعتبر الاحتلال حالة استثنائية لا دوام لها .

وأما العلاقة التى لهذه الصحيفة الجديدة بكل من السلطين الشرعية والفعلية فإنها تنص فى الأولى على احترام الأريكة الخديوية وحقوقها الشرعية المتوقف عليها استقلال مصر . وأما السلطة الفعلية التى هى سلطة الاحتلال فبالرغم من أن الأهالى تعلن منذ البداية أن الاحتلال حالة استثنائية لا دوام لها فإنها تعود فتقول أنها سترفع لواء الاستقلال مستبقية كرامة دولة الاحتلال .

ولعل ذلك من الأسباب التى أثارت بها (الأهالى) غيظ الجرائد الوطنية المتطرفة . ونعنى بها جرائد اللواء والعلم والشعب ونحوها .

ولم يكن ذلك وحده السبب فى هذا الغيظ أو السخط منذ بداية الأمر . فقد كان هناك سبب آخر دعا إلى كل ذلك . وهذا السبب الأخير هو

الطابع العام بجريدة الأهالى . وهو هنا طابع الاعتدال ، كما صرحت بذلك
في المقال الافتتاحى الذى عرفناه الآن .

وإليك ما قالته جريدة (العلم) فى عددها الصادر بتاريخ ٢١ من أكتوبر
سنة ١٩١٠ بعنوان :

الجريدة الجديدة

ظهرت فى عالم الصحافة الجريدة الجديدة (الأهالى) . وهذه محتوياتها
(ثم ذكرت هذه المحتويات) .

أما من حيث مبدؤها فقد كنا نتنبأ به لما علمناه من الظروف التى أحدثت
بها قبل ظهورها وعند التفكير فى إنشائها . وقد صدقنا فراستنا لسوء الحظ .
ورأينا هذه الجريدة تضرب على نعمة الدفاع عن أعمال الحكومة — أى عن
أعمال الاحتلال — وترفع كل مسئولية عن عاتقه ، وتلقيها على عاتق الأمة .
ولكن لا يحق لأحد أن يعجب متى علم تلك الأيدى الحكومية التى ابتكرت
هذه الفكرة ، وساعدت على إخراجها إلى حيز الوجود . وبكفينا دليلا على
ذلك ما نراه من مكافأة الحكومة لبعض المشتركين فى تأسيس تلك الجريدة ،
ووعدها البعض الآخر بالخير العاجل أسوة بزملائهم ، وتشجيعا
لهم ولغيرهم .

ثم مضت (العلم) تقول :

أكثرت هذه الجريدة من ذكر كلمة (الاعتدال) . ووعدت فى مواضع
عدة بأنها ستتبع سياسة الاعتدال . ونحن لا ندرى ماذا تقصد بهذا التعبير
الذى أصبح شعاراً لأولئك القوم المستسلمين الذين ينفرون من كلمة «الجملاء»
ويعدون ذكرها على ألسنتهم جريمة لا تغتفر .

وأما جريدة (الشعب) من جرائد الحزب الوطنى كذلك فإنها تحدثت فى عددها الصادر فى ٨ مايو سنة ١٩١٢ عن أشهر الصحف المصرية إذ ذاك كالأهرام واللواء والمحروسة والأخبار والجريدة والمقطم . وحين وصلت بالكلام إلى صحيفة الأهالى وصفتها بأنها جريدة نصف رسمية وجرت فى نقدها على النعمة التى سمعناها من جريدة العلم .

لكن لا ينبغى أن ننسى مطلقاً أن صحف الحزب الوطنى كلها نزاعة إلى التطرف وأنها لا ترضى مطلقاً عن جريدة من الجرائد لا تقول بالجللاء ولا تناصب الاحتلال صريح العداء ومن ثم سخط الحزب الوطنى وجرائده على جميع الصحف التى وسمت إذ ذاك بالاعتدال . ومنها المؤيد والجريدة والأهالى بنوع خاص . أما الصحف الأخرى مثل صحيفة مصر وصحيفة الوطن وصحيفة المقطم فقد كانت فى نظر الحزب الوطنى — والحق معه فى هذه النظرة — صحفاً مساندة للاحتلال البريطانى فى صراحة تامة . وأما الأهرام فكانت صحيفة مصرية عثمانية لا تتأخر مطلقاً عن محاباة فرنسا (١)

ولكن أيسر ما نفهمه من كل ذلك أن وراء جريدة الأهالى يداً قوية تقدم لها المساعدة المالية والمعنوية . وهى يد « محمد سعيد باشا » رئيس مجلس النظار المصرى فى ذلك الوقت .

اختفاء جريدة الأهالى

بقيت (الأهالى) تنعت نفسها بأنها جريدة صباحية مودة لا تقل عن نصف سنة ، ثم أعلنت بعد ذلك أنها صحيفة مسائية ، وبقيت لها هذه الصفة حتى اختفت . ولكن متى كان هذا الاختفاء ؟

(١) راجع جريدة الشعب — العدد رقم ١١٩ الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١٢ بعنوان الصحافة وموقفها اليوم

قلنا عن (الاهالى) أنها عاشت من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٢١. والواقع أن العمر قد امتد بها أيام أخرى في سنة ١٩٢٢. وإليك الدليل :

نشرت جريدة الأخبار التي يحررها أمين الرافعى في عددها الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٢٢ خبراً عن عودة الاهالى للظهور قالت فيه :

تعود زميلتنا الاهالى الغراء إلى الظهور في مساء الأحد ٧ مايو بعد تعطيلها ستة أشهر بقرار من مجلس الوزراء لتستأنف الجهاد في سبيل القضية الوطنية فرجوها النجاح والتوفيق .

ثم نشرت الأخبار في ١١ مايو سنة ١٩٢٢ خبر تعطيل الاهالى تعطيلاً نهائياً قالت فيه في منتصف الساعة الواحدة بعد ظهر أمس رأس ثروت باشا مجلس الوزراء مجتمعاً اجتماعاً خصوصياً في مكتبه ، وتقرر في هذا الاجتماع تعطيل جريدة الاهالى تعطيلاً نهائياً وصدر هذا القرار أمس ولم تنشر أسبابه لغاية إعداد الأخبار للطبع .

معنى ذلك أن الاهالى عطلت من ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ إلى ٧ مايو سنة ١٩٢٢ ثم ظهرت أربعة أيام فقط لفظت بعد هذا النفس الأخير .

أما انتقال الجريدة من الإسكندرية إلى القاهرة فقد كان في عقب عودة سعد باشا زغلول من أوروبا بعد فراغه من مفاوضات ملز . وكانت عودته في عام ١٩٢١ أو في الشهور الأولى من ذلك العام — حين خطب أول خطبة له في فندق كلاردج في الإسكندرية وأثبت أنه غير راض عن مشروع ملز، وأظهر ارتياحه إلى النقد الذى وجهته جريدة الاهالى إليه في ذلك الوقت حين تسرب إليها الظن بأن سعد باشا موافق على المشروع . قال عبد القادر حمزة :

فلما عاد سعد باشا إلى القاهرة جئنا إليها وقابلناه بها ... وانتقلت معنا الاهالى إلى العاصمة ، . وكان ذلك بالتحديد في الثالث عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٢١ .

يقول محمد عبد القادر حمزة: (١)

الواقع أن الأهلالي لم تعيش في حياتها الجديدة بالقاهرة غير ثمانية وخمسين يوماً، ثم عطلت ستة أشهر. فأصدر عبد القادر حمزة في أثناء ذلك جريده المحروسة. ولكنها عطلت بعد إصدارها واحد وثلاثين عدداً. فلما انتهت مدة تعطيل الأهلالي في ٧ مايو سنة ١٩٢٣ أعاد إصدارها ولكن عمرها كان أقصر من عمر الزهور؛ لأنها لم تعيش أكثر من أربعة أيام فقط. وظنت السلطة القائمة أنها استراحت من قلم عبد القادر حمزة؛ لأنها كانت قد أغلقت في وجهه باب الصحف إذ أحجم كل صاحب صحيفة عن تأجير صحيفته له. ولكن هذا القلم والجبار وكما أسماه سعد في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٣ — كان قد وطن العزم على ألا يهادن، وألا يحايد، وألا يستريح. فلجأ إلى النشرات غير الدورية، لأنها كانت معفاة من شرط المعتقلين. ثم تلى بنشرة «نداء الحرية»، ولكنها صودرت وهي في المطبعة وأحرقت أصولها. وليس لدينا منها عدد واحد.

(١) أخبار اليوم بتاريخ ١٢ / ١ / ١٩٥٤

الفصل الثالث

صحيفة الأهالي والاحتلال البريطاني

والحماية البريطانية

كانت الجريدة — ومحررها الأستاذ أحمد لطفي السيد — تنادي دائماً بشعار « مصر للمصريين » . ومن أجل هذا أخذ لطفي السيد بفكرة « الجامعة المصرية » ، بدلا من فكرة « الجامعة الإسلامية » . والأخيرة هي التي كان ينادي بها الزعيم الشاب مصطفى كامل

فأين كان عبد القادر حمزة من هاتين الدعوتين أو هذين الشعارين ؟

كان عبد القادر حمزة في حقيقة الأمر من تلاميذ الجريدة أيضاً في فكرة (الجامعة المصرية) وكان الاحتلال البريطاني — بطبيعة الحال — إلى فكرة الجامعة المصرية أميل منه إلى فكرة الجامعة الإسلامية لأنه عن طريق الأولى يمكنه فيما زعم لنفسه إذ ذاك أن يتخلص من السلطان التركي وينفرد بحكم مصر .

ولكن ليس معنى ذلك مطلقاً أن فكرة الجامعة المصرية فكرة احتلالية، أو أنها من وحي اللورد كرومر أو غيره من المعتمدين البريطانيين . أن من يقول هذا الرأي الأخير يسيء إلى بلادنا ، ويزيف تاريخنا تزييفاً لا مبرر له . ولنتظر أولاً فيما كتبه عبد القادر حمزة في هذا المعنى في مقال له بعنوان :

مصر للمصريين

لا شائعة بين العالمين (١)

جاء فيه :

عرف لورد كرومر برأى خاص به فى الوطنية المصرية صرح به فى سنة ١٩٠٦ حين اقترح تعديل الامتيازات . ثم قام اليوم - وقد وضعت الامتيازات على نطاق البحث - يعيد هذا الرأى فى مجلة (القرن التاسع عشر) ويشير على الحكومتين الإنجليزية والمصرية العمل به لأنه فى اعتقاده الوسيلة لتكوين (جامعة مصرية) معقولة

ويتلخص هذا الرأى فى ألا تكون الوطنية المصرية خاصة بالمصريين بل شاملة لكل سكان مصر سواء كانوا مصريين أو أجنبان .

وعلى ذلك لا يكون المصرى هو وحده الذى تصله بمصر رفاة أجداده وتذكارات تاريخية ترجع به إلى آلاف السنين . بل هو كل من هبط مصر وكانت له فيها مصلحة من المصالح - أياً كان جنسه وأياً كان وطنه الأصلي الذى لا يخفق قلبه إلا لذكره .

وطنية غريبة هذه الوطنية الشائعة بين كل الأجناس . ونحن نعلم أن هم كل قوم خرجوا من طور الفطرة ، وبدأوا يعالجون طور الحضارة أن يتألفوا تحت راية وطن واحد ، تجمعهم رفات آبائهم وأجدادهم ، وتتوحد فيهم مشاعرهم وميولهم وتذكاراتهم التاريخية ومصالحهم الأدبية والمادية ليصفوا أنفسهم بعد ذلك بأنهم أمة قائمة بنفسها ممتازة عن غيرها . وطنها ووطنيتها خاصان بها ، لا شائعان ولا مباحان لكل من أراد .

ذلك هم كل قوم بدأوا - كما قلنا - يخرجون من طور الفطرة والوحشية.

ونحن أقدم الأمم كلها تكونا، وأسبقها على الإطلاق إلى الحضارة والعلم والمدنية يقال لنا في القرن العشرين تعالوا فتنازلوا عن الصلة الطبيعية التي تصلكم بوطنكم وانسوا أكثر من عشرة آلاف عام لكم في تاريخ الأمم. ثم كونوا كالذين خرجوا اليوم فقط من حال الحمجية فتصالحوا على وطنية جديدة أقبلوا فيها كل نازل بينكم، وكل هابط في المستقبل عليكم، ولو لم تكن له صلة بكم وببلادكم أكثر من مصلحة وقتية يقضيها ثم يرحل عنكم.

لا -- فليقال لنا: أقبلوا في وطنيتكم فرنسيين ويونانيين وغيرهم يكونون بينكم مصريين وفي بلادهم فرنسيين ويونانيين. وما عليكم بعد ذلك إذا كانت قلوبهم لا تحن في الحقيقة إلا إلى وطنها الأصلي ما دمتم أتم تغفلون أنفسكم وتعتقدون أنهم منكم.

فهل رأى الناس وطنية مشاعة جامعة لغرائب المتناقضات مثل هذه الوطنية؟ أأروا في أمم الأرض كلها أمة واحدة رضيت أن تتنازل عن مميزاتها هذا التنازل المعيب؟ وأن تهين جنسيتها إلى حد أن تعد منها كل هابط عليها -- ولو لم يهبط إلا لساعته، ثم لو لم يتنازل عن شيء من الروابط التي تربطه بجنسيته الأصلية؟ أيبصر القارىء من هنا كيف تكون مصر -- وفيها اليوناني والإيطالي والفرنسي والألماني والإنجليزي والأمريكي والياباني والصيني -- كلهم يعتبرون تحت سمائها مصريين يتمتعون بما يتمتع به أهلها من الحقوق الوطنية، حتى إذا وضع الواحد منهم قدماه في البحر ليخرج منها عاد إلى جنسيته الأصلية ونسى مصر وجنسيتها المستعارة؟

على أن وطنية كهذه ليست غريبة فقط بل هي مستحيلة أيضاً. لأن الأمة التي ثبتت على تقلبات الأيام، وحافظت على مميزاتها كلها بعد هذه الألوف من الأعوام التي عرفت في أثنائها الأعجام واليونان والرومان والعرب والترك والمماليك، بحيث لم تخرج من يد إلى يد -- هذه الأمة التي عانت

أشد أنواع الحكم الأجني ، وقاست ظلمه وتحكمه قرونا وقرونا ، ثم استطاعت بعد كل ذلك أن تخرج وجودها سليما وقوميتها محفوظة ، وميزاتها هي هي منذ تكونت على ضفاف النيل - هذه الأمة الحية لا يمكن أن تموت الآن فجأة ، وأن تدع قوميتها تضحل وتفتى .

إن لنا غاية كبرى نسعى إليها دائما . وهي أن تكون مصر للمصريين لا شائعة بين العالمين . ولكن هذه الغاية - كما يقول اللورد كرومر - بعيدة . ولكنها شريفة . وهي وحدها الدليل على أن في الأمة عرقا ينبض بالحياة . إن الأمم كلها تحيط وطنيتها وجنسياتها بسور منيع . ولا تسمح لأحد بأن ينفذ من هذا السور إلا بإذنها وفي أحوال وشروط خاصة . ولوطنيتنا نحن أيضاً سور يحيط بها . فن واجبنا أن نبقىها محفوظة في داخله . لأننا إذا تركنا هذا السور ينثلم أو يهدم كما يريد لورد كرومر لم تبق لنا قومية ولم يعد يرجى لنا مستقبل .

(انتهى المقال)

في مثل ذلك الوقت الذي وصل فيه . جبروت الاحتلال إلى هذا الحد كم يكون الكفاح صعباً ، وتكون الأقلام أشد من الرماح والسهام متى أحسنت النضال في هذه المعركة

نعم - يجب أن ننصور دائماً صعوبة المهمة الملقة على الصحافة في تلك الفترة . فكل خطوة - ولو يسيرة - نحو التقدم في ذلك الوقت تعتبر شيئاً له خطره وله تقديره من جانب التاريخ الذي يعرف كيف ينصف العصور ، كما يعرف كيف ينصف الرجال والأقلام

والعجيب أن دعوة اللورد كرومر هذه على غرايتها وإهدارها لكرامة الأمم والجنسيات لقيت صدى عند بعض المصريين في ذلك الحين

ففي دعوى قدمت إلى المحكمة المختلطة بين مصرى ومصرى قال فيها الأول

إنه مترجم في القنصلية الأسبانية ، فهو لذلك يكتسب الجنسية الأسبانية .
والعجيب أن المحكمة المختلطة وافقت على ذلك ، وأقرت بأن هذا المصرى
يجب أن يكون أسبانيا وعجبت الصحافة المصرية لذلك وسخرت منه ونظرت
إليه على أنه أثر من آثار هذه الفكرة الغريبة أو النظرية العجيبة التى أتى بها
لورد كرومر وأراد تطبيقها على المصريين (١)

الأهالى وسياسة قصر الدوبارة

وافق ظهور الأهالى فى سنة ١٩١٠ وجود سير (الدون غورست) خلفا
للورد كرومر منذ سنة ١٩٠٧. وقد اختط هذا الرجل لنفسه سياسة تحالف
سياسة لورد كرومر. واصطلح التاريخ على تسمية السياسة التى أتى بها غورست
« سياسة الوفاق تميزاً لها عن « سياسة الخلاف » التى كان عليها كرومر .
وجاء محرر الأهالى عبد القادر حمزة — وهو رجل ذو عقلية واقعية كما
قدمنا . فامتدح سياسة الوفاق التى سار عليها غورست . بوحى من وزارة
لأحرار بالجلترا وهى الوزارة التى أتت بعد وزارة المحافظين .
ولم يجد محرر الأهالى غضاضة على نفسه إذ ذاك من الثناء على سياسة
الوفاق وبيان مزاياها فكتب يشجع غورست على هذه السياسة . ولكن
الصحف الوطنية الأخرى هاجمت محرر الأهالى مهاجمة شديدة بسبب ذلك .
ثم جاء اللورد كتنشر ففضى فى بعض الإصلاحات التى كان المصريون
يطالبون بها منذ عهد كرومر . فحسبت الأهالى يومئذ أن كتنشر يمتضى
فى سياسة الوفاق التى بدأها غورست . ومن ثم وجدنا عبد القادر حمزة يمتدح
كتنشر على هذه الخطة التى لم يكن كرومر يوافق عليها . وكتب عبد القادر
حمزة إذ ذاك يقول :

(١) الأهالى - العدد رقم ٨٩٩ بتاريخ ٦ / ١٠ / ١٩١٣

اللورد كفتنر والمصريون^(١)

يندهش الإنسان حين ينظر إلى العمل الجسيم الذى عمله اللورد كفتنر فى سنتين اثنتين . يندهش ولا يرى مندوحة من أن يعجب لهذه الإرادة الفعالة وهذا النشاط الجم .

فى هذه المدة القصيرة استطاع أن يفعل ما لم يفعله لورد كرومر فى أربع وعشرين سنة ، وما حاول المرحوم سير غورست أن يفعله فى أربع سنوات . وكانت كل آمال اللورد كرومر أن يكسب ميل المصريين . وجاء السير غورست يحمل (سياسة الوفاق) التى كسب بها ميل المصريين . من ذلك أنه .
— أى سير غورست — :

- مهد الطريق أمام اللغة العربية .
 - وأوجد قانون مجالس المديرية .
 - وشرع يمشى مع مجلس الشورى فى طريق ترقيته .
 - وأعطى المواطنين المصريين كثيراً من الحرية التى كانت مسلوقة منهم .
- وكانت نتيجة هذه الأعمال أن وجد فريق من المصريين يفضلون سياسة الوفاق على سياسة الخلاف . ولكن هذا الفريق بقى قليل العدد جداً . وهو على قلته وعلى اقتناعه بصواب سياسة الوفاق لم تكن عواطفه تتعدى حد التفضيل بين سياسة يرى كل ما فيها ضاراً بالمصريين ، وسياسة أخرى يرى فيها ضرراً ونفعاً ، ويرى النفع الذى فيها أكثر مما فى غيرها .
- ومن سوء حظ غورست أن وجدت فى عهده اضطرابات وانقسامات وحوادث شغب كثيرة غلبت على كل ما عداها ، فنغته من التقدم فى خطته ، ومنعت كثيرين من أن يميلوا ميلاً صريحاً إلى سياسة الوفاق

(١) الأمال — العدد رقم ٩٠٠ تاريخ ٩/١٠/١٩١٣

ثم جاء اللورد كتشنر بعد ذلك فهدأت كل الاضطرابات . ولم يبق محل إلا للتفكير في أعمال الإصلاح التي أخذت تتوالى واحداً بعد آخر : فمن مشروع المصارف - إلى صناديق التوفير - إلى حلقات القطن - إلى قانون الخمسة الأفدنة (١) - إلى طريق حلوان - إلى طريق القاهرة الاسكندرية - إلى توزيع الأرض على الفلاحين مجاناً - إلى تحسين العاصمة - إلى مصارف بورسعيد - إلى ترقية التعليم وانتشار المدارس - إلى إعطاء مجالس المديريات مائتي ألف جنيه - إلى تغيير القانون النظامي وإعطاء المصريين جمعية تشريعية لا ريب في أنها سلم قريب من الحكم الذاتي - إلى سن النقابات الزراعية - إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية غداً إن شاء الله .

توالت هذه الأعمال في سنتين . فاعتقد المصريون أن لهم في اللورد كتشنر صديقاً هو أحب من رأوه إلى الآن من الإنجليز . لذلك نجح في كسب نيلهم . ولذلك فعل في هذه المدة القصيرة ما لم يفعله كرومر وغورست في ثلاثين سنة .

(انتهى المقال)

وأحست (الاهالى) منذ اللحظة الأولى بأنها تستهدف نقد غيرها من الصحف الوطنية ، وخاصة صحف الحزب الوطنى . لكنها أصرت على إعلان الرضى عن هذه السياسة . ولذا عادت تنشر من جديد مقالات بهذا المعنى ومنها مقال بعنوان :

(١) في أول مارس سنة ١٩١٣ صدر قانون الخمسة أفدنة . وبفضى هذا القانون بعدم جواز نزع ملكية الأراضى الزراعية التي يملكها زرايع ليس لهم من الأطنان إلا خمسة أفدنة أو أقل . ثم رؤى بعد ذلك أن هذا القانون غير كاف لحماية صغار الفلاحين . فارتفعت الأصوات بمطالبة الحكومة بتضيد الحركة التعاونية وإصدار تشريع يساعدها على النهوض ويجعلها أداة صالحة للتسليف الزراعى .

(راجع : عبد الرحمن الرافعى : في كتابه بعنوان : محمد فريد ص ٣٣٧ - ٣٣٩)

مبدأ الوفاق (١)

منذ سنوات كان القائلون بسياسة الوفاق فئة خاصة محصورة العدد . وكانت الفئة الغالبة تحسب أن الوفاق معناه « الاستسلام » ، وأنه بذلك أدخل في باب الخيانة منه في باب السياسة غير أن مبدأ الوفاق كان مبدأ سليما يخدمه الزمن فيما يخدم من الحقائق ، وينشره بين الطبقات شيئا فشيئا . والمبادئ التي يخدمها الزمن هي وحدها التي تقبلها الطبيعة لصالحها وقابليتها للبقاء . لذلك ثبت مذهب الوفاق رغم الأعاصير التي صارته . وظل ينمو رويداً رويداً حتى أصبح مذهب كثير من الذين كانوا أعداءه . وما نما وثبت إلا لأنه قال فصدق ، ووعد فوفى . بينما المذاهب الأخرى أكثرت من الأقوال والوعود فلم تصدق ولم تف ، وظهر أنها كانت تخدع كما يخدع بريق الشباب . منذ سنتين فقط ظهرت هذه الجريدة (بريد الأهل) وكان مبدأ الوفاق قد بدأ يثبت ويعطى ثماره ، فقالت به ودعت إليه . فخرجت عليها الصيحات من كل جانب ترميها بالنفاق والمروق من الوطنية . والآن قد عرف هؤلاء الصائحون أنها لم تخن ولم تنافق ولكنها نصحت بالمبدأ الوحيد الذي يستطيع أن يقول فيصدق بينا المبادئ الأخرى تقول فلا تصدق .

(انتهى المقال)

سياسة القبط والمدرسة

منذ الاتفاق الودى الذى عقد بين إنجلترا وفرنسا في سنة ١٩٠٤ — أفاق مصر من غفلتها وعرفت أنها كانت مخدوعة في أمور كثيرة : مخدوعة في اعتمادها على فرنسا ، مخدوعة في اعتمادها على تركيا وحسب هذه الأخيرة أن تقول على لسان صدرها الأعظم حسين حلى باشا في سنة ١٩٠٩ ، إن مصر ليست في بروجرام تركيا .

ولاحظت الصحافة الوطنية أن مصر أو المسألة المصرية بعد الاتفاق الودى أصبحت في حالة جديدة ، وأن هذه الحالة الجديدة علامات كثيرة . منها ما أعلنه المستر تشرشل في البرلمان الإنجليزي من أن ميناء الإسكندرية ستكون قريبا قاعدة بحرية للنسافات الإنجليزية . ومعنى هذا — كما يقول عبد القادر حمزة — أن هذه المدينة المصرية اندمجت منذ الآن في أجزاء الدفاع عن السلطة البريطانية ، تذود عما تذود عنه ، وتلقى ما تتلقاه من هجمات الأعداء (١)

وتوالت هذه العلامات أو النذر الدالة على الحالة الجديدة من جانب الاحتلال ، فرادت المصريين بأسا على يأس ، وبدأ على وجوههم شيء من سكون البلاء ، وأحس الكثيرون منهم بروداً في العاطفة الوطنية ، واستسلموا استسلاما عجيبا لهذه الحالة الجديدة .

وراع الصحفيين هذا الوضع الجديد الذى وضع فيه المصريون أنفسهم . فمن الصحفيين من أخذ يهر الكيان المصرى كله بمقالات عنيفة كما كانت تفعل صحف الحزب الوطنى . ومنهم من أخذ يرد المصريين إلى شيء من التعقل والتمهل ، أو التربص بالظروف السياسية فعاها أن تتغير أو تبدل . ومن هؤلاء بطبيعة الحال أصحاب الصحف الوطنية المعتدلة كصحيفة الجريدة ، وصحيفة المؤيد ، وصحيفة الأهالى . وأما الصحف الضالعة مع الاحتلال والمؤيدة له على الدوام فلا محل هنا للإشارة إليها ، ولا موضع للكلام عنها . في أثناء تلك الحالة الجديدة التى وصفنا طرفا منها جاءت مقالات عبد القادر حمزة وعليها طابع الحزن والكآبة ، وفيها مع كل ذلك لون من ألوان التعزية لمصر والتأميل في مستقبلها ، واسمعه يقول بعنوان :

(١) الأهالى — العدد رقم ٥٣٧ بتاريخ ٢٧/٧/١٩١٢

المدرسة والغيط

... فإذا كان المصريون يقابلون هذه الحالة الجديدة بالهدوء والسكون فليس ذلك لأن حرارة وطنيتهم قد بردت ، ولا لأنهم لم يعودوا يكثرثون بالحوادث ، ولكن لأنهم جربوا ، وفقدوا آمالهم واحداً بعد آخر . ثم فهموا من اليوم الذى عقد فيه الوفاق بين فرنسا وانجلترا أنهم صارتون لا محالة إلى حالة جديدة . ورأوا أعراض هذه الحالة تظهر بسرعة فى العشرة الأشهر الأخيرة . وما يحبون بعد أن قتلوا الأيام تجربة أن يبقوا أطفالاً ينكرون الواقع ، أو يغشوا أنفسهم فى معرفة كنهه ، أو يتعلقوا بأذيال الخيالات والأوهام .

ذهبت آمالهم فى غيرهم . ولكن بقى أملهم فى أنفسهم — بقى أملهم فى أن يكونوا رجال جد وعمل يجعلون وجودهم السياسى غاية بعيدة يتوسلون لها بوسائل الرقى الثابت — لا وسيلة يتوهمونها قريية ، ويطمعون أن ينالوا بها وسائل الرقى . ثم يقول فى نهاية المقال :

« بقى المصرى لغيطه ولمدرسته . والمستقبل كله له إذا عرف كيف يحتفظ بهذا الغيطة وهذه المدرسة » .

عجبت الصحف الوطنية يومئذ كيف تدعو (الأهالى) إلى ترك المسألة المصرية جانباً والالتفات إلى الغيطة والمدرسة . واعتبرت ذلك دعوة لليأس والقنوط لا ينبغى للأهالى أن تدعوا به . فرد عليهم عبد القادر حمزة بمقال آخر عنوانه :

(الغيط والمدرسة) (١)

وهل يدعو إلى اليأس من يدعو اليهما

ناقش كاتب محترم في (الجريدة) . وناقش غيره دعوتي إلى الغيط والمدرسة . فكان يحمل مارواه أنى أدعو إلى يأس مظلم . رأوني أرسم للسألة المصرية في الوقت الحاضر صورة غير بيضاء فاشمأزوا وتألمت ضمائرهم وما أظن كاتب الجريدة الفاضل يذهب إلى تجاوز الحد في الصورة التي رسمتها . ولكن عز عليه أن تراها أمة كهذه الأمة الكريمة فتقبض نفسها ، وتخور عزيمتها ، وتستسلم لليأس . فأراد لهذه الأمة أن تكون برغم هذه الصورة قوية الأمل في مستقبلها ، وأن تعمل من الآن لذلك المستقبل .

ولا أدري — وهذا رأيه — فيما أخالفه أو فيما يخالفني ؟ وليست دعوتي إلى الغيط والمدرسة إلا نفس ما يدعو إليه .

فرق بين الأمل والحكم على الواقع . من الأمل الشريف أن نبقى دائماً ناظرين إلى استقلالنا ، طامعين في أن نساوى أرقى وأعظم الأمم . ولكن من العقل أن نفهم قبل كل شيء ما يحيط بنا ، وأن نجعل هذا الفهم سبيلنا التي نسلكها إلى ذلك الأمل . وواجبنا متى وضحت تلك السبيل أن نسلكها مهما كانت طويلة ، وكانت العقبات التي نجدها فيها . أما إذا أقنأنا آمالنا على غير فهم للواقع فهي ليست بآمال يؤملها الرجال ، بل هي أحلام يحلمها أطفال صغار . فالواقع الذي نلسه بأيدينا هو أن أملنا في جلاء المحتلين في الظروف الحالية يبعد يوماً فيوماً . وهذه المحطة البحرية (يريد ميناء الإسكندرية) تزيد بعداً . ألا ترى أوروبا التي كان أملنا محصوراً فيها كيف قابلت خبر المحطة — على ماله من القيمة السياسية والحرية — برود لم نعتده منها في أمور ليست سياسية ولا حرية الخ .

الحرب الكبرى وإعلان الحماية

بقيت مصر على هذه الحال ولا أمل لها في تلك الفترة غير أمل واحد فقط هو الحصول على الاستقلال الداخلى . بهذا صرح رئيس وزراءنا حسين رشدى باشا في أثناء الحرب (١) . حتى وقعت هذه الحرب وأصبحت هناك حالة جديدة أخرى غير الحالة الجديدة التي سبقت أن تحدثت الأهلالي عنها

هنا كان ينبغي (في تقديرنا الخاص) على الأستاذ عبد القادر حمزة أن يصنع بصحيفته ما صنعه الأستاذ أمين الرافعى بصحيفة (الشعب) حين أغلق يده هذه الصحيفة وأبى عليه شرف الوطن وكرامة الصحافة أن يمضى في إصدارها وأن يكتب على ظهر صفحاتها « صك إعلان الحماية على مصر » . نعم — كم كان أمين الرافعى رائعا في هذا الموقف ولكن عبد القادر حمزة أثر شجاعة من نوع آخر هي شجاعته في مواجهة الواقع . ولكل إنسان خطته وسياسته التي هي في نظر نفسه على الأقل خير من سياسة الآخرين وخطتهم .

أملت الحرب فكنت لا تجد في صحيفة الأهلالي غير عنوان واحد فقط وهو « أخبار الحرب . أخبار الحرب أخبار الحرب »

وتعرضت الأهلالي في أثناء ذلك لصنوف من الإهانات التي لحقتها إذ ذاك : فن نقص أجبرت عليه في عدد الصفحات حتى هبط هذا العدد إلى صفحتين فقط من ورقة واحدة فقط . إلى أوامر كثيرة تصدر للصحيفة من آن إلى آخر من جانب الرقيب الذي يضطرها إلى ترك مساحات كثيرة من البياض بعد أن يحذف منها ما كان مكتوبا فيها . وبلغ الأمر في ذلك إلى حد أن أوجب الرقيب على صحيفة الأهلالي في عددها الرقم ١٢٠٣ بتاريخ ١٠/١١/١٩١٤

(١) الأهلالي — العدد رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٠/١١/١٩١٥ .

والصفحة الرابعة أو الأخيرة من صفحاتها كلها بيضاء خالية من حرف واحد . إلى عبث تناول شكل الجريدة نفسها بحيث أصبح العنوان ومعه (الترويسة) يشغل عمودين أو ثلاثة بعد إذ كانت هذه الترويسة تشغل عرض الصفحة الأولى في جميع ما تشتمل عليه من أعمدة إلى إلغاء وتعطيل بأمر من القائد العام للقوات البريطانية تعرضت له الأهالي في مرات كثيرة . إلى هبوط ذريع في مستوى المقال من الناحية الوطنية بحيث خيل إلى القارئ أن جريدة الأهالي لا تصنع أكثر من أنها تبدو مغرورة بعود المحتل — أو بكلام الجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال حين قال في منشوره الذي أصدره في السادس من شهر نوفمبر سنة ١٩١٤ معلناً أن بريطانيا العظمى تحارب الآن لغرضين هما : الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها محمد علي ، واستمرار تمتع مصر بالسلام والرخاء اللذين تمتعت بهما مصر إلى ذلك الوقت

من أجل ذلك لم تجد (الأهالي) أمامها بعد أن قبلت أن توالى صدورها في تلك الفترة المظلمة الحالك السواد إلا أن تسير مع الاحتلال على سياسة المحاسنة لا المخاشنة : وتشجع هذا الاحتلال على نوايا الإصلاح السياسي والاقتصادي . وتشكره على كل ما يتحقق من هذه النوايا جزءاً بجزء . ولو كان هذا الذي يتحقق منها شيئاً صغيراً بالقياس إلى آمال الأمة المصرية في تلك الآونة . وهل كان في وسع الأهالي ، أو في وسع غيرها من الجرائد الوطنية أن تفعل غير ذلك وليس في البلاد قوة حربية تستطيع أن تقوم في وجه الغاصب المحتل ؟

ومع هذا وذاك ففي الوقت الذي يستسلم فيه المنكوب إلى الحزن ، ويركن فيه إلى اليأس ، تهب عليه نسيمات الأمل ، فينتعش وتفرج شفته عن ابتسامة ربما لا يراها غيره في تلك اللحظة ، ويقدر في نفسه أن الفرج قريب ، وأنه

آت لا ريب فيه ، ولكن بعد سكون العاصفة ، وبعد طلوع الشمس الساطعة ، وبعد أن تصبح الظروف كلها ملائمة لأن يترك النائم فراش النوم الذي أكره عليه إكراها . وهنا ينتفض انتفاضة تذهب بحزنه وخوفه وقلقه ، وترده إلى عقله ، وتشعر الناس بوجوده على الصورة التي فطره الله عليها .

من أجل هذا كله لا ننظر نحن إلى تلك الفترة المظلمة من حياة مصر إلا على أنها فترة انتظار وتعبئة ، فقد عبأت مصر في تلك الفترة نفسها ، وتنبأت لحادث جلل لعبت فيه دور البطل . ونعني بهذا الحادث ثورة مصر الكبرى التي اشتعلت شرارتها الأولى في شهر مارس سنة ١٩١٩

الفصل الرابع

الاهالى والفتنة الدينية

بدأت الاهالى تخوض فى هذا الموضوع منذ أواخر سنة ١٩١٠ وهى السنة التى قتل فيها بطرس غالى . فأخذت تدعو الناس إلى التسامح الدينى والنظرة إلى مصلحة الناس العليا قبل كل شىء .



بطرس غالى

ومضت الاهالى فى هذه الخطة حتى كان اليوم الرابع من شهر يناير سنة ١٩١١ وكانت الصحف الوطنية تدعو لاذ ذاك لمشروع جليل عنيت به الحكومة المصرية عن طريق جريدة الوقائع المصرية يوم كانت هذه الجريدة العتيقة تحت سيطرة الصحفي الأول رفاعه رافع الطبطبائى . وهذا المشروع الجليل هو إحياء الآداب العربية ونشر الثقافة الإسلامية على نفقة الحكومة من جانب ، والجمعيات الأهلية التى قامت لهذا الغرض من جانب آخر .

وحين تولى تحرير الوقائع المصرية على آخر من أعلام الصحافة هو الشيخ محمد عبده وجدناه يولى هذا المشروع عناية كبيرة . وصارت الحكومة ومعها الشعب فى هذه الخطة الرشيدة حتى سنة ١٩١٠ حين ولى الوزارة محمد سعيد باشا فأراد النظر من جديد فى العودة إلى العمل فى هذا المشروع القديم . وهنا تصدت الجرائد القبطية لهذه الفكرة وتناولتها بالنقد اللاذع . ومن أولى تلك الجرائد جريدة (مصر) وجريدة (الوطن) . وكانت الجريدتان فى هذه المعارضة

بدون شك واقعتين تحت تأثير هذه الفتنة الدينية التي أعقبت حادث اغتيال بطرس غالى .

غير أن اعتراض الجريدتين على مشروع إحياء الكتب العربية القديمة أخرج صدور المسلمين . فانبرت الصحف التي تتحدث عنهم تدافع عن هذا المشروع من ناحية ، وتعتب على الزميلين القبطيين من ناحية ثانية .

قالت (الأهالى) تحت عنوان :

نحن وإخواننا أيضاً (١)

« لو أن (الوطن) وقفت عند حد الانتقاد على طبع المؤلفات القديمة تهدم العلم الحديث لاحتمل انتقادها ، ولكنى بأن يرد عليها بأن طبع المؤلفات القديمة لا يراد به هدم العلم الحديث . بل يراد به ربط معلومات قديمة بمعلومات جديدة حتى تكون سلسلة التدرج متصلة غير منقطعة .

ولكن (الوطن) تجاوزت الانتقاد المعتدل إلى هجوم حضارة برمتها بغير سبب ، وبكلمات يستحيل ألا يتألم منها الذين يحبون الحضارة العربية ويمرجونها بالدين الإسلامى . وهم — كما قلنا — أكثر المسلمين .

ولا يفوت (الوطن) أن الشرقيين عامة — مسلمين ومسيحيين — يكادون يمزجون كل شيء بالدين ، خصوصاً إذا مس هذا الشيء أسلافهم أو تذكارات قديمة لهم . ثم لا يفوت (الوطن) أنهم جميعاً اعتادوا أن يحتملوا من أبناء مذهبهم ما لا يحتملونه من أبناء المذاهب الأخرى .

لهذه الأسباب رأيت ولا زلت أرى — أن صحيفة الوطن أخطأت فى الطعن على الحضارة العربية . ولكن تخطئى إياها لا يمكن أن تكون دفاعاً عن قانون المطبوعات . فإنى أكره ما أكون لهذا القانون ، وللحجر على حرية نصيبى منها كنصيب غيرى منها .

(١) الأهالى — العدد رقم ٦٣ بتاريخ ١٩١١/١/٤ .

ويسرنى بعد ذلك أن تعترف (مصر) أن إساءة الظن لدى الأقباط لم
تصل إلى حد أنهم أصبحوا يوجسون خيفة من إخوانهم المسلمين . بل هي
على حد قولها - محصورة في فئة قليلة جداً . وبودي لو عدلت هذه الفئة أيضا
سوء ظنها ، واعتقدت أن المسلمين المتوطنين أشرف وطنية ، وأرفع تربية من
أن يحقدوا على إخوانهم ، ويريدوا بهم السوء . لو عدلت هذه الفئة عن سوء ظنها
لتجلت لها الحقيقة ، وتذكرت من نفسها ، أنها لم تفقد امتيازاً كسبه منها المسلمون ،
ولم تجد في زمن من الأزمان ما تجده اليوم من عطف المتوطنين المسلمين الخ .

* * *

مؤتمراه وبنياده

حدث بعد ذلك أن عقد الأقباط لأنفسهم مؤتمراً عاماً بأسبوط بلغت
به الحركة القبطية ذروتها ، وغلت مهاجل التعصب الديني لهذا المؤتمر إلى
الحد الذي أحفظ إخوانهم المسلمين ، وفكروا في الرد عليهم بمؤتمر مماثل
أطلقوا عليه اسم (المؤتمر المصري) . وعقدوه في ضاحية مصر الجديدة
ورأسه مصطفى رياض باشا ، وكان ذلك بين شهرى مارس و مايو من سنة
١٩١١ وكان ذلك حافزاً لمحرر الأهالى على كتابة المقالات الكثيرة في هذا
الموضوع . حتى لقد أربت على عشرين مقالا . وكان أحدها بعنوان :

إلى أين نسير (١)

ماذا بعد مقابلة المؤتمر القبطى بمؤتمر إسلامى ؟ وبأى غير حظر جهلاء
الفريقين إلى كل من المؤتمرين ؟ وأية نتيجة ينتجها وقوف المؤتمرين وجهاً
لوجه ؟ لينظر العقلاء في ذلك قليلا . ولينظر الذين يدعون أنهم مصريون وأن
لهم وطناً يغارون عليه ويدفعون عنه السوء
ألا - فليحاسب كل منا ضميره . ولنتساءل جميعاً . ماذا نفعل ؟ وإلى أين نسير ؟

(١) الاهالى - العدد رقم ١١٣ بتاريخ ٣ / ٥ / ١٩١١

أيفقه الذين خلقوا الحركة القبطية وأكسبوها ثوب الدين عواقب عملهم؟
ألبسون بأيديهم منذ اليوم ما سوف يأتي به الغد؟ ألم يأن لهم أن يعلموا أن
اتحادهم مع إخوانهم الذين شهدت الحوادث بولائهم لهم وتضامنهم معهم أشرف
لهم ، وأبر ببلادهم ، وأدنى الحرية العامة التي يزعمون أنهم مغبوتون في جزء
منها؟ الخ ؟

وتوالت المقالات بعد ذلك . وكلها أو أكثرها بعنوان «نحن والأقباط» .
وكان عبد القادر حمزة حريصاً في أثناء ذلك على حضور جلسات المؤتمر
القبطي . وفي ذلك يقول عن نفسه :

« وكنت الوحيد من كتاب الصحف الإسلامية الذين حضروا جلسات
المؤتمر القبطي . واختلطت بأعضائه وعرفت كثيراً مما يعرفه الشاهد ويجهله
الغائب . فوجدت من واجبي أن أؤدي للقراء الصورة التي أرقسم بها المؤتمر
في ذهني ، وأن أقول كلمة في مناقشاته وطلباته :

« طالب المؤتمر بعطلة يوم الأحد . فهل غاب عنه أن حكومة البلاد
إسلامية ، وأنها غير مكلفة بأن تقرر نظمات دينية تتعارض مع النظمات التي
يقرها دينها ؟ هل غاب عنه أن مصر ليست وحدها في العمل بهذه القاعدة -
بل تشاركها فيه كل حكومات العالم مهما كانت مدنيتهما ، ومهما كان الدين
الذي تدين به ؟ »

ثم نشر الأستاذ في اليوم التالي مقالا قال فيه :

« أعجبنى من خطباء المؤتمر أنهم ضربوا في أقوالهم على نعمة « اتحاد
المسلمين والأقباط » . وأعجبنى على الأخص تصفيق السامعين لكل كلمة
أو إشارة أريد بها وجوب هذا الاتحاد . ولا ريب في أن المسلمين أول
المرحبن بهذه النعمة (١) .

(١) الأهلالي العدد — ١٢٠ بتاريخ ١٩١١/٣/١٤

ثم أخذ الكاتب يناقش كل مطلب من المطالب التي عرضت في هذا المؤتمر . وكانت روح الاعتدال التام تسود هذه المناقشات . فناقش موضوع الوظائف العمومية (١) وناقش موضوع الأثرية والأقلية (٢) . وتحدث عن أخلاق كل من الفريقين فقال :

«لهذين الموقفين - موقف الأثرية لاهية بقوتها وموقف الأقلية جادة في غفلة الأثرية - آثار بينة في الأخلاق والأعمال . فن آثارها في الأثرية سهولة الطبع ، وقلة المثابرة على العمل ، وسرعة اللين والتسامح بعد الشدة والعنف . وفي الأقلية لين القول ، والمثابرة على العمل ، والقدرة على امتلاك العواطف ، وسعة الحيلة ، وقرب الاعتذار . وفي الوقت الذي تنصرف فيه الأثرية إلى الأمان العامة تجدد الأقلية منصرفة إلى مطامع خاصة سواء وافقت أمان الأثرية أم خالفها .

وسبب هذا الاختلاف الأخير أن الأولى يكثر فيها الشعور بأن لها دائماً نصيباً كثيراً من كل نفع عام . أما الثانية فيكثر فيها الشعور بأن نصيبها من النفع العام قليل . فأولى بها أن تعمل لنفعها الخاص وهذا الشعور أعظم ما يوقظ الأثرية من نومها . ويجنى على الأقلية والأثرية معاً : يوقظ الأثرية لأنها حين تنام . تنام مطمئنة إلى أن كل القوى الصغيرة التي بجانبها مندوجة فيها سائرة معها . فإذا ما شعرت أن إحدى تلك القوى لا تندمج فيها ، ولا تسير معها تنبهت واستيقظت ولا محالة . ويجنى على الأثرية والأقلية معاً لأنه إذا استفحل شطرهما خصمين يتنازعان ويتعاديان . وأشد ما تكون الخسارة في مثل هذا التعادى على الأقلية .

فلا ننزعج نحن الأثرية مما حدث ويحدث . فقد حدث مثله وأكثر منه في كل بلاد وجدت فيها أثرية وأقلية .

(١) الأمانى - العدد رقم ١٢١ بتاريخ ١٥ / ٣ / ١٩١١

(٢) الأمانى - العدد رقم ١٢٦ بتاريخ ٢ / ٤ / ١٩١١

لا ننزعج ولنضع نصب أعيننا دائماً أننا — ونحن القوة الكبرى مطالبون قبل غيرنا بالوحدة الوطنية .

فلنعمل هادئين وليكن تيقظنا اليوم لرأب ما انصدع من هذه الوحدة رأباً لا يعتوره الخلل فيما بعد .

ثم في مقال آخر بعنوان :

إلى الأمام أو إلى الوراء (

قال : طارئان طراً على الأمة وهما : انقسام الأمة إلى مسلمين وأقباط . وانقسام مجلس الشورى إلى أغلبية وأقلية . والأقلية من الأقباط تستعدى الجانب . وهذا يسير بالوطن إلى الوراء .

ولكن ليس كل انقسام رجوعاً إلى الوراء ، ولا كل عثرة اضطجاعاً للحمام . وما كانت سقطة الطفل وهو يتعلم الحبو إلا لتزیده قوة ، وتبعث فيه النشاط إلى تجربة المشي مرة ثم أخرى ثم ثالثة .

أفهل يحزننا كل الحزن أن تنقسم إلى مسلمين وأقباط ، وأن يكون كل ما تنقسم من أجله وظيفتين أو ثلاثاً ، بينما الأجنبي آخذ منامات الوظائف ؟ بينما وطننا مهدد في كل أنواع حياته ؟ نعم يحزننا ذلك . ولكن أليس المسلمون قد شعروا بواجبهم أمام هذا الانقسام وقاموا لا يريدون بمؤتمرم طيشاً بطيش ، وخروجاً بخروج . بل يريدون أن يرتقوا الفتق ويرأبوا الصدع ، ويقابلوا نزق الصغير بحلم الذى يدوس شهواته في سبيل مصلحته .

أما الانقسام في مجلس الشورى فنرجو من ورائه خيراً ونأمل أن يفضى ذلك إلى ظهور حزبين عاملين يتجازبان ويتسابقان ، فيكون من تتجاذبهما حق جلى ساطع ، ومن تسابقهما عاية واحدة شريفة تدنو بمقدار ما في سبقهما من النشاط والإخلاص ،

انتهى المقال

الحق لقد كان المؤتمر المصرى الذى عقده المسلمين فى ٢٩ أبريل سنة ١٩١١ بضاحية مصر الجديدة خير فرصة عاج فيها عقلاء الأمة المصرية كثيراً من مشكلاتهم ، وأوضحوا فيها تاريخ علاقتهم بإخوانهم الأقباط ، وشرحوا الحقوق التى يتمتع بها هؤلاء فى شتى الميادين :

فهذا هو الأستاذ محمد حافظ رمضان يتكلم عن (العوامل الاجتماعية فى الحركة القبطية) . وهذا هو الأستاذ أحمد عبد اللطيف المحامى يخوض فى موضوع (الأقلية القبطية والمجالس النيابية) . وهذا هو الأستاذ عبد العزيز جاويش يشرح موضوع (الأوقاف الإسلامية والأوقاف القبطية) . ويطلب تطبيق الأحكام الشرعية ، وينبه إلى ضرورة مراعاة أحوال الزمان والمكان فى تطبيق هذه الأحكام .

ثم هذا هو الشيخ على يوسف صاحب المؤيد يتكلم فى موضوع (التعليم فى مصر وحظ المسلمين والأقباط منه) .

ثم هذا هو الأستاذ على الشمسى يتحدث عن التعليم العملى أو تعليم الصناعة والزراعة والتجارة) .

وهذا هو الأستاذ إبراهيم رمزى يقدم للمؤتمر بحثاً بعنوان (الصناع فى مصر) .

وهذا هو الأستاذ محمد يوسف المحامى يدعو إلى (ترك بدع المآتم والمقابر) ثم هذا هو الأستاذ طلعت حرب وقد ارتفع صوته بأول مشروع اقتصادى ، ونعى به إنشاء بنك مصر

وبعد ذلك تحدث الأستاذ عمر لطفى فى موضوع (التعاون) . كما تحدث الأستاذ عبد العزيز فهمى فى موضوع (السلف الأجنبية) . وتحدث الأستاذ محمود أبو النصر فى موضوع (التأمين) وهكذا .

وأخيراً انتهى أعضاء المؤتمر المصرى إلى طائفة من القرارات الهامة
 منها — على سبيل المثال — ما يلى :

أولاً — اعتبار الأمة المصرية فى مجموعها كلاً لا يقبل التجزئة فى الحقوق
 السياسية بين مختلف الطوائف الدينية .

ثانياً — عدم الموافقة على عطلة يوم الأحد . ولا يحق لأية طائفة من
 الطوائف أن تطلب عطلة يوم غير يوم الجمعة .

ثالثاً — أن تكون قاعدة التعيين فى الوظائف الحكومية هى الكفاءة
 من جميع وجوها علمية وأدبية وأخلاقية .

رابعاً — السعى لإعادة اللجنة المستديرة بنظارة المعارف لامتحان طالى
 التوظيف حتى لا يقع غبن ما فى المستقبل .

خامساً — أن يبقى حق الانتخاب شائعاً بين جميع المصريين على السواء ،
 وأن يكون للكفاءة العلمية الحظ الأوفر فى المجالس النيابية .

سادساً — لاحق للأقباط فى مطالبة الحكومة — بوصفهم طائفة دينية —
 أن تنفق من خزينتها العمومية على مرافقهم الطائفية الخاصة .

سابعاً — يرى المؤتمر أن الأقباط يتمتعون من التعليم بجميع أنواعه
 بأكثر مما يتفق مع نسبتهم العددية . ونسبة ما يؤدونه من الضرائب .

وفى ختام المؤتمر تبرع السباعى المصرى بك بعشرين فداناً للمصرف
 الوطنى أو (بنك مصر) فضلاً عن مائة وخمسين فداناً أخرى جعلها ضماناً
 لها وتبرع اثنان من أسرته بعشرة فدادين لكل منهما لنفس الغرض (١) .

* * *

(١) الاهالى — الأعداد من أول مايو سنة ١٩١١ إلى الحادى عشر من مايو من

نفس السنة .

وهكذا خرجت الأمة المصرية من هذه الفتنة الدينية كما يخرج الذهب
الابريز من النار التي تخلصه من جميع الشوائب العالقة به .
نعم — خرجت الأمة المصرية من محتها هذه وهي مبيأة للوحدة الوطنية ،
مستعدة للتضامن في سبيل الهدف الاسمي الذي هو مناهضة الاحتلال وبلوغ
الحرية والاستقلال وهكذا ربما صحت الأجسام بالعلل ، وربما جاءت
العقبات موصلة إلى الأمل . وليس أدل على نجاح هذا المؤتمر من أن
جريدة التايمز أعجبت بموقف المسلمين ، ونشرت رسالة لمراسلها في القاهرة
خطأ فيها مطالب الأقباط ، كما خطأ فيها جميع القائمين بالحركة القبطية .
وجاء في رسالته :

« لو كان بطر مس غالى حياً لما ترك أبناء طائفته يشيرون هذا الهياج
لخدمة مصالحهم ، ولكان أقنعهم بأن خدمة تلك المصالح لا تكون بتوسيع
مسافة الخلاف بين المسلمين والأقباط ، ولا بالمخاطرة بالشكوى من الحكومة
المصرية ، والمعتمد البريطاني ، والشعب الإسلامى في مصر ، والحكومة
البريطانية ، والرأى العام الإنجليزى .

« إن عدد الموظفين في الحكومة المصرية يبلغ ثمانية عشر ألفاً . منهم
ثمانية آلاف من الأقباط في حين أن عددهم يعادل ٦٪ فقط بالنسبة لأفراد
الشعب المصرى كله .

« وأما مسألة التعليم الدينى فقد قال المراسل لجريدته أنه مسموح بتعليم
الديانة المسيحية للطلبة الأقباط متى طلب ذلك أهلهم بشرط ألا يقل عددهم
في المدرسة الواحدة عن خمسة عشر تلميذاً .

وأما مسألة تمثيل الأقباط في المجالس النيابية فقال عنها المراسل الإنجليزى
لجريدته كذلك أن للأقباط في هذه المجالس أربعة نواب من مجموع
العدد الكلى للنواب المصريين وهو أربعة عشر نائباً . فلا وجود إذن لما
يسميه الأقباط بالحيف اللاحق بهم من هذه الناحية . ،

الفصل الخامس

الأهالى وقضية الحكم الذاتى

قلنا عن صاحب السيرة أنه كان ذا عقل واقعى قبل كل شىء . والحق أن من يتصدى للعمل فى مجال السياسة لا مفر له من اتخاذ الواقع أساساً له فى تفكيره . ومن ثم كتب الرجل مقالاً فى التعليق على حديث صحفى لرئيس الوزارة محمد سعيد باشا أثنى فيه بصرحة على المعتمد البريطانى . ونجاء فى هذا المقال^(١)



محمد سعيد باشا

ولماذا يكون ذكر المعتمد البريطانى والاعتراف بإرشاداته جريمة لا تغتفر فى شرع الوطنية الصحيحة ؟ أليس الاحتلال قائماً بيننا منذ ثلاثين عاماً نراه بأعيننا ونلسه بأيدينا ؟ ألسنا جميعاً لا نعرف كلمة فى هذه البلاد غير كلمة الاحتلال ، ولا عملاً إلا ما يريده الاحتلال ؟ ألسنا نعرف ذلك منذ وطئت أقدام الإنجليز أرض مصر — لا منذ وزارة سعيد باشا أو وزارة مصطفى فهمى باشا ؟ ألم يحاكم الاحتلال

ثانى يوم وجوده عربى وزملاءه كما يريد هو لا كما تريد وزارة المرحوم رياض باشا ؟ ألم يتخل بعد ذلك باسم مصر عن السودان كما يريد هو لا كما تريد وزارة المرحوم شريف باشا ؟ ألم يكتب على مصر بعد ذلك أيضاً ألا تكون فيها وزارة لا تصغى لنصائحه ولا تعمل بأرائه ؟ ألا يرى عاقل أن كل ذلك لا قيمة له ، وأن القيمة كل القيمة مجرد القول بأن فى مصر معتمداً بريطانياً ، وأن هذا

(١) الأهالى : العدد ٤١٥ تاريخ ١٩١٢/٣/٥

المعتمد يكشف الحكومة بآرائه وإرشاداته ؟ وهل قولنا هذا وهو لا يخرج عن تصريح بالواقع الذى لا يخفى على أحد — يمكن أن يقدم أو يؤخر فى القضية المصرية ؟ وهل يكون خيانة فى شرع الوطنية ؟

ليس الاحتلال فى حاجة إلى صك يأخذه منا لقيامه بيننا . ولا هو يهمه أن نكذب أعيننا ونغالط أنفسنا فننكر وجوده وندعى ألا رقابة له على حكومتنا . ولانحن على ما أظن من السذاجة والغفلة إلى حد أن ننكر ما لا نفعنا إنكاره وما يعرفه العالم بأسره .

كل هذا ظاهر معروف . فهل يكون من صدق الوزير المصرى أن يكتمه عن أمته وأن يدعى كذباً وتغريراً ألا وجود للاحتلال ولا تدخل المعتمد البريطانى ؟

وهذا الواقع هو الذى تسمعه تركيا كل وقت على منابر البرلمان الإنجليزى وتقرؤه كل سنة فى تقارير المعتمد البريطانى فلا تحدثها نفسها بنقضه . فلا نخلط إذن بين التعبير عن الواقع والاعتراف بما يكشف حقوقاً جديدة . وليكن من فضائلنا الوطنية أن نصادم الواقع كما هو لأن نفر منه حين لا ينفى الفرار فتيلاً .

اقتطفنا هذا الجزء من مقال بهذا المعنى لعبد القادر حمزة لدلله على أنه كان رجلاً واقعياً فى تفكيره السياسى كما ذكرنا . وإن كانت هذه الواقعية لا ترضى المتطرفين من رجال الحزب الوطنى ، ولا تجعلهم يطمثون إلى صحافة هذا الرجل وأمثاله من المعتدلين فى رأى .

ولقد جاء هذا المقال الذى نشير إليه الآن رداً على مقال آخر لإسماعيل باشا أباطة دعى فيه المفكرين فى الأمة — وكان على حق فى دعوته —

إلى العناية بموضوع الاحتلال . وقال إن عليهم ألا يقصروا في إرشاد هذه الأمة البائسة إلى ما يجب اتباعه لاقتناع الأمم المتقدمة بالدليل المعقول على اعتداء الدولة المحتلة على حقوقنا .

* * *

بهذه العقلية الواقعية وجدنا صاحب السيرة يعالج قضايا الوطن الهامة ، ومن أولها بطبيعة الحال قضية الحكم الذاتي . وهى قضية قديمة خاضت فيها صحف كثيرة ظهرت في مصر قبل ظهور صحيفة الأهالى بأكثر من عشرين سنة . ومنها — كما نعرف — صحف المؤيد واللواء والجريدة .

والذى لا ريب فيه أن طريقة عبد القادر حمزة في معالجة هذه القضايا كانت أدنى إلى طريقة أحمد لطفي السيد في (الجريدة) . ولا غرابة في ذلك فقد كانت أول تجربة صحفية لعبد القادر على صفحات (الجريدة) . وفيها تلقى الدروس الأولى في طرق كتابة المقال السياسى .

وعبد القادر حمزة في هذا مخالف كل المخالفة لرجل آخر هو أمين الرافعى فقد كانت التجربة الصحفية الأولى لهذا الأخير في صحيفة (اللواء) والفرق عظيم جداً بين اللواء والجريدة في المذهب السياسى وفي طريقة التفكير وطريقة التعبير وغير ذلك .

وبحسبنا هنا أن نشير فقط إلى بعض المقالات التى كتبها عبد القادر حمزة على صفحات (الجريدة) مطالباً الحكومة بالدستور وبالحصول على الحكم الذاتى :

فمن ذلك مقال له بعنوان : (الأمة والدستور) نشره بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩١٠ . وخلاصة المقال ؟ أنه ليس كثيراً على الوزارة السعيدية أن تنيلنا الدستور متى أرادت ذلك .

وتم مقال له كذلك بعنوان (الدستور أيضاً) نشرته (الجريدة) في الرابع والعشرين من شهر إبريل سنة ١٩١٠ وفيه يقول: كيف يراد بمصر ألا تلح في طلب الدستور وهي ترى الأمة الفارسية والأمة التركية قد أخذتاه . وهي التي قامت لأجله على قدم وساق منذ ثمانية وعشرين عاما وأخذته فعلا ثم جاء الاحتلال البريطاني وحرما منه .

ونعرف أن عبد القادر حمزة أصدر صحيفة الأهل بعد أربع سنوات من خروج اللورد كرومر من أرض مصر . ثم كتب طائفة من المقالات بعنوان (مصر في أربع سنوات) . وجعل عنوان المقالتين الثانية والثالثة منها:

الحكم الذاتي (١)

كسبنا في هذه الأربع سنوات أشياء وخسرنا أشياء . كسبنا مقدمات في الحكم الذاتي وفي التعليم وخسرنا في حرية الصحافة وفي الحرية الشخصية . فواجب أن نقارن بين الكفتين لنعلم أيهما ترجح على الأخرى . ونحن اليوم آخذين في بيان ما كسبناه من مقدمات الحكم الذاتي .

~~وحمل الإنجليز مصر على أثر ثورة عطلت مجلس نوابها . فكان ينتظر بعد أن هدأت الثورة ، وعادت الحالة إلى ما كانت عليه أن يرجع مجلس النواب إلى عمله . وبعبارة أخرى أن يرجع لمصر دستورها الناشء الذي لا يعوزه إلا أن ينمو بمرور الزمن . ولكنهم غضوا الطرف عنه وأسرعوا فأبدلوه بمجالس صورية لا قول لها ولا عمل . ثم إذا انحصرت السلطة كلها في الأريكة الخديوية توجهوا إليها بقوتهم وسعيهم . وما زالت سياستهم تناوئها وتأخذ من نفوذها~~

(١) الأهل : العدد رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩١١

حتى استأثروا بكل سلطة . ولم يبق من معاني الحكم سواء للحاكم الشرعى أو للنظار أو للموظف المصرى أياً كان إلا غشاء ظاهرى يوشك أن يسقط فيسقط معه كيان مصر .

تلك سياسة كانت لا ترى فى المصريين إلا أرقاء يجب أن يؤمروا فيطيعوا ، وفى الفلاح إلا ساذجاً لين الطبع صبوراً على العمل ينبغى أن يعمل وأن يقدم ثمار عمله لغيره . وما أحد بناس قول اللورد كرومر : « أن الموظف من أبناء جنسى يجب دائماً أن يكون آمراً للموظف المصرى ولو كان رئيسه ،



وذهب رجل هذه السياسة وجاء رجل آخر رأيناه بدأ يجمع إليه الموظفين من الإنجليز ويلقى عليهم أنهم لم يحشروا فى الحكومة ليستبدوا ، بل ليؤهلوا أبناء البلاد للحكم الذاتى . ثم رأيناه يشفع ذلك بإطلاق يد النظار والموظفين المصريين . وبعد أن كان المصرى يؤمر أن ينزوى ويتجرد من كل إرادة أصبح الإنجليزى هو الذى يؤمر أن ينزوى ويعمل من وراء الستار .

يجادل قوم فى جوهر هذا التغيير وينكرون أن تكون له قيمة أمام الكلمة الأخيرة الباقية للمحتلين ويذهب آخرون إلى أن نتيجته لم تزد على تقريب موظفين وإبعاد آخرين ثم مشى أناس بالسعايات والدسائس بين الأحزاب والطوائف .

هكذا يقولون ولكن نظرة واحدة إلى ما كانت عليه البلاد من قبل ، وإلى ما هى عليه الآن تكفى للتدليل على قيمة هذا التغيير ، وتفتح المرتابين بأن المصريين إذا أعطوا حكم بلادهم توجهت غاياتهم إلى ما هو أشرف من التقريب والإبعاد والدسائس والسعايات .

لا أظن أحداً يجهل إلى أى حد بلغ استئثار الإنجليز بالسلطة المحلية فى عهد كرومر . كان المفتش فى الداخلية تهبط كلمته إلى المديرية فيخضع لها المدير والمأمور والحكماء والعمدة وكل ذى وظيفة كبيرة أو صغيرة — يخضعون ويطيعون طاعة عياء ولو لمسوا بأيديهم وقع الضرر العظيم فيما يفعلون .

كان المدير — وهو حاكم المديرية ويمثل سمو الأمير فيها — لا يملك قولاً ولا فعلاً إلا ما يريده ويأمر به المفتش . ولكم حدث أن مديراً لم يستطع أن يشتري كرسيّاً ، وأن غيره لم ينفعه منصة الكبير فى نقل كاتب أو خفير .

ومن هو هذا المفتش ؟ إنه شاب إنجليزى كان يؤتى به فى معظم الأحيان من ضفاف التايمز إلى التفتيش فى الأقاليم . شاب قليل التجربة ، عديم العلم بالبلاد ، كثير الغرور ، نفور بنفسه وبجنسه ، تمتلئ إرادته كبراً وزهواً كلما خرج فى المديرية ، يأمر وينهى ، لا يبالى ، ولا يجد من يسأله إذا أخطأ أو بلغ النهاية فى الشطط .

نعم — وجد مفتشون عاملون ولكنهم كلهم تقريباً تنقصهم الخبرة بالبلاد . وهى الخبرة التى يستحيل أن يقوم بغيرها حكم نافع .

كان من نتائج هذه الأسرة البالغة أن انعدمت المسئولية ، ولم يبق على أحد من الموظفين واجب صحيح يؤديه ويؤدى الحساب عنه . ذلك أن نظارة الداخلية التى تهيمن على المديرية لم تكن تعرف كلمة أو رأياً لغير مفتشيها .

وبدهى جداً أنه حيث تنعدم المسئولية ينعدم الواجب الشريف . وحيث يوجد التفرد بالسلطة يوجد التزلف والنفاق . ولذلك لم يبق لموظف مصرى من الخفير إلى المدير إلا واجب واحد هو استرضاء المفتش بالمبالغة فى إظهار الذل والخنوع . أما العمل نفسه فأصبح أمراً ثانوياً يطوى عيوبه الرضى ويمسح ذنوبه الملق .

وبينما كان الموظف فى الأقاليم على تلك الحال كان النظار فى النظارات لا يملكون حتى المناقشة وحتى المشورة الحسنة . فوهنت كل صلة تصلهم

بالسلطة الشرعية حتى ليراد بأحدهم أن يستقيل فيأبى إلا أن يأمره لورد كرومر وسلبوا من كل إرادة حتى لا يفرق منهم أن يتشبهوا بالعاملين فيعززون على الطواف وتفقد الأعمال ولو تفقدوا لا نتيجة له ولا أثر ، فتصدر إليهم الإشارة « بلا » فيطون مشروعاتهم ويقعدون خاشعين .

هل من حاجة إلى إظهار ما لهذا النظام من الآثار في الأعمال والأخلاق؟ وهي آثار رأيناها رأي العين . وعرفنا كيف كانت آخرتها . رأينا الجرائم تزداد عاما فعاما . رأينا اللصوص والقتلة يملأون البلاد رعبا ولا ترهبهم شدة القانون ، ولا تخيفهم محاكم الجنايات .

علتنا لجان النفي الإداري أن العمدة والوجهاء كانوا إذ ذاك يماثلون المجرمين ، ويؤدون لهم الإتاوات صاغرين . وبالجمل رأينا سطوة الحكومة قد ضعفت وزاحتها سطوة الأسيقاء فاضطرب الأمن العام ، وارتبكت البلاد واضطربت الحكومة حينما أرادت معالجة الداء إلى أن تلجأ إلى النفي الإداري . وما الذي تريده من نفوس تشب وتشيب ولا تعرف إلا الملقى تفر به من الواجب أنها تفقد كل خلق طيب . أنها تنعدم منها كل صفات الكفاءة والإقدام على العمل والشعور بالمسئولية . وهل يمكن أن تصاب أمة في أعز من هذه الصفات ؟ ثم هل يغلبنا الاحتلال الآن وقبل الآن إلا بفقد هذه الصفات ؟

ذلك كان شأن الداخلية . وهو بعض شأن بقية النظارات حتى لكان السياسة إذ ذاك لم يكن لها إلا مطمع وأحد هو الاستئثار بالسلطة ، وتربية المصريين على القهر والإذلال .

(وقال بعد ذلك)

ثم تغيرت الحال

تغيرت الحال لا أقول كل التغيير ولكن بعضه . وأطلقت بعض يد النظر وأبيح لهم أن يناقشوا . وهم أبناء البلاد إذا عملوا فغن خبرة وعن رغبة في أداء الواجب . خفت أو ارتفعت سيطرة المفتش واسترد المدير والمأمور والحكماء والعمدة بعض ما يجب لمناصبهم من الاستقلال . وعرف كل موظف أن عليه واجبا يسأل عنه لا ينجيه منه تزلف ولا استرضاء وبدأت البلاد تشتم قليلا من نسيم الحرية .

وماذا كانت النتيجة ؟



اللورد غورست

أكانت تقريبا ودسائس كما يقولون ؟ إذا كان الأمر كذلك فلم قلت الجرائم وعولجت تلك العلة المستعصية علة اختلال الأمن ؟ ولم تلك الإصلاحات التي تتتابع في نظارة المعارف ؟ ولم ذلك التعليم الذي أوشك أن يكون كله باللغة العربية ؟ ولم طواف النظر من وقت لآخر ؟ وما واحد منهم إلا وقد طاف وجال وتفقد الرجال والأعمال . أكل هذا لتقريب موظفين وإبعاد موظفين والمشى بانتمائهم بين الأحزاب والطوائف ؟

يعترف السير غورست — وهو انجليزى — أن النظر أفلحوا وأن الموظفين جميعا أفلحوا ، وأفلحت تجربة شعورهم بالمسئولية . فنقوم نحن — ونحن مصريون — وننكر ونكذب المشاهد وندعى على أنفسنا أننا لن نفلح إلا في الوشايات والمحسوبيات . أليس هذا من أغرب الأشياء ؟

لوم يكن من آثار هذه التجربة في هذه السنوات الأربع إلا تربية حب الواجب والشعور بالمسئولية لكفانا ذلك أثرا طيبا وبذرة صالحة إذا استبقت وتعهدت أثمرت أنفع ضروب الحكم الذاتي .

ولعمري - لو أننا فشلنا في هذه التجربة القصيرة لصح أن نعذر لأن نفوسا لم تألف شيئا من ضروب المسؤولية مدى أربعة وعشرين عاما لا يغرب عليها في أول التجربة أن تتيبّ وتخطىء . وليس خطؤها دليلا على أنها يجب أن تحكم بالقهر ، وأن حاجتها إلى المستبد العادل خير من حاجتها إلى الحرية . ذلك لو أخطأنا . ولكن الذى جربنا شهد أننا لم نخطىء .

كلا - لسنا في حاجة إلى المستبد . بل نحن في حاجة ثم في حاجة إلى المزيد من الحرية . ولقد كان عهد غورست بداية ناجحة . فمن الخطأ بعد ذلك أن ننكص إلى الوراء وأن نقتل البذرة الصالحة التى بدأت تعطى ثمارها الطيبة (انتهى القال)

هكذا يشرح الكاتب لقرائه مدى لتغير الذى طرأ على السياسة الاحتلالية من عهد كرومر إلى عهد غورست . وكيف أن هذا الأخير أتى بسياسة جديدة تقوم على اساع نفوذ العنصر المصرى فى الشؤون الإدارية والشئون التشريعية .

ثم تتبع الكاتب تطبيق هذه السياسة الجديدة قائلا :

« وما كنا لنحفل بهذه الأقوال لو لا أنها تجد بعض مدلولها فى الواقع : تجد الحرية التى أعطيت للنظار والموظفين . تجد إحلال موظفين مصريين محل موظفين من الإنجليز . تجد قانون مجالس المديرية . تجد أخيراً مسألة القناة وما أعطى لمجلس الشورى من الحقوق » .

« على أن أوسع خطوة أمكن أن نخطوها نحو الحكم الذاتى هو القانون الذى أعطى لمجالس المديرية . وفى الأطوار التى تقلبت على هذا القانون عند النظر فيه برهان على ما يستطيعه المصريون إذا وجدوا أمام من يناقشهم ، ويناقشونه فقد كان هذا القانون فى مبدأ أمره قاصراً على إعطاء مجالس

المديريات حق النظر في التعليم الأولى - وبعبارة أخرى - تعليم الكتاتيب . فأراد أعضاء الشورى أن يكون شاملا لكل أنواع التعليم . وتألف منهم وفد قابل السير غورست وناقشه في ذلك طويلا ، فلم يعدل أمامهم عن رأيه ، ولكنه ما لبث بعد ذلك أن أتاح للحكومة تعديل القانون .

ولا يدلنا على قيمة هذا القانون إلا مقابلته بالقانون القديم . إذ كان عدد الأعضاء في ذلك القانون القديم يتراوح بين ثلاثة وثمانية . ولم تكن تعقد جلسة إلا بأمر عال . وجاء القانون الجديد لجعل الأعضاء من ستة إلى اثنين وعشرين عضوا . وترك لمجالس المديريات تقرير لوائحها الداخلية . ومنع المديرين من إصدار لوائح لا يوافق المجلس عليها . بل أصبح تصديق المجالس شرطا في القرارات الوزارية في المديريات .

« وليس هذا كله شيئا أمام حق المجالس في الخمسة في المائة . وقد أعطيت المجالس حق إنفاقها على التعليم . ولا أخال قيمة هذا القانون تخفى على أحد . ولا أخال مجادلا منكر أنه مدلول فعلى للتدرج في سبيل الحكم الذاتي - تدرجا لم نر منه شيئا في مدى أربعة وعشرين عاما . ورأيناه في مدى أربعة أعوام . وليس أثر هذا التدرج قاصراً على الموظفين ومجالس المديريات . بل هو ظاهر كذلك في الجمعية العمومية ومجلس الشورى :

أما في الجمعية العمومية فمسألة مد امتياز قناة السويس ، وعلنية الجلسات منذ عام ١٩٠٩ . وكلاهما مظهر دستوري محض .

وأما في مجلس الشورى فعلى الجلسات ، وسؤال النظائر قد خطوا بالمجلس خطوة واسعة في سبيل ترقيته وإنهاضه . ولعل أوسع خطوة كان يراد خطوها كذلك هي الإشارة إلى تعديل انتخابه .

ثم انظر أيها القارئ إلى العبارة التي ختم بها هذه المقالات ؟

« لقد قلت من قبل . وأكرر الآن أن العمل الذى نحكم عليه ليس مصريا
لنريده كما نطمح . بل هو عمل انجليزى يتصل بمصر » .

يريد الكاتب بهذه العبارة أن ينبه الجيل الذى يخاطبه من المصريين ،
وينبه الأجيال التالية له إلى أن هذه الخطوة التى تخطوها مصر فى عهد الاحتلال
لم يكن الاحتلال ليرضى بها ولا ليعين عليها إلا لأن الصحافة ألحت فى ذلك
وجاهدت فيه . ومع هذا وذاك فإن النجاح الذى سمح به الاحتلال ، أو الجهد
الذى بذلته الصحافة تحت نير الاحتلال لم يشر إلا عملا إنجليزيا وليس عملا
مصريا . إذ لو كان الأمر كله بيد المصريين لتحقق لهم من أطباعهم الدستورية
الشيء الكثير . ولو كان الأمر كله بيد الإنجليز لما أرادوا لمصر خيرا ما .

وحسبنا هنا أن نشير إلى كلفة نشرتها الصحيفة الاحتلالية المعروفة باسم
(ذى اچيشيان جازيت) حين أرادت هذه الصحيفة أن تعبر عن سخطها
على سياسة غورست وسياسة حزب الأحرار فى إنجلترا فأنبرت تقول :

« إن هذه السياسة القائمة على اللين يجب أن تتغير . فنحن هنا فى مصر
لنحكم — لا نتمرن المصريين على الحكم الذاتى . وإلا كان على الاحتلال أن
يرحل عن هذه البلاد » (١١)

من ذلك الحين دأبت صحيفة الأهالى على المطالبة بالمزيد من الحكم الذاتى .
وكانت فى هذه المطالبة — كما قلنا — تأخذ بنظرية « الجريدة » . والجريدة — كما
نعلم — لا تؤمن إلا بالتدرج ولا ترى العنف سبيلا إلى إدراك مطالب البلاد (١٢)

(١١) أحمد فليب — فى رسالة مخطوطة للحصول على الدكتوراه عنوانها :

الصحافة الانجليزية فى مصر من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩٢٢ . ص ١٧٣

(٢) الأهالى : العدد رقم ٣٥٦ بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ١٩١١ حيث تقرأ مقالا بعنوان :

طريق الحكم الذاتى . وفيه يقول من التدرج : لذلك طريق الحكم الذاتى .
لا نعطاء منحة . ولا نقتصبه بالقوة ولكننا نأخذه أخذاً ، ونحن آمنون شر العثرة .
والنمون من النجاح .

السياسة البريطانية الجديدة والحكم الذاتي

حدث بعد ذلك أن أدلى كل من السير جراى وزير الخارجية البريطانية واللورد كتشنر الممثل البريطاني في مصر بأحاديث صحفية كشفت عن تغييرات جديدة في سياسة الاحتلال . ونحن نعرف أن كتشنر أتى إلى مصر ليعيد فيها سياسة كرومر ، ويعدل عن سياسة غورست .



ولكن الأحاديث الصحفية التي نشير إليها جاء فيها ذكر للزراعة والتعليم والمحاكم المختلطة . بينما خلت خلواً تماماً من ذكر الحكم الذاتي الذي تدرجت فيه البلاد على يد غورست ثم توقف هذا التدرج بسبب مقتل بطرس غالى . ويومئذ صرح جراى وزير الخارجية البريطانية بالإرجاء في السير إلى الأمام حتى تذهب آثار هذه الحادثة

اللورد كتشنر

المؤلمة وتعود الأحوال في مصر سيرتها الأولى :

وإن صرح الوزير بعد ذلك بقوله (أن الديانة الإسلامية ديانة ديمقراطية بكل معنى الكلمة . فنن تعاليمها أن الحكومة يجب أن تكون شورية (١)

إذ ذاك هبت الصحف الوطنية من جديد تطالب بالمضى في حركة الحكم الذاتي . وبعضها يشتد في هذه المطالبة ويغلظ على الإنجليز كصحف الحزب الوطنى وبعضها الآخر يعالج الأمر بشئ من المهادنة واللين كصحف (الجريدة) و(الأهالى) والجرائد التي تجري هذا المجرى

الأهالى والجمعية التشريعية

فكر الاحتلال بعد ذلك في إلغاء الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين والاستعاضة عنهما بما سماه (الجمعية التشريعية) وهى الجمعية التي لم يقدر لها

(١) الأهالى : العدد رقم ٤٣٣ بتاريخ ٢٨/٣/١٩١٢

من العمر أكثر من سنة واحدة . فقد جاء التفكير فيها في شهر مايو سنة ١٩١٣ وعطلت بقيام الحرب الكبرى في صيف العام التالي .

ورحبت جريدة الأهالي بهذا النظام الجديد ، وعبرت عن هذا المعنى في مقال لها بعنوان : (القانون النظامي الجديد وهل خسرنا فيه شيئا)

جاء فيه : أن عدد النواب في هذه الجمعية الجديدة سيصبح سبعة وستين نائبا بعد أن كانوا سبعة عشر نائبا فقط . وأن انتخاب الأعضاء سيكون بطريقة دستورية أصح من الطريقة القديمة . . وأن هذه الجمعية التشريعية ليست إلا ثمرة من ثمرات (سياسة الوفاق) التي جرت عليها السلطات الفعلية والشرعية منذ مجيء غورست بل أن هذه الجمعية لتعتبر الخطوة الدستورية الثانية من الخطوات التي خطوها نحن المصريون في سبيل الحياة النيابية والحكم الذاتي منذ مجيء الاحتلال البريطاني إلى اليوم (١)

* * *

ونحن نعلم أن من المسائل التي ناقشتها الجمعية التشريعية (مسألة الرئاسة) فمن ينوب نائب الرئيس إذا غاب ؟ هل هو الوكيل المعين للجمعية من قبل الحكومة أو هو الوكيل المنتخب ؟ وكان من رأى الحكومة أن يكون الوكيل المعين رئيساً في غيبة الرئيس الحقيقي . وحجة الحكومة في ذلك أن هذه هي القاعدة التي جرت عليها الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين منذ ثلاثين سنة . ولكن المعارضة في هذه الجمعية التشريعية — وعلى رأسها سعد زغلول — دعت الجمعية إلى التمسك بحقها في هذه المسألة :

أما (الأهالي) فقد كان من رأيها أن سعد زغلول (وهو الوكيل المنتخب) تنال في الظن بأن الحكومة تخشى جلوسه على كرسي الرئاسة ولو مرة واحدة .

(١) الأهالي : العدد رقم ٨٢٥ بتاريخ ٩ / ٧ / ١٩١٣

وانتقدت سعداً كذلك في أنه ذهب إلى أن الحكومة لا تملك أن تقول رأيها في هذه المسألة ، ولا ينبغي لها أن تلزم الجمعية به . (١)

واختتمت الجمعية التشريعية دورتها الوحيدة في العشرين من شهر يونية سنة ١٩١٤م ظهرت أشرار الحرب الكبرى، فاشتدت قبضة الاحتلال البريطاني على البلاد ، وخضعت الصحافة للرقابة ، واصبحت مصر محكومة بسلطة واحدة فقط — هي سلطة المعتمد البريطاني . وهو يومئذ سير آرثر مكماهون الذي أصبح صاحب الحق المطلق في أن يمنع أو يعطل كل قانون بمجرد معارضته فيه (٢) وإذ ذاك كان من الطبيعي أن تعطل الجمعية التشريعية ، وأن تهبط الروح المعنوية ، وأن يسود البلاد جو من الرهبة والاختناق أصبحت فيه الحكومة المصرية لا تطالب إلا بشيء واحد فقط هو أن يكون رأي الجمعية التشريعية قاطعاً في المسائل المصرية البحتة التي لا تمس مصالح الأجانب، كسألة الوقف ومسألة المحاكم الشرعية وما شابه ذلك من المسائل التي أصبحت الجمعية لا تملك فيها سوى الرأي الاستشاري . (٣)

تلك إذن خطوة (الأهالي) في المطالبة بالحكم الذاتي . وهذا هو أسلوبها الذي خاطبت به السلطتين الشرعية والفعلية في ذلك . وهو — كما رأينا — أسلوب يمتاز بالهدوء ، ويؤمن بالتدرج ، ويقنع الشيوخ من أفراد هذه الأمة . أما الشباب فقد كانوا — كما قلنا — يضيّقون به ، ويفضلون عليه أسلوب اللواء والعلم والشعب .

من أجل ذلك جعلت الأهالي سياستها ذات شقين أولهما مساندة السلطة الخديوية وثانيهما مهادنة الاحتلال وبقيت على ذلك النمط حتى قامت الثورة

(١) الأهالي : العدد رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩١٤/٢/٢٦

(٢) الأهالي : العدد رقم ١٢٥١ بتاريخ ١٩١٥/١/١١

(٣) الأهالي : العدد رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩١٥/١/١٠

الكبرى فى سنة ١٩١٩ . وإذذاك انقلبت سياسة الأهالى رأسا على عقب .
ومنحتها هذه الثورة قوة على مواجهة الإنجليز والمطالبة الملحة بالاستقلال
والدستور حتى نالتها الأمة نتيجة لكل هذه الظروف .
هنا وقبل الكلام عن موقف الأهالى من هذه الثورة نود أن نبدى فيها .
رأيا لا مناص لنا من إبدائه فى الظروف التى سيشير إليها الفصل الآتى .

الفصل السادس

رأى فى ثورة سنة ١٩١٩

بقيت مصر تحت نير الاحتلال البريطانى وهى أشبه ما تكون بفتاة مغلوقة على أمرها تصدى لها رجل أجنبى مفتول الساعدين لف حبلا متيناً حول رقبتها ، وتركها أمدأ طويلا على هذه الصورة .

ترى — ماذا يكون موقف هذه الفتاة بإزاء هذا الجبار ؟ إنها لا تفكر إذ ذاك إلا فى شيء واحد فقط . هو أن تنقذ رقبتها من هذا الحبل ، وتخلص حياتها وحريتها من هذا الوحش .

معنى ذلك أن الثورة المصرية الكبرى سنة ١٩١٩ لم يكن لها — وما كان ينبغى أن يكون لها — غير هدف واحد هو التخلص من ربة الاحتلال البريطانى وذل الحماية البريطانية ، ثم التمتع بما يتبع ذلك من نعمة الدستور ونعمة الحرية وغير ذلك من النعم التى كانت مصر متمتعة بالكثير منها قبل كارثة الاحتلال .

غير أننا الآن — وبعد أن مضى على هذه الثورة الشعبية الكبرى ثلاث وأربعون سنة — نتقدها فى ثلاثة مواضع هى :

أولا — أن القيادات الثورية أغفلت إغفالا يكاد يكون تاماً مطالب التغيرات الاجتماعية .

ثانياً — أن القيادات الثورية لم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية .

ثالثاً — إن القيادات الثورية لم تستطع أن تلائم بين أساليب نضالها
والأساليب التي واجه بها الاستعمار ثورات الشعوب في تلك الآونة .
وكان من نتائج ذلك أن الاستعمار في تلك الفترة أعطى من الاستقلال
اسمه وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها وغصب حقيقتها .

غير أنني في دراستي لهذه الثورة الشعبية من خلال الصحف المصرية
— يكون لي رأى أود أن أعرضه على القارئ — أداء للواجب الوطني ، وحرصاً
على الأمانة العلمية .

لقد تأملت في هذه الأسباب الثلاثة فاقتنعت بأن الحق في جانب السبب
الثالث . ولكن ليس الحق في جانب السببين الأول والثاني .
فصحيح أن القيادات الثورية في تلك الفترة لم تستطع أن تلائم بين
أساليب نضالها والأساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب العربية
كلها . والسبب في ذلك أن الاستعمار أدرك أن هذه الشعوب كلها محرومة
من القوة العسكرية . ومن ثم انتقل من السيف إلى الخديعة . وقدم تنازلات
شككية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي .
غير أننا يجب أن نعرف هنا أن الذنب في ذلك لم يكن ذنب الشعب
الأعزل الذي صمم على الوقوف أمام قوة جبارة هي قوة الاحتلال البريطاني .
ومن نسي هذه الحقيقة فإنه يسيء الحكم على هذه الثورة الشعبية المجيدة .

أما السببان الأول والثاني — وهما إغفال مطالب التغيير الاجتماعي من
جهة ، وعدم التفكير في القومية العربية من جهة ثانية — فالذي ثبت لي
بالبحث أن الظروف المحيطة بمصر في ذلك الوقت لم تسمح لأحدهما بأن

يكون هدفاً مباشراً من أهداف الثورة . فلقد كان أمام المصريين لكي يفكروا تفكيراً مباشراً في هذين الهدفين من المسافة الزمنية ما سلخته القضية المصرية بالفعل من سنوات ، وذلك في المدة التي تقع بين ثورة الشعب في سنة ١٩١٩ و ثورة الجيش في سنة ١٩٥٢

ومن ثم أقول — ولا ألزم أحداً بما أقول — إن أصحاب الرأي الذي تناقشه الآن إنما فسروا الثورة الأولى على ضوء النتائج التي وصلت إليها الثورة الثانية ، وقدرُوا من الإمكانيات للثورة الأولى كل ما توفر من هذه الإمكانيات للثورة الثانية . مع أن من الإنصاف أن يحمل كل شيء على زمانه ، وأن يقاس كل عمل بمقياس الوقت الذي تم فيه :

فصر — تلك الدولة المغلوبة على أمرها قبيل الثورة التي قادها سعد زغلول ، ومصر — تلك الأمة التي كان القيد في أطرافها ، والأغلال حول عنقها في ذلك الظرف العصيب ، ومصر التي كان تصارى أملاً في أثناء الحرب الكبرى أن يكون لها استقلال داخلي ، وأن يكون مجالسها النيابية السورية حقاً فقط في مناقشة المسائل المصرية الداخلية — مصر التي كانت على هذه الحالة من الضعف ، ومن اليأس ، ومن القهر لا ينتظر منها مطلقاً أن تتوسع في أمارها بحيث تطلب لنفسها شيئاً أكثر من الاستقلال ومن الدستور .

وهذا هو الشعور الذي استولى على قادتها وساستها وصحافتها — لانكاد نستثنى من هؤلاء سوى رجال الحزب الوطني . وحتى هذا الحزب كان لا يطلب شيئاً أكثر من الجلاء عن مصر . ولم يرد على ذهنه ، ولا تحرك في قلبه أمل ما في القومية العربية . بل كان ينادى بفكرة الجامعة الإسلامية . والقصد من هذه الأخيرة هو الاحتماء بالدولة العثمانية والاستعانة بها في سبيل الخلاص النهائي من ربة الاستعمار الأوربي .

لقد بلغ الهوان بالوطنية المصرية في ذلك الوقت إلى حد أن كان طلب الدستور في نظر المحتل يعتبر نوعاً من حماقة والجنون ، كما صرح بذلك بعض المعتمدين البريطانيين .

كما بلغ الهوان بالوطنية المصرية قبل الثورة إلى حد أن وجدنا لورد كرومر يطالب بإلغاء الجنسية المصرية من الوجود ، ويدعوا إلى اعتبار مصر وطناً دولياً مباحاً لكل أجنبي يفد إليها من الخارج ولو لمصلحة مؤقتة .

كما بلغ الهوان بالوطنية في سنة ١٩١٨ أن رأينا المستشار المالي البريطاني (وليم برونيت) تسول له نفسه في تلك السنة وضع قانون نظامي نزل فيه بمصر إلى مرتبة أسوأ بكثير من مرتبة المستعمرات البريطانية ، إذ جعل سلطة التشريع في مصر بيد شرذمة من الأجانب فدلتنا ذلك على مبلغ ما كان ميئاً لمصر من أسوأ النوايا بالنسبة لنظام الحكم فيها .

فإذا جاءت الثورة المصرية وأبدلتنا بهذا الهوان عراً ، وجعلتنا نتطلع إلى أكثر من الاستقلال الداخلي ، ونأمل في حياة دستورية صحيحة فلا ينبغي أن يقال عنها أنها فشلت في تحقيق الغرض الذي قامت من أجله .

* * *

أما الاستجابة لمطالب التغيير الاجتماعي ومطالب التغيير الاقتصادي فكانت هي الأخرى ذات صورة في أذهان القادة المخالفة للصورة التي عليها في أذهاننا نحن في الوقت الحاضر ، وهو الوقت الذي نتمتع فيه بمزايا الثورة التي قننا بها في سنة ١٩٥٢

والسبب في ذلك واضح وبسيط . وهو يتلخص في أن مصر كانت في أوئل هذا القرن آخذة بنظرية الحريين Liberalism وهي النظرية التي تولدت

عنها الرأسمالية . وهى على النقيض من النظرية الاشتراكية القائمة على التقييد المطلق بمصلحة المجموع .

ونظرية الحريين هذه تدعو إلى الحرية الفردية ، وإلى عدم الاعتماد على الحكومة ، وتحرم على هذه الحكومة أيأ كانت أن تتدخل فى أمور المجتمع إلا من نواح ثلاث : هى ناحية القضاء ، وناحية الأمن فى الداخل ، وناحية الدفاع عن الوطن فى حالة الحرب .

وقد كان الأستاذ أحمد لطفى السيد أول من نادى بهذه النظرية فى أوائل هذا القرن يوم كانت هذه النظرية سائدة كذلك فى أوروبا ، ومعمولا بها فى دول كثيرة لم تزل تتبعها إلى اليوم .

وهنا يصح أن أوضح الفرق بين الحرية بمعنى Liberty والحرية بمعنى Liberalism فالأولى منحة الطبيعة لكل فرد . ومنها قول عمر رضى الله عنه : لم استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً . والثانية مذهب من المذاهب السياسية معناه التسامح أو التساهل مع الفرد . وبه تترك للناس حرياتهم فى نشاطهم الفكرى ونشاطهم المادى حتى ولو أدى النشاط الأول إلى الإلحاد وأفضى النشاط الثانى إلى سيطرة رأس المال أو الإقطاع . ومن هنا كانت الرأسمالية نتيجة من نتائج الأخذ بنظرية الحرية المطلقة . على حين أن الاشتراكية نتيجة من نتائج الحرية المقيدة بمصلحة المجموع .

وعلى أساس من نظرية الحرية التى كانت مصر مؤمنة بها فى وقت ما صدرت أراء كثيرة فى الإصلاح الاجتماعى والإصلاح الاقتصادى وفى النقد الأدبى نادى بها الصحافة المصرية وشجعت عليها القيادات الثورية التى ظهرت قبل سنة ١٩١٩ وبعدها حتى صدر الدستور فى سنة ١٩٢٣ فبسط هذا الدستور من حيل الحرية بكل أشكالها حتى بلغت الحرية كل ما تريد .

وتم جاء دور الثورة التي قام بها الجيش في سنة ١٩٥٢ . وجاءت معها مبادئ جديدة . وأصبح للمجتمع المصري إطار جديد هو إطار (الاشتراكية الديمقراطية التعاونية) . وعن هذا الإطار نبعت أفكار جديدة جاءت ملائمة للثورة الجديدة ومسيرة لها من جميع النواحي . ولم يكن هناك سبيل ما في الماضي إلى أن تؤمن الثورة التي سبقتها في سنة ١٩١٩ بمثل هذه الأفكار والمبادئ .

* * *

ونستطيع أن نرجع إلى فصل كتبه الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بعنوان .
هل نجحت الثورة (١) ؟

إن أول قاعدة يصح أن نتخذها أساساً للبحث في مبلغ نجاح أية ثورة أو عدم نجاحها هو تعرف الحالة التي كانت عليها البلاد قبل الثورة والحالة التي وصلت إليها بعد الثورة . وهل تقدمت أم تأخرت ؟ وما علاقة الثورة بهذا التقدم أو التأخر ؟ ثم قال :

أوضحنا في أسباب الثورة أنها قامت ضد الحماية وضد الاحتلال فمن الحق أن نقول إن الثورة نجحت ضد الحماية إذ أعلنت الحكومة البريطانية إلغائها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

ولا نظن أن الحماية كانت صائرة من نفسها إلى زوال ، أو أنها كانت في نظر إنجلترا ضرورة من ضرورات الحرب إذ الواقع أنها حين أعلنتها في ديسمبر سنة ١٩١٤ كانت ترمي إلى تثبيتها وتوكيدها . ولولا ثورة سنة ١٩١٩ لظلت مضروبة على البلاد . فهذا هو أول وجه من وجوه نجاح الثورة .

(١) في كتابه ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٨٢ — ١٩٢٦

وتم نجاح آخر للثورة فى نظام الحكم . فلقد كان لها الفضل الأكبر فى تقرير النظام الدستورى فتوجت بذلك جهادا طويلا شاقا استمر أربعين سنة سبقت الثورة .

هذه شهادة المؤرخ الذى عرف بميله للحزب الوطنى . والحق لقد كان الاحتلال البريطانى فى أثناء تلك المدة الطويلة — كما رأينا — يستكثر على البلاد ولو قدراً ضئيلاً من الحقوق الدستورية . وحين طالبت الجمعية العمومية فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ بإنشاء مجلس نيابى أجابها الحكومة : بأنها ترى أن الوقت لم يحن بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر مثله من المجالس النيابية ولكنها — أى الحكومة — تشتغل الآن بتوسيع مجالس المديرىات

ومع هذا وذاك فحين كسبت الجمعية العمومية حق تقرير سؤال النظار ، وجعل جلسات الجمعية علنية بعد إذا كانت سرية (وكان ذلك فى سنة ١٩٠٩) وحق توسيع اختصاصات مجالس المديرىات اعتبر الزعيم محمد فريد هذه التعديلات مكسبا للحركة الوطنية .

وتم نجاح ثالث لثورة سنة ١٩١٩ ذكره الأستاذ الرافعى ، وأريد هنا أن أؤيده فيه بكل قوة — وهو نجاح معنوى يرتبط بتاريخ مصر القومى . ذلك أنه قد تألفت من الثورة صفحة مجيدة من صفحات التضحية والبطولة جديرة بأن تحيى فى النفوس روح الإخلاص للوطن ، وهى الروح التى تعتبر عدة الشعوب فى النضال والكفاح . بل هى الأساس الثابت لكل نهضة قومية ولكل عمل صالح فى حياة الأمم ثم هى الروح التى سرت فى جميع الحالات الأخرى للحياة ، كجال الأدب ، وجمال الفن ، وجمال الفكر

* * *

نعم — لقد انتكست الثورة بعد ذلك في الهدف الثاني لها وهو الدستور ولكن العيب في ذلك جاء من خطأ وقع في ممارسة التجربة ووقف بالثورة عند حد المكاسب الأولى التي كسبتها في أول الشوط . ولو أن هذا الخطأ لم يقع في ممارسة هذه التجربة لكسبت البلاد ألوانا أخرى عن المكاسب المادية والمعنوية ربما لا تقع تحت حصر . ذلك أن النجاح يستتبع النجاح، والفضائل يجر بعضها بعضا، ثم تصل بالفرد أو المجتمع إلى درجة من درجات الكمال لم يحلم بها الفرد أو المجتمع . وهكذا تظل الأمة متعلقة بالكمال . والكمال في ذاته لا حد له .

* * *

ومع هذا وذاك فقد كان هنالك في تلك الأوقات تفكير ما في الأوضاع الاقتصادية . ولولا أن الوضع السياسي في تلك الفترة كان هو الأصعب والأهم في نظر الأمة في هذا الشوط إلى نهايته . وذلك أنها بدأت هذا الشوط بالفعل قبل الثورة وبعدها بقليل . وكان من ثمار ذلك الشوط إنشاء بنك مصر في سنة ١٩٢٠ .

نعم — فكر جماعة من الشباب المثقف في تأليف حزب آخر غير حزب الوفد . وفي هذا يقول أحد أعضاء الحزب الجديد — وهو هنا الدكتور محمد حسين هيكل (١) :

ذهبت إلى بيت عبد الرازق بعبادين حيث قابلت من أصدقائي : مصطفى عبد الرازق ، ومنصور فهمي ، ومحمود عزمي ، وعزيز ميرهم . ووجدتهم يفكرون كما أفكر . وتداولنا الرأي واستقر الأمر على تأليف حزب سميناه (الحزب الديمقراطي) .

(١) في كتابه (مذكرات في السياسة المصرية) ج ١ ص ٨٠

ولما تحدثنا عن برنامج الحزب لم نجد حين أردنا تصوير الجانب السياسى منه أية مشقة . فبادئ الحرية والحق والعمل المجرد من الهوى وحق الأمم فى تقرير مصيرها كانت محل اتفاقنا جميعاً وكلنا نريد لمصر الاستقلال والعزة والكرامة . أما تصوير الجانب الاقتصادى من هذا البرنامج فلم يكن بهذه السهولة . كان عزيز ميرهم أدنى إلى التطرف فى الاشتراكية . وكنت على العكس أدنى إلى التطرف فى مبدأ الحرية الفردية . وكنا يومئذ نكافح عن هذه الآراء بمحبة الشباب وقوة إيمانه بما يعتقد . ورأى زملاؤنا أن عليهم واجباً أن يوفقوا بيننا . وكان مصطفى عبد الرازق هو الذى نجح فى هذه المهمة ، فسألنى 'أأنت ترضى على الفقراء بحقمهم فى التعليم والتداوى والعيش عيشاً إنسانياً ؟ فأجبت بلا وسأل عزيز ميرهم : وهل أنت تريد إلغاء الملكية الخاصة فى مصر حالاً ؟ فأجاب بلا . فقال مصطفى : أمامكما إذن ميدان فسيح مشترك تستطيعان العمل فيه متفقين وعلى هذا وجدنا الصيغة التى نبقى معها على الملكية الفردية ، ويتمتع فيها الفرد بحقوقه الاقتصادية والسياسية باعتباره إنساناً .

أفلا يدل هذا إذن على أن من القيادات الثورية فى تلك الفترة من كان يفكر فى توجيه البلاد توجيهاً اقتصادياً إلى جانب التوجيه السياسى ؟ ولكن الظروف المحيطة بمصر إذ ذاك لم تسمح إلا بالتوجيه الأخير . وآية ذلك أن الحزب الديمقراطى لم يكتب له البقاء إلى جانب حزب الوفد ؟

ونحن نعلم أيضاً أن إنجلترا نجحت فى تمزيق الأمة العربية فى تلك الفترة التى اقترنت بنشوب الثورة . فوضعت فلسطين تحت الانتداب البريطانى عقب الحرب الأولى مباشرة - أى فى سنة ١٩١٨ - وأنشأت فيها ما أسمته (بالوكالة الصهيونية) التى تحولت فى سنة ١٩٤٨ إلى دولة إسرائيل

ولم تكثف انجلترا بذلك حتى وضعت الأردن كذلك تحت الانتداب
البريطاني في نفس السنة المتقدمة وهي سنة ١٩١٨ . وأنشأت هناك إمارة
تحولت إلى مملكة في سنة ١٩٤٩

كل ذلك ومصر مشغولة بنفسها . تعاني من مرضها الذي لم تكبد تشفى
منه إلا بنجاتها من الحاية بناء على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وذلك
بالرغم من أنه تصريح لم يقنع سعد زغلول في ذلك الحين .

هنا فكر كذلك جماعة من المثقفين المصريين ومعهم بعض الشرقيين في
تأليف ما أسموه إذ ذاك (بالرابطة الشرقية) . وكان قصدهم منها أن يصلوا
الحركة القومية المصرية بغيرها من الحركات الاستقلالية في جميع البلاد
الشرقية . وكان من رأى الدكتور هيكل يومئذ أن هناك تفاوتاً بين مصر
ومعظم بلاد الشرق من حيث الثقافة واللغة والمقومات القومية . فيجب على
مصر أن تحصر جهودها في نفسها وتركز هذه الجهود في قضيتها . فليس هناك
ما يدعوها لتحمل عبء ثقيل لا طاقة لها به في ذلك الوقت . ومن أجل ذلك
اعتذر الدكتور هيكل عن الانضمام إلى الرابطة الشرقية التي كان من أعضائها :
السيد عبد الحميد البكري ، وأحمد شفيق باشا ، والدكتور منصور فهمي ،
والسيد مهدي الإيراني وغيرهم . ثم سرعان ما ركبت ربح هذه الرابطة
الشرقية . وأما الوفد المصري فضى في مساعيه الوطنية وكفاحه الشعبي من
أجل هاتين الغايتين وهما . الاستقلال والدستور ليس غير .

معنى ذلك أن التفكير السياسي في مصر مد بصره بالفعل عبر سيناء .
ولكنه استشف من خلال التاريخ أن هناك صداماً مؤقتاً بين القومية المصرية
والقومية العربية أي الشرقية . ذلك أن مصر نظرت في ذلك الطرف فلم تجد
أن إمكانياتها تستطيع القيام بهذه المهمة أو النضال ضد الإنجليز في أكثر

من جهة . وترك ذلك كله لجولة أخرى من جولات الوطنية المصرية .
وشاء القدر أن تكون هذه الجولة على يد الثورة التي كانت على موعد مع
القدر في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

وإليك أيها القارئ عبارة وردت في كتاب (فلسفة الثورة) جاء فيها :
« إن كفاح أى شعب جيلاً بعد جيل بناء يرتفع حجراً فوق حجر . وكما أن
كل حجر في البناء يتخذ من الحجر الذى تحته قاعدة يرتكز عليها ، كذلك
الآحداث في قصص كفاح الشعوب — كل حدث فيها نتيجة لحدث سبقه ،
وهو في الوقت نفسه مقدمة لحدث ما زال في ضمير الغيب » .

هذا هو الرأى الذى ارتأته في ثورة سنة ١٩١٩ . وهو كما ترى لا ينقد
الرأى المخالف له بقدر ما يلتبس لأصحابه العذر فما ذهبوا إليه . وصدق
الدكتور محمد حسين هيكل حيث قال .

« من طبيعة الشعوب المجاهدة أن يصرفها التطلع إلى الآمام والعمل
لبلوغ الغرض القومى الذى تسعى الأمة لتحقيقه عن تقدير ما بذل السابقون
من جهد وما قطعت الأمة من مراحل يجب لى تبينها أن نعود بالذاكرة إلى
الوراء . ولو أن أبناء اليوم لم يشغلوا بحاضرهم عن ماضى بلادهم ، ولو أنهم
ألقوا نظرة على ما تقدمت به مصر في سبيل أهدافها العليا لاغتبطوا بما تم
من هذا الماضى القريب ، ولزادهم ذلك اطمئناناً إلى أنهم مدركون الغاية من
سعيهم إلى الحرية لا محالة » . (١)

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية . ج ٢ ص ١٠

الفصل السابع

جريدة الأهالي وثورة سنة ١٩١٩

تعرفت (الأهالي) على سعد زغلول منذ الشهر الأول من سنة ١٩١١ حين ذهب عبد القادر حمزة بنفسه يأخذ منه حديثاً صحفياً نشره في صحيفته وجاء في مقدمته (١) .

سعد زغلول باشا من الرجال العصاميين الذين ارتقوا بعلمهم وجدهم . تجلس إليه فترى نفساً هادئة ، وتحس فيه بعقل مفكر . ولعل مراسه القضاء زمناً طويلاً هو الذي أكسبه تينك الصفتين ، يتكلم فلا يرمى الكلام على عواهنه ، ولا يلقى الآراء جزافاً . بل يزن كل ما يقوله حتى لتحس وأنت تسمعه يقول على البديهة كأنه لم يقل إلا بعد طول الدرس والإمعان . كلماته على قدر معانيه تخرج من فمه واضحة غير مشوشة ، فتؤدي لسامعها المعنى الذي تريده بتمامه . يميل دائماً إلى الحق ، ولا يستنكف أن يعترف بصواب ما يراه غيره ولو كان صغيراً . ذو ذاكرة لا تغلبها السنون ، ولا يفت في عضدها تكاثر المشاغل وتزاحم الشئون . له بأمته وبلاده خبرة الذي عرّكه الدهر ، وآمال الوطنى الكبير القلب . هذا هو سعد باشا محامياً فقاضياً فناظراً للمعارف فناظراً للحقانية .

يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

اقترب موعد الصلح بعد أن انتهت الحرب . فكان سعد زغلول أول رجل في مصر فكر في شيء يجب أن يعمل لمصر . وكان هذا الشيء هو

(١) الأهالي : العدد رقم ٢٢ بتاريخ ١٩١١/١/٢٧

المطالبة بحقها في الاستقلال والحرية . ولا عجب في ذلك فسعد زغلول في ذلك الحين هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وهي الهيئة الرسمية شبه النيابية التي كانت تعتبر قائمة إلى ذلك الوقت .

ذهب سعد زغلول ومعه عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي وهما زميلاه في الجمعية التشريعية — إلى دار الحماية البريطانية . وكان ذلك في الثالث عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ . وطلبوا من المندوب السامي البريطاني الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب الأمة المصرية على الحكومة الإنجليزية . ونحن نعرف أن سعد من المؤيدين (لمدرسة الجريدة) وهي المدرسة التي قلنا في الجزء السادس من (أدب المقالة الصحفية) أن أستاذها الأول هو الشيخ محمد عبده وأن من تلاميذها الأوائل أحمد لطفي السيد ، وإنها كانت تؤمن (بسياسة التعاون مع الاحتلال البريطاني لمصلحة مصر) .

وعلق السير ونجت المندوب السامي البريطاني على هذه المقابلة التي تمت في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ بقوله موجها الحديث إلى حسين رشدي باشا رئيس الوزراء حينذاك أنه يدهش من أن ثلاثة رجال فقط يتحدثون باسم أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخول لهم صفة التحدث باسمها .

الوفد المصري برئاسة سعد

إذ ذاك وردت على ذهن سعد ورشدي فكرة تأليف الوفد المصري ليكون وكيلا عن الأمة في المطالبة بحقها السياسي . ثم سرعان ما اجتهد سعد في تأليف الوفد ، وسرعان ما وضع بنفسه صيغة التوكيل الذي وقعه نواب الشعب ، وسرعان ما جمعت التوكيلات الأخرى من سائر أفراد الأمة . وتألف



حسين رشدي

الوفد المصرى فى أو الأمر من سعد زغلول (رئيساً) وعلى شعراوى
وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى
وعلى علوبة (أعضاء) وجميعهم أعضاء فى الجمعية التشريعية فيما خلا محمد محمود
ولطفى السيد فلم يكونا عضوين فيها .

منذ ذلك الوقت دبت الغيرة السياسية فى أحزاب أخرى . بعضها قديم
منذ سنة ١٩٠٧ كالحزب الوطنى . وبعضها حديث تألف فى الوقت الذى
تألف فيه الوفد المصرى كالحزب الديمقراطى . وحاول كل من هذين الحزبين
أن ينازعا الوفد المصرى شرف المطالبة بالاستقلال والجهاد الوطنى فى سبيل
هذه الغاية . ولكنهما فشلا فى كل ذلك .

يقول الدكتور محمد حسين هيكى فى مذكراته السياسية ما يلى :
« على أن جماعة من رجال الحزب الوطنى رأوا كثرة الرجال الذين تألف
منهم الوفد — وعلى رأسهم سعد — من المعتدلين الذين لم يشهد لهم ماضيه
بالتطرف فى الوطنية : أليس لطفى السيد هو مدير الجريدة لسان حزب
الامة ، وهو الحزب المعتدل الذى ناوأ الحزب الوطنى وناوأه الحزب الوطنى ؟
ثم أليس عبد العزيز فهمى صديقاً للطفى السيد صداقة شخصية وصداقة
سياسية ؟ صحيح أن محمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى كانا أكثر ميلا
إلى الحزب الوطنى ، أو كانا من أعضائه . لكنهما انضما إلى هؤلاء المعتدلين ،
ويخشى أن يتأثر بنزعتهم . فحق للحزب الوطنى أن يؤلف وفداً ، وأن يختار
لرئيسه رجلا لا يستطيع سعد باشا أن ينازعه فى رئاسته . وهذا الرجل هو
الأمير عمر طوسون . واتصلوا بسعد باشا وأصحابه ، وطلبوا منه أن يوحد
الهيئتين برئاسة عمر طوسون . فلم يمكنهم سعد من ذلك . ونظر سعد إلى الوفد
الجديد على أنه منافسة سياسية لا مبرر لها .

ومن ناحية أخرى اجتمع فريق من الشباب المثقف من أعضاء الحزب

الديمقراطى ، واتفقوا على أن يكون لهم ممثل فى الوفد المصرى ، وسعوا إلى تنفيذ هذه الفكرة فلم يوفقوا فيما سعوا إليه ، ولم يقبل الوفد أن يشرك أحداً منهم فى عضويته (١) .

ثم حاول الحزب الوطنى مرة أخرى مع الوفد المصرى ليقبل فيه من يمثله . وبعد مفاوضات كثيرة قبل الوفد عضوين من أعضاء الحزب الوطنى هما مصطفى النحاس والدكتور حافظ عفيفى . ثم انضم إلى الوفد أعضاء آخرون لاستكمال العناصر التى تمثل طبقات الأمة . وهم : حمد الباسل وإسماعيل صدق ومحمود أبو النصر وسينوت حنا وجورج خياط وأصف غالى وحسين واصف وعبد الخالق مذكور .

تلك قصة تكوين الوفد المصرى الذى تولى الدفاع عن القضية المصرية وهى الشغل الشاغل لجميع الصحف الوطنية ومنها صحيفة الأهالى .
منه مواد الثورة

انتهى عام ١٩١٨ وأهم حادث فيه هو حادث ١٣ نوفمبر ورفض المندوب السامى الترخيص للوفد المصرى بالسفر إلى لندن . ومن أحداث ذلك العام أيضا نداء الوفد المصرى إلى معتمدى الدول الأجنبية بطلب الاستقلال التام للبلاد المصرية .

ثم أتى عام ١٩١٩ وفيه اشتد نشاط الوفد . وبدأ سعد يخطب فى جماهير الشعب . وحدث فى ذلك الوقت أن رحل السير ونجت عن مصر . وتوالت الاجتماعات الشعبية فى منزل سعد . وكانت الأحكام العرفية لم تنزل قائمة . فأخذت السلطة العسكرية تعترض على هذه الاجتماعات وترسل الإنذار تلو الإنذار إلى سعد ، وتحظر على الصحف الوطنية نشر شئ من هذه الأخبار ومن ثم خلت صحيفة الأهالى من أى خبر عن نشاط سعد ورفاقه فى شهرى

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٨١

يناير وفبراير وجزء من شهر مارس من تلك السنة . ثم بدأت الأهالى بعد ذلك تنشر مقالات بعنوان :

أخبار العاصمة . المصريون والنظام . تطور غريب . حوادث الاضطرابات في العاصمة الخ . وهى فى كل هذه المقالات تنقل للقارىء صورة من نشاط هذه الحركة بشئ من الخوف والحيلة حتى لا تتعرض لها السلطة العسكرية .

اعتقال سعد وقبام ثورة

كل ذلك والوفد ماض فى كفاحه . يكتب النداءات الوطنية للشعب تارة ، وللبعتمدين الأجانب فى مصر تارة أخرى ، وللسلطان فؤاد تارة ثالثة . إلى أن كان اليوم الثامن من شهر مارس سنة ١٩١٩ وفيه أمرت السلطة العسكرية باعتقال سعد وثلاثة من أصحابه . وهم محمد محمود وإسماعيل صدقي وحمد الباسل إلى جزيرة مالطة . ومن ثم انطلقت الشرارة الأولى للثورة . فقد هاج الشعب وقامت المظاهرات فى كل مكان ، وأضرب الطلبة والمحامون وتوقف الموظفون عن العمل فى الحكومة وانعقدت المحاكم العسكرية لمحكمة المقبوض عليهم . حتى السيدات قن بمظاهرة رائعة فى السادس عشر من شهر مارس . وامتدت الثورة إلى الأقاليم ، وقطعت أسلاك البرق وقضبان السكك الحديدية واضطرب البريد ، ووقف سريان الإجراءات القانونية ، واشترك الأحرار نفسه فى المعركة .

اللورد اللينى مندوباً جديداً فى مصر

وصل إلى مصر بعد رحيل السير ونجت عنها مندوب جديد هو اللورد اللينى فى الخامس والعشرين من شهر أبريل . واجتهد هذا المندوب الجديد حتى حل الوفد المصرى على كتابة نداء لتهذبة الخواطر العامة . ثم سعى فى مقابلة أعضاء الوفد وحاول التفاهم معهم ووعدهم بأنه سيؤيد مطالبهم بشرط أن تهدأ الأمور وتعود سيرتها الأولى قبل الثورة .

خطبة اللورد كيرزون وأثرها السيء في مصر :

غير أنه حدث بعد ذلك ما عكس صفو السياسة المصرية على أثر خطبة خطبها اللورد كيرزون باسم الحكومة البريطانية تجنّى فيها على الثورة ، ووصفها بأنها أقرب إلى السلب والنهب منها إلى السياسة واستدل على ذلك بأن عقلاء الأمة لم يشتركوا فيها اشتراكاً فعلياً .

الإفراج عن سعد :

كانت هذه الخطبة التي خطبها كيرزون بمثابة زيت جديد أضيف إلى مشعل الثورة ، فقد احتج الموظفون المصريون على هذه الخطبة ، وأضربوا عن العمل ثلاثة أيام متوالية ، فتبعهم في ذلك المحامون والطلبة . واندلع لهب الثورة في العاصمة والأقاليم من جديد . وعجزت السلطة العسكرية عن المقاومة في هذه المرة . ولم تجد أمامها حيلة إلا إلقاء الإفراج عن سعد . فأفرجت عنه في السابع من أبريل سنة ١٩١٩ . وأذن اللورد اللنبي بجميع الصحف بنشر هذا الأمر بالإفراج عن سعد . فنشرته الصحف كلها ومنها صحيفة الأهل .

موقف صحيفة الأهل من الثورة :

مرت كل هذه الأحداث على عجل . وكان بعضها يلاحق بعضاً بسرعة غريبة . فقد بدأت في مارس سنة ١٩١٩ ثم توالى أحداثها في أبريل واستمرت إلى شهر أغسطس ثم تجددت في أكتوبر ونوفمبر من تلك السنة أما وقائعها السياسية فلم تنقطع . بل استمرت متتابعة إلى شهر أبريل سنة ١٩٢٠ . أي أنها مكثت سنتين وثيقاً ، (١) .

(١) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٦

فإذا كان موقف الأهالي من هذه الحوادث ؟
 كانت الأهالي على أحر من الجمر في انتظار هذه الثورة التي أخرجت
 الناس من ظلام القهر واليأس إلى نور الأمل والحرية والعزة القومية .
 نعم — أصابت الحوادث الأولى من حوادث الثورة جميع الناس بشيء من
 الذهول في أول الأمر . وجاءت الأحكام العرفية بجبروتها والسلطة العسكرية
 يبطشها فزادت من ارتباك الصحافة المصرية في تتبع أنباء هذه الثورة الشعبية .
 وبسبب ذلك لم تتوسع الصحافة الوطنية في التعليق على حوادث الثورة
 في أيامها الأولى — نعى في شهر مارس في تلك السنة ، اللهم إلا المقالات
 التي أشرنا إلى بعضها وقد كتبت كلها بشيء من الحذر والحيطه .

الأهالي بخط ود سعد ورجال الوفد :

شعرت الأهالي بعد الإفراج عن سعد بأنها تستطيع مكاشفة الجمهور
 المصري بولائها لسعد وأصحابه ، وسلكت في سبيل ذلك طريقة ناجحة من
 طرق الصحافة . وهي نشر « صور وصفية » لسعد ولأعضاء الوفد . وبذلك
 استطاعت أن تخطب ود هذا الرجل وصحبه وأن تبدأ معهم حياة حافلة بالمحبة
 والإخلاص والتفاني في خدمة القضية المصرية .
 وبدأت الأهالي صورها الوصفية في الخامس عشر من إبريل سنة ١٩١٩ .
 وكان من الطبيعي أن تكون أولى هذه الصور « صورة سعد » .
 وفيها تقول ^(١) :

« من العظماء أشخاص لا يسعك أن تمثلهم منفردين . لأنهم قوى
 تتطلب المقاتلة والمصادمة . وكأنهم يقفون حياتهم في ميدان خالد فلا تراهم
 إلا رأيت لهم أنداداً في ذلك الميدان . وليس من الضروري أن يكون الأنداد

(١) الأهالي — العدد ٢٦٠٧ بتاريخ ١٥/٤/١٩١٩

رجالاً . بل قد يكونون مبادئ ومقاصد تحفز القوه وتبعث النخوة . ومن هؤلاء العظماء سعد زغلول . وهذه الصفة في نفوس أولئك العظماء تأتي عليهم أن يكونوا مهملين أو مغمورين حيثما كانوا وكيفما ظهروا . فهم يحملون معهم الاهتمام بهم في كل مكان . وكذلك كان سعد زغلول في جميع أدوار حياته .

ثم سرد الكاتب تاريخ حياته على نحو ما هو معروف لأهل زمانه إلى تلك الفترة من حياة سعد

وعلى هذا النحو مضت الأهالي تقدم للجمهور كل يوم صورة وصفية جديدة لعضو من أعضاء الوفد

— قدمت صورة وصفية لمحمد محمود .

— وأخرى لحمد الباسل .

— وثالثة لإسماعيل صدق .

— ورابعة لمحمود أبي النصر .

— وخامسة لمحمد على علوبة .

— وسادسة لعلي شعراوي .

— وسابعة لحسين واصف .

— وثامنة لسينوت حنا .

— وتاسعة لعبد العزيز فهمي

— وعاشرة لحافظ عفيفي .

— وحادية عشرة لعبد الخالق مدكور .

— وثانية عشرة لويصا واصف . وهكذا .

ومن ذلك الوقت طفقت الأهالي تعنى بأخبار المظاهرات في القاهرة والإسكندرية والأقاليم — لاتترك منها شيئاً . وتضيف إلى كل ذلك بعض

مقالات تكتبها من آن لآخر دفاعاً عن الوطنية المصرية والأمانى القومية .
ومنها مقال بعنوان : الوطنية المصرية خالصة لوجه الوطن المصرى (١)
وآخر بعنوان : نهضة النساء وجمعية ترقية الفتاة المصرية (٢) . وثالث
بعنوان : الوفد والمسألة المصرية (٣) ورابع بعنوان : الأمير عمر طوسون
والحركة الوطنية (٤) . وفى هذا المقال الأخير يقول :

ذكرنا فيما مضى سعد باشا وما كان له من أثر فى الحركة المصرية .
فواجب أن نذكر اليوم ما كان من الفضل للأمير الشهم صاحب السمو
عمر طوسون كى يعلم الناس أنه كان أول روح قوية نفخت فى الحركة الوطنية
وأول يد مباركة امتدت إليها بالبذر الصالح . فكان منه هذا الغرس الدانى
القطاف ، ويعلم كل الغريبين عن سموه أنه يمد كفه للعمل مع زعماء الحركة
الوطنية . ثم يمدّها بروحه ، ويفيض عليها من جاهه وماله غير ناظر إلا إلى
خيرها وخير مصر معرضاً فى ذلك عن كل الاعتبارات الشخصية فكان فى
هذا من أرق أمثلة الفضيلة النفسية وحب الوطن .

ومن ذلك التاريخ عادت الأهالى تصدر فى ورقتين من أربع صفحات
بعد إذ كانت تصدر فى ورقة واحدة فقط فى أيام الحرب . كما عادت
(التروية) — وأهم ما فيها عنوان الجريدة — تملأ عرض الصفحة الأولى
بعد إذ كانت تشغل منها ثلاثة أعمدة فقط .

ومضت الأهالى فى مقالاتها الوطنية المعتادة . وكان منها تحقيق صحفى
قامت به فى الأقاليم لترد على مزاعم الإنجليز الذين قالوا إن الحركة الوطنية
محصورة فى طبقة (كبار الأفندية) .

(١) الأهالى — العدد ٢٦٤٤ تاريخ ١٩١٩/٥/٢٣

(٢) — — — ٢٦٦٣ د ١١ ١٩١٩/٦

(٣) — — — ٢٦٧٥ د ٢٣ ١٩١٩/٦

(٤) — — — ٢٩٨٩ د ١ ١٩٢٠/٧

وأما الفلاحون من ذوى الجلايب الزرقاء فلا صلة لهم بهذه الحركة .
عنوان هذا التحقيق الصحفى كما يلى :
الاستقلال التام يطلبه الأمل كما يطلبه المتعلم — تحقيق فى الأقاليم بقلم
عبد القادر حمزة وقد جاء فيه (١) .

والآن سقطت حجة الذين كانوا إلى اليوم يقولون إنهم لا يعبأون
ببضعة الألوف من الأفندية الذين جعلوا همهم الصياح السياسى لتعطيلهم
عن العمل . وإنما يعبأون بالملايين من فلاحى الشعب لا بسى الجلايب الزرقاء
وهؤلاء راضون ساكتون يسبحون بحمد الله وحمد الحالة التى عليها بلادهم
لأنهم متمتعون بالهناء ورغد العيش .

مريدة الاهالى ولجنة ملز والجمعية التشريعية

فى الخامس عشر من مايو ١٩١٩ — أعلن لورد كيرزون فى مجلس
اللوردات أن الحكومة اعتزمت إيفاد لجنة برئاسة لورد ملز وزير
المستعمرات إلى مصر لتحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت بها وتقديم
تقرير عن الحالة فى البلاد وعن شكل القانون النظامى الذى يعتبر تحت الحماية
خير دستور لترقية أسباب السلام والرخاء فيها، وتوسيع نطاق الحكم الذاتى
لها ، وحماية المصالح الأجنبية .

ولكن ما كادت أخبار هذه اللجنة تصل إلى مصر حتى هاجت هياجا
شديداً ، واضطرت السلطة العسكرية إلى أن تصدر الإنذار تلو الإنذار
للصحف ، وتهدد الطلبة بالفصل من مدارسهم . واستمر الحال على ذلك حتى
وصلت لجنة ملز فى السابع من شهر ديسمبر سنة ١٩١٩ فرأت الأمة المصرية

(١) الأهالى — العدد ٢٩٩٨ بتاريخ ١٥ / ٧ / ١٩٢٠

كلها مجمعة على مقاطعتها . فأصدرت اللجنة بلاغا عبرت فيه عن اندهاشها .
ورد الوفد على هذا البلاغ بقوله :

« كان الوفد يود أن يكون بلاغ لورد ملنر صريحا واضحا ، وأن يتضمن الاعتراف باستقلال مصر التام : لكنه اقتصر على توسيع دائرة المناقشة فبعد أن كانت المفاوضة التي تطلبها محصورة في دائرة الحماية أباح البلاغ المفاوضة في غير دائرة مخصوصة ، ،

وبعد ثلاثة أشهر قضاها ملنر في دراسة الأحوال المصرية عاد إلى إنجلترا في نفس اليوم الذي فرضت فيه الرقابة على الصحف الوطنية في مصر وهو اليوم السادس من مارس سنة ١٩٢٠ .

وبعد ثلاثة أيام من ذلك التاريخ عقد اجتماع كبير للجمعية التشريعية في منزل سعد زغلول ، لم تستطع الأهل أن تشير إليه أو تكتب شيئا عنه .
وأصدر الأعضاء قرارات منها :

أولا — تعتبر الحماية التي أعلنتها إنجلترا من تلقاء نفسها على مصر عملا باطلا لا قيمة له من الوجهة القانونية .

ثانياً — تقرر الجمعية أن البلاد المصرية تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالاً تاماً وفاء بقواعد الحق والعدل والقانون .

ثالثاً — تمنح الجمعية على تعطيلها وعلى القوانين والنظامات التي وضعت في أثناء التعطيل .

رابعاً — تقرر الجمعية أن كل عمل قامت أو تقوم به الهيئة الحاكمة ، ويكون فيه مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان ، أو مساس لمصالحهما يعد لغواً ، ولا يلزم الأمة في شيء .

الدهالي ومُروع ملنر:

وصلت لجنة ملنر إلى لندن وكان الوفد المصرى فى باريس حيث مؤتمر الصلح - وهو المؤتمر الذى صم آذانه عن سماع صوت الوفد ولإذ ذلك بعث ملنر إلى الوفديايريس من يدعوه إلى السفر إلى لندن للمفاوضة . وعندئذ رأى الوفد قبل تلبية الدعوة أن يستوثق من نوايا إنجلترا . فأوفد ثلاثة من أعضائه - وهم محمد محمود وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر - ليتقنوا مبلغ استعداد الحكومة البريطانية للموافقة على المطالب المصرية . وبعدها جرت أول مفاوضة بين الوفد وملنر فى إنجلترا وذلك فى السابع من يونية سنة ١٩٢٠ وأسفر الاجتماع عن مشروع قدمه ملنر فى السابع عشر من ذلك الشهر . ورد الوفد على ذلك بمشروع قدمه إلى ملنر ، فرفض كل جانب من الجانبين مشروع الجانب الآخر . واضطر ملنر إلى تقديم مشروع جديد . ومن هذا المشروع الجديد تبين لسعد زغلول أن إنجلترا على حد قول ملنر فى حديث معه « إننا نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة سنة . وهى الآن فى قبضتنا فعلا وتريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم (١) »

ويومئذ لم ير الوفد بدا من الرجوع إلى الأمة وأستشارتها فى المشروع الجديد الذى قدمه ملنر ، فبعث سعد أربعة من أعضاء الوفد ، وزودهم ببيان كتبه للأمة ، وخطاب شخصى لبقية أعضاء الوفد أوضح فيه عيوب المشروع وخلاصتها أنه مشروع ظاهره الاستقلال وباطنه الحماية . وقال لهم أنه ناقش المشروع مع إخوانه . ولكنهم لم يروا رأيه . ولما لم يرد أن يظهر الخلاف بينه

(١) عبد الرحمن الرافعي ثورة سنة ١٩١٩ - ٢١ من ١٢٤

ويعينهم حرصاً على الوحدة رأى أن يرجع الأمر كله إلى رأى الأمة .

ولإذ ذاك فتح باب المناقشة العامة على صفحات الجرائد الوطنية . وأدلت كل صحيفة منها بالرأى الذى تراه . وكانت الأهالى من بين الصحف التى أولت المشروع العناية التى تستحق . وهنا أخذت الأهالى تنشر طائفة من المقالات فى شبه حملة صحفية منظمة ضد مشروع ملتر . وبدأت الحملة فى اليوم الثانى عشر من سبتمبر ١٩٢٠ وانتهت فى العاشر من أكتوبر من نفس السنة . وكلها بعنوان واحد وهو : الرأى فى مشروع الاتفاق .

هكذا وقفت الأهالى ضد مشروع ملتر . ووقفت كذلك ضد المندوبين الأربعة الذين أوفدهم سعد لاستشارة الأمة . وكانت الأهالى فى ذلك الوقت



سعد زغلول

تعتقد خطأ أن سعد باشا يوافق المندوبين الأربعة على رأيهم ووقوفهم فى صف ملتر . والدليل على ذلك أن سعد التزم الحيدة فى أول الأمر . ولم يصرح برأيه فى المشروع إلا فى الخطاب الخاص الذى وجهه إلى بقية أعضاء الوفد . وهنا هاجمت الأهالى سعداً بقوة . وبينما الأمر على ذلك وصل إلى علمنا أننا مخطئون فى ظننا أن سعد باشا راض بمشروع ملتر . وأنه يرى فيه حماية بالثلث فأعلننا ذلك مغتربين وأعلننا معه خطأنا وخطأ

البلد كله . ثم عاد سعد باشا من أوروبا وخطب أول خطبة له فى فندق كلاردج فى الإسكندرية فقال : « لأنه ليس بينه وبين جريدة انتقدته إلا أن تعلم أنه مقيم على مبدئه كى يزول الخلاف بينها وبينى » ولم تكن هذه الجريدة سوى الأهالى فلما جاء إلى القاهرة جئنا إليها وقابلناه بها وقدمت له الشكر على تلك الكلمة . ونشرنا كل الحديث الذى دار بيننا وبينه (١) .

(١) البلاغ — العدد رقم ٢٧٣ بتاريخ ١١ / ٧ / ١٩٢٤

ولننظر بعد ذلك إلى الطريقة الصحفية التي سلكتها الأهلالي عندما عمدت إلى نشر نداء لسعد زغلول ، هو النداء الذي صرح فيه الأمة آخر الأمر برأيه في مشروع ملنر . والبراعة التي ظهرت من الأهلالي إزاء ذلك هي في أنها دأبت على نشر هذا النداء بصفتها الأولى في عشرة أعداد من أعدادها وقعت تواريخها بين الحادى عشر من شهراً أكتوبر واليوم الأخير من هذا الشهر سنة ١٩٢٠ . وإليك بعض جمل من هذا النداء على سبيل المثال — قال :

إلى أبناء وطني الأعزاء

يحاول الأقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاء لحايتهم ليزدادوا قوة ويزيدكم ضعفا . فلا تنخدعوا إذا خدعوك ، ولا تخافوا إذا هددوك ، وأثبتوا على التمسك بحقكم في الاستقلال التام . فهو أمضى سلاح في أيديكم وأقوى حجة لكم . فإن لم تفعلوا وليس في قوة إيمانكم الوطنى ما يجعل احتمالا لذلك خذلتم نصراءكم ، وأهنتم شهداءكم ، وحقرتم ماضيتكم ، وأنكرتم حاضركم ، ومددت للرق أعناقكم ، وحنيتم للذل ظهوركم ، وأنزلتم بأنفسكم ذلا لا يرفع منه عز . وإن تفعلوا — كما هو أكبر ظنى في عظم أخلاقكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم — فقد استبقيتم لأنفسكم عزة الحق ، وأعددت لنصرتكم قوة العدل . فلا تزلوا وإن قهرتم . ولا تخشوا وإن ظلمتم . فلا بد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم ، وينتصر فيه عدل الله ، وتحقق يا ذن الإله القدير آمالى وآمالكم في الاستقلال التام .

(تحرير آ فى ١٥ / / ١٩٢٠) .

وصدت الأهلالي في وقوفها وراء سعد . وفي سبيل ذلك انتقدت موقف الأستاذ أحمد لطفى السيد من مشروع ملنر . وقد لاحظ أنه — ومعه عدلى يكن — يعلقان على المشروع تعليقا يتفق ووجهة نظر ملنر (١) .

(١) الأهلالي : العدد ٢٠٩١ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٢٠ .

وهكذا بدأ الكلام في مشروع ملنر يحدث أول انقسام في صفوف الأمة .



اللورد ملنر

فريق يؤيده وفريق ينكره . بل شاع في ذلك الوقت أيضاً أن الوفد المصرى نفسه منقسم إلى رأيين : أحدهما شديد في المطالبة بحق الأمة ، والآخر ظاهر اللين في هذه المطالبة . وعلقت (الأهالى) على ذلك بقولها : أما الأول فهو الوفد الذى وكلته الأمة عنها . وأما الثانى فقد انحلت عنه وكالة الأمة ، لأنه لم يبق وفياً لها بشكل من الأشكال (١)

وتوالى المقالات في صحيفة الأهالى على هذا النحو حتى تحولت في النهاية إلى مساجلات دارت بينها وبين الصحف الأخرى ومنها على سبيل المثال :

مسألة بين العرب والأهالى :

يتلخص الموقف الذى وقفته الأهالى إلى الآن في أنها ترفض الموافقة على مشروع ملنر وإن نص فيه على التحفظات التى قدمها الوفد لتحل محل التحفظات التى قدمها ملنر . على حين أن جريدة الأخبار لأمين الرافعى — ومعه جريدة الأفكار وجرائد أخرى — ترى الموافقة على المشروع بشرط أن ينص فيه على التحفظات التى قدمها الوفد (٢) .

ومن ثم دارت المساجلات بين الأهالى من جهة والأخبار من جهة ثانية . فقالت الأهالى تساجل الأخبار بعنوان :

(١) الأهالى : العدد ٣٠٩٧ بتاريخ ١٧/١١/١٩٢٠ .

(٢) من هذه التحفظات التى اشترطها الوفد لإذ ذاك : إلغاء الحماية صراحة ، وإلغاء كل حكم في المعاهدة يعيد استقلال مصر ولا يضمن سيادتها على السودان .
(راجع في ذلك عبد الرحمن الرافعى : كقاب ثورة سنة ١٩١٩ — ج ٢ ص ١٤٤)

الاستقلال التام

كان أنشودتكم في الماضي وأتمم الآن تنكرونه (١)

في ٢٣ إبريل سنة ١٩١٩ لم يكن أمين بك الرافعي محرراً بجريدة الأخبار، ولم تكن له جريدة أخرى يكتب فيها. ولكن كانت تجيش في صدره حرارة الاستقلال التام وكان يخشى أن تهاون الأمة المصرية في طلبه بعد أن رأت الرئيس ولس يعلن اعترافه بالحماية. فلم يسعه إلا أن يكتب منشوراً وزعه على الناس مجاناً. وبين أيدينا الآن هذا المنشور. نقرؤه فنجد فيه أبلغ الكلام في الدفاع عن الاستقلال التام. ثم ننظر فيما نراه اليوم فنقول: ما أكبر الفرق بين أمس واليوم؟ وتتساءل من أين جاء هذا الفرق؟ وما الذي حدث حتى صارت عقيدة الاستقلال داء تمرض به النفوس وتعمى به العيون؟ والآن فليقرأ المصريون هذا المنشور. (ثم أتى الكاتب بنصه كاملاً) وقال بعد ذلك:

فالأستاذ الوطني الغيور أمين بك الرافعي محرر (العلم) و (الشعب) من قبل، ومحرر (الأخبار) اليوم كان في ٢٣ إبريل سنة ١٩١٩ يقول بأننا كنا متمتعين منذ عام ١٨٤٠ باستقلال ذاتي يكاد يكون تاماً. أما الآن فهو في مناقشته مشروع تنظيم الحماية يقول إن هذا المشروع أفضل من ذلك الاستقلال الذاتي.

وكان في ٢٣ إبريل سنة ١٩١٩ يقول ويؤكد أن حقوقنا في الاستقلال التام ثابتة بالبراهين القاطعة. وهو يرى الآن أن هذه البراهين لا وجود لها مع قبول المشروع. وكان في ٢٣ إبريل سنة ١٩١٩ يثبت أن المسألة المصرية ليست في يد واحدة. بل أن مصيرها معلق على آراء جمعية الأمم. وهو الآن يروج الترويج كله لمشروع اتفاق على تنظيم الحماية مع لجنة لورد ملزر. الخ.

(١) الأهالي — العدد رقم ٣٠٨٧ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٢٠.

ثم إن صحيفة الأهل لم يكن من رأيها مطلقاً أن تكون المفاوضة مع هيئة أخرى غير الوفد . وهي في هذا الرأي إنما تأخذ نفسها برأى سعد . وكان لا يقنعها رأى أحد سواه حتى ولو كان رجلاً من رجال الوفد .

وهكذا يسجل التاريخ الصحفي للأهل أنها كانت أشد الصحف الوطنية غيرة على القضية المصرية ، وبقطة للألايب الإنجليزية ، وأنها أيدت زعيم الأمة وحده كما لم تؤيده صحيفة أخرى ، وأنها ألحقت سياستها في كلمة واحدة هي :

الاستقلال التام ولا شيء غيره (١)

ولمعاً من الأهل في التشجيع لسعد وقفت موقفاً عدائياً من خصومه السياسيين منذ بداية الأمر . ويتجلى لنا ذلك بوضوح مما يلي :

الأهل سراً بهم وزارة عدلى يكن

بدأت بذور الانقسام في صفوف الأمة منذ ظهر الخلاف حول المفاوضة : هل تكون بين الحكومة الإنجليزية والوفد المصرى الذى وكلته الأمة عنها ، أو تكون بين الحكومة الإنجليزية والحكومة المصرية ممثلة في عدلى يكن أو غيره ؟

أما (الأهل) فقد اتخذت لنفسها موقفاً مؤيداً لزعيم الوفد على طول الخط . وأصبحت لذلك معادية للحكومة التى كان على رأسها عدلى يكن في الوقت الذى حدث فيه حوادث الاضطرابات في الإسكندرية . وبسببها نشرت الأهل مقالا بعنوان :

(١) الأهل - العدد ٣١٠٢ بتاريخ ١٣ / ١١ / ١٩٢٠

أدب المقالة الصحفية ج ٢ - ٤٣٣

حكومة الحماية

إلى أى حد تضعف أمام حاميا (١)

« ليس بدعا أن تضعف حكومة الحماية أمام حاميا . بل ولا يستطيع العقل السليم أن يقبل غير هذا . ولكن حكومتنا تحاول أن تفهم الناس أنها على شيء من الاستقلال فى العمل وحاميا يتظاهر بالانكماش حتى كأنه لا يضغط عليها وكأنها مستقلة . وباطلها فى هذا يظهر ذا صوت جهورى . فحق علينا أن نقصحه ونهتك ستره .

أشار سعد باشا فى خطبته الأخيرة إلى موقف حكومتنا من حوادث الإسكندرية . فأبان إلى أى حد كانت ضعيفة فى امتناعها عن الهبوب للدفاع عن المصريين ، وفى انكماشها أمام التحقيق حتى لا نعرف شيئا إلى اليوم ، ولا تجرؤ أن تسأل أين دم المصريين ؟

ضعفت وانزوت بينما استقوى الآخرون ورفعوا صوتهم . فظفروا وخسرنا نحن هنا وضاع دمنا الذى سفك ، ولزمتنا الحجة ، واستطاعت السياسة البريطانية أن تجعل من ذلك سلاحا تحاربنا به . ولو أن حكومتنا لم تضعف ما كان سبيل لكل هذا .

لا نعيد الآن ذكرى حوادث الإسكندرية لنجدد الماضى ، ونثير شحنة فسيناها بيننا وبين الزلاء . بل لنقيم البرهان على أن حكومة الحماية مستسلمة لحاميا . تدعه يعد بين سمعها وبصرها كل الأسلحة التى يطعن بها قلب القضية المصرية ، ولو لم تكن هذه الأسلحة إلا باطلا فى باطل .

حدثت حوادث الإسكندرية وكان منشوها أن أطلق جماعة من اليونانيين النار على المسارة مساء يوم أحد فى شارع انسطاس . وكانت ليلة شؤم طويلة الذبول احتشد فيها رجال البوليس ، فحسروا البيوت التى أطلقت النار فيها

وحاولوا أن يدخلوا أحدها فصدّهم الباب . وبينما هم وقوف إذا بالرصاص يصفر من النواقد ، وإذا بجندى ثم بأخر يسقطان (ومضى الكاتب على هذا النحو في وصف الحادث إلى نهايته) . ثم قال: ألف وستمئة قضية حققتها المحكمة العسكرية . وفيها كلها دين الوطنيون . استغفر الله — فلقد قيل أن أجنيين اثنين دينا فحكم عليهما بالحبس بضعة أيام . دينا في تهمة اعتداء تافه أما الذين ارتكبوا جريمة مساء الأحد ، والذين أسالوا طول يوم الاثنين دماء المئات من الوطنيين فلم يدن أحد منهم ، ولم يعثر لهم على أثر .

ولقد عرفت حكومتنا كل هذا وشاهدته بعينيها . ولكنها مع ذلك بقيت منزوية تخشى أن تنبس بينت شفة ،

لا — فإن في الأمر ما هو أشد من هذا وأنكى . تحفظ المستندات الرسمية في النيابة وفي المحافظة . وبها أن أجنيين ضبطا يوم الجمعة — قبل الحوادث المشنومة يومين — وهما يشرعان في إحراق سيارة لبعض الحكام أمام قسم اللبان . وغرض هذين الأجنيبتين من عملهما ظاهر . فإشعال نار وإحراق سيارة في وقت ثور فيه ثائرة الجمهور لإهلاب لهذه الثورة . ثم وقف الحادث عند هذا الحد ودفن كأن لم يكن . وحكومتنا تعرفه ولكن كأنها في بلد غير هذا البلد .

بهذا الانكماش ضاعت دماء المصريين التي سفكها الجانون . ثم خسرنا نحن حقنا ولزمتنا الحجة . خسرنا لأن الحماية أرادت لنا أن نخسر ، ولأن حكومتنا ضعفت أمامها فلم تجسر على الدفاع عنا . وهذا هو الحق في موقف حكومة الحماية في كل احتكاك يوجد بيننا وبين خصومنا في قضية الوطن .

أثر الثورة في امرج صحيفة الاهلى وتحريرها :

منذ جاءت الثورة حدثت تغيرات جوهرية في هذه الصحيفة من حيث الإخراج والتحرير . ومنها على سبيل المثال .

أولاً — زيادة أشرنا إليها في عدد الصفحات .

ثانياً — تغيير في ترويسة الصحيفة . فاصبحت هذه الترويسة تتألف من العنوان بعرض الصفحة الأولى . وفوق العنوان شعار من شعارات سعد والحق فوق القوة والامة فوق الحكومة : وتحت العنوان شعار آخر لسعد : (يعجبني الصدق في القول والإخلاص في العمل وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون) .

ثالثاً — ظهور مواد جديدة . منها مادة بعنوان « أسئلة الأهالي » . وفيها يقول المحرر : ننشر تحت هذا العنوان أسئلة عن وقائع معينة ، وذلك كلما اجتمعت لدينا أسئلة ذات شأن . وكل ما نطلبه في هذه الأسئلة هو أن نحصل لها على جواب مقنع . ثم أتت الصحيفة بهذه الأسئلة تباعاً . وجعلت لكل واحد منها رقماً خاصاً .

ودونك مثالا من هذه الأسئلة (١)

هل صحيح أن نجلى صاحب المعالي ثروت باشا اللذين عينا عند تخرجهما في مدرسة : الأول مفتشا في إدارة الأمن العام بالقاهرة ، والثاني عضواً بالنيابة العمومية بالقاهرة ، وصهره شمس الدين أفندى عبد الغفار الذي تخرج في تلك المدرسة منذ سنوات ثم عين وكيلاً للنيابة العمومية بالقاهرة أيضاً — هل صحيح أنهم جميعاً ندبوا لقضاء فصل الصيف في الإسكندرية وأن ذلك كان بداعي المصلحة العامة ؟

رابعاً — أما الأثر الرابع من آثار الثورة في صحيفة الأهالي — وهي كثيرة — فهو العناية بموضوعات جديدة كانت بلا شك نتيجة لارتفاع الروح المعنوية في تلك الفترة . وتنصل هذه الموضوعات في أكثرها بالتعليم والمجتمع وسنرى مصداق ذلك في الفصل الآتي .

(١) الأهالي — العدد رقم ٣٣٦٨ بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٢١

الفصل الثامن

الأهالى والتعليم واللغة العربية

فى المقال الافتتاحى للعدد الأول من أعداد الأهالى قال المحرر :

« وأول ما توجه الصحيفة إليه اهتمامها من ذلك التربية والتعليم . فتسعى فى تحسين الأساليب النافعة فيها لتقويم الأخلاق ومحو الأمية ، ورفع درجة الأدب والعقل على قدر ما لها من وسائل ممكنة . وتدأب على البحث فى المطالب المتعلقة بالشئون الزراعية والصناعية والتجارية وتداول الثورة العمومية متناولة طرق الإمام بالعوامل الاقتصادية وتأثيرها فى حياة الأمة مجدة فى التوفيق بين طبائع الناس وبين الضرورات الماسة استيعابا لحاجة البلاد من التقدم الصناعى والرقى العلمى الكافلين لإعدادها فى جميع ميادين الحياة الأهلية . »

معنى ذلك أن الأهالى وعدت منذ أول الأمر بالعناية التامة بكل ما يتصل بالتربية والتعليم وبالأخلاق وبالأدب . كما وعدت كذلك بالاهتمام بشئون الزراعة والتجارة والصناعة استيعابا لحاجة البلاد من التقدم الصناعى والرقى العلمى . غير أنها آثرت أن تبدأ من هذا كله بمسألة اللغة العربية .

الأهالى واللغة العربية :

كانت قضية اللغة العربية إلى ذلك الحين من أولى قضايا التعليم . فلم يكن غريبا على الأهالى أن تولى هذه القضية عناية تتفق وما لها من شأن فى حياة الأمة .

ونعود قليلا إلى الوراء فنجد أن قضية اللغة العربية قد استأثرت بجهد الصحافة المصرية منذ نشأتها على يد رفاة الطهطاوى ، وعلى أيدى رواد الصحافة الأوائل من بعده كأديب اسحق ومحمد عبده وعبد الله النديم وإبراهيم المويلحى ، ثم على أيدى الطبقة الثالثة من طبقات الصحفيين في مصر من أمثال على يوسف ومصطفى كامل ولطفي السيد وأمين الرافعى وعبد القادر حمزة .

على أن الشورى في البلاد نافست الصحافة المصرية في هذا الميدان وحسبنا هنا أن نشير إلى الدورة الرابعة لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وما أثير في تلك الدورة سنة ١٩٠٧ من مناقشات هامة حول اللغة العربية . فقد طالب النواب في تلك الدورة بأمر كثيرة كان من بينها (اقتراح صاحب المؤيد في الجمعية العمومية أن يكون التعليم في جميع مدارس الحكومة



السيد على يوسف

باللغة العربية) . وعارضت جريدة المقطم معارضة شديدة في هذا المشروع وقالت إن على مبارك في وزارة رياض الثانية سنة ١٨٨٩ هو الذى جعل التعليم باللغة الإنجليزية

على أن مشروع التعليم باللغة العربية يرجع تاريخه في حياة الشورى إلى عام ١٩٠٢ . فيها نوقش هذا

الموضوع الخطير من الناحية القومية وفي ذلك الاجتماع كان من رأى سعد

زغلول أن يستمر التعليم باللغة الإنجليزية فترة أخرى . غير أنه عاد في سنة ١٩٠٧ فاقنع اقتناعاً تاماً بضرورة التعليم باللغة العربية . ووعد بأن يسعى جهده في تحقيق هذه الرغبة في وقت قريب .

والذي لا ريب فيه أن دفاع السيد علي يوسف عن هذه القضية منذ سنة ١٩٠٢ حتى سنة ١٩٠٧ كان له أعظم الأثر في نجاحها إلى هذه الدرجة . أنظر إليه يقول في الجمعية العمومية : « إن العلم طواف في العالم . ينزل ضعيفاً على الأمم ولا يستوطن إلا اللغات . فإن وجد متسعاً منها ولا يكون ذلك إلا بالاستعمال — اتخذها وطنه وكانت به حياتها إلى أن تحدث الكوارث التي تحمل بالأمم فتتوقف حركة النمو فيها ، وتقلبها رأساً على عقب . فأول مقاتل العلم اللغة وآخرها اللغة » .

ولقد صدقت فإساسة السيد علي يوسف . فما زالت اللغة العربية تتقدم على أيدي رواد الصحافة والأدب من ذكرنا حتى حلت بالبلاد كارثة الاحتلال البريطاني فتوقف نمو هذه الحركة ، وبقيت تعاني من توقفها بسبب هذا الاحتلال إلى اليوم .

وحين صدرت الأهالي في سنة ١٩١٠ كانت الصحافة قد فرغت من هذه القضية وكسبت هذه الجولة فاكنتف الأهالي أول الأمر بتشجيع الحكومة والشعب على المضى قدماً في الدفاع عن اللغة العربية والاعتباط بما وصلت إليه في السنوات الأخيرة من القدرة الفعلية على التعبير ، والتقدم الفعلي في الأساليب .

ثم تقدمت الأهالي خطوة جديدة في الدفاع عن اللغة العربية . فطالبت باستخدامها كذلك في المحاكم المختلطة . وفي سبيل هذه الغاية أخذت تتبع أقوال الصحف الأجنبية التي تصدر في مصر تعليقا على هذا المشروع . فقالت ما خلاصته :

أما جريدة (النوفيل) فرجبت بمطلبنا وعدته عدلا .
وأما جريدة (الريفورم) فترددت قليلا . ولكنها إلى الترحيب أميل .
وأما جريدة (البورص) فرأت أننا مصيون من حيث المبدأ . ولكنها
تخشى من الوجهة العملية كثرة النفقات على أصحاب القضايا كثرة لا تدعو
إليها الضرورة . لأن الفلاح في رأيها يفهم قضيته كل الفهم وإن كانت بغير
لغته . وإذا غاب عنه شيء أفهمه إياه المحامي
وأما الجورنال (دى كير) فرجبت بمطلبنا كترجيب غيرها . ثم عادت
بعد يومين فاعترضت وخافت أن يؤدي ذلك إلى تثبيت قدم اللغة العربية ،
وإلى المساس مما للمحاكم المختلطة من الصبغة الدولية . ومن ثم اشتغلت
الاهالى بالرد على جميع الحجج التى أدلت بها الجريدة الأخيرة وما زالت بها
حتى أفنعتها بأن المشروع لن يمس الصبغة الدولية للمحاكم المختلطة . وبقيت
الاهالى تتابع الدفاع عن اللغة العربية على هذا النحو . وكان من ذلك مقال
لها بعنوان :

اللغة العربية

ألم يحىء وقت التفكير فيها (١)

من علامات الحياة فى الأمة أن تعرف حقوقها فلا تفرط فى واحد منها .
بل تسعى خلفها وتمسك بأهدابها . أنظر إلى ما حدث أخيراً بشأن اللغة
الإنجليزية فى المحاكم المختلطة . وفارنه بما يحدث بشأن اللغة العربية منذ
وجدت هذه المحاكم إلى الآن .

لم تكن اللغة الإنجليزية من اللغات الرسمية فى المحاكم المختلطة ، ثم تقرر

منذ سنوات قريية جداً أن تكون إحداهن . فما صدر هذا القرار حتى شعر أفراد الإنجليز بأن عليهم واجب إحياء هذا الحق الجديد . ولم ينتظروا أن تتقدم حكومتهم لإحيائه بل تقدموا هم فوجد منهم في هذه السنوات القليلة محامون وخبراء تغلغلوا شيئاً فشيئاً في أعمال هذه المحاكم ، وبدأوا يرغمونها على معرفة اللغة الإنجليزية . حتى كان من أمر الخبراء أن قدم منذ أيام لأول مرة في تاريخ المحاكم المختلطة تقريره بالإنجليزية . ولم يبال بأن القضاة لا يعرفونها ولما اجتمع هؤلاء لقراءته لم يسعهم إلا أن يحترموا إرادة كاتبه ، وأن يأمرُوا قلم الكتاب بترجمته .

وهكذا انتهز الكاتب هذه الفرصة ، ودعا إلى التمسك باللغة العربية في المحاكم المختلطة . لأنها لغة البلاد الأصلية ، فهي أولى من الإنجليزية بأن تعامل في المحاكم المختلطة مثل هذه المعاملة . ولا ينبغي مطلقاً أن تفرض الإنجليزية نفسها على هذه الجهات لتحل فيها محل العربية ، أى لتحرمها حق الوجود المشروع في هذه المحاكم .

الاهالى والتعليم بوجه عام

كان من رأى محرر الاهالى - وهو هنا عبد القادر حمزة - « أن النهضة التى نهضتها الأمة فى التعليم لا تزال ناقصة من جميع الوجوه . ولا ريب فى أن النظر فى هذا النقص والعمل على سده من أول واجبات الوطنى الذى يريد الخير لأمة وبلاده . وعهدى بسرارة المصريين كراما تغنيهم الإشارة عن العبارة ، (١) .

ثم قال بعد ذلك : « إن الأمة التى لا يقرأ ولا يكتب فيها أكثر من نسبة

(١) الاهالى - العدد رقم ١٤ بتاريخ ١/٣ / ١٩١٠ .

سبعة في المائة لا يمكن أن تكون قد أخذت حاجتها من التعليم . فلماذا وعدد المتعلمين فيها على هذه النسبة من القلة بدأنا نجد فيها المتعلمين العاطلين ؟

يرجع - ولا ريب - جزء من ذلك إلى جوهر التعليم نفسه . إذ هو إما في مدارس أميرية وإما في مدارس أهلية تضطر بالرغم منها إلى تقليد المدارس الأميرية . والتعليم الأميرى لم يرد - ولا يزال إلى اليوم - إلا تخريج موظفين للحكومة . وليس في وسع هذه أن تزيد في عدد موظفيها كلما زاد عدد المتعلمين . فالنتيجة الطبيعية هي أن يكثر المزدحمون على الوظائف (١)

ثم دعت الأهالي إلى العناية بتدريس الدين في المدارس ، وبإدخال العلوم الحديثة في الأزهر (٢) كما دعت كذلك إلى العناية التامة بتدريس التاريخ المحلى أو القومى (٣) والتعليم الزراعى (٤) والتعليم الصناعى (٥)

ثم عادت الأهالي إلى الكلام في مراحل التعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية فرحلة التعليم العالى أو الجامعة ثم طالبت بمجانية التعليم (٦) . كما طالبت بزيادة الإعانة التى تدفعها الوزارة للجامعة (٧) .

ثم دعت الأهالي أخيراً إلى ضم جميع المدارس الابتدائية إلى مجالس المديرىات حتى يصبح التعليم الابتدائى كله في يد الأمة فوق ما في يدها من التعليمين الزراعى والصناعى . وبذلك تتفرغ نظارة المعارف للمدارس الثانوية والمدارس العالية (٨) .

(١)	الأهالى	—	العدد رقم	١٨٩	بتاريخ	١٩١١/٢/٥
(٢)	»	—	»	١٩٣	»	١٩١١/٦/٩
(٣)	»	—	»	١٧٧	»	١٩١١/٥/٩
(٤)	»	—	»	٢٠٦	»	١٩١١/٦/٢٥
(٥)	»	—	»	٤١٢	»	١٩١٢/٣/١
(٦)	»	—	»	٩٦١	»	١٩١٣/٢/٢٢
(٧)	»	—	»	٩٦٦	»	١٩١٣/١٢/٢٨
(٨)	»	—	»	٥٢٥	»	١٩١٢/٧/١٤

كما لفتت الأهل إلى مجلس شورى القوانين إلى مسألة هامة ، هي مراقبة التعليم الأهلى بكل دقة وقالت إن هذه المسألة يجب أن تدرس بعناية تامة (١).

ورحبت الأهل في نهاية المطاف بالتقدم الذى طرأ على نظارة المعارف فبعد أن كانت منذ سنة ١٨٩٤ نظارة فرعية تابعة تبعية دائمة لنظارة الأشغال أصبحت الآن نظارة مستقلة بنفسها وكان من مظاهر استقلالها أخيراً أن أعيد إليها منصب وكالة المعارف . وانظر إلى الأهل تقول فى ذلك بعنوان :

وكالة المعارف (٢)

لعل أعظم ما امتاز به التغيير الوزارى الجديد هو إحياء منصب وكالة المعارف بعد أن كان قد نسي وأهمل . ثم إسناده إلى رجل يعتبر عنوان الشبيبة المصرية همة وذكاء وعلماء وهو سعادة على باشا أبو الفتوح الذى عرف فى النيابة عالماً عاقلاً ، وفى الإدارة مديراً يقظاً ولو لم يكن لسعادته إلا عمله فى مديريةية اشتد فيها قلق الخواطر على أثر مؤتمر أسيوط لكفاه ذلك برهانا على نشاطه وكفاءته : ثم رجعت الأهل بتاريخ هذا المنصب — وهو منصب وكالة المعارف — قليلاً إلى الوراء فقالت :

كان آخر عهدنا بوزارة المعارف إبريل سنة ١٩٠٦ حين استقال سعادة أرتين باشا لأنه لم يرض أن يجتازه سعادة سعد باشا زغلول إلى النظارة وهو فى وكالتها من سنة ١٨٨٤ . فترك هذا المنصب من ذلك العهد . واستعيز عنه بترقية المستر دانلوب مستشاراً .

ثم يستدرك الكاتب قائلاً :

على أننا نعتز بأن هذا النقص فى بناء نظارة المعارف لم يمنعها من النمو

(١) الأهل — العدد رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٠/٣/١٩١٣

(٢) — — — — — ٤٥٠ — — — — — ١٨/٤/١٩١٢

الواجب مثلها حتى شهدنا حركة في التعليم لم نكن من قبل شهدنا مثلها . شهدنا إحياء اللغة العربية وجعلها لغة التعليم . شهدنا كثيراً من معاهد التعليم كدرسة محرم بك ومدرسة المحاسبة والتجارة . شهدنا الاهتمام بالتعليم الزراعي وترقية مدرسة الجيزة الزراعية وإنشاء مدرسة مشتهر . شهدنا إحياء عهد البعثات الأوربية وإحياء قلم الترجمة . وبالجملة لم تكن تمضي سنة إلا وللحكومة في نظارة المعارف بنوع خاص إصلاح جديد وزيادة جديدة في الميزانية .

ثم في سلسلة المقالات التي كتبها الأهالي بعنوان (مصر في أربع سنوات بين المكسب والخسارة) وجدنا الأهالي تخص التعليم بقسط كبير من هذا الحساب الذي تقدمه للأمة . فكتب في الحلقة الرابعة من هذه السلسلة المتقدمة تقول عن التعليم (١)

أربع وعشرون سنة حوربت فيها اللغة العربية فانهمزت وحلت محلها اللغة الإنجليزية . وشعرت الأمة بخطر هذه الهزيمة لا على اللغة وحدها بل على وجودها نفسها . فحركات تريد أن تدفع عوادي السوء . وتردد صدى حركتها في الوزارة فارتاح لها الأحرار . فتأهبت الوزارة الحرة لأن تصفى إليه . ولكن لورد كروم وظن أن في طوقه أن يقطع على هذه الحركة كل سبيل إذا هو سخر الجمعية العمومية لغايته . وكانت الجمعية إذ ذاك منعقدة . وكان من بين الاقتراحات المقدمة إليها اقتراح من سعادة الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد طلب فيه جعل التعليم باللغة العربية . فطمع اللورد أن ترفض الجمعية هذا الاقتراح لتقتل به كل ما تردد من أنفاس ذلك الصدى في الوزارة بيد أن الجمعية العمومية قبلت الاقتراح . وعلمت بقبوله وزارة الأحرار . فالتوى على اللورد قصده وخايت أمنيته

(١) الأهالي — العدد رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩١١/٧/٢٥

وجيء على اثر ذلك بغورست فانقلبت الحال وبعد أن كانت القاعدة المضطردة أن تحل اللغة الإنجليزية محل العربية رأينا لأول مرة علوما أصبحت تدرس بالعربية ، ثم سمعنا غورست يقول في أول تقرير له : « إن أقصى المرغوب هو أن يكون التدريس على قدر الطاقة العربية . وهو المطلب الذي يجب على نظارة المعارف ان تسعى إليه والذي نسعى إليه أيضاً ، » .

كانت العلوم كلها ماعدا العربية تدرس بالإنجليزية . وفي سنة ١٩٠٧ - أى على أثر تبديل عميد بعميد - بديء بتدريس الجغرافيا للسنتين الثالثة والرابعة بالمدارس الابتدائية باللغة العربية . وفي مفتتح سنة ١٩٠٨ أصبحت كل العلوم في المدارس الابتدائية وعلما الحساب والهندسة في المدارس الثانوية تدرس بالعربية . وفي السنة الثالثة بالمدارس الثانوية أصبحت العلوم الرياضية تدرس كذلك بالعربية . وقيل في تقرير تلك السنة إن المراد أن يتصل تعليم سائر العلوم على هذا النحو بالعربية شيئاً فشيئاً

كان من الطبيعي أن تقوم في وجه هذا العمل عقبتان كانتا في الأربع والعشرين سنة الماضية لا يمكن اجتيازهما ، فصارتا بعد ذلك مما يسهل تذليله واجتيازه .

أحدهما - قلة المعلمين الأكفاء .

والثانية - عدم وجود الكتب .

فأما الأولى - فقد اهتمت نظارة المعارف بها منذ سنة ١٩٠٧ . وزيدت ميزانيتها لهذا الغرض .

وأما العقبة الثانية - وهي الكتب - فلأجلها أنشئ في النظارة قلم الترجمة .

ظفرت الجمعية العمومية إذن بغايتها وأصبح التعليم كما طلبته وطنياً

فتطلعت إلى غاية أخرى هي أن تعرض على مجلس شورى القوانين كل لوائح التعليم ليكون له أن يراقبها ويبدى رأيه فيها . ففازت الأمة بهذه الأمانة أيضاً . وهكذا أصبحت للأمة رقابة على سير التعليم ، وإن تكن كلمتها في هذه الرقابة لا تزال استشارية .

وبينما هذا الإصلاح في التعليم يتم تدريجياً كانت مجالس المديرية تعطى ضريبة الخمسة في المائة ، وتعطى الحق المطلق في إنفاقها على التعليم بجميع أنواعه ، بعد أن كان يراد أن تضم الضريبة إلى ميزانيتها السنوية لتدخل في سلطة نظارة الداخلية بحيث لا يكون لمجالس المديرية من أنواع التعليم إلا تعليم الكتاتيب .

وأشار الكاتب بعد ذلك إلى ما ربحته البلاد في ميدان التعليم التجارى والزراعى ثم قال: ذلك لإجمال ما كسبناه من إصلاح التعليم . وقد مر بك ما كتبناه من مقدمات الحكم الداقى . فلم يبق إلا أن نقارن هذا الكسب بما خسرناه في حرية الصحافة وما خسرناه في الحرية الشخصية لنعلم أى الكفتين أرجح ؟ وهل كانت سياسة الوفاق أرفق بنا من غيرها أو أشد بطشا كما يقولون ؟

الفصل الثالث

الأهالى والحركة العمالية

منذ الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ تأسست فى مصر شركات أجنبية رأسمالية احتاجت إلى كثير من العمال الذين ازداد عددهم على مر الأعوام . وكان أمراً طبيعياً أن تحدث المنازعات الكثيرة بينهم وبين أصحاب الأعمال ومؤسسى الشركات . ثم كان لا مفر للحكومة من التدخل فى هذه المنازعات إلا ساءت العاقبة .

وفى سنة ١٩٠٨ نجح عمال الدخان بعد إضرابات كثيرة قاموا بها فى أن يؤلفوا لأنفسهم نقابة ينتمون إليها ويعملون بتوجيهها . وحذا حذوهم فى ذلك عمال الترام . ثم تألفت نقابة ثالثة من أصحاب الصناعات اليدوية فى سنة ١٩٠٩

ولم يكن من الغريب أن تجد الحزب الوطنى يتنبه منذ يومئذ إلى خطورة هذه الطبقة الجسدية التى ظهرت فى المجتمع المصرى وهى طبقة العمال . وأخذ يشجعهم فى الحركات التى قاموا بها ضد الشركات والمؤسسات . ومن ذلك التاريخ ارتبطت الحركة العمالية فى مصر بالحركة الوطنية وحركة التحرير القومى .

ثم تنافست الأحزاب السياسية كلها فى إظهار العطف على العمال ، والاعتماد عليهم فى تنفيذ الخطط السياسية ونحو ذلك .

أما صحيفة الأهالى فكان من الطبع أن يكون لها موقف خاص بإزاء العمال . فما هو هذا الموقف الذى اتخذته لنفسها من هؤلاء ؟

أيديهم وبفضل عرق جيبنهم . ولكن الشركة ضنت بكل أرباحها ، ولم تجعل للعمال منها إلا أصغر نصيب . إذا هموا بالاعتصاب احتقرتهم وأهملتهم ، وتركهم يعملون كما يريدون ، ظناً منها أنهم لا يلبثون أن يعدلوا عن رأيهم كما حدث في العام الماضي . ثم عمدت إلى التهديد حتى ليقول وكيل إدارتها لبعض مخبري الصحف أن العمال لن ينالوا حقاً ، ولن ترى الشركة تجيئهم إلى مطالبهم ولو تعطلت قطاراتها أربعة أشهر .

عمدت الشركة إلى التهديد بعد سكوت طويل لأن المكسب الوافر — وقدره ألف ومائتان جنيه في كل يوم — بدأ يضايقها أن تحسره من أجل حركة عمال كانت تحسبهم من سقط المتاع على أن الاتحاد العام لم يتعطف على حركة من حركات العمال قدر انعطافه على هؤلاء المعتصبين اليوم فهو ياركم ويدعو لهم سواء في المتديبات العامة أو في المجالس الخاصة لأنه يشعر بالغبن الواقع على كواهلهم . . . إلى آخر ما قال

بعد ذلك بأربعة أيام نشرت الأهالي مقالا بنفس العنوان وهو :

اعتصاب عمال الترام

مسلك الحكومة وهل تلام فيه (١)

« درجنا منذ عشرين أو أكثر من السنين على كلبة واحدة هي الحكومة — نجعلها دائماً وفي كل شيء موضعاً لسوء ظننا ، وهدفاً لمطاعتنا ، أحسنت أو أسامت ، فعلت الواجب أو لم تفعل . ولقد نكون في بعض الأحوال نعلم كل العلم إلا لوم على الحكومة ، أو أنها لم تفعل إلا واجباً تلام إذا هي قعدت عنه . ولكننا مع ذلك نفرض إغضاء المتجاهل ، ونمضي في سبيلنا سبيل اللوم والظن — ظناً منا بأنه علينا أن نربي أنفسنا على كراهية الحكومة التي نكره شكلها ، ونكره على الخصوص العامل الأجنبي الذي يخون وراها .

هذا هو اعتصاب عمال الترام وقفت الحكومة فيه من قبل ومن بعد موقف حكومة تعرف واجبها ، وتحترم لكل ذى حق حقه . دخلت بين العمال والشركة ، وحاولت ما أمكنها أن توفق بين الفريقين ثم إذ عجزت عن التوفيق ، وأضرب العمال عن العمل وقفت موقف الحيدة من جانب ، ورعت حرية المصريين من جانب . ثم سهرت على الأمن العام تمنع أن يكدره مكدر أو يقلقه مشاغب . حتى إذا أعلنت الشركة أن عندها غير المصريين عمالا ، ودعتها إلى حمايتها الحماية الواجبة لكل فرد ولكل عمل لبت دعوتها وقامت تنصح العمال وتحذرهم كي يبعدوا عن مخازن الشركة بالحسن . فلما لم يفد نصح ولا تحذير أخذت تهدم بيدها سرادقهم ففضبوا واعتدوا ، فقابلت العدوان بالمثل أو أشد . وكانت تلك المعركة التي لم تسلم فيها دماء العمال حتى سبقتها دماء الجنود .

تلك هي مواقف الحكومة فى كل مواقف الاعتصاب . فلا أدري كيف وبأى حق تحمل الصحف عليها هذه الحملة الظالمة ؟ إن الذين يلومون الحكومة على حمايتها للشركة بالقوة إنما ينكرون أولا حرية العمل وثانيا واجب الحماية لكل فرد ولكل عمل .

للعمال إذن أن يضربوا . هذا حقهم وحق حريتهم الشخصية لا ينازعهم فيها أحد . بل هم حينما يشكون ويضربون يستجلبون عطف كل ذى شعور . لأنهم من فئة يرهقها ويستبد بها رأس المال .

هذا كله صحيح . ولكن هناك حق آخر — حق الشركة فى العمل وحق الجمهور فى الانتفاع بهذا العمل وهما حقان يجب على كل حكومة أن تحميهما . وإلا لم يبق معنى لوجودها ولا لجبايتها الضرائب من الناس .

وظاهر أن حق العمال فى الاعتصاب وحق الشركة فى العمل لا يتعارضان . بل هما منفصلان كل الانفصال . فللعمال أن يطالبوا الحكومة بحماية حقهم

في الاعتصاب ولكز للشركة ولكل إنسان أن يطالب بحقه في العمل . فاذا ما تعرض أحدهما للآخر وحاول أن يتخذ من تعرضه وسيلة لإكراهه على شيء لا يريد به وجب على الحكومة أن ترد المعتدى — إن لم يكن بالحسنى — فبالقوة .

يقولون كان على الحكومة قبل أن تحمي الشركة في العمل أن تستوثق من كفاءة العمال الجدد كلا — ليس على الحكومة شيء كهذا إذ الشركة هي وحدها المسؤولة عن نتائج عملها وليس لحكومة أن تتدخل تدخلا كهذا إلا إذا ثبت بالفعل أن الشركة عاجزة عن القيام بعملها على الوجه النافع . وبعد أن تبين ذلك لا قبله يحق لها أن تتدخل وتمنع الضرر بإسم الجمهور ، ورعاية للبنفعة العامة .

يقولون أيضا ويقول معهم قوم عرفوا بالأحقاد والدسائس — إن الحكومة أطمعت العمال بما أظهرت من الرفق بهم . ثم أخذتهم بغتة أخذ عزيز مقتدر . كلا — وإنما تركت لهم حرية الاعتصاب التي لا ينازعهم فيها أحد . يقولون أخيراً إن الحكومة اشتدت في رد العدوان — عدوان عمال مسلمين عزل من السلاح . ولعل في هذا القول شيء من الصحة ولكن التحقيق لا يزال مفتوحاً . فصواب أن تنتظر حتى يتم التحقيق لنعلم مقدار هذه المسؤولية يخيل إلى أن الذين يحملون على الحكومة ، ويلقون عليها تبعة الدماء التي سالت إنما ينساقون بدافع الإشفاق على عمال مهمل طمعوا ومهمها زيدت روايتهم فخالتهم دائماً تستوجب العطف والإشفاق . ولكن الإشفاق غير الحق . وإذا طلب من الجمهور أن يغفلوا في إشفاق فالذي يطلب من الحكومة دائماً أن تغلب رعاية الحق ورعاية النظام على كل إشفاق .

لقد كنت مع الذين كانوا مع الحكومة في حادثة طنطا . ولا أزال عليها في جميع القوانين الاستثنائية التي حجرت بها على حرية الصحافة وعلى الحرية

الشخصية . ولزملاقي المشاركين لى فى تحرير الأهالى كل يوم حملة على الحكومة فى مسائل التعليم والصحة والزراعة وغيرها . ولكنى لست مع الذين يلومون الحكومة على مسلكها فى هذا الاعتصاب . ويقينى أن كل من يتنزه عن الغرض ولا يحكم عواطفه يرى ما أراه ، .

انتهى المقال

عجيب أمر هذا المقال . فقد أعطى فيه عبد القادر حمزة للعمال حق الاعتصاب . كما أعطى للشركة حق حمايتها من العمال والاستغناء عنهم متى أرادت . وأعطى للحكومة حق رعاية الأمن والنظام والدفاع عن حرية العمل ، وإن أفضى ذلك إلى استخدام الشدة والعنف فى معاملة القائمين بحركة الاعتصاب وأنكر على الصحف الوطنية حملتها على الحكومة فى سلوك هذا المسلك .

ولكن يبدو للقارىء أيضاً أن الغرض الرئيسى من هذا المقال هو الدفاع عن الحكومة — وهى هنا حكومة محمد سعيد باشا . وأن حرص الكاتب فى خاتمة المقال على أن يظهر بمظهر الرجل المحايد الذى يقول للحكومة ما لها ، ويقول كذلك ما عليها .

على أن هذا المقال يدل فى جملته على ذهنية كاتبه ، ويشير إلى واقعيته ، ويبرهن على سياسة الاعتدال التى صدر عنها فى هذه الصحيفة .

* * *

شعرت الأهالى بعد ذلك أنها أنصفت الحكومة ولكنها لم تأخذ بعد فى إنصاف العمال . فكتبت فى اليوم التالى مقالا بعنوان

واجب الحكومة بعد الاعتصاب (١)

انتهى اعتصاب القاهرة . وفشل اعتصاب الإسكندرية ، وقد أدت الحكومة فىهما كل ما يجب لحرية العمل بقى على ما أظن شىء آخر بقى أن

(١) الأهالى — العدد رقم ٢٤٤ بتاريخ ٨ / ٨ / ١٩١١

تنظر الحكومة نظرة عظة واعتبار في مشكلة اجتماعية لم يكن لنا بها عهد .
 • قد بدأنا نشعر بديبها منذ سنوات حتى تجسست وظهرت الظهور كله في العام
 الماضي وفي هذا العام . بقي أن تحمي الحكومة حماية قانونية ضعف العمال أمام
 قوة المال ، والمال في بلادنا أجنبي يأخذ أضعاف أضعاف ما يعطى .

أصاب صديق يوسف البستاني إذ قال : إن تتطلع مصر إلى رقية الصناعة
 ووقوع الحوادث التي جرت حتى الآن يكفيان فيما أظن لعدول الحكومة
 عن الاكتفاء بالتوسط ، ولخروجها إلى مجال أوسع من الموقف الضيق الذي
 أوقفت فيه نفسها .

وأصاب المؤيد الأغر إذ طلب أن يوضع قانون يوقف شره الشركات
 الأجنبية ويصون حقوق العمال . أصاب الإثنان ولمر كل منهما موضع جرح
 في الأمة يجب أن يعالج . والمال في كل زمان ومكان قوى مستبد . والعمال
 ضعاف لخلو يدهم ولحاجتهم . وما من قوى مستبد إلا ودأبه الطغيان ولا
 ضعيف إلا والحاجة تزيده ضعفاً وترهقه عنراً . وما كانت الحكومات إلا
 لتقف بين قوى وضعيف ، وظالم ومظلوم ، تزجر أحدهما وتحمي الآخر .
 ولكن الحكومة لا تجسر ولا يحق لها أن تقف في شيء بين عامل وصاحب
 مال إذالم يكن وقوفها مشروعاً . وبعبارة أخرى إذا لم يكن في يدها قانون تعمل
 باسمه وتلزم كلا من العامل وصاحب المال احترامه لذلك رأينا حكومتنا لا تملك
 إلا أن تتدخل بالحسنى بين العمل والشركة . فإن هي استطاعت التوفيق حدت
 سعيها وأن هي لم تستطع خرجت تنفض كفيها ووقفت مكتوفة اليدين لا ترى
 غير الحرية المطلقة تحافظ عليها لكل من الفريقين والأمن العام تسهر عليه
 وتمنع أن يكدره أحد .

لو أن في يد الحكومة قانوناً يحدد ساعات العمل مثلاً بنهاية عظمى ونهاية
 صغرى لاستطاعت أن تطالب الشركات باحترامه . ثم لو أن هذا القانون

يلزم الشركات بإنشاء صناديق تعاونية للعمال أو لعائلاتهم على نحو ما حين يصابون في خدمتها — لو أن كل ذلك تم في قانون مسطور لوجدت الحكومة سبيلها إلى العمل ولكان لها على ما أظن موقف غير الذى رأيناه .

تكاد لا تخلو بلد في أوروبا من أمثال هذا القانون . وهانحن شعرنا منذ ثلاثة أعوام بالحيف الذى يصيب عمال معامل الخليج ، ووضعنا لحمايتهم قانونا خاصا فلم لا يكون لغيرهم ما لهم ؟ ولم لا يعم ذلك القانون الخاص ليحتمى به كل العمال والصناع .

فاذا لم تستطع الحكومة أن توجد هذا القانون في وقت قريب فإنها تستطيع على الأقل أن تضع للشركات والعمال نظاما من نظمات التحكيم قضائيا كان أم إداريا يلجأ إليه العامل المظلوم كما تلجأ إليه الشركة إذا ظلمت . وإلا فإن بقيت الشركات مستبدة بقوة أموالها في ضعف العمال ، تحملهم من العمل فوق الطاقة البشرية ، وتحكم في أجورهم وفي عقابهم بالغرامات ، حتى إذا ضجروا أو استغاثوا طردتهم وأبدلت بهم غيرهم — إن بقيت كذلك وبقيت واجدة قوة الحكومة كلما طلبتها لحمايتها وحماية شرها فانا مقبلون على خطر اجتماعى شديد تتحمل الحكومة وحدها تبعته منذ الآن

* * *

وعاد محرر الأهالى فألح إلحاحا شديدا في طلب قانون العمال فكتب بعنوان :

قانون العمل

حتى لا تنسى الحكومة (١)

جاء فيه « أجمعت الصحف على أثر اعتصاب عمال الترام في القاهرة وأجمع الناس على ضرورة قانون يضع حداً لاستبداد الشركات . فكان حقاً على الحكومة أن تفكر فيه وأن تعمل لإيجاده . »

(١) الأهالى — العدد رقم ٢٧١ بتاريخ ١٠/٨/١٩١١

سمعنا إشاعات كثيرة تردد في وقت من الأوقات بأن أولياء الأمور يفكرون في ذلك القانون ويرون أن الحالة داعية إليه ثم لم تلبث تلك الاشاعات أن تبددت ، ولم يلبث أولياء أمورنا أن صرفتهم المشا كل عن هذا الموضوع . ولسنا نحب أن يقال إن رجالنا تصرفهم المشاغل السياسية عن معضلة اجتماعية كمعضلة العمال .

وإذا كانت البلاد التي كل شركاتها وطنية لا تتعدى ثروتها العامة أرضها وناسها قد رأت ضرورة هذا القانون ووضعته — فهل نغفله نحن وكل شركاتنا أجنبية وثروتنا العامة ذاهبة إلى غير أرضنا وناسنا ؟

من تحصيل الحاصل أن يدلل الانسان على ضرورة عرفتها وشعرت بها الحكومة نفسها . ولكن واجب أن نذكر الحكومة كلما نسيت . فعساها ذاكرة ، وعساها بعد اليوم متقدمة إلى العمل المنتظر .

الفصل العاشر

الاهالى فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى

كانت أسرة التحرير فى الاهالى تضم رجالا آخرين فيما عدا صاحب الجريدة منهم : أحمد رفعت ، وبكر لطفى ، وتوفيق على ، وكتاب آخرون كانوا يوقعون بامضاءات مستعارة . ومنهم من كان يوقع باسم (طارق) . ومنهم من كان يوقع باسم (قارىء) أو (كاتب) أو (مصرى) أو (فلاح) وهكذا .

غير أن كاتباً واحداً هو (سليمان فوزى) كان أكثر هؤلاء مناصرة على الكتابة ، وكان يتخذ لنفسه طابعاً خاصاً هو الطابع الاجتماعى .

كتب أعضاء أسرة التحرير أول عهد الاهالى بالصدور فى موضوعات اجتماعية كثيرة منها : موضوع تعدد الزوجات ، وموضوع الفلاح ، وموضوع النقابات الزراعية ، وموضوع المضاربات ونحو ذلك

كما كتبوا جميعاً فى الأخلاق . فحاربوا عادة التواكل وعدم الاعتماد على النفس ، وحاربوا الأوهام والخرافات ، وحملوا حملة قاسية على المرائين . كما دعوا فى مقالاتهم كذلك إلى نشر ما سموه (بروح العمل) .

وشجعوا على المخاطرة بالنفس والمغامرة بالمال فى سبيل الأغراض الكبرى . وعالجوا مشكلة الأحداث وما يصدر عنهم من إجرام . وتحدثوا كذلك عن القتل السياسى وما ينجم عنه من أضرار . وسخروا من انتشار المقاهى ، ونظموا حملات عنيفة ضد انحراف الصحف ودور التمثيل التى تسمح بنشر الروايات الغرامية الخليعة ، وتعرض على الشباب صوراً من حيل اللصوص والأفاقيين ونحوهم . كما أبدت خوفها الشديد من الآثار الرديئة التى

تنجم عن مثل هذه الروايات التي تخاطب الغرائز الحبيثة في الإنسان^(١) .

على أن أموراً ثلاثة من أمور المجتمع استأثرت باهتمام الأهالي :

أولها - موضوع السفور والحجاب .

والثاني - موضوع القوانين من الزاوية الاجتماعية الخالصة .

والثالث - وهو الأهم - موضوع الفلاح .

في (الأول) تحدثت الأهالي عن تحرير المرأة . واختلف محرروها في ذلك . فمنهم من كان يؤيد الحجاب ، ومنهم من كان يؤيد السفور . ومنهم من أباح العمل للمرأة . ومنهم من قال بقصرها على وظيفتها الطبيعية وهي الأمومة . ومعنى ذلك أن الأهالي وقفت من هذه المشكلة موقفاً وسطاً بين (الجريدة) لمحررها أحمد لطفي السيد - وكانت تدعو صراحة إلى تحرير المرأة ، (واللواء) لصاحبها مصطفى كامل وكانت تقف صراحة ضد كل ذلك . أما موضوع (القوانين من الزاوية الاجتماعية البحتة) فقد كان عبد القادر حمزة ضد الامتيازات الأجنبية - كما نعرف - وهي الامتيازات التي تفرق بين طائفتين في المجتمع هما : طائفة السكان الأصليين من أصحاب البلاد ، وطائفة النزلاء الأجانب . وفي مقال له بعنوان « صورة مشوهة للعل ، (٢) كتب يقول :

رضينا مكرهين بالامتيازات الأجنبية . ورضينا أن يجعل الأجانب من تساهلنا وكرم أخلاقنا في وقت من الأوقات شرعاً يبدل العهود والعقود ، ويزيد الامتيازات أثقالاً على أثقال . رضينا كل ذلك واحتملنا أن يجرم فينا وفي أرضنا مجرمهم فلا تناله إلا محاكمهم خلافاً لكل قواعد العدل ، وخلافاً لعهود الامتيازات أفلا يرضى إخواننا أن يعدلوا في مجرميهم ليعملوا معنا

(١) الأهالي - العدد رقم ٥١١ بتاريخ ١٩١٢/٦/٢٧ .

(٢) » » » ٣٢٣ » ١٩١٢/١١/١٣ .

على راحة البلد التي أصبحت منافعهم فيه مساوية لمنافعنا ، ثم ليكونوا قدوة
نقتدى بها في حب العدل وكرهه الجريمة ؟

وأما الثالث - وهو موضوع الفلاح - فقد أفاضت الأهل في الحديث
عنه دفاعاً عن طبقة الفلاحين الذين أصبحوا فريسة للأجانب ، يستغلونهم
أقبح استغلال ، وينتهزون كل فرصة لتجريدهم من الأرض التي يأكلون
منها الخبز .

ولقد كانت الحسنة الوحيدة للاحتلال في هذا الميدان هي الإفراج عن
خمس أفدنة في قانون تحدثنا عنه من قبل . وكتب عبد القادر كثيراً في تشجيع
هذا القانون . ومن ذلك على سبيل المثال :

حماية الفلاح (١)

صحيح أن الفلاح أسير للأجنبي بعد أن كان أسيراً للبري وما يأخذه
(الميري) باق في البلد . أما ما يأخذه الأجنبي فغير عائد إليه . وذلك هو
الاستعباد الاقتصادي الذي لم تعرف العصور المظلمة أشد منه ظلاً
وأبلغ تضيقاً

تعرف أوروبا نوعاً مطلقاً من هذا الاستعباد تسميه (رق القرن العشرين) .
وتقوم الاشتراكية كلها من أجله . تعرف أن صاحب المال يستأثر بأكثر
مما ينال العامل . ومع أن صاحب المال والعامل فيها أهل وطن واحد ، وكل
ما يستأثر به أحدهما باق في وطنه عائد نفعه على المجموع فهي تسمى ذلك
رقاً . وعلى هذا الرق الملطف تقوم الاشتراكية وتقوم الاعتصابات .

فإن كانت أوروبا تسمى هذا الاستئثار القليل رقا ينشئه له العلماء مذهباً
اشتراكياً ، وتضع من أجله الحكومات الحرة أشد القوانين تحكماً في حرية
التعامل - فماذا نسمى نحن رق فلاحنا الأجير في أرضه ، الذاهب أكثر

(١) الأهل - العدد رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩١٢/٦/٢٩

كده ، لغير أهله وأهل بلده ؟ بماذا نسمى هذا الرق ، وماذا من القواعد التحكية يجب أن تضع حكومتنا دفعا لشرها ؟ .

نريد أن نعرف إلى أى حد بلغ هذا الرق ؟ أنظر ما يقوله الآن هؤلاء الذين أفرعهم أن يحمى القانون جزءاً من ثروة الفلاح . يقولون : سيبب الدائنون إلى اقتضاء أموالهم بلا هوادة ولا إشفاق فيخرج الفلاح صفر اليدين عارى الكتفين ، ويكون القانون قد أراد أن يحميه فأضاعه . أنظر كيف يقولون إنهم هم الملاك في الحقيقة ، وأن الفلاح أجير يكفى أن يعبسوا في وجهه يوماً واحداً ليطاردوه ويشردوه . ولعمرك ما يحزعهم أن يكون مطروداً . بل إن الذى يفرعهم أن يزول الغشاء الكاذب غشاء الملكية الموهومة للفلاح ، فيزول من صدره شعوره بالعمل لنفسه . ومصلحتهم فى أن يبقى مخدوعاً بهذا الشعور .

هكذا يقولون ليصوروا المشروع قاضياً على الفلاح وسنرى أن ليس فى كل هذا الذى يقولونه شئ صحيح يخشاه الفلاح أو يمتنع منه المالى المستقيم .

لدهالى فى المجال الاقتصادى :

وهذه جولة أخرى من جولات عبد القادر فى ميدان الاقتصاد تتجلى لنا بوضوح فى دعوته إلى إنشاء البنك الأهلى (١) ، وإلى تشجيع شركات التأمين (٢) ، وإلى العناية بالنقابات الزراعية ونحو ذلك .

غير أن أشد ما تحمس له عبد القادر من كل ذلك هو لفت أنظار المصريين إلى الاهتمام بشئون الصناعة إلى جانب الزراعة . ولم لا يتجه المصريون إلى الصناعة وفى بلادهم ثروات كبيرة كزيت البترول والفوسفات وغيرهما من المعادن التى تقوم عليها الصناعات فى أوروبا . قال تحت عنوان :

(١) الأهالى - فى الأعداد ٩٣ و ٣٨٠ و ٣٨٣ .

(٢) الأهالى - العدد رقم ٥٣ والعدد رقم ٤٧٧ .

الثروة الجديدة (١)

أى عار وأى انهزام أكبر من أن تكون هذه الثروة التى نرى بأعيننا قيمتها فى البلاد الأخرى ثمرة من ثمرات أرضنا ، وهدية أهدتنا إلينا الطبيعة . ثم يظفر بها الغير وننظر إليه وإليها ولا نجد فى أنفسنا قدرة على أكثر من عين تبكى ولسان يتحسر . لقد كفانا ما بكينا على قناة السويس ، ثم على أموالنا التى تذهب وتذهب جزافاً ، ثم على زرعنا الذى نشق فيه العام كله ونخرج منه كأن لم نحرث ولم نزرع . كفانا كل هذا البكاء . وكفانا ما مضى فلنجي فينا اليوم روح العمل ، ولننقو عزيمة الإقدام إذا أردنا ألا نفر من أيدينا هذه الثروة الجديدة . ولعمري أنها آخر ما تدخره مصر . فإن نحن أضعناها بعد الذى ضاع فعبثاً نحاول أن نحيا ، وعبثاً نطمع ألا نكون أجرام .

أعرف أنه شيء لم تألفه نفوسنا . وأعرف أن القوم الذين لا تتجه همهم إلى شركة زراعية واحدة - والزراعة كل عملهم وكل ثروتهم - يبعد أن تتجه همهم إلى عمل لم يألوه ، ولم يميزوا إلى الآن حلوه من مره . ولكن هل يكفى ذلك سبباً لترك ثروتنا تضيع من أجلنا ؟

ليس واجباً على الفرص مع الأسف أن تقف بأبوابنا حتى يشتد عضدنا وتسمو هممنا . بل علينا نحن أن نحث لها المطايا ونشحذ العزائم . وهى فرصة إن فقدناها وتركناها تمر فلسوف نغص بها ولسوف نندم حين لا يجدى الندم . لا نتوهم أن الفوسفات وزيت البترول اللذين فازت بهما شركتان أجنبيتان هما كل ما تدخره بلادنا من المعادن كلا - فلقد دلت التجارب الأخيرة على أن منطقة المعادن تبتدىء على بعد مائة وخمسة وعشرين ميلاً من القاهرة ولا تنتهى إلا فى السودان . تلك حقيقة عرفتها حكومتنا فأنشأت منذ سنة ١٩٠٤ مصلحة خاصة بالتعدين . وقال مستر ويلسن مدير هذه المصلحة فى تقرير

نشره في ١٣ يناير سنة ١٩١٧ . « تؤيد المعلومات التي جمعت في السنة الماضية الرأي الذي أبديته في تقريرى السابق وهو أن كل الدلائل تدل على قرق صناعة التعدين وأقسامها في المستقبل . فهناك مناجم قديمة وكثيرة تبتدىء على بعد ١٢٥ ميلا من القاهرة جنوباً ، وتنتهى إلى حدود السودان ولا تحتاج إلا لمن يدير العمل فيها » .

وعلى سواحل البحر الأحمر الآن شركات كثيرة غير شركة البترول والفوسفات أعرف منها واحدة في (زيتية) أو جبل الزيت ، وأخرى في جزيرة (جويل) كلها تجدد وتبحث وسوف توفق إلى ما تريد ونحن قاعدون . على أن هناك غير سواحل البحر الأحمر شبه جزيرة سيناء التي لا تزال ظاهرة فيها بقايا مناجم القدماء الخ .

أعرف أن من أغنيائنا من ينفقون في ملاهى أوروبا قناطر الذهب كل عام . ثم أعرفهم بعد بضع سنوات يطوق الدين أعناقهم ، فيريدون أن يعصروا الأرض وهى لا تعصر . فإذا لو توجهوا ببعض ما ينفقون إلى هذه الثروة الجديدة ، لحفظوا بعضا منها في بلادهم ، وقدموا برهاناً صحيحاً على رشد أمتهم . وددت لو أن كل أغنيائنا كانوا معى حين رأيت في (جمسة) وفي (سفاجة) مدير شركة البترول ومدير شركة الفوسفات — إذن لرأوا كيف ينصرف رجال يملكون الملايين من الذهب إلى العمل ، وكيف يهجرون المدن ونعيمها والملاهى وملاذها ويفارقون أهلهم وخلانهم ليعيشوا في أرض فقراء جرداء لا مؤنس لهم فيها غير « فعلة قنا » ولا ملهى غير حفر الآبار ، ولا نعيم إلا الروائح التي تزكم الأنوف .

هؤلاء هم رجال العمل . وهم هم الذين تنهض على أكتافهم الأمم (١)

(١) كان عبد القادر حمزة في رحلة مع الحديوى عباس إلى تلك البلاد التي أشار إليها في هذا المقال .

وما دما نتحدث عن جولة الأهالى فى الميدان الاقتصادى فلا ينبغى لنا أن ننسى إلحاحها المستمر فى ضرورة العناية بخزان أسوان ، والدعوة إلى تعلية هذا الخزان . وبخاصة بعد أن طغت مياه النيل على ، قصر أنس الوجود ، وهو من الآثار الفرعونية القديمة التى تعز بها مصر . وعليها أن تبذل كل ما تستطيع من جهد فى سبيل صيانتها حتى تبقى على الدهر (١) .

وإذا كان الفلاح عاملاً هاماً فى اقتصادياتنا فقد حظى بعناية الصحافة المصرية التى دافعت عن حقوقه ، وطلبت المزيد من هذه الحقوق . ومن ثم وجدنا عبد القادر حمزة ، وسليمان فوزى وغيرهما من محررى الأهالى لا يألون جهداً فى هذا السبيل . فرحبت الأهالى ترحيباً عظيماً - كما رأينا - (بقانون خمسة الأفدنة) ونقلت أقوال الصحف الأجنبية فى تأييد هذا القانون . وردت ردوداً قاسية على النزلاء الأجانب فى مصر ممن اعترضوا بقوة على هذا القانون وطالبوا بإلغائه .

وما دامت النظرية الفردية فى الاقتصاد هى السائدة فى مصر إلى ذلك الوقت فقد بذلت الأهالى كل ما لديها من جهد فى تشجيع الشباب - والأغنياء منهم بنوع خاص - على المشروعات الأهلية والاشتغال بالأعمال الحرة ، فإنها ألقى بهم ، وأعود عليهم بالربح اليسير من الوظائف الحكومية .

(١) الأهالى الأعداد : ٦٥٦ و ٦٦٦ و ٦٦٨ .

خاتمة الكتاب الأول

دور (الاهالى) فى التطور السياسى لمصر

أعلنت الاهالى فى ميثاقها الذى أخذته على نفسها فى العدد الأول من أعدادها أنها تتعهد بأمرين :

أولهما - احترام الأريكة الخديوية وحقوقها الشرعية المتوقف عليها استقلال مصر بمقتضى المعاهدة التى أبرمت فى سنة ١٨٤٠ .

ثانيهما - بلوغ الحكم الذاتى مبتدئة فى ذلك بالمطالبة بحق اشتراك الأمة مع الحكومة بالأمور الداخلية وذلك بإيجاد هيئة نيابية يكون لها القول الفصل فى تلك الأمور .

ثم وضعت الاهالى سياستها على أساس من هذين الشرطين وهى سياسة قامت على عدم الاعتراف بالاحتلال إلا على أنه حالة استثنائية طرأت على البلاد ، ولا دوام لها بحال من الأحوال . هذا من الناحية السياسية

وأما من الناحية الاجتماعية فقد أخذت الاهالى على نفسها كذلك أمر العناية التامة بكل ما يتصل بالتربية والتعليم ، وبكل ما يتصل كذلك بالأخلاق وبكل ما يتصل أخيراً بأمر الزراعة والتجارة والصناعة وغيرها من الثروة المادية للبلاد

هذا هو العهد الذى قطعته الاهالى على نفسها منذ صدورهما ، فإذا حققت من هذا العهد؟ وإلى أى حد استطاعت أن تلتزم بين هذه السياسة من جهة والظروف العصية التى أحاطت بها من جهة ثانية؟ ثم ما هى المكاسب التى كسبتها للشعب إما بقيادة منها للحكومة والشعب أو بانقياد منها للحكومة والشعب؟

سنفترض عند الإجابة على هذه الأسئلة أن القارىء يستحضر في ذهنه صورة كاملة للحالة التي كانت عليها مصر قبل صدور الأهالي ، والحالة التي أصبحت عليها بعد صدور هذه الصحيفة . وسنفترض عند هذه الإجابة أيضاً أن القارىء يعلم أن القانون الصادر في سنة ١٨٨١ قد أعيد العمل به في سنة ١٩٠٩ -- أى في عهد غورست صاحب سياسة الوفاق مع الخديو . وقد كانت الصحافة إذ ذاك ماضية في هجومها على الاحتلال البريطاني ، وذلك بتأثير من رجال الحزب الوطنى وعلى رأسهم محمد فريد .

ويعرف القارىء كذلك أن الصحف الوطنية التي كانت تصدر في وقت صدور الأهالي تعددت وكان من أهمها : المؤيد ، واللواء ، والجريدة ، والعلم والشعب ، وهذا فضلاً عن الأهرام والمقطم والوطن ومصر . وأوشكت كل صحيفة من هذه الصحف أن تكون لها سياسة خاصة بها أو تكون لها سياسة مقيدة بأغراض الحزب الذى تتبعه .

(فالأهرام) سياستها عثمانية مصرية . ولا تقصر في الوقت نفسه عن محاباة فرنسا والدفاع عن مصالحها . ولا تهمل الدفاع عن المسألة المصرية في أى وقت من الأوقات . وسياستها مع الحكومة مبنية على الاعتدال . فهي تقر بالحسن من الأعمال ، وتعتد عليها السيئ من هذه الأعمال .

(والمؤيد) سياستها خديوية مصرية وطنية . جعلت نصفها للأمير ونصفها للجماهير . بمعنى أن دفاعها المستمر عن الخديو لم يقف حجر عثرة في سبيل الدفاع عن المصالح المصرية والآمال القومية .

(واللواء) سياستها إسلامية وطنية . لأن صاحبها مصطفى كامل زعيم الحركة الوطنية من جهة ، ومؤمن بفكرة الجامعة الإسلامية من جهة ثانية . (والجريدة) سياستها مصرية بحتة . فإذا كان للأمير صحيفته وهى المؤيد

والاحتلال صحيفته وهى المقطم . فإن للشعب المصرى صحيفته التى لا تنظر إلى السلطة الفعلية ممثلة فى الاحتلال ، ولا إلى السلطة الشرعية ممثلة فى الخديو . ولكن تقصر عنايتها على المصالح المصرية وحدها .

(والعلم) و (الشعب) كلتاهما من صحف الحزب الوطنى . وهما امتداد للواء ولسان للحزب الوطنى .

وأما (الوطن) و (مصر) فهما صحيفتان وطنيتان من صحف الأقباط كانتا فى بعض الأحيان ضالعتين مع الاحتلال . وإن كان ذلك لم يمنع الأولى منها بنوع خاص من الدفاع عن الشورى فى البلاد ، وعن حقوق النواب المصريين كلما تعارضت مع مصالح الإنجليز . وهى نفس السياسة التى كانت تتبعها قبل بحىء الاحتلال .

وأما (المقطم) فهو الصحيفة التى اعتمد عليها الاحتلال كل الاعتماد ، وخصها برعايته المسادية والفنية حين آثرها بالأخبار والإعلانات التى تضمن لها الرواج .

فإذا وصلنا إلى (الأهالى) فإننا نجدها تميل إلى سياسة الاعتدال ومهادنة الاحتلال على الرغم من أنها لا تعترف به فى أية صورة من صورته . وهى إنما تقصد من وراء المهادنة إلى هدف واحد فقط ، هو الانتفاع بسلطة الاحتلال فى البلاد وتوجيهها دائماً وجهة نافعة لمصر فى مجال الحكم الذاتى من ناحية ، ومجال التربية والتعليم والرقى الاجتماعى من ناحية ثانية .

من أجل ذلك وجدنا الأهالى تصرح فى مقالها الافتتاحى فى أول عدد من أعدادها — كما أشرنا إلى ذلك — بقولها أنها ستهدف إلى بلوغ الحكم الذاتى مبتدئة فى ذلك بالمطالبة بحق اشتراك الأمة مع الحكومة فى الأمور الداخلية ، وذلك بإيحاء من هيئة نيابية يكون لها القول الفصل فى تلك الأمور .

وانظر معى أيها القارئ إلى قولها (الأمور الداخلية) فإن معنى ذلك أنها أدركت فى أول الأمر أنها لا تستطيع المطالبة بحق الأمة فى مناقشة الأمور الخارجية .

والأهالى فى هذا المطلب اليسير متمشية مع الواقع التاريخى لمصر فى تلك الظروف . وإن كانت قد أطلقت نفسها من هذا القيد فيما بعد ، ولم تقف فى المطالبة بالحقوق الدستورية عند هذا الحد . وذلك عندما تغيرت الظروف بعض الشيء ، وأنست الصحافة المصرية من نفسها قدرة ما على المطالبة بالمزيد من هذه الحقوق . ولم يكن هذا بطبيعة الحال قبل بداية المرحلة الأولى من مراحل الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩ .

ونعود إلى موقف الأهالى من الاحتلال والحماية البريطانية فنقول : رأينا صحيفة الشعب محررها أمين الرافعى تؤثر الاحتجاج عن الجمهور عندما أعلنت الحماية . وحمدنا لها ذلك الموقف فى موضعه من سلسلة أدب المقالة الصحفية . ولكن السؤال الذى يعرض لنا الآن هو ما يلى : هل الأصوب أن يفر الإنسان من الواقع دائماً — أم الأصوب — كما يقول عبد القادر حمزة — أن يكون من فضائلنا الوطنية أن نصادم هذا الواقع بشجاعة تامة ، ولا نفر منه حين لا يغنى الفرار شيئاً ؟

لقد أثر عبد القادر ضرباً آخر من ضروب الشجاعة غير الضرب الذى مارسه أمين الرافعى . أثر أن يواجه الواقع بنفسه ، وأن يهادن الاحتلال لمصلحة الوطن . ولهذا السبب كان يرحب دائماً بكل إصلاح ، الإصلاحات التى قام بها الاحتلال ، كما كان يرحب دائماً بكل حق من الحقوق الدستورية التى يسمح بها الاحتلال . وكان فى ترحيبه لهذه الحقوق يقول للبصريين دائماً : أذكروا أن هذه الحقوق حصلنا عليها بأيد إنجليزية ولم نحصل عليها بأيد مصرية . فلنقبل هذا القليل حتى يأتى الوقت الذى نحصل فيه على حقوقنا بأيدنا : ويومئذ يجب علينا أن نطلب الكثير .

ولقد أثبت الواقع التاريخى صدق هذه النظرية . فما لبثت الثورة المصرية

التي قامت في سنة ١٩١٩ أن أفسحت المجال أمام صحيفة الأهالي لكي تطالب بكل هذه الحقوق . وبقيت القيادة الثورية حينذاك تعتمد اعتماداً تاماً على هذه الصحيفة حتى ظهرت صحيفة وطنية جديدة هي (الأخبار) لمحررها أمين الرافعي . فوقفت هي الأخرى في خط الدفاع الأول عن الثورة . وتضافرت الجريدتان على مناصرة سعد زغلول بوصفه وكيلا عن الأمة المصرية . وكتبت كل منهما صفحة المجد سطوراً لا ينساها التاريخ الصحفي ولا التاريخ القومي بحال ما .

هذا كله في المجال السياسي . وأما في مجال التربية والتعليم والأخلاق فقد رأينا صحيفة الأهالي تسير على نهج (الجريدة) التي حررها لطفى السيد . وقد عنت هذه الأخيرة — كما عنت الصحف الوطنية الكثيرة — عناية تامة بموضوع التعليم العالي والتعليم الفني ، وبموضوع الأخلاق المصرية وتصفيها من رواسب الاستعمار . وكانت حجة الصحف الوطنية في كل ذلك أنها تريد أن تزود الأمة المصرية بأدوات الاستقلال ، وأن تنشر فيها عقيدة الاستقلال ، وأن تهيب أفرادها لقبول الاستقلال ، وأن تعي الشعور المصري للسعي لتحقيق هذا الهدف .

غير أن من الحق علينا في هذا المجال الذي هو مجال التربية والتعليم والأخلاق أن نحكم للجريدة ومحررها أحمد لطفى السيد بالزعامة الصحيحة ، ولبقية الصحف الوطنية ومنها الأهالي بالانقياد للجريدة في هذا الاتجاه .

غير أن هناك شيئاً تنفرد به صحيفة الأهالي في الاتجاه الاجتماعي وهذا الشيء هو دفاعها الحق عن (العمال) ووقوفها بإزاء الحركة العمالية موقف المرشد الأمين من جانب ، والمؤيد لمطالب الحركة من جانب آخر . أما

السبب في انفراد الأهل بذلك فهو أن الحركة العمالية — فيما يظهر — لم يكن لها وجود حقيق قبل صدور هذه الصحيفة .

وندع هذه القضايا كلها . ونقف عند قضية اللغة العربية . فنجد لهذه القضية تاريخاً طويلاً في حياة الشورى وحياة الصحافة . حتى إذا صدرت الأهل وجدناها تتابع السير في هذا الطريق مدافعة بكل قوتها عن العربية وقدرتها على مواجهة الحاجات الجديدة التي تمخض عنها العصر الجديد والحضارة الجديدة .

(وبعد) فهذا هو الدور الذي لعبته صحيفة الأهل في سياسة مصر في مدى عشر سنوات يجب النظر فيها إلى أربع سنوات — وهى سنوات الحرب — على أنها كانت فترة ركود نسي في البلاد وظلام حالك لم يظهر في سمائه شعاع ضوء بسيط يهتك أستار هذه الظلمة . وقد استمر الحال على ذلك حتى ظهر نور الفجر ، وتبعه ظهور الشمس التي ملأت بحرارتها القلوب ، فتحمست لثورة شعبية من أروع الثورات التي عرفتها الشعوب . ويومها تنفست مصر الصعداء ، ودب فيها ديب الأمل الذي فارقها منذ الاحتلال البريطاني . وكانت الصحف صدى لهذه الآمال التي بدأت ترد إلى المصريين شيئاً من الحياة .

لقد نجحت الأهل في إخماد الفتنة الدينية بين عنصرى الأمة . كما نجحت الأهل في قضية الحكم الذاتي وأثبتت أن المصريين أهل له وللدستور الذي تسعى وراءه الأمة . ثم نجحت الأهل في الأخذ بيد المجتمع المصرى إلى الرقى في ميادين العلم والتربية والأخلاق ، والتقدم في ميادين الزراعة والصناعة والاقتصاد . وساندت في أثناء ذلك كله جماعة العمال في حركتهم كما قلنا . وأخيراً نجحت الأهل بدون شك في تعبئة الوعي القومى شيئاً فشيئاً ، وتربية الشعب المصرى وتهيته للقيام بالثورة .

* * *

وكنّا نود ألا ندع صحيفة الأهالي حتى نكتب فصلا عن الأسلوب
الذى عرف عبد القادر حمزة فى تحرير هذه الصحيفة ولكنّا آثرنا أن
نرجى ذلك إلى نهاية هذا البحث الذى تؤرخ فيه لصحف عبد القادر
الثلاث وهى : الأهالى ، والبلاغ فى طوره الأول ، والبلاغ فى طوره
الجديد . فإذ ذاك يستطيع القارئ أن يكون لنفسه صورة متكاملة عن
الأسلوب الذى عرف به صاحب السيرة .

الكتاب الثاني

البلاغ في عهد انتعاش الدستور

(١٩٢٣ - ١٩٣٠)

خطة البحث في هذا الكتاب

رأينا قبل الخوض في هذا الكتاب الثانى من الكتب التى يشتمل عليها البحث أن نشرح الخطة التى سنسير عليها فى بيان الصورة البيضاء الناصعة التى للبلاغ فى الطور الأول من أطوار حياته . وقد اطلعنا على صحيفة البلاغ فى هذا الطور فإذا هى مسئلة أمام نفسها وأمام الوطن عن أمرين عظيمين لابد لها من القيام بهما . وهذان الأمران العظيمان هما :

أولا - موازنة القوى التقدمية فى مصر كما تصورهما البلاغ فى ذلك الوقت ممثلة فى سعد وفى حزب الوفد . فقد آزر البلاغ هذه القوى التقدمية فى المعارك الانتخابية : وآزرها كذلك عندما وليت الحكم ابتداء من الوزارة الزغلولية . ثم آزرها آخر الأمر فى المفاوضات الرسمية التى قامت بها هذه الحكومات .

ثانيا - محاربة القوى الرجعية فى مصر ممثلة فى القصر تارة وفى الإنجليز تارة أخرى ، وفى الأحزاب والحكومات المناوئة للوفد فى النهاية .

هذان هما الأمران الخطيران اللذان شغلا حياة البلاغ فى الطور الأول من حياته ، واللذان يحاول هذا الكتاب قدر المستطاع أن يكشف عنهما ، ويصف الجهود الجبارة التى بذلت من أجلهما فى تلك الفترة .

غير أنه لا غنى للباحث قبل المضى فى رسم هذه اللوحة ذات الوجهين من الخوض فى موضوعين آخرين وهما : سيرة البلاغ من جهة ، ووصف الأجواء السياسية التى عاش فيها البلاغ فى طوره الأول من جهة ثانية .

ثم لاغنى للباحث بعد هذا كله من طرق موضوع أخير يستكمل به معالم هذه اللوحة . وهذا الموضوع الأخير هو الكلام عن بعض القضايا الفكرية :

التي شغلت البلاغ في طوره الأول، ومنها قضية الخلافة الإسلامية، وقضية
الشعر الجاهلي، وسنكتفي بالحديث عن هاتين القضيتين ونستغنى بهما عن
قضايا الحزبية أو المعارك الانتخابية، والقضايا الخاصة بحرية الصحافة
ونحو ذلك.

والحق أن مصر لم تمارس نشاطاً سياسياً ولا فكرياً كالنشاط الذي
مارسته في هذه الفترة التي أعقبت الثورة الكبرى سنة ١٩١٩. ومن ثم
تشعبت نواحي هذا النشاط تشعباً كبيراً. وهذا هو الذي أوجب على الباحث
أن يبدأ بوضع الخطة التي يسلكها في سبيل الوصول إلى الهدف من هذه
الدراسة؛ وهو بيان الدور الذي قام به البلاغ في هذه المجالات.

الفصل الأول

سيرة البلاغ

غادر عبد القادر حمزة مدينة الإسكندرية — وهي المدينة التي عشقها كل العشق ، وكتب لنفسه فيها الشهرة والمجد ، وذلك بإصدار صحيفة الأهالي معبرة عن نفسه وعن أهل هذا الثغر . وكان انتقال عبد القادر للقاهرة باتفاق سابق مع سعد باشا على هذا الرأي فانتقل إليها سرّاً في أول الأمر إذ كان يخشى على نفسه سطوة محمد سعيد باشا الذي كان لا يميل في الحقيقة إلى سعد ولا إلى الوفد ، والذي كان همه الأول مناوأة سعد حتى لا يستقل بشرف الوكالة عن الشعب في الدفاع عن قضيته الكبرى .

وفي السادس عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٢ حصل عبد القادر على ترخيص له من وزارة الداخلية بإصدار جريدة يومية سياسية عربية باسم البلاغ . وفيما هو يستعد لإصدار هذه الجريدة إذ علم سعد بذلك ، وكان يومئذ بجبل طارق ، فبادر بإرسال برقية يهني فيها عبد القادر حمزة . هي البرقية التي أتينا بنصها في كلامنا عن حياة صاحب الجريدة . وعلم أعضاء الوفد المصري في لوزان كذلك بقرب صدور البلاغ فاشتركوا في إرسال برقية تهنئة إلى صاحبه . وفي يوم الأحد الثامن والعشرين من شهر يناير سنة ١٩٢٣ صدر العدد الأول من هذه الجريدة وفي أوله برقيات التهنات التي بعث بها سعد ورجال الوفد .

هكذا يبدو للقارىء أن كلا من الوفد المصري وصاحب البلاغ كان يرنو إلى الآخر وينتظر اليوم الذي يصبح فيه جزءاً منه بفارغ الصبر . أما الوفد فكان في حاجة شديدة إلى قلم صحفي كفء يحل في الدفاع عن القضية

المصرية محل الأستاذ أمين الرافعي . فلم يجد يومئذ إلا عبد القادر حمزة وأما عبد القادر فلم يكن في ذلك الوقت يملك صحيفة لنفسه بعد إلغاء الأهالي فاستأجر صحيفة الأفكار من شيخ يدعى أبا العينين بدرا ، وهو جندي سابق في الجيش يوشك أن يكون أميا . وراجت الأفكار إذ ذاك لأنها وفدية ، ولأن محررها عبد القادر حمزة .

ثم أصدر الرجل بعد ذلك جريدة المحروسة بالاشتراك مع صديقة الأستاذ حافظ عوض ، وكانت هي الأخرى جريدة وفدية . وأخيراً وبعد كل هذه المحاولات أصدر عبد القادر جريدة البلاغ يعاونه فيها منذ بداية الأمر الأستاذ عباس محمود العقاد . وكتب الله البقاء لصحيفة البلاغ ، فعاشت أكثر من ثلاثين سنة شهد منها عبد القادر نحواً من عشرين سنة .

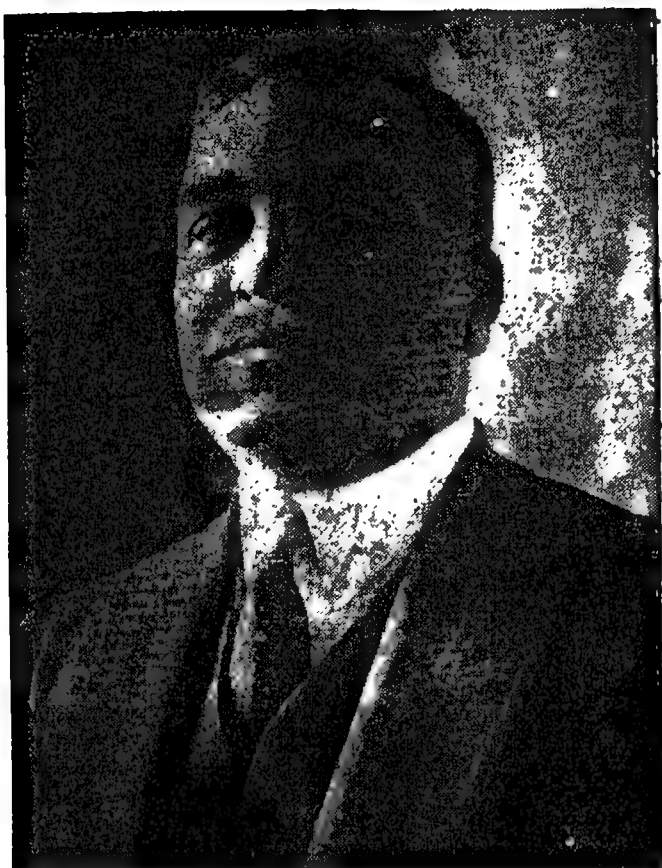
صدر العدد الأول من البلاغ . وإن كنا للأسف لم نعر حتى الآن على هذا العدد غير أن جميع القرائن تدل على أن البلاغ صرح في افتتاحية هذا العدد بأنه لسان حال الوفد ، وبأنه سيدعو إلى سياسته ، ويعبر عن وجهة نظره ، ويدافع عن خصومه من الإنجليز وغيرهم .

وتلقى الناس صحيفة البلاغ بالبشر والحفاوة . وعرفوا يومئذ أنها جريدة يومية سياسية أدبية تجارية . وصاحبها ورئيس تحريرها المسئول عبد القادر حمزة . وشعارها الذي يجده القارئ تحت كلبة البلاغ عبارة مشهورة لسعد زغلول وهي قوله :

يعبني المصري في القول والاملاء في العمل وأنه يقوم المحبة بين الناس مقام القانون .

تنسيق البلاغ :

كان البلاغ في أول أمره عبارة عن ورقتين في أربع صفحات ، في كل صفحة ستة أعمدة توزعت عليها المواد الآتية :



(عبد القادر حمزة محرو البلاغ)

المقال الرئيسى ، فالسياسة الخارجية ، فادة الحوادث ، فالتشريعات الملكية ، فادة بعنوان أخبار اليوم ، فقصة مترجمة من لغة أجنبية إلى اللغة العربية ، فادة الإعلانات .

أما (الترويسة) فكما ترى فى الصورة — عبارة عن عنوان الجريدة مكتوباً بالخط الثلث وبعرض الصفحة ، ثم كتب العنوان بعد ذلك بالخط الرقعة وتحتته الشعار الذى أشرنا إليه ، وهو كلمة سعد زغلول التى تدل القارئ منذ اللحظة الأولى على أن البلاغ صحيفة وفدية

وفى اليوم الذى أفرج فيه عن سعد فى شهر مارس سنة ١٩٢٣ — وكان معتقلاً فى جبل طارق — فكر عبد القادر فى زيادة البلاغ إلى ست صفحات بدلاً من أربع . وخرجت الجريدة على هذه الصورة لابتداء من العدد (١١٣) بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣ .

بل إنه من ذلك التاريخ أيضاً أخذ صاحب البلاغ يضيف إلى جزيده مواد جديدة . منها نشر الكتب السياسية الهامة مبتدئاً فى ذلك بكتاب (التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر) وهو الكتاب الذى ألفه مستر الفريد بلنت ، ونشره البلاغ فصولاً متتابعة إلى نهايته . ومن هذه الكتب السياسية أيضاً كتاب (المسألة المصرية) تأليف دى فرنسييه وزير خارجية فرنسا . ثم كتاب (إنجلترا فى مصر) تأليف لورد ملنر ونحو ذلك .

القصة المترجمة والمفالات السلسلة :

كان من المواد الجديدة التى أضيفت للصحيفة مادة القصة المترجمة . وقد بدأ البلاغ بقصة عنوانها (الانتقام) قام بترجمتها بتصرف السيد مصطفى لطفى المنفلوطى ونشرت فى البلاغ فى أعداده الأولى . ثم توالى نشر القصص المترجمة بعد ذلك على النحو الآتى :



(الصحيفة الأولى من جريدة البلاغ)

- بول وفرجينى أو الفضيلة . بقلم المنفلوطى .
- مكبت لشكسبير ولم يشر البلاغ إلى مترجمها . ومعنى ذلك أن قلم الترجمة فى الصحيفه هو الذى قام بهذا العمل
- مذكرات شارلوك هولمز — على النحو السابق .
- الشاعر — أو — سيرانو دى برجاك . بقلم المنفلوطى .
- جائل المستعمرين — أو كيف فتحت الهند . بقلم عبداللطيف النشار .
- كانديد — أو — التفاؤل لقولنير ترجمة صادق رستم .
- باب الخونة لإدجار وللاس
- قلب امرأة . لبول بورجيه .
- وليد الهوى للروائى الإيطلالى جبرائيل نزيو
- الفتى الغريب لتوماس هاردى .
- هذا كله فضلا عن روايتين مؤلفتين هما :
- رواية السيف والنار فى السودان تأليف سلاطين باشا .
- رواية عبده بك . وهى قصة اجتماعية بقلم محمد أبى طائلة .
- وفى البلاغ فضلا عن ذلك كله مقالات مسلسلة . منها على سبيل المثال :

- مختارات من المقالات الإنجليزية لاديسون .
- مطالعات فى الكتب والحياة للعقاد .
- نماذج من أدب أناطول فرانس
- الطب فى عهد الفراعنة لأنطون زكرى بالمتحف المصرى
- النيل فى عهد الفراعنة لنفس المؤلف .

زيادة البعـد إلى ثمانى صفحات :

استمر البـد يصدر فى ست صفحات إلى العدد (١٤٤) بتاريخ ١٩٢٣/١١/٢١ . وفى وجه عبد القادر إلى قرائه هذه الكلمة :

شرعنا منذ أربعة أسابيع نـد البـد فى ست صفحات . ولكن القراء شكوا من رداءة الطبع . وقد أردنا أن نزيل هذه الشكوى بالحروف القديمة حروفاً جديدة . ولكن الطبع بق رديئاً لأن العلة لم تكن الحروف وإنما كانت علة ذلك الآلة الطابعة نفسها . ولما لم يكن متيسراً وجود آلة أخرى فى القاهرة قطع جريدة من ست صفحات ، فقد فضلنا أن نـد الجريدة الآن فى أربع صفحات ، وأن نطبعها فى آلة أخرى نظيفة . ولكن صدورها فى هذا الشكل مؤقت إلى أيام قليلة يتم فيها إعداد مطبعة البـد الجديدة . وحينئذ نـد إن شاء الله فى شكل جديد .

وفى الحادى عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٣ عاد المحرر فوجه إلى القراء الكلمة الآتية :

تم بحمد الله إعداد مطبعة البـد الجديدة . ولذلك يصدر البـد منذ غد فى ثمانى صفحات وفى شكل جديد . نسأل الله أن يوفقنا دائماً للخدمة التى نطلبها لهذا الوطن .

ولا شك أن هذه الزيادة فى هذه الصفحات سمحت للبـد بنشر مواد أخرى فضلاً عن المواد القديمة . فزيد فيه عمود آخر فى السياسة الخارجية وعمود ثالث بعنوان « رسائل الأقاليم » ، وغير ذلك .

تـدبير آخر فى مواد البـد :

لم يكف البـد بذلك حتى أخذ منذ زيادته إلى ثمانى صفحات يـد قراءه بصفحات جديدة منها :

— الصفحة الأدبية ابتداء من ١٠/٥/١٩٢٦

— الصفحة الاقتصادية . ابتداء من ١٣/٧/١٩٢٦

— صفحة السيدات . ابتداء من ٢٣/٧/١٩٢٦

— صفحة الفنون والآداب . ابتداء من ١٤/٨/١٩٢٦

— الصفحة العلوية ابتداء من ١٩/٨/١٩٢٦

— الصفحة القانونية . ابتداء من ١٦/٩/١٩٢٦

فإذا تركنا التجديد في الصفحات وجدنا تجديداً آخر في البلاغ في العناوانات والصور والرسوم الكاريكاتورية . فأما من حيث العناوانات فقد وجدنا صاحب البلاغ يميل إلى العناوانات الطويلة التي تملأ سطراً أو سطرين من مساحة العمود الذي يكتب فيه المقال .

وأما من حيث الإخراج فقد لوحظ أن العناوانات العريضة (أو المائشتات) لم تظهر في البلاغ قبل العدد (١٢٤٩) بتاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٢٧ . ثم درج البلاغ عليها بعد ذلك وأصبحت عادة من عاداته .

أما الصور الفوتوغرافية فأوشك ألا يكون لها وجود ما في الطور الأول من حياة البلاغ . ولكنها وجدت بعد ذلك في الطور الثاني من حياته . وفيه وجدنا صاحب الجريدة قد خصص الصفحة الأخيرة كلها للصور التي من هذا النوع . فكان بهذا العمل الأخير من المجددين في فن الإخراج . وهو الفن الذي لم نل من صحفنا المصرية إلى تلك الفترة التاريخية بعض ما يستحق .

وأما الرسوم الكاريكاتورية فقد بدأ ظهورها في البلاغ منذ العدد (٩١٠) وذلك بتاريخ ٩/٣/١٩٢٦ . غير أن هذا الفن الأخير من فنون الصحافة تفتى بوضوح في البلاغ الجديد أي في الطور الثاني من أطوار هذه الصحيفة . وأصبح يعتمد عليه اعتماداً تاماً في التعبير عن رأى الجريدة . وكان البلاغ في طوره الأول يعتمد على الصور الكاريكاتورية التي تنشرها صحيفة روز اليوسف

اليومية . ثم رأى البلاغ أن يعتمد على نفسه بعد ذلك . ومنذ يومئذ والبلاغ يأتي بالعجب العجاب في هذا الفن حتى لقد كان الكاريكاتور في البلاغ مسيراً لفن المقالات النقدية النزالية في هذه الصحيفة الحزبية ، وكان يتفوق عليه أحياناً في التعبير عن الرأي ، ويزيد عليه كذلك في النيل من الخصم .

أسرة تحرير البلاغ :

هناك حقيقة ينبغي التنويه بها عند الكلام عن أسرة تحرير البلاغ . وهي أن عباس محمود العقاد كان المحرر الأول لهذه الصحيفة بعد صاحبها . فقد كان كل من الرجلين يكتب في كل يوم مقالا سياسيا يعتبر مادة أساسية من مواد الجريدة . أما مقال العقاد فقد كان يحتل الصفحة الأولى على الدوام . وكثيراً ما كان يملأ هذه الصفحة بكلمها . وأما مقال عبد القادر فكان مكانه الصفحة الثانية تحت عنوان ثابت هو (الحوادث المحلية) . ذلك في الوقت الذي كان يصدر فيه البلاغ في أربع صفحات . فلما أصبح البلاغ يصدر في ست صفحات وأكثر أصبح المقال الذي يكتبه عبد القادر في الصفحة الرابعة بدلاً من الثانية .

على أن مقال صاحب البلاغ وهو ينشر في مكان ثابت ، وتحت عنوان ثابت ، وبتوقيع ثابت قد أصبح في نظرنا بهذه الصفات كلها أولى بأن يسمى عموداً صحفياً بدلاً من مقال صحفي . وبهذه التفرقة الفنية بين كلمة العقاد وكلمة صاحب البلاغ تصبح الأولى (مقالا) وتصبح الثانية (عموداً) وكثيراً ما كان هذا العمود يأخذ (شكل المصا) . وبه عرف صاحب البلاغ في تاريخ الصحافة .

والمهم أن نعرف أن العقاد واطب على المشاركة في تحرير البلاغ في طوره الأول من أوله إلى آخره حتى إذا عاد البلاغ إلى الظهور في طوره الثاني وذلك باسم

(البلاغ الجديد) لم نجد العقاد يكتب في هذا البلاغ شيئاً حتى سنة ١٩٣٧ وكما سنرى بعد .

على أن المقال الرئيسى الذى كان يكتبه العقاد جاء فى معظم الأحيان سياسياً . وأخذ فى حالات نادرة طابعاً أدبياً أو اجتماعياً . وذلك برغم أن البلاغ كان يشتمل — كما قلنا — على صفحة أدبية كثيراً ما كان يكتبها العقاد نفسه .



عباس محمود العقاد

معنى هذا باختصار شديد أن الذين يؤرخون البلاغ فى طوره الأول إنما يؤرخون فى الواقع لرجلين فى وقت واحد هما: عبد القادر حمزة وعباس العقاد . غير أن هذه الجريدة كانت تشهد بين الحين والحين أسماء لكتاب آخرين . منهم على سبيل المثال : سينوت حنا (فى مقالاته المسلسلة بعنوان : الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا) . ومنهم قنديل الرحمانى فى المقالات التى رد بها على صاحب كتاب (الإسلام وأصول الحكم) كما سيأتى ذكر ذلك . ومنهم عبد الحميد

نافع وعزيز مرهم وعبد الحميد سعيد ، ومحمد غالب المهندس ، ومحمد أحمد العوامرى . والآخران كانا يردان على طه حسين فى (الأدب الجاهلى) . ثم من الأسماء الجديدة كذلك محمد توفيق دياب (فى فصوله المختارة للشباب المصرى عن علماء الغرب) . هذا كله فى البلاغ فى طوره الأول . أما البلاغ فى طوره الثانى فقد شهد طائفة أخرى من الكتاب الطارئین عليه والذين لا داعى لذكرهم لقلة ما كتبوا فيه . ولا نكاد نستثنى من هؤلاء غير كاتب واحد فقط هو الدكتور محمد أبو طائلة الذى اعتاد أن يذيل مقاله فى موضوع السياسة أو موضوع المجتمع بالحرفين (ا . ط)

صفحة البعوض في قلم المطبوعات :

من المفيد للقارئ أيضاً أن يقرأ صفحة البلاغ في قلم المطبوعات فيرى بها المعلومات الآتية :

١ — حصل الأستاذ عبد القادر حمزة على تصريح بإصدار البلاغ في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . وصدر العدد الأول في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٣ .

٢ — إدارة الجريدة في شارع المدبولي رقم ٣٨ ولها مطبعة خاصة ورئيس تحريرها الأستاذ عبد القادر حمزة .

٣ — يقوم بتحرير المقالات الافتتاحية بهذه الجريدة كل من الأستاذين عبد القادر حمزة وعباس محمود العقاد يومياً وبانتظام .

٤ — عطلت البلاغ بأمر السلطة العسكرية في ١٩٢٣/٣/٦ بسبب المقالات التي نشرها ضد السلطة . ثم اكتفت السلطة العسكرية بالتعطيل لغاية ١٩٢٣/٦/٩ .

٥ — أُنذرت جريدة البلاغ في ١٩٢٨/٦/٢٦ لأنها نشرت في ذلك التاريخ قراراً أصدره بعض أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ اللذين قضى الأمر الملكي في ١٩٢٨/٦/١٩ بحلها . وذلك رغماً من تحذيرها من نشر هذا القرار .

٦ — أُنذر البلاغ في ١٩٢٨/٨/٧ بعد إذ نشر في العدد رقم ١٦٥٥ خبراً مختلفاً عن منشور زعمت فيه أن اللورد لويد بعث به إلى رؤساء المصالح بالوزارات . وكانت الحكومة قد أصدرت بلاغاً تكذب فيه ذلك الخبر تكذيباً قاطعاً . ولم ينشر البلاغ هذا التكذيب على وجه دل على شدة الإصراف . وعلى التحريض على كراهية محمد محمود باشا .

٧ — تقرر تعطيل البلاغ أربعة أشهر ابتداء من ١٩٢٨/٩/١٥ لأنها جعلت ديدنها نشر الأخبار الكاذبة بقصد إثارة الخواطر على النظام الحاضر . ولأنها تعرض بالقضاء ورجالها تعريضاً ترمي به إلى تهديده في حريته واستقلاله ،

والزج به في المنازعات الحزبية مما يؤدي إلى الخط من هيئته وإضعاف الاحترام الواجب له .

٨ - في ١٥/٦/١٩٣٠ صدر قرار من مجلس الوزراء (في وزارة إسماعيل صدقي .) بتعطيل البلاغ تعطيلاً نهائياً . وذلك تطبيقاً للمادة رقم ١٥ من الدستور وهي تخول للحكومة - وقاية النظام الاجتماعي - أن تتدخل بما قيدها به في شأن حرية الصحافة .

٩ - تجدد تصريحها في ٢٣/٦/١٩٣١ باسم هو (البلاغ الجديد) ثم سميت بالبلاغ فقط من ٢٩ يولية من نفس السنة . وهي جريدة سياسية يومية عربية . ومقرها شارع منصور رقم ٢٦ بالقاهرة . وتطبع بمطابع جريدة البلاغ .

١٠ - حكمت محكمة جنايات مصر في ١٧/١٢/١٩٤٥ بحبس كل من محمد عبد القادر حمزة صاحب البلاغ وإسماعيل عبد المولى رئيس التحرير بالحبس حبساً بسيطاً لمدة شهر ، وبتعطيل الجريدة لمدة شهر أيضاً ، وذلك بتهمة العيب في الذات الملكية

١١ - نقل امتياز الجريدة رسمياً إلى الورثة في الثاني من ديسمبر سنة ١٩٥١ .

١٢ - توقفت الجريدة عن الصدور نهائياً وكان آخر عدد صدر منها يوم الخميس ١٧/١٢/١٩٥٢ ورقم هذا العدد ٩٨٨٣ . وألغيت بقرار من وزارة الإرشاد القومي في ١٦ مايو سنة ١٩٥٤ لعدم صدورها بانتظام (١) .

(١) أعان على الوصول إلى هذه المعلومات صديقنا الأستاذ محمد تحسين مدير فلم الطبوعات .

مطبعة البعلغ :

منذ فكر عبد القادر حمزة في أن يملك لنفسه جريدة عزم على شراء مطبعة من أوروبا . وبالفعل استطاع الحصول على آلة للطباعة من طراز (روتاتيف) وظلت هذه الآلة تطبع الجريدة حتى سنة ١٩٣٠ ثم استبدلت بها آلة جديدة من طراز ألماني . وكانت هذه الأخيرة تطبع خمس عشرة ألف نسخة في الساعة الواحدة . وهذه الآلة الأخيرة قصة لا بأس من روايتها :

أقيم في سنة ١٩٢٧ بألمانيا معرض سمي إذ ذاك (بمعرض بولونيا للصحافة والطباعة) واشتركت فيه مصر وكان يمثلها فيه الأستاذة عبد القادر حمزة وحسن فهمي رفعت والدكتور أحمد فريد الرفاعي . وكانت فرصة طيبة أتاحت لعبد القادر أن يشاهد المطابع الحديثة . واستقر رأيه في النهاية على شراء الآلة سالف الذكر ولما عاد إلى القاهرة اشترى قطعة الأرض التي شيد عليها ضريح سعد فيما بعد . وإذ ذاك وقع اختيار عبد القادر على قطعة أرض قريبة من الضريح ، فأقام عليها مطبعة البلاغ الموجودة إلى اليوم .

وقبل بناء هذه الدار الأخيرة كانت للبلاغ دار قديمة في شارع الدواوين بجوار مطبعة مصر . وكان مقر المطبعة التي تطبع فيها الجريدة في أول شارع عماد الدين عند تقاطعه بشارع السلطان حسين . ثم انتقلت إلى شارع الشرفين تجاه البناء الذي تحتله الآن بورصة الأوراق المالية حيث كان قصر قطاوى باشا .

وفي ذلك البناء نفسه صدرت مجلة الأمل باللغة العربية ومجلة لسبوار باللغة الفرنسية . وهما للسيدة منيرة ثابت . وقد أغلقتا معاً في سنة ١٩٢٨ . ونقلت المطبعة بعد ذلك إلى شارع الدواوين بجوار مطبعة مصر ثم اتخذت لها مبنى جديداً في شارع منصور .

وتتألف المطبعة الأخيرة من آلة كهربية للكبس . وآلة أخرى لصب الرصاص في القوالب ، وآلة ثالثة لقطع الجوانب وتهذيب ظهر القالب . وهذا كله بالإضافة إلى الآلة الطابعة من طراز (روتاتيف) كما رأينا . وحتى سنة ١٩٤٨ كانت أصول الصحيفة تجمع باليد . ثم اشترى لها أصحابها في تلك السنة من إنجلترا آلة من طراز (لينوتيب) . واشتروا من أمريكا آلة من طراز (أنترتيب) .

وأما عناوانات الجريدة فكانت تجمع باليد لأسوة بما كان يتبع في بقية الصحف المصرية إلى ذلك الوقت .

وقامت مطبعة البلاغ في عام ١٩٣٦ بطبع جريدة المصرى . كما قامت أيضاً بطبع جريدة روزاليوسف اليومية وصحيفة الجورنال ديجيت بعض الوقت ، وجرائد الايكو والسوادى والاشتراكية (١)

الصحافة المصرية ترمى البلاغ :

اختفى البلاغ نهائياً في السابع عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٣ . فتبارت الصحف المصرية في رثائه . ولعل أبلغ ما قرأناه في ذلك رثاء كتبه الأستاذ مصطفى أمين بعنوان :

مصرع جريدة (٢)

إن احتجاب جريدة مصرية مثل جريدة البلاغ هو في رأيي حادث جلل أشبه بسقوط حصن عظيم ، أو إفلاس مصرف كبير ، أو انهيار سد منيع . فليس هو حادث وفاة ينشر في صفحة الوفيات . وإنما هو كارثة يجب أن

(١) أظن على هذه المعلومات الدكتور خليل صابات عضو هيئة الأستاذ قسم الصحافة بجامعة القاهرة .

(٢) أخبار اليوم — بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٦

تقف أمامها منكسى الرأس ثم نبحث عن أسبابها ، ونعرف مقدار الخسارة التي أصابت مصر بفقدائها .

ليست الصحيفة ورقة تقرأ ثم تطوى . ولا هي أبنية ومطابع . وإنما هي قصة كفاح بين السطور فالصحف لا تكتب بالخبر إلا قليلا ، وإنما تكتب بالدم دائما . وهذه الأعمدة السوداء التي تفصل الكلمات ليست إلا أعصاباً محترقة ، وأنفاساً متقطعة ، وومضات ذهن يكبد ويكده لكى يحول المعانى إلى حروف . والصحيفة ليست خبراً وإنما هي تاريخ . وقد وصفوا الصحف بأنها مرآة ، ولكن صحفنا المصرية كانت على الدوام مرآة مكبرة ، وكانت دائماً أكبر من النهضة ، بل سبقت دائماً إلى الأمام . وقصة الصحف المصرية هي قصة كفاح مصر كله ، فكل معركة خاضها الشعب كانت الصحف ميدانها وأسلحتها ، وكانت الصحف هي جرحى المعركة وقتلاها !

إن الصحف المصرية لم تستطع أن تقف موقف المتفرج لأحداث البلاد . ولو أن عبد القادر حمزة اكتفى بأن يكون صحفياً محايداً ، لا يغضب إذا غضبت مصر ، ولا يحارب إذا حاربت مصر . ولا يثور إذا اعتدى المعتدى على مصر — لو أنه فعل ذلك — لاستطاع أن يعيش فى مأمن من العواصف ، ولبقى البلاغ وله رصيد من العزب والعمارات يستطيع به أن يقاوم الأزمات وأن يغالب التطورات . ولكن الصحفيين المصريين لم يستطيعوا أن يعيشوا غرباء عن بلادهم ، كانوا دائماً فى المعركة . ومن أجل ذلك لا نجد صحيفة مصرية واحدة لم تعطل ولم تصادر ، ولم يسجن أصحابها ولم تنزل بهم الخسائر الفادحة ، ولم توجه إليهم الطعنات الفتاكة .

يكفى أن نذكر للبلاغ أيام عبد القادر حمزة أنها تحملت سياط الطغاة ، واختطفت منهم السياط لشبعمهم بعد ذلك ضرباً بها حتى سقطوا مخرجين فى طغيانهم .

يكنى أن نذكر أنها قاومت بطش الحكام الذين جعلوا الصحافة كأحجار
الطاولة فدفنتهم البلاغ في القبور التي حفروها لحرية الصحافة !

يكنى أن نذكر أنها استطاعت أن تهزم هؤلاء الطغاة في كل معركة
واجهتهم فيها ، يكنى أنها واجهت العواصف وحيدة مؤمنة ترد الضربة
ضربتين ، واللكمة عشر لكمات ، ولكنها لم تسقط أبداً في المعركة .

واليوم تسقط البلاغ في غير معركة ، وهذا هو عزاء عبدالقادر حمزة في
قبره أن الصحف العظيمة لا تموت ، وإنما يموت كل من حاول أن يقتل
صحافة عظيمة ! .

الفصل الثاني

الجو السياسى للبلاغ فى طوره الأول

صدر البلاغ فى فترة من فترات التاريخ المصرى الحديث أطلقنا عليها بحق (فترة انتعاش الدستور) . ونحن نغنى بذلك أن مصر شهدت فى أثناءه انعقاد (البرلمان الأول) ممثلاً للأغلبية السعدية الوفدية الساحقة . وكان هذا البرلمان نموذجاً للبرلمانات الحية التى تفخر بها مصر . كما شهدت تلك الفترة أيضاً انعقاد (البرلمان الثانى) ممثلاً للأحزاب المؤتلفة . وكان هذا الأخير نموذجاً للبرلمانات الناجحة أيضاً ، لولا أن القوى الرجعية تضافرت عليه فيما بعد ، وحاولت أن تضعفه وتنهكه فلم تفلح

وليس بد للباحث فى تاريخ الصحافة المصرية من التعرض لهذه الصفحة من صفحات الكفاح الذى بذلته الأمة المصرية من أجل الدستور وأن يعتمد على ذلك فى تقدير الجهود التى بذلها كبار الصحفيين من أمثال صاحب السيرة فى هذا السبيل . فدعنا إذن نروى لك هذه القصة لتعرف أيها القارىء كيف اشتري المصريون دستورهم بأعصابهم ودمائهم ، وكيف ناضلوا عنه . نضالاً أذهل الجبابرة الأقوياء من أعدائهم ، وكيف وصلوا إلى أن يضعوا دستورهم على قاعدة (أن الأمة مصدر السلطات)

وصل بين فترتين :

لم تكن مصر خامدة ولا ساكنة فى عهد الاحتلال . بل كانت تقاوم وتجاهد ، وتصابر وتجادل . وكان قسارى أملها أن تحصل أولاً على ما أيسره (بالحكم الذاتى) . وقد رأينا أن المقصود به شيان لا ثالث لهما :

أولها - أن يحل المصريون محل الإنجليز في الوظائف الكبرى ، بحيث لا يصبح المصريون محكومين بالفتش الإنجليزي أو المستشار الإنجليزي ، ولكن برؤساء من جنسهم فقط .
وثانيهما - أن تتوسع الهيئات التشريعية التي أقامها الاحتلال في اكتساب حقوق دستورية جديدة كلما وسعها ذلك .

وكانت الصحف الوطنية المعتدلة - ومنها صحيفة الأهرام كما رأينا - تسعى سعيها الحثيث في هذه الحدود التي تكلمنا عنها . وكان رجل كعبد القادر حمزة بعقليته الواقعية التي تؤمن بنظرية التدرج يكسب لأمنه من هذه الحقوق كل ما يستطيع . ثم كان عبد القادر حمزة لإيمانه بالواقع أيضاً يعترف بأن هذه المكاسب النسبية في مجال الحكم الذاتي ليست عملاً مصرياً بحتاً ، ولكنها عمل إنجليزي . إذ لو كان الأمر بيد المصريين لوصلوا في المطالبة بحقوقهم الدستورية ، والظفر بهذه الحقوق إلى آخر الشوط .

الاستفتاء الفبر بصرح ٢٨ فبراير :

ثم قامت الثورة الشعبية الكبرى في سنة ١٩١٩ وأفلحت في أن تغير من سياسة الإنجليز تجاه مصر . وكان من نتيجة ذلك أن ظفرت البلاد بما نسميه نحن الآن « بالاستقلال المقيد » بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . فنذ ذلك التصريح ومصر تتوسع شيئاً فشيئاً في أطباعها ، وتحاول أن تدنو من آمالها ، وبعد أن كانت تقنع في عهد الاحتلال بالتوسع في الحكم الذاتي أصبحت تطمح في عهد الاستقلال بالدستور الحقيقي والاستقلال التام لمصر والسودان .

لقد كان الاستقلال الذي أتى به التصريح مقيداً بقيود ثقيلة . فهو وإن اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، فإنه شوه هذا الاعتراف بتحفظات أربعة وهي : الدفاع عن مصر ، وحماية الأجانب بها ، وحماية الأقليات كذلك ومسألة السودان .

ومنذ علم سعد زغلول بهذا التصريح — وكان يومئذ في عدن مع من قبضت عليهم السلطة العسكرية البريطانية من أصحابه — بادر إلى إعلان رأيه في التصريح فوصفه « بأنه نكبة وطنية كبرى » ، وغضب الإنجليز لهذا الوصف الصريح ، فنفوا سعداً وأصحابه إلى مكان أبعد في الأرض — إلى سيشل قرب جزيرة مدغشقر . وتركوا مصر يومها تصطبى بنار حامية ، هي نار الفرقة والخلاف المرير بين السعديين والعديليين من أجل المفاوضات التي قيل أنها ستدور حول التحفظات الأربعة التي أشرنا إليها .

غير أن هذه الخصومة السياسية العنيفة بين الفريقين لم تمنع من تحقيق مزايا التصريح . ومنها أن السلطان فؤاد أعلن نفسه ملكاً على البلاد في ١٥ مارس من تلك السنة . ومنها أنشأ وزارة الخارجية المصرية من جديد بعد إذ كانت معطلة في عهد الحماية . ومن مزايا التصريح أيضاً تأليف لجنة لوضع مشروع الدستور على أحدث المبادئ الدستورية الموجودة في العالم . وكانت لجنة الدستور تتألف من ثلاثين شخصاً من كبار رجال القانون على رأسهم حسين رشدى باشا . وكان من أبرز رجالها عبد العزيز فهمى ومحمد حسين هيكل وكان يطلق على الأول اسم « أبى الدستور » ودعيت هذه اللجنة للاجتماع فوق الاختيار على ثمانية عشر رجلاً من رجالها فقط سماهم سعد زغلول فيما بعد « لجنة الأشقياء » . ومع ذلك فقد قامت هذه اللجنة بمهمتها خير قيام وأتمت وضع الدستور في مدة لم تزد عن ستة أشهر .

حزب الأحرار الدستوريين :

على أثر ذلك تألف في مصر حزب جديد كان معظم أعضائه من الذين اشتغلوا بوضع الدستور وأطلق الحزب على نفسه (حزب الأحرار الدستوريين) برئاسة عدلى يكن باشا ثم رأى الحزب أن يكون له جريدة تصدر باسمه



محمد حسين

هي جريدة السياسة. وصدر
العدد الأول منها في الثلاثين
من أكتوبر سنة ١٩٢٢ وفي
صدره الخطبة التي ألقاها
عدلي يكن معلناً ميلاد هذا
الحزب. وبقي عدلي يكن
رئيساً للحزب حتى سنة
١٩٢٤ حين خلفه في الرئاسة
عبد العزيز فهمي ولخص
الأستاذ عبد الرحمن الرافعي
سياسة هذا الحزب الجديد
بأنها سياسة التساهل مع
الإنجليز للوصول إلى حل
لل قضية المصرية (١)، وهي
السياسة التي لم يرض عنها
الوفد، ونظر إلى التصريح

على أنه إعلان من جانب واحد فقط هو انجلترا. وليس فيه ارتباط أو قبول
من جانب مصر، فلا ينبغي لها أن تنقيد به وهكذا وجدنا أنفسنا أمام نظريتين
سياسيتين تجاه التصريح هما نظرية الأحرار ونظرية سعد أو حزب الوفد.

صدور الدستور في ١٩ من أبريل سنة ١٩٢٣ :

أخيراً وبعد مجهودات عنيفة من جانب الحكومة التي كان يرأسها
عبد الحالق باشا ثروت صدر الأمر الملكي بالدستور في ١٩ من أبريل سنة ١٩٢٣
وذلك طبقاً للشروع الذي وضعته لجنة الدستور محذوفاً منه - بكل أسف

(١) في أعقاب الثورة المصرية - ج ١ ص ٤٧

النصوص الخاصة بالسودان . ذلك أن هذا الدستور كان في الحقيقة هدفاً
لحرب عنيفة من جهتين كبيرتين هما : القصر من جانب والإنجليز من جانب
آخر . أما القصر أو الملك فواد فلأنه كان شديد الحذر لهذا الدستور الذي
تعرض لموضوع (اختصاصات الملك) و (السلطة التي له على المعاهد الدينية)
ونحو ذلك . وأما الإنجليز فقد كانوا أشد سخطاً وكرهية لهذا الدستور الذي
أصر فيه واضعوه على مسألة السودان ثم أرغمهم الإنجليز على حذف النصوص
الخاصة به وجعل هذا الموضوع مادة للمفاوضات المقبلة .

وصدر الدستور في مائة وسبعين مادة بنيت على أساس (أن الأمة مصدر
جميع السلطات) وهو الأساس الذي أراد نسيم باشا هو الآخر أن يهمله
إهمالاً تاماً في صلب الدستور . ولكنه استقال قبل أن يتمكن من ذلك .

الوفراج عن سعد وأعضاء الوفد :

في نهاية شهر أبريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون الانتخاب . ونص فيه على
أن يكون انتخاباً على درجتين : الأولى انتخاب المندوبين الثلاثينين . والثانية
انتخاب النواب .

يومئذ لم يكن من الحكمة في شيء أن يصدر قانون الانتخاب ولا يفرج
عن سعد وأصحابه ليشتبكوا في هذه الحركة . ومن ثم رأت الحكومة البريطانية
يأمرشاد من اللورد اللبي أن تصدر قراراً بالإفراج عن سعد وأصحابه . فصدر
هذا القرار في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ وعاد سعد من جبل طارق وخرج
أعضاء الوفد من معتقل المظلة .

إلغاء الاعطاس العرفية في ٥ يولية سنة ١٩٢٣ :

قبل أن تأخذ الحكومة المصرية في إجراء الانتخابات العامة كان لابه
لها من تغطية المسائل التي نجمت عن حالة الحماية . وكان من أهمها اثنتان :

أولاهما - مسألة التضمينات . والثانية مسألة الأحكام العرفية .
 أما الأولى فقد صدر بها قانون في ٥ بولية سنة ١٩٢٣ يقضى بإجازة جميع
 ما قامت به السلطة العسكرية منذ إعلان الأحكام العرفية في نوفمبر سنة ١٩١٤ وذلك
 من إجراءات إدارية وقضائية وتشريعية . وبمقتضى هذا القانون لا يحق للبصريين
 الرجوع بتعويض عن الأضرار التي أصيبوا بها في أثناء الأحكام العرفية . أما
 الأجانب فلم الحق في التعويض عن الأضرار التي أصابهم بسبب هذه الأحكام .
 وأما الثانية - وهى الأحكام العرفية - فحين رأى لورد اللنبى أن مصر
 أطاعت في إصدار قانون التضمينات لم يجد بداً من إطاعتها في إلغاء الأحكام العرفية .
 وبهذه الطريقة صفا الجرو وتبأ الناس للدخول في الانتخابات وعقد البرلمان .

الفوز السامى لحزب الوفرة :

عاد سعد زغلول من المنفى في شهر مارس سنة ١٩٢٣ واستقبلته البلاد
 بحفاوة كبيرة لا تقل عن حفاوتها به في عام ١٩٢١ ، وبهت الأحرار
 الدستوريين لهذه الحفاوة التي أفقدتهم الأمل في النجاح في الانتخابات .
 وكانوا من قبل واثقين من نجاحهم فيها بحكم أنهم واضعو الدستور ، وبحكم أنهم
 الحاصلون على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وهو التصريح الذي نقل مصر
 إلى هذه الحالة الجديدة



سعد زغلول

وقد دفع الخوف من نتائج الانتخابات زعيما
 من زعماء الأحرار الدستوريين - هو
 عبد الخالق ثروت باشا - إلى أن يكتب خطاباً
 لسعد باشا يحتكم وإياه في الخلاف السياسى إلى
 الأمراء . وكان جواب سعد على ذلك أن رفض
 هذا الطلب قائلاً لثروت باشا : إن الاحتكام
 شأن الأكفاء : وأين منه ثروت وغير ثروت

في تمتعه بثقة الأمة ليحاول الوقوف إلى جانبه في مقام الخصوم (١) .

ثم ظهرت نتائج الانتخابات فإذا الوفد يفوز بمائة وخمسة وتسعين مقعداً في البرلمان تاركاً للحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين تسعة عشر مقعداً فقط .

وزارة سعد وزارة الشعب :

هل يقبل سعد الوزارة أو يتركها لأحد من أنصاره ويكتفى هو بزعامة الحركة الوطنية ؟ سؤال صعب فكر فيه سعد وأصحاب سعد . فبالرغم من أن الأوضاع الدستورية تجعل الحكم حقاً من حقوق الأغلبية ، وتحم أن يكون رئيس الوزراء هو رئيس هذه الأغلبية « فإن هناك حالة تعترض هذه الأوضاع وهي وجود الاحتلال البريطاني . وكيف يكون مسلك الزعامة في الحكم مع بقاء هذا الاحتلال ؟ ، (٢) .

لقد رأى أكثر العقلاء في الأمة أن الأمل بزعيم الحركة الوطنية في هذه الأمة أن يبتعد عن الوزارة حتى لا يصطدم بالاحتلال ، ويصبح هدفاً لدسائسه ومؤامراته ، فيضطره هذا إلى كثير من التساهل مع الاحتلال في حق من حقوق البلاد . وبذلك تسقط هيئة الزعامة التي هي من غير شك أكبر من هيئة الحكم .

ويكنى أن نذكر أن سعداً هو الذي هاجم تصريح ٢٨ فبراير . فتأليف وزارة في ظل هذا التصريح ربما يكون نوعاً من الاعتراف به كما قال بذلك الأمير عمر طوسون (٣) .

(١) محمد حسين هيكل . مذكرات في السياسة المصرية . ج ١ ص ١٨٢

(٢) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية . ج ١ ص ١٣٥

(٣) المصدر المتقدم ص ١٣٨ .

غير أن سعداً قبل بعد تردد طويل أن يؤلف الوزارة . وصرح في جوابه إلى الملك حين طلب منه تأليف الوزارة بأن قبوله إياها لا يعتبر اعترافاً بأية حالة أو حق استنكره الوفد . يريد بذلك عدم الاعتراف بالتحفظات التي نص عليها تصريح ٢٨ فبراير .

والحق لقد كان سعد مثالا للحاكم الدستوري بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى . كان لا يقبل تدخلا في وزارته من جانب القصر ولا من جانب المندوب السامي البريطاني . وقد اعترف له خصومه بهذه الميزة التي لم يستحق أن يوصف بها أحد سواه في تلك الفترة التي نورخ لها الآن .

المعارضة الحرة في داخل البرلمان الاول .

افتتح البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ . وكان يوما مشهوداً في تاريخ مصر . وبعد أن انتهت المراسيم الخاصة بذلك اليوم فكر الوفديون أصحاب الأغلبية البرلمانية في تأليف ما سموه « بالهيئة الوفدية » . كما فكرت المعارضة في أن يكون لها صوت في داخل المجالس النيابية . وعلى الرغم من أن هذه المعارضة أخذت على سعد ضيقه بالمناقشة فقد شهد أصحابها للبرلمان الأول بأنه سار سيرة حسنة وكتب لنفسه صفحة بيضاء لم يأخذ عليها الأستاذ عبد الرحمن الرافعي — وكان عضواً في البرلمان عن الحزب الوطني — أكثر من تصرفه بإزاء قانون الاجتماعات والمظاهرات . وهو القانون الذي صدر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ أي قبل افتتاح البرلمان بنحو سنة ، وقد أحيل هذا القانون على البرلمان ضمن قوانين أخرى صدرت قبل انعقاده . وكان قانون الاجتماعات والمظاهرات يضع قيوداً ثقيلة هي بمثابة الحجر على حرية الناس . فلما أحيل هذا القانون على لجنة الداخلية بمجلس النواب وبحته اللجنة بحثاً جيداً رأت وجوب إلغائه . فقرر المجلس إلغاءه بإجماع الآراء . ولكن الوزارة السعدية

طلبت إعادة النظر في قرار الإلغاء بحجة أنها لم تكن حاضرة في الجلسة ، فقرر المجلس تأجيل المناقشة حتى تقدم الوزارة مشروعاً بقانون آخر لهذا الغرض وقدمت الوزارة بالفعل هذا المشروع . ولكن انفضاض الدورة البرلمانية الأولى في العاشر من شهر يوليو سنة ١٩٢٤ حال دون عرضه على المجلس . ثم حدث أن حل هذا المجلس نفسه في نوفمبر من تلك السنة فبقى القانون قائماً بأحكامه الاستبدادية وأصبح أحيولة من الأحاييل التي لجأ إليها الإنجليز من وقت لآخر ، وانتفعوا بها فيما بعد في محاربة الدستور وإضعاف الحركة الوطنية . قلنا أن أكثر العقلاء في الآلة أشفقوا على زعيم الأمة من الحكم ومتاعب الحكم . وجاءت الأيام تحقق هذا الرأي . فقد بدأت صعوبات كثيرة تواجه وزارة الشعب . وكان سعد يواجه كل ذلك بعناده ، وصلابته المعروفة في الحق وكان خليقاً بهذه الوزارة أن تبقى ما بقي سعد ، لولا أن وزارته هذه كانت مهددة بدسائس الإنجليز ودسائس القصر . ولنظر الآن في أولى هذه الصعوبات التي اعترضت طريق سعد .

٩ — البرلمان الأول ومسألة السودان :

عرفنا أن الدستور المصري صدر ظاهراً من النصوص الخاصة بمسألة السودان وعدم انفصاله عن مصر . غير أنه بالرغم من ذلك استمسكت وزارة سعد بالسودان إلى أبعد حد . وجاءت تصريحات سعد في مجلس النواب وذلك في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤ مؤيدة لهذه السياسة بعبارة لا تحتمل الشك . غير أن الحكومة البريطانية ردت على هذه التصريحات في مجلس اللوردات بعد ذلك بيومين . وصرح اللورد بارمور بقوله : إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال من الأحوال ، وأن نظام السودان أن يتعرض لتغيير ما إلا بموافقة البرلمان الإنجليزي . ثم عاد سعد فرد على هذه التصريحات في مجلس النواب المصري

في ٢٨ يونية سنة ١٩٢٤ . فقال يخاطب النواب : إننى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه وفى حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة المصرية لن تنازل عن السودان ما عاشت . وهى تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب . ولم يكتف سعد بهذا الرد حتى قدم استقالته من الوزارة فى اليوم الثانى بحجة أنه رأى فى تصريحات بارمور ما يحمله على التخلي عن الحكم أولا والمفاوضة بعد ذلك غير أن الملك بضغط من رأى العام المصرى فى ذلك الوقت لم يقبل الاستقالة وبقيت الوزارة . والآن فلننتقل إلى الصعوبة الثانية من الصعوبات التى واجهتها هذه الوزارة . .

٢ - مفاوضات سعد - مكرونالد :

كان سعد مخدوعا فى حزب العمال بانجلترا . وكان يعتقد أنه مخالف فى سياسته لحزب المحافظين كل المخالفة ولذلك لى دعوة مستر ماكدونالد لاستئناف المفاوضات . وفى الخامس والعشرين من يولية سنة ١٩٢٤ سافر سعد لهذا الغرض . وتفاوض الجانبان ولكن سرعان ما انقطعت هذه المفاوضة من يومها الثالث حين قدم سعد مذكرة بشروطه التى تتلخص فيما يلى :

أولا - سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية .

ثانياً - سحب المستشارين المالى والقضائى .

ثالثاً - زوال كل سيطرة لبريطانيا على الحكومة المصرية ولا سيما العلاقات الخارجية .

رابعاً - عدول الحكومة البريطانية عن دعوى حماية الأقليات والأجانب فى مصر .

خامسا - استمساك سعد بالتصريحات التى سبق له أن أدلى بها فى مجلس النواب المصرى بشأن السودان .

ثم لنتنقل من ذلك إلى الصعوبة الثالثة التى واجهت وزارة الشعب ونعنى بها :

٣ - وسائل العصر :

حقد القصر على سعد ورأى فيه خطراً يهدده . وفكرت الحاشية يومئذ في التدابير التي تؤدي حتماً إلى استقالته . من ذلك أنها أوعزت إلى طلبة الأزهر والمعاهد الدينية بالإضراب وإغلاق الوزارة من هذه الناحية . ونحن نعلم أنه كان للملك - استناداً إلى المادة (١٥٣) من الدستور - أمر السيطرة على الأزهر والمعاهد الدينية بحيث لا يكون للوزارة سلطان عليها . ونحن نعلم أيضاً أن هذه المسألة قديمة في التاريخ المصري أثرت في مجلس شورى القوانين على عهد عباس حلمي الثاني . وانقسم النواب فيها إلى قسمين : أحرار يقولون بأن الخديو لا يصح أن يكون له سلطان على المعاهد الدينية . ومحافظون يقولون بسلطانه عليها .

وأخيراً تنتقل إلى الصعوبة الرابعة ، أو إلى الصخرة القوية التي تحطمت عليها الوزارة الشعبية بل الأمانى القومية ، وأصابها الحركة بذهول كبير لم تكف تفريق منه إلا بحيلة واحدة فقط وهي حيلة الائتلاف بين الأحزاب . وهذه الكارثة الأخيرة التي أطاحت بوزارة سعد هي :

٤ - مقتل سردار في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

في تقديري وتقدير الكثيرين من درسوا الحوادث المصرية الهامة أن الحاقدين على وزارة سعد حاربوا في الطريقة التي يسقطون بها وزارته . فلم يجدوا لتعكير الجو بين مصر وإنجلترا غير طريق ارتكاب هذا الحادث الذي هو مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام . وأدرك سعد منذ اللحظة الأولى أنه المقصود الحقيقي بهذه الجريمة أو الدسيسة . وكان مما قال في خطبته المشهورة في ذكرى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ما يلي :

هجمت هذه النازلة على البلاد فأزعجتها وهزت أرجاءها هزاً عنيفاً .
 وكنت أنا أول المهزوزين بهجومها ، وأشد الناس اعتقاداً بتدبيرها ضد وزارة
 كنت متشرفاً برياستها . وكانت الدسائس كثيرة حولها ، ونية الدسائسين
 معقودة على إسقاطها . ولو أدى الأمر إلى تخريب البلاد وتدميرها . وكنا
 أشد الناس سخطاً عليها وأسفاً لها شعوراً منا بأننا نحن المقصودون بها . ولأنها
 ألمت بنا والأمن سائد والراحة شاملة ، والحلم منصرف إلى تحسين العلاقات
 الخارجية وإصلاح الأحوال الداخلية والأمة والبرلمان والحكومة في أتم
 اتفاق على السير بالأمور في طريق التقدم والكمال . وخطبة العرش التي لم
 تكن جف ميادها تفيض غفراً بذلك الأمل الشامل والاتحاد الكامل ،
 في تلك اللحظة الرهيبة لم تجد الوزارة بداً من الاستقالة وما هي إلا
 ساعات قليلة حتى جاءها الإنذار البريطاني بمطالبه الشديدة ومنها :

- ١ - إعتذار الحكومة المصرية عن الجناية .
- ٢ - منع المظاهرات ومعاينة الجناة بأشد عقوبة .
- ٣ - غرامة قدرها نصف مليون جنيه تدفعها الحكومة المصرية
- ٤ - سحب الجيش المصرى من السودان
- ٥ - ترك الحرية للحاكم العام في السودان في أن يزيد مساحة الأتبان
 التي تزرع في الجزيرة إلى الحد الذي يريد .
- ٦ - أن تكف الحكومة المصرية عن كل معارضة لانتجلترا في التحفظات
 الخاصة بحماية الأجانب في مصر أو الخاصة ببقاء المستشار المالى والمستشار
 القضائى بها .

وما هو إلا أن درست وزارة سعد مواد الإنذار حتى ردت بالموافقة
 على البنود الثلاثة الأولى والمعارضة بكل قوتها فيما تلا ذلك .
 هكذا أسدل الستار على فصل من فصول الحياة النيابية الصحيحة في مصر .

كان خليقا بأن يطول وأن يأتي بخير النتائج في الوصول بسعد زغلول إلى تحقيق
الآمال المصرية .

وزارة زيور باشا ومحنة البرلمان الأولى

في نفس اليوم الذي استقالت فيه وزارة سعد باشا تألفت وزارة أحمد
زيور باشا . وهي الوزارة التي اتخذت لنفسها شعار « إنقاذ ما يمكن إنقاذه »
ومعناه الاستعداد التام لتسليم ما يمكن تسليمه . وبالفعل وجدناها سلت في
بقية البنود أو المطالب التي اشتمل عليها الإنذار . ومن ثم عادت السلطة
العسكرية سيرتها الأولى ، فقبضت على بعض الشبان الثائرين ومنهم في ذلك
الحين مكرم عبيد ومحمود فهمي القراشي ، وعبد الرحمن فهمي وغيرهم .



أحمد زيور

ثم حدثت الطامة الكبرى بعد ذلك بجلاء
الجيش المصري عن السودان ، وبإعادة النظر في
توزيع مياه النيل ، وبصدور المرسوم الخاص
بتأجيل البرلمان شهراً ، وذلك في ٢٥ نوفمبر سنة
١٩٢٤ . وقبل نهاية الشهر بيوم واحد فقد صدر
المرسوم الملكي بحله . ويومها دخل الوزارة
الزيورية رجل من حزب الأحرار الدستوريين
سيكون له دور حقيقي في محنة الدستور . وهذا
الرجل هو إسماعيل صدق .

حزب الاتحاد

لم تكف الحاشية كل هذه المصائب حتى زادت مصيبة جديدة . هي
تأليف حزب جديد باسم القصر هو حزب الاتحاد . وما كان للقصر في
أى بلد دستوري من بلاد العالم أن يكون له حزب سياسى بحال ما . وقد

كان حزب الاتحاد أو حزب السراى — كما عرفه الشعب بهذا الاسم — من صنع رجل عرفه الشعب بالقدرة على الدس والكيد . وهذا الرجل هو حسن نشأت باشا . وكان شعار هذا الحزب ، الولاء التام للعرش . واختير لرياسته يحيى باشا إبراهيم فى أول الأمر ، ثم حلى باشا عيسى فيما بعد .

وسئل سعد زغلول عن رأيه فى هذا الحزب فتأنى قليلا وابتسم ثم قال : أن إنشاء هذا الحزب عمل مخالف كل المخالفة للظروف الحاضرة . وقد أعطوه اسماً يظهر منافياً لاسمه منافاة تامة . ومع ذلك فليس فيه عضو واحد ذو عقيدة صريحة . وأنصاره كلهم جمعوا بواسطة السلطة . أن حزباً سياسياً مستحقاً لهذا الاسم لا يؤلف بين يوم وآخر . وليس تأليفه سهلاً . وأنا لا أخاف هذا الحزب فى شيء لأنه يحمل فى قلبه كل العوامل اللازمة لانحلاله (١) .

الفوز السامى للوفد فى الانتخابات الجبرية

لم يزل زيور فى الوزارة . ولم يزل يتدخل فى الانتخابات التى أمر بإجرائها ولم يزل يعبث بالدوائر الانتخابية ، ويسلك جميع الطرق القانونية وغير القانونية للحصول على النتيجة التى يرضى عنها . ولن يرضى عنها حتى تسفر عن نجاح المرشحين من حزب الاتحاد أولاً وحزب الأحرار الدستوريين بعد ذلك .

وظهرت نتائج الانتخابات وكانت الأغلبية فيها بطبيعة الحال للوفد . فلم تجد الحكومة الزيورية بدأ من حل هذا المجلس الثانى كما سبق لها أن حلت المجلس الأول . وكأنه بذلك قد حل البرلمان مرتين لسبب واحد ، وفى ذلك ما ينافى المادة الثامنة والثمانين . إذ ذاك بدأت البلاد عهداً من العسف والظلم والكيد للدستور والحرية ، حتى ثارت ثائرة الصحف الوطنية إلى حد دعا

هذه الوزارة كذلك إلى تعديل قانون العقوبات بما يساعد على التشديد على دعاة السخط والتردد على الحكومة . وبالفعل صدر هذا القانون في ٩ يولية سنة ١٩٢٥ . ثم أعقبه قانون الجمعيات والهيئات السياسية في ٢٧ أكتوبر من نفس السنة .

اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه :

لم يكن من الطبيعي أن تقف الأمة مكتوفة اليدين أمام حكومة تسومها العذاب وتحرمها ثمرة الكفاح المرير في سبيل الحرية والدستور . فأخذ فقهاء القانون الدستوري يقبلون الأمر على وجوهه المختلفة . وكان من بينهم الصحفي الغيور أمين الرافعي صاحب جريدة الأخبار التي تحدثنا عنها في الجزء السابع من أدب المقالة الصحفية .

رأى هؤلاء القانونيون أن المادة السادسة والتسعين من أحكام الدستور تنص على أن البرلمان لا بد من اجتماعه من تلقاء نفسه في الحادى والعشرين من نوفمبر . ومن ثم دعا أمين الرافعي في صحيفة الأخبار إلى تنفيذ هذه المادة واجتمع البرلمان من تلقاء نفسه بفندق الكونتنتال في ذلك الموعد وأسفر الاجتماع عن قرارات هامة منها :

أولاً — الاحتجاج على تصرفات الوزارة .

ثانياً — عدم الثقة بهذه الوزارة .

ثالثاً — اعتبار دور الانعقاد مستمراً بقوة القانون .

موقف زبور من هات البرلمان

وقعت الوزارة في حرج شديد . وخاصة حين انضم أمراء البيت المالكة إلى هذه الحركة بمواطنهم وعقولهم وطلبوا إلى الملك إعادة النظام الدستوى .

ولم تجد الوزارة أمامها إذ ذاك إلا طريقاً واحداً هو الإعلان عن إجراء انتخابات جديدة . فاستصدرت لذلك مرسوماً في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ .

غير أنه لسوء حظ هذه الوزارة التي اعتدت على الدستور أن جاء صدور هذا القانون بعد تسليمها لإيطاليا في واحة جغبوب ، وموافقتها على التسليم في غيبة البرلمان . فهاجت الأحزاب السياسية في مصر . وأرعى بعضها إلى بعض بمقاطعة الانتخابات . واشترك عمد البلاد في هذه الحركة وحاكمتهم الوزارة محاكمة شديدة على ذلك . وفزع الإنجليز من كل هذا الفساد الذي حاق بالبلاد وخافوا على أنفسهم من عواقبه . فسعى المندوب السامي البريطاني — سير لويد جورج — حتى استقال أو أقيل حسن نشأت باشا من منصبه في السراي وتزعزع حزب الاتحاد ووهت قوائمه . وإذ ذاك صفا الجو قليلاً وهدى الساسة لتحقيق فكرة جديدة وهي فكرة :

التعرف بالأحزاب المصرية للمرة الأولى :

وكان ذلك في سنة ١٩٢٦ . ووافقت الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخابات ، وعقدت ما أسمته إذ ذاك (بالمؤتمر الوطني العام) وكان يضم نواب الأمة وشيوخها وأصحاب الكلمة النافذة فيها لبحث هذه الحالة الشاذة . وأصدر المؤتمر بياناً وطنياً وقع عليه أعضاء الأحزاب الثلاثة . الحزب الوطني وحزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين . وخضعت الوزارة لقرارات المؤتمر . واستصدرت في الثاني والعشرين من فبراير سنة ١٩٢٦ مرسوماً آخر يجرى انتخابات جديدة على أساس الانتخاب المباشر . وهنا اتفقت الأحزاب الثلاثة على تقسيم الدوائر الانتخابية فيما بينها بحيث يكون للوفد ٢٦٠ دائرة وللأحرار الدستوريين ٤٥ وللحزب الوطني ٩ دوائر فقط .

الوزارة الاستثنائية الاولى :

سقطت وزارة زيور بطبيعة الحال وتلتها أول وزارة ائتلافية وهي وزارة عدلى يكن فى السابع من شهر يونيو سنة ١٩٢٦ . واجتمع البرلمان فى العاشر من ذلك الشهر . وانتخب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين . وعادت الحياة الدستورية السليمة للبلاد .



عدلى يكن باشا

غير أن هذه الوزارة الائتلافية آثرت السلامة والعافية منذ بداية الأمر فأهملت القضية المصرية . ولم تبذل أى جهد لإعادة الجيش المصرى إلى السودان ، ولم تحقق انضمام مصر إلى عصبة الأمم كما وعدت بذلك فى خطبة العرش ، ولم تخطط خطوة واحدة نحو إلغاء الامتيازات الأجنبية ، ولم تضع لنفسها خطة واضحة للسير عليها فى الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى وغير ذلك .

ثم استقالت من الحكم فى ١٩ من إبريل سنة ١٩٢٧

وأدت بعدها وزارة عبد الخالق ثروت باشا . فجرت هذه الوزارة على سياسة الوزارة العدلية التى سبق شرحها . وفى عهدها حدثت (أزمة الجيش) وذلك منذ فكرت هذه الوزارة فى ترقية الجيش المصرى ، وفى إلغاء منصب السردار — وكان شاغراً منذ مقتل سير لى ستاك — ومنذ فكرت أيضا فى تعديل قانون الجيش بحيث لا يكون سفنكس باشا عضواً فيه ، فاعتضت انجلترا على ذلك ، وتساهلت حكومة عبد الخالق ثروت معها ، فقررت مد الخدمة لسفنكس باشا ومنحته رتبة فريق . ثم استقالت وزارة عبد الخالق ثروت باشا وأدت بعدها :

وزارة مصطفى النحاس باشا الاولى :

وكان العهد عهد إئتلاف أيضا . وكان على الأحرار الدستوريين أن يشتركوا في الوزارة . وإن كان القلق في هذه المرة قد شرع يساورهم لما قد أصاب الائتلاف نفسه من ضعف وتصدع .

وتعرضت الوزارة النحاسية أول ما تعرضت لامتحان شديد في سياستها وكان موضوع الامتحان قانون الاجتماعات والمظاهرات . وقد عرفنا كيف تراخت وزارة سعد - لسوء الحظ - في إلغاء هذا القانون منذ عرض على البرلمان الأول . وكانت حجة سعد في ذلك أنه رأى في هذا القانون دليلا على الميول الرجعية التي تحول بين الشعب وبين إبداء رأيه بالطرق السلمية . ثم عرض القانون بعد ذلك على برلمان الائتلاف فلم يناقشه المجلس . ثم أتت وزارة النحاس فعرضت القانون على لجنة الشيوخ فأجمعت على إلغائه . وهنا تدخل الإنجليز في الأمر ، وطالبوا بالإبقاء على القانون حماية للأجانب في مصر . وإذا ذلك بدأت أزمة سياسية حادة تختلف الوزراء حيالها في الرأي فكان من رأى النحاس ضرورة الاستمساك بحق مصر . وكان من رأى محمد محمود عدم إثارة الموضوع في الوقت الحاضر تجنباً للعواصف .

أما القصر فأحب كعادته أن يصيد في الماء العكر . وأوعز إلى طائفة من الوزراء في حكومة النحاس بالاستقالة ففعلوا وكان من بينهم وزير وفدى هو أحمد خشبة باشا . وإذا ذلك لم يجد الملك صعوبة في إقالة الوزارة فأقالها في ٢٨ يونية سنة ١٩٢٨ . واستند في كتاب الإقالة على أن الائتلاف نفسه قد أصابه التصدع .

وزارة محمد محمود ومحنة الدستور الثانية :

ثم قام محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة على رغم أنه ومن معه يمثلون الأقلية في برلمان الائتلاف . فبدأ عمله في هذه الوزارة بتأجيل البرلمان شهراً . ثم استصدر في ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ - أى قبل نهاية الشهر - أمراً بحل البرلمان وتعطيل الدستور .



غير أنه بالرغم من صدور هذه القرارات صمم الشيوخ والنواب في البرلمان المنحل على الاجتماع بدار أحدهم وهو مراد الشريعى بك وذلك في ٢٨ يولية سنة ١٩٢٨ وقرروا في اجتماعهم أن البرلمان قائم ، وأن الوزارة خارجة على الدستور ، وأنها لذلك لا تستحق الثقة .

ثم صمم هذا البرلمان المنحل على أن يجتمع من تلقاء نفسه قبل الشهر الثالث من شهر نوفمبر من نفس السنة . وتم له هذا الاجتماع بدار جريدة

محمد محمود

لبلاغ بشارع الدواوين . وكان ذلك في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وانتخب الأستاذ ويصا واصف رئيساً للجلسة في هذه الدورة وعاد النواب فقرروا عدم الثقة بالوزارة . ونهبوا إلى أن كل ما تبرمه الوزارة من الاتفاقات السياسية أو التجارية مع الدول الأجنبية يعتبر باطلاً وغير ملزم للأمة .

اليد الحديديّة ماضية في سياستها :

ومع هذا وذاك فقد مضت وزارة محمد محمود في سياسة اليد الحديديّة التي بدأتها . وكان من مظاهر هذه السياسة أنها أعادت العمل بقانون المطبوعات الصادر في سنة ١٨٨١ واستندت عليه في تعطيل عدد من الصحف

المعارضة يقرب من المائة . ومنها بطبيعة الحال صحيفة البلاغ ، وصحف روزاليوسف ، وكوكب الشرق ، ووادي النيل ، والأهرام ، والوطن ، والأفكار ، ولا باترى الفرنسية وغيرها .

ثم توالى القوانين التعسفية التي صدرت عن هذه الوزارة ومنها القانون القاضى بالحبس والغرامة على كل من يحرض على كراهية النظام القائم . ومنها القانون القاضى بمنع الموظفين من حضور الاجتماعات السياسية وإبداء الآراء المتصلة بذلك فى الصحف . ومنها القانون الذى يعاقب الطلبة على تأليف المظاهرات أو اللجان والجمعيات السياسية أو تحرير المواد المتصلة بالسياسة فى الصحف أو نحو ذلك .

وفى غيبة البرلمان المنحل أمضت اليد الحديدية اتفاقية مياه النيل بين مصر وإنجلترا فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ . وهى الاتفاقية التى تألفت لها من قبل لجنة مصرية بريطانية فى وزارة زيور حين غدت إنجلترا تتحكم فى توزيع مياه النيل مستغلة فى ذلك الظرف السيئ الذى قتل فيه السردار .

مفاوضات محمد محمود — هندرسون

تلقى محمد محمود دعوة من جامعة أكسفورد لمنحه لقب دكتوراه فخرية . فلبى الدعوة وسافر إلى إنجلترا فى صيف سنة ١٩٣٩ . وأتمهز مستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية هذه الفرصة وعرض عليه استئناف المفاوضات . فلم يعارض محمد محمود فى ذلك . غير أن الجانب البريطانى قص فى هذه المفاوضات على أمور منها : بقاء القوات البريطانية فى مصر ، وفصل السودان عن مصر ، وإقرار الحكم الثنائى للسودان .

ووقف الوفد المصرى من هذا المشروع الجديد موقفاً دستوريا سليماً فاشتراط ألا ينظر فى هذا المشروع إلا بعد عودة الحياة الدستورية . وقبلت

الحكومة البريطانية هذا الشرط فلم يعد مكان لوزارة محمد محمود للاستمرار في الحكم .

وزارة عدلى يكن الثالثة في أكتوبر سنة ١٩٢٩

أتت هذه الوزارة فعملت على إعادة الحياة الدستورية واستصدرت لذلك مرسوما لإجراء الانتخابات . وحددت اليوم الحادى عشر من يناير سنة ١٩٣٠ لاجتماع البرلمان . وفاز الوفد كعادته بالأغلبية الساحقة . وأما الأحرار الدستوريون فقد شعروا حينذاك بأنه لا أمل في النجاح في هذه الانتخابات ، فصمموا على عدم دخولها . وكيف يدخلونها وهم الذين عطلوا الدستور وحكموا الشعب المصرى على حد تعبيرهم بيد من حديد ؟

من أجل ذلك استقالت وزارة عدلى يكن الثالثة . وأتت بعدها وزارة النحاس الثانية في شهر يناير سنة ١٩٣٠ . وهى الوزارة التى سبداً بها الحديث في أول الكتاب الثالث من كتب هذا البحث . ونعنى به الكتاب الذى عنوانه (البلاغ في طوره الجديد) أو البلاغ في عهد انتكاس الدستور .

الفصل الثالث

البلاغ والقوى التقدمية

أولاً — مساندته الوفد في المعركة الانتخابية

علمنا أن اتفاقاً جرى بين سعد وصاحب البلاغ على أن تكون هذه الصحيفة لسان حال الوفد وأن عبد القادر حمزة قبل هذا الاتفاق بشرط ألا يكتب إلا ما يقتنع به . منذ يومئذ وعبد القادر هو الصحفي الوحيد الذي كان عليه أن يقابل الرئيس كل يوم ليستقي منه موضوع مقال الغد حتى ليثق المتصلون بسعد كل الوثوق بأن صاحب البلاغ لم يكتب في عهد سعد مقالا قبل أن يتحدث إليه في شأنه . وهكذا يمكن أن نطمئن إلى أن المقالة الرئيسية في البلاغ كانت معبرة دائماً عن سياسة الوفد .

كما علمنا أيضاً أن مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير آلت إلى حالة جديدة أصبحت فيها دولة مستقلة ذات سيادة ، وأصبح من حقها أن يكون لها دستور ويكون لها برلمان . ومن ثم أخذت تمارس المعارك الانتخابية التي فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة ، وكان للبلاغ فضل كبير في هذا النجاح . فما هي الطرق التي اتبعتها البلاغ للحصول على هذه النتيجة ؟ وذلك بصرف النظر عن شخصية سعد الجارفة وما كان لها من قوة سحرية هائلة . وهي قوة أفقدت الأحزاب الأخرى كل أمل في الحصول على الأغلبية البرلمانية .

لعل هذه الطرق تنحصر فيما يلي :

أولاً - . الاتفاق مع سعد كما قلنا على موضوع المقال الرئيسي في أغلب الأحيان .

ثانياً - . العناية التامة بخطب سعد ونداءات الوفد وأحاديث سعد

وأحاديث البارزين من أعضاء حزبه ، والخطب الانتخابية التي كان يلقيها هؤلاء في الأقاليم ونحو ذلك .

ثالثاً — الرد على ادعاءات الأحزاب الأخرى ، والاهتمام المتواصل إيجاب كل سعاية يقوم بها حزب الأحرار الدستوريين بنوع خاص ، وذلك منذ اتهم الوفد ورجاله بالعمل ضد القصر والاتصال في الوقت نفسه بدار المندوب السامي البريطاني .

رابعاً — قلب هذه التهم الموجهة ضد الوفد على خصوم هذا الحزب ، وتقديم الأدلة الكافية على أن هؤلاء الخصوم أحق بهذه التهم والباطيل ، والاستشهاد في كل ذلك بالصحف الوطنية تارة والصحف الأجنبية تارة أخرى . ومن ذلك أن صحيفة البلاغ عمدت إلى التشنيع على كل من الحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين بقولها عنهما أنهما حزبان لا برامج لهما ، وبقولها عن حزب الأحرار الدستوريين بنوع خاص أنهم الأصداقاء الحقيقيون للإنجليز ، وأنهم متفقون مع المندوب السامي البريطاني على أن مصر ليست أهلاً للاستقلال ولا أهلاً للدستور ونحو ذلك (١) .

خامساً — أسلوب السخرية من الأحزاب المخالفة ومن زعماء هذه الأحزاب ومن النداءات التي تصدر عنها وذلك عن طريق كتابة هذه النداءات بطريقة جديدة يراد بها عكس المعاني التي تشتمل عليها . وسنضرب المثل هنا بمحاولات الأستاذ العقاد في هذا الاتجاه .

سادساً — أسئلة البلاغ . وهي طريقة استدعتها هذه الصحيفة للنيل من خصوم الوفد ، وإضعاف مركزهم أمام الشعب . وسنورد للقارئ مثالا من هذه الأمثلة يقف به على مدى تأثيرها في الناحيين ويشهد للبلاغ بالبراعة في هذا السبيل .

(١) راجع أعداد البلاغ رقم ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٣٣ و ٦٠٥ .

سلك البلاغ كل هذه الطرق سعياً وراء النجاح في معركة الانتخاب . وبفضل هذه الطرق وبفضل شخصية سعد — كما قلنا — أصاب الرشد نجاحاً باهراً في البرلمان الأول ، ونجاحاً لا يقل عنه في البرلمان الثاني كما سبق شرح ذلك . حتى إذا جاء زيور باشا وتعرضت الحياة النيابية في مصر لمحنها الأولى ، ثم أعقب ذلك مجيء الائتلاف وحكومات الائتلاف وجدنا عبدالقادر حمزة يمتدح هذه الحالة الجديدة ، ويقول على الائتلاف أنه حقق رقابة الأمة على الحكومة ، وكان دليلاً على التقدم النيابي الصحيح ، وعلى أن النواب أصبحوا يمتازون بقلّة الفضول في الكلام ، وأنهم تعودوا التزام الحدود النيابية والاقتصار على المهام التشريعية (١) .

وندع الطرق الأربع الأولى وننظر فقط في الطريقتين الخامسة والسادسة . وهما طريقة السخرية وطريقة الأسئلة :

طريقة السخرية :

وفيها برع العقاد كما سبقت الإشارة إلى ذلك . أنظر إلى مقال لهذا الكاتب نشره في البلاغ تحت عنوان :

نداء الأحرار الدستوريين

مترجماً إلى اللغة العربية (٢)

بدأه بعرض نداء الأحرار الدستوريين كما ورد في جريدة السياسة . ثم قال .

هذا كلام لا بأس به إذا صدر من غير هؤلاء . أما وقد صدر منهم فنحن

(١) البلاغ في ١٩٢٧/٧/٤ .

(٢) البلاغ العدد رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٢٤/١٢/٢٨ .

ترجمه إلى اللغة العربية ليعلمه الناس كما ينبغي أن يفهم ، وقرأوا السطور
ما يجب أن يقرأوا فنقول :

أيها المصريون :

فناديكم اليوم وما ناديناكم قط ولا عرفناكم قبل اليوم ، ولا توجهنا بالنداء
والإتهال إلى غير السادة الإنجليز مصر في الأقدار ، ومقلى الليل والنهار .
ولكن الانتخابات تلجنا إليكم ، والضرورة تسوقنا إلى مخاطبتكم ، والمنفعة
تجذب بنا إلى طريقكم . فاسمحوا لنا أن نتوسل بكم إلى إرضاء الإنجليز على
حسابكم ، وأن نأخذ من أيديكم السلطة التي نرغم بها أنوفكم . فاقبلوا بالله أن
تتغفلكم ولو يوماً واحداً هو يوم الانتخاب الذي أحوجنا إليكم . وأن
نستغل في ذلك اليوم تلك البلاهة التي طالما اعتقدناها فيكم . ثم اصنعوا
بعقولكم ما تشاءون ، أو دعوها لنا نصنع بها ما نشاء .

أيها المصريون :

مبدؤنا مبدأ الصدق في الوعد ، واتباع القول بالعمل . والدليل على ذلك
أننا نسمى أنفسنا الأحرار الدستوريين ، وما تركنا للناس حريتهم قط ، ولا
وصلنا إلى الحكم يوماً عن طريق الدستور .

ولنورد لكم برهاناً أقرب إلى الإقناع وأصرح في المقال :

لقد وعدنا الإنجليز أن تثبت أقدامهم في مصر ، وأن نمكن لهم في رقاب
أهلها . فهل أخلفنا لهم وعداً أو خنثنا لهم في يمين ؟ ألم يرحب وزراؤنا بالحماية ؟
ألم يعدوها من نعم الله وبركاته عليهم وعلى مصر ؟ ألم نعش بوحدة الأمة
حين جاء ملتر لتنظيم الحماية فأيدناه وكنتم له من الحاذقين ؟ ألم نعهد للإنجليز سراً
في وثيقة ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ بإرغام الأمة على إقرار ما يريدون من توظيف
وتضمين وتعويض ؟ ألم نستبشر بالتحفظات التي يصيبكم منها اليوم ما تعلمون
وما سوف تعلمون ؟ ألم نعد إلى الحكم اليوم لنتم ما بدأناه منذ سنين ؟ فهل

وفينا بعهدا لم كنا له ناكثين ؟ وهل اتبعنا القول بالعمل أم لانزال
قائلين غير فاعلين ؟
أيها المصريون .

انتخبوا ذوى الأخلاق وذوى الكفاءات . ومن هم ذوى الأخلاق وذوى
الكفاءات ؟ أمامكم فريقان فى هذا البلد : فريق السعديين وفريق الأحرار
الدستوريين . فأما السعديون فقد رأوا صراعا بين مصر وبريطانيا العظمى
فعلوا أن مصر أضعف جانباً وأقل نصيراً وأبعد من النجاح أملاً فبلغ من
نذالة نفوسهم وسماجة وجوههم وفساد ضائرهم وسخف أحلامهم ، ووهن
طبائعهم أن يؤثروا السجون على المنصب والمنفى على الوطن ، والشقاء على
الرغد ، والآفة على التزلف . فنالهم من ذلك ما يستحقون ، وسينالهم منه
بعد اليوم فوق ما يعلون . وأما الأحرار الدستوريون فأين هم من هذا الخلق
الشائن وهذا المزاج المنكوس ؟ قد أوحى لهم شرف نفوسهم ونباله مقاصدهم ،
وعلو آدابهم أن ينصروا القوة ويلتمسوا جانب المنفعة ، ويدوروا مع الدهر
كيف دار ، ويغتنموا رضا الإنجليز ، ثم يسعوا فى إرضاء المصريين ، ويتسموا
للقتال ثم يبكوا مع القتيل . فيا له من خلق عظيم .

وأما الكفاءة فأنتم أيها المصريون ما برحتم ولن تبرحوا تتلفون على
وزارة تحسن فيما تحسن أن تسجل عليكم للإنجليز حق حمايتهم لكم ، وحق
حماية الأجانب فى بلادكم ، وحق تهديدكم فى القطن والماء ، وحق استلاب
السودان الذى ما ذكرناه بحرف واحد فى النداء . وهذه — أيها المصريون —
مآثر لا تتاح لكم بغير الكفاءة والاقتدار . فأين هم أصحاب الكفاءة والاقتدار ؟
لأنهم — ولا ريب — هم الأحرار الدستوريون فالأحرار الدستوريون .

انتخبونا أيها المصريون . واعلموا أن شفاعتنا إليكم هى التضحية بمصر
لا التضحية بمصر . شفاعتنا إليكم الضحايا التى أهدرناها ، والنفوس التى

أزهقناها ، والأقلام التي حطمتها ، والسجون التي ملأناها والمؤامرات التي
دبرناها ، وكبود الأمهات التي أدميناها ، ودموع الآباء التي سفحناها ، وآجال
الشباب التي اعتصرناها .

أيها المصريون :

لكم عقول وقلوب وضائير ؛ ولكن ليتكم بلا عقول ولا قلوب ولا
ضائير . فإن هذه العقول وهذه القلوب وهذه الضائير هي السد الذي يقف
بيننا وبينكم ، وهي السيل الذي يتطرق السعديون إليكم . فإن أوليتمونا
ما بقي لكم منها فذاك . وإلا فقد أغنانا عنها ما أعدناه من العدة ، وتوصلنا
به من الوسائل . وما حاجتنا إلى عقولكم وقلوبكم وضائيركم بعد إذ جعلنا
الرأى لمن نختار من المندوبين ، وأعدنا الحائزين على السعدين من العمد
والموظفين وبعد إذ وعدنا الأزهرين بإجابة المطالب ، والموظفين بزيادة
الرواتب ، وبعد أن حجزنا على منشورات الانتخاب وأومأنا إلى الناس بسوط
العذاب . فهل تجدى عقولكم وقلوبكم وضائيركم بعد هذا الإغراء والإرهاب ؟
الأحرار الدستوريون

المترجم : عباس محمود العقاد

ثم في المعركة الانتخابية التي سبقت البرلمان الثاني سخر العقاد من رئيس حزب
الأحرار الدستوريين وهو يومئذ عبد العزيز فهمي — وكتب مقالا بعنوان :

لجبا المرئيس المملوك^(١)

لعلك تسأل من هذا المرئيس المملوك ؟ هو ذاك الذي تصدقوا عليه

(١) البلاغ — العدد رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٢٥/٢/٣ .

بالرياسة لأنهم لم يتفقوا على الرئيس ولم يجدوا أحداً غيره لسد الفراغ ينوب
عن القرعة وتهون على النفس مناقشته ؛ ويظهر للناس اختياره بمظهر المواطنة
وجبر الخواطر ...

وأنت تعلم أن هذا الرئيس المسلوب هو المسكين عبد العزيز فهمي النخ .
ومن هذا القبيل أيضاً مقال آخر بعنوان :

عبد العزيز فهمي بخطب . فهل اشتغل بالسياسة (١)

أعلنت جريدة التعاسة (يريد السياسة) في مربع منمق الحواشي كإعلانات
دور التمثيل والسينما أن الأستاذ عبد العزيز فهمي سيخطب خطاباً سياسياً
هاماً . وضعت الإعلان بهذه الصورة لتلفت إليه الأنظار ، وترغب القراء
في سماعه . وكأني بالكاتب وقد انتفخت أوداجه ، وسمعت أذناه دقات قلبه ،



عبد العزيز فهمي

واستوى على كرسيه ، وشرعن ساعده ، وطلب
عامل المطبعة ليجهز أظهر مكان في الجريدة لهذا
الإعلان ، واعتقد بقدر ما سمحت له عقليته أنه
يزف للأمة بشرى طالما تآقت إليها ، ويتحفها
بخبر يهتز لها فؤادها ؛ فيتهاافت الناس على الحصول
على التذاكر خوفاً من ضياع الفرصة . ولكن —
للأسف — كانت التذاكر تسعى إلى الناس سعياً ،
وتوضع في جيوبهم تبرعاً ليمتليء السراشق ، فيسر
الأستاذ شفاه الله .

أُسئله بطوغ :

وهي الطريقة الأخيرة التي استطاعت بها الصحيفة أن تكسب بها
المعركة الانتخابية الثانية على الأخص . وأنت البلاغ في هذا الباب بنحو

خمس وعشرين سؤالاً موجهاً إلى حكومة زيور التي كان قصارى همها في أثناء المعركة الثانية هو الوصول إلى إسقاط حزب الوفد ، أو الحيلولة بينه وبين الظفر بالأغلبية الساحقة التي ظفر بها من قبل .

وفي الخامس عشر من شهر مايو سنة ١٩٢٥ بدأت صحيفة البلاغ هذه الأسئلة بقولها :

نشر تحت هذا العنوان أسئلة نوجهها إلى الوزارة . وكل ما نريده منها هو أن يأتينا جواب عنها . فإن كانت غير صحيحة فإنه يسرنا أن تعلن ذلك . وأما إن كانت صحيحة فإننا نترك الحكم فيها للجمهور ، ومن الأمثلة على هذه الأسئلة التي أحرجت حكومة زيور ، وأماطت اللثام عن الأساليب غير المشروعة التي اتبعتها هذه الوزارة لكي تحمل الناس على إسقاط مرشح الوفد ومساندة مرشح الحكومة أو القصر هذا السؤال الذي نشرته صحيفة البلاغ (بتاريخ ١٩٢٥/٧/٢١) تحت عنوان :

السؤال التاسع

وفيه تقول : هل صحيح أن صاحب المعالي إسماعيل صدقي باشا (وزير الداخلية في وزارة زيور باشا) أرسل إلى المحافظين والمديرين الخطاب الآتي
وزارة الداخلية — قسم الإدارة
حضرة صاحب السعادة مدير . .

نرجو أن تحرروا كشفاً بأسماء الموظفين الذين يحسنوا القيام بما عهد إليهم من أعمال الانتخابات الحالية بالمديرية أو المحافظة ويستحقون على ذلك المكافأة ، وبين في الكشف وظيفة ودرجة كل موظف ومرتبته السنوي وتاريخ آخر ترقية أو علاوة وما يكون حائزاً له من رتبة أو نيشان وتاريخ الإنعام به مع بيان نوع المكافأة التي ترون منحها له من ترقية أو علاوة أو نيشان أو رتبة . وتبعث إلينا بهذا الكشف في ظرف يومين على الأكثر

بصفة مستعجلة . وبرسل معه كشف آخر عن الموظفين الذين قصرُوا في واجباتهم في هذه الأعمال أو أساءوا التصرف أو ظهر منهم عند قيامهم بالواجب شك في سلوكهم بأى صفة كانت للنظر في أمرهم مع إبداء رأيك نحو كل منهم .
إسماعيل صدق

تحريراً في ١٧/٣/١٩٢٥

* * *

كان من الطبيعي أن تؤدي هذه الجهود أو الحيل الصحفية التي مارسها عبد القادر وزميله العقاد إلى النتيجة المرجوة من الانتخابات وذلك حين يقبل الوفد الدخول في هذه الانتخابات، كما كان من الطبيعي أن تؤدي هذه الجهود إلى استقالة العمدة والمشايخ في البلاد حين يرى الوفد مقاطعة هذه الانتخابات . وفي تلك الفترة أيضاً كان عبد القادر ينتهز الفرصة لعمل شيئين آخرين فضلاً عن الأعمال الستة التي أشرنا إليها من قبل وهما :

أولاً — ترحيب البلاغ بجميع البحوث الدستورية التي يكتبها رجال مختصون في القانون الدستوري

ثانياً — كتابة المقالات التي يشرح فيها عبد القادر شيئاً من تاريخ الشورى في البلاد وقصده من ذلك أن يصل حاضر القراء بماضيهم ، ويبين لهم كيف جاهد المصريون من أجل الدستور ، وكيف وصلوا إليه بمرقهم ودموعهم (١) وشيء آخر لابد من ملاحظته كذلك وهو الفرق بين أسلوب العقاد وأسلوب صاحب البلاغ أثناء المعركة الانتخابية . فالأول أسلوب السخرية التي لا موارد فيها كما رأينا . وأما الثاني فأسلوبه أميل إلى الجد الذي يشوبه

(١) بدأ عبد القادر حمزة هذه المقالات في ١٨/١/١٩٢٤ وكان ذلك عقب نجاح الوفد في الانتخابات الأولى . وانتهت هذه المدلات في ٢٢/١/١٩٢٤

شئ من الرغبة في تبكيت الخصم وانظر إلى عبد القادر في تعليق له على حل
الوزارة الزبورية لمجلس النواب حيث قال (١)

« حلوا مجلس النواب بدعوى استفتاء الأمة . ثم أداروا الانتخابات على
ما يريدون ، وبذلوا من وسائل الإكراه كل ما كان يمكن أن تسمح به القوة
ثم ظهرت النتيجة بعد ذلك فإذا هي فور للأمة وتأييد للمجلس المنحل .

حلوا المجلس اعتماداً على القوة لا على الدستور ولا على إرادة الأمة .
حلوه في أول يوم من انعقاده وقبل أن ترفع أعلام الاحتفال بافتتاحه . فكان
الانتخابات جرت أربعة أشهر طوال عانى الناس فيها ما عانوا من المتاعب
ليجتمع المجلس أربع ساعات من نهار : ساعتين في الصباح وساعتين في المساء
ثم تأمر الوزارة بحله .

لماذا لا يعينون النواب ويختاروهم من أصدقائهم ليكون لهم بذلك مجلس
يؤيدهم ؟ أليس أولى ألا يكون مجلس أصلاً ليوفروا على أنفسهم عناء هذا
الطرد ؟ بلا — هذا هو الأولى ونحن نقترحه عليهم لمصلحتهم ولإراحة الأمة
من عناء لا طائل تحته ولا خير من ورائه .

الفصل الرابع

البلاغ والقوى التقدمية

ثانياً — الجريدة وراء سعد في المفاوضات الرسمية

ابتهج الشعب كله بوزارة جاءت نتيجة للانتخابات الحرة التي فاز فيها الوفد بالأغلبية وولى سعد زغلول بعد ذلك الوزارة . وجاء في الكتاب الذي بعث به إلى الملك قوله :

« لقد لبثت الأمة زماناً طويلاً وهي تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصادق لا الجش للقائد . وترى فيه خصماً قديراً يدبر الكيد لها ، لا وكيلاً أميناً يسعى لخيرها . وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سيئاً في إدارة البلاد وعاق كثيراً من تقدمها . »

وبالفعل كان سعد مثالا للحاكم الدستوري الحق بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى . فكان لا يقبل تدخلا في وزارته من جانب القصر ولا من جانب المندوب السامي البريطاني . وقد اعترف له خصومه بهذه الميزة . ثم كان من أعظم ما تميزت به حكومة سعد أنها كانت حكومة لها برنامج معين بخلاف الوزارات السابقة أو اللاحقة فلم يكن لها برنامج بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . ولهذا كثرت المظاهرات الوطنية التي تعبر عن شعور الفرح والبهجة . وكتب عبد القادر حمزة يقول عن هذه المظاهرات الوطنية إنها لا تخل بالنظام ولا تهدد الأمن العام كما كتب يقول بعنوان « حبذا ازدحام هذه الآمال في الرئيس الجليل ووزارته (١) » . ثم بعنوان « الانصراف إلى العمل بعد

(١) البلاغ — العدد رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٢٤/٢/٤

إظهار السرور والابتهاج، ثم بعنوان «قوة الحكومة من نفسها لنفسها ومن ثقة الأمة بها (١)» .

غير أن هذه الانتصارات التي حققها الوفد وحكومة سعد سرعان ما أثارَت شيئاً من الحقد عند رجال الأحزاب في ذلك الوقت . يدلنا على ذلك مقال لصاحب البلاغ بعنوان :

ضجة التهويش حول الوزارة والبرلمان (٢)

جاء فيه . فشلت في الانتخابات لمجلس النواب هيتان سياسيتان هما الحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين . وغنى عن البيان أن الأفراد الذين نحلوا أنفسهم زعامة الحزب الوطني لا يمثلون فكرته التي قام عليها . فإن هذه الفكرة (وهي الجلاء ثم المفاوضة) ليست لها أشياع في مصر . والناس جميعاً منذ قامت الحركة الوطنية إلى اليوم يقولون بالمفاوضات لتحقيق الاستقلال التام . أما الأحرار الدستوريون فإنهم أفراد اجتمعوا في ظل الحكم العرفي لغاية معينة . وهيأت لهم وزارة ثروت الجو الصالح ليعملوا فيه . وكان الظن عندهم وعند السياسة الإنجليزية أن يدوم هذا الجو . فهم إذن أفراد مؤتمرون لا هيئة سياسية لها أشياع وأنصار .

وقد عرفت الأمة كل ذلك فأعرضت عن الحزبين ، ففشلا في الانتخاب ومعنى هذا الفشل أن البلاد لا تقبل أن يعمل هؤلاء الأفراد بأشخاصهم في قضيتهم السياسية ، ولا تقبل أن يكون لأرائهم ووجهات نظرهم أثر في برلمانهم الذي أقصتهم عنه وبذلت كل ما عندها من يقظة وحذر حتى تسد سبيلهم إليه . وكان المفروض أن تهدأ بعد ذلك ثورة هؤلاء الأفراد ، وأن يعيشوا

(١) البلاغ - العدد رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٢٤/٢/٢٢

(٢) البلاغ - العدد رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٢٤/٣/٢٠

في عزلة تامة ولكنهم لم يفعلوا وكما أن أقوالهم وأعمالهم كانت تتم على حقد على سعد وعلى الوفد أيام الانتخابات ، فكذلك أعمالهم وأقوالهم الآن . لكنهم في هذه المرة لا يثيرون شكوك الجمهور وإنما يريدون أن يثيروا شكوك النواب الخ . .

* * *

البلاغ والمفاوضات الرسمية التي قام بها سعد مع ماكرونا له : وقف البلاغ وراء سعد في هذه المفاوضات . فشجعه عليها بكل قوة قبل الشروع فيها والسفر من أجلها إلى إنجلترا . حتى إذا فشلت بعد ذلك هذه المفاوضات وجدناه يعتذر عن ذلك أحسن اعتذار وأقربه إلى تصوير الواقع السياسي في كل من مصر وإنجلترا .

نشر صاحب البلاغ أول ما نشر في هذا الموضوع مقالا بعنوان :

المفاوضات وتصريح ٢٨ فبراير (١)

جاء فيه : يقول قائلون أليس أن الوزارة السعدية استنكرت تصريح ٢٨ فبراير . وكان رئيسها قبل ذلك اعتبره نكبة وطنية ؟ فكيف يذهب للمفاوضة مع وزارة تعلن في مجلس النواب البريطاني أنها مرتبطة بذلك التصريح ؟

ثم كأنهم لا يكفهم ذلك فيمضون خطوة أخرى ويطلبون من الوزارة أن تحصل من الحكومة البريطانية قبل الدخول في أية مفاوضة على إنكار تصريح ٢٨ فبراير ، فإذا لم تفعل فهي إذن راضية بالتصريح ، منفذة له ، متفاوضة على أساسه .

إن الذين يقولون كل ذلك يعرفون الحق ولكنهم يكتُمونه . يعرفون أن المفاوضة ليست معناها أن يلقى المفاوض سلاحه ، وينزل عن كل ما في يده قبل كل بحث ومناقشة . وإنما معناها الاستعداد لإلقاء هذا السلاح بعد البحث والمناقشة . ومعروف أن الحكومة البريطانية أبلغت الحكومة المصرية رسمياً أنها مستعدة في كل وقت للمفاوضة . ومعروف أيضاً أنها لم تشترط في هذه المفاوضة على الحكومة المصرية أدنى شرط . وذلك معناها أنها مستعدة للبحث والمناقشة في القضية المصرية توصلاً إلى وضع اتفاق بين البلدين بدلاً من تصريح ٢٨ فبراير . فالغرض من هذه المفاوضة إذن هو إبدال تصريح ٢٨ فبراير باتفاق جديد . وإلى أن تجرى المفاوضات ويعقد الاتفاق ترى الحكومة البريطانية أن تبقى مرتبطة بذلك التصريح . ذلك أنها — وهي حكومة بريطانية — يتعذر عليها — كما قلنا غير مرة — أن تلغيه من تلقاء نفسها وقبل أن يحل محله شيء آخر .

وظاهر أن ارتباطها هذا بتصريح ٢٨ فبراير لا يربط الوزارة المصرية ولا يقيد المفاوضات . فأما أنه لا يربط الوزارة المصرية فذلك واضح من أن الوزارة استنكرت التصريح وأعلنت أمام خطبة العرش وفي خطبها أمام مجلس النواب أنها لا ترتبط به . وأما أنه لا يقيد المفاوضات فواضح أيضاً من أن الوزارة البريطانية سمعت كل تصريحات الوزارة المصرية ثم لم تشترط أن تكون المفاوضات جارية على أساس التصريح أو مقيدة به . فليس الدخول في المفاوضات مقيداً من جانبنا بقبول هذا التصريح . وإنما هو مقيد بأن التصريح لا يمكن أن يكون حلاً لرضا مصر . ومتى تقرر هذا فهل ترى أن الذين يطلبون من الوزارة السعدية أن تحصل من الحكومة الإنجليزية على إنكار لتصريح ٢٨ فبراير إلا متعنتين — كل ما يريدونه هو التهويش وإلقاء العثرات في سبيل المفاوضات . ثم إن هذا الإنكار نفسه لا تكون

له قيمته إلا إذا أُنِجَ قيمته العملية . بمعنى أن يجلو الإنجليز عن مصر والسودان جلاء تاماً . وبعد جلاء آخر جندى إنجليزى يمكن وقتئذ أن تسافر الوزارة المصرية إلى لندن وتجرى المفاوضات .

هذا هو معنى الحصول من الحكومة الإنجليزية على إنكار لتصريح ٢٨ فبراير . ونحن نعرف أن هذه هى نظرية الحزب الوطنى . فلا يدهشنا أن يرددها ويضرب على نغمتها فى هذه الأيام زميلتنا (الأخبار) . كما لا يدهشنا أن يقول بها قائل من الذين هم أعداء شخصيون لسعد كما هم أعداء لمصر

* * *

وذهبت الوزارة المصرية وعلى رأسها سعد زغلول إلى لندن . وتفاوضت مع مستر ماكدونالد فى القضية المصرية والتحفظات الأربعة المعروفة . وباءت هذه المفاوضات بالفشل . ورجع سعد وزملاؤه إلى مصر لأنهم لم يقبلوا من المفاوضات البريطانى أية مساومة فى حقوق مصر .

هنا كان واجباً على البلاغ أن يعتذر عن هذا الفشل الذى منيت به مفاوضات رسمية قام بها مفاوضون مصريون كانت لهم صفتان فى وقت واحد أحدهما الصفة الحكومية والأخرى الصفة الشعبية، وانظر إلى صاحب البلاغ وقد نشر يومئذ مقالا له بعنوان :

المحادثات وتصريح ٢٨ فبراير^(١)

جاء فيه : بكل هدوء واطمئنان — أو بعبارة أخرى بكل تودة وبرود — استطاع الإنجليز الآن أن يقولوا أنهم لا ينجلون عن مصر . وقد مضت مع

(١) البلاغ — العدد رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٠/٨/١٩٢٤

ذلك أيام لم يكن لهم فيها هذا الاطمئنان ولا هذا البرود . بل كان يستحوذ عليهم اضطراب الفكر والقلق، على المستقبل . وكانت مشاكلهم في شئونهم الداخلية والخارجية على السواء تزعمهم فتدفع بهم إلى مداراة شعب كالشعب المصرى . فكانوا يلجأون إلى محاولة خديعته بالصيغ والألفاظ ، وبكل ما في حقيبتهم من أساليب المهارة كي يحملوه على أنهم أعطوه استقلالاً ، وأنه أخذ في الواقع هذا الاستقلال .

نعود بالذاكرة إلى الأيام التي أعلن فيها هذا التصريح . ثم نقارن بينها وبين أيامنا الحاضرة فتتجلى أمامنا الفرصة الثمينة التي ضاعت في تلك الأيام ثم لا نرى عجباً بعد أن ضاعت وصرنا إلى أيامنا هذه حيث الإنجليز مطمئنون ، وحيث مشاكلهم الداخلية والخارجية كلها قد سويت تقريباً . فلا نرى عجباً أن يقول الإنجليز بكل تودة وبرود أنهم لا ينجلون عن مصر .

عد معى إلى الأيام التي أعلن فيها ذلك التصريح . وانظر كيف كانت مشاكل الإنجليز الداخلية والخارجية . كانت انجلترا تعاني مشكلتين داخليتين .

إحدهما — الثورة في الهند .

والأخرى — الثورة في أيرلندا .

ففي الهند كان غاندى رافعاً علم العصيان المدنى وعدم المعاونة . وكان هذا العصيان لا يقف عند حده المدنى ، بل كان يتجاوزه ليتحول إلى اضطرابات مزعجة وثورات حقيقية في كثير من نواحي الهند الواسعة . وكانت حكومة الهند تحارب هذه الثورات ولا تنجح وإنما ينجح الثوار . ثم كان مسلبو الهند على أشد ما يكونون من الغضب على الإنجليز والسخط على حكمهم بسبب ما كانت وزارة لويد جورج تمد به اليونانيين من المؤازرة

الأدبية والمادية ضد الترك ، وبسبب سعيها في إخراج الترك من الآستانة وأوربا . ولهذا كانت الهند كلها مرجلا يغلى . وكان القاطنون فيها من الأوربيين ينزعجون لما يهدد أموالهم وحياتهم من الأخطار .

تلك هي الحركة التي كانت عليها الهند في فبراير سنة ١٩٢٢ ، أما إيرلندا فكانت حالتها كحالة الهند أو أشد ثورة واضطراباً . كانت قد تألفت فيها حكومة وطنية . ولكن هذه الحكومة كانت عاجزة عن إطفاء النيران المشتعلة . فكانت البلاد كلها ميداناً للقتل والنهب وخطف الموظفين وتخريب المباني العمومية .

هذا كله في شئون إنجلترا الداخلية أما في شئونها الخارجية فقد كانت ثورات روسيا السوفيتية تخيفها . فكانت تؤلب عليها مثل الجنرال فرنجل وتمده بملايين الجنهيات وبكل ما في استطاعتها من الذخيرة والسلاح ، فيذهب كل ذلك عبثاً ويظهر الشبح السوفيتي من خلفه مهدداً بأعظم الأخطار هم كانت الحرب بينها وبين تركيا لم تنته بعد . وكانت المسألة الشرقية مفتوحة على مصراعها - وكان لويد جورج في عظمته يلجأ إلى اليونان ويستعين بها على تسوية هذه المسألة . وكانت العراق في ثورة ، وفلسطين في انقسام ثوري وقدم إنجلترا لم تتوطد فيهما بعد . وأخيراً كانت المسألة الألمانية كالشوكة في جنبها وكان أقل آثارها مليوناً من العمال العاطلين يهددون أمنها . وتوشك الحاجة أن تدفع بهم إلى حظيرة المبادئ الشيوعية .

هذه هي الحالة التي كانت عليها إنجلترا في فبراير سنة ١٩٢٢ : حالة اضطرابات وقلق ، حالة الرجل الجالس على عرش ترتج قوائمه ويوشك بعضها أن يسقط . وقد نضيف إليها أن مصر لم تكن إذ ذاك أقل إزعاجاً للإنجليز من الهند وإيرلندا . لأن أهلها كانوا قد أجمعوا بعد اعتقال سعد على ألا وزارة ولا تعاون مع الإنجليز . فكانت الحكومة البريطانية من ذلك

في أشد الحرج . وصارت تتلف على من يؤلف لها الوزارة .
في ذلك الوقت رضى ثروت ، كما رضى عدلى ومعهما حزب
الأحرار الدستوريين على أن يؤلفوا الوزارة وأن يقنعوا من الحركة
الوطنية ومن طلب الاستقلال بتصريح ٢٨ فبراير وهو التصريح الذى أثبتت
محدثات سعد — مكدونالد أن الحكومة البريطانية وعدت فيه بمفاوضات
جديدة بشأن التحفظات الأربعة المعروفة وهى تنوى أن يكون ذلك خداعا
وأن تكون التحفظات سيطرة نهائية على مصر .

ذلك هو الماضى أما الآن فانظر لقد هدأت أيرلندا . وانمحت ثورتها
من الوجود . وهدأت الهند وعاد أهلها إلى الطاعة والتسليم . ولم تبق سوفيت
روسيا مهددة للنظام الاجتماعى لا فى إنجلترا ولا فى غيرها من البلاد . وعقد
الإنجليز مع تركيا صلح لوزان . وانطفأت النار التى كانت فى العراق وفلسطين
وسويت المسألة الألمانية فى مؤتمر لندن . وشمل الأرض سكوت هو الرضى
ولو إلى زمن بالنتيجة التى استمر عليها العالم بعد الحرب . وتستطيع الحكومة
البريطانية الآن أن تلتق بنظرها شمالا ويمينا ، صاعدا ونازلا ، ترى العالم
كله تقريبا فى قبضة يدها . وقد قلب أربعة أركان العالم فلا ترى فيه منازعا ،
ولا بلاداً مازالت تجاهدها غير بلاد مصر . فلماذا — لعمر ك — لا تقول لهذه
البلاد وهى فى أتم ما يكون من الهدوء والبرود إنها لا تتخلى عنها وأنها تنفرد
بحكم السودان ؟

كنا فى عام ١٩٢٢ نجاهد إنجلترا ، وكانت تجاهدها معنا أمم ومشكلات
داخلية وخارجية واليوم خرجت كل هذه الأمم وكل تلك المشكلات من
الميدان . وبقينا وحدنا وقد ضاعت منا فرصة أمس . فالיום لا عجب أن
ترد إنجلترا هادئة باردة بهذا الرد ، وأن تصارحنا بالذى كانت تحتال لخدعتنا
فيه بالصيغ والألفاظ . والذين أضاعوا منا الفرصة بالأمس ، وجنوا علينا

جناية اليوم هم من غير شك رجال تصريح ٢٨ فبراير ، أو الرجال الذين اقتنعوا به وروجوا له .

* * *

في رأينا أن هذا المقال الذى كتبه صاحب البلاغ يعتبر من ابرع المقالات السياسية التى نشرتها هذه الصحيفة . وإن كان في الوقت نفسه يعتبر صدى للهزيمة التى منى بها سعد زغلول في المفاوضات ، بعد إذ كان قوى الأمل في مجاحها ، لأنه زعيم الشعب من جهة ، ورئيس وزارة الشعب من جهة ثانية .

غير أن الذى لا شك فيه أن المفاوضات الإنجليزى لمس في سعد صلابته في المطالبة بحق بلاده ، وعناده الشديد في الوقوف في موقف لا ينثنى ولا يتزعزع عنه قيد أنملة . فإذا أضيف إلى ذلك نجاح وزارة الشعب في تنفيذ البرامج التى وضعتها من قبل كان معنى ذلك أن حكومة سعد في نظر الإنجليز على الأقل يجب أن تدبر لها المكائد والمؤامرات حتى تسقط وتترك الحكم . وذلك ما حدث بالفعل عن طريق الحادث المعروف بمقتل السردار . ويومها جاء زيور في الحكم . واستهان الإنجليز بالشعب والحكومة في وقت معاً ، وظهر أثر ذلك بوضوح في خطبة ألقاها لويد جورج . وعقب عليها صاحب البلاغ في مقال له بعنوان :

سير لويد جورج يصرح بسياسته (١)

جاء فيه : في خطاب هذا الرجل نرى عناصر سياسة كاملة واضحة وحينئذ نعرف أن ما سماه تصريح ٢٨ فبراير اعترافاً من الحكومة البريطانية

باستقلال مصر، وأن ما سماه إعلان ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ مناداة بهذا الاستقلال لا يساويان شيئاً في نظر مستر جورج . وإنما الذي يساوى في نظره كل شيء هو أن تجعل مصر همها مقصوراً في « مقياس أوسع من الحكم الذاتي، وأن تكون السياسة البريطانية صديقة لها في بلوغ هذا المقياس، ثم أن يكون لويد جورج هذا هو اللورد كرومر الذي يقوم على تنفيذ هذه السياسة الجديدة .

خطب مستر جورج فاهتم بأن يحلو أمام الأنظار عناصر سياسته . فإذا هذه العناصر هي :

أولاً — أن الإنجليز يعتبرون قناة السويس العمود الفقري لكثير من المواصلات التي تربطهم ببقية الإمبراطورية — لا — بل إنهم ليرون أجر العمل لكل رجل وكل امرأة في إنجلترا متوقف عليها .

ثانياً — أنهم لا يتركون ما عمله فريق منهم — أي الإنجليز — لأجل مصر والسودان في نصف القرن الماضي . ومن هؤلاء جنود عظماء وفروا الرخاء لشعوب وادى النيل بالقدن الذي لا يستطيعه غيرهم

ثالثاً — أن الصورة الممتازة التي تتردد في حاضر لويد جورج هي صورة اللورد كرومر، وأن العمل الممتاز الذي يرى أن يحتذيه من يريد الخير لمصر هو عمل اللورد كرومر .

رابعاً — أن سير لويد جورج أراد أن يتقدم خطوة أخرى في بيان غرضه فقال إنه يعتقد أن السعى في التوفيق بين المصالح الحيوية لمصر وبريطانيا من جانب . وبين الأمان الطبيعية المشروعة التي ترقى إلى مقياس أوسع من الحكم الذاتي في مصر من جانب آخر لا يمكن الوصول إليه إلا بوسيلة واحدة هي جعل مصر تشعر بأن إنجلترا خير صديقة لها

حسب البلاغ إذن أنه وقف إلى جانب الوفد وأنه ساند زعيم الثورة على هذا الوجه باعتبار أن الوفد وزعيمه يمثلان القوة التقدمية الحقيقية في البلاد، وهي القوة التي وقفت ضد القوة الرجعية فيها . وقد تمثلت هذه الأخيرة في الإنجليز وفي القصر، وفي الحكومات الوطنية التي تأمرت على الدستور والاستقلال والحرية .

حسب البلاغ كان في جميع هذه المواقف الوطنية صحيفة لا تضلل الرأي العام ، ولا تكتم عن الشعب حقيقة من الحقائق ، ولا تدخر وسعاً في الكشف عن ألاعيب القوى الرجعية بعناصرها الثلاثة المذكورة .

الفصل الخامس

البلاغ والقوى الرجعية أولا - قوة القصر

منذ بداية الأمر والقصر يخشى على نفسه من الدستور. فالدستور هو الذى يقيد سلطة الملك. والدستور هو الذى يعتمد على القاعدة القائلة بأن يصدر السلطات هو الأمة وليس الملك. وقد ظهر فى اللجنة التى وضعت الدستور تيارات مختلفة أشار إليها الدكتور هيكل فقال (١):

« منهم من كان يرى أن البلاد - وهى لم تبلغ بعد من مراحل التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية - جدير بها أن يكون لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح جماح الأهواء الحزبية. ومنهم من كان على العكس من ذلك يرى أن تطبيق المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الدستور - وهو أن مصدر السلطات كلها هو الأمة - تطبيقاً لا هوادة فيه ولا مساومة على نحو ما هو حادث فى إنجلترا هو وحده الكفيل بأن تبلغ الأمة فى أقصر وقت نضجها البكامل بالاستفادة من أخطائها إذا وقعت أخطاء. »

والذى لا يحتاج منا إلى دليل هو أن القصر كان يشجع التيار الأول. وكان يريد أن يحتفظ لصاحب العرش بحقوق يقيد بها سلطة الأمة. وله فى ذلك حجتان إحداهما ظاهرة والأخرى خافية. فأما الحجة الظاهرة فرغبته فى إحداث ما سماه بالتوازن بين السلطات. وأما حجته الخافية فرغبته فى حكم البلاد حكماً مبنياً على التفرد بالسلطان.

(١) محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية: ج ١ ص ١٢٦.

وكان في القصر إذ ذاك رجل اسمه ، حسن نشأت باشا ، قيل إنه كان
وكيلا لوزارة الأوقاف ثم أتى به وكيلا فرئيسا للديوان الملكي . والحق أن
هذا الرجل كان واحداً من أولئك الرجال الذين منيت بهم مصر في تلك
الفترة . فقد استعان به القصر في تدبير كل خطوة من شأنها إضعاف الشعب
وسلب السلطة منه . وكان من هذه الخطط التي دبرها الرجل إذ ذاك أنه قام
بتأليف حزب يقال له حزب الاتحاد أو حزب القصر . وما عرف التاريخ
قط أمة دستورية بالمعنى الصحيح كان لصاحب العرش فيها حزب سياسي .
ولنضرب على استبداد القصر الملكي مثلاً من حياة الوزارات المصرية —
وإن كان هذا المثل متأخراً عن الزمن الذي عاش فيه البلاغ في طوره الأول :
استقال صدقي باشا من الوزارة . فدعا الملك عبد الفتاح يحيى باشا لتأليف
الوزارة الجديدة . وكان هذا الرجل غائباً في أوروبا . فلما عاد منها إلى مصر
وجد أمامه كشفاً بأسماء الوزراء الذين اشتركوا معه في الوزارة . فلم يسمعه
إلا الموافقة عليه في الحال . وكان معنى ذلك أن الوزارة ووزارة القصر ، وأن
الحكم في البلاد ليس حكم الشعب وإنما هو حكم القصر .
وخرج القصر أيضاً على جميع التقاليد الدستورية في جميع الأمم الحية
فأنشأ لنفسه كما قلنا هذا الحزب . وكان هدفه الأول والآخر هو مساندة
الملك . كما كان الهدف الأول والآخر لحزب الشعب هو مساندة صدقي .
وكلا هذين الحزبين بنى أساسه على سطح الماء ، فانهار بهما الماء إلى القاع .
واختفيا من الوجود المصري ، ولم يؤثر فيهما إلا من الناحية السلبية .
والمهم أن نقول أن هذه هي الطريقة المثلثية التي كان يرتاح لها الملك
فؤاد في تأليف الوزارات وإنشاء الأحزاب . فإذا كان موقف البلاغ من
هذه القوة الرجعية في البلاد — وهي قوة القصر ؟
أثبت البلاغ والوفد منذ اللحظة الأولى أنهما مستعدان لمساندة الشعب

ضد كل قوة من القوى الرجعية في مصر . ولو كانت هذه القوة الرجعية هي قوة صاحب العرش . فما كاد البرلمان الأول ينعقد حتى أخذ يناقش طائفة من المسائل الهامة التي تتصل بالقصر . فبدأ بمناقشة مخصصات الملك (١) وبدأ يخوض في تنظيم السلطة التي للملك على الأزهر والمعاهد الدينية (٢) وكان البلاغ صدى لجميع هذه المناقشات . ثم أضاف إليها مناقشة أخرى — أو قل حملة صحفية أخرى — ضد حزب الاتحاد ، وضد الرجل الذي أنشأ هذا الحزب لمساندة الملك على حساب الشعب . ولم يكتف البلاغ بذلك حتى وقف وراء القضايا التي رفعت ضد الصحفيين المتهمين بالعيب في الذات الملكية (٣) وعارض البلاغ معارضة قوية في الإصلاحات التي طلبها الملك لتجرى في بعض القصور الملكية . وقال البلاغ إن المسألة ليست مسألة تأسيس الجناح الشرق أو الغربى ولكنها مسألة ميزانية المخصصات الملكية (٤) . وهكذا وقف البلاغ بالمرصاد لهذه القوة الرجعية في البلاد — وهي قوة القصر — وإن كان يحنق أحياناً وراء ستار من الدعوة إلى حماية العرش نفسه قبل كل شيء .

الحق — لقد كانت للصحافة المصرية في تلك الفترة التاريخية من الحرية والقوة ما مكنتها من مناقشة كل عمل من أعمال الملك ، وكل حق من حقوقه ، سواء منها ما أخذه عن طريق الدستور ، وما أراد اغتصابه لنفسه من حقوق الجمهور . كما كان للصحافة المصرية من الحرية ومن القوة ما أباح لها الهجوم الشديد على شخص حسن نشأت باشا باعتباره قطب الرحى من المؤامرات

(١) البلاغ — العدد رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٨/٥/١٩٢٧ .

(٢) البلاغ — العدد رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٧/٤/١٩٢٧ .

(٣) البلاغ — العدد رقم ١٤٢٣ بتاريخ ١٠/١١/١٩٢٧ .

(٤) البلاغ — العدد رقم ١٤٦٤ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٢٧ .

الملكية ، وباعتباره المسئول الحقيقي عن شل حركة الدستور وتعطيل الحياة النيابية (١) .

مخطط الباطن في محاربة القصر

كان البلاغ يحارب القصر محاربة ظاهرة لا خفاء فيها . وكان لا يعتمد في ذلك على الدس والوقعة وتضليل الرأي العام ونحو ذلك بل كان يعتمد على كشف الحقائق التي تخفى على الشعب . ومن ثم كان من أنجح الطرق التي سلكها في سبيل ذلك طريقته المعروفة (بأسئلة البلاغ) . وقد سبق أن ضربنا مثلا عليها في المعارك الانتخابية التي خاضها الوفد . والآن نضرب المثل عليها في محاربة القصر في شخص الحزب الذي ينتمي إليه .

روى لنا الدكتور هيكل أن خلافا حدث بين القصر ووزارة ثروت باشا . وذكر أن من أسباب هذا الخلاف أن الملك فؤاد لم يسترح لما رواه بعضهم من أن رجال الإدارة في عهد وزارة ثروت أعنوا على الاكتتاب لحزب الأحرار الدستوريين وجريدة السياسة . وأنه صرح بعض المديرين بعدم رضاه عما كان من ذلك (٢)

ومع هذا وذاك فقد أثبتت أسئلة البلاغ أن حزب الاتحاد أو حزب القصر لم يتورع من سلوك هذه الطريقة . وإليك البرهان :

السؤال الأول (٣)

هل صحيح أن حضرة مأمور مركز شربين أرسل إلى مدير الغربية بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٥ هذه الإفادة .

(١) البلاغ — العدد رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٢٥/٢/٢١

(٢) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية : ج ١ ص ١٥١

(٣) البلاغ — العدد رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٢٥/٥/١٥

حضرة صاحب السعادة مدير الغريبة .

الحاقاً بما سبق تحريره برقم ١٢ غير رسمى نرسل مع هذا طلب انضمام
الشيخ مرسى رزقة من كفر التربة الخديوية لعضوية حزب الاتحاد .
وتفضلوا الخ .

السؤال الثانى (١)

هل صحيح أن حضرة صاحب العزة وكيل مديرية قنا أرسل إلى صاحب
الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس حزب الاتحاد الخطاب الآتى نصه :

حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم
أتشرف بأن أرسل لدولتكم شيك رقم ٢٤١٥٢٧ على البنك الأهلى بمبلغ
مائة جنيه قيمة اشتراك من ذكروا بالكشف المرفق بهذا فى حزب الاتحاد .
وتفضلوا الخ .

السؤال الثالث (٢)

هل صحيح أن صاحب العزة مدير أسوان أرسل الخطاب الآتى نصه إلى
حزب الاتحاد ؟

أتشرف بإحاطة سعادتكم أن ١٩ شخصا من أهالى الدر اشتروا فى
حزب الاتحاد . ونظراً لأن اللجنة التى انتدبت من الحزب للحضور إلى أسوان
لم تترك دفاتر إيصالات مع أحد الرؤساء فنرجو التكرم بإفادتنا عن كيفية
إرسال مبالغ الاشتراك لهؤلاء المشتركين ، ومن يستجد بعدهم . ومن رأى
مخبرات الحزب أن يرسل دفتر الإيصالات لحضرة رئيس لجنة أسوان ليتسلم
المبالغ ويعطى بها إيصالات .

(١) البلاغ - العدد رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٢٥/٥/٢٠

(٢) » - العدد رقم ٦٤٩ » ١٩٢٥/٥/٢٢

هكذا مضى البلاغ ينشر نحواً من خمسة وعشرين خطاباً من هذا النوع ليدل بها على الطريقة التي أنشأ بها حزب القصر، وليكشف عن الأسلوب الذي اتبع في فرضه فرضاً على مصر. وبما لا شك فيه أن الحزب كان يرتاع لهذه الخطابات الفاضحة، وأنه كان لا يجد في نفسه قدرة على الرد على هذه الأسئلة المسكتة.

الملك والمعاهد الدينية :

كان في الدستور المصري ثغرة من الثغرات أتت من ناحية الأزهر والمعاهد الدينية. فقد ترك الاحتلال البريطاني للقصر حرية تامة في هذه المعاهد واكتفى بالسيطرة على المدارس التابعة للحكومة. واستمر الحال على ذلك حتى كان دستور سنة ١٩٢٣ واجتمعت اللجنة العامة التي أرادت وضع هذا الدستور فوجدت نفسها تصطدم بهذه الصخرة العاتية التي لم تستطع النجاة منها بحيلة من الحيل. ولما تم تأليف حزب الاتحاد أو حزب القصر كان لابد له من استغلال هذه الثغرة استغلالاً قبيحاً بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى. حتى لقد ضيق الجمهور المصري بالشكوى. كما ضجت الحكومات الوطنية أيضاً. وطالب الجميع عن طريق الشورى والصحافة بوجوب حماية الدستور من هذه الثغرة التي تزيد مع الأيام اتساعاً، ويزيد معها الخطر على الدستور نفسه (١).

وفي مقال نشر في البلاغ دعا فيه المحرر إلى حماية الحياة المصرية كلها من الآلام التي يسببها له الأزهر. وصرح البلاغ أيضاً أن إصلاح الأزهر لا يكون إلا بجعله تابعاً لوزارة المعارف (٢).

(١) البلاغ - العدد رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٧/٤/١٩٢٧

(٢) " - العدد رقم ١٤٥٠ " ١٢/١٢/١٩٢٧

البلاغ والعيب في الذات الملكية

وقف البلاغ وراء الصحف التي ليست من حزبه . وذلك عندما تعرضت هذه الصحف للحكاكة بسبب العيب في الذات الملكية . ومنها صحيفة السياسة حين تعرض أحد محرريها — وهو هنا الدكتور محمود عزمى — للقضاء بسبب ذلك . وترافع عنه مكرم عبيد وغيره من أعضاء حزب الوفد المصرى . قالت البلاغ (١) : أن مكرم عبيد في مرافعته قال أن القضية لا تتضمن ألفاظ السب . وأن ما يمكن أن تستدل عليه من قبيل التلويح على أن في المقال سباً هو ما نسب إلى جلالة الملك من المحاباة في اختيار قاض دون آخر . فهل هناك رغبة في أن يستولى القصر على ما كان مستولياً عليه أيام زيور باشا من سلطان وبطش وتدخل في تفاصيل الحكم ؟ ثم علق صاحب البلاغ على ذلك بقوله : هكذا يؤخذ كاتب من الكتاب من مكتبته إلى السجن يقضى فيه على الأقل ستة أشهر يرتدى فيها الملابس التي يرتديها القتلة والسفاكون والمزورون . لماذا كل هذا ؟ مهما قيل في التهمة التي نسبت إليه فإنه أراد أن يسمو بصاحب الجلالة الملك إلى أقصى ما يسمو إليه الملوك . أراد له أن يملك ولا يحكم . فهل رغبة كهذه الرغبة مجرمة ؟ . فإذا كان دستور مصر لا يرفع الملك فيها إلى هذا الأفق أفلا يكون من الخير لنا جميعاً أن نعمل ليخى يوم يقرر فيه الدستور صراحة أن الملك يملك ولا يحكم ؟ الخ .

الفصل وفاته سعد

مات سعد زغلول واستنشق القصر نفس الراحة من وطأة هذا الزعيم الكبير . وكما وجدنا الكرامة المصرية نفسها هانت على الإنجليز بعد موت

(١) البلاغ — العدد رقم ١٤٢٣ بتاريخ ١٩٢٧/١١/١

سعد زغلول ، فكذلك أحس الشعب بأن منزلته قد هبطت في نظر
القصر لهذا السبب . الأخير .

وتصادف أن جل موعد الاحتفال بعيد الجلوس الملكي في أعقاب هذا
الحادث الجلل وهو وفاة سعد زغلول . وأن القصر أخذ في الإعداد لهذا
الاحتفال الكبير وإذا بصحيفة البلاغ تغضب على القصر غضبة قوية وتطالبه
باحترام شعور الأمة . وإذا بصاحب البلاغ يكتب المقالات الطوال يودب
بها رجال القصر على تهاونهم بشعور الأمة على هذا الوجه . وفيما بعد سنعرض
على القارئ بعض التماذج من هذه المقالات التي نشير إليها في موضعها من
هذا البحث إن شاء الله .

الفصل السادس

البلاغ والقوى الرجعية

ثانياً - قوة الإنجليز

لم يكن الإنجليز صادقين فيما سموه بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وإذا صح رأى صاحب البلاغ كذلك فإنهم كانوا مضطرين إلى إصدار هذا التصريح تحت ضغط من الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بهم في ذلك الوقت . لقد قال ماكدونالد لسعد زغلول يوماً ما أن الإنجليز كانوا يبحثون عن مصر منذ أكثر من مائة سنة . وهامهم قد ظفروا بها . فليس من السهل عليهم أن يفرطوا فيها بعد اليوم .

من أجل ذلك وجدنا أنه بالرغم من أن التصريح يعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة . فقد بقي الأخطبوط الإنجليزي عالقاً برقبة مصر ، فلم تشعر مصر يوماً بأنها تخلصت منه ، أو أراحت نفسها من الآلام التي تسببت عنه . وكانت للإنجليز وسائلهم الكثيرة في الإبقاء على هذا الوضع . ومنها على سبيل المثال :

أولاً - مسألة السودان .

ثانياً - قوانين التعويضات والتضمينات التي طالب بها الإنجليز .

ثالثاً - التظاهر بالحرص على حماية الأقليات في البلاد .

رابعاً - التدخل في القوانين المصرية وهي في مرحلة البحث والإعداد .

خامساً - السعي بالتميمة والإيقاع بين الأحزاب .

سادساً — زيارات المندوب السامى للأقاليم إيهاما للناس أنه صاحب السلطة الحقيقية في البلاد .

سابعاً — التدخل البريطانى السافر أو المباشر وغير المباشر فى تأليف الوزارات .

هذا كله عدا (المفاوضات) التى نص التصريح على أنها ستدور حول موضوع التحفظات الأربعة التى اشتمل عليها . ولكن لندع المفاوضات جانباً — فقد سبق أن تكلمنا عنها — ولتقف وقفة بسيطة عند وسيلتين فقط من هذه الوسائل التى أطل بها الإنجليز بقاءهم فى مصر . ومما مسألة السودان من جهة ، والإيقاع بين الأحزاب المصرية والحكومات المصرية من جهة ثانية .

مسألة السودان

تمادت الصحف الإنجليزية فى إنكار ما لمصر من حق فى السودان . وصمدت الصحف المصرية فى الدفاع عن هذا الحق . وتحولت المسألة فى كثير من الأحيان إلى مساجلات عنيفة بين الطرفين كان للبلاغ نصيب الأسد منها (١) . وفطنت البلاغ إلى جميع الألاعيب التى تقوم بها السياسة الإنجليزية فى ربوع السودان . وفضحت جميع الخيل التى لجأ إليها حاكم السودان العام . ومن أجل هذين الغرضين السابقين تعرضت صحيفة البلاغ لشركات القطن فى السودان ، وكيف أنها عدوة للسودانيين والمصريين على حد سواء . كما تعرضت الصحيفة لسياسة القمع التى يمارسها الإنجليز هناك . وتحدثت عن خطورة الحالة التى نجمت عن هذه السياسة . وناشدت الحكومة المصرية عمل شئ حاسم لإحياء السياسة التى يطبقها هذا الحاكم . وقالت عنه أنه قد

(١) راجع فى ذلك أعداد البلاغ ما بين العدد ٣٤٢ إلى العدد رقم ٤٦٦ .

جاوز حده حين حاول أن يطرد الجيش المصرى فى السودان ، وحين أعاده
إلى مصر عقب حادث السردار ، وحين أمر بترك الدعاء لملك مصر فى منابر
تلك البلاد ، وحين أمر الجيش السودانى أن يدين بالولاء للحاكم العام
لا لملك مصر . وانظر إلى صاحب البلاغ فى مقال له بعنوان :

جواب الوزارة على منشور الحاكم العام للسودان^(١)

وعلى وزارة زيور قبل ذلك أن اسم ملك مصر حذف من الخطاب فى
المساجد ، وأن حاكم السودان جمع الأعيان لديه وخطب فيهم قائلاً : إن لهم
ملكاً واحداً فقط هو ملك إنجلترا لا ملك مصر . على الوزارة كل هذا
فلم تتحرك ولم تر أن لمصر ولعرش مصر حقوقاً اعتدى عليها فى السودان
فيجب الدفاع عنها وصاحت الصحف المصرية تنبهاً إلى واجبها ، وتحذرها
عاقبة السكوت فلم تتحرك . ولكن الحوادث تقسو فى بعض الأحيان ، فتغلب
كل جامد على جموده ، وتكرهه على أن يواجهها مهما فر منها . ومن هذه
الحوادث الخطاب الذى سقط على الوزارة يوم الأحد الماضى من دار
المنسوب السامى البريطانى يبلغها نص المنشور الذى أصدره حاكم السودان .

سقط هذا الخطاب على الوزارة فى ساعة من ساعات الشؤم ، فوضعها
برغم أنفها وجهاً لوجه أمام الحوادث التى تجاهلتها . وقد كانت تفضل أن
يفعل الإنجليز ما يشاءون بغير أن يبلغوها شيئاً لتستطيع أن تبقى ساكنة
متجاهلة ولكن أصدقاءها الإنجليز لم تعجبهم هذه الطريقة ، وهم يطمعون
فى أن ينالوا فى عهدها ما قد لا ينالونه فى عهد آخر . فبلغوها لكي يكون لديها
علم رسمى تتم به حلقات حدثهم هذا الذى أحدثوه . وجاءها الخطاب بذلك
من اللورد اللبى فوجب أن ترد عليه . فماذا قالت فى الرد على اللورد اللبى ؟

(١) البلاغ — العدد رقم ٤٨ بتاريخ ١/٢٧/١٩٢٥.

هل قالت أنها تستنكر اعتداء حاكم السودان على حقوق مصر وأنها تحتج عليه ولا تقبله كما كانت تفعل وزارة سعد ؟ لا — ولكنها قالت : لا يسع الحكومة المصرية إلا إبداء أسفها لما رأت من أن هذا العمل لا يتفق وروح المحادثات الودية التي كانت دائرة بين دار المندوب السامي وبين الحكومة المصرية لتحديد مرمى التغيرات التي طرأت على نظام الجيش الموجود في السودان وذلك من جراء سحب الجنود المصرية البعثة من هناك .

فهل رأيت كيف تقابل الوزارة ما فعله حاكم السودان ؟ تقبله بالأسف . المؤدب المتواضع — لا بل بالأسف الذليل . ومن أي شيء هذا الأسف ؟ أنظر إنها لا تأسف لأن حاكم السودان اعتدى على حقوق مصر وعرش مصر . ولكنها تأسف لأنه لم ينتظر حتى تنتهي المحادثات الودية التي كانت دائرة بين المندوب السامي وبين الحكومة المصرية .

هكذا بقيت مسألة السودان شوكية في جنب الحركة الوطنية والوزارات المصرية . ولكن الصحافة الشعبية كان لها من سعة الحرية الحقيقية ما جعلها تنقد الحكام ، وتؤنبهم على وقوفهم أمام الإنجليز موقف الخوف والإحجام . بل هكذا تنكر الإنجليز للمصريين بعد مقتل السردار ، ولبسوا لهم جلد النمر وأصبحوا يأترون بالحركة الوطنية ويصممون على أن تضيق من مصر جميع مكاسبها التي كسبتها من وراء هذه الحركة . ومع ذلك فلندع هذه الوسيلة من وسائل الإنجليز لإفساد الحركة الوطنية . ولننظر في الوسيلة الأخرى وهي :

الادبافع بالأمزاب والوزارات المصرية :

لعبت دار المندوب السامي البريطاني دوراً من أخطر الأدوار في إفساد الحياة السياسية المصرية في تلك الفترة . وأصبحت تلك الدار عنواناً على

الشك والريبة من جانب الصحافة . كما أصبح كل من يقرب من هذه الدار من المصريين أهلاً للثؤاخذة من جانب الأهالى . وتختلف عن هذه الحالة الشعورية الغربية اضطراب كبير فى حياة الأحزاب كان سبباً من أسباب الخصومات القوية بينها جميعاً . وكان من المناظر المألوفة فى تلك العهود أن تتراشق الأحزاب فيما بينها بالتهمة الكبيرة التى كان من أخطرها إزاءك تهمة السعى لدى دار المندوب السامى البريطانى . وكان من آثار هذه الروح الخبيثة أن نشر البلاغ مقالات كثيرة جاءت بعنوانات مثيرة منها على سبيل المثال .

الحلفاء الثلاثة يظهرون (١)

والمراد بهؤلاء الحلفاء الثلاثة الإنجليز والحزب الوطنى والأحرار الدستوريين . ومنها — أى من هذه العناوانات :

اطمئنوا أيها الإنجليز فالأحرار الدستوريون

لا يزالون أصدقاءكم المعتدلين (٢)

ثم منها — أى من هذه العناوانات :

مسألة السعى لدى المندوب السامى (٣)

وتمادى الإنجليز فى محاولة السيطرة على أداة الحكم فى مصر إلى حد أن البلاغ نشر فى يوم من الأيام تصريحاً لجريدة الديلى هيرالد جاء فيه : إنه لن يجتمع فى القاهرة برلمان مالم يؤيد الوزارة التى يعينها دار المندوب السامى البريطانى (٤) .

(١) البلاغ — العدد رقم ٥١٩ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٢٤ .

(٢) » العدد رقم ٥٢٦ » ١٩٢٥/١/٢ .

(٣) » — العدد رقم ٥٣٢ » ١٩٢٥/١/٩ .

(٤) » — العدد رقم ١٢٦٩ » ١٩٢٧/٥/١٥ .

ولم يكف المندوب السامي البريطاني بكل ذلك حتى أخذ ينظم لنفسه زيارات يقوم بها في الأقاليم وذلك في عهد وزارة أحمد زيور . وهنا علق البلاغ بقوله : أنه مالم تكن هذه الزيارات مظهرة على الحكم النيابي ، وإعلانا لسلطان غير سلطانه في البلاد فما هو ذلك السر العجيب الذي جعل الداعين جميعاً للمندوب السامي من الساقطين في الانتخابات والخاصين على البرلمان ؟ وكيف يخفى على المندوب السامي البريطاني أن هؤلاء الأفراد ليس لهم حق في دعوته إلى الأقاليم بالنيابة عن أهلها . إلا إذا كان يريد ألا يعتبر للنيابة وجوداً ، أو كان يريد أن يقيم في البلاد صفة أخرى تحت رعايته وإشرافه إلى جانب الصفة التي يكسبها النواب بتمثيل الناخبين . ولا ريب أن الناس ينتظرون عملاً للوزارة في هذه الوزارات تؤدي به واجبها الذي لا يحصى عنه ولا يعذرهما أحد في السكوت عليه .

* * *

ويطول بنا القول إن أردنا أن نتبع كل حركة من حركات الإنجليز أريد بها إسكات الحركة الوطنية أو لإخماد الحركة الدستورية . وقد علمنا من قبل أن الصحافة والشورى في البلاد عارضت كل منها معارضة قوية في كل ما يتصل بنفقات الجيش في السودان ، وفي قانون التضمينات والتعويضات التي أريد بها تعويض الموظفين الإنجليز ، ووقفت كل منهما كذلك . وراء وزارة النحاس الأولى عندما اصطدمت مع الإنجليز بسبب قانون الاجتماعات والمظاهرات . ولم تدع الصحافة ولا الشورى فرصة إلا انتهزتها للتغلب على الأعياب الإنجليز والكشف عن الخدع التي كانوا يخدعون بها الشعب المصري والحكم المصري في ذلك الوقت .

الفصل السابع

البلاغ والقوى الرجعية

ثالثا - قوة الأحزاب والحكومات المناوئة للوفد

نظر البلاغ إلى الدستور الذى وضعه المصريون لأنفسهم فى سنة ١٩٢٣ على أنه ثمرة من ثمرات الحركة الوطنية ومكسب من المكاسب التى حصلت عليها الثورة . ولا عبرة هنا بالكلمة التى وصف بها سعد زغلول أعضاء اللجنة التى وضعت الدستور حين قال عنهم أنهم « لجنة الأشقياء » ، فإن لهذه الكلمة معنى غير المعنى الذى نحن بصدده الآن . فإن سعداً لم يكن يستهين بالدستور وإنما كان يؤثر أن تقوم على وضعه جمعية تأسيسية تشترك فيها أكثر عناصر الأمة ، ولا تنفرد جماعة معينة بمثل هذا العمل .

نظر البلاغ إلى الدستور هذه النظرة الكبيرة . وحاول بكل قوته أن يحوط هذا الدستور بكل ما يستطيع من رعاية وعناية . ومن ثم كان البلاغ عدواً لكل من حدثته نفسه من الأحزاب والحكومات بأن ينال من الدستور أو يحاول الانتقاص من روحه وسلطانه ونحو ذلك . على أن ممارسة المصريين للحياة الدستورية الصحيحة كان معناها منذ أول الأمر الدخول فى تجربة الحزبية . وأنها لتجربة من التجارب المرة التى أفادت المصريين كثيراً وألحقت بهم من الضرر فى الوقت نفسه شيئاً يحل عن الوصف . وإن كان من الحق أن يقال أن البلاغ فى الطور الأول من أطوار حياته لم يشهد من سيئات الحزبية ما شهدته فى الطور الثانى من حياته . ولذلك فنحن مضطرون إلى تأجيل الكلام عن مآسى الحزبية فى مصر للوقت الذى نتحدث فيه عن البلاغ فى الطور الثانى .

تعرض الدستور في حياة البلاغ الأولى لمحتتين قاسيتين ولكنه تغلب عليهما بطريقة بهرت العالم كله ، وأثبتت للقوى الرجعية في البلاد أنها أصلب عوداً من أن تؤثر فيها بشكل أو بآخر . ومن ثم أطلقنا على هذه الفترة من حياة مصر — كما قلنا — فترة انتعاش الدستور . وكنا على حق في هذه التسمية .

في المحنة الأولى حاق بالبرلمان السعدى وبالدستور ضرر كبير من قبل الحكومة الزبورية . وفي المحنة الثانية أودى برلمان الائتلاف ، كما أودى الدستور من قبل محمد محمود أو صاحب اليد الحديدية ، وكان البلاغ من أقوى الصحف الوطنية في الدفاع عن البرلمان والدستور في الحالتين .

فن أجل الدستور لإذن اضطر البلاغ إلى محاربة الحكومة الزبورية وإلى محاربة اليد الحديدية وإلى محاربة القصر وإلى محاربة الأحرار الدستوريين أنفسهم في نهاية الأمر . وقد يدهش القارئ كيف يحارب البلاغ رجال هذا الحزب الأخير مع أنهم في الحقيقة واضعو الدستور ، والجواب على ذلك أنه كان من الأحرار الدستوريين أنفسهم من تنكر لهذا الدستور نفسه . ومن هؤلاء إسماعيل صدق الذي نكب الدستور على يديه النكبة الكبرى كما سنعرف ذلك في الكلام عن البلاغ الجديد بمشيئة الله .

وقد يضاف إلى هؤلاء أيضاً رئيس حزب الأحرار الدستوريين (أبو الدستور) وأحد أفراد الحركة الوطنية منذ مطلعها . ونعني به عبد العزيز فهمي وقد أسر عنه أنه قال: لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت أعتقد أنه مناسب لبلدنا . ولكن العمل به أظهر أنه ثوب فضفاض . وبالرغم من ذلك سنحافظ عليه . كما أسر عنه كذلك أنه قال . للملك الحق المطلق في كل وقت أن يحل مجلس النواب متى أراد ومتى رأى في ذلك مصلحة تعود

على البلاد . قال ذلك وهو يعلم أن الملك وحزب الاتحاد ينوبان الكيد للدستور وللحياة النيابية .

ترى ما الذى حدا بالآحرار الدستوريين إلى كل ذلك ؟ إن الذى حدا بهم إليه فى الواقع شيء واحد وهو نجاح حزب الوفد فى كل مرة يدخل فيها الانتخابات نجاحا ساحقا أفقد جميع الأحزاب الأخرى كل أمل فى الحصول على الأغلبية . ومن ثم كثر اتهام البلاغ لحزب الآحرار بأنه حزب يمالئ الإنجليز ويتفق معهم على أن مصر ليست أهلا للحرية ولا للدستور ما دام أن زعيمهم عبد العزيز فهمى يرى فى هذا الدستور أنه ثوب أوسع من مصر، أو أن مصر ما زالت أصغر من أن تدخل فى هذا الثوب .

البلاغ وحزب الامراء الدستوريين :

كان من الطبيعى فى مثل هذه الحالة أن تأخذ الخصومة بين جريدة البلاغ وجريدة السياسة شكلا من أشكال الحرية الحادة . أجل — بدأت صحيفة السياسة تدعو إلى وحدة الصفوف ، وتقول أن هذه الوحدة هى التى أثرت الدستور والاستقلال والحرية . غير أن البلاغ عارض فى ذلك وعبر عن كراهيته لحزب الآحرار فى مقالات عدة جاء بعضها بعنوان (عدوتنا قديمة — العدد ١٠٦) وعنوان (صورتهم الحقيقية — العدد ١٠٩) وهكذا . وإلى جانب ذلك نشر البلاغ مجموعات من المقالات الحزبية . إحداها لسينوت حنا . والأخرى لمحمود غنام وهكذا . ثم رد البلاغ على ادعاء حزب الآحرار الدستوريين بأنهم زعماء الرأى فى مصر فى أعداد كثيرة . ووقر فى نفس البلاغ حينذاك أن هناك دسيسة بين العرش والأمة ، وأن حزب الآحرار يكيد للوفد عن طريق هذه الدسيسة فأراد أن يفضحها على حد قوله (أنظر العدد ١٩٤) ومن عجب أن يتظاهر الإنجليز إذ ذاك بالصدقة بينهم وبين حزب

الأحرار الدستوريين إلى الدرجة التي تجاهر بها صحيفة المورنج بوست حيث صرحت بأن بريطانيا مستعدة دائماً لتأييد أصدقائها ولوضع نفوذها الأدبي إلى جانب الأحرار الدستوريين (١). وقد كان بعض هذا كافياً ليأخذ البلاغ في كتابة المقالات التي يجسم بها هذه الصورة ويتخذ منها مادة للتشنيع على هذا الحزب ورجاله.

البلاغ ومحنة البرلمان الأولى

شعرت مصر بعزتها وكرامتها على يد الوزارة التي كانت تملك الأغلبية الكبرى وهي وزارة سعد وزارة الشعب. وشعر العالم الخارجي أيضاً بهيبة هذه الوزارة التي وطنت نفسها على أن تعمل لمصر الشيء الكثير. وكان من الطبيعي ألا تحظى الوزارة التي تلتها - وهي وزارة زيور - إلا بكراهية المصريين وازدراءهم لمسلوك الضعف الذي سلكته بإزاء الإنجليز. لذلك رأينا صحيفة البلاغ من أولى الصحف الوطنية مناوئة لهذه الوزارة التي بدأت عملها بتأجيل البرلمان شهراً، ثم استصدرت مرسوماً بحله قبل انقضاء هذا الشهر. وكانت حجة زيور في هذا الحل أنه أراد استفتاء الأمة في خطة البرلمان الأول حينئذ كتب صاحب البلاغ مقالا بعنوان:

فرار الوزارة من الاستفتاء

الفشل الأول لسياستها وسياسة مؤيديها (٢)

لما اجترأ زيور باشا على أن يقترح حل مجلس النواب قدم لمجلس الوزراء مذكرة يسوغ فيها هذا الحل بأن هناك حالة سياسية جديدة، وأن النواب يأبون أن يفهموا هذه الحالة الجديدة، وأن يغيروا شيئاً مما كانوا قد جروا

(١) البلاغ - العدد ٢٢٦ بتاريخ ١٩٢٤/١/٧

(٢) د. - العدد ٥٢٩ د. ١٩٢٥/١/٦

عليه من قبل ، وأنهم بذلك يعرضون قضية الوطن للخطر . . لذلك أرادت الوزارة الخروج من عهد محزن مملوء بالاضطرابات وأعمال العنف والمنازعات الداخلية بين أفراد الأمة . . . إلى آخر ما جاء بهذه المذكرة .

لقد كانت الوزارة إذن تريد أن تخرج بالبلاد من عهد إلى عهد . وكانت تنتظر أن يحدث ذلك انقلاباً في آراء الأغلبية البرلمانية . نخب ظنها ولم تجد هذا الانقلاب ، ووجب في اعتقادها بعد ذلك أن تحل مجلس النواب لترجع إلى الأمة تسألها هل تريد انقلاباً في الخطة السياسية أو لا تريد ؟

غير أنه ثبت أن الأغلبية البرلمانية متشبثة بالاستمرار على نفس الخطة السياسية التي جعلت القضية العربية في خطر من جراء علاقتنا ببريطانيا العظمى . فاستفتاء الأمة إذن في هذه الخطة السياسية قد أصبح ضرورة حتمية . وهنا تعين الغرض من حل مجلس النواب . وهو استفتاء الأمة في أى الخطتين السياسيتين تريد : أهى الخطة التي كان يجرى عليها مجلس النواب المنحل ؟ أم الخطة التي جرت عليها وزارة زيور باشا وكانت ترجو أن يجاريها فيها النواب فأبوا ؟

فالآن وقد فتحت الأبواب للاستفتاء ، وتقدم كل فريق من المرشحين يعرض على الأمة شخصه وخبطته لننظره .^١ أفعلى زيور باشا وماذا فعل الوزراء ؟ وأين هو من ذلك الاستفتاء ؟ لقد فر زيور وفر معه الوزراء من الميدان ولم يرشحوا أنفسهم للانتخابات .

(انتهى المقال)

ومع ذلك فقد أسفرت الانتخابات الجديدة عن نجاح الوفد كمارأينا وأمر زيور بحل البرلمان الثانى . فاجتمع هذا البرلمان الثانى من تلقاء نفسه وأوقع الوزارة فى حرج شديد اضطرت معه إلى الإعلان عن انتخابات جديدة وسريعة قاطعتها البلاد بجميع أحزابها . وكانت هذه المقاطعة الإجماعية

من جانب الأحزاب سبباً في ائتلافها سنة ١٩٢٦ وسبباً كذلك في عقد المؤتمر الوطني الذي قرر أن تدخل الأحزاب السياسية في المعركة الانتخابية . فدخلت هذه الانتخابات التي انتهت بالبرلمان الائتلافي والوزارات الائتلافية . ووقف البلاغ وراء هذا الائتلاف . وكان شعاره إذ ذاك « الائتلاف سييلتنا ، صداقة ونزاهة وائتلاف . تلك هي خطتنا التي لا نريد عنها ، الخ .

البعوض ومحنة البرلمان الثانية :

فرحت البلاد فرحاً عظيماً بالائتلاف . ولكن شاء القدر ألا تستمر طويلاً في هذه الفرحة . فقد قام محمد محمود بتأليف الوزارة على رغم أنه وحزب الأحرار الدستوريين كانوا يمثلون الأقلية في برلمان الائتلاف . ويبدو أن هذا الوضع جز في نفس الرجل فأعاد التجربة المريعة التي مارسها الوزارة الزبورية من قبل . وأمر بتأجيل البرلمان شهراً . ثم أمر بحله قبل انقضاء هذا الشهر . غير أن البرلمان المنحل اجتمع من تلقاء نفسه في ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ .

هنا انبرى البلاغ لمحمد محمود وحاربه بالطرق التي مارسها من قبل أو التي سبق له أن استخدمها في المعركة الانتخابية . وهي طريقة السخرية من جانب وأسئلة البلاغ من جانب آخر ، وطريقة المقالات التي تقلب فيها التهم على الخصم من جهة ثالثة . وإليك أمثلة من عنوانات المقالات التي نشرها البلاغ في ذلك الوقت :

حزب الأوباش العدد ١٦١٩

زعماء الأوباش العدد ١٦٣٢

محمد محمود لا يفهم الدرس . الاعتداء على حريات الأمة كلها في يوم واحد

العدد ١٦٢٣

الإنجليز راضون عن الوزارة العدد ١٦٢٤

سأضرب بيد من حديد . مسكين العدد ١٦٢٥

الحل الدستوري الوحيد هو أن يستقيل محمد محمود العدد ١٦٣٢

إذا لم تستعج فاصنع ما شئت العدد ١٦٣٣

شوه الله وجوهكم العدد ١٦٣٤

الواعظ محمد أو الشاطر محمد العدد ١٦٣٤

وفي اليوم الذي صدر فيه المرسوم بحل البرلمان نشر البلاغ مقالاً بعنوان «حداد على الدستور» وقال : أحطنا بالبلاغ اليوم بإطار من السواد . وكتبنا على رأسه . اذكروا أيها المصريون دائماً أن لكم دستوراً وأن هذا الدستور عطل يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٢٨ . وقد فعلنا ذلك حداداً على الدستور وسيبقى ذلك ما بقى الدستور معطلاً .

وهناك طريقتان أخريان اتبعهما البلاغ في محاربة محمد محمود من أجل الدستور وهما :

١ - طريقة الكاريكاتور .

٢ - طريقة اختراع الصحف التي ليس لها وجود .

أما الكاريكاتور فقد بدا فيه البلاغ بنقل صور كاريكاتورية عن صحيفة روز اليوسف . ومنها على سبيل المثال صورة لمحمد محمود وهو يدوس الدستور بقدميه . وأخرى تمثل كلا من عبد الخالق ثروت ويحيى إبراهيم وإسماعيل صدقي يعاتبون المندوب السامي لعدم تكليفهم بتشكيل الوزارة . والثالثة تصور عبد الحميد سعيد نائب الحزب الوطني وهو يقول للمندوب السامي : كده يصح يا فخامة اللورد تضحكوا على وتبوظوا البدلة اللي فصلتها للوزارة؟ . وقد نشرت كل هذه الرسوم الكاريكاتورية المنقولة عن روز اليوسف في شهرى يولية وأغسطس من سنة ١٩٢٨ . ثم تولى البلاغ عمل الرسوم الكاريكاتورية بنفسه بعد ذلك . فبدأ بصورة تمثل محمد محمود وهو يستغيث ولا مغيث ثم بصورة تمثله وهو يحدث نفسه قائلاً ، اليد الحديدية دلوقت في ظهري مين عارف امتي تيجى في وشي الخ .

وأما طريقة اختراع الصحف التي ليس لها وجود فعلي وإنما هي من محض الخيال فهي شبيهة باختراع الشخصيات التي لا وجود لها أيضاً كما نراها نحن في زماننا هذا في مجلات الاثنين وآخر ساعة والجيل وغيرها .
أعلن البلاغ في عدده الصادر بتاريخ ٢٩/٧/١٩٢٨ عن جريدة حكومية سماها

لدولة

صاحب امتيازها : محمد محمود باشا .

رئيس تحريرها : أحمد لطفى السيد

مكان الإدارة : داوونج ستريت

شعارها : الحكومة فوق الأمة

الاشتراكات . تدفع مقدماً عن ثلاث سنوات

وأما موضوعات العدد فهي :

- ١ — الثقة بالإكراه على أسلوب السلطة العسكرية .
- ٢ — تسليم زمام رجال البوليس ورجال الإدارة إلى يد مستر كوين بويد .
- ٣ — قبضة حديدية بذراع إنجليزية .
- ٤ — محمد محمود لا يهدم الدستور ولكنه يهدم الأمة لينشئ على أنقاضها أمة جديدة تستحق الدستور .
- ٥ — إنشاء خزان جبل الأولياء ثمن معجل لاستمرار الوزارة في الحكم ثلاث سنوات .

وأخذ البلاغ يعلن بين حين وآخر عن عدد جديد من أعداد هذه المجلة المخترعة وهي مجلة الدولة . وأخذ يسخر بهذه الطريقة من وزارة محمد محمود صاحب اليد الحديدية ، وهادم الحياة الدستورية ، والمقوض للاتلاف الذي اختارته الأمة لتواجه به أعداء الدستور وأعداء الحرية

الفصل الثامن

البلاغ وبعض القضايا الفكرية

كان من البديهي أن تحدث الثورة المصرية الكبرى سنة ١٩١٩ نشاطاً فكرياً إلى جانب النشاط السياسى . فقد نشطت الأقلام من عقابها ، واتسع أمام العقول مجالها ، وانطلق الكتاب والعلماء والأدباء فى ثورة فكرية قوية وساعدت الحزبية السياسية على هذه الحركة . واستند الجميع على أن الدستور المصرى ينص صراحة على حرية التفكير .

نحن نعلم أن أهم الأحزاب المصرية فى تلك الفترة ثلاث وهى : الحزب الوطنى وحزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين . فأما الحزب الوطنى فهو حزب محافظ قد اتخذ لنفسه هذا الطابع منذ زعيمه الأول مصطفى كامل . إنه حزب يحترم الدين ، ويدعو إلى التمسك بتعاليمه ، ويرى فى ذلك ضماناً لتمام الأمة ، وحفاظاً على قوتها المعنوية أمام المحتل .

وأما حزب الوفد فهو كذلك يميل إلى المحافظة . ولكن لا إلى الدرجة التى كان عليها الحزب الوطنى ، والسبب فى ذلك أن الإسلام والتعصب الدينى لم يكونا من مشكلات العصر على عهد زغلول ، كما كان الأمر كذلك على عهد مصطفى كامل . ولا ننسى كذلك أن عبقرية سعد زغلول ظهرت فى القضاء على التفرقة العنصرية بين المسلمين والأقباط قضاء تاماً . وجاءت أحاديث هذا الزعيم وتصرفاته مؤيدة لهذه السياسة .

وأما حزب الأحرار الدستوريين فقد عرف منذ بداية أمره بالميل الشديد إلى التجديد والتحرر وكان أكثر أعضائه ممن أتموا تعليمهم فى فرنسا وأشربوا

فيها حب الحرية وغيرها من المعاني التي أنت بها الثورة الفرنسية . ويوم أعلن عن إنشاء هذا الحزب استمع الدكتور هيكل إلى خطبة الافتتاح وعلق عليها بقوله (١) : « اغتطبت بهذا الخطاب ورأيت فيه سياسة تتفق في تفصيلها وجلتها مع آرائى : فهو يقدر الحرية الفردية وأنا أقدرها ، وهو يكر حرية الرأى وهذه الحرية تحل في نفسى محل الإيمان الذى لا يتزعزع — إلى آخر ما قال .

من أجل ذلك عرفت صحيفة السياسة بأنها (مدرسة الشعب) . ووجدنا كثيراً من محررى هذه الصحيفة يهتمون أحياناً بالإلحاد والآراء التى تنفر منها عامة الشعب . وكانت الصحف المعارضة لهذا الاتجاه تنتهز هذه الفرصة لتهاجم أصحابه . ومنها صحيفة الأخبار لأمين الرافعى ، وصحيفة المنار للشيخ رشيد رضا وصحيفة البلاغ لعبد القادر حمزة . وجدير بالذكر هنا كذلك أن نقول أن أكثر المحررين فى صحيفة السياسة كانوا من تلاميذ (الجريدة) التى كان يحررها أحمد لطفى السيد . ومن هؤلاء مصطفى عبد الرازق ، وعلى عبدالرازق وطه حسين ، ومحمد حسين هيكل .

أما البلاغ فكان يسيطر عليه كتاب آخرون يمتازون فى جملتهم بالمحافظة — كما قلنا . وعلى رأس هؤلاء عباس محمود العقاد وعبد القادر حمزة . يقول الأستاذ تشارلز آدمز : « وأهم عامل فى تكيف المثل الأدبية للعقاد والمازنى هو الأدب الإنجليزى . وهما من الكتاب المصريين الذين يعتقدون أن الشرق يستطيع الأخذ من ذخائر العلوم الغربية دون أن يتخلى عن الطابع الإسلامى العربى الذى يطبع مدينة الشرق وثقافته (٢) » . ويرى الأستاذ Gibb جب أن العقاد والمازنى يجعلهما هذا الرأى أقرب إلى المحافظين من هيكل وطه حسين (٣) .

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية : ج ١ ص ١٤٨

(٢) تشارلز آدمز : كتاب الإسلام والتجديد : الترجمة العربية لعباس محمود : ص ٢٤٣

لأنريد أن نمضى فى الحديث عن حركة التجديد التى ظهرت فى مصر فى أعقاب الثورة الكبرى التى ظهرت سنة ١٩١٩ . ولكننا مكثفون هنا بالإشارة إلى قضيتين فقط من القضايا الفكرية التى شغلت الصحافة المصرية فى تلك الفترة التاريخية . وهما :

١ - القضية الخاصة بكتاب (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ على عبدالرازق

٢ - (فى الشعر الجاهلى) للدكتور طه حسين

وقد انقسم فيهما الرأى العام قسمين : قسم المؤيدين من المجددين وتعبر عنهم جريدة السياسة . وقسم المعارضين من المحافظين وتعبر عنهم الصحف التى أشرنا إليها ومنها البلاغ .

قضية الإسلام وأصول الحكم

دخل على عبد الرزاق الجامع الأزهر فى العاشرة من عمره تقريباً . وحضر فيه



بعض دروس الشيخ محمد عبده مدة قصيرة . ثم درس الشريعة على الشيخ أحمد أبى خطوة وهو أحد تلاميذ الأستاذ الإمام كما نعرف وأحد المعجبين بأراء السيد جمال الدين الأفغانى ثم حضر على عبد الرزاق فى عام ١٩١٠ عدداً من المحاضرات فى الجامعة المصرية لمدة عامين استمع فى أثناءهما إلى بحوث الأستاذ نللىنو فى تاريخ الأدب العربى ، وإلى دروس الأستاذ سانتيللانا فى الفلسفة

على عبد الرزاق

وحصل فى سنة ١٩١١ على شهادة العالمية من الجامع

الأزهر . ودرس اللغة الإنجليزية بعد ذلك فى إنجلترا - أعنى فى سنة ١٩١٢ . والتحق بجامعة أكسفورد للحصول على درجة عليية فى الاقتصاد والعلوم السياسية .

غير أنه انقطع عن هذا الدرس لقيام الحرب العالمية الأولى ، وعاد مسرعاً إلى مصر . وأقام مدة ما في الإسكندرية ألقى في أثنائها دروساً في الأدب العربي وفي تاريخ الإسلام وذلك بالمعهد الإسكندري الملحق بالجامع الأزهر وفي عام ١٩٢٥ نشر نتائج هذه الدراسات في كتاب له سماه (الإسلام وأصول الحكم) . دعا في هذا الكتاب إلى هدم نظام الخلافة الإسلامية . وأدلى ببعض الآراء الجديدة في هذا الموضوع أثارت عليه ثائرة المحافظين ، وخاصة رجال الدين . وبلغ الاهتمام بذلك الكتاب مبلغاً عظيماً واشتد الجدل فيه ، وغدا صاحبه غرضاً للهجوم من كل ناحية . ووضعت طائفة من الكتب للرد عليه . وكان من بينها كتاب ألفه الشيخ محمد بن حنبل مفتي الديار المصرية سماه (حقيقة الإسلام وأصول الحكم) .

ثم لم يقف الأمر عند هذا الحد حتى اجتمعت هيئة كبار العلماء برئاسة شيخ الأزهر وحضور أربعة وعشرين عالماً من أعضاء هذه الهيئة — اجتمعوا بصفة تأديبية في الثاني عشر من شهر أغسطس سنة ١٩٢٥ للنظر في التهم التي وجهت للشيخ علي عبد الرازق وإلى كتابه . وأصدرت الهيئة بالإجماع حكماً بأن الكتاب يحوى أموراً مخالفة للدين . كما قررت الهيئة أن مؤلف الكتاب سلك مسلكاً لا يصدر عن مسلم فضلاً عن عالم من علماء الأزهر . ومن أجل ذلك قررت الهيئة إخراجه من زمرة العلماء ومحو اسمه من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى . وأجمعت الهيئة كذلك على فصله من وظيفته — وكان قاضياً بالمحاكم الشرعية ، وقررت الهيئة كذلك عدم أهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت أم غير دينية (١) .

(١) راجع كتاب الإسلام وأصول الحكم : الطبعة الثانية : ٣١ — ٣٢

ولكن ماهى وجوه الخلاف فى رأى بين على عبد الرازق ومعارضيه ؟
دعا المؤلف فى كتابه إلى هدم الخلافة باعتبارها نظاماً من الأنظمة
الإسلامية مستنداً فى ذلك إلى الأدلة الآتية :

أولاً — أن الخلافة من الناحية النظرية هى الرئاسة العامة فى أمور الدين
والدنيا نيابة عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم . وعلى هذا رأى سار خلفاؤه
من بعده فجمعوا بين السلطتين الدينية والدنيوية ، وتقيدوا بشيء واحد فقط
هو مراعاة حدود الشريعة الإسلامية . غير أننا عندما نمتحن الأدلة التى وردت
فى تأييد الخلافة نجد أنها لا تكفى مطلقاً لفرض هذا الحكم أو لتأييده على الأقل .

ثانياً — أن القرآن والسنة خاليان من العبارات التى تؤيد هذا النظام
تأيداً صريحاً لا يقبل الشك . وأما إجماع الأئمة — وهو الدليل الذى يستند
عليه فى ذلك — فلا يمكن إثبات أنه حقيقة تاريخية . ويكفى أن نذكر مثلاً
أن نظام الخلافة الإسلامية كان عرضة للخارجين عليه فى كل لحظة . وقد
اختلفت أدوار الخروج أو المعارضة فيه قوة وضعفاً . وبقي الحال على ذلك من
أيام على بن أبى طالب إلى عهدنا بجماعة الاتحاد والترقى فى تركيا فى أوائل
القرن الحالى . والمعارضة على هذا النحو تجعل دعوى الإجماع غير صحيحة .

ثالثاً — وأما قولهم أن تنصيب الإمام أو الخليفة يتوقف عليه إظهار
الشرائع الدينية ، كما يتوقف عليه صلاح الرعية فإنهم إن أرادوا بالخلافة هذا
النوع من الحكم الذى يعرفونه فدليلهم أقصر من دعواهم وحجتهم غير ناهضة .
ولكنهم إن أرادوا بالخلافة ما يريدونه علماء السياسة بالحكومة كان ما يقولونه
صحيحاً . ولكن معاذ الله أن يريد الله جل شأنه لهذا الدين الذى كفل له البقاء أن
يجعل عزه وذله منوطين بنوع من الحكومة ، ولا يصنف من الأمراء أو الحكام .
وعلى هذا فليس بنا من حاجة إلى الخلافة فى أمور ديننا ولا فى أمور دنيانا .

رابعاً — ثم أن فكرة الخلافة فى ذاتها باعتبارها نوعاً من الرئاسة فى الدين

والدنيا نيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم تعتمد على تصور غير صحيح لوظيفة النبي ووظيفة الرسالة . ومن العسير أن نقطع بشيء في أمور حكومة النبي لما يحيط بهذا الموضوع من غموض كبير إلى يومنا هذا .

ومضى الشيخ على عبد الرازق فقال : الحقيقة أن محمداً لم يسع إلى إقامة دولة . ولم يكن ذلك جزءاً من رسالته فهو صلى الله عليه وسلم ليس إلا رسولا بعثه الله لدعوة دينية لا تشوبها دعوة لملك ولا لدولة . وزعامته صلى الله عليه وسلم زعامة دعوة دينية لا زعامة ملك ولا دولة . إنها رسالة دين وحكم نبوة لا حكم سلاطين (١) .

خامساً -- لم يكن هناك ضرورة لزعيم يخلف النبي صلى الله عليه وسلم . فلم يدع لنفسه زعامة سياسية يخلفه الناس فيها . والدليل على ذلك أنه لم يسم أحداً يخلفه من بعده . فلما لحق بالرفيق الأعلى وجد المسلمون أنهم لا يعودون إلى ما كانوا عليه من القوة إلا بشكل من أشكال الحكومة يرضونه . فبايعوا أبا بكر لهذه الغاية . ولم تكن بيعتهم له دينية وإنما كانت سياسية عليها كل طوابع الدولة المحدثه التي أنشأها المسلمون في ذلك الوقت . ثم لأسباب كثيرة بعد ذلك لقبوا أبا بكر ومن جاء بعده بلقب الخليفة . ثم أصبح لهذا اللقب دلالة دينية بمرور الزمن .

سادساً -- كل ما شرعه الإسلام من أنظمة وقواعد لم يكن في شيء كثير ولا قليل من أساليب الحكم السياسي ولا من أنظمة الدولة المدنية . وإنما هو شرع ديني خالص لهم ولمصلحة البشر الدينية لا أكثر ولا أقل . أما القوانين الدنيوية فقد خلى الله بينها وبين عقولنا ، وترك الناس أحرار في تديرها على ما تهديهم إليه عقولهم وتجاربهم والظروف التي تحيط بهم . والدنيا من أولها إلى آخرها أهون على الله تعالى من أن يقيم على تديرها غير ماركب فينا من عقول (٢) .

(١) على عبد الرازق : الإسلام وأصول الحكم : ص ٦٥ .

(٢) نفس المصدر ص ٧٩ .

والنتيجة التي وصل إليها على عبد الرازق من كل ذلك هي أنه لا شيء في الدين يمنع المسلمين من أن يسابقوا الأمم الأخرى في علوم السياسة والاجتماع والاقتصاد ، وأن للمسلمين أن يهدموا هذا النظام العتيق الذي خضعوا له عدة قرون ، وأن يبنوا نظام حكمهم على أحدث ما أنتجته العقول البشرية ، وأمتن ما وصلت إليه تجارب الأمم على أنه أفضل أصول الحكم (١)

والنتيجة الثانية التي وصل إليها المؤلف هي الفصل بين الدين والدولة مستنداً في ذلك إلى الفهم الصحيح - كما قال - لجوهر الديانة الإسلامية. وذلك هو السبب الذي من أجله تعرض لهجوم المحافظين وعلى رأسهم رجال الدين . فقد أجمع هؤلاء على أن المؤلف كان بهذه الآراء أميل إلى الحوارج منه إلى جمهور الأمة كما رأينا .

موقف البلاغ من الكتاب

وقف البلاغ في صفوف المعارضة منذ بداية الأمر . وقد كان (المنار) للسيد رشيد رضا من المدافعين عن الخلافة والقائلين بانتخاب الخليفة والداعين إلى حكم الشورى على هذه الصورة . وكان من رأيه أن يترك أمر الخلافة دائماً إلى مؤتمر إسلامي يتألف من ممثلي الشعوب الإسلامية المستقلة . وقد انعقد بالفعل مؤتمر لهذا الغرض في الثالث عشر من شهر مايو سنة ١٩٢٦ وقدم إليه رشيد رضا نظاماً للخلافة مناسباً للعصر في رأيه .

ثم جاء البلاغ وروج للأفكار التي نادى بها صاحب المنار في كتابه (الخلافة والإمامة العظمى) وأفرد البلاغ صفحات كثيرة لمناقشة هذا الموضوع . ودعا الكتاب والعلماء للخوض فيه . وإليك بعض العناوانات التي نشرها البلاغ على سبيل المثال :

(١) على عبد الرازق : الإسلام وأصول الحكم ص ١٠٣

- مسألة الخلافة لا تحل إلا على يد المؤتمر الإسلامى (العدد ٢٦٧)
- المؤتمر الإسلامى وواجب علماء مصر فى العمل (العدد ٢٦٩)
- مسألة الخلافة وآراء العلماء والكتاب فيها (الأعداد ٢٧٣ — ٢٧٤ — ٢٧٦ — ٢٧٧ — ٢٨٣ — ٢٩٩ — ٣٠٤) .
- الخلافة وعلماء مصر وسد الطريق على المطامع والانقسام (العدد ٢٨٥)
- الخلافة فى نظر مستر لويد جورج ونظر صنائع الإنجليز (العدد ٢٩٠)
- رد محمود شلتوت من علماء معهد الإسكندرية على كتاب الإسلام وأصول الحكم (العدد ٧٠٦)
- حيثيات الحكم فى كتاب الإسلام وأصول الحكم (العدد ٧٣٩)
- فكة الدستوريين (العدد ٧٤٤) الخ

* * *

سخط البلاغ على هذه الاتجاهات المتطرفة التى بدت من محررى السياسة . فطفق يندد بها ويسوق الأدلة على بطلانها . وتصدى للرد على محررى السياسة كاتب من كتاب البلاغ فى تلك الفترة وهو هنا محمد قنديل الرحمانى حيث قال :

جاء فى صحيفة الاتحاد الصادرة فى ١٩٢٥/٧/٢٦ أن مدرساً أمريكياً اتهم بشرح نظرية دارون فى أن أصل الإنسان قرد . والقانون الأمريكى يحرم شرح هذيان دارون . ولما كانت عادة الجلسات القضائية أنها لا تفتتح إلا بعد إقامة الصلاة — فقد عارض الأستاذ دارو المحامى عن المتهم — عارض مستر سكوييس قائلاً أن إقامة الصلاة تؤثر فى مركز الدفاع . ثم لفت نظر المحكمة إلى أن القانون الخاص بنظرية دارون لا ينافى مبادئ الدستور الذى يضمن حرية الرأى . ثم نقلت صحيفة الاتحاد عن مراسل (الكونديان) أن

أحد سكان نيويورك أرسل إلى مدينة دينون التي تجرى فيها المحاكمة قرداً من نوع الشمبانزى سماء (سكوييس) وهو المدرس المنهم شرح نظرية دارون ، فأثار ذلك ضحك سكان المدينة وزوارها .

فها هي ذى أمريكا المسيحية تحترم دينها إلى أقصى حد ممكن . فيصلي قضائياً لله في الجلسات ، وتجود بملايين الجنيهات للبشرى من رجالها ، وتشيد المدارس والجامعات في بلاد الدنيا عامة وبلاد الشرق ومهبط الأديان خاصة ، وتسن القوانين الصارمة بتحريم نشر خرافة دارون . فهل هذه الدولة القوية التي كان لها أعظم تأثير في مجرى الحرب العالمية تعد محاربة لحرية الرأي؟ هل هذه الدولة العظمى التي تمتد أيدي الدول أجمع إلى استجداثها وطلب معونتها العلمية والمالية تعتبر عابثة بدستورها ومقيدة للحرية؟ ويعتبر المحامون عن صاحب الإسلام وأصول الحكم دستورين يقدسون الدستور المصرى وبقصدون حرية الرأى المصرى أكثر من تقديس أمريكا لدستورها وحرية آراء أبنائها؟ اللهم أن القوم هناك قد استعملوا عقولهم لما خلقت له فاهتدوا إلى تحرير أنفسهم وإخراج العدو الغاصب من بلادهم ، وضربوا على أيدي الملحدن والمارقين فحرموا عليهم الخوض في الإلحاديات والمروقيات . ولم تستطع دولة أو دولة أن تصمم بوصمة الجهل أو تنكر عليهم مدنيته ونظامهم . فسا رأى عصبية الإلحاد الجاهلة في مصر في أن قساً أمريكياً لو أعلن حرباً شعواء على صلب المسيح وأنكر ما علم من دين المسيح — أترون أن أمريكا يا هؤلاء الآممين تعاقب هذا القس عقاباً لمستر سكوييس فحسب ؟ أو أنها تطرده وتنزع منه لباسه الكهنوتى وألقاه الكهنوتية ، وتعيده سيرتها الأولى أيام كان في المهدي صبيّاً لا لقب ولا كرامة ؟

أسألكم بمواقفكم الخزية دائماً نحو الإسلام — وأنه لقسم عزيز عليكم — أن تتواروا عن أبصار العقلاء خجلاً بعد هذا البيان القاصم لظهور الأحرار

الدستوريين ومن إليهم من الفلاسفة والملاحدين . فإننا نريد أن نعيش في أمن من لغو اللاعن ومشاغبة المشايخين وتأديب المهتكين كما تعيش أمريكا المسيحية النخ .

ثم نشر البلاغ حيثيات الحكم الذي حكم به على صاحب كتاب الإسلام وأصول الحكم قد صدر عن مشيخة الجامع الأزهر وأتينا بخلاصته من قبل . وهكذا نلاحظ حتى الآن أن الحجج التي أتت بها صحف المعارضة جاءت كلها حججاً عاطفية وليست منطقية . على حين أن الحجج التي أتت بها صحيفة السياسة كانت تنسم بالمنطق وتأخذ شكل الدفاع القوي عن حرية الرأي . ولكن لا نفسى مع ذلك أن الشعب كان أكثر استجابة للحجج العاطفية منه للحجج المنطقية .

حسننا ذلك لكي تنتقل إلى القضية الأخرى من قضايا الفكر . ونعنى بها قضية الدكتور طه حسين .

في الشعر الجاهلي



الدكتور طه حسين

اشتغل الدكتور طه حسين بالتدريس بالجامعة المصرية . واشتغل في الوقت نفسه بالتحليل في صحيفة السياسة . وقام بدراسات في شكل مقالات أسبوعية كانت تنشر في هذه الجريدة ثم طبعت في كتاب سماه « حديث الأربعاء » لفت إليه أنظار الرأي العام في مصر وسوريا بنوع خاص . غير أن أهم كتاب له في الواقع هو الكتاب الذي سماه (في الشعر الجاهلي) أسدرة عام ١٩٢٦ وحاول أن يطبق فيه موازين النقد الأوربي

على دراسة الأدب العربي . بل حاول تحرير هذا الدرس من قيود الأساليب النقدية القديمة التي عاقت تقدمه . وأقام بحثه العلمى فى هذا الكتاب على نظرية ديكارت . أى أنه بنى البحث على الشك فى معظم الشعر الجاهلى أو فى نسبته إلى العصر الجاهلى . وانتهى من ذلك إلى أن الكثرة المطلقة مما نسميه الأدب الجاهلى ليس من الجاهلية فى شىء . وإنما هو أدب قد انتحل على العصر الجاهلى بعد ظهور الإسلام . فهو أدب إسلامى يمثل حياة المسلمين وميوهم وأهواءهم أكثر مما يمثل حياة الجاهليين وميوهم وأهواءهم .

وأما الانتقال فى ذاته فكانت له فيما - يرى الدكتور طه حسين - أسباب كثيرة . منها نشر الدعوة السياسية وإرضاء العصبية العربية . ومنها خدمة الأهداف التى كان يهدف إليها الرواة والقصاص والنحويون والمحدثون وعلماء الجدل الدينى ومن إليهم .

وإذ ذاك اصطدم الدكتور طه حسين فى بحثه هذا بالدين وعلماء الدين . وأثار كتابه عاصفة من الغضب فى الصحافة من جهة وفى الشورى من جهة ثانية . وكاد الأمر أن يفضى إلى أزمة وزارية عندما طرحت وزارة عدلى يكن أمر الثقة بها على مجلس النواب فى أثناء هذه الأزمة . وانتهى الأمر بمصادرة الكتاب وتقديم مؤلفه إلى القضاء للنظر فى هذه القضية .

ولكن ما هى التهمة التى وجهتها إليه النيابة العمومية ؟

اتهمته النيابة بالظن فى الدين الإسلامى الذى هو دين الدولة . فقد أنكسر فى سياق حديثه عن الشعر الجاهلى ما ذهب إليه القرآن الكريم من أن إبراهيم وإسماعيل هما اللذان بنيا الكعبة لقوله تعالى « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل » إلى آخر الآية . وشك الباحث فى وجودهما التاريخى . وأنكر أن الإسلام دين إبراهيم ، وأنه وجد فى بلاد العرب قبل محمد صلى الله عليه وسلم .

تلك خلاصة التهمة التي وجهتها النيابة إلى المؤلف . ولكن طه حسين رد عليها بقوله : أنه كسمل لا يرتاب في وجود إبراهيم وإسماعيل ، وما يتصل بهما مما جاء في القرآن الكريم . ولكنه كعالم مضطر إلى أن يذعن للمناهج البحث العلمي . فلا يسلم بالوجود التاريخي لإبراهيم وإسماعيل إلا إذا ثبت له وجودهما بالدليل الذي يقبله العلم .

وقد شرح طه حسين رأيه هذا بعد ذلك في صحيفة السياسة الأسبوعية حيث قال (١)

« كل امرئ منا يستطيع لو فكر أن يجد في نفسه شخصيتين متميزتين . إحداها عاقلة تبحث وتنقد وتحلل وتغير اليوم ما ذهبت إليه أمس ، وتهدم اليوم ما بنته أمس . والأخرى شاعرة تلذ وتألّم ، وتفرح وتحزن ، وترضى وتغضب ، وترغب وترهب . كل ذلك في غير نقد ولا بحث ولا تحليل . وكلتا الشخصيتين متصلتان بمزاجنا وتكويننا لا نستطيع أن نخلص من إحداها . فما الذي يمنع من أن تكون الشخصية الأولى عالمة باحثة ، وأن تكون الشخصية الثانية مؤمنة ومطمئنة وطامحة إلى المثل الأعلى ؟ .

ونستطرد نحن فنقول : نعم — كان هذا الكتاب تحدياً سافراً لمشاعر المسلمين ولكن كان في الوقت نفسه تحولاً ظاهراً في دراسة الأدب العربي في مصر وغير مصر . فأما الجانب الأول من القضية - وهو جانب التحدي للبشاعر الدينية - فقد نسي الآن وأصبح في خبر كان . وأما الجانب الآخر - وهو البحث الأدبي القائم على المناهج العلمية - فهو الذي بقي إلى الآن ، وأثمر ثمرات يانعة مازالت الأمة العربية كلها تجني منها الخير كل الخير إلى اليوم .

موقف البعلغ من الكتاب

وقف البلاغ من هذا الكتاب موقف الخصومة التي شعر بها تجاه الكتاب

السابق ونعني به (الإسلام وأصول الحكم) . وفتح البلاغ صدره لهجوم عنيف
 شنه كل من رجال الأزهر ورجال دار العلوم على الدكتور طه حسين . فمن
 ذلك أن أخذ مفتشى اللغة العربية وخريجي مدرسة دار العلوم — وهو
 الأستاذ الغمراوي — قام بحملة كبيرة ضد الكتاب ، ونشر له البلاغ ما لا يقل
 عن اثني عشرة مقالة كلها بعنوان (الشعر الجاهلي وقيمه من الوجهة العلمية)
 وكالأستاذ الذي تقدم ذكره فعل كثيرون من أساتذة دار العلوم وكثيرون
 من العلماء والأدباء في ذلك الحين . وأصدروا كثيراً من الكتب المؤلفة للرد
 على طه حسين .. ويطول بنا القول لو أردنا أن نستعرض بعض هذه الكتب .
 ثم في العدد (١٠٩٣) من أعداد البلاغ بتاريخ (٢٠ / ١٠ / ١٩٢٦) نشر
 التحقيق الذي أجرته النيابة مع الدكتور طه حسين ، وذلك في البلاغات المقدمة
 ضده من علماء الأزهر . وحضر الأستاذ محمد صبري أبو علم عن أصحاب
 هذه البلاغات . وحضر الأستاذان إبراهيم الهلباوي ومحمد كامل البنداري
 عن طه حسين . وجرى التحقيق معه على النحو المتقدم وحكمت النيابة أخيراً
 بحفظ القضية . وعاد طه حسين للتدريس بالجامعة المصرية بعد إذ قدم إليها
 استقالته ورفضت الجامعة قبول الاستقالة .

* * *

الحق — لقد شهد هذا الطور من أطوار البلاغ انتصاراً عظيماً للدستور
 على جميع القوى الرجعية التي أرادت الكيد لهذا الدستور . وكان البلاغ أكبر
 عامل من عوامل الانتصار . كما شهد ذلك الطور الأول من أطوار البلاغ
 انتصاراً آخر لحرية الفكر ، وإن كان البلاغ لم يبد عطفاً على هذه الحرية كما
 عطف عليها وأيدها وساندها كل من السياسة اليومية والسياسة الأسبوعية .
 ولهذا الكلام بقية إن شاء الله في الحلقة التاسعة من سلسلة كتابنا المقالة الصحفية
 عن محمد حسين هيكل في صحيفة السياسة اليومية .

الفصل التاسع

البلاغ و وفاة سعد

في الثالث والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٢٧ فاضت روح سعد إلى بارئها . وفي الخامس والعشرين من ذلك الشهر نشرت الصحف هذا النبأ المفزع فاهتز له قلب مصر واضطربت له أعصاب العالم العربي . وظهر العدد (١٣٥٦) من البلاغ مجللاً بالسواد — ليس فقط في الصحف الأولى من صفحاته — ولكن في جميع الصفحات التي اشتمل عليها البلاغ يوم ذاك . فكنت ترى كل صفحة من هذه الصفحات محاطة بأعمدة سوداء من كل جانب . بل إن الخطوط الفاصلة بين الأعمدة التي تشتمل عليها الصفحة الواحدة كانت على تلك الصورة المحزنة واستمر الحال على ذلك في عديد من متتالين من أعداد البلاغ . ثم ظهرت الصحيفة مجللة بالسواد في الصفحة الأولى من صفحاتها فقط لمدة أسبوع كامل بعد ذلك .

هذا كله من حيث الشكل . أما من حيث المعنى فقد سالت أعمدة البلاغ منذ حادث الوفاة بكلمات الرثاء البليغة يكتبها محررو الصحيفة حيناً ، وبيعث بها إلى الصحيفة كثيرون من الكتاب والشعراء في مصر وغيرها من أقطار العالم العربي حيناً آخر . وذلك كله فضلاً عن سيل من البرقيات الواردة من الأقاليم لم تقف حركته ولا هدأت سرعته لحظة واحدة .

واشترك الشعب كله في توديع زعيمه إلى ساحة الأبدية في السابع والعشرين من شهر أغسطس . وطلع البلاغ على الناس في مساء ذلك اليوم وبه مقال لعبد القادر عنوانه :

ساعة الفراق

جاء فيه : لطفك اللهم ورحمتك : هوى الطود وانطلقاً النجم وسكن
اللسان الذى كان ينطق فتدوى الأرض بما يقول . وخرجنا بسعد أسوأ
ما خرجنا . نحمله فى نعش وكانت الدنيا تضيق عنه . ونادينا فلم يجب وكان
لا يطيق أن نشكو أو نبكى فلا ينهض إلى دموعنا يكفكفها . وكان من أجلنا
ينصب ومن أجلنا يعيش . حملناه — فلا والله ما حملنا إلا أنفسنا —
ولا شيعنا إلا حبات قلوبنا ، ولا كان النعش يسير إلا بنا — أى بمصر كلها —
وقد دمت جوانحها ، وماتت آمالها ، وتقطعت نياط قلبها حشرات .

مشينا ساعة ثم أخرى . فلو أن عينه أطلت لرأت نفس الجوع التى عهدت .
ولكنهم كانوا فيما مضى يهتفون وهم الآن ييكون . ولرأت الميادين التى
عرفت . ولكنها كانت فيما مضى تبتهج وتزين ، وهى الآن تن وتلبس السواد
ولرأت المدينة التى ألفت . ولكنها كانت فيما مضى تهش وتحتفل ، وهى الآن
واجمة فاجأتها المصيبة جلّى فاطارت صوابها وتركتها ذاهلة . لو أن عينه أطلت
لرأت نفس الصفوف التى نظمت والجنود التى قادت . ولكن هؤلاء الجنود
كانوا فيما مضى يهزأون بالحديد والنار ، لا يضعفون لموت أو سجن أو تشريد .
أما الآن — فيا ويلتنا — لقد انهد عزمهم وخارت قواهم ، وفارقتهم شجاعتهم
فهم أطفال ينتحبون ويتوجعون .

مشينا فهل عرفنا إلى ساعتئذ أين كنا نمشى ؟ هل عرفنا أننا كنا ماضين إلى
حيث ندفن ذخر آمالنا ، ونضرب الأرض حجاباً بيننا وبينه إلى الأبد ؟ لا —
لعمري ما عرفنا هذا على حقيقته ، ولا تصورنا منه إلا صورة مبهمه ، ولا
استجلينا إلا أن المصيبة نزلت فادحة ، وأنها وحدها تعرف مداها فتذهب بنا إليه

وستمضى — وأسفاه — أسابيع وشهور بل سنون قبل أن ندرك هذا المدى
ونعرف حدوده .

مشينا ومشينا ومضى بنا سعد إلى داره الأخيرة . فهاهو لها ساعة تلك التي
أقبل فيها على باب هذه الدار ، ونحن بين يديه نريد بكل ما أوتينا من قوة أن نرده
عنها فلا نملك . ونستوقفه لحظة نتزود فيها زاداً يخفف اللوعة فلا يقف .
ونضج نسأله كلمة وداع أخيرة فلا يجيب . وينشق طريقه بيننا على ألف صرخة
رغمنا منا ، وألف حرقة في قلوبنا ، ويتسلمه القبر من أيدينا — أى والله من
أيدينا — بين الملح والصباح والنشيج . وننظر فإذا سعد غاب في القبر ،
ولذا القبر أطبق عليه ، ولذا نحن فقدناه ولن نراه . لن نرى سعداً بعد اليوم .
ولن نسمع صوته . لن نرى ذلك الصوت المشرق ، ولا تبتك العينين البرأقتين
ولا تلك الطلعة السمحة الصادقة . لن نسمع ذلك الصوت الصريح الرنان .
ولا تلك النبرات التي كانت تهز أوتار القلوب ، ولا تلك الكلمات التي كأنما
صيغت من جنة الخلد . فهي الحق وفي الحق تقال ، لن نرى سعداً ولن يرانا
في هذه الحياة . فما أبعد فراقاً وما أقساء ١١

كذبت يادنيا : وعدتنا بالهناء وما فيك إلا الشقاء . ومنيتنا بالتثام الشمل .
وما فيك إلا الفراق ، ومددت لنا من الآمال حبلاً لا نهاية لها ولا انقطاع ،
وما فيك إلا الألم وخيبة الرجاء . ولو أن لأمل واحد فيك أن يتم ، ولشمل
أن يلتئم ، ولوعد أن يصدق لبقى لنا سعد . ولكن أين منك الصدق .
وأين الوفاء ؟

ولم يكن لنا بد من أن نعود . ولا أدري — وأيم الله — كيف تركناه .
وعدنا ؟ ولكننا جئنا ولم نكن لمجيئنا إلا صورة مبهمة . وكذلك عدنا ونحن
لا نرى لعودتنا إلا صورة مبهمة . ونشر الليل ظلامه إذ نحن مفارقة .

فذلك ليس ظلام الحزن وحده ، وإنما هو إلى جانب ذلك ظلام عرفنا فيه
بعد أن نحمد مصباحنا وانطفأت ذبائله ١١

والآن لقد استرحت يا سعد ونعمت بجوار الله ورضاه ، ووجدت عنده
الجزاء الأوفى لكل ما قدمت يداك من خير للناس وبر بأمتك . وسبقك إلى
دارك التي سكتها أخيراً دعوات هذه الملايين التي هامت بك ، فتقبلها الحق
شهادة لا رياء فيها وجعلها لك مهاداً ونعيماً .

الآن يا سعد « ما انتهيت » فجدك في الدنيا خالد ، ونعيمك الذي استقبلته
في الآخرة خالد . أما نحن فما أتعسنا . « لقد اتينا » لأننا فقدنا بفقدك
كل شيء ١٢

* * *

وسكت البلاغ برهة قصيرة من الزمن دعا في أثنائها الشعب والحكومة إلى
المبادرة لعمل شيء لتخليد ذكرى سعد . ونحن نعلم أن هذه الكارثة الوطنية —
وهي وفاة سعد — إنما وقعت في وزارة عبد الخالق ثروت . وقد نعاه
مجلس الوزراء وأصدر في اليوم نفسه قراراً بتخليد ذكره بوسائل شتى .
منها إقامة تمثال له في العاصمة وآخر في الإسكندرية . ومنها بناء ضريح ضخم
يضم جثمانه وجثمان زوجته فيما بعد ويكون بالقرب من بيت الأمة . ومنها
شراء بيت الأمة نفسه وشراء البيت الذي هو مسقط رأسه في قرية أبيانة
وضمهما إلى الأملاك العامة . والظاهر أن هذا كله لم يكف البلاغ فراح يطالب
الحكومة بالتعجيل بتنفيذ القرار . كما راح يطالب الشعب بأن يبادر إلى
الاكتتاب في إنشاء المدارس والمستشفيات التي تحمل اسم سعد . وقد
استجاب أمراء البيت المالك لدعوة البلاغ وجادت أريحيتهم بالمبالغ الكبيرة
لهذا الغرض . وكان رائدهم في ذلك الأمير عمر طوسون ، وقد أكتب يومئذ

بأننى جنيته لمستشفى سعد . ثم انتهر البلاغ فرصة انعقاد البرلمان فطالبه كذلك بالعمل من أجل هذه الذكرى . وتبذلت في المجلس كلمات الرثاء البليغة وعرضت الاقتراحات الطبية لتحقيق هذه الرغبة .

القصر وانجليز و وفاة سعد

أما القصر فقد تنفس نسيم الراحة من وطأة سعد . وكما وجدنا مصر نفسها قد هانت على الإنجليز بعد وفاة هذا الزعيم كذلك وجدنا منزلة الشعب المصرى نفسه قد هبطت في نظر القصر لهذا السبب . وتصادف أن حل موعد الاحتفال بعيد الجلوس الملكى . وذلك في أعقاب هذا الحادث الجلل الذى هو وفاة سعد كما سبق أن قلنا . وأخذ القصر في الإعداد لهذا الاحتفال فغضب البلاغ غضبة قوية عليه وطالبه باحترام شعور الأمة . ويومئذ كتب عبد القادر حمزة مقالا بعنوان :

رجال القصر الملكى وحفلة التابين الكبرى (١)

جاء فيه : في طريقنا إلى مكتب البلاغ اليوم رأينا عمالا يجردون في نزع المصاييح الكهربائية التى رفعت على دور قليلة في القاهرة — هى دور الحكومة — ما عدا البرلمان وبعض المصارف والمتاجر الأجنبية . وما هى إلا ساعات حتى يختفى أثرها ولا يحس أحد أنه كانت هناك مصاييح وكانت تضاء فيها أنوار . هذه هى مظاهر عيد الجلوس الملكى في القاهرة . لم يكن العرش في حاجة إلى التمكن فمكنته . ولا كان العيد في حاجة إلى التذكير فذكرته . ولو كان العرش مزعزعا لما وطدته تلك الألاعيب التى لا تقدم ولا تؤخر . أو لو كان عيد الجلوس منسياً لما أغناه أن يذكر برتل من المصاييح ينتظم أضعاف أضعافها

(١) البلاغ — العدد رقم ١٣٩٧ بتاريخ ١١/١٠/١٩٢٧

في عرس إنسان من أوساط القرم لا شأن له بالعروش والتيجان . ولكن في سبيل هذه المظاهر التي لا هنا ولا هناك أراد موظفو القصر الملكي أن يجرحوا شعور الأمة ، وأن يقيموا سداً بين الحياة الشعبية والهيئات الرسمية ، وأن يعلنوا عن أنفسهم أنهم أناس يمتقنون سعداً حياً ولا يقدرّون ذكره ميتاً . فإذا كانت تلك المصاييح قد أضاعت شيئاً كان يجب أن يظل مستوراً فذلك الشيء هو الخلق الذي بدا به موظفو القصر ، ولم ينزهوا أنفسهم عن إصداره عن الناس أجمعين .

* * *

وأما الإنجليز فقد بدأوا يستهينون بالأمانى المصرية القومية وينذرون الصحف بضياح الدستور وزوال الوحدة القومية فتنبه البلاغ منذ اليوم الثالث من وقوع الكارثة إلى تلك النغمة البغيضة التي بدت من جانب الصحافة الانجليزية الشامتة ، وردت عليها في مقالات كثيرة منها مقال بعنوان .

يلوحون لنا بالنذر فلا يزيدونا إلا استمساكا

بالوحدة والدستور (١)

جاء في نهايته : أن سعداً الميت لأقوى من سعد الحي وأن الدستور الذي كان سعد يقده ويذود عنه في حياته لأقوى تقديساً عند الأمة كلها في مماته . وإننا لنشكر حقاً للصحف البريطانية أنها سارعت فنهتنا إلى أن عيون الشر مفتحة حولنا غير نائمة عنا . فأيقظت فينا كامن الحظر ، ورسمت لنا واجبنا في الحرص على الوحدة والذود عن الدستور .

* * *

(١) البلاغ - العدد ١٣٥٨ بتاريخ ٢٨/٧/١٩٢٨

من كلام الشعراء والكتاب في رثاء سعد :

لأنستطيع - ولو حرصنا - أن نأتي على جميع الكلمات التي قيلت في رثاء سعد . سواء كانت لكتاب وشعراء في مصر ، أو لكتاب وشعراء في كل قطر من أقطار العالم العربي في ذلك الوقت . ولكن حسبنا فقط أن نشير هنا إلى أسماء المشهورين من الكتاب أو الشعراء الذين اشتركوا في الرثاء . وفي مقدمة هؤلاء وهؤلاء : عباس العقاد ، وعباس حافظ ، وميخائيل بشارة ولبيب لطيفة ، وحسن نبيه المصري عن القضاء ، وعباس الحيد سعيد (عن الحزب الوطني) ومصطفى النحاس ومكرم عبيد (عن حزب الوفد) والدكتور محمد أبو طائلة . وذلك كله فضلاً عن كلمات كثيرة قيلت عن حزب الأحرار الدستوريين ، وأخرى عن الطلبة ، وأخرى كذلك عن كل قطر من أقطار العالم الإسلامي ومنها المغرب الأقصى .

أما الشعراء بنوع خاص فمنهم حافظ إبراهيم وأحمد شوقي وعباس العقاد من شعراء مصر ، وحليم موسى من شعراء بيروت وإبراهيم الدباغ وغيره من شعراء الأقطار العربية التي عنيت برثاء سعد قطراً قطراً ولم يتخلف واحد منها عن أداء هذا الواجب الإنساني .

وبحسبنا أن نشير إلى بعض القصائد التي نظمها حافظ إبراهيم وأحمد شوقي وذلك على سبيل المثال :

فن قصيدة حافظ إبراهيم بأبيته التي قال فيها :

إيه يا ليل هل شهدت المصابا كيف ينصب في النفوس انصبابا
بلغ المشرقين قبل انبلاج الصب ح لمن الرئيس ولى وغابا

وانع للنيرات سعداً فسعد
 قد ياليل من سوادك ثوبا
 وانسج الحالكات منك نقابا
 قل لها غاب كوكب الارض في الار
 والبسى عليه ثوب حداد
 خرجت أمة تشيع نعشاً
 حملوه على المدافع لنا
 حين قال (انتهيت) (١) قلنا بدأنا
 ومنها :

جزع الشرق كله لمظيم
 علم الشام والعراق ونجداً
 جمع الحق كله في كتاب
 ومشى يحمل اللواء إلى الح
 ومن قصيدة شوقي :

شيعوا الشمس ومالوا بضحاها
 ليتني في الركب لما أفلت
 جلل الصبح سواداً يومها
 انظروا تلقوا عليها شفقاً
 وتروا بين يديها عبرة
 وانحنى الشرق عليها فبكاها
 يوشع همّ فنادى فتناها
 فكأن الأرض لم تخلع دجاها
 من جراحات الضحايا ودماها
 من شهيد يقطر الورد شذاها

(١) حين كان سعد في مسجد وسيف يلفظ النفس الأخير كآثر آخر ما فاه به كلمة
 (أنا انتهيت) فاستغل الشعراء والكتاب هذه الكلمة وأوحت إليهم بمعان كثيرة

آذن الحق ضحاياه بها . ويحه . حتى إلى الموت نعاها
 كفنوها حرة علوية كست الموت جلالات وكساها
 خطر النعش على الأرض بها يحسر الأبصار في النعش سناها
 ما دعاها الحق إلا سارعت ليقه يوم (وصيف) (١) ما دعاها
 يسير على القارئ لهذه الأشعار أن يلاحظ في بعض معانيها أنها أخذت
 من معاني كتب الصحف الذين اشتركوا في هذا الرثاء . ومنهم بطبيعة الحال
 صاحب البلاغ . وإن موازنة بسطة بين مقال صاحب البلاغ وهذه الأشعار
 لتدل على صحة ما نقول .

الرئيسي الجدير للوفد أو خليفة مصر :

مضت حفلات التأبين ورجع الوفد إلى نفسه لينظر فيما يفتاه خلفاً لسعد
 فاجتمعت الآراء كلها على اختيار مصطفى النحاس باشا . ودرست الصحف
 الوفدية وصحف المعارضة بهذا الاختيار . وعنى البلاغ بنشر البيان الذي
 أصدره الوفد بهذه المناسبة . وفيه بقول مصطفى النحاس : « لأنه سيجهاد في
 جو من المودة والصفاء ، وأن الوطنية في نظره محبة ووئام لا خصام وبغضاء
 أنه سيعمل لتكثير روابط المودة بين مصر والأمم الأجنبية عامة والأمة
 لميزية خاصة » .

غير أنه لم يشذ عن هذا الإجماع على اختيار مصطفى النحاس غير الجرائد
 الإنجليزية الصادرة في مصر . ومنها جريدة الإيجبشيان جازيت ،
 وجريدة الإيجبشيان ميل . وعليهما رد البلاغ بمقال جاء فيه (٢) .

(١) مسجد وصيف اسم للقرية التي مات فيها سعد وضحاها نقل جثمانه إلى القاهرة

(٢) البلاغ العدد رقم ١٣٨٠ بتاريخ ١٩٢٧/٩/٢٢ ، والبلاغ العدد رقم ١٣٨٢ بتاريخ ١٩٢٧/٩/٢٥

وطن البلاغ نفسه على الوقوف وراء النحاس وقفته وراء سعد . وأظهر
العناية كلها بالبيانات التي تصدر عنه ، وبالمقالات التي كتبت في تأييده
ووصفه بأنه شديد في الحق وإن كان الحق لا ينفي الوفاق والمودة . وبأنه
صادق صريح . والصراحة تقرب المسافات وتكفي العاملين مؤونة اللف
والمطاولة وإذا صح أن في الوفد تطرفاً واعتدالاً فالرئيس الجديد هو الرجل
الذي يتطرف ويمتدل . ولا يكون في الحاليتين إلا كما يرضاه الشرف
وتريده البلاد .

خاتمة الكتاب الثانى

بعد ما بزغت الشمس

عاش البلاغ فى طوره الأول حياة مجيدة كاد فى كل يوم من أيامها أن يستقبل عيداً جديداً من أعياد الوطنية المصرية — تلك الوطنية التى كانت تكتسب لنفسها القوة من عاملين فى وقت واحد : عامل الانتصار للقوى التقدمية فى أى شكل من أشكالها ، وعامل الانتصار على القوى الرجعية فى أية صورة من صورها . ومن ثم كانت تلك الوطنية المصرية فى تلك الفترة التى تقع بين عام ١٩٢٣ وعام ١٩٣٠ مثلاً حياً من أمثلة الكفاح الصحيح من جميع جوانبه .

وكنا نود أن نتحدث فى هذا الطور من حياة البلاغ عن قضايا كثيرة فضلاً عن القضايا التى اتسع لها هذا الكتاب الثانى فيما مضى من صفحاته . كنا نود أن نتحدث عن قضية السودان ، وعن القضايا الانتخابية التى نظرت أمام المحاكم الأهلية ، وعن طائفة من المشكلات الاجتماعية التى اهتم بها البلاغ — كمشكلة التعليم ومشكلة المسرح ومشكلة العمال ومشكلة الاتجار بالمخدرات وتحريم المسكرات ومشكلة الزواج والطلاق ومشكلة الغلاء وإصلاح السجون وإصلاح البوليس وتوليد الكهرباء من خزان أسوان ، أما مشكلة العمال فقد تحدثنا عنها فى الكتاب الأول خاصاً بصحيفة الأهالى — وسنعود إلى الحديث عنها فى الكتاب الثالث خاصاً بالبلاغ الجديد .

وكان علينا كذلك أن نقف وقفة خاصة أمام الصفحات الأدبية والعلمية والفنية والاقتصادية والنسائية التى عنى بها البلاغ عناية تامة . وكان عبد القادر يشارك فى كتابتها بحماسة بالغة . كما كان يفتح الباب لغيره من كبار الكتاب

لكي يتحفوا قراءهم بالكتابات المفيدة في كل ناحية من هذه النواحي على حدة والذي لا شك فيه أن البلاغ قدم بهذه الصفحات للعلم والآداب والفن والمجتمع خدمة لا تقل كثيراً عن الخدمات التي أداها للوطن في ميدان السياسة . بل إن عبد القادر حمزة لم يكتف بما قدمه لقرائه من كل ذلك عن طريق البلاغ اليومي حتى رأى من الخير لهؤلاء القراء أن يضاعف لهم من هذه الخدمات عن طريق البلاغ الأسبوعي . وقد صدر العدد الأول منه في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦ مكتوباً بأقلام نخبة من كبار الكتاب والمفكرين ، مشتملاً على الكثير من المباحث الأدبية والعلمية والاقتصادية ، محلي بكثير من الصور المطبوعة طبعاً جيداً على ورق جيد كذلك .

غير أن القراء يعلمون أن هذه السلسلة التي نكتبها عن (أدب المقالة الصحفية في مصر) مقصورة على الجرائد اليومية ، وإننا لم نبدأ بعد اهتمامنا بالصحف الأسبوعية أو الشهرية أو الدورية .

نعم — كان علينا أن نوفي كل هذه الموضوعات حقها من البحث . غير أن عذرنا في ذلك هو عذر الثورة المصرية كلها في ذلك الوقت . وقد رأينا أن الهدف السياسي والهدف الدستوري كانا في الحقيقة كل شيء ، وأن جميع الأهداف الثانوية لهذه الثورة إنما كانت تتحقق للشعب بقوة الدفع الثوري نفسه ليس غير . وأما الحركتان الأدبية والفكرية في الطور الأول من حياة البلاغ فلا ريب أنهما كانتا نتيجة للحرية التي مارسها المصريون في ذلك الحين وذلك بفضل الدستور الذي وضعوه لأنفسهم في سنة ١٩٢٣ . فلولا هذه الحرية التي أقرها الدستور لما قطعت الحركة الأدبية في مصر هذا الشوط ، ولولاها لما وجدنا الفكر المصري ينطلق إلى هذا المدى . بل أنه لولا هذه الحرية التي كفلها الدستور لما وجدنا الشعب المصري بجميع أحزابه وهيئاته يحافظ على الدستور ذاته باعتبار أنه الثمرة الحقيقية من ثمرات الكفاح الوطني منذ سنوات عديدة تمتد في أغوار

الماضى إلى ما قبل الثورة المصرية سنة ١٩١٩ . بل إنها تمتد في أغوار هذا الماضى إلى عهد إسماعيل في النصف الثانى من القرن التاسع عشر . على أننا سنقف هذا الموقف ذاته من صفحة الأدب فى الكتاب الثالث والآخر من الكتب التى اشتمل عليها هذا البحث . فنعد القارىء بأننا إذا امتد بنا الأجل سنفرد لهذه الصفحة الأدبية فصولاً خاصة فى الجزء التاسع من كتابنا أدب المقالة الصحفية فى مصر خاصاً بالدكتور محمد حسين هيكل فى صحيفة السياسة .

ثم إن هذه الحرية التى كفلها دستور سنة ١٩٢٣ . وإن كانت كما رأينا أكبر عامل من عوامل النجاح الذى أصابته الصحف المصرية — ومن أولها صحيفة البلاغ — فإنها لم تكن وحدها السبب الأول والآخر فيما أصابته الصحافة المصرية من توفيق كبير . فما لا شك فيه أن هناك أسباباً أخرى يمكن أن نرد إليها نجاح البلاغ فى طوره الأول ومنها :

أولاً — إخلاص هذه الصحيفة الشديد للقضية الوطنية ولسعد زغلول وتأثرها العميق بشخصية هذا الزعيم والنظر إليه وإلى حزبه على أنهما يمثلان القوى التقدمية فضلاً عن كونهما الوكلاء الشرعيين عن الأمة . ومن ثم رأى البلاغ أن عليه أن يرعى للزعيم هذه الدمة ، وأن يقف وراءه وينادى بآرائه ويعاونه ضد القوى الرجعية التى هى قوة الإنجليز وقوة القصر وقوة الوزارات التى تناوى الوفد . وهكذا وقف البلاغ ظهيراً لسعد فى حركة الانتخاب ، وظهيراً له كذلك عندما ولى الحكم ، وظهيراً له فى حادث مقتل السردار ، وهو الحادث الذى أودى بوزارة الشعب . كما كان البلاغ ظهيراً له آخر الأمر فى المفاوضات الرسمية التى دارت بينه وبين مستر ماكدونالد . ويومها رأينا البلاغ يعتذر اعتذاراً جميلاً عن فشل سعد زغلول فى هذه المفاوضات . وما نظن أن دعاية من الدعايات — مهما كان نوعها وكانت وسيلةها إزذاك — استطاعت أن تبلغ ما بلغه البلاغ من هذه المساندة القوية للزعيم هذه الأمة فى حالة انتصاره وحالة انهزامه على السواء .

ثانياً — دفاع هذه الصحيفة عن الدستور الذى هو عمرة الحركة الوطنية كما قلنا دفاعاً مجيداً أفضى إلى تقوية هذا الدستور وإلى نجاته من محتين كبيرين تعرض لهما منذ صدوره فى سنة ١٩٢٣ . أما إحدى هاتين المحتين اللتين نجا منهما الدستور فكانت على يد زيور . وأما الأخرى فكانت على يد محمد محمود وهما معا سابقتان للمحنة الكبرى التى وئد فيها الدستور على يد صدق باشا . وليس من حقنا الآن أن نتحدث عن هذه المحنة الأخيرة التى بدأ بها عهد جديد — هو عهد انتكاس الدستور — وتلاها دور جديد من حياة البلاغ هو الطور الثانى من حياته كما سيأتى ذكر ذلك

ثالثاً — وقوف هذه الصحيفة وراء حزب بعينه من الأحزاب السياسية فى تلك الفترة — هو حزب الوفد — وذلك ضد بقية الأحزاب السياسية الأخرى كالحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب الذى كان يرأسه صدق وحزب القصر . وقد رأينا كيف استخدم البلاغ كل الوسائل الممكنة فى محاربة هذه الأحزاب المعارضة . غير أن من الحق أن يقال هنا أن البلاغ لم ينحدر فى هذه الخصومة إلى الدرجة التى تخل بشرف الصحافة وتؤذى كرامتها فقد رأينا كيف أن الطريقة المعروفة (بأسئلة البلاغ) والطريقة التى بناها عباس العقاد على السخرية من بعض الزعماء ، والطريقة التى بنيت على اختراع الشخصيات واختراع الصحف المنسوبة إلى بعض الأحزاب كانت كلها طرق مشروعة فى باب الصحافة — لا ضرر منها على الأخلاق ولا على آداب المهنة الصحفية ذاتها .

هذا كله فضلاً عن ممارسة البلاغ — كما قلنا — ممارسة كاملة لحرية الصحافة والانتفاع بهذه الحرية فى نقد الحكومة ونقد الأحزاب ونقد الإنجليز ونقد الملك نفسه إذا لزم الأمر . وبهذه الشجاعة الأدبية التى اتصف بها البلاغ فى طوره الأول أصبح خير معبر عن آراء الأمة وغدا قائداً لها فى أعقاب الثورة . ولا غرابة فى ذلك فقد أشرنا من قبل إلى الخطة الحكيمة التى اتبعها صاحب البلاغ

في كتابة مقاله . وقلنا إنه كان دائم الاتصال بسعد والاجتماع به كل ليلة في بيت الأمة . وفي هذا الاجتماع اليومي كانا يتفقان على عناصر المقال الذي ينشر في اليوم التالي . هذا كله من حيث الحرية السياسية أو الدستورية . أما من حيث الحرية الفكرية فقد وجدنا للبلاغ موقفاً من نوع آخر، وجدناه يقف الدفاع عن حرية الفكر بشرط ألا تمس هذه الحرية شيئاً من معتقدات الأمة الدينية . ولذلك لم يعطف البلاغ على صاحب كتاب (الإسلام وأصول الحكم) ولا عطف على صاحب كتاب (في الشعر الجاهلي) وقد أراد صاحب البلاغ أن يعبر عن نوع التجديد الذي يسمح به ويشجع عليه فقال :

« كنت أسعى لأن يكون البلاغ الأسبوعي صلة وثيقة بين الماضي والحاضر حتى لا تنفصم العرى بيننا كما يريد البعض . فالبلاغ الأسبوعي على هذا من أنصار التجديد عن طريق التطور لا التجديد عن طريق الخروج على التقاليد أو الثورة على كل شيء جديد . وهذا يصل بنا إلى ناحية الدين . فقد رأينا بعض الدعاة إلى التقدم يضمنون دعوتهم سعيًا ظاهراً أو خفياً لنشر الإلحاد في مصر ولكننا لم نر في مثل هذه الدعوة إلا تأخراً لا تقدماً . فإن الإلحاد صنو الإباحية وكلاهما من أسباب التدهور والفناء للأمة (١) .

صحيح أن البلاغ لم يتحدث إلا لما وفي أوقات قليلة ونادرة عن الاشتراكية وغيرها من المذاهب السياسية والاجتماعية التي كانت منتشرة يومئذ في أوروبا وكان من الممكن أن تزحف إلى مصر عن طريق الصحف والكتب ونحو ذلك . وصحيح أن البلاغ لم يقدم للقارئ المصري أو العربي صورة كاملة من جهاد الأمم الأوروبية الحديثة في سبيل هذه النظم أو المذاهب الجديدة . ولكن من الحق أن يقال مع ذلك أن الصحف المصرية الأخرى لم تتعرض لهذه الأفكار السياسية والاجتماعية في تلك الفترة . وإن كان الثابت في التاريخ أن طبقة المثقفين

(١) البلاغ الأسبوعي بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٢٩

بالثقافة الأوربية في مصر لم تكن عقولهم فارغة من العلم بهذه النظم أو المذاهب . بل كانوا يعرفونها جيداً ويتحدثون عنها في مجالسهم الخاصة وكان بعضهم يحاول أن يدعو إلى هذه الأفكار الجديدة ويبشر بها . غير أن الأغلبية الساحقة من أفراد هذه الطبقة المثقفة لم تجد الوقت مناسباً للدعوة إلى شيء من ذلك . ولهذا السبب عدلت الصحف الوطنية عن هذه الدعوة لهذه المذاهب كلها عدولاً تاماً .

والذى لا شك فيه أن السبب الرئيسى في كل ذلك راجع إلى أمر واحد فقط هو اشتغال القيادة المصرية — سياسية كانت أم فكرية أم أدبية — بشيء واحد فقط هو القضية المصرية بشقيها ، وهما الاستقلال والدستور . والحق لقد ملأت هذه القضية كل وقت أمام الصحافة المصرية ، والقيادة الوطنية ، بحيث لم تدع لإحداهما فرصة التفكير في الأوضاع الاجتماعية أو النظم السياسية التى منها الاشتراكية أو الشيوعية أو الفاشية أو النازية وغيرها . زد على ذلك أن المثقفين والقادة كانوا إذ ذاك من أشد الناس اقتناعاً بفائدة النظام الديمقراطي الرأسمالى ، وهو النظام الذى بنى على نظرية الحزبين كما سبق شرح ذلك فى فصل من فصول الكتاب الأول من كتب هذا البحث وعنوانه (رأى فى ثورة سنة ١٩١٩) . ومعنى هذا أن الأخطار التى أحدثت بالاستقلال والدستور هى التى حالت دون التبشير بالمذهب الاشتراكى أو غيره من المذاهب الأخرى فى تلك الفترة . أو أن الوقت لم يكن قد حان بعد لمثل هذه المذاهب الجديدة التى تهدى إلى الحلول الصحيحة لمشكلات الطبقات الفقيرة وللأوضاع الشاذة للجتمع ومن ثم رأينا مجهود الصحافة إذ ذاك ينصرف إلى تحسين الريف المصرى من جهة ، وتحسين حالة العمال من جهة ثانية . وقد سار عبد القادر حمزة على هذه الخطة منذ عهده بصحيفة الأهالى كما رأينا .

يضاف إلى الأسباب التى أرجعنا إليها تخلف الصحافة المصرية عن السير

في طريق الاشتراكية سبب هام ، هو أن القيادة الثورية كانت محصورة أو كالمحصورة في الطبقة الأرستقراطية . ومعظم أفرادها من أصحاب الإقطاع . وقد كان هؤلاء سيطرة كبرى على بقية الطبقات الأخرى وخاصة منها طبقة الفلاحين وطبقة العمال .

• • •

هكذا عاش البلاغ في طوره الأول حياة عظيمة كما قلنا ، حياة تكتب في صفحات ولكنها صفحات مجيدة . وهكذا العهود الجليلة في حياة الأمم يكتب تاريخها في أسطر قليلة ولكنها أسطر من ذهب ، بل أسطر من نور قلما يجود الدهر بمثلا إلا في فترات قليلة من حياة هذه الأمم والشعوب .

ولو بقى البلاغ على هذه الخطوة في الطور الثاني من حياته — أو على الأصح لو ساعدته الظروف المصرية التي أحاطت به في طوره الثاني على ذلك — لكان أعظم جريدة شعبية شهدتها البلاد العربية إلى يومنا هذا . غير أن الذي حدث هو أن البلاغ — وقد بلغت شمس الأوج في ذلك الطور — جنحت شمسها للغروب بعد ذلك . وسرى أن الذنب في ذلك ليس ذنب البلاغ في الحقيقة بقدر ما هو ذنب الظروف التي أحاطت بهذه الصحيفة المجيدة .

الجامعة ومهنة الفكر :

أردنا أن نختم الكلام عن البلاغ في دوره الأول بالعودة إلى حرية الرأي وما كان لها من أثر في جزء من أكرم أجزاء المجتمع المصري وهي الجامعة المصرية . فقد سار فيها الأساندة على قاعدة مكنية من قواعد حرية الفكر . غير أنه كان من أثر ذلك بعد إذ انقضى ذلك الطور الأول من حياة البلاغ وأبتدأ الطور الثاني من هذه الحياة — أن تعرض الدكتور طه حسين للفصل



أحمد لطفي السيد

من الجامعة . وإذ ذاك كان لمدير هذه الجامعة — وهو الأستاذ أحمد لطفي السيد — موقف من أروع المواقف في تاريخ هذه الجامعة . فقد استقال لطفي السيد من منصبه احتجاجاً على فصل طه حسين من وظيفته . وكان لهذه الاستقالة دلالتها الكبرى على إيمان الناس يومئذ بقيمة الحرية الفكرية والحرية السياسية .

والبلاغ — وإن ظهر معارضاً لظه حسين في كتابه (في الشعر الجاهلي) كما رأينا — إلا أنه تجرد يومئذ للدفاع عن طه حسين ، وأظهر إعجابه الشديد بموقف مدير الجامعة . ونشر في هذا المعنى مقالاً جاء فيه (١) :

كل ما نقوله هنا هو أن الدكتور طه حسين كان في هذه المسألة ضحية حرصه على كرامة منصبه العلمي كعميد لكلية مصرية تابعة لجامعة مصرية ، وكعالم يحرص على كرامة العلم . أما الأستاذ أحمد لطفي السيد مدير الجامعة فكان مثالا لنبل الخلق والحرص على كرامة المنصب . وستكون التضحية التي قدمها حجراً تبني عليه تقاليد التعليم الجامعي في المستقبل . وبذلك يكون الأستاذ أحمد لطفي السيد قد خدم الجامعة ومستقبلها باستقالته خدمة لا تقل عن جميع ما أداه إليها من خدمات في أثناء اضطلاحه بشئونها .

ولعل النظرة الوحيدة التي تستطيع الأمة المصرية أن تخرج بها من هذا الحادث هي أنها — وإن كانت قد نكبت بوزارة صدقي — فإنها أنجبت في الوقت نفسه رجالا كالأستاذ أحمد لطفى السيد وأساذة الجامعة الذين يربون أبناءها تربية قوامها الاستقلال الشخصى واحترام النفس (١) .

(١) مما لا شك فيه أن أكبر عمل قام به الأستاذ أحمد لطفى السيد نحو أمته هو الدفاع المجيد عن الحرية فى كل شكل من أشكالها . والحق لقد كان بارعا فى إعطاء أمته أنفع الدروس وأبلغ المظات فى تفديس هذه الحرية ، وبقي على هذه الخطوة الحكيمة حتى تولى فى فجر الثلاثاء الخامس من شهر مارس سنة ١٩٦٣ عن واحد وتسمين عاما — نعمة الله برحمته .

الكتاب الثالث
جريدة البلاغ في طور جديد
طور انتكاسه لدرستور

(من سنة ١٩٣١ - إلى وفاة صاحب السيرة)

1

2

3

4

الفصل الأول

بين البلاغين

في منتصف شهر يونية سنة ١٩٣٠ صدر قرار من مجلس الوزراء بتعطيل البلاغ تعطيلاً نهائياً . وفي الثالث والعشرين من شهر يونية سنة ١٩٣١ تجدد تصريح هذه الجريدة باسم (البلاغ الجديد) فأين كان عبد القادر حمزة في فترة التعطيل التي أربت على سنة كاملة ؟ .

إن قلنا كهذا القلم لا يمكنه أن يخلد إلى الراحة التي تفرضها عليه سلطة الحكومة . فالراحة بالقياس لهذا القلم معناها الموت المحقق . من أجل ذلك لجأ عبد القادر إلى عدة صحف أخرى يكتب فيها ما يشاء ، ويثبت فيها للحاكم المستبد أنه واقف له في المعركة !

اتصل عبد القادر في تلك الفترة بصحف : الأفكار ، والساعة ، والوجدان ، والنجمة ، والمساء ، والآخرية أهم هذه الصحف جميعاً لأنها صدرت في سبتمبر سنة ١٩٣٠ لتدافع عن الوفد وعن الدستور كما دافعت عنهما صحيفة الأفكار لصاحبها عبد العزيز الصوفاني ، وقد صدرت في سنة ١٩٢١ وكان من أشهر كتابها يومئذ عباس العقاد ، وعبد القادر حمزة . كان هذا الأخير محرراً في هذه الجريدة سنة ١٩٢٢ - أعني في الفترة التي وقعت بين إلغاء صحيفة الأهل وإصدار صحيفة البلاغ سنة ١٩٢٣ ، ولندع هذه الصحف جملة ونقف عند واحدة منها فقط وهي :

جريدة المساء :

وهي جريدة في أربع ورقات من ثمانى صفحات . ورئيس تحريرها أحمد محرم . ومركز إدارتها شارع الدواوين بالقاهرة رقم ٤٤ ، وقد صدر العدد الأول منها في الثالث عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٣٠ ، ولم يكبد عبد القادر يسمع بها يومئذ حتى قدم نفسه إليها فرجبت به الصحيفة كل الترحيب . وكتب أول مقال له في هذه الصحيفة بعنوان :

سياسة تعطيل الصحف

هي شر ما يتجنیه الوزارة على نفسها (١)

خطب صاحب الدولة إسماعيل صدقي باشا فطلب من الأمة أن تصدر حكمها قاسيا على الجريمة . وكان وهو يقول ذلك يوجه كلامه إلى (حسين محمد طه) المتهم بأنه كان ينوى الاعتداء عليه . ولكن لم يفكر في أن هناك شخصا آخر — هو نفس إسماعيل صدقي باشا — يتقاضى غيلة وبغير سلاح الحق والبرهان ما يزعمه لنفسه من الحق ضد الصحافة . فهو غير مستحق أن تصدر الأمة حكمها عليه ومقتها لأعماله .

ذلك أن ما يفعله صدقي باشا في تعطيل الصحف بقوة العسف ، وخلافا للدستور ، وبغير أن يقيم عليها حجة إلا دعواه أنها تزعزع النظام الاجتماعى ، واستباحته بذلك حبس الأقلام ومصادرة عشرات من رجال العمل في أعمالهم وأرزاقهم — عمله هذا ليس سوى أخذ للصحف غيلة في غير حق ولا مصلحة إلا ما يظنه هو من حقه ومصلحته الشخصية .



عبد القادر حمزة في البلاغ الجديد

لقد عطلت وزارة صدقي باشا البلاغ ، واليوم ، وكوكب الشرق ،
وروز اليوسف ، والنهار ، والرغائب ، والثبات ، والبرق الخ . فإذا كسبت
الوزارة من ذلك وماذا أصلحت ؟ .

فهل صارت البلاد صدقية غير وفدية ؟ هل خفيت مظالم الوزارة ؟ هل
جهل الناس عبثها بالدستور ؟ إن من الفخار لنا نحن الصحفيين :

- حافظ عوض
- وتوفيق دياب
- وعباس العقاد
- ومحمد التابعى
- وعبد القادر حمزة

أن نكون هدفا لدكتاتورية صدقي كما كنا هدفا لدكتاتورية محمد محمود في
سنة ١٩٢٨ ، وما كنا هدفا قبل هذا وذاك للإنجليز في حكمهم البلاد بالحديد
والنار . وما الله بغافل عما يعمل الظالمون .

* * *

وتوالى مقالات عبد القادر في صحيفة المساء . وكلها هجوم سافر على
وزارة صدقي باشا ، ودفاع حار عن الدستور وعن الصحافة . حتى إذا وصلنا
إلى العدد الثامن من أعداد هذه الصحيفة وجدنا به مقالا بعنوان :

كتاب الحوادث

ليقرأه صدقي باشا ويعرف إلى أين ينتهى غدا

هنا وبين أيدينا الآن تاريخ من الحوادث القريبة واضح العبارة كامل
العضة لكل من أراد أن يفهم أو يتعظ . وفي استطاعتنا جميعاً أن نقرأ في هذا
التاريخ مالا تلبس علينا ألفاظه ولا تخفى مرامييه . فقد تقلبت علينا الحوادث

في هذه السنين الأخيرة طرداً وعكساً ، ثم عكساً وطرداً حتى كأنما عشنا بها قرناً كاملاً من الزمان ، أو كأنما نحن في دار من دور السينما ، لا في دار الحياة التي يمشى كل شيء فيها بقدر وحساب . فما علينا بعد ذلك إلا أن نستعيد هذه الحوادث ، وأن ندعها تتكلم لتلقى علينا درسها من منبرها الرفيع .

تقول هذه الحوادث أن المغفور له ثروت باشا اعتمد في قيامه بالحكم في سنة ١٩٢٢ على غير رضى الأمة . وظن أن في رضى السلطات الأخرى غناء عنه وكفاية له . ففضى ومضت السلطات توازره ولكن لم تنته السنة حتى كانت إحدى هذه السلطات قد تغيرت عليه ، وقلبت له ظهر المجن فأخرجته وغلت يده عن العمل ، فلم يكن له بعد ذلك إلا أن يستقيل .

واعتمد زبور باشا وصدق باشا في سنة ١٩٢٥ على غير سلطة الأمة . وبذل صدق باشا جهود الجبايرة لكي يستميل الأمة إليه بكل صنوف الإرهاب والترغيب . وحاول باللعب في الانتخابات أن يحصل على برلمان ملفق ووقعت في عهده حوادث (أخطاب) و (المحلة الكبرى) (١) وغيرها .

(١) في أول محنة تعرض لها الدستور على يد زبور باشا عمدت الوزارة إلى استخدام القوة للحصول على النتيجة التي ترصاها في الانتخابات . وكان من عواف ذلك أن اصطدم الجمهور برجال الإدارة في معارك دامية أيام التصويت أو لانتخاب . ومن أشهر هذه الأيام يوم المحلة الكبرى «ويوم أخطاب» ، ويوم تلا - وكلها من أيام سنة ١٩٢٥ . وتدخل القضاء في الأمر وحدد لهذه القضايا جلسات كان لها دوى كبير في الشعب وتأثير كبير على الصحافة . قالت البلاغ عن يوم أخطاب :

هل في مصر آلت قضاء ؟ وإذا كان فأين هو من حوادث أخطاب ؟ ضرب بالكراخ : الجهاد للحوامل . وتمثيل بالأس أشنع تمثيل . وقد بلغ عدد المصابين ثلاثين شخصاً . ومع ذلك وقتت النيابة التحقيق ولم ترفع الدعوى . حتى كان الغرض من نقطة البوليس في ناحية أحطات هو المحافظة على الأمن في الظاهر ، والوصول إلى نتائج مخصوصة في الانتخابات في الحفيظة (البلاغ : العدد ٦٨٢ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٢٥)

ووقف رجال البوليس على باب بيت الأمة يمنعون الناس أن يزوروا
المغفور له سعد باشا أو يتصلوا به . وامتلات البلاد جوائيس . وشاعت
على السنة المفترين تهمة عدم الإخلاص للعرش . وصار الجو كله جو إفساد
للأخلاق ومصادرة للحريات . ثم كل ذلك حتى إذا ظن صدق باشا أنه بلغ
الغاية منه إذا به ينتهى إلى الفشل ثم إذا به يذهب بعد ذلك إلى سعد باشا في
بيته يترضاه ويدخل في الائتلاف ليكنه أن ينال كرسيًا في مجلس النواب . ثم
تعرض له فرصة فيقف في هذا المجلس يملأ فيه بالثناء على سعد والاعتراف
له بالزعامة .

والآن يكتب زميله ورئيسه زيور باشا في صحيفة التايمز فيعلن أنه أخطأ
ويطلب من الأمة أن تصفح عن اعتماده على غيرها وعن حكمه لها بغير الدستور .
واعتمد محمد محمود باشا في سنة ١٩٢٨ على غير سلطة الأمة أيضاً . فأرهب
وطغى وعطل البرلمان والدستور ، وعبث بحرية الصحافة ، ووصف الأمة
بالجهل ، ورمأها بأنها لا تستحق أن تحكم بغير اليد الحديدية . وكان في حسابه
أن يبقى تسع سنوات على الأقل . فلم يمضى عليه غير خمسة عشر شهراً حتى
اتهى إلى الفشل وكانت الحراب الإنجليزية التي أقامته هي التي تخلت عنه .
ثم كانت الرجعية التي استفادت من تعطيله البرلمان أعظم حائق عليه .

كل ذلك بينما بقي الوفد هو الوفد ، وبقت الأمة وفيه لهذا الوفد ، ثابتة
على حبه ، لا تعرض فرصة من الفرص إلا أرسلته إلى البرلمان وأقامته في الحكم .
فلا تغير هناك ولا تقلب ، ولا شهوة تميل بالأهواء تارة يمينا وتارة شمالا .
وإنما هناك إرادة واحدة عرفت مصلحتها فالترمتها .

والآن يعتمد صدق باشا على غير سلطة الأمة من جديد . أفيظن أن تكون
له نهاية غير الفشل الذي خرج به زملاؤه السابقون — وهو واحد منهم ؟

أفيظن أنه واجد وفاء عند الذين يخدمهم الآن ، ويعطى لهم شهواتهم ؟ ومتى عرف أصحاب هذه الشهوات وفاء إلا لشهواتهم ؟ ولمن وفوا قبله حتى يفوا له اليوم ؟

إن من هذه الحوادث التي تقلبت علينا في مدى لا يزيد على ثمانية أعوام ما هو إلا (كتاب) لا يضل فيه قارىء ولا ينسى . وغوى هذا الكتاب هو أن كل معتمد على غير الأمة لابد منته إلى الفشل ولو كانت الجبال من ورائه . وأن الوفاء صفة طبيعية في الأمة ، بينما هو لا يمكن أن يوجد في أصحاب الشهوات .

فليقرأ صدق باشا من هذا الكتاب ما يريد ، وليختر لنفسه ما يريد . أما نحن فقد قرأنا وعرفنا النتيجة في الماضي . ولن نشك فيها اليوم ولا في المستقبل .

(انتهى المقال) .

* * *

على هذا النحو مضى عبد القادر بنصح الطاغية ويخلص النصيح له . ولكن الطاغية ظل سادراً في غيه . فلم يجد عبد القادر بعد ذلك غير سلاح السخرية كما في قوله (١)

للبرة الثانية يقبل صدق باشا أن يكرمه المنافقون من أنصاره لأنه نجا من اعتداء لم تقم الأدلة على وقوعه ، أو على وجود نية معقودة عليه . وللبرة الثانية يخطب صدق فيذكر الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية . فلا هو في الأولى يدلى بأكثر مما يمكن أن يدلى به أول رجل في عرض الطريق ، ولا

(١) المساء العدد رقم ٢٠ - بتاريخ ٤ / ١١ / ١٩٣٠ تحت عنوان صدق باشا يكشف عن فعله وعجزه مرة أخرى .

هو في الثانية يقول إلا ما يكشف عن قصوره وعجزه وإشرافه على الفشل
فيا دولة الوزير الخطير — نحن كلنا فداء لك ولسياستك . فضح بنا غير مبال ،
واهدم بيوتنا ، وجوع أطفالنا ولك بعدنا جميعاً طول البقاء والسعادة والهناء .

البلاغ المجهري :

في اليوم الثالث والعشرين من شهر يولية سنة ١٩٣٠ صدر العدد الأول
من البلاغ الجديد وبه افتتاحية بقلم عبد القادر حمزة عنوانها :

بعد أربعة عشرة جريدة

يعود البلاغ اليوم إلى قرائه

بعد عام وبضعة أيام من تعطيل البلاغ في عهد صدقي باشا ، وبعد شهرين
ونصف شهر من تعطيل المساء في عهده أيضاً ، وبعد أربعة عشرة جريدة عطلت
في عهود اختلفت أسماؤها ولم تختلف معانيها — ها هو ذا البلاغ يطلع على
قرائه من جديد فيثبت بطلوعه أن الفكرة باقية ، وأن أتعب خلق الله من
ينصب نفسه لحربها ، وأن الأيام تطوى المستبدين واحداً بعد واحد ، بينما
الفكرة تتجدد ولا تموت .

وليس هذا بأول ما حوربت به قضية الحرية ، ولا مصر بأول بلد أعلنت
فيها هذه الحرب ، ولا صدقي واضرا به أول المستبدين . ولن يكونوا —
لسوء حظ هذا العالم — آخرهم ما دامت الحياة صراع بين الحق والباطل .
فليقل لنا من شاء في أي حرب من هذه الحروب ، أو في أي بلد من هذه
البلاد فهرت الحرية وماتت . بل وفي أيها لم تكن هذه الحرب هي التي
تغذيها وتشد ساعدها ، وتمهد لها طريق القوة والغلبة !!

فإن نكون بعد ذلك قد أودينا وكسر القلم في يدنا أربعة عشرة مرة فإننا

لم نفعل في كل هذه المرات غير أننا ذدنا عن حياض الاستقلال ضد مغتصبه ،
وحياض الدستور ضد هادمية . ولعمرو الله — إننا إذن لنغبتط بأن نكون
بعض من تجنى عليهم الحرب ضد هذه الحرية ، ثم بأن تكون دودتنا اليوم
بعد أربعة عشرة جولة كسر في كل منها سلاحنا ، وأقفل باب العمل في
وجهنا مظهرأ من مظاهر بقاء الفكرة ، وتغلب الحق على الباطل .

أربعة عشرة مرة عطلت الوزارات المختلفة فيها هذا القلم . ولكن
واحدة منها لم تستطع أن تقدمه في إحدى هذه المرات إلى القضاء ، على الرغم
بما ادعته عليه أنه أجرم ، وتورط في المحرمات فاستحق أن يسجن أو يكسر .
بل لقد قدمته عشرين أو ثلاثين مرة — عشر منها في عهد صدق باشا وحده —
إلى النيابة العمومية . فحققت هذه ودققت فما وجدت قط موضعاً لجرم ،
ولا رأت أن تأخذه بجرمة . وليس ذلك في حياة صحيفة هي بنت يوم أو
يومين ليقال إنها براءة ساعة . بل هي بنت واحد وعشرين عاماً إذا نحن حسبنا
إصدار الأ Haley في سنة ١٩١٠ ، ولم نحسب سنة وبعض سنة قبل ذلك في قلم
تحرير (الجريدة) .

وليس تعطيل الجرائد التي عطلت لهذا القلم محصوراً في سنة أو سنتين
ليقال إنه ابن ثورة ساعة ، أو نتيجة غضبة على وزارة ، بل هو موزع على
عشر سنين ، هي خطوات الحركة الوطنية منذ سنة ١٩٢١ إلى اليوم — أي
كلما حاول الطغيان أن يصد هذه الحركة ، ويرجع بها إلى الوراء الخ .

أسرة محرر البوطغ الجديد :

انفرد عبد القادر حمزة بتحرير بلاغه في هذا الطور الجديد من حياته .
إذ تركه زميله عباس العقاد منذ إنشائه ولم يعد إليه إلا في سنة ١٩٣٧ حين
اشترك الرجلان في مهاجمة الوفد ، وحين وصلت المنافسة الحزبية بين الصحف
إلى أقصى مداها كما سنرى بعد .

ثم ارتبط بالبلاغ الجديد محررون كثيرون كانوا يقدون عليه بين الحين والحين . ومن هؤلاء زكى مبارك ، وإبراهيم المصرى ، ومحمود الشرفاوى ، ولطفى جمعة ، وسلامة موسى ، ومحمد السباعى ، وعبد الله عفيفى ، ومحمد على غريب ، ومحمد عبد القادر حمزة ، وإبراهيم عبد القادر المازنى ، وقد دخل هذا الأخير أسرة التحرير من شهر أغسطس سنة ١٩٣٥ ، واشتغل بالهجوم على وزارة نسيم من أجل الدستور .

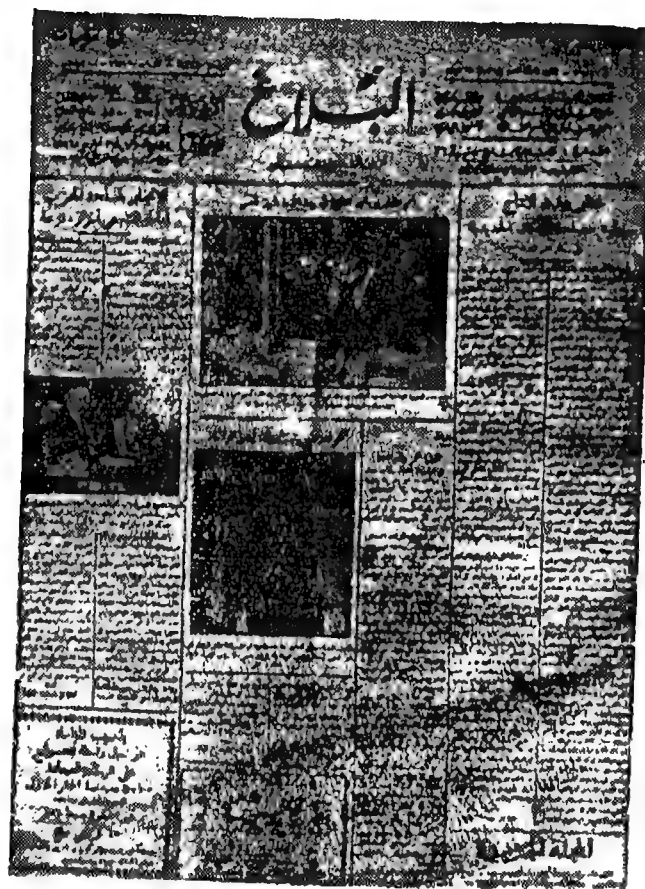
تفسير البلاغ في طوره الجديد

صدر البلاغ الجديد في عشر صفحات زيدت فيما بعد إلى اثنتي عشرة صفحة . ووصلت في سنة ١٩٣٥ إلى ست عشرة صفحة . ويوم كانت في عشر صفحات غلب عليها النظام الآتى :

الصفحة الأولى — وبها المقال الافتتاحى وبعض مقالات أو أعمدة أخرى . وقد تنشر فيها صورة من الصور لبعض الشخصيات التي يرد ذكرها في الجريدة .

الصفحة الثانية — وأهم ما بها مادة بعنوان « العالم في صفحة » والمقصود بها صفحة الأخبار والرسائل الخارجية . . .
الصفحة الثالثة — وهي صفحة فنية أدبية .

الصفحات الرابعة والخامسة والسادسة — وأهم ما بها مادة بعنوان « حوادث محلية » . ثم مواد أخرى إخبارية ، وأعمدة متصلة بهذه الأخبار . وعندما زاد البلاغ الجديد إلى عشر صفحات وجدنا الصفحة الرابعة تختص بالتلفرافات الخصوصية . والخامسة تكتب بها بقايا الأخبار الخارجية ، وبقايا المواد الواردة في الصفحات التي سبقتها . والسادسة تختص بالحوادث



الصفحة الأولى من البلاغ في طوره الجديد

المحلية ، وتكاد تقتصر عليها في معظم الأوقات .
الصفحة السابعة — وأهم ما بها مادة بعنوان « أقوال الصحف الوطنية والأوربية في الشئون المصرية » ثم مادة الألعاب الرياضية . ثم المادة المسماة « قصة سلسلة » .

الصفحة الثامنة — وأهم ما بها مادة بعنوان « التجارة والشئون المالية » وأخرى بعنوان « تلغرافات عمومية » وثالثة للإعلانات .

الصفحة التاسعة — وأهم ما بها مادة بعنوان « التلغرافات الخصوصية » ، وأخرى بعنوان « إعلانات » للمرة الثانية

الصفحة العاشرة — وبها صور فوتوغرافية تملأ الصفحة من أولها إلى آخرها . ولهذه الصفحة الأخيرة (ترويسة) تحمل لفظ (البلاغ) الذي هو عنوان الجريدة .

وعندما زيد البلاغ إلى اثنتي عشرة صفحة وجدنا :
الصفحة العاشرة (على النظام الجديد) — ومن أهم موادها مادة بعنوان « في عالم السينما » ، وأخرى بعنوان « قصة مترجمة » .
والحادية عشرة — وبها بقايا المواد المنشورة في الصفحات التي سبقتها .
والثانية عشرة والأخيرة — وبها مجموعة من الصور الفوتوغرافية تملأ فراغ الصفحة على نحو ما تقدم ذكره .

عودة البلاغ الى اسم الأول :

ولم يلبث عبد القادر حمزة منذ العدد الرابع عشر من البلاغ الجديد أن عاد إلى لاسمه القديم « البلاغ » فقط وحذفت لفظة (الجديد) واستمر على هذا النظام إلى العدد العشرين ثم لم يلبث كذلك أن عاد إلى الترقيم القديم . فوجدناه في



الصفحة الأخيرة من البلاغ في طوره الجديد

العدد التالى للعدد العشرين — وهو العدد الصادر فى الثانى عشر من أغسطس سنة ١٩٣١ يعطى هذا العدد الأخير رقم (١٤٦٩) بدلا من (٢١) معتبرا إياه من أعداد السنة التاسعة للبلاغ . وكأنه أراد بذلك أن يقول إن البلاغ الجديد ليس إلا استمرارا للبلاغ القديم وحلقة من حلقاته فلا ينبغي أن يكون البلاغ الجديد فى سنته الأولى بل يجب أن ننظر إليه على أنه فى سنته التاسعة .

غير أن الحقيقة التى لا نزاع فيها هى أن البلاغ الجديد أصبح فى طور جديد وظروف جديدة استحق بها هذه التسمية الجديدة ، وأن صاحب الجريدة لم يرد بعمله الأخير إلا الكيد للحكومة والتشهير بالظلم الذى لحق به على يد صدق باشا .

سُعار البلاغ :

كان البلاغ الجديد يزين وجه الصفحة الأولى بكلمة خالدة لسعد زغول وهى قوله « الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة » كما كان يزين وجه الصفحة الأخيرة بكلمة أخرى من الكلمات الخالدة التى قالها سعد زغول وهى قوله « يعجبنى الصدق فى القول والإخلاص فى العمل وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون » .

وحافظ البلاغ على هذين الشعارين حتى بعد خصومته للوفد منذ عام ١٩٣٢ ، وبالرغم من محاربة الجرائد الوفدية كلها له فى ذلك الحين . وبقى البلاغ محافظاً على هذين الشعارين السابقين إلى اليوم العاشر من شهر يونية سنة ١٩٣٨ وهو اليوم الذى ظهرت فيه هذه الصحيفة خالية — للأسف — من هذين الشعارين وإذ ذاك عابت عليها الصحف الوفدية هذه الخطوة . ولكن البلاغ لم يستطع مع ذلك أن يتراجع عنها بعد إذ تورط فيها على هذا النحو .

الفصل الثاني

الجو السياسى للبلاغ فى طوره الجديد

روينا لك فيما مضى فصلا من فصول الحياة الدستورية التى مارستها البلاد المصرية فى ظل تصريح ٢٨ فبراير . ونزوى لك الآن فصلا آخر من فصول هذه المسرحية الدستورية . وهو الفصل الذى يصور لنا محنة الدستور الحقيقية ، ويصف لنا المؤامرات التى دبرت لإلغائه وحرمان الشعب منه .

أخذ الائتلاف يتصدع وينخر السوس فى عظامه . وظهرت آية ذلك فى مناقشات البرلمان وفى لغة الصحف ، وفى تصرفات القادة بعضهم مع بعض فى مناسبات شتى . وفى ذلك الوقت انهارت المفاوضات التى دخل فيها ثروت مع الحكومة البريطانية ، وظهر فيها بجلاء أن مصر قد هانت على الإنجليز بعد وفاة سعد زغلول . وبقي الحال على ذلك حتى جاءت :

وزارة النحاس الثانية فى أول يناير سنة ١٩٢٠ .



مصطفى النحاس

وبدأت الوزارة عملها بإحالة ثمانية من المديرين وكبار الموظفين إلى المعاش بحجة أنهم كانوا هم الأداة التى استعانت بها الوزارات السابقة فى التعدى على الدستور . ومن ثم كان لابد من تطهير البلاد من هؤلاء الموظفين .

وافتح البرلمان الجديد فى اليوم الموعود . وكان هذا البرلمان هو الرابع منذ صدور الدستور فى سنة ١٩٢٣ . ثم بدأت الوزارة فى

تنفيذ بعض الإصلاحات الداخلية . ومنها المشروع الخاص بإنشاء بنك التسليف الزراعى . وهو المشروع الذى أسخط الكثيرين من المربين الأجانب ممن استنزفوا دم الفلاح المسكين طوال هذه السنين . ومن أجل ذلك سعى هؤلاء المربون حتى عطلوا هذا المشروع .

مفاوضات النحاس — هندرسون :

ثم صدر قرار البرلمان فى السادس من فبراير سنة ١٩٣٠ بالسماح لوزارة النحاس بتأليف وفد للسفر إلى إنجلترا من أجل المفاوضة . وتألف الوفد الرسمى لهذا الغرض . وصحبه يومئذ إلى إنجلترا كل من : عبدالقادر حمزة عن البلاغ ، وأحمد حافظ عوض عن كوكب الشرق ، ومحمود عزمى عن صحيفة اليوم ، وعبد الله حسين عن صحيفة الأهرام .

غير أن هذه المفاوضات لم تلبث أن قطعت كالمعتاد . وانتهر الأحرار الدستوريون هذه الفرصة ، ورفعوا إلى الملك عريضة فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ يطعنون فيها على الوفد والوزارة . واستجابت السراى لهذه العريضة ، وأخذت تعطل الأعمال البرلمانية للوزارة . كما أخذت تنتحل المعاذير للتخلف عن إمضاء المراسيم ومنها مشروع بمرسوم خاص بمحاكمة الوزراء الذين يحاولون قلب الدستور ، أو حذف حكم من أحكامه بغير الطرق الدستورية .

وزارة إسماعيل صدقى ورواد الدستور

تعرض الدستور لمحنة ثالثة كانت هى القاصمة ، وذلك على يد الوزارة التى عهد بها الملك إلى إسماعيل صدقى فى ١٢ يوفية سنة ١٩٣٠ . فساد البلاد شعور بالقلق الشديد لما تعلمه من ماضى هذا الرجل الداهية ومنذ كان عضواً فى الوفد المصرى وأخرجه منه سعد زغلول فى ٢٤ يولية سنة ١٩١٩ بسبب

معارضته في عمل من أعمال الدعاية قام به الوفد ضد انجلترا ، ومنذ كان عضواً في وزارة زيور التي عطلت البرلمان ، ومنذ كان عوناً على تعطيله كذلك في وزارة محمد محمود . وقد شاء صدق باشا أن تكون له صفة دستورية على نحو ما . فأنشأ لنفسه حزبا يقال له (حزب الشعب) بالرغم من أنه كان عضواً بارزاً في حزب الأحرار الدستوريين ، ثم انفصل عنهم في اليوم الذي قام فيه بتأليف الوزارة . وكان كل ذلك تمهيداً لهذه الفعلة الكبيرة التي أقدم عليها ؛ وهي تأجيل البرلمان شهراً يتبدى من ٢١ يولية سنة ١٩٣٠ ثم إلغاء الدستور



جملة في ٢٢ أكتوبر من نفس السنة . وكان صدق باشا كان ينظر يومئذ إلى الدستور نظرتة إلى اللوائح والقوانين التي يصدرها اليوم ويفسخها غداً . بل كان الدستور في نظر هذا الوزير ليس مصدر السلطات كما هو معروف لدى الجميع ، ولكنه لعبة يلعب بها الحاكم كما يريد .

حسب هذا الدستور الذي سمي في التاريخ بدستور
صدق أن اعتبر الدستور نفسه منحة من الملك وليس حقاً من حقوق
الشعب !

حسب هذا الدستور أن صاحبه جعله غير قابل للتعديل لمدة عشرين ، وأنه وضع القيود والأغلال ، بل وضع العراقيل والصعاب أمام حق النواب في الثقة أو عدم الثقة بالوزارة القائمة !

حسب هذا الدستور أنه نقل كثيراً من الحقوق التشريعية التي للبرلمان إلى السلطة التنفيذية في أثناء غيبة المجلس !

حسب هذا الدستور أنه أباح تعطيل الصحف من جديد ، وأجاز ذلك

بمجرد قرار من محكمة الاستئناف في جلسة سرية لا علنية !
لقد أفاض المؤرخون ورجال القانون في بيان العيوب التي حاقت بهذا
الدستور العجيب . ولا يسع المجال هنا لذكرها . فهي كثيرة والمراجع التي
نحدث عنها قريبة المنال .

ولم تكف حكومة صدقي بكل ذلك حتى استصدرت في التاسع والعشرين
من أكتوبر سنة ١٩٣٠ مرسوماً بحل مجالس المديرية وتعطيل العمل فيها
أسوة بالمجلس النيابي .

وئارت البلاد من أقصاها إلى أقصاها بسبب هذه التصرفات ، وقامت
المظاهرات العنيفة التي سالت فيها الدماء . ثم اتفقت الأحزاب كلها على مقاطعة
الانتخابات الجديدة التي أعلن عنها صدقي باشا على أساس من الدستور المسمى
باسمه . واستقال عدلى يكن باشا من رئاسة مجلس الشيوخ قبل أن يصدر
المرسوم الخاص بإلغاء الدستور القديم . وتبع ذلك استقالة الكثيرين من
عهد البلاد ومشايخها ، ومقاطعتهم للحركة الانتخابية الجديدة . ولكن الوزارة
كانت تقابل هذه الاستقالات الأخيرة بالرفض التام . وكانت تحيل العمد إلى
(لجنة الشياخات) لتأديبهم على عملهم بالسجن أو الغرامة أو بهما معاً .

الاستئناف الثاني بين الأحزاب وتوقيع الميثاق :

كلما حزب الأمر واشتدت الأزمة وضافت السبل أمام الحركة الوطنية
ظهرت فكرة الائتلاف واستجابت لها الأحزاب السياسية . ومن ثم اتلف
الوفد والأحرار الدستوريون في هذه المرة دفاعاً عن الدستور . وفي آخر
شهر مارس سنة ١٩٣١ عقدوا (الميثاق) الذي تعهدوا فيه جميعاً بمقاطعة
الانتخابات الصدمية وتأييد جبهة قومية تأخذ على عاتقها إعادة الحياة الدستورية
على النظام الذي ألقته الأمة — وهو النظام الذي يقضى بالانحلال إلى الحكم الا

الحزب الحائز على الأغلبية البرلمانية . وانضم أمراء البيت المال إلى هذه الحركة (١) وجاء موعد الانتخابات وذلك في شهر يوليو سنة ١٩٢١ . فلم تكن أكثر من انتخابات صورية استخدمت فيها كل أساليب العنف والقهر والبطش والقوة . وسالت فيها الدماء البريئة ، وزاد بها عدد القضايا السياسية التي اكتظمت بها المحاكم الوطنية وكانت دليلاً ما بعده دليل على فساد الإدارة الحكومية .

وليت السنين السود التي عاشتها مصر في تلك الفترة قد وقف ضررها إلى هذا الحد . بل شامت الأقدار أن تضيف إليها عاملاً جديداً أضعف من ظلامها . ونعني به العامل الاقتصادي فقد هبطت أسعار القطن المصري ، وأصبحت البلاد بأزمة قاسية كادت تكون هي القاضية . لولا أن هدى الله صدق باشا إلى بحث القانون الخاص بإنشاء بنك التسليف الزراعي . وهو القانون الذي سبق إن فكرت فيه وزارة النحاس وتغلب عليه المرابون الأجانب .

أخيراً — وبعد سنوات ثلاث استقال الطاغية من الحكم في ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ . وعرف الإنجليز وعرف القصر إن إرادة الشعب أقوى من كل هذا العنف أو البطش أو القمع . وبادرت الحكومة الإنجليزية بتغيير سفيرها في مصر . كما آمن القصر بأنه لا بد من التفكير في إعادة الدستور الذي رضيت الأمة لنفسها من قبل ، وهو دستور سنة ١٩٢٣ . غير أن القصر أبطأ إبطاء عجيماً في تحقيق هذه الرغبة . فلم يقبل على تنفيذها إلا تحت ضغط جديد من جانب الشعب ، وثورة تشبه من قريب أو بعيد ثورته في سنة ١٩١٩ .

(١) كان الفضل في هذه الحركة المباركة لرجل اشتهر بأنه « منظم ثوري » من الطراز الأول — وهو عبد الرحمن فهمي — ولهذا الرجل فضل قديم على ثورة سنة ١٩١٩ ككفت عنه الوثائق التي نشرها الدكتور محمد أنيس في شهر فبراير سنة ١٩٦٤ بجريدة الأهرام ٦٠٧

المودة إلى دستور سنة ١٩٢٣

ضج الشعب كله من تلكؤ الملك في إصدار المرسوم بإعادة الدستور . ففكر الوفد في عقد (مؤتمر عام) في يناير سنة ١٩٢٥ . ووصف هذا المؤتمر بأنه أضخم المؤتمرات الشعبية التي شهدتها مصر في تاريخها الحديث ، فقد حضر المؤتمر خمسة وعشرون ألفاً من المواطنين من شتى الأقاليم . وخطب فيه كثيرون من قادة الرأي وجاءت خطبهم دراسة جيدة لشئون السياسة ، والدستور ، والاقتصاد والرى ، والتعليم ، والقضاء ، والمحاصيل الزراعية ، والوسائل النعازنية الحديثة ، والصحة ، وحرية الصحافة ، وشئون العامل والفلاح ، والعلاقات التي بين مصر وأمم الشرق ونحو ذلك .

وانتهى المؤتمر بقرارات ذات شأن كان من أهمها بطبيعة الحال قرار لجماعى بعودة دستور سنة ١٩٢٣ . ولم يجد الملك فؤاد بداً من الانصياع لرغبة الجماهير فأصدر أمره بعودة الدستور

ومن أسف أن عاد الإنجليز فتدخلوا في شئون مصر الداخلية . وصرح (مستر هور) وزير الخارجية البريطانية بأنه لا يرضى عن دستور سنة ١٩٢٣ ولا عن دستور سنة ١٩٣٠ ، وأن على مصر أن تبحث لها عن دستور غير هذين . وعلى أثر هذا التصريح هاج المصريون وقامت المظاهرات في كل مكان . وبدأت في هذه المرة من حرم الجامعة ، وطافت جميع شوارع القاهرة ، واستشهد فيها عدد غير قليل من الطلبة الجامعيين . وهنا تراجعت وزارة الخارجية البريطانية ، وأعلنت أنها مستعدة للدخول مع الحكومة المصرية في مفاوضات جديدة .

معاهدة التحالف بين مصر وإنجلترا سنة ١٩٣٦ :

كما نجح المندوب السامي الجديد السير ما يلز لا ميسون في عقد مثل هذه المعاهدة في الصين حين كان سفيراً بها ، كذلك نجح هذا الرجل في عقد هذه المعاهدة في مصر . وكان الجانب المصرى في المفاوضات التى وضعت شروط المعاهدة ممثلاً لجميع الأحزاب المصرية فى ذلك الوقت فيما عدا الحزب الوطنى الذى اتخذ له شعار (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) . وأما الجانب البريطانى فكان ممثلاً فى هذا المندوب السامى ومعاونيه . لذلك جرت المفاوضات فى مصر أولاً وتم التوقيع عليها بإنجلترا بعد ذلك فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ .

وإن الشعب المصرى ليعجب إلى يومنا هذا كيف كان النحاس باشا يسمى هذه المعاهدة « وثيقة الشرف والاستقلال » . وصدق الأستاذ عبد الرحمن الرافعى حين قال - وإن كان فى قوله متأثراً بنظرية الحزب الوطنى التى مر ذكرها - « إن معاهدة سنة ١٩٣٦ أساسها باطل والرضى بها باطل . وهى وليدة الغضب والإكراه اللذين تمثلا فى جميع المفاوضات التى سبقت مشروعات المعاهدة (١) » .

لعل أسوأ ما فى هذه المعاهدة (الشروط العسكرية) التى جاءت بها . ومنها على سبيل المثال :

أولاً - زيادة المناطق العسكرية التى تحتلها القوات البريطانية بعد المعاهدة عن المناطق التى احتلتها قبل المعاهدة

ثانياً - تحديد عدد القوات البريطانية فى الأراضى المصرية وقت السلم بعشرة آلاف جندي وأربعة آلاف طيار عدا الموظفين الإداريين والفنيين .

(١) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ٢٤ .

وأما في حالة الحرب ، أو قيام حالة دولية مفاجئة فلا إنجلترا أن تزيد قواتها إلى ما تشاء .

ثالثاً — تقوم مصر ببناء الشكنات والمساكن للتزوجين من الضباط وإقامة المستشفيات وإنشاء الطرق الحديثة

رابعاً — أما عن السودان فنص المعاهدة على أن إدارته تبقى مستمدة من اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . وإن معنى هذا القرار الأخير أن الجيش المصرى فى السودان يكون جيشاً مصرىاً تحت إمرة حاكم بريطاني للدفاع عن بلاد صارت بحكم المعاهدة مستعمرة انجليزية خالصة (١) .

وجاء فى نص من نصوص هذه المعاهدة أيضاً أن الطرفين المتعاقدين يقومان على وجه السرعة بالتدابير اللازمة للوصول إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر وما يتبع ذلك من إلغاء القيود المالية التى تقيد السيادة المصرية فى شئون التشريع والصحافة والاقتصاد ونحو ذلك . ولقد كان من أخطر نتائج هذا النص الأخير النظر فى إلغاء المحاكم المختلطة فى مدة معقولة سميت (فترة الانتقال) لا توجد بعدها محكمة واحدة من هذا النوع . وفى مؤتمر مونتر و تم الاتفاق على إلغاء الامتيازات الأجنبية ، ووافق البرلمان على ذلك فى يونية سنة ١٩٣٧ .

وزارة النحاس الرابعة وتصرع مزب الوفر :

رفع النحاس باشا استقالته من وزارته الثالثة عقب وفاة الملك فؤاد مباشرة . ثم دعاه الملك فاروق إلى تأليف وزارته الرابعة فى غرة أغسطس سنة ١٩٣٧ فألفها بشيء من التعديل خرج به أربعة أعضاء من الوزراء الوفديين المهمين . وهم محمود فهمى النقراشى ، ومحمد غالب ، وعلى فهمى ، ومحمد صفوت وحل

(١) المصدر المتقدم ج ٣ ص ٢٩ .

محلهم في الوزارة الجديدة محمود بسيوني ، وعبد الفتاح الطويل ، ومحمد محمود خليل ، ومحمد صبرى أبو علم .

وبخروج النقراشى باشا من الوزارة تعرض حزب الوفد نفسه لصدع كبير ، خصوصاً وأن النحاس باشا احتج في إخراجه بأنه كثير المعارضة في داخل الوزارة . ثم تكرر هذا الصدع في صفوف الوفد بخروج الدكتور أحمد ماهر . وعاب الشعب كله على النحاس هذا المسلك . وبدأ الكثيرون ينفضون من حوله بصورة زادت عما فعلوه بعد انشقاق السبعة أو الثمانية الذين كان منهم نجيب الغرابي وفتح الله بركات وعلى الشمسى ، وذلك في عام ١٩٣٢ . وهكذا تعرضت سمعة النحاس للنقد من كل جانب . وخاصة حين علم الشعب أن معارضة النقراشى له داخل الوزارة لم يكن الغرض منها غير الدفاع عن شرف الوفد ونزاهة الحكم وعدم الزج به في المشروعات الكبيرة التي منها مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان قبل دراستها من جميع جوانبها دراسة كافية .

ويدهى ألا يشر هذا الجو الذي خلقه النحاس غير نتيجة واحدة ولكنها محزنة ، هي ضياع الثقة في أغلى ما يملكه النحاس من صفات الولاية والزعامة وهي « نزاهة الحكم » .

ولقد كانت صحيفة البلاغ وعلى رأسها عبد القادر حمزة وعباس العقاد من الصحف التي خرجت يومئذ على الوفد ، وسخرت كذلك من « الزعامة المقدسة » أو زعامة النحاس كما سئى ذلك بعد عند الكلام عن (البلاغ وفساد أداة الحكم في مصر) .

كانت كل هذه الأحداث في مصلحة السراى . وبسببها أخذت تفكر في إحداث أزمة دستورية تكون سبباً في الإطاحة بالوزارة النحاسية ، فنترع الملك يمتنع عن التوقيع على بعض المراسيم . كما طلق يطالب بحل الفرق

المعروفة بالقمصان الزرقاء ، كما طالب القصر أيضاً أن يكون من حقه إعطاء الرتب والنياشين ، وتعيين كبار الموظفين وإحالتهم إلى المعاش ونحو ذلك . وأمام هذه الصعوبات من جانب القصر ومن جانب الشعب لم يجد فاروق بداً من إقالة الوزارة النحاسية الرابعة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ . وخلا المكان للوزارة الجديدة وهي .

وزارة محمد محمود الثانية :

بدأت هذه الوزارة بتأجيل البرلمان شهراً ، ثم صدر مرسوم جديد بحل البرلمان القائم وتحديد اليوم الثاني عشر من إبريل سنة ١٩٣٨ لاجتماع المجلس النيابي . وتدخلت الحكومة في الانتخابات تدخل كبيراً كان من نتيجته أن نجح مائة وثلاثة وتسعون من الأحرار الدستوريين والسعديين وأنصار النقراشي وأحمد ماهر ، كما نجح خمسة وخمسون من المستقلين المواليين في الوقت نفسه للوزارة . ولم يترك للوفديين في هذه المرة غير اثني عشر مقعداً فقط ، وللحزب الوطني أربعة .

وندى هذه النتيجة جانبا لنقدم للقارى هذا الحزب الخامس من الأحزاب المصرية التي ظهرت في هذه الفترة وهو :

حزب الهيئة السعدية :

خرج النقراشي من الوفد في سنة ١٩٣٧ ثم خرج من بعده الدكتور أحمد ماهر في يناير سنة ١٩٣٨ وتضافر الرجلان على تأليف حزب جديد هو حزب الهيئة السعدية ، برئاسة الدكتور أحمد ماهر . وفاز هذا الحزب في الانتخابات السابقة بثانين مقعداً من مجموع مقاعد المجلس البالغ عددها مائتين وأربعة وستين . وستحدث عن هذا الانشقاق بتفصيل أكثر فيما بعد وذلك في فصل عنوانه (البلاغ وتصعد الوفد) .

عود إلى وزارة محمد محمود الثانية :

كان من المنتظر أن تسلك هذه الوزارة مسلكاً ينم عن القوة ، ويتفق والنشاط الذى بدأ يدب في الحياة الدستورية . ولكن الدلائل ذلك على غير ذلك . فقد أراد محمد محمود أن يدخل على وزارته تعديلاً ملائماً لنتائج الانتخابات الأخيرة . لكن القصر حرره من ذلك ثم لم يلبث محمد محمود نفسه أن أجبر على الاستقالة من الوزارة في ٧ أغسطس سنة ١٩٣٩ . وتولى الوزارة من بعده ثلاثة آخرون . غير أنه في عهد محمد محمود نشط الوزراء المنتمون إلى الهيئة السعدية ، وقاموا بكثير من المشروعات الهامة . ثم استقال محمد محمود كما قلنا وتولى الوزارة من بعده الدكتور أحمد ماهر ثم قامت الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩ . وتوفي صاحب البلاغ نفسه بعد ذلك بعامين . وحق لنا أن نسدل الستار على هذا الفصل الثانى من فصول المسرحية الدستورية . ومنها نعلم أن العوامل التى أدت إلى انتكاس الدستور تنحصر في دسائس الإنجليز من جهة ، ودسائس القصر من جهة ثانية . وكان من أثر هذه الدسائس كلها أن استنفدت قوى الحكام المصريين الذين ولى بعضهم بعضاً في ذلك الحين . انفارت قواهم جميعاً . وبقى الشعب هو القوة الوحيدة التى لم يصبها الضعف ولم تعرف اليأس . وظلت هذه القوة الشعبية كامنة طوال مدة الحرب . ثم ظهرت بعدها في شكل ثورة عارمة قام بها الجيش المصرى في ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ . وهى الثورة التى خلصت البلاد نهائياً من هذين العاملين الكبيرين من عوامل ضعفها وفساد الحكم بها ، وعدم بلوغها الأمل الذى تريد .

هذان العاملان هما — كما قلنا — دسائس القصر من جهة ومؤامرات الإنجليز بقصد إطالة بقائهم في مصر أطول مدة ممكنة من جهة ثانية .

الفصل الثالث

البلاغ والانجلز والدستور

قلقت البلاد قلقاً عظيماً على الدستور . وهجر البلاغ عن هذا القلق الذي استولى على النفوس يومئذ أصدق تعبير . وقالها عبد القادر للناس في كلمات صريحة وعنوانات شيرة ، حسبنا أن نشير إلى طائفة منها على سبيل المثال . فانظر معي أيها القارئ إلى هذه العنوانات .

— الدستور أولاً ثم المشا كل الاجتماعية بعد ذلك (١)

— أعبدوا الحياة النيابية تصونوا حقوق بلادكم وكرامتها وتردوا عنها أطماع الطامعين (٢)

— الاستقلال والدستور يضيئان الآن ثمرة للسياسة التي تسير عليها وزارة نسيم باشا (٣)

— إلغاء الحكم النيابي سياسة إنجليزية مقررة منذ زمن لإعادة الحماية الفعلية تحت ستار الاستقلال (٤)

— الإنجلز والدستور . لماذا يجاريهم نسيم باشا في تأخير عودة الحياة النيابية ؟ (٥)

(١) البلاغ — العدد رقم ٣٧٢٥ بتاريخ ١٩٣٥/١/٢٣

(٢) البلاغ — العدد رقم ٣٨١٤ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٢٣

(٣) البلاغ — العدد رقم ٣٨٣٥ بتاريخ ١٩٣٥/٥/١٥

(٤) البلاغ — العدد رقم ٣٨٣٧ بتاريخ ١٩٣٥/٥/١٧

(٥) البلاغ — العدد رقم ٣٨٤٩ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٢٩

- حالة غموض مريبة . هل ضاع الاستقلال مع الدستور ؟ (١)
- نسيم باشا والدستور وسياسة إخفاء الحقائق عن الأمة . أكبر خديعة في تلويخ مصر الحديث (٢) .
- حكومة الأسرار . ما معنى سياسة الكتمان والعمل في الظلام ؟ حكومة تعمل كل شيء وأمة لا تعرف شيئاً (٣)
- الدستور في خطر . بهذا صرح رئيس الوفد . وهو يدعو الأمة إلى الجهاد في سبيل استرداده (٤) .
- وضاقت الصحف الوطنية ذرعاً بهذا الإبطاء الذي بدا من وزارة نسيم باشا . ومضى البلاغ في هجوم عنيف على هذه الوزارة . ونشر مقالاً في هذا المعنى بعنوان :
- لا عذر للوزارة إذا هي لم تعد النظام الدستوري . ليست المسألة فرصة تسنح فتنهز أو لاتسح لتكون عذراً . بل هي مسألة أمانة في الأعناق يجب أن تؤدي (٥) .
- وبقي عبد القادر يكتب في ذلك إلى أن شاركه في تحرير البلاغ الكاتب المعروف إبراهيم عبد القادر المازني ف نشر هذا الأخير مقالات له بعنوانات كثيرة منها على سبيل المثال :
- نسيم باشا يقيد البلاد في غيبة الدستور وغيبة البرلمان ويوافق انجلترا على جعل مصر تبعاً لها (٦) .

(١) البلاغ - العدد ٣٨٥٥ بتاريخ ١٩٣٥/١١/١٤

(٢) البلاغ - العدد رقم ٣٨٦٠ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٩

(٣) البلاغ - العدد رقم ٣٨٦٦ بتاريخ ١٩٣٧/٦/١٥

(٤) البلاغ - العدد رقم ٣٨٨٩ بتاريخ ١٩٣٥/٧/٨

(٥) البلاغ - العدد ٣٧٦٦ بتاريخ ١٩٣٥/١/٢٣

(٦) البلاغ - العدد ٣٩١٦ بتاريخ ١٩٣٥/٨/٨



عبد الغادر المازني

— عهد الوزارة
النسيمة هو عهد
الاستخفاف للامة (١)
— التشابه بين
حالتين . حالة مصر
الآن وحالتها قبل
سنة ١٩١٩ . الخطر من
انتقال الأمر إلى الشوارع
لا يتقى إلا بقيام البرلمان
حالا (٢)

— نسيم باشا بين
أنصاره ومعارضيه .
اعتذار المدافعين عنه
يقضى على الحركة الوطنية (٣)

— الوزارة تنزعج من صيحة الحق على لسان المعارضة . وزير يفقد
صوابه ويتهم المعارضة بأنها مأجورة لدولة أجنبية (٤) .
— دولته لا يناقش الصحف . فهل يعد نفسه مسئولاً أمام الإنجليز فقط؟
الامة تعرفه مسئولاً أمامها وحدها وتحاسبه بلسان صحافتها ولو كره ذلك (٥)

-
- (١) البلاغ — العدد رقم ٣٩١٨ د ١١/٨/١٩٣٥
(٢) — العدد رقم ٣٩٢١ د ٤/٨/١٩٣٥
(٣) — العدد رقم ٣٩٢٢ د ٥/٨/١٩٣٥
(٤) — العدد رقم ٣٩٢٣ د ١٧/٨/١٩٣٥
(٥) — العدد رقم ٣٩٢٤ د ١٨/٨/١٩٣٥

فى الطاربطاير فى المعركة :

استعان البلاغ كذلك بقن الكاريكاتير فى حملته العنيفة على وزارة نسيم
ففسر صورا كثيرة من هذا النوع تقوم مقام المقالات العنيفة . ومنها على
سبيل المثال صورة بعنوان :

بعد تسعة اشهر للوزارة فى الحكم^(١)

وتحت الصورة جاءت هذه العبارة .

فى يد من توجد حكومة البلاد ومرافقها ؟

نسيم باشا يقول : أنا رئيس الحكومة وحامى مرافق البلاد .

وابن البلد يقول : وهو فيه حكومة ولا مرافق ماوضعش جون بول

إيده عليها ؟

ثم من هذه الصور الكاريكاتيرية كذلك واحدة بعنوان :

— أسلوب أصبح معروفا فى السياسة الإنجليزية —

إطلاق البخور كلها أريد ألا تنتبه العيون .

وتحت هذا العنوان صورة لنسيم باشا وفى يده مبخرة وجون بول

واقف أمامه .

جون بول — أنا شايفك تلبذ ناجح فهمت الصنعة بسرعة . أهو كل

ما تلاقى الطبقى انكشف حط شوية بخور .

الدرويش نسيم — بس أنا بخايف البخور يخلص !

(١) البلاغ — العدد رقم ٣٩٣٠ بتاريخ ١٩٣٥/٨/٢٥

وحين يئس الوطنيون من عودة دستور سنة ١٩٢٣ ظهرت في الأفق
السياسى فكرة الدعوة إلى «وزارة ائتلافية» دعا لها الأحرار الدستوريون
في ذلك الحين . وساعدهم عليها صاحب البلاغ بكل قوة . غير أن النحاس باشا
وصحبه من أعضاء الوفد في ذلك الوقت رفضوا هذه الدعوة . واعتمدوا في رفضهم
إياها على استمساكهم «بالميثاق القومى» الذى عقد في عام ١٩٣١ ، وكان
من أهم نصوص هذا الميثاق ألا يقوم بتأليف الوزارة غير حزب الأغلبية .
وأخفقت فكرة الوزارة الائتلافية وحل محلها إذ ذاك فكرة «الجبهة
المتحدة» لتضم جميع الأحزاب السياسية سعياً وراء هدف واحد فقط ، هو
العمل على إعادة الدستور . ونجحت هذه الفكرة فعلاً في بلوغ هذا
الهدف الأسمى .

وإليك أيها القارىء طائفة من عناوين المقالات التى نشرها البلاغ في
تلك الفترة :

فكرة ائتلاف الأحزاب (١) .

— فشل الائتلاف فشل للقضية المصرية . واجب الزعماء والمسؤولية
التي يتحملونها (٢) .

— المعجز عن توحيد الجبهة وأثره في موقف الإنجليز (٣) .

— صدى تأليف الجبهة المتحدة في الصحف البريطانية (٤) .

— كتاب الجبهة المتحدة إلى جلالة الملك (٥) .

(١) البلاغ العدد : ٤٠١٥ بتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٣٥

(٢) » : ٤٠١٧ » ٦ / ١١ / ١٩٣٥

(٣) » : ٤٠٢١ » ٣٠ / ١١ / ١٩٣٥

(٤) » : ٤٠٣٢ » ١١ / ١١ / ١٩٣٥

(٥) » : ٤٠٢٣ » ١٢ / ١٢ / ١٩٣٥

— الأمر الملكي بإعادة الدستور^(١)

— تضامن الأمة وظهور فوائده العاجلة . وجوب استمراره إلى النهاية^(٢) .

الإنجليز والدستور :

استهان الإنجليز حقاً بالحركة الوطنية الدستورية منذ عثت بها صدقى باشا على النحو الذى عرفناه إلى الآن . وكان الإنجليز يودون لو بقيت الأحزاب المصرية فى تطاحنها على الدستور حتى يأخذها الإعياء ، فتضعف أمام الجبروت البريطانى ، ويفضى بها الضعف إلى موت الحركة الوطنية جملة واحدة ، وتعود السيطرة الإنجليزية على البلاد بأشد مما كانت عليه فى الماضى .
والحق لقد كان لهذه السيطرة الإنجليزية مظاهر شتى منها :

أولاً — الزيارات الكثيرة التى قام بها المندوب السامى البريطانى للأقاليم وواحة سيوة والواحات الأخرى

ثانياً — حشر الإنجليز من جديد فى كثير من الوظائف الحكومية تثبيتاً لهذه السيطرة الإنجليزية على الوزارات والمصالح .

ثالثاً — التمكين للغة الإنجليزية فى مناهج التعليم فى المدارس ولو كان ذلك على حساب المواد الأخرى منها مادة اللغة العربية .

رابعاً — تباطؤ الإنجليز فى إرجاع الدستور وفى عقد معاهدة التحالف بين البلدين بحجة اشتغالهم بالأزمة الدولية .

خامساً — تصريح المستر هور وزير خارجية انجلترا بأنه غير راض عن دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ كما سبق ذكر ذلك .

(١) البلاغ العدد : ٤٠٣٤ بتاريخ ١٣ - ١٢ - ١٩٣٤ .

(٢) نفس السدد المتقدم .

سادساً - استهتار الإنجليز بحوادث الإضرابات العنيفة التي قام بها طلبة الجامعة احتجاجاً على هذا التصريح . وقد استشهد في هذه الحركة الطالب الجامعي محمد عبد الحكيم وذلك في حوادث ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥ .

الحق أنه لولا الظروف الدولية التي جرت فيما بعد ، ولولا نذر الحرب العالمية الثانية التي بدت أشراتها للبيان لبقى الإنجليز يستخفون بالدستور وبالحركة الوطنية إلى ما شاء الله .

موقف البعوض من الإنجليز :

ولكن كما كان البلاغ عنيفاً في هجومه على وزارة صدق التي ألغت الدستور حتى استقال من الوزارة ، وكما كان عنيفاً في هجومه على توفيق نسيم حين أبطأ في إعادة الدستور حتى أعاده ، كذلك كان البلاغ عنيفاً في هجومه على الإنجليز من أجل الدستور . وأن من يتصفح البلاغ في تلك الفترة ليجد هذه الصحيفة قد نشرت كثيراً من المقالات المتتالية دفاعاً عن الدستور ، وحشاً للإنجليز على المبادرة به قبل فوات الفرصة ، وسخرية من هذه الحركات الغربية التي أتى بها المندوب السامي البريطاني وهويطوف الأقاليم ، وسخرية كذلك من الإنجليز في محاولاتهم المكشوفة للسيطرة على رجال الأمن في الداخل وعلى كثير من وظائف الحكومة .

و حين شاع الاضطراب بسبب هذه الحالة ، وكثرت اعتقالات الشباب من طلبة الجامعة ، واشتدت لهجة الصحف البريطانية على هذه الحركة ألقي البلاغ على الإنجليز تبعه الوصول إلى هذه الحالة الخطيرة . واستند البلاغ في ذلك على استقالة عبد الفتاح يحيى من الوزارة في الرابع عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٣٤ بحجة : أن الرغبات البريطانية ما زالت تتدخل في شئوننا المصرية (١)

(١) البلاغ - العدد رقم ٣٦٤٨ بتاريخ ١٦/١١/١٩٣٤ .

ثم جاءت وزارة نسيم فاتهم البلاغ الإنجليز بقوله ان « الإنجليز يشئون العراقيل في سبيل عودة الدستور . فاهى المصلحة التي يحققونها في بقاء البلاد بغير دستور ، (١) .

وأسرف الإنجليز — كما قلنا — في تعيين موظفين في مصلحة السكة الحديدية . فتسائل البلاغ عن السبب الذي يبرر هذا الإسراف (٢) ثم نبه البلاغ إلى أن وظائف الدولة يجب أن تكون لأبنائها . ولا حق للدولة مطلقا في أن تجعلها للأجانب (٣) وذهب البلاغ يندد بهذه السياسة الخطيرة ، ويسأل عن الصلة بينها وبين أعمال اللجنة البعثات بوزارة المعارف . وراح يؤكد هذا المعنى قائلاً أن وجود الوظائف الأساسية في أيدي الإنجليز عرقلة لحركة التقدم في مصالح الحكومة . وأخيراً أنبرى البلاغ — كعادة صاحبه منذ جريدة الأهالي — للدفاع عن اللغة العربية ، وحذر من تقرير اللغة الإنجليزية في المناهج على حساب اللغة القومية . كما حذر من انفراد المستر سمسون في وزارة المعارف بهذه المسألة الشائكة .

فرح البعلبغ بعودة دستور سنة ١٩٢٣ :

بقيت المناورات على الدستور بين الصحف المصرية من جانب والحكومة البريطانية من جانب آخر حتى اضطر نسيم باشا في النهاية إلى تقديم استقالته من الوزارة وذلك في الحادى عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٣٥ . وبالرغم من ذلك تظاهر الإنجليز بالإصرار على عدم المرافقة على إعادة الدستور لأن

(١) البلاغ — العدد رقم ٣٨١٧ بتاريخ ١٦/٤/١٩٣٥ .

(٢) — العدد رقم ٣٨٢٥ > ١٩٣٥/٤/٢٤ .

(٣) — العدد رقم ٣٨٢٦ > ١٩٣٥/٤/٢١ .

في إعادته خطراً على مصالحهم ومصالح الأقليات في مصر . ثم نشر البلاغ في اليوم الثاني من استقالة نسيم أن نسيم عدل عن تقديم الاستقالة لعدول الإنجليز عن المعارضة في عودة الدستور . كما نشر البلاغ تصريحاً لنسيم باشا كذلك يقول فيه أن من المنتظر إعلان الدستور اليوم أو غداً . وبالفعل صدر المرسوم الملكي بإعلانه في الثالث عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٣٥ . فنشر البلاغ هذا المرسوم ، ونشر معه بيان رئيس الوزراء نسيم باشا إلى الأمة وكتب عبد القادر مقالة يومئذ بعنوان :

— تضامن الأمة . ظهور فوائده العاجلة . وجوب استمراره حتى النهاية
كما عني البلاغ كذلك بنشر أنباء المظاهرات التي قام بها الشعب ابتهاجاً بعودة الدستور . وطالب البلاغ مرة أخرى ببقاء الجبهة المتحدة لتكون ضماناً لتحقيق المطالب الوطنية ، ولتجنّي الأمة من تعاون هذه الجبهة مع الحكومة أطيب الثمرات .

واجب البعوض بعد عودة الدستور :

اطمأنت الأمة إلى عودة الدستور . ووجد البلاغ من واجبه بعد ذلك أن يقوم بمطالبة الحكومة في ظل هذا الدستور بأمر منها :

أولاً — إلغاء القوانين الاستثنائية التي سقتها وزارة صدقي باشا لتحتّمى بها ضد الشعب وضد الصحافة .

ثانياً — النظر في تعديل قانون الصحافة وتنظيمها وإصلاحها ومطالبة وزارة على ماهر — وهي الوزارة التي خلفت نسيم باشا — بكل ذلك .

ثالثاً — التعميل بعقد معاهدة بين مصر وإنجلترا يكون فيها تحقيق شامل لبقية المطالب الوطنية .

رابعاً — المطالبة بالعمو عن الطلبة المحكوم عليهم في المظاهرات لأن في ذلك تهبة بالجو الصالح لإجراء المفاوضات .

الحق — لقد كانت العودة إلى دستور سنة ١٩٢٣ نصراً كبيراً للجهة المتحدة التي تألفت أخيراً لهذا الغرض . كما كانت هذه العودة في الوقت نفسه هزيمة منكرة للحكومة البريطانية التي استقال منها مستر هور وزير الخارجية وقوبلت استقالته بفرح كبير في مصر وفي عصبة الأمم ، كما صرح بذلك مصطفى النحاس باشا في حديثه مع مراسل التايمز بالقاهرة (١) .

وإذ اطمأن البلاغ إلى عودة الحالة في مصر إلى ما كانت عليه قبل إلغاء الدستور اتجهت عنايته بعد ذلك إلى أمر من الأمور الهامة في نظر صاحبه وهو هنا :

تقييد حرية الصحافة :

فقد ألغى الدستور على يد صدق باشا كان من الطبيعي أن يفكر الرجل في وضع قيود جديدة على الصحافة يحمي بها نفسه من الشعب ومن الصحافة . وربما كان الدكتور محمد حسين هيكل خير من يتحدث عن هذا الموضوع باعتبار أنه عانى من تقييد الصحافة ما يصح أن يكون مثالا لما عاناه الصحفيون الآخرون من ذلك . : يقول هيكل عن نفسه :

كان النضال بيني وبين سعد زغلول قد أدى إلى محاكمتي . وقضت محكمة الجنايات بتفريمي ثلاثين جنها . ولكن محكمة النقض والإبرام حكمت ببراءتي بعد ذلك . وقدمت لهذا الحكم بحوثات خطيرة نظر إليها الصحفيون يومئذ على أنها دستور للصحافة . ومن هذه المبادئ التي أقرتها المحكمة المذكورة :

أولاً — لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار حزب سياسي في المجلس النيابي هيئة نظامية لا يجوز أن تتعرض للنقد .

(١) البلاغ — العدد رقم ٤٠٤٠ بتاريخ ١٩/٢/١٩٣٥ .

ثانياً - النواب كالموظفين العموميين فيما يختص بالظعن عليهم بأعمال وظيفتهم . لأن من الجائز إقامة الدليل على صحة ما نسب إليهم .

ثالثاً - الطعن في الموظفين العموميين بشكل عام يجوز قبوله بشكل أوسع وأعم من الطعن في موظف معين بالذات .

رابعاً - المناقشات العمومية في نقد آراء الأحزاب السياسية غالباً ما تكون في مصلحة الأمة التي يتسنى لها أن تكون رأياً صحيحاً في الحزب الذي أولته الثقة .

كان ذلك عام ١٩٣٤ . وكان من المعقول أن تظل هذه المبادئ سائدة منذ ذلك الحين . غير أن الوزارات المصرية ضاقت كلها بهذا القانون حتى كانت وزارة صدقي باشا سنة ١٩٣٠ وهي الوزارة التي ألغت الدستور فاضطر إلى إصدار قوانين جديدة تلغى المبادئ السابقة التي أقرتها محكمة النقض والإبرام . وكان أقصى ما أصاب الصحافة من هذه القوانين التي وضعها صدقي باشا أمران :

أولهما - يحظر على الصحف أن تنشر التحقيقات التي تجريها النيابة .

وثانيهما - يحرم من رئاسة التحرير كل من صدر ضده حکان بالإدانة ، ولو لم يكن فيها أى مساس بالشرف والكرامة .

واحتجت الصحف الوطنية على هذه القوانين الاستثنائية . ومع ذلك بقيت هذه القوانين حتى جاءت وزارة نسيم سنة ١٩٣٥ فرأت هذه الوزارة - تحت ضغط الرأى العام - أن تعيد النظر فى هذه القوانين . ثم أتت حكومة الوفد وكان عليها - تنفيذاً لمعاهدة مونترو - أن تضع قانوناً للصحافة يتفق وروح المعاهدة الجديدة . ولكن كم كان عجب الناس شديداً إذ ذاك فقد

عادت هذه القوانين المقيدة لحرية الصحافة . وتساءل التاريخ على يد من عادت هذه القوانين ؟ فكان الجواب — على يد الوفد الذى اشترك مع الوزارات الأخرى فى الهجوم عليها .

وكما حمت هذه القوانين صدقى باشا من هجمات أعدائه ، كذلك حمت هذه القوانين مصطفى النحاس باشا — أو خيل إليه ذلك — من أذى خصومه ؛ وأكثر من هذا أنها جعلته يظهر على مسرح السياسة المصرية بمظهر الديكتاتور الذى أعاد للأذهان صورة هتلر وموسوليني . وكان من أقوى العوامل التى جعلت النحاس ذلك المظهر غير الدستورى فى الحقيقة تحريضه على تشكيل فرق القمصان الزرق . وهى الفرق التى يمكن أنه يقال أنها كانت وصمة فى جبين ذلك العهد .

الفصل الرابع

البلاغ ومعاهدة سنة ١٩٣٦

أُلح البلاغ في عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا لتسوية الأمور السياسية ، وتحقيق المطالب الوطنية التي عجز عن تحقيقها المفاوض المصري إلى ذلك الوقت . ولفت البلاغ أنظار المفاوض المصري . ولفت البلاغ أنظار الحكومة والشعب إلى أن كل تأجيل في عقد المعاهدة لن يكون وراه غير الضرر الذي يحمق بالجانبين المصري والبريطاني على السواء .

غير أنه من الحق أن يقال هنا أن حزب الأحرار الدستوريين كان أكثر إلحاحاً في طلب المعاهدة من بقية الأحزاب الأخرى ومنها حزب الوفد . ومن أجلها نادى الأحرار الدستوريون في عام ١٩٣٥ بالائتلاف . وساعدهم البلاغ إلى ذلك ودعا إليه وذهب إلى أن الائتلاف هو السبيل الوحيد إلى عقد المعاهدة ، وإن المعاهدة سياج للدستور وحمى له . وبغيرها يبقى الدستور معرضاً للأخطار التي سبق له أن تعرض لها .

غير أن الائتلاف الذي رضى به الرأي العام المصري رفضه النحاس باشا في ذلك الوقت . وانتهى الأمر بتأليف ماسمي يومئذ (بالجهة الوطنية) . وقد أفلحت هذه الجهة — كما رأينا — في إعادة دستور سنة ١٩٢٣ . وقام نسيم باشا على تنفيذ ذلك بمشورة الإنجليز ، كما نجحت الجهة في تهيئة الجو المناسب في استئناف المفاوضات .

في ذلك الوقت كانت إنجلترا مشغولة بالأزمة الحبشية أو بتفكير إيطاليا في غزو الحبشة واتخذت من هذه الأزمة ذريعة في الإعلان عن استعدادها

للمفاوضة . ثم أظهرت استعدادها لعقد معاهدة رؤى أن تسبقها مناقشات تهديدية بين الحكومتين المصرية والبريطانية حول المسائل العسكرية ومسألة السودان . واحتج الجانب البريطاني لذلك بأن الحوادث الدولية تغيرت وجعلت من الضروري إعادة النظر في المسائل العسكرية التي لا بد أن يشتمل عليها مشروع المعاهدة .

وبدأت المناقشات التمهيدية وألح البلاغ في ضرورة نشر المحاضر التي كتبت عن هذه المناقشات حتى يقف عليها الرأي العام المصرى ، وحتى لا تنطوى سرية المحاضر عن معان يساء فهمها فيما بعد ، وحتى تقف اللجنة البرلمانية كذلك عن المقاصد التي ترمى إليها المعاهدة .

موقف البلاغ من معاهدة سنة ١٩٣٦

وقف صاحب البلاغ منذ أول الأمر موقف المعارضة من هذه المعاهدة في نقطتين هامتين هما المسائل العسكرية من جهة ومسألة السودان من جهة ثانية . واشترك عبد القادر في هذا مع محمد محمود باشا في إعلانه عدم الرضى عن المعاهدة وفي تحديه حكومة الوفد لأجلها — أو على الأصح — من أجل إنشاء ثكنات للجيش البريطاني في مصر . وكان من رأى صاحب البلاغ أن هذه الثكنات باهظة التكاليف إلى درجة كبيرة فضلا عما في إقامتها على الأراضي المصرية من جرح للكرامة القومية .

وهنا نشر البلاغ طائفة من المقالات في نقد المعاهدة . منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :

— المستشاران المالى والقضائى ولماذا لم يرد لهما ذكر في المعاهدة أو ملحقاتها مع أنه نص في أحد هذه الملاحق على إلغاء الإدارة الأوربية فوراً (١) .

(١) البلاغ العدد رقم ٤٢٨٣ بتاريخ ١٩٣٦/٨/٣٠ .

- الجيش المصرى ومهمة البعثة العسكرية البريطانية . تحرير مصر من القيود التى كانت على الجيش وأول مكسب يجب تحقيقه بسرعة (١) .
- المعاهدة المصرية ووقعها عند إخوانى السودانين . وكيف كانوا يرجون تحقيق الوحدة فجاءت المعاهدة بغير ذلك (٢) .
- وقبل التصديق النهائى على هذه المعاهدة نشر البلاغ طائفة أخرى من المقالات منها مقال بعنوان :

يطلبون الاحتلال ويدعون أنهم يعقدون معاهدة الاستقلال

فهل ظنوا أن المصريين لا يفهمون حقائق الأشياء (٣)
جاء فيه : أصبح من الواضح الآن أن الإنجليز يطلبون بقاء الاحتلال فى نقط اختبارها . منها القاهرة والإسكندرية والقناة والعامرية ومرسى مطروح . كما يطلبون إنشاء سكة حديدية تخترق شمال الدلتا من القناة إلى الإسكندرية مباشرة بدون لف أو تعرج على بنها . وحجة الإنجليز أن الحالة التى أوجدتها الأزيمة الإيطالية فى البحر الأبيض المتوسط تستوجب ذلك (٤) وأن تقدم فن الطيران الحربى وما أفضى إليه من الانقلاب فى أساليب الحرب يحتمل هذا الاحتلال . ولو أن الطيران لم يرتق ، ولم نجد هذه الحالة فى البحر الأبيض المتوسط لما عدم الإنجليز حجة يسهلون بها ويتعللون بها ويسوغون ما يريدون

(١) البلاغ — العدد رقم ٤٢٨٥ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/١

(٢) — العدد رقم ٤٢٩٠ » ١٩٣٣/٩/٧

(٣) — العدد رقم ٤١٤٦ » ١٩٣٦/٤/٥

(٤) كان موسولبنى يعلم بأن يحمل من البحر الأبيض المتوسط بحيرة رومانية كما كانت فى العصر الرومانى .

من بقاء الاحتلال في مصر . ذلك أن طلبهم هذا قديم فليس داعيه أن إيطاليا
أحدثت حدثها في البحر الأبيض ولا أن الطيارات أصبحت سلاحاً قوياً
يجب أن يحسب حسابه في هذا الزمان . فقد طلبوا بقاء الاحتلال
على قريب من هذا النحو في المفاوضات الرسمية السابقة جميعاً
طلبوه من عدلى باشا في سنة ١٩٢١ وسعد باشا سنة ١٩٢٤ وثروت باشا
سنة ١٩٢٧ وطلبوه من دولة النحاس باشا في سنة ١٩٣٠ ورفضته مصر على
كل حال ، وعلى هذا فإن الباعث على هذا الذي يطلبه الإنجليز . هو أنهم
يريدون البقاء في مصر لا يبرحونها — لأنهم على ما صرح بذلك المغفور له
اللورد ملتر — كانوا يدبرون أمر الاستيلاء على مصر منذ مائة عام . فلا
معنى إذن لما تبدى فيه الصحف البريطانية وتعيد من أن الجانب المصرى لا
يظهر استعداداً للاعتراف بأن الحالة تغيرت في البحر الأبيض تغيراً تاماً
منذ سنة ١٩٣٠ . فإن الجانب المصرى معذور إذا رفض الاعتراف بذلك .
وهل كانت الحالة في هذا البحر قد تغيرت في سنة ١٩٢١ ، أو سنة ١٩٢٤
أو سنة ١٩٢٧ ، أو سنة ١٩٣٠ ؟ بقاء الاحتلال إذن هو المقصود بالذات ،
لا دواعى الحالة التي جددت في البحر الأبيض المتوسط . وجوهر القضية هو
أن الإنجليز يطلبون الاعتراف بالاحتلال تحت اسم من الأسماء الكثيرة التي
لا يعجزون عن إطلاقها وابتكارها . فإنهم قوم عمليون وينظرون إلى حقائق
الأمور لا إلى أسمائها ، والمصريون يرفضونه في جميع المفاوضات التي آخرها
مفاوضة سنة ١٩٣٠ وهى المفاوضات التي حبطت بسبب السودان لا بسبب
المسألة العسكرية التي يحق لنا أن نعتها أمراً مفروغاً منه منذ تلك السنة . فنحن
نذكر أن المستر هندرسون وزير الخارجية الإنجليزية في حكومة العمال ، والذي
كان على رأس المفاوضات البريطانيين في سنة ١٩٣٠ أعلن في مجلس العموم بعد
فشل المفاوضات أن المشروع ما يزال قائماً ، وأن في وسع الوفد المصرى أن

يوقعه في أى وقت يشاء . وكان كلامه باسم الحكومة البريطانية بلاغا لا حاجة بنا إلى التنبيه إليه ، ومعنى هذا أن ما فعلته بريطانيا في هذا المشروع يعتبر من جانبها مقبولا منها ومتفقا عليه . ولو أن المفاوضات انقطعت فليس يجوز للحكومة البريطانية بعد هذا التصريح الرسمى أن ترجع بنا إلى ما قبل سنة ١٩٣٠ وإلا كانت الاتفاقات نفسها قصاصات ورق لا قيمة لها .

ولو كان الاتفاق تم في سنة ١٩٣٠ أفكان يسعى الإنجليز الآن في مطالبة مصر بدعوى تغير الحالة في البحر الأبيض بالانتقاص منه وبالرجوع بالبلاد إلى ما قبله؟ إن هذا غير معقول . وعلى أنهم ما كانوا يحتاجون إلى ذلك . لأن مشروع سنة ١٩٣٠ يسمح لهم أن ينتظروا من مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب أن يستخدموا موانئها ومطاراتها ومواصلاتها ، وأن يعدوا عدتهم لنجدة مصر والتهيؤ للدفاع عنها وعن الإمبراطورية البريطانية . والذي يطلبونه الآن شطط وعنت لا ترى مصر أن تجيبهم إليه . وأن طبيعة المحالفة تغنى عنه . ولأن الاستقلال ينافى الاحتلال ويجعل حق الدفاع وواجبه منوطين بأهل البلاد .

(انتهى المقال)

* * *

ثم نشر البلاغ بعد ذلك ترجمة عربية لمقال فكاهى كتبه المسيو جورج دومانى رئيس قسم الترجمة للوفد الرسمى المصرى الذى تولى المفاوضة في شأن هذه المعاهدة . وجاء نقل البلاغ هذا المقال عن جريدة جورنال دى جييت . ووجد صاحب البلاغ فيه مقالا فكاهياً يتفق كل الاتفاق مع وجهة النظر التى عبر عنها في المقال السابق . وهى أن النظرية البريطانية في المفاوضات تقول دائماً ببقاء الاحتلال وبأن هذا الاحتلال لا يتنافى مع الاستقلال . في حين أن النظرية المصرية ترفض هذا الاحتلال لأنه يتنافى مع الاستقلال . وإليك ترجمة المقال :

بين جحا وحماره^(١)

كان الجو حاراً والنيل الذى يلقى عليه القمر ضوءه الفضى لا تجتازه نسمة واحدة . وكان جحا وحماره جالسين على عتبة البيت الذى يسكنانه بجوار القلعة . وكانا يتحاوران بجد واهتمام .

فسأل جحا حماره عما إذا كان يجد حقاً فى البلاغ الرسمى شيئاً من الصدق^(٢). فقال الحمار . لا شك فى ذلك . قال جحا : أما أنا فأشك فى ذلك . لقد فكرت طويلاً فما استطعت أن أجد بين النظريتين أى توفيق ممكن . فإما أنه يجب علينا أن نسلم بوجهة النظر الإنجليزية فنزل عن الصفة الرئيسية لاستقلالنا . وإما أنه يجب أن نتخلى عن كل ما دافعنا عنه فى الماضى ، وفى هذه الحالة كيف يمكن أن نتقدم إلى الشعب بنزولنا عن مبدأ جعلنا منه حتى اليوم عقيدة راسخة لا تقبل الجدل ؟ فنشهد الحمار لأنه رأى سيده يفكر وفق أحكام المنطق . وهذا فى نظره أدعى ضروب التفكير إلى الارتباك . ولأن الحمار كان يؤثر التفكير الرقيق الناعم على التفكير الهندسى المنطقى قال : لست أرى رأيك . فقد تغير الزمن يا سيدى الطيب القلب ، وصارت الظروف الجديدة تتطلب قواعد جديدة . وعندى أن الغلطة الكبرى هى أن تعطى النظريات والكلمات أهمية مبالغاً فيها . وأشد من هذه الغلطة أن تؤمن بالفصاحة فأنت ياسيدى من طلاب المقل العلياء وأنا معجب بك . ولكن ما أدراك ألا تكون الأوهام هى التى تسوقك ؟ أما أنا فمخلوق عملي . أرى أن

(١) البلاغ العدد رقم ٤١٥٥ بتاريخ ١٥/٤/١٩٣٦

(٢) المفصود بالبلاغ هنا هو البلاغ الرسمى الذى أذاعته سكرتارية الوفد الرسمى المصرى لمخضر مساء يوم ١٦ من إبريل سنة ١٩٣٦ . وفيه قالت إن الفريقين تمسكنا من دراسة كثير من المسائل التفصيلية دراسة دقيقة وساد وجهتى النظر المصرى والبريطاني جو من الصفاء والتفاهم المتبادل .

عصفوراً في اليد خير من عشرة على الشجرة . فقال جمحا . ماذا تعنى بذلك ؟
 فاستطرد الحمار قائلاً : أعنى بذلك أن في وسع الشعب في هذه الأيام أن يكون
 مستقلاً — ومستقلاً بكل ما في هذه الكلمة من معنى — وأن يضمن تحقيق استقلاله
 على الرغم من وجود الجنود الأجنبية في بلاده . ولكن على شرط أن يكون
 هؤلاء الجنود حلفاء . فماذا يهمنى إذا احتل الجنود — لأغراض عسكرية بحتة —
 عدة نقط من أرض الوطن ؟ ماذا يهمنى إذا كانت الغاية من ذلك هي تنظيم
 الدفاع عن هذا الوطن بالتعاون مع الجيش الوطنى الذى تعده البعثة البريطانية
 في الوقت الحاضر ؟ على أن واجبنا أن نعود إلى الكلام عندما يصبح هذا
 الجيش قوياً جديراً بالاضطلاع بمهمة التى جعلها تطور العلم وقلة الذمة الملحوظة
 عند الأمم المتشددة بحضارتها مهمة شاقة كثيرة التعقيد . فلما رأى جمحا أن
 حماره يتكلم بمثل هذه الحرية المقرونة بالجرأة كاد بأسف لأن حيوانه منح
 نعمة الكلام فقال :

تظن أنك كبير العقل وأنتك ما كرت لأنك تضع العقل فوق العاطفة ،
 ولأنك بعجزك عن التسليم بأن من الممكن أن يضحي شعب ناهض بكل شيء
 في سبيل مثله الأعلى . تريد أن تتعجل وتفرض عليه عبودية نموهة وشبح
 استقلال فقط ؟ .

ولكن الحمار عاد فقال : يحزننى يا سيدى الطيب القلب أن تشبث
 بنظريات عتيقة . ألا — فانظر إلى الأشياء على حقيقتها .

فقال جمحا : لما لا ننظر إليها كما يجب أن تكون ؟ .

فأجاب الحمار : لأنه لا فائدة لك أيها الشاعر من ترك الفريسة أو
 التعلق بالظل .

هنا بدت على وجه جمحا علامات الغضب . ولكن الحمار أسرع قائلاً :

الحقيقة هي أن الشعوب — مدفوعة بزعمائها — تهتم بالسياسة أكثر مما يجب . إنها لا تفهم أن الشيء البغيض في السياسة هو النفاق الذي يجعل السياسة يتكلمون بطريقة ويعملون بأخرى . وأنا أكرر عليك مرة ثانية أن علينا أن ننظر إلى الحقائق . وليس في مقدور أحد أن يقنعني بأنه إذا توفرت عوامل الثقة حقاً بين المصريين والإنجليز ؛ فإن وجود جنود بريطانيين عندنا لا يمكن أن يعرض حريتنا واستقلالنا للخطر ، المهم هو أن نجعل لوجود أولئك الجنود غاية معينة . على أن نرجح في مقابل ذلك حقنا الكامل في وضع القوانين وتنظيم القضاء وإحقاق العدل . وهي أشياء لا تتمتع بها في واقع الأمر . فإذا تم ذلك كنت أول من يوافق على محالفة قائمة على مثل هذه الحقائق . وكنت أول من يهنيء المفاوضين الشجعان الذين بددوا الخيالات والأوهام التي عشنا فيها إلى اليوم .

هنا صاح جحا : كلا — يا حمارى العزيز أنت تعتقد أن رغباتك حقائق . وهذا هو خطؤك . أما أنا فأود أن أعتقد حسن نية الإنجليز وصدقهم . إنهم اليوم صادقون ولكن غدا ... ومتى انتشر جيش قوى كبير في مختلف أنحاء بلادنا . . . ومتى كان في وسع هذا الجيش أن يخترق الأرض المصرية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب فأية قوة تصبح منه إذ ذاك في أيدي السياسة الإنجليزية ؟ وهنا أجبنى ما هي السياسة ؟ أليست الحيلة والحذر ؟ وعلى هذا فلتشك بهم ولكن مع الحذر منهم . وصدقني أن الشعب الحذر يساوى شعبيين . وخمسون عاما قضيناها مع الإنجليز لا بد أن تعلمنا شيئاً من الاحتياط .

فقال الحمار : إما أن نعتزم نسيان الماضي ونتجه بشجاعة إلى الأمام ، وإما أن نظل قلقين مرتابين نتمسك أبداً بموقفنا . وأكبر ظني أن الأمم كالأشخاص ، وأنه ليس كل ما في الحياة طيباً ، وأن الحياة لم تكن رديئة إلا

للذين لا يحسنون استخدامها. وصمت الحمار هنيئة ثم استطرد قائلاً : يجب ألا ننسى أن الجماعات التي يختلف بعضها عن البعض الآخر مؤلفة مع ذلك من أفراد جد متشابهين . وهنا موطن المفارقة الساخرة في السياسة الدولية كلها . فقال جحا : إن الحجج التي تنذرع بها مها دلت على مهارة ان تستطيع أن تؤثر في ، وتفقدني إيماني بالمبادئ التي أعنتقها . وأنا مازلت أعتقد أن الأمم لابد أن يقضى عليها بالفناء إذا هي تركت مثلها الأعلى .

فعيل صبر الحمار وصاح قائلاً : أنت تفكر دائماً في دائرة الأشياء المطلقة في حين أن الإنسانية لا تعيش إلا في دائرة الشيء النسبي . فبحجة إنقاذ مبدأ تريد أن تحكم على خمسة عشر مليوناً بشراً ضروب الحياة المتقلبة غير المستقرة . وتريد فوق ذلك أن تعرقل باسم المثل الأعلى الأجوف حركة تقدم هؤلاء الخمسة عشر مليوناً من الأنفس .

فقال جحا : الأمر على النقيض من ذلك . فباسم هذه الترهات التي توحى بها في العادة فلسفة وضبعة منعوا الإنسانية من التقدم عصوراً طويلة . وأنا أرى أن على مصر أن تبقى ثابتة في موقفها ، وأن تواجه التضحيات المقبلة بدون خوف . وعندئذ تفوز بمطلبها ، وترغم الآخرين على الاعتراف بحقوقها .

قال الحمار : إذن فأنت تريد كل شيء أو لا تريد أى شيء . ولكن لما إذا تهتم دائماً بالغد وحده ؟ أليس للحاضر حساب عندك ؟ ألا يصنع المستقبل من مادة الحاضر ؟ بماذا تهمنى سعادة الغد المحتملة ؟ إذا بقيت اليوم حزيناً قلقاً رهن التضحية الدائمة ؟ حذار يا سيدى الطيب أن تهيم لنا بكبريائكم التي لا تنهض على أسس عقلية هي أشبه شيء بعقلية المهزومين المندحرين فصاح جحا هاتفاً : إنك للحمار . كفى لغطاً .

وهنا أحنى الحمار رأسه ، وجال في ذهنه أن الإنسان يحسن التفكير
لشخصه فقط ، ويصاب بالخيال عندما يفكر من أجل الجماعة .

ولكن جحا عاد إلى كلامه فقال : نعم — ما أنت إلا حمار يا صديقي .
ولقد ألفت النظر إلى الأرض . ولذلك تعجز دائماً عن التطلع إلى السماء .
والواقع أنك لست ملوماً إذا كنت لا تستطيع فهم الأفكار والمبادئ
العامة .

فاغتاظ الحمار وتمتم فيما بينه وبين نفسه ؟ . إن الناس المساكين مغرورون
دائماً بمبادئهم وأفكارهم العامة . والسعادة في نظرهم لا تقوم إلا على إبدال
مصيبتهم بأخرى تحت اسم جديد . والحقيقة أنهم يتأرجحون على الدوام
بين مبادئ خيالية ميتة وأساطير وخرافات عفا عليها الزمن .

وهنا . تكاثف الظلام وأوشك القمر أن يختفي فدخل جحا وحماره
البيت ، وتأهباً للنوم بعد أن وافق بينهما الصمت العميق .

الفصل الخامس

البلاغ وتصدع الوفد

وسقوط وزارة النحاس الرابعة

بقى البلاغ في الطور الأول من حياته متحيزاً للوفد ، مخلصاً لزعيمه الأول سعد زغلول . وكان في تحيزه شديد الإعجاب بهذا الزعيم ، شديد الإيمان بمبادئه وسياسته . ثم تحول البلاغ عن هذا الحزب ، ووجدناه في أوائل الطور الثاني من حياته ينكر للزعيم الجليل مصطفى النحاس باشا . غير أن البلاغ لم يكن وحده المتحول عن هذا الحزب ، ولا كان صاحبه بأول من بدأ بهذا التحول أو دعا إليه . وإنما حدث ذلك تدريجياً على النحو الآتي .

مخرج طائفة من أعضاء الوفدة سنة ١٩٢٢ :

ظهرت في الأفق السياسي في تلك السنة فكرة تهدف إلى تشكيل وزارة ائتلافية من حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين في وقت معا . وقيل أن دار المندوب السامي البريطاني هي التي تمخضت يومئذ عن هذه الفكرة ، وذلك لأغراض خاصة بها ومن أهمها إمكان إسقاط الوزارة الائتلافية بخروج بعض أعضائها ، إما بإيعاز من الإنجليز إن أمكن ذلك ، وإما بإيعاز من القصر نفسه كما حدث في سنة ١٩٢٨ . وتحمس الأحرار الدستوريون لهذه الفكرة . وأقنعوا بها في بادئ الأمر ثمانية من أعضاء الوفد . غير أن النحاس باشا — ومعه مكرم عبيد والنقراشي وأحمد ماهر — رفضوا تأليف الوزارة الائتلافية محتجين لرأيهم هذا (بالميثاق) الذي عقد في شهر مارس سنة ١٩٣١ ومن أهم قواعده ألا يقدم على تأليف الوزارة غير حزب الأغلبية .

ذلك إذن هو منشأ الخلاف الذى حدث فى الوفد على يد رئيسه الجديد مصطفى النحاس باشا ووسط هذا الخلاف استقال من الوفد محمد نجيب الغرابي فى أغسطس سنة ١٩٣٢ . فأعلن النحاس قبول استقالته فى أكتوبر من نفس السنة . ثم اعترض على هذا التصرف من أعضاء الوفد كل من : فتح الله بركات ، وحيد الباسل ، ومراد الشريعى ، وعلوى الجزار ، ونجوى عبد النور ، وعطا عفيفى ، وراغب اسكندر ، وسلامة ميخائيل . ونشر الجميع بيانا بتضامنهم مع الغرابي . فأصدر النحاس بيانا فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ باعتبارهم مفصولين من الحزب . ثم أصدر بهى الدين بركات بيانا باسمه أعلن فيه أنه متضامن مع الأعضاء الذين فصلوا من الوفد . ثم تلاه بيان من على الشمسى يؤيد فيه موقف زملائه . فاعتبره النحاس باشا مستقيلا معهم . ثم ختمت هذه الحركة باستقالة جورج خياط لأسباب صحية بحتة .

هكذا كان النحاس باشا وصحبه على حق حين رفضوا فكرة الوزارة الائتلافية استناداً فى ذلك على نصوص الميثاق . لكن يظهر أن حركة الانشقاق عن الوفد إلى الآن كانت لأسباب شخصية أكثر منها قومية أو سياسية . وكادت هذه الحركة الأخيرة أن تضعف من موقف الأمة التى بدأت بدستور سنة ١٩٢٣ ولا من مجيب ، ولولا أن الله هدى الأحزاب المصرية بعد ذلك إلى فكرة (الجبهة المتحدة) لتعذر على الأمة استرداد دستورها فى تلك الفترة .

مروج الدكتور أحمد ماهر من الوقف سنة ١٩٣٧ :

عرفنا من قبل أن الدكتور أحمد ماهر بدأ حملة قاسية من النقد لوزارة النحاس باشا الرابعة . وهى الوزارة التى أخرج منها محمود فهمى النقراشى . ونشر البلاغ طائفة من المقالات فى هذا المعنى ومنها مقال بعنوان :

الدكتور أحمد ماهر

يحكم على الوزارة بما حكمت به المعارضة ويقول إنها أفسدت الأمن والتعليم والعمل .
وضيقت الحريات ولم تضرب مثلاً صالحاً للحكم (١)

جاء فيه : اغتتم الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب فرصة اجتماع



أحمد ماهر

الهيئة الوفدية البرلمانية أمس فأدلى برأيه الصريح في الوزارة النحاسية وأساليبها في الحكم منذ تولت أمره إلى اليوم وفيما عقد له اجتماع الهيئة الوفدية من منع أى وفدى من تأليف الوزارة إذا ترك الوزراء الحاليون مناصب الحكم أو أقيمت هذه الوزارة النحاسية منه .

ثم قال أحمد ماهر إن الظروف تغيرت بعد المعاهدة فلا سبيل لتحويل تأييد الأمة السابق للوفد في سعيه للاستقلال إلى ميدان جديد .

وأعلن أحمد ماهر أن الناس لم ينعموا في عهد الدستور بما يجعلهم يهبون للدفاع عنه بوحى من ضمائرهم ، وأن وزارة الوفد هي المسئولة عن ذلك ، لأن الدستور عبارة عن حريات يجب أن تكون مكفولة . وصرح بأن هذه الحريات لم تكفل في عهد الوزارة الحاضرة وأن الوزارة لم تضرب للناس مثلاً للحكم الصالح .

بعد ذلك — أى بعد سقوط وزارة الوفد وبجىء محمد محمود في الحكم ، وحل البرلمان الموجود في ذلك الوقت نشر البلاغ نداء إلى الأمة المصرية من

(١) البلاغ — العدد ٢٧٣٥ بتاريخ ١٩٣٧/٢/٢٤ .

الدكتور أحمد ماهر والنقراشي والدكتور حامد محمود . هذا نصه .

النداء (١)

أيها الشعب المصرى الكريم :



نهضت إلى الحرية ورسمت طريقك إليها
جهاداً ومثابرة . وبلغت أول مراتب الاستقلال
على سلم صيغ من تضحيات غوال كانت وقود
الجدوة الوطنية المباركة . وآمنت الدنيا بحقك في
الحياة وزينتها . وعزف قادة الرأي عن جاه
الحكم وزهوه . وسيمر وقت طويل قبل أن
تنسى مصر مخزاة ذوى القمصان الزرق والقوضى

محمود نهى النقراشى

التي فشت على أيديهم ، وهم في كنف رئيس الحكومة يومئذ وتحت رياسته
وقيادته . يغذيهم ويمدحهم بمال المصرى ليضربوه ويستذلوه ، وتسلم للزعيم
المُفدَى قيادته وطاعته .

فاذا انتفضت البلاد متألمة من هذه الرذيلة ، وطالبت بزوالها تعلق (الزعيم
المقدس) بها ، وضاعف سعيه وبذله ليضاعف للناصحين والشاكين العذاب ،
وراح يجرى وزراء وزير ماليته يهد له في بناء المال المصرى هداً ويخرب
تخريباً . فعل ذلك حين أغرى بعض عمال الحكومة بتحسين حالهم بشرط أن
يخرجوا من مصانعهم إلى الطريق يخربون ويعتدون ويلصقون العار بجبين
النهضة المصرية والحكم الدستورى .

لم يكن العقل يطيق بقاء حكم شغلت فيه الحكومة بنفسها عن المصالح
العامة التي عهدت إليها بها . وكان هذا الوضع وحده — وقد طال بقاؤه —

(١) البلاغ — العدد ٤٧٧٦ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٣ .

كفيلًا بتوجيه النصيح والنذر إلى النحاس باشا ليصلح شأنه أو يترك الحكم لرجل غيره أكثر توفيقاً وأهدى سبيلاً . ولكن كيف تطبيق (الزعامة المقدسة) ذلك والحكم حكمها إلى الأبد ؟ وكيف يفر الحكم من النحاس باشا وهو غاية مناه ؟ وكيف تهدأ مصر وهو الناصر للحكم ومنافعه ؟

وكان عليه وقد استحالته عودته إلى الحكم بطريق المناورة الخرقاء التي بدرت منه أن يثوب إلى رشده بعد أن غلى عنه خيار الهيئة الوفدية ، ونفضوا أيديهم من آثار سياسته . ولكن شهوة الحكم المستولية عليه جامحة لا تتطامن ، وثائرة لا تهدأ . فلم يتردد في دفع الأمور إلى نهايتها ، ولم يتورع عن الفتك بكرامة النيابة ، وأقدم على استخدام وسائل التوريط والاستجداء ، حتى صار بعض النواب يرى مساء في موقف من الرأي غير الرأي الذي وقفه صباحاً . وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا . وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم .

أيها الشعب المصري الكريم .

إنا بمزايك نؤمن ، وبحقك ندين ، وبحريتك نستمسك ، وبدستورك نعتصم ، وبروح سعد نهدي ، وإليك نحتكم . فلتكن كلمة منك قاطعة تحفظ للدستور وجوداً صحيحاً ، وتثبت الحكم على قواعد الاستقامة والكرامة ، بحيث لا يقف خطو مصر لحظة واحدة عن التقدم نحو الكمال والمجد الخالد .

منذ ذلك الوقت أصبحت هناك هوة سحيقة وعميقة بين المعارضة ومعها القصر من جانب ، والوفد بصورة جديدة وعلى رأسه مصطفى النحاس من جانب آخر . فلا المعارضة تحاول أن تخفف من هجومها الشديد على النحاس ، والسخرية المرة في جميع أعماله وتصرفاته . ولا النحاس يحاول أن يخفف من عناده والمضى بالعداوة الحزبية والشخصية إلى آخر الشوط .

روباكيـا...!!



الصرى أفتدى - بخارطك لدية لييج . . . ثولك لدية لييج . . . رعيم لديم الييج . . . مجاهد كبر
لييج

أما الحزبية فلنا عودة إلى الحديث عنها في الفصل الآتي باعتبارها عاملاً من أكبر العوامل التي أدت إلى فساد آلة الحكم في مصر . وأما السخرية فسنضرب لك أيها القارئ أمثلة منها في ختام هذا الفصل . والحق أن من يطلع على صحيفة واحدة من صحف ذلك العهد يجد نفسه أمام سيل من المقالات الساخرة كتبت بطرق كثيرة متغايرة ، ولا قصد لها إلا التهمك بالنحاس (وزعامته المقدسة) . وأن المطلع على صحيفة البلاغ بنوع خاص ليحار في الواقع ماذا يقدم أو يؤخر من تلك المقالات ، وخاصة منها ما كتبه العقاد بعد رجوعه إلى البلاغ في عام ١٩٣٧

مسكين مصطفى النحاس — فقد نالت منه الصحافة المصرية ما نال الهجاء المقذع في الأدب العربي في بعض عصوره من بعض الشخصيات البارزة في الأدب والسياسة . ووجدت الصحف في هذا الزعيم مادة كافية في هذا الهجاء المر الأليم .

وليت البلاغ وقف عند هذا الحد . بل إنه استعان يومئذ بوسيلة صحفية أخرى في غاية الفتك بالأشخاص والآراء والنزعات والأحزاب . ولنغنى بها وسيلة الكاريكاتير . فقد رأينا البلاغ ينشر من صور هذا الفن الجديد رسوما كثيرة ظهرت متتابعة في كثير من أعدادة ، وكلها في معنى التهمك اللاذع بزعيم الوفد ورجال الوفد واحداً بعد واحد . (أنظر الرسم الكاريكاتيري في الصفحة ٢٢٥) .

أمثلة من السخرية برجال الوفد

الواقع أن البلاغ نشر كثيراً من المقالات التي سخر فيها من الوفد ورجال الوفد . ولكننا مكثفون هنا بعرض مقالين منها على سبيل المثال . أحدهما

للعقاد والآخر لصاحب البلاغ . الأول في السخرية من نجيب الهلالي والثاني في السخرية من مكرم عبيد .

أما مقال العقاد فهو رد على طائفة من المقالات نشرها محمد نجيب الهلالي بجريدة المصري تحت عنوان « محالب القط » . وأتى العقاد فنشر في الرد عليها مقاله بعنوان :

مطالب الشطط ومقالب الخطط

أو جوانب العبط في محالب القطط (١)

وهو مقال طويل مسرف في الطول نكتفي منه بهذا القدر الضئيل .
وأوله كما يلي :

قالت البيغاء الخضراء وهي تكثر من الهراء ، وتلفتت إلى الوراء (يعنى بالبيغاء هنا نجيب الهلالي) : عندئذ ألقى عليهم الوزير الأكبر درساً بل دروساً في الرسم والهندسة والهيئة والفلك . فعلمهم أن الخط المنحني خير من الخط المستقيم ، وأن الزاوية المنفرجة الكبرى أضيق من الزاوية الحادة أو الصغرى . وأن القطع خير من الوصل . وأن أجمل الدوائر هي الدائرة المخروطة : إما عرض من غير طول وإما طول من غير عرض . ولا بأس من أن تبتدىء الدائرة من سطح مستدير ، ثم تستدق حتى تنتهي إلى نقطة . إلى آخر ما قالت البيغاء بحرف كلامها ونص نظامها . فالتفت إليها الراوى يقول ، وهو يسأل الله حسن القبول : لك الله يا بيغاء من حكمة رعناء . إنك لا تنسين ما تصبحين فيه وتسمين من دوائر وخطوط وزاوية ومخروط . فهل خرجت من هذه الطفولة إلى حد الرجولة قبل أن تنكشف الفولة ؟

(١) البلاغ — العدد رقم ٤٧٨٩ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٧ .

قالت البيغاء: إن قول الحق لم يدع لى صديقا . فهل تركتم من المقال طريقا؟
قال الراوى: بل لعل الباطل — لا قول الحق — هو الذى جنبك
الأصدقاء ، وأكسبك عداوة الأعداء ، وإليك حقيقة الأنباء :
قالت البيغاء . وما حقيقة الأنباء ؟

قال الراوى : حقيقة الأنباء يا صاحبتى البيغاء هى أنك حمقاء ، وإن حسوك
من الأذكياء . فقد كنت فى وظيفة غير صغيرة ، فأعرضت عنها لتصبحى
وزيرة . وتلك حماقة منك أيتها البيغاء فيها من خلل الحساب ما فيها من
قيح الرياء .

قالت البيغاء : أيها الراوى الذى هو للتاريخ حاوى ، إن كان ما زعمت
خللا فى حساب وقيحا من رياء ، فلماذا رضى عنى زعيم الزعماء . ودخلت
من أجله فى زمرة الأولياء ؟

قال الراوى : لأن زعيم الزعماء صغير النفس صغير الذكاء ، صغير الهمة
صغير الرجاء . نسى جنابك على الدستور لأنك أسأت إلى (وفدى مشهور) .
كل ذنبه أنه صديق النقرائى وماهر . وتلك عند الزعيم كبيرة الكبار ،
وآفة البواطن والظواهر . وهكذا يكون الجزاء عند زعيم الزعماء إذا كان
صغير النفس صغير الذكاء .

قالت البيغاء : ثم ماذا من مثل هذا يامن لا يزال للعقل ملاذا وللباطل نباذا؟
قال الراوى الذى هو للعقل ملاذا وللباطل نباذا : ثم فأتك الدخول
فى المنصب المأمول . فلأت الأرض والسماء بالقدر والبذاء — أيتها البيغاء
الرعاء . وجعلت تخرجين من قهوة إلى قهوة ومن ندوة إلى ندوة . ولا حديث
لك إلا الطعن المقصود فى الزعيم المعبود والمجاهد المحسود . حتى انفصل
النقرائى من تلك الزعامة ، وقامت على رأسها القيامة . فعاد الزعيم كما كان

في الابتداء صغير النفس صغير الذكاء . ولجأ إلى كيد الأطفال . ودق الكف وإخراج اللسان وحك الأنف وتلقيح المقال . وظن أن دخولك الوزارة يغيظ العدا ويدل على الشطارة . وما درى أنها نكبة جناها عليك ، ونقمة ساقها إليك . ولا تزالين فيها ولم تزال ، ولو أنفقت في السجع الليالي ، والحديث الخيالي والجنون القمري الهلالي .
(إلى آخر ما جاء في هذا المقال)

أما مقال صاحب البلاغ فبعنوان :

عبرة بالغة في عبارة موجزة^(١)

وفيه : إن كان شراً أن يبنى الوطنى عن وطنه ، فشر منه أن يبنى الوطنى في وطنه (صدق مكرم عبيد) . تناول الزعماء الفلسطينيون الشأى في دار صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا . فلما كان وقت السلام تكلم صاحب السعادة مكرم عبيد باشا فقال :

« كلتى هى مجرد أمنية يجيش بها صدرى . فإنى أتمنى على الله ألا يجعل نصيب إخواننا منفيي سيشل من الفلسطينيين كنصيب إخوانهم منفيي سيشل من المصريين الذين كان لهم جزاء سنمار من بعض المواطنين الجاحدين . والواقع — أيها السادة — أنه إذا كان شراً أن يبنى الوطنى عن وطنه فشر من هذا الشر أن يبنى الوطنى في وطنه ،

هذه كلمة نعترف بأن كل حرف منها يدل على أنها صادرة من أعماق قلب حزين . ونعترف أيضاً بأن مكرم باشا لم يصدق في كل ما كتبه وفاه به في حياته السياسية كما صدق في هذه الكلمة . ولا ندرى كيف فارقت فيها حرفة الدجل حتى قالها بهذا الصدق وهذا الحزن ؟ فكان فيها رجلاً يقرر الواقع

(١) البلاغ — العدد ٥٤٩٦ بتاريخ ١٩٣٩/١/٦ .

لا رجلا ينكر الشمس وهى طالعة ، ويزيف الواقع وهو بارز يفتأ العيون .
 يبكى مكرم فى كلبته هذه من أن منى سيشل من المصريين يحزون الآن
 بمحود من إخوانهم المصريين . وظاهر أنه لا يريد بمنى سيشل من المصريين
 غير اثنين فقط ، هما نفسه والنحاس باشا . لأن الباقيين منهم انتقلوا جميعا
 إلى جوار الله . وهو يسمى الجزء الذى يحزى به الآن هذان الاثنان جحودا .
 ونحن نفكر له هذه التسمية لقاء ما فى باقى كلبته من الصدق الذى قل أن يعرفه
 لسانه . وفى هذه التسمية مع ذلك معنى صادق ، هو أنين مكرم عبيد أننا
 موجعا من المصير الذى صار إليه هو والنحاس بين المصريين . ويصف مكرم
 هذا المصير بعد هذا وصفا لم نبلغه نحن فى كل ما كتبناه عنه . فيقول أنها
 صاروا كالمغنيين فى وطنهما . ثم يصرخ محزونا متألما فيقول . أنه إذا كان
 شراً أن يننى الإنسان عن وطنه فشر من هذا الشر أن يننى الوطنى فى وطنه .
 صدق والله مكرم باشا وأجاد !!

بعض هذه المقالات كتب — كما رأينا — بعد سقوط وزارة النحاس
 الرابعة . ولكن الذى لا ريب فيه أن حملات البلاغ كانت السبب الحقيقى
 فى سقوط هذه الوزارة النحاسية الرابعة . وفى أثناء ذلك يظهر أن صاحب
 البلاغ كان مرضيا عنه من جانب القصر . وكان من آيات هذا الرضى أن منح
 فى ذلك الوقت رتبة الباشوية . ولكن هذه الرتبة لا تعيننا فى شيء قدر
 ما يعيننا أن نعرض على القارئ صورة مبتسرة من هذه الحملة التى أشرنا إليها .

البلاغ يسقط وزارة النحاس الرابعة :

عرفنا كيف وقف البلاغ موقف المعارضة السافرة من معاهدة سنة ١٩٣٦
 وعرفنا كيف أصر البلاغ على موقفه هذا لم يتحول عنه حتى فى أثناء وجود
 مصطفى النحاس فى الحكم . وهناك موقف آخر وقفه عبد القادر ضد هذه
 الوزارة الوفدية . ونعنى بهذا الأخير موقفه من مشروع استنباط الكهرباء

من خزان أسوان . فقص رأى عبد القادر في هذا المشروع عيوباً تشوبه من كل جانب . ومنها أن الشركة التي تعهدت به شركة إنجليزية وأن عثمان محرم — وهو الذى تولى تنفيذ الاتفاق — كان مستشاراً بهذه الشركة الإنجليزية . ونشر عبد القادر كثيراً من المستندات التى تؤيد كلامه ، وتبرهن على صحة ادعائه . وكسب الرجل هذه الجولة السياسية . ودق بها مسماراً فى نعش الوزارة النحاسية الرابعة . ثم حدث أن عاد زميله عباس محمود العقاد إلى تحرير البلاغ فى أكتوبر سنة ١٩٣٧ فاستأنف عمله فى هذه الصحيفة بحملة قاسية ضد الوزارة . واستمرت هذه الحملة إلى ما بعد سقوط هذه الوزارة وإليك بعض العناوانات التى استخدمت فى هذه الحملة ومنها :

- أصحاب العقول فى راحة (١)
- شارب البحر (يريد النحاس باشا) (٢)
- الزعامة الظافرة بالاستقلال تستجدى الإنجليز التدخل بإعادتها إلى الحكم . ويسخطها ويثير نقيمتها تصريح المستر إيدن أن حكومته تحترم استقلال مصر ولا تتدخل فى شئونها (٣)
- القنبلة النحاسية تنفجر على رأس النحاس باشا (٤)
- جنون النحاس باشا (٥)
- النحاس باشا يرفض السلم الذى ارتقى فيه إلى غايته ويتنكر لسعد وذكره بعد أن تاجر باسمه واتخذ من كفته راية له (٦)

(١) البلاغ — بتاريخ ٣ / ٧ / ١٩٣٧

(٢) " " " " ٢٦ / ١٠ / ١٩٣٧

(٣) " " " " ٨ / ١٢ / ١٩٣٨

(٤) " " " " ٢٦ / ٧ / ١٩٣٨

(٥) " " " " ٢ / ٨ / ١٩٣٨

(٦) " " " " ٢٥ / ٨ / ١٩٣٨

— اصبح الإنجليز يكون حلواً إذا كان النحاس باشا وزيراً . فإذا أقصى
عن الحكم فهو اصبح سياسة خادعة (١)
— النحاس باشا يحرص على الثورة . فإن كان عاقلاً فحاكوه . وإن
كان مجنوناً فقيده (٢)

ألا ما أكثر ما كتب العقاد وبالع في التهم لوزارة الوفد ورئيس
الوفد . حتى وصف زعامته بأنها أصبحت ثقيلة الأعباء ، ولأنه لم يبق على
الشعب إلا أن يتخلى عنها إلى الأبد . واعتقل العقاد بسبب هذه المقالات .
ولكنه عاد بعد أربعة أيام من خروجه من المعتقل إلى حملته الساخرة بأقصى
بما كان ، وبقى على هذه الحال حتى سقطت وزارة الوفد الرابعة في ٣٠ ديسمبر
سنة ١٩٣٧ فشيّعها العقاد بمقاله المشهور .

دالت دولة المهرجين (٣)

ومنها قوله : كل ما يسقط الوزارات اقترفته الوزارة النحاسية جهاراً
نهاراً . وهى لا تحسب حساباً للسقوط اعتماداً منها على أنها بذلت الثمن
للإنجليز .

وانظر فرحة المنافقين الأخساء يوم يقال أن الوزارة في أزمة . وأن
الإنجليز يحمونها من عواقب هذه الأزمة . إنك لترى أذنانهم وأشياعهم
في الطرقات والأندية يتباشرون ويتعانقون ويتقبلون الثأني بما يسمعون
أو يشيرون . ولا يخطر لواحد منهم أن يسأل : أزعامه وطنية بالحراب
الأجنبية ؟ أيجبى الإنجليز هذه الوزارة لأنها تخدمهم ، أو لأنها تخدم
المصريين ؟ كل ذلك لا يعنى الأشياع والاتباع أن يسألوه . ولكن يعنيه أن تبقى

(١) البلاغ — بتاريخ ٨/٣١/١٩٣٨

(٢) » » ١٩٣٨/١٠/١١

(٣) » » ١٩٣٧/١٢/٣١

الوزارة ، وأن تبقى غنائم الوزارة ، وأن يهتفوا بوزارة الاستقلال ، وهم يؤمنون كل الإيمان حين يهتفون لها أنهم ينتظرون الحماية من دولة أجنبية ، ولا يرحبون بشئ كما يرحبون بتأييد الاحتلال ودوام الاحتلال ١١

لتبقى الوزارة في الحكم وليكن بعد ذلك ما يكون . لتشتت البقاء من كل طائفة غاضبة متواعدة على حساب الإدارة والنظام . لتشتت البقاء من الطلبة على حساب التعليم ومستقبل الوطن . لتشتت البقاء من المجرمين المتشردين على حساب الحرية والدستور والأعراض والأرواح .. لتشتت البقاء من الصحفيين على حساب خزانة الدولة لتشتت البقاء من كل نصير تارة بالقروض من بنك التسليف ، وتارة بالهبات وأشباه الهبات من أملاك الحكومة ، وتارة بالوساطات والشفاعات ، وتارة بتوظيف الأبناء والإخوان والأصهار ، وتارة بالعمد والمشايخ يفصلون ، وبالعمد والمشايخ ينتخبون ، وتارات كثيرة بكل ثمن إلا العدل والإنصاف والإقبال على مصالح البلاد .

هكذا يفهم النحاس باشا الدستور ويفهم الاستقلال . وكلاهما ليس له من مظهر في رأيه إلا قيامه في المناصب ، وانطلاقه بالعريضة والتبرج على هواه فالاختلال معيب حين يقصيه عن المناصب ، والاختلال بركة وخير حين يعتمد عليه في البقاء في هذه المناصب . وكذلك الدستور لا معنى له من حرية الناس ولا من توزيع السلطات ، ولا من إصلاح الشئون ، ولا من عقوبة اللصوص والمدلسين ، وإنما معناه الوحيد أن يحكم مصطفى النحاس ولا يحكم أحد غير مصطفى النحاس . وأن يحكم دون غيره لا لفرض وطني أو برنامج سياسي ، ولا لاشتغال بأمر غير المنفعة القريبة والنهوض المبذل السقيم . ولكن للعريضة والفرعة وتفرج الحباب عليه وهو ينفش ريشه ، ويصعر خده ، ويتيه بمنظره الذي لو لا سؤمه ونحسه لكان من مضحكات المسارح في ساعات المجون .

وهؤلاء المصريون الذين استكثروا على أحمد فؤاد وتوفيق وإسماعيل أن ينفردوا بالسلطان، وأن تجتمع في أيديهم وحدهم أئنة الأمور يمسخون ويرتكسون حتى يصبح الأمل الأعلى عندهم في عرف مصطفى النحاس أن يجمعوا بين يديه وتحت قدميه سلطان الزعامة، وسلطان البرلمان، وسلطان الإدارة، وسلطان الجيش يقسم له اليمن، وسلطان القصر لا يناقشه في كثير ولا قليل. ثم لا يكفيه ذلك حتى تجتمع بين يديه شراذم من المتشردين المتعطلين يرسلهم إلى من يسلم من هذه السلطات جميعها ليضربوه ويرجموه، وهم في حراسة الشرطة، وينجوه من الحساب والعقاب.

هذا هو الدستور وهذا هو تقسيم السلطات، وهذه هي حريات المصريين التي جاهدوا من أجلها ويجهدون، ويذلون من أجلها الغالي والرخيص؛ لأنهم لم يجدوا في أجيالهم إنساناً في راحة مصطفى النحاس، ورصانة مصطفى النحاس، واقتدار مصطفى النحاس يلقون بين يديه وتحت قدميه بجميع هذه الحريات وجميع هذه السلطات وهم تابعون صاغرون ١١

الأرواح والأموال يبذلها المصريون من أجل مصطفى النحاس. يالها من مهزلة كان أولى الضاحكين منها أولئك المهرجون الذين أشفقوا على البلد بالأمس أن تجرى فيها بحار الدماء، وتنفجر فيها اللحم والنيران يوم يتخلى عن الحكم مصطفى النحاس. لقد نادى المهرجون: النحاس أو الثورة. فنادى الناس: لا الثورة ولا النحاس. وذهب المسكين إلى حيث لا رجعة ولا مأب. إذ ذاك ولد الدستور من جديد. فما الدستور إن لم يكن أحداً يقول لكل إنسان: هنا مكانك قف لا تتعداه ١٢

و (قف هذا مكانك) التي قبلت للنحاس وحواشيه يوم أقيل من الوزارة هي مولد الدستور وهي مولد الحرية المصرية من جديد. أما (لاذهب في

طريقك إلى غير حد وإلى غير مدى) كما قال له المأجورون والمهرجون فهي
هي الوبال كل الوبال ، وهي هي القضاء على ما حضر وما مضى وما باتى
بعد اليوم من جهاد .

وهي مقالة طويلة مسرفة في الطول شغلت حين الصفحة الأولى بأكملها
من صفحات البلاغ .

* * *

تري ما الذى حدا بالصحافة والشعب إلى هذا الحد من الغضب والسخط ؟
إن الذى لا ريب فيه ن علة العلل فى ذلك إنما هي فساد آلة الحكم فى مصر
ولهذا الفساد دواع شتى سنعرض لطائفة منها فى الفصل الآتى .

الفصل السادس

البلاغ وفساد إدارة الحكم في مصر

منذ عام ١٩٢٣ والحياة في مصر تستند إلى دعامة من أقوى الدعائم في بناء الأمم الحية هي دعامة الدستور . وقد اكتسب هذا الدستور هيئة كبيرة في النفوس . واطمأن الناس به إلى حياة كريمة أساسها العدل والمساواة في الواجبات والحقوق .

ثم في عام ١٩٣٠ جاءت وزارة صدقي باشا وهي الوزارة التي أطاحت بهذا الدستور فهوت هذه الدعامة القوية التي كانت تستند إليها الحياة المصرية، وهوى معها البيت كله من جميع جوانبه . منذ ذلك الوقت والناس في مصر يعانون محنة في الأخلاق إلى جانب المحنة التي يعانونها في الدستور . فقد تزعزع إيمانهم بكثير من القيم الخلقية والسياسية والاجتماعية . وأساء الناس فهم الحرية والديمقراطية . وأصبح للحياة في مصر طابع يخالف الطابع الذي كانت عليه عند قيام الثورة الكبرى سنة ١٩١٩ .

خطب محمد محمود باشا في بعض الطلبة يوماً فقال: (إن وزارة صدقي باشا تمشى في حكمها على كومة من القاذورات) (١) . غير أن التاريخ أثبت للأسف الشديد أن وزارة صدقي باشا — وإن كانت الجانية الأولى على دستور سنة ١٩٢٣ — فإنها لم تكن وحدها مخصصة بهذا الوصف الذي وصفها به محمد محمود . بل إن الوزارات المصرية التي أتت بعد ذلك شاركها في ذلك الحكم . وكان من هذه الوزارات للأسف أيضاً — وزارة الوفد .

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٣٥٠ .

الحق أنه مما يبعث الأسى في النفس أن ترى حكام ذلك العهد عاجزين عن أن يثبتوا أنهم فوق مستوى الشبه والشك . وقد كان لذلك أسباب كثيرة سنذكر منها خمسة . كما كان لهذه الأسباب نتائج وخيمة من أهمها كذلك خمس . أما الأسباب الخمسة فهي :

الأولى – انتشار الرشوة والمحسوية في البلاد . سواء كان ذلك في الوظائف الحكومية أو كان ذلك في الرتب والنياشين والألقاب .

الثاني – فساد الأحزاب المصرية بحيث لم تصبح الحزبية اختلافاً في الرأي بمقدار ما أصبحت نحكم حزب في حزب وتهاونا من أجل ذلك في إقامة العدل .
الثالث – ظهور فرق القمصان الملونة ، ومنها فرقة القمصان الزرق التي تنتمي إلى حزب الوفد ، وفرقة القمصان الخضراء التي تنتمي إلى حزب مصر الفتاة وقد أشاعت هذه الفرق الملونة شعوراً بالخوف في البلاد ، وأصبحت خطراً على الحياة النيابية والأمن والقضاء .

الرابع – شيوع الملقق السياسي الذي حل محل النقد السياسي ، برغم أن هذا النقد هو الدعامة الثانية بعد الدستور في بناء الأمم المتقدمة والمتخلفة على السواء .

الخامس – تقييد حرية الصحافة . وقد صدر ذلك حتى عن الوفد وعن الحكومات التي حكمت باسم هذا الحزب .

أما النتائج التي ترتبت على هذه الأسباب المتقدمة فهي كما يلي :

الأولى – مناوأة البلاغ للوفد وتأسيده كل حركة من حركات الانفصال عنه .

الثانية – وقوف البلاغ وراء وزارة محمد محمود باشا في سنة ١٩٣٨ برغم أن هذه الصحيفة كانت أولى الصحف التي عارضت حكومة محمد محمود سنة ١٩٢٨ .

الثالثة — انحلال الأخلاق وإهدار القيم التي خلقتها الثورة الكبرى في سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٣ مما أدى إلى استهتار الإنجليز بالحركة الوطنية وقادة المصريين .

الرابعة — السخرية المرة من القيادات العامة ، ومن (الزعامة المقدسة) ممثلة في مصطفى النحاس ، كما سبق ذكر ذلك مما لا حاجة بنا إلى أن نعود إليه في هذه المرة .

الخامسة — الاعتداء على جريدة البلاغ في أحداث كثيرة من أهمها الحادث الذي وقع لها في الثامن عشر من شهر مارس سنة ١٩٣٧ بوحى من الوفد .

وسنعرض لهذه الأسباب فيما يلي :

أولاً — انتشار الرشوة والمحسوبية :

قبل محنة الدستور على يد صدق كان مصطفى النحاس قد ولى الوزارة مرتين . وبعد محنة الدستور على يد صدق ولى النحاس الوزارة مرتين آخرين : إحداها على يد الملك فؤاد ، والثانية على يد الملك فاروق . غير أنه كان في هاتين المرتين الأخيرتين هدفا لهجمات البلاغ . وذلك لأسباب كثيرة من أهمها الرشوة والمحسوبية . وفاضت صفحات هذه الجريدة بالمقالات العديدة التي بدد فيها الكتاب بهذين العيين الخطيرين من عيوب الحكم . وصرخ البلاغ صرخات مدوية في وجه الحكومات الوفدية بسبب هذه المحسوبية ، وقالت لها : إن سمعة الحكم تقتضى تقرير عرف جديد يمنع المستوزرين من أن يتصلوا بالشركات ، ولا سيما تلك التي لها صلة بأعمال الحكومة وأعمالها (١)

(١) البلاغ العدد رقم ٤١٣٩ بتاريخ ٢/٩/ ١٩٣٧ .

وأن الصحافة تنظر إلى هذا الاتصال على أنه نوع من الرشوة التي تقدمها الشركات للوزراء . وأن مستقبل مصر مرهون بسيرة هؤلاء الحكام . ومضى البلاغ كذلك في تكذيب دعوى النحاس باشا في خطبه دائماً من أن عهده عهد عدل ومساواة بين الوطنيين والأجانب على السواء ، وكان البلاغ في كل هذه الصرخات يصدر عن رغبة صادقة في الإصلاح .

ولا نستطيع هنا أكثر من مجرد الإشارة إلى بعض العنوانات لطائفة من المقالات هوجمت فيها كذلك حكومة النحاس باشا الرابعة . ومنها — فيما عدا المقالات الكثيرة التي أشرنا إليها في الفصل الماضي :

— المحسوية ومساوئها (١)

— آفة المحسوية أنها تهدم نفوس الأمة وأخلاقها وتفقدوها الإيمان بالحق والعدل ومعاني الحرية والكرامة (٢)

— محنة المحسوية . حول المميزات التي يتمتع بها أقارب رئيس الوزراء وأنسابؤه (٣)

— محسويات الأقارب (نريد أقارب صاحب المعالي مكرم عبيد وصاحب الدولة مصطفى النحاس) (٤)

— مصطفى النحاس يكرم مصطفى النحاس (٥)

(١) البلاغ العدد ٤٣١٥ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٣٦

(٢) د د د ٤٣١٧ د ١٨/١٠/١٩٣٦

(٣) د د د ٤٤١٨ د ١٩/١٠/١٩٣٦

(٤) د د د ٤٣٢١ د ١٢/١٠/١٩٣٦

(٥) د د د ٤٦٥٥ د ١٢/١٠/١٩٣٧

- المحسوية الصارخة . من تليذ إلى يوزباشى فى سنة وتسعة أشهر (١)
- الرقيات الاستثنائية — ألا يمكن أن يوضع لها حد (٢)
- اضطراب سياسة التوظيف . أكفاء يغمطون وهم يحملون أرق
- الإجازات العلية . ومحاسب محظوظون لا يحملون من الشهادات العلية
- ما يستحق الذكر (٣)
- آفه المحسوية . الوظائف أساس الحكم . ومصلحة الحكومة نفسها
- فى ظهار الاغلاط لا فى سترها (٤)
- ولنقف لحظة عند المقال الأخير وهو :

آفه المحسوية

وقد جاء فيه : نعت علينا إحدى الزميلات أننا نذكر المحسوية والمحاسب ونمثل لذلك ونعقب عليه .

وزعمت أن هذا صغار وإسفاف فى النقد ، وإهمال للمسائل الكبيرة والسياسة العامة والشئون الحيوية والمشروعات الخطيرة . وأنا نمن فى هذا الوجه السقيم من النقد والمعارضة إمعانا يجعلهما مرذولين وجديرين بالإعراض والاشتمزاز والنفور .

وكلام الزميلة كله من هذا القبيل . ولكننا لا نظن بها إلا أنها تدرك أن الوظائف أساس الحكم فى البلاد ، وأن مراعاة الحق والعدل والمساواة فيها

(١) البلاغ العدد ٤٤٦٤ بتاريخ ١٠/١١ ١٩٣٧ — التليذ المقصود بهذه العبارة هو وحيد شوقى ابن أخت النحاس باشا

(٢) البلاغ العدد ٤٤٠٧ بتاريخ ١٨/ ١٩٣٧

(٣) » » » ٤٤١٥ » ١٦/ ١٩٣٧

(٤) » » » ٤٤١٨ » ١٥/ ١٩٣٧

يجب أن تقدم على كل أمر سواها ، وأن الموظفين هم الآلة الحكومية وهم الذين يكون بهم العمل وعليهم المعول في هذه الشؤون الخطيرة التي نذكرها الزميلة وتطالبنا بقصر العناية عليها . ولكن الزميلة من شيعة الوزارة . فهي ترى أن واجبها نحوها ، وأن حق الوزارة عليها أن تنصرها ، وتدافع عنها ظالمة أو مظلومة . أما نحن فمستقلون لا نعترف إلا حق الوطن ، ولا نبالي بمن غضب أو بمن رضى إذا كان ما نقوله حقاً وما ندعو إليه هو الواجب . وهذا الفرق بيننا وبين الزميلة — كان الله في عونها .

ومن دواعي الأسف أن نحتاج في هذا الزمن أن نبين أن الوظائف هي أساس الحكم في البلاد وأن العناية بها ليست اشتغالا بالتوافه بل بالأصل ، وأن العمل على وقايتها من تغفل الفساد فيها وقاية للدولة كلها في حاضرها ومستقبلها كذلك . وقد كنا نظن أن هذه من البدايات التي لا يحتاج المرء أن يكلف نفسه عناء شرحها وبيانها وإثباتها . ومع ذلك تحرينا في كلامنا عن هذه الأمور كلها الرفق الشديد والتلطف الشديد . فلم يجر قلبنا بما يشغل على النفس ويستكره في السمع أو ينبو عن الذوق . لأن غايتنا هي الإصلاح لا الإيلاء ، وطريقتنا هي الإقناع لا الإجماع ، وليس في أسلوب تناول الذي نتوخاه ما يمكن أن يشكو منه أدق الناس إحساساً وأرقهم شعوراً . إذ لا جفوة في العبارة ، ولا عنف في اللفظ ، ولا إغلاظ في القول ، ولا شيء إلا الموضوع . ووجهة نظرنا فيه مبسطة ومؤيدة بالحجج والبراهين . فأين سوء النية إذن ، وفساد الطوية ، وحب المعارضة للمعارضة ؟

(انتهى المقال)

ومضى البلاغ في سلسلة أخرى من المقالات دارت حول موضوع الرتب والنيشين . حتى لقد أنعم على رجل من أتباع حزب الوفد (برتبة البكوية) رغم أنه قد صدرت ضده أحكام جنائية (١) كما دارت بعض المقالات حول

(١) البلاغ — العدد ٤٤٧١ بتاريخ ١٥/٣/١٩٣٧ .

تقد البلاغ للنحاس باشا منذ خص نفسه بالنظارة على أوقاف ثلاثة . ولم يكفه ذلك حتى قبل النظارة على وقف رابع . ولم يكفه ذلك حتى أخذ ينظر الآن في طلب تعيينه ناظراً على وقف خامس وهكذا (١)

ثانياً فساد الأحزاب المصرية

للأحزاب المصرية المنافسة للوفد منذ بداية الأمر أن تتم سعد زغلول بأنه أول زمن أوقد نار الحزبية في مصر . ولها أن تؤيد رأيها ببعض الحوادث التي حدثت في ذلك العهد . ولكن الذي لا ريب فيه أن الحزبية في الطور الأول من أطوار البلاغ كانت معقولة من جميع جوانبها . فإذا كان سعد قد اضطر إلى تقديم بعض الصحفيين للحاكم من أمثال الدكتور هيكل ، فإن هذه الأمور هي أقصى ما وصلت إليه الحزبية في مصر على يد سعد زغلول . ولذا قلنا أنها كانت حزبية معقولة لم تتجاوز الحدود التي عليها الحزبية في بعض الدول الديمقراطية .

أما الحزبية في الطور الثاني من حياة البلاغ - نعى بعد وفاة هذا الزعيم - فقد جاوزت الحد ، وكانت المحسوبة أثراً من آثار هذه الحزبية التي أصبحت طابع العصر . على أن أسوأ ما في هذه الحزبية في حقيقة الأمر مظاهر ثلاثة وهي :

الأول - قيام المظاهرات في أكثر الأحيان بدافع من الدوافع الشخصية أو الحزبية لا القومية .

الثاني - فساد القضاء المصرى الذى عرف فى جميع عصوره بالنزاهة والعدل .

الثالث - ظهور فرق القمصان الملونة .

أما المظاهرات :

فقد كان قوامها العمال والطلبة . وكانت في معظمها - كما قلنا - نتيجة لنزوة من نزوات الحزب القائم في الحكم عندما يريد إسكات الأحزاب المعارضة، أو الصحف التي تنطق بلسان هذه الأحزاب . فبعد أن كانت هذه المظاهرات الشعبية أمراً يستحق الاحترام والهيبة . بل أمراً يلفت نظر الحكام والإنجليز والقوى الأجنبية أصبحت هذه المظاهرات نوعاً من اللهو والعبث ، وأصبح الإقطاعيون والسراة في كل حزب من الأحزاب ينفقون من جيوبهم الخاصة على تنظيم هذه المظاهرات ، ويفرون بالمال شباب هذه الأمة البريء . من العمال والطلبة ما دامت هذه المظاهرات تحقق لهؤلاء السراة غرضاً شخصياً لا قومياً .

وأما القضاء :

فحسبنا أن نشير منه إلى بعض القضايا الهامة التي اشتغلت بها الصحافة في تلك الفترة وأهمها ثلاث :

(الأولى) قضية التعذيب في عهد صدقي باشا - وهي القضية التي أصدر الحكم فيها عبد العزيز فهمي باشا ، وقدم لهذا الحكم بحوثات وصمت العهد كله بأقبح وصمة . فقد بلغ من تعذيب رجال الإدارة للناس في أسبوط أن كانوا يدخلون العصي في أدهارهم ، وكانوا يعاملون الرجال معاملة النساء . وقد بلغ من شناعة التصوير في هذا الحكم ، ومن شأننا في التعليق عليه حدالم يكن أحد يستطيع محاكمتنا عليه . لأنه يستند إلى وقائع أثبتتها القضاء ، واستقال على ماهر وزير الحقاينة في وزارة صدقي باشا بسبب ذلك الحكم .

فكانت استقالته اعترافاً صريحاً بأن العهد كله يقوم على مثل هذا الأساس الذى صورته ، (١) .

(الثانية) قضية الكورنيش المعروفة بقضية نزاهة الحكم . وذلك أيضاً فى وزارة صدقي باشا وتفصيل ذلك أنه ، لم يكن للإسكندرية إلى أن تولت وزارة صدقي باشا الحكم هذا الكورنيش البديع الممتد على الشاطئ من قصر رأس التين إلى قصر المنتزه . وقد أشار الملك فؤاد على صدقي باشا بإقامة هذا الكورنيش . فوضعت رسومه وطرحت عملياته فى المناقصة ، وورست على المقاول (دانتارو) وطلب إليه أن يتم المشروع فى عامين وبالفعل تم فى موعده . ولكن الأقاويل تناثرت هنا وهناك بأن صدقي باشا وغير صدقي باشا من الموظفين المتصلين بهذا العمل قد أفادوا أنفسهم بسببه ، وأن مخالفات جسيمة للقانون المالى قد ارتكبت فى أثناء القيام به (٢) .

وجاءت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا بعد وزارة صدقي باشا ، فألفت لجنة للتحقيق فى هذا الموضوع ، وبدأ الناس يتناقلون أخباراً وأموراً تمس نزاهة الحكم . ووقر فى أذهانهم إذ ذاك أن صدقي باشا إنما تخلى عن الحكم بسبب هذه الأقاويل . كما أن أعضاء الحزب الذى يرأسه صدقي باشا — وهو حزب الشعب — قد انفصلوا عنه تباعاً ، واختار الحزب لرياسته عبد الفتاح يحيى باشا نفس السبب .

• فى هذه الأثناء اتصلت بنا الأنباء أن وزيراً من الوزراء يتخذ الحكم مطية لمنافع خاصة . فقد عهد وزير الأشغال بمقاولات كبرى إلى أحمد باشا عبود من غير أن تحترم أحكام القانون المالى والتقاليد المرعية فى هذه الأحوال — وبدأنا حملة صحفية فى هذا الموضوع وجعلنا ننشر كل يوم جديداً

(١) محمد حسين هبكل — مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٣٥٢ .

(٢) محمد حسين هبكل — مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٣٥٣ — ٣٥٤ .

أو ما يشبه الجديد . وجعلنا نعنّف في حملتنا عنفاً أثار الرأى العام ، وجرمنا بعض الصحف إلى التحدث في الموضوع من غير أن يبلغ حديثها حد الحملة أو العنف .

وغنى عن البيان أن صحيفة البلاغ كانت من تلك الصحف التي خاضت في هذا الموضوع ، وأنها كانت تنشر كل يوم شهادات الشهود ومرافعات المحامين . ولكن حصة (السياسة) - كما يقول هيكل - كانت أكبر من حصة البلاغ في هذه القضية (١) .

(الثالثة) القضية الخاصة بحادث (ميت عساس) وذلك في وزارة النحاس . وهي حادث عادى يقع مثله . ولكنه رسم للحكم صورة سيئة ينجل منها الحكم في مصر وفي غير مصر . فقد صدمت سيارة نقل شخصاً على مقربة من محطة (ميت عساس) فخطمت سيقانه وتوفي بعد ذلك . وتجمهر الأهالى حول سيارة النقل ، وأرادوا الاعتداء على السائق ، فجاءت قوى من البوليس لتفريقهم ، فاعتدوا عليهم ، فاستعان بندر سمّود - وميت عساس تجاوزه - بقوة من مديرية الغربية . وجاءت القوة وفرقت الأهالى . وقبضت على عدد منهم وحبسهم . ثم تواترت الأنباء بأنهم يعذبون في الحبس على نحو يجلب الزرابة - وربما أراد هيكل أن يقول على نحو يذكر بالتعذيب على عهد حكومة صدقي . وكانت البلاغ تنشر أنباء هذا التعذيب . فيثير ما تنشره عواطف الناس ، ويصور الحكم بصورة تعسة . وقد أجرى محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين تحقيقاً في الأمر . وأتى ببيانات تدل على أن التعذيب وقع بالفعل ، وقدم استجواباً للحكومة في مجلس النواب عن هذا الحادث . واعتقد النحاس باشا أن هذه الحركة موجهة ضد شخصه ، لأن سمّود بلده

(١) راجع البلاغ من العدد ٣٧٤٢ إلى العدد ٣٧٦٠ . ثم راجع العدد ٣٦٩٠ .

ومسقط رأسه . وواجه الاستجواب البرلمانى بدفع يمنع نظره ، لأن الحادث موضع تحقيق النيابة العمومية ولأن مبدأ فصل السلطات يمنع البرلمان من مناقشة موضوع طرح أمام القضاء قبل أن يفصل فيه القضاء . ووافقت الأغلبية فى البرلمان على دفع النحاس . ومع هذا وذاك فقد استمرت المعارضة قوية عنيفة خارج البرلمان . ذلك أن المسئولية العامة التى لا تتصل بوقائع وأشخاص بذواتهم لا شأن للقضاء بها ، وإنما الشأن فيها للبرلمان وحده (١) .
وندع هذه القضايا وأشباهها لننظر فى ثلاثة النتائج الخطيرة للنظام الحزبى فى مصر . ونعنى بها :

ثالثاً — فروق القمصان الزرق :

كما أخطأ القصر الملكى يوماً ما حين أنشأ لنفسه حزباً من الأحزاب السياسية . وليس ذلك من حق الملك فى أمة دستورية ديمقراطية — كذلك أخطأت بعض الأحزاب المصرية — ومن أهمها حزب الوفد الذى هو حزب الأغلبية — فى أن ينشئ له فرقاً شبه عسكرية يهدد بها الخصوم السياسيين ، وينشر بها الرعب فى نفوس المواطنين . وكان الوفد فى ذلك يتشبه بالنظام الذى اتبعه كل من الديكتاتور الإيطالى موسيلينى والديكتاتور الألمانى هتلر .
إذ ذاك هاجمت الصحف الوطنية هذا النظام بكل قوة . وكان البلاغ من أسبق هذه الصحف فى شن هذه الهجمات القوية . وإليك بعض العناوانات التى كتبها فى هذا الموضوع . وفيها غنى عن إيراد المقالات نفسها ومنها :

— النظام الجديد لذوى القمصان الزرق يؤدى إلى الدكتاتورية ويهدم الحياة الدستورية لأنه ينشئ هيئة سياسية عسكرية تابعة لشخص رئيس الوفد

(١) محمد حسين هبكل : مذكرات فى السياسة المصرية : ج ١ ص ٤٢٣ .

الذى يوصف بأنه زعيم الأمة (١) .
 — القمصان الزرق عقبة في سبيل إلغاء الامتيازات . هكذا تقول جريدة
 المانشستر جارديان وقولها صحيح (٢) .
 — لابس قبص أزرق يطعن بالخنجر أحد الأهالى في شبرا . فن هم
 المسئولون الحقيقيون عن استمرار حوادث القمصان الملونة ؟ النيابة هي
 المسئول الأول والحكومة هي المسئول الثانى (٣) .
 — تنظيم ذوى القمصان الملونة ووجوب الاقتصار على الرياضة والبعد
 عن السياسة . وإلا صارت منافية للدستور وخطراً على النظام (٤) .
 — التشريع للقمصان الملونة يجب أن يقوم على تحريم الاشتغال بالسياسة (٥)
 — فرق القمصان الزرق يجب أن تحمل فوراً بعد إذتمادت في الاعتداء
 وطمعت في إرهاب النواب (٦) .
 عناصر خطيرة ينطوى عليها وجود القمصان الزرق . حرس خاص
 بمزاريق . مناهضة القانون لرجال الأمن (٧) .

رابعاً — الملحق السياسى :

ليس أخطر على أمة من الأمم الحية في عهد من عهودها التاريخية من
 الداء الذى سماه أحمد لطفي السيد (عبادة البسالة) . ومعناه النظر إلى الحاكم
 أو البطل نظرة كلها تقديس ، أو شيء يشبه التقديس ، مع أنه رجل من البشر
 يجوز عليه الخطأ ، ولا يمكنه بمفرده أن يعمل عملاً كاملاً من جميع جوانبه .

-
- (١) البلاغ - العدد رقم ٤٣٧١ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/١ .
 (٢) - العدد رقم ٤٣٨٣ - ١٩٣٦/١٢/١٣ .
 (٣) - العدد رقم ٤٣٧١ - ١٩٣٦/١٢/١ .
 (٤) - العدد رقم ٢٣٤٨ - ١٩٣٦/١١/٨ .
 (٥) - العدد رقم ٤٣٤٩ - ١٩٣٦/١١/٩ .
 (٦) - العدد رقم ٤٣٩٧ - ١٩٣٦/١٢/٢ .
 (٧) - العدد رقم ٤٣٩٨ - ١٩٣٦/١٢/٣٠ .

وفي الطور الثاني من حياة البلاغ وجد من رجال الوفد بنوع خاص من أبوا إلا أن يرتفعوا بمصطفى النحاس إلى هذه الدرجة من درجات التقديس . وأعجب ما في الموضوع أن الباعث الحقيقي على ذلك إنما هو الملك السياسي من جهة ، وسوء فهم الحرية والديمقراطية من جهة ثانية .

وسنضرب المثل هنا بفكرة (مشروع فكر فيه رجل من كبار رجال الوفد في ذلك الوقت — وهو هنا الأستاذ محمود بسيوني رئيس مجلس الشيوخ . وقد نشر في بعض الصحف دعوة إلى الاكتاب العام لتقديم هدية مالية إلى النحاس باشا قيمتها مائة ألف جنيه مكافأة له على ما قدم لوطنه من الخدمات الجليلة والتضحيات الكثيرة . ثم رفع الأستاذ محمود بسيوني هذا الاقتراح إلى مجلس النواب وأذاع في الوقت نفسه نداء دعا فيه الأمة كلها للمشاركة في الاكتاب . وعقد اجتماعا كبيرا في داره للبدء في هذا العمل .

وهنا ينبري البلاغ لتسخير هذه الفكرة ، ويقود حملة قاسية على صاحب الاقتراح نفسه ، ونجد هذه الحملة تتألف من عدد كبير من المقالات . هذه عنوانات بعضها :

— مشروع في ظرف سيء . الدعوة إلى الاكتاب لتقديم هدية لدولة النحاس باشا يحجب العدول عنها أو تخصيص ما يجمع منها لمشروع عام باسم دولته . اعتبار أن نوجه إليهما نظر الأستاذ محمود بسيوني رئيس مجلس الشيوخ . صاحب الدعوة (١) .

— إساءة من حيث يراد الخير .

— دعوة الأستاذ بسيوني وما تثيره من الغبار . ما لاحظناه نحن لاحظته غيرنا في الاجتماع الذي عقد بدار الأستاذ بسيوني . الحكومة البريطانية كافأت .

رجالاً خدموا بلادها . ولكنهم لم يكونوا وزراء ولا رؤساء حكومات (١) .
 — الحق أولى بالاتباع . لجنة الأستاذ بسيوني تراجع بعد طول الاضطراب
 وتعلن استعدادها للنظر في كل اقتراح يقدمه أى فرد فى الأمة . لا مفر مع
 ذلك من العدول أو استخدام المال فى مشروع عام صوتاً لسمعة الحكم (٢) .
 — دعوة الموظفين للاكتتاب فى المشروع تكون إحراجاً كبيراً ونشراً
 لفساد كبير بين الموظفين . فيجب إلغاء حشرهم فى هذا المشروع . وكفى ما جرته
 المحسورية من البلاء (٣) .

— النحاس باشا يحقق ظننا ويؤيدنا . فيرفض أى تذكّار فيه منفعة
 شخصية . يجب أن تراعى اللجنة استمرار الأمانة الاقتصادية فى البلاد . ما
 نقرحه عليها فى حالة إصرارها على المضى فى مشروعها (٤) .

هكذا أفلح البلاغ فى توجيه المشروع وجهة بعيدة عن شخص مصطفى
 النحاس . كما أفلح فى تجنب البلاد شر هذه السمعة التى تسيء للحركة الوطنية .
 ثم اقترح البلاغ على لجنة المشروع أن تنفق المبالغ التى جمعتها فى عمل شئ
 لتخليد ذكرى سعد زغلول ، فإن فى ذلك وفاء بذمة هذا الزعيم الكبير ، وقياماً
 بواجب الأمة نحوه بعد موته . ثم ختم صاحب البلاغ كلامه قائلاً : « والمهم
 عندى هو الحرص على عدم إرهاق الناس ، والحرص كذلك على نزاهة
 الحكم ، وصيانتها من أن ترقى إليه الظنون والأوهام » .

كان من آثار هذا الانحلال الذى سرى فى جسم الحكومة والشعب إلى
 هذا الحد أن انتقلت العدوى إلى الصحافة التى هى مرآة الحكومة والشعب .

(١) البلاغ — العدد رقم ٤٣٩٨ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٣٠

(٢) — العدد رقم ٤٣٩٩ د ١٩٣٦/١٢/٣١

(٣) — العدد رقم ٤٤٠٠ د ١٩٣٧/١/١

(٤) — العدد رقم ٤٤٠٢ د ١٩٣٧/١/٢

ومن أجل ذلك ظهرت في سنة ١٩٢٦ أفكار كثيرة لإصلاح ما أعوج من الصحافة . منها فكرة (إنشاء وزارة للصحافة) وفكرة (إنشاء نقابة للصحفيين) وفكرة :

إنشاء قسم للصحافة بجامعة القاهرة :

وقد اعترف البلاغ لصحيفة السياسة بفضل السبق إلى هذه الفكرة الأخيرة . كما اعترف البلاغ لصاحب الدولة على ما هر باشا بما له من فضل في الاستجابة إلى كبار الصحفيين الذين طالبوه بتحقيق هذا المشروع الجليل . وفي ذلك ترى البلاغ يقول .

« نعرف أن دولة على ما هر باشا يعنى الآن بإنشاء مدرسة للصحافة في الجامعة . وذلك رفعاً للمستوى العلمي للصحافة المصرية . وهذه في يقيننا فكرة جليلة ونافعة أقل ما يرجى من ورائها أنها ستخرج صحفيين ذوي ثقافة جامعية . وتلك من غير شك خطوة موفقة . ولكننا نود أن نلفت النظر إلى بعض اعتبارات لها قيمتها . وأول هذه الاعتبارات أن المشروع الجديد ينص على أن ينشأ في الجامعة قسم يلتحق به من شاء من خريجي كلية الآداب للتخصص في الصحافة . وأما غير الحاصلين على الليسانس من هذه الكلية من الصحفيين المشتغلين الآن بالصحافة فينشأ لهم قسم خاص لسماع المحاضرات ، على أن يعقد لهم امتحان في نهاية المدة المقررة . ومن ينجح يمنح شهادة بذلك .

ثم قال عبد القادر حمزة :

« وإذا كانت الحكومة الحاضرة تريد أن ترتفع بمستوى الصحافة — وهو ما لا نشك فيه — فإن عليها أولاً أن تعمل على تطهيرها من هذه الحشرات

التي اندست فيها . وخصوصا في الصحافة الأسبوعية . فإن الإصلاح يجب أن يتجه إلى الأخلاق أولا . ومتى صدحت الأخلاق أمكن أن نصل بالثقافة الصحفية إلى المستوى اللائق بها . .

والعبرة التي يمكن أن نخرج بها من كل ذلك ، أو العظة التي عبرت عنها الصحافة المصرية في كل ذلك هي أن من أقبح الذنوب التي ترتكبها الشعوب : العبث بالدستور وبإقامة العدل ، وتقديس الزعماء أو القادة والنظر إليهم على أنهم فوق مستوى النقد ، والتجاء الهيئات والأحزاب إلى القوى الرجعية في البلاد تستعين بها في الكيد بعضها لبعض ، وعدم استمسك الأمة بمثلها الأعلى مهما كلفها ذلك من تضحيات وجهد ١١ .

إن الصحافة المصرية حينما فعلت كل ذلك لم تزد على أن حمت شرفها ، وأثبتت وجودها ، ودقت بيدها ناقوس الخطر الذي أُنذر الناس بيوم تثار فيه مصر لنفسها ، وتشعر فيه بذنوبها ، وتتخلص من تلك القوى الرجعية التي هي أصل البلاء ، وحقيقة الداء ، والثورة عليها هي الدواء ١١ .

الفصل السابع

البلاغ والحركة العمالية في مصر^(١)

رأينا فيما مضى كيف كان النضال السياسى شديداً بين الأحزاب المضرية من جهة ، وبينها وبين الإنجليز والقصر من جهة ثانية . وفى بلد هذه حالته لم يصبح من الغريب أن تتنافس هذه الجهات على الطلبة والشباب من جانب ، والعمال من جانب آخر ، وأن تتخذ من هذه الفئات على اختلافها وقوداً للظاهرات العنيفة تارة ، ولإرهاب الخصوم السياسيين تارة أخرى .

من أجل ذلك كثرت الإضرابات التى قام بها الطلبة والعمال فى تلك الفترة الحرجة من حياة البلاد — وهى الفترة التى يحددها الطور الثانى من أطوار البلاغ . وكان لهذه الإضرابات صداها فى جميع الصحف بوجه عام وصحيفة البلاغ بوجه أخص .

وقد كان لصاحب البلاغ اهتمام بالحركة العمالية فى مصر منذ عهده بجمريدة الأهالى . ولم يكن غريباً أن يستمر هذا الاهتمام من جانب هذا الرجل إلى عهده بصحيفة البلاغ وخاصة فى ظهورها الثانى . وسنعرض الآن لشيء من هذا الكفاح الذى قام به البلاغ فى هذا الطور الأخير .

— نذكر أنه عندما قامت ثورة سنة ١٩١٩ كان العمال فى صفوفها الأولى . وعندما ولد الدستور فى سنة ١٩٢٣ اشتدت هذه الحركة . وكان قائدها الحقيقى فى تلك الفترة هو (عبد الرحمن فهمى) وهو المنظم الحقيقى لتلك الثورة الشعبية الكبرى واليد اليمنى لقائدها سعد زغلول . واستطاع عبد الرحمن فهمى

(١) راجع الوثائق التى بحفظها الدكتور محمد أنيس فى موضوع الثورة : الأهرام فى فبراير سنة ١٩٦٣

بعد ظهور الدستور أن ينشئ ما سماه (بالاتحاد العام لنقابات العمال) وكان ذلك في مارس من ذلك العام . وكان الاتحاد يضم ١٢٠ نقابة ومائة وخمسين ألف عامل . واختير عبد الرحمن فهمي رئيساً لهذا الاتحاد وكان يطلق عليه اسم (زعيم العمال) .



عبد الرحمن فهمي

وصلته بالحركة العمالية ترجع إلى أحداث الثورة . وإليه يرجع الفضل في جذب العمال إليها . وكانت حركة العمال في رأى الاحتلال حركة بلشفية . ولكن الصحف الوطنية - ومنها صحيفة المنبر ، وصحيفة الأهلى - نفت عن العمال هذه التهمة .

إضراب عمال العنابر في ١٤ مايو سنة ١٩٣١ :

أضرب عمال العنابر بالسكة الحديدية في ذلك اليوم - وهو اليوم الأول من أيام الانتخابات الصدية - وكان يوماً عصياً من أيام المظاهرات التي قام بها العمال في وزارة صدقي باشا . وفيه قام العمال بتحطيم المركبات والقاطرات الحديدية ، وأضرموا النار في بعضها . وسرعان ما حضر رجال البوليس إلى مكان الحادث وهناك نشبت معركة هائلة بين الفريقين ، وحاول رجال الشرطة إطلاق خراطيم المياه الساخنة عليهم . وقذفهم العمال بالحجارة . فاضطر الجنود إلى إطلاق الرصاص وقتلوا بعض العمال وجرحوا كثيراً منهم . وجرح من رجال الشرطة مثل هذا العدد أو أكثر . وبلغ مجموع القتلى في هذه المظاهرات ستة عشر شخصاً ، منهم ثلاث نسوة وطفل ، ثم أحيل كثيرون من العمال إلى النياية ، ونظرت قضيتهم أمام محكمة الجنايات بالقاهرة .

واهتم البلاغ اهتماماً كبيراً بهذه القضية . وفي السادس عشر من يناير سنة ١٩٣٢ نشر مقالا بعنوان عريض على الصفحة الأولى هو :

قضية عمال العنابر

وأنى البلاغ فى هذا المقال بتفاصيل القضية ، وذلك بالصفحة الخامسة من نفس العدد ، مستهلاً كلامه عنها بهذه العبارة :

« هذه هى القضية التى بلغ عدد المتهمين فيها مائة وعشرين متهماً كلهم صائمون ، لأن هذا الوقت صادف شهر رمضان المبارك . وقد تأجلت قضيتهم إلى يوم ٢٣ يناير القادم » (١) .

وبقى البلاغ يتابع نشر الأفكار الخاصة بهذه القضية ، ويمد القراء بخلاصة طيبة عن كل جلسة من جلساتها حتى إذا كان يوم أول فبراير سنة ١٩٣٢ — وهو اليوم الذى صدر فيه الحكم على المتهمين — نشر البلاغ إعلان الحكم والحيثيات الخاصة به .

غير أن مسألة العمال زادت فى أثناء ذلك تعقداً . وتصرفت فيها مصلحة السكة الحديدية تصرفاً دل على العسف والظلم ، فقد لجأت هذه المصلحة إلى فصل العمال الذين رأوا فيهم ميولاً سياسية معينة ضد حكومة صدق باشا . وتعللت المصلحة فى ذلك إلى (الوفر) أعنى توفير العمال المفصولين بإعفاتهم من العمل .

أمام هذا التصرف الشاذ لم يشأ البلاغ أن يقف مكتوف اليدين . فكتب فى نفس اليوم مقالا علق فيه على فصل العمال بهذه الطريقة التى بنيت على الغدر بهم — وذلك تحت عنوان .

فصل العمال فى مصلحة السكة الحديدية (٢)

قررت المصلحة الاستغناء عن أربعائة وسبعة وسبعين عاملاً بحجة الوفر .

(١) البلاغ بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢

(٢) البلاغ بتاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٣٢ .

ونحب ألا نقول مثلاً أن لهم صلة بحوادث الإضراب الأخيرة التي حدثت بسبب الانتخابات السابقة ... ولكن مع المصلحة في أن لديها زيادة عن العدد المطلوب للعمل - فهل هذا السبب يكفي لأن تسد أبواب العمل في وجوههم في هذه الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي ضعفت فيها الأعمال الحرة ضعفاً كاد يفضي بها إلى الشلل ؟ ... وهل مرتبات هؤلاء العمال لا تعوض من مصاريف الكياليات ؟ هذا سؤال يرد على الخاطر - لا على خاطرنا وحدنا بل على خاطر كل إنسان ... إلى آخر ما قال .

ثم شغل البلاغ نفسه بعد ذلك بكتابة البحوث المستفيضة في تاريخ طوائف الحرف في مصر ، والنظام المتبع فيها . وانتفع البلاغ في هذه البحوث بالتقرير الذي وضعه رئيس قسم المباحث الاجتماعية بمكتب العمل بوزارة الداخلية وقد استهل هذا التقرير بلمحة تاريخية في هذا الموضوع .

صدام بين رجال البوليس والعمال أمام منزل عباسي عليهم :

اصطدم رجال البوليس والعمال أمام منزل الشريف عباس حليم يحيى جاردن سيتي بالقاهرة وذلك في العشرين من شهر يونية سنة ١٩٣٤ . وكان العمال يومئذ يستعدون لاجتماع كبير بمقر (الاتحاد العام لنقابات العمال) . واهتم البلاغ بهذا الحادث . ونشر هذا الخبر الهام من الأخبار الداخلية على الصفحة الأولى . وجعل له عنواناً عريضاً يلفت الأنظار قال فيه :

اصطدام البوليس والعمال أمام دار الشريف عباس حليم
إصابة بعض العمال وبعض رجال البوليس

كما نشر البلاغ كذلك صورة في منتصف الصفحة الأولى سجل بها هذا الحادث . وفي الصفحة الثانية كتب البلاغ تفاصيل هذا الاصطدام بدون تعليق (١)

(١) البلاغ في ٢١/٦/١٩٣٣ .

وفي اليوم التالي أصدر البلاغ عدداً من الأعداد التاريخية في الواقع . ظهر فيها هذا العنوان .

تلغرافات خصوصية

صدى الصدام بين البوليس والعمال والصحف الإنجليزية

جاء فيه : نشرت الصحف الإنجليزية أخبار الصدام الذي وقع أمس في القاهرة بين البوليس والعمال في أمكنة ظاهرة ، وعناوين كثيرة منها : القبض على مائة بالقاهرة . المعارك بالحجارة الخ .

وقالت (رويتر) في رواية لها أن المعركة دارت في حي قصر الدوبارة وهو حي ساكن في العادة . وكان سببها أن فريقاً من العمال ساروا إلى منزل عباس حلیم ورئيس اتحاد العمال حيث كانوا ينوون أن يعقدوا اجتماعاتهم . ولكنهم وجدوا البوليس أمامهم . وكان العمال في حالة نفسية سيئة فبادروا إلى الاعتداء على البوليس وحاول ضباط البوليس أن يرهبهم بإطلاق النار في الهواء أولاً . ولكن القتال ظل دائرة الرحي حتى وصلت النجذات وفرقت المشاغبين .

ثم في نفس هذا العدد من البلاغ يجد القارئ كذلك حديثاً للشریف عباس حلیم نشرته جريدة الإيجبشيان جازيت على لسان مندوب لها بعثت به إلى هذا الرجل فقال عباس حلیم هذا أنه اشتغل بتنظيم اتحادات العمال منذ أربع سنوات . ولما أنشئ مكتب العمل الحكومي اشترك ودياً في العمل مع مستر جريفز مدير هذا المكتب .

وقال عباس حلیم بعد ذلك أنه قابل مدير الأمن العام وطلب منه منع البوليس من التدخل . وقد نصحه مستر لوين بويد بإغلاق الاتحاد . فلما قيل

له أن هذا مستحيل هدد بإغلاقه بأمر الحكومة . وقال عباس حلمي : إن حادث هذا الصباح هو النتيجة لذلك وأنه ليس مسئولاً عما حدث بعد ذلك . وقال أيضاً : يوجد في اتحادى الآن ثلثمائة ألف عامل من جميع أنحاء مصر . وقد عملنا عملاً صالحاً كثيراً للعمال . ولا يمكن أن يحدث اضطراب إلا إذا تدخل البوليس . وختم عباس حلمي حديثه بقوله : بعد حادث اليوم أنفض يدي من المسألة كلها . ولن تدهشني أخبار الإضرابات التي تحدث نتيجة لذلك . وفي نفس هذا العدد التاريخي من أعداد البلاغ يجد القارىء مقالا بعنوان :

حركات العمال — كلمة إلى ولاية الأمور وإلى العمال

جاه فيه : نشرت أمس حوادث اصطدام العمال بالبوليس . وأضرب أمس في قلوب عمال النسيج وهم حوالى ألفين كما أضرب في بولاق عمال الأسمنت . ومن قبل ذلك أضرب عمال المحاجر ، وعمال المدابع في مصر الجديدة ، وعمال البلاط ، وشيالوروض الفرج . ومنذ بضعة أيام قبض البوليس على خمسة وأربعين عاملاً بتهمة الدعاية للشيوعية . ولا يزال التحقيق معهم جارياً . ويربط ولاية الأمور بين الحوادث التي وقعت أمس وبين الشيوعية بحكم أنها قامت على العنف . ولكننا لا نستطيع أن نقطع برأى في هذا الرأى . فإن المرجع في ذلك إلى الحقائق لا إلى الظنون . ثم قال البلاغ : ولكننا نستطيع أن نسأل مكتب العمل الحكومى عما صنعه إلى الآن مع أن العهد بابتداء هذه الحوادث يرجع إلى ما قبل سنة ١٩٣٤ . وفي تلك السنة احتل العمال بالإسكندرية المصانع ، وأحدثوا شغباً عظيماً ، واعتدوا على رجال البوليس ، وانجلى الأمر عن قضية الشيوعية الكبرى التي حكم فيها على كثيرين من زعمائها . فلا تزال مسائل العمال تنتظر التشريع الذى ينظمها ويكفل لها

الطمأنينة . ولا نقول شيئاً عما حدث من التصادم أمس ، فهو بين يدي النيابة ،
ولكننا نقول للعمال احذروا بغاة الفساد ودعاة السوء . كما لا يسعنا إلا أن نذكر
ولاية الأمور بأن جهل العمال ومذاجتهم يستوجبان لهم العطف والسعى
للإصلاح ، والعمل على ترقية مستواهم حتى لا يقعوا في أيدي الأشرار .
ونصح العمال كذلك بالتزام الهدوء والسكينة الخ .

ولم يدع البلاغ كل هذه الحوادث تمر بسهولة دون أن يشير على أولى
الرأي في الحكومة بما يراه من ضرورة النظر بالتشريعات الخاصة بالعمال
والتعجيل بإصدار هذه التشريعات .

وفي يوم ٢٥ يونية سنة ١٩٣٤ نشر البلاغ مقالا هاماً بعنوان :

العمال في مصر

بدأه كالمعتاد بالإشارة إلى الحوادث المالية الأخيرة ثم قال :
إن بلداً كصر يعد فيه العمال بمئات الألوف لا يمكن أن ينجو من المشاكل
الاجتماعية وهو خال من كل نظام لإعانة العاطلين ، ولحماية العمال من
استبداد أرباب الأعمال ، ومن العناية بمرضاهم وبأولادهم وبمساكنتهم
وأحوالهم الصحية والاجتماعية . وقد أثارت لنا الوقائع الأخيرة هذه
المشكلات . فعلياً أن نضطلع بها في شجاعة فنقابلها وجرماً لوجه دون أن
تشغلنا تهم الشيوعية عن اتخاذ التدابير الإيجابية الخ .

ثم حدث بعد ذلك أن قبض على الشريف عباس حليم . ونشر البلاغ
هذا النبأ في التاسع والعشرين من شهر يونية سنة ١٩٣٤ . وقبل ذلك بثلاثة
أيام نشر البلاغ صورة شمسية على الصفحة الأولى لجنازة العامل الذي قتل
في حادث الصدام الذي مر ذكره .

قرار الوفد المصري في مسألة العمال :

لم تفلح حكومة صدقي في أن تعمل شيئاً تجتذب به العمال . وانتفعت الأحزاب المصرية المعارضة لحكومة صدقي بهذه النتيجة . وأخذت تتسابق في اجتذاب هذه الطبقة الكبيرة العدد . وكان الوفد في طليعة هذه الأحزاب بطبيعة الحال . وفكر رجاله في هذا الأمر واهتدوا إلى فكرة إنشاء ماسموه إذ ذاك « بالمجلس الأعلى للعمال » . واختاروا عباس حلمي ليكون رئيساً لهذا المجلس تحت رعاية الوفد . وإذ ذاك نشر البلاغ مقالاً بعنوان :

مسألة العمال وقرار الوفد المصري^(١)

جاء فيه : كتب إلينا مندوبنا في وزارة الداخلية اليوم ما يلي :

اهتم ولاية الأمور بوزارة الداخلية بالقرار الذي أصدره الوفد المصري منذ يومين بإنشاء مجلس أعلى لاتحاد العمال . وقد اتصل بي أن مستر جريفز مدير مكتب العمل رفع اليوم إلى صاحب الدولة محمد نسيم باشا وزير الداخلية مذكرة بشأن هذا القرار وموقف المجلس الذي ألفه الوفد من « المجلس الاستشاري الأعلى للعمل » الذي ألفتته الحكومة برئاسة أحمد زيور باشا رئيس الديوان الملكي ، وموقف هذه المجالس المذكورة من لجنة وزارية قامت بتأليفها وزارة الداخلية برئاسة حسن رفعت بك وكيل هذه الوزارة . ومن المعلوم أن مهمة اللجنة الأخيرة وضع تشريع للعمل والعمال . وقد قابل حسن بك رفعت صاحب الدولة نسيم باشا صباح اليوم مقابلة دامت أكثر من ساعة ونصف . والمفهوم أن مسألة العمال كانت موضوع الحديث بينهما في هذه المقابلة .

(١) البلاغ في ١١ / ٢ / ١٩٣٥

مصرى قرار الوفد فى دوائر لندره :

نشر البلاغ فى عدده الصادر فى ١٢ فبراير ١٩٣٥ شيئاً من أصداء القرار الذى اتخذته الوفد والتعليق عليه فى بعض الصحف الأجنبية فقال :

لندن فى ١٢ فبراير لمراسل البلاغ الخاص - بعث مكتب الديلى تلغراف فى القاهرة بريقة إلى جريدته نشرها تحت عنوانات كثيرة تلفت النظر منها: خطوة الوفد للسيطرة على العمال فى مصر - أخطر خطوة منذ ثلاث عشرة سنة . ثم قال المكاتب فى هذه البرقية : إن ما قرره الوفد من إنشاء مجلس أعلى لتنظيم اتحاد العمال يعد فى نظر العارفين خليقاً أن يؤدى إلى نتائج على أعظم جانب من الخطورة . ويعتبر ما يريده الوفد من جلوس ممثليه فى هذا المجلس أهم تطور سياسى حدث منذ سنة ١٩٢٢ . وقد أنشأت الحكومة المصرية بناء على توصيات (هارولد باتلر) مكتباً للعمل والعمال . وقام هذا المكتب بتنظيم حالة العمال تدريجياً على « قاعدة غير سياسية » ولهذا يعد ما قرره الوفد من إنشاء مجلس أعلى للعمال بمثابة سعى منه لاغتصاب سلطنة الحكومة . وبعبارة أخرى يمكن أن يقال أن الوفد يتحدى وزارة نسيم باشا . والآن بدلاً من أن يكون دستور سنة ١٩٢٣ محل النزاع بين نسيم باشا والوفد كما كان منتظراً يظهر أن مسألة العمال ستحل محل الدستور وتكون هى محور النزاع . وليس من الممكن تصوره أن تفضى الوزارة عن تدخل الوفد فى برنامجها . على أن الغرض الرئيسى الذى يرمى إليه الوفد ليس مصلحة العمال المصريين الذين تبدو أحوالهم مرضية - بل هو يرغب فى توطيد مركزه السياسى بكل وسيلة (١)

(١) بما لاشك فيه أن نظرة هذا المراسل الصحفى صادقة فى مجموعها . ولا أدل على ذلك من أن الوفد قرر إنشاء اتحاد للعمال تحت إشراف ماسماه (المجلس الأعلى للعمال) وكان الغرض من تكوين هذا الاتحاد هو الحد من نفوذ النيبيل عباس حليم . ومن ثم انفتحت الحركة العمالية إلى قسمين : قسم تابع لعباس حليم ، وقسم تابع لحزب الوفد : راجع : الدكتور زكى بدوى : مشاكل العمال فى مصر ص ٣٦ - ٣٧ . مطبوع باللغة الفرنسية سنة ١٩٤٨

ثم لم يكتفِ البلاغ بما نقله من أقوال الصحف الأجنبية في خارج مصر ،
حتى أتبع ذلك بأقوال الصحف الأجنبية في داخل مصر . وفي مقدمتها صحيفة
الإيجبشيان جازيت . وقد نشرت هذه الأخيرة مقالا لاذعاً هاجمت فيه عباس
حليم فاضطر هذا إلى الرد عليها ونشر البلاغ هذا الرد في الخامس عشر
من فبراير سنة ١٩٣٥ .

سوقف البلاغ من محاولات الوفد لجذب العمال :

خطب النحاس باشا في الإسكندرية في اليوم الثالث من شهر أكتوبر
سنة ١٩٣٧ وأشار في خطبته إلى المجهودات التي بذلها الوفد من أجل العمال .
وقرأ صاحب البلاغ هذه الخطبة — وكان إذ ذاك في خصومة عنيفة
مع الوفد وزعيمه — ورأى في هذا الخطاب الذي قرأه مخالفة صريحة
للواقع . ويومئذ كتب مقالات كثيرة . وجاء أحدها بعنوان :

طبل أجوف

حقيقة جهود الوزارة لخدمة العمال

مشروعات قوانين وضعت من قبل تستغلها الوزارة لمصلحتها

جاء فيه : ألقى صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا خطبة طويلة
في حفلة العمال أمس امتن فيها على هذه الطوائف وأظهر وزارته بمظهر العاملة
الساهرة على خير العمال ونفعهم . وعدد الجهود والقوانين التي بذلتها هذه
الوزارة وتبذلها لإنصافهم ، والعناية بشئونهم وتنظيم طوائفهم ، وتيسير
سبل العمل والمستقبل لهم . وقد بالغ النحاس باشا في الحرص على ضمان
مصالح العمال . وكاد يقول إن العمال نالوا كل شيء ولم يعد لهم سبيل للشكوى

والتذمر ، ولننظر في هذه القوانين ومن يرجع إليه الفضل في التفكير فيها ، وتحضيرها وإصدارها . ولشكن طريقتنا في الكلام عن هذه القوانين والمشروعات كطريقة النحاس باشا .

ثم عدد البلاغ القوانين والمشروعات العمالية . وذكر تاريخ البدء في بحثها والجهات التي قامت بدراستها ، والجهات التي أصدرتها . وأوضح البلاغ ألا فضل للوفد في إصدار هذه القوانين أو التشريعات العمالية على اختلافها .

البطوغ والتشريعات العمالية :

طالب البلاغ منذ العدد الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٥ مطالبة مستمرة بمشروعات القوانين الخاصة بتنظيم شئون العمال . ومن هذه التشريعات على سبيل المثال قانون خاص بتعويض العمال فيما لو أصيبوا في أثناء العمل . وقانون خاص بتحديد ساعات العمل . وقانون خاص بإغلاق المحلات العامة يوماً في كل أسبوع لكي يتمتع العمال بالراحة الأسبوعية وهكذا .

في ذلك الوقت كان المجلس الأعلى للعمل برئاسة أحمد زيور باشا رئيس الديوان الملكي واللجنة المؤلفة برئاسة حسن فهمي رفعت بك وكيل وزارة الداخلية تشتغلان بدراسة هذه الموضوعات . فشحن البلاغ من همم هذه اللجان والمجالس ، ورسم صورة صحيحة عن حالة العمال المعاشية والصحية والاجتماعية لتسترشد بها هذه اللجان في بحوثها وخططها . وبذلك أدى البلاغ واجبه كاملاً من هذه الناحية . ونقف عند واحد من هذه القوانين السابقة :

البطوغ وقانون التعويض للعمال عن إصابتهم أثناء العمل :

حدث أن قرر مجلس النواب بجلسته في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ الموافقة على قانون إصابة العمال في أثناء قيامهم بالعمل . فانتزح البلاغ هذه الفرصة

الثينة . وشق عليه أن يجد هذا التشريع العمال الكيز يرعى مصالح عمال الصناعة ويهمل مصالح عمال الزراعة . فنشر مقالا هاماً بعنوان :

هذا دستور للعمال فتي يكون دستور للفلاحين^(١)

جاء فيه : منح مجلس النواب دستوراً جديداً . إذ أقر المشروع الجديد لتعويض العامل عن إصابته . وقد أرسل المشروع إلى مجلس الشيوخ . وظننا أنه لن يلقى أية معارضة . وعمّا قريب سيجد عمال المصانع دستوراً يكفل لهم حقوقاً جاهدوا أكثر من ثلاثين سنة بل أربعين سنة للحصول عليها . وسيكون القانون قد رفع من مستواهم إلى مستوى العمال في الأمم المتقدمة . وبذلك وفّت الوراثة الدستورية^(٢) بالوعود التي قطعتها في المؤتمر الوفدي . ووجب على العمال أن يشكروا أعضاء مجلس النواب . ونحن من جانبنا لا ننكر إعجابنا بهم . كما يجب على العمال أن يذكروا أن هذا الذي نالوه قد جاهد العمال في انجلترا زمناً طويلاً حتى نالوه .

ولكن لنا كلمة بعد ذلك وهي أن نعترف بشيء للفلاح الأجير ونمنحه بعض الحقوق الممنوحة لعمال المدن . فإن غير ذلك سيدفعهم للهجرة إلى المدن للعمل في الصناعة ويترتب على ذلك انحطاط الاقتصاد الريفي . ولذلك نرى منح الفلاحين معاش شيخوخة قدره خمسون قرشاً في الشهر متى بلغ الواحد منهم ستين سنة أو خمساً وستين . وهذا لن يكلف الدولة أكثر من ربع مليون جنيه في الشهر .

(١) البلاغ في ٢٧/٨/١٩٣٦ .

(٢) المقصود بالوزارة الدستورية هنا وزارة الناس الثالثة (من ٩/٥/١٩٣٦ - إلى

٣١/٧/١٩٣٧) .

الفصل الثامن

البلاغ وقضية فلسطين

لعل آخر ما اشتغل به عبد القادر من القضايا السياسية قبل وفاته ، قضية فلسطين ، .

ونحن نعرف أن هذه القضية بدأت بوعد بلفور في سنة ١٩١٧ وهو وعد بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . ومنذ ذلك الوقت بدأت الهجرات الصهيونية تتوالى على هذه الأرض العربية حتى أصبح اليهود يشكلون خطراً كبيراً على العرب المقيمين في تلك البلاد (١) .

في أثناء ذلك كله كانت مصر مشغولة بأمورها الداخلية والخارجية على النحو الذي شرحه هذا الكتاب شرحاً وافياً من جميع جوانبه . وبقيت مصر ساكنة عن هذه القضية العربية إلى عام ١٩٣٦ وحين استفحل الخطر الصهيوني بالمعنى الصحيح . وأفاق العرب لأنفسهم في كل مكان فإذا خطر داهم ؛ هو خطر الصهيونية — لا بد من مواجهته ؛ وإلا أودى بمكاسبهم السياسية ، ويمكن الاستعمار الأوروبي من رقابهم إلى الأبد .

وأخذت هذه البقطة أولاً شكل الدعوة إلى مؤتمرات يعقدها العرب بين حين وآخر . ومنها المؤتمر الذي عقد في أواخر عام ١٩٣٨ وانتهى — كما يقول البلاغ — إلى قرارات تمتاز بالحكمة والاعتدال مما أدى إلى شيء من الاستبشار في القضية العربية (٢) .

(١) يجدر بالذكر أن لشبر إلى أنه قد صدر بمصر ، منذ وقوعها تحت الاحتلال الإنجليزى . عدد من الصحف اليهودية التي كانت تدعو إلى قيام الوطن القوي اليهودي في فلسطين وكان على رأس هذه الصحف جريدة الحقيقة التي أصدرها الحاخام مزراحى بالإسكندرية عام ١٨٨٧ .

(٢) البلاغ في ١٢/١٠/١٩٣٨ .

وأعقب ذلك بيان من الحكومة البريطانية بشأن فلسطين أوضح عن سياستها في هذه القضية (١) :

* * *

الحق لقد كان من الأمور التي عطفّت صاحب البلاغ على وزارة محمد محمود في عامي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ عناية هذه الوزارة بقضية فلسطين ، وإدراك هذه الوزارة للحقيقة التي تقول : إنه ليس من الخير لمصر مطلقاً أن تظل معزولة عن البلاد العربية بحجة أنها مشغولة بأمورها الداخلية والخارجية . فلقد كانت الوزارات المصرية كلها قبل ذلك تؤمن بنظرية (العزلة المؤقتة) ريثما تفرغ البلاد المصرية من قضيتها وتطمئن إلى دستورها الذي كاتحت من أجله كل هذه السنين . ويظهر أن ذلك لم يكن من رأى صاحب البلاغ . ومن أجله وجه الثناء إلى حكومة محمد محمود ، ولم ينس أن يوجه النقد في الوقت نفسه إلى وزارة النحاس .

عاب البلاغ — أولاً — على النحاس باشا سكوته عن قضية فلسطين ، وأشار إلى وقائع معينة توضح غيرته المفتعلة على هذا القطر الشقيق (٢) وأشاد بالبلاغ في الوقت نفسه بنجاح وزارة محمد محمود في سياستها الخارجية ، وضرب لذلك مثلاً لسياستها إزاء قضية فلسطين فقال (٣) : «حسبنا مثل واحد نسوقه للقراء لبيان المركز الذي تتبوأه مصر الآن بفضل شخصية محمد محمود . وهذا المثل هو قضية فلسطين ، وموقف مصر منها . وقد كانت وزارة النحاس قبل ذلك قائمة ولكنهما كان الكلام لا العمل ، والفوز بتصفيق الجماهير المخدوعة ، لا خدمة مصر ، ولا العمل لصالحها أو صالح سواها . وصحيح أنه في عهد

(١) البلاغ في ١١/١٠/١٩٣٨

(٢) البلاغ في ٣٠/٧/١٩٣٨ .

(٣) البلاغ العدد رقم ٥٠٩٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٣٩ .

وزارة النحاس باشا أوضح صاحب المعالي واصف غالى باشا موقف مصر من قضية فلسطين في اجتماع عصبة الأمم توضيحاً تاماً . ولسنا نحب أن نقول إن فضلاً عظيماً في هذا الموقف يرجع إلى واصف غالى باشا شخصياً . ولا أن نقول أنه لا يسع أية حكومة مصرية أن تتخذ غير هذا الموقف ، ولكننا نقول : أنظر ماذا كان فضل النحاس باشا في هذه القضية خاصة لتعرف أن الكلام شيء والعمل شيء آخر .

وفي وزارة النحاس باشا سمح لمئات من العمال المصريين أن يسافروا إلى فلسطين ليحلوا هناك محل العرب الذين أضربوا مشايعة منهم لروح الثورة ولم يقف سفر هؤلاء العمال إلا بمسعى خاص وبعد اعتراض وتبنيه .

وفي وزارة النحاس اقترحت الدولة السعودية عليه توحيد المساعي في سبيل قضية العرب في فلسطين . وعرضت عليه — إذا وافق — أن تبعث إلى مصر بمندوب خاص للاتصال به ، والمشاورة معه فيما ينبغي عمله لخدمة هذه القضية فما كان من النحاس باشا إلا أن رفض . لأنه — فيما زعم — يريد أن يعمل وحده مستقلاً عن الحكومات العريضة الأخرى . وهذه حقيقة لا ننشرها اليوم للمرة الأولى ، فقد كشفنا عنها في شهر أغسطس الماضي على صفحات البلاغ . فلم يجرؤ أحد من النحاسيين أن يكابر فيها . وقد اضطرت الدولة السعودية أن تعمل مع العراق ، وقدمت الحكومتان مذكرة مشتركة إلى بريطانيا

والآن تغير الحال . فصر لا تعمل وحدها ، ولا تعمل بالاشتراك فقط مع الدول العربية الأخرى بل مصر الآن هي مركز الدائرة ومحور السعى . وذلك بفضل ما توخاه صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا من اليقظة والحكمة ، وما لرفعته من الشخصية الكريمة . وإن رفعته لا يتكلم ولا يجب أن يتخذ بما

قام به ويقوم به سبيلاً للباهة والمفاخرة . فإن من الحقائق المعروفة أنه كان له فضل مشكور في الإفراج عن الزعماء الفلسطينيين ، وفي قبول الحكومة البريطانية أن يمثل العرب في مؤتمر لندن زعماءهم المختارون . وفي طليعتهم سماحة المفتي .

وليس هذا كل ما يخدم به رفعة قضية فلسطين وخدم به السلام والحق والعدل . فإن مباحثات رفعة مع الحكومة البريطانية لا تزال مستمرة لإنصاف العرب . ولا سبيل إلى الكشف عن جهود المتواصلة ، وما أثمرت ، وما يرجى أن تثمر قبل أن تنتهي المباحثات ، وتسمح الآداب السياسية بإظهار ذلك .

ولكن المحقق والذي لا سبيل إلى الشك فيه أن مصر أصبحت مركز الدائرة — كما قلنا — وكل بحث يجري في قضية فلسطين ، وكل حل يمكن أن ينتهي الأمر عليه فيها .

هذا هو المركز الذي تتبوأه مصر الآن في أعين الدول العربية جميعاً وهو أيضاً المركز الذي تشغله في نظر الحكومة البريطانية . يشهد بذلك دوام اتصال العرب برفعة رئيس الوزراء للشاورة والتفاهم . ويشهد به ما نشرناه من قبل من أن مسرر تشمبرلين نفسه كتب إلى رفعة ملحاً عليه أن يكون على رأس الوفد المصري في المؤتمر . وأن رفعة اشترط لذلك الإفراج عن زعماء فلسطين ، وإطلاق الحرية للعرب في اختيار ممثليهم ، ومعرفة المدى الذي تذهب إليه بريطانيا في إرضاء العرب وإجابة مطالبهم . وقد تحقق أكثر ما اشترط رفعة ، ولا يزال البحث دائراً فيما بقي منه .

* * *

مؤتمر لندن لحل قصة فلسطين

في فبراير سنة ١٩٣٩ دعيت وفود العرب للاشتراك في مؤتمر لندن لحل قضية فلسطين. وسبق ذلك نوع من التفاهم على تمثيل الأحزاب القائمة في فلسطين، وعلى اختيار الزعماء الممتازين كما اشترط محمد محمود. وسافرت الوفود العربية وفي جملتها وفد مصر إلى لندن. كما سافر إلى المؤتمر كل من نوري السعيد رئيس حكومة العراق وسماحة المفتي نائباً عن فلسطين.

غير أن المؤتمر لم ينجح في أداء مهمته، ولا في تحقيق الغرض الذي عقد من أجله. وقام البلاغ — كمادته — يشرح الأسباب التي من أجلها وصل المؤتمر إلى هذه النتيجة. فنشر مقالاً بعنوان :

مؤتمر فلسطين يخفق

ولكن العرب يخرجون منه بنتائج حميدة (١)

جاء فيه :

تعذر الاتفاق بين الحكومة البريطانية والوفود العربية والوفد اليهودي وخارج العرب من المؤتمر بنتائج ثلاث : الأولى — أن البلاد العربية استطاعت أن تكون جبهة متينة واحدة .

الثانية — أن بريطانيا عرفت الآن أن هذا الاتحاد العربي الوثيق قوة ينبغي أن يقام لها وزن وأن تعاون هذه القوة مع بريطانيا في مصلحة الفريقين .

الثالثة — تسليم بريطانيا بحق فلسطين في الاستقلال ، وبعدل قضيتها على العموم وجمليتها وتفصيلها. وإذا كان هذا التسليم لم يتخذ صورة عملية، ولم يستطع المؤتمر أن يخرج به إلى حين الواقع فإن السبب في هذا أن بريطانيا ترى اعتبارات أخرى في الوقت الحاضر. أهمها حاجتها إلى تأييد الولايات المتحدة فيما

(١) البلاغ — العدد رقم ٥١٦٥ بتاريخ ١٨/٣/١٩٣٩

يتعلق بالحالة في أوروبا ، وخوفها لهذا السبب من إسقاط يهود أوروبا . وهم هناك قوة لا يستهان بها .

من أجل ذلك تجنبت في تصريحاتها أن تحدد فترة الانتقال التي ترى وجوبها . وجعلت الوصول إلى الاستقلال رهنا بما يكون من التعاون بين العرب واليهود . أى أنها جعلت اليهود قادرين على منع قيام هذه الدولة وحرمانها من حقها في الاستقلال .

وصرح الأستاذ عزام بك قبل سفره بما يؤيد ما سبق لنا أن قدرناه وتوقعناه . فقال : أن بذور الوحدة العربية قد بذرت في هذا المؤتمر . وأن التعاون في النهاية بين العرب والإنجليز أمر محقق .

مؤتمر القاهرة من أجل قضية فلسطين

عاد العرب من مؤتمر لندن بالفشل . ولكنه فشل عرفوا به أنفسهم ، وكشفوا به قدرتهم على الوصول إلى الغاية . وذلك بشرط واحد فقط ، هو أن يتحدوا ويصبحوا صفاً واحداً أمام المستعمر الدخيل . وبغير ذلك لن يتحقق لهم هدف من الأهداف القومية العربية مهما بلغوا من قوة .

وعقد العرب لأنفسهم بعد ذلك مؤتمراً بالقاهرة لم يكن الفريد من نوعه في الواقع . فقد سبقه مؤتمرات كثيرة . وبنوع خاص قبيل المؤتمر الذي دعته إليه إنجلترا وهو مؤتمر لندن .

واستأنف العرب بحث هذه القضية . وعلق البلاغ — كعادته — على هذه المباحثات فقال بعنوان :

قضية فلسطين

يُستأنف بحثها في القاهرة (١)

جاء فيه :

ليس في قضية فلسطين أى تعقيد . فإن العرب أصحاب البلاد بلا نزاع . وقد وعسّتهم بريطانيا أن تعاونهم على تحقيق استقلالهم في جملة ما وعدت العرب جميعاً من ذلك .

وليس الانتداب عقبة في سبيل الوفاء بهذا العهد . فقد كان لبريطانيا انتداب على العراق . فتخلت عنه وآثرت عليه معاهدة تحالف تترك العراق حراً مستقلاً ، وتصون لبريطانيا مصالحها الحيوية . وبريطانيا تدرك أن هذا السبيل أرشد وأحكم . وقد سلمت في مؤتمر لندن بحق فلسطين العربية في الاستقلال ، وأظهرت استعدادها للنزول عن الانتداب .

أما وعد بلفور فقد كان مما قضت به سياسة الحرب . على أنها أنجزته ولم تخلفه . وهو وعد بإنشاء وطن قومي في فلسطين ، لا تهويد فلسطين كلها . وقد صار في فلسطين الآن من اليهود حوالى خمسين ألف وأربعمائة ألف . بعد أن كانوا قبل سنة ١٩٢٠ بضع عشرات من الآلاف . وقد قبل العرب أن يتركوا من دخل يبق . وأن كان حوالى سبعين ألفاً قد دخلوا خلصة وبطريقة غير قانونية . ولو أصر العرب على إخراج هؤلاء لما عدّوا حقهم فيه كما اعترف بذلك الإنجليز أنفسهم . ولكن العرب آثروا الحسنى ، وأبوا أن يزيدوا في متاعب إنجلترا .

وما دام أن الاستقلال معترف للعرب بحقهم فيه ، وأن الانتداب مسلم بأنه إلى زوال ، وأن الوطن القومى أصبح مفروغاً منه ، ولا سبيل إليه إلا إذا محبت الأمة العربية من فلسطين ، وجهت البلاد العربية المجاورة مصلحتها الحيوية التى يضرها ولا يوافقها قيام دولة صهيونية على الحدود — نقول مادام الأمر كذلك — فإن الباقي مثل المدة التى تحدد لفترة الانتقال ، ووقف الحجرة ، وبيع الأراضى يجب أن يكون الاتفاق عليه قريب المنال . وإذا كان هذا الاتفاق قد تعذر فى لندن لأن طبيعة المؤتمر المزدوج هناك لم تكن تسمح بغير النتيجة السلبية التى انتهى إليها ، فإن مباحثات القاهرة بواسطة رفعة رئيس الوزارة الذى يشق به العرب أتم ثقة خليفة أن تسفر عن التوفيق الذى عز فى لندن .

والواقع أن هذا هو أوان حل القضية . فليس مما يقبل ، ولا بما يوافق مصلحة بريطانيا ومصلحة مصر أيضاً أن تظل معلقة ، وأن تبقى فلسطين فى حالة ثورة فى هذه الأحوال الدولية الحافلة بالآخطار . ورئيس الوزارة المصرية لا يخدم عرب فلسطين وحدهم بسعيه المتواصل لإنصافهم ، بل يخدم بلاده أيضاً ، ويخدم بريطانيا معها خدمة ليس أولى منها بالشكر والتقدير . والعرب يخلصون الود لبريطانيا ، ويدركون قيمة صداقتها ، ويعرفون مبلغ اشتراك مصالحهم ومصالحها . ولكنهم يعرفون حقهم ، ولا يستطيعون أن يفرطوا فيه من غير أن يفرطوا فى وجودهم وكرامتهم . ولا ينجح عليهم أن لصداقتهم لبريطانيا قيمتها كذلك . وما كان إنكار الحقوق قط بما يعين على الاطمئنان إلى الصداقة والثقة بالوفاء .

وقد نهجت بريطانيا أرشد نهج وأحكمه حين آثرت مخالفة العراق ومصر . وبقيننا أنها تكسب كل شيء ، ولا تخسر أدنى شيء . بمثل هذا النهج فى

فلسطين . وقد اعترفت من حيث المبدأ بأن العرب على حق في مطالبهم .

* * *

بعد إعلان الحرب العالمية الثانية

ثم أعلنت الحرب العالمية الثانية في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وتأثرت صحيفة البلاغ - كغيرها من الصحف بهذه الحرب . وذلك على النحو الذي تأثرت به صحيفة الأهل بالحرب العالمية الأولى من قبل .

فمن ذلك أن عدد صفحات البلاغ أصبح لا يزيد عن ثمانى صفحات بعد إذ كان هذا العدد ست عشرة صفحة .

ومن ذلك أن فن الكاريكاتير اختفى من البلاغ اختفاء تاماً ولم يعد يظهر في هذه الصحيفة .

ثم من ذلك اختفاء الصفحة الأخيرة - ونعنى بها الصفحة السادسة عشرة - وهى الصفحة التى كانت لا تشتمل على شئ غير الصور . ويمكن تحديد هذا الاختفاء تماماً باليوم الثانى من شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وهو نفس اليوم الذى أعلنت فيه الأحكام العرفية فى مصر بسبب الحرب .

ثم من ذلك إحلال الأخبار الخاصة بالحرب محل المقال الرئيسى فى الصفحة الأولى من صفحات البلاغ ؛ بحيث اختفى - أو كاد يختفى - هذا المقال هو الآخر . فلم يكن يظهر إلا فى أحوال قليلة ونادرة .

الفصل التاسع

صحيفة البلاغ من أولى زعيمات الصحافة الحديثة

صدر البلاغ في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٣ . وكانت صحيفة السياسة لمحررها الدكتور محمد حسين هيكل قد سبقته إلى الظهور في ٢١ من أكتوبر من نفس السنة أى أن الفرق بينهما من حيث المولد لا يتجاوز ثلاثة أشهر . ومعنى ذلك أنهما متقاربان في النشأة . وليس من السهل أن نقول عن واحدة منهما أنها سبقت الأخرى من حيث التجديد الذى طرأ على الصحافة المصرية بسبب الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩ .

غير أن البلاغ — بنوع خاص — كان يتمتع بقدر كبير من الشعبية لم تتمتع بمثله صحيفة السياسة . فكان من الطبيعى والحالة هذه أن يكون الجهد الفنى الذى تبذله جريدة السياسة أكبر من الجهد الفنى الذى تبذله صحيفة البلاغ ، وذلك حتى تعوض الأولى شيئاً من الشعبية التى تتمتع بها الثانية . ولكن ليس معنى ذلك مطلقاً أن البلاغ كان متخلفاً من حيث الفن الصحفى عن زميلته بل كانت الجريدتان متقاربتين كل التقارب من هذه الناحية .

ولنستمع أولاً إلى الدكتور هيكل يحدثنا عن نوع التجديد الذى مارسه في صحيفته فيقول (١) : « لقد جددنا فى الأسلوب ، وجددنا فى المواضيع . فخرجنا من تلك الدائرة الضيقة التى كانت الصحافة فيها قاصرة على ذكر الحوادث السياسية فى الداخل والخارج . وأفردنا صحائف للأدب والفن والزراعة والسيدات . وكان خروجنا إلى هذه الآفاق التى كانت مغلفة خطوة

(١) جريدة السياسة فى ١٩٢٣/١/٢

سعيدة . فإن غيرنا من الجرائد جاهد ليحذو حذونا . والتنافس في ذاته دافع إلى التقدم .

ويقول هيكل في موضع آخر : (١)

« ومع كل هذه المجهودات العظيمة من كل جانب فإن صحيفة السياسة لم تقم بسداد النفقات التي تنفق من أجلها . لذلك لا يزال الذين أنشأوها يقدمون لها ما تحتاج إليه ، لأنهم لم يفكروا يوم أنشأوها في أن تكون جريدة تجارية . وإنما أنشأوها لتعبر عن آرائهم ، ولتكون مثلاً لما يمكن أن يصل إليه الكمال الصحفي في الشرق . »

لعل أيسر ما يؤخذ من هذه العبارات أن البلاغ حين صدر في سنة ١٩٢٣ كان أمامه نموذج من الصحافة الحديثة يتمثل في الجريدة التي سبقته إلى الصدور وهي صحيفة السياسة . وكان عليه — أى على البلاغ — أن يظهر للقراء بصورة لا تقل عن الصورة التي ظهرت بها السياسة بحال من الأحوال . والحق أن صحيفة عبد القادر لم تأل جهداً منذ نشأتها للوصول إلى هذه الغاية :

فهناك تجديد في الموضوعات والأساليب . وهناك تجديد في الإخراج والتنسيق أو التبويب . وهناك تجديد في الصور والرسوم الكاريكاتيرية . وهناك تجديد في المعالم الطباعية التيبوغرافية أو في الهيئات المطبوعة (٢) .

(١) جريدة السياسة في ١٠/٣١/١٩٢٤

(٢) التيبوغرافيا أو فن الهيئات المطبوعة لفظ مشتق من (تيبو) بمعنى حرف الطباعة (و (غرافيا) بمعنى الهيئة أو الصورة . فالقصد بهذا اللفظ إذن هو الشكل المادى للصفحة من حيث مساحتها وعدد أعمدتها ونوع الوحدات الطباعية المستخدمة فيها ، وترتيب هذه الوحدات ، وحفظ التناسق فيما بينها من جهة ، وبينها وبين الفراغ الأبيض للصفحة من جهة ثانية .

أما توزيع الوحدات التيبوغرافية فوق حيز الصفحة واختيار هذه الوحدات وإبرازها ==

في دولة المجاذيب!!



أردنا ان نمرح بكون الله سين في هذه الامم هم يهاجون وزارة صاحب المقام الرابع على ماشر باشا فل ان
 يوجد في كل احدى ان. الله يا ايها ذلك لاهم يدون ان الوزارة يجب ان تكون ولما على رجبهم القدر!!
 هون - يا ابي انت ناهض صكك ليه؟ ما يبيس هذا وتقول الوزارة التي تحت وتقتد على ادا حيث
 هون؟ - واهي ببيس، ولجون صكك ابيك انت وتقول انك لا رده عندش ما ع ادا انقلب عند
 هارون الرشيد لا حيينا وصاحبتا!! پس لهم امت تظل!! وتعلم في شئت!!
 ١٩١٩/٨/١٧



مطلوب مرشحيه

مكرم ميد - هنا القريش الاصل... غش باجله... استثناء آ... هسيات... ملاوات وزيقات
 ذي ما انم ماوزيت
 كحاشي بنا - شد حيك يا صبري انت واللال - مقظه... احسن يهرب ذي اخوه

وما علينا الآن إلا أن نقف عند تجديد البلاغ في كل مجال من هذه المجالات.

في مجال التحرير

المقصود بالتحرير هنا هو الموضوع والأسلوب . وسنفرد للأسلوب الذى يمتاز به صاحب البلاغ باباً خاصاً يأتي في نهاية هذا الكتاب . أما الموضوع فقد سبق لنا أن رأينا أن البلاغ منذ صدوره طلع على الناس بصفحات جديدة منها : الصفحة الأدبية - الصفحة الفنية - الصفحة العلمية - الصفحة الاقتصادية - صفحة السيدات . الخ . ولم يقتصر البلاغ على ذلك حتى حرص بدون انقطاع على أن يتمتع قراءه بقصة من القصص المترجمة أو المؤلفات . وقد أربت هذه القصص على ثلاثين قصة من القصص الطويلة ، كانت كل واحدة منها تستغرق شهوراً متوالية من حياة البلاغ قبل أن تبدأ القصة التي تليها . وفضلاً عن هذا وذاك وجدنا البلاغ يضيف إلى المواد السابقة كلها مادة بعنوان (في عالم السينما) وأخرى بعنوان (الألعاب الرياضية) وثالثة بعنوان (العالم في صفحة) . كما استطاع البلاغ أن يقدم للقراء من حين لآخر كثيراً من الشخصيات البارزة في عالم الأدب والعلم والفن جميعاً

بهذه الطرق وأمثالها استطاع البلاغ أن يشارك في النهضة الأدبية والنهضة الفكرية التي بلغت أوجها في مصر في الفترة ما بين دستور سنة ١٩٢٣ وقيام الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ . وهي الفترة الذهبية للأدب والفكر في مصر في النصف الأول من هذا القرن .

== وفقاً لحظّة معينة فهو ما يسمى بالإخراج .

راجع أحمد الصاوى : الصفحة الأولى في الصحف الأمريكية ص ٢٠ مخطوطة بمكتبة جامعة القاهرة . وهي عبارة عن الرسالة التي قدمها صاحبها للحصول على درجة الدكتوراه من قسم الصحافة بهذه الجامعة .

فإذا كانت مصر قد نعمت في أثناء تلك الفترة التي أشرنا إليها بأعظم من عرقهم من الشخصيات الكبيرة في تاريخ الأدب الحديث أو النهضة الفكرية الحديثة فإن الفضل في ذلك راجع أولاً إلى هاتين الصحيفتين المتنافستين ؛ وهما السياسة من جانب والبلاغ من جانب آخر . والأمثلة على هذا التنافس بينهما كثيرة لا حصر لها . وحسبنا أن نوه منها بما يلي :

كما كان للسياسة اليومية مجلة دورية باسم (السياسة الأسبوعية) كذلك ظهر للبلاغ مجلة دورية باسم (البلاغ الأسبوعي) . وكانت المجلتان معرضاً كبيراً للأدب والفن . وقد صدر العدد الأول من البلاغ الأسبوعي يوم الجمعة السادس والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦ محرراً بأقلام نخبة من كبار الكتاب والمفكرين ، مشتملاً على كثير من الصور والرسوم ، ومطبوعاً طبعاً أنيقاً على ورق جيد .

وكما كانت السياسة قادرة على تنويع الصفحات التي تقدمها للقراء — وقد صرح بذلك الدكتور هيكل — كذلك أظهر البلاغ أنه ليس أقل مقدرة من السياسة في هذا التنويع . فضلاً عن الصفحات الجديدة التي سبقت الإشارة إليها — كالصفحة الأدبية والصفحة الفنية و صفحة السيدات وغيرها — فقد استن البلاغ سنة أخرى شبيهة بما يحدث في الصحف اليومية في أيامنا هذه . وبمقتضى هذه السنة كان على البلاغ أن يخص كل يوم من أيام الأسبوع على وجه التقريب بمادة من المواد الصحفية ينتدب لها رجلاً من كبار الكتاب في مصر ، تاركاً له أن يملأ فراغ هذه الصفحة بما يحلو له . والمعروف أن البلاغ مارس هذه الطريقة بنجاح منذ عام ١٩٣٦ . ففي يوم الجمعة من كل أسبوع يرى القارئ مادة بعنوان (حديث ذو شجون) للدكتور زكي مبارك . وقد تشر هذه المادة نفسها في يوم آخر كيوم الأحد . وفي يوم السبت يرى القارئ مادة أخرى في البلاغ بقلم الأستاذ سلامة موسى . وفي يوم الأربعاء يجد القارئ صفحة خاصة بالنقد السينمائي في مصر لبعض المختصين . ونسبنا أن نقول أنه في يوم الإثنين

يكتب الأستاذ عبد القادر حمزة نفسه مادة بعنوان (حديث الإثنين) .
 وإليك أمثلة من الموضوعات التي كان صاحب البلاغ يعالجها في هذا الحديث :
 المحاضرات الأدبية - الجماعات الأدبية في مصر - القصص المصرية -
 الحب والدسيسة في قصص التاريخ الإسلامي - نقد لكتاب الأديب إبراهيم
 رمزي - تاريخ الإسلام السياسي لبعض المؤرخين الأجانب - المدائح
 النبوية - حركة التأليف في مصر - أحكام القضاء وأحكام القدر - عهد
 جديد لجماعة الأدب المصري - أحمد زكي أبو شادي ونشاطه في الإسكندرية
 - كليبتر للأستاذ الصاوي - حول أدب المرأة (رداً على رسالة أخته
 من سيدة) وهكذا . وكان العدد الواحد من أعداد البلاغ لا يشتمل على أقل من
 ثلاثة أو أربعة من هذه الموضوعات وأشباهاها يتناولها الكاتب دفعة واحدة .
 وما دما نتحدث عن الأدب وعن التحرير فلا ينبغي أن ننسى للبلاغ
 جميع الطرق الفنية التي ابتدعها في هذا السبيل . ومنها طريقته المعروفة بأسئلة
 البلاغ ، والطريقة التي بنيت على اختراع الجرائد كجريدة الدولة ونحوها . كل
 ذلك فضلاً عن السخرية التي عرضنا على القارئ أمثلة كافية منها في الفصول
 السابقة .

في مجال الإخراج

المقصود بالإخراج الفني أمور كثيرة كما سبقت الإشارة إلى ذلك . منها
 تنسيق الصحيفة . ومنها توزيع الوحدات الطباعية أو (التبويغرافية) على كل
 صفحة من الصفحات طبقاً لسياسة معينة تتم عن ذوق صاحب الصحيفة وتعبير
 عن سياسته في فن الإخراج . كما أن المقصود بهذا الفن كذلك هو الرسوم
 الكاريكاتيرية ، والعنوانات العريضة (المانشات) ، وعنوانات الأعمدة
 والافتتاحيات . وبالجملية يقصد بالإخراج الفني المظهر العام للصحيفة وبرز المعالم

مؤيدو الزعامة المقدسة !!



«وث لا يصح للشعبية ان تكون ذات راجعت حيزها الوطنى و مجلس النواب مد ارجاء ذلك
«و لا يجب ان في هذا تورد على البرلمان الحاضر وعلى الاصله في ان مجلس النواب ينبغي ان ... 11

رأيه الجانوس :-

هري «البرك» ايجام	وكن ما تحاضش
هرك «ايس» في الخطارك	في ساحة البيرش
وه الجانوس جه بوزوك	ويكتره رده ايبوس
ولكنك محال بمر	بميش «ريم القحوس»

شعبي :-

اوك يا عسكري اذن	حي حدود الزعامة
احسا داره حشودا	لما القرب والسكرامه
ان اوداره شيوخ	معد اهدم عربيه
وه الجانوس حيا بوزوك	ومحمد الحايك

١٩٣٧/١٩

التي تمتاز بها كل صفحة من الصفحات وخاصة الأولى والأخيرة .
 في كل واحد من الأمور المتقدمة ظهر البلاغ للقراء على أنه خليق
 بأن يكون زعيماً للصحافة الحديثة — لا ينازعه في هذه الزعامة غير
 صحيفة السياسة .

فأما (التنسيق العام) للبلاغ فقد سبق أن تحدثنا عنه في أول الكتاب
 الثاني وأول الكتاب الثالث . فلا حاجة بنا إلى إعادة القول في ذلك .
 وأما (العنوانات العريضة أو المانشات) فالذي نعلمه من أمر هذه الظاهرة
 الفنية الجديدة أنها بدأت لأول مرة في تاريخ الصحافة المصرية في ملحق من
 ملاحق الجريدة التي كان يحررها أحمد لطفي السيد . وكان ذلك في الحادي عشر
 من فبراير سنة ١٩١٠ . وقد كان من عادة هذه الصحيفة الأخيرة أنها تحتجب
 عن الصدور يوم الجمعة من كل أسبوع . ولكن موضوعاً هاماً في الحقيقة قد
 اضطررها إلى الظهور يوم عطلتها ، وهو الموضوع الذي كتبت من أجله هذا
 العنوان العريض (المانشت) على هذا النحو :

الجمعية العمومية وقناة السويس

على أن هذه العنوانات العريضة التي تملأ عرض الصفحة وتعرف باسم
 (مانشت) كانت نادرة الوقوع في جريدة البلاغ في الطور الأول من حياتها .
 ثم شاعت شيوعاً بالغاً في هذه الصحيفة في الطور الثاني .

هذا من حيث مظهر العنوان أو طريقة إخراجه . أما من حيث تحريره
 فقد امتاز عبد القادر حمزة عن غيره من رجال الصحف في تلك الفترة بطول
 العنوان إلى درجة تلفت نظر القارئ . والأمثلة على هذا كثيرة نكتفي
 منها بمثل واحد :

أي دستور؟



(يظهر الحاشيون أنهم يسمون حيا الدستور ويلاون الدنيا صباحا مشروعة صوته ويحبون كل من
 يمدح الأتباع عليه)
 المصري أهدي — دستور من ألي يماطلوا عليه ؟ أنا أحب أيم ؟ من أتم ألي ملهم كل الخراف
 وارثكم كل الأوزار في حق الدستور ؟
 الناس ألسا — بمصري أهدي نأق وما لا يس ؟ ألي عرفك أنا بهكم من دستور مصر ؟

تكريم وتكريم



قد غرد ألسا — بمصري أهدي ألسا كرك اسطفاك به وروعدك لا ، ألسا على يكت ألت ناس على ألس برحيت
 المصري أهدي — ده نس نس ، جديك يلسا ده ألسا يكت لقلب طيب ومن هم عديم الإسماء ليلهم الأبدل وم من دجل ، وما يلسوا أن
 عزاء الله كره لسا به ما يلسوا أهم صلا

١١٣٦/٨/١٣

لا عذر للوزارة

إذا هي لم تعد النظام الدستوري

ليست المسألة فرصة تسنح فتنهر أو لا تسنح فتكون عذراً لها

بل المسألة أمانة في الأعناق يجب أن تؤدي

أما (المظهر العام للبلاغ) ممثلاً في الصفحة الأولى والأخيرة . فله .
خصائص (تيبوغرافية) عديدة منها :

أولاً — إصرار البلاغ على أن يتخذ لنفسه شعاراً يعرف به من دون
الجرائد . وهذا الشعار هو جملتان من أروع الجمل التي أثرت عن سعد زغلول :
الأولى منهما قوله :

« يعجبني الصدق في القول والإخلاص في العمل وأن تقوم المحبة بين
الناس مقام القانون » . والثانية منهما قوله :
« الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة » .

على أن تكتب إحدى الجملتين فوق عنوان الجريدة ، وتكتب الثانية
تحت هذا العنوان . وبذلك تصبح الجملتان معلباً هاماً من معالم البلاغ ،
وميزة هامة من ميزاته التيبوغرافية كما قلنا .

ثانياً — تخصيص البلاغ صفحته الأخيرة بكامل فراغها للصور
الفوتوغرافية . وقد جرى البلاغ على هذه الطريقة منذ بداية الطور الثاني
من حياته وفي هذا الطور انقسم شعار البلاغ قسمين وأصبح في صفحتين :
القسم الأول — وهو عبارة عن الجملة الأولى من كلام سعد وموضعها
بأسفل العنوان من الصفحة الأولى . والقسم الثاني — وهو عبارة عن الجملة
الثانية من كلام سعد . وموضعها بأسفل العنوان من الصفحة الأخيرة . وأما

الصور الشمسية التي تملأ دائماً فراغ الصفحة الأخيرة فلشخصيات كبيرة ، أو مناسبات سياسية عظيمة يرد لها ذكر في نفس العدد التي تظهر فيه تلك الصور .
ثالثاً - الطباعة . وقد كان صاحب البلاغ - كما قلنا - حريصاً أشد الحرص على أن يكون في طباعته مسaire لأحدث المخترعات في عالم الطباعة . وسبق أن أشرنا إلى الجهود التي بذلها الرجل في هذا السبيل عند الكلام عن مطبعة البلاغ . وكانت هذه الصحيفة - كغيرها من الصحف الأهلية في ذلك الوقت - لا تكاد تستخدم إلا نوعاً واحداً من الأنباط المعروفة في طباعة الكتب المعتادة أما الأنباط الصغيرة - كالبنط ١٢ والبنط ٩ فلم تكن قد عرفت في فن الطباعة بعد . ولا يفوتنا أن نذكر هنا كذلك أن عدداً من أعداد البلاغ صدر بالوان كثيرة : فنوان الجريدة - مثلاً - وهو لفظ (البلاغ) باللون الأزرق وعنوانات المقالات باللونين الأحمر والأسود . كما ظهرت في الصفحة الواحدة أربعة أعمدة باللون الأحمر وثلاثة باللون الأسود (١) .

ويبدو أن عبد القادر كان في هذا العدد من أعداد البلاغ إنما يمارس تجربة جديدة من تجارب الإخراج . ويظهر أنه سرعان ما اقتنع بأنها لا تتفق والذوق الصحفي السليم . فعدل عنها وعاد إلى طريقته المعتادة .
رابعاً - فن الكاريكاتير - وقد أتينا بنماذج كثيرة منه موزعة بين الصفحات السابقة واللاحقة ، ونريد أن نخصه بحديث مستقل فيما يلي :

فن الطرباطير

نحن نعلم أن هذا الفن قديم إلى حد ما في الصحافة المصرية . كما نعرف أن الفتى الإسرائيلي (يعقوب بن صنوع) ربما كان هو الأب الحقيقي لهذا الفن في تاريخ الصحافة . فقد كان هذا الفتى - فيما نعلم - أول من مارسه في أواخر عهد إسماعيل . وجعل من الكاريكاتير ركيزة فنية اعتمد عليها

(١) البلاغ - العدد رقم ٢٤٩٩ بتاريخ ١١/٩/١٩٣١

كل الاعتماد في إصدار صحفه المعروفة التي منها — على سبيل المثال — صحيفة أبي نظارة (١) ثم ظهر هذا الفن على يد كثيرين من الصحفيين لعل من أهمهم سليمان فوزى صاحب الكشكول (١٤ مايو سنة ١٩٢١). ثم أخذ هذا الفن ينمو شيئاً فشيئاً على يد الصحيفة المشهورة باسم روزا ليوسف اليومية (سنة ١٩٢٦). وكانت هذه الصحيفة الأخيرة في الحقيقة رائدة الصحف المصرية اليومية في استخدام الرسوم الكاريكاتيرية. وعليها اعتمدت الجرائد الأخرى كجريدة البلاغ — كما رأينا — فقد استعارت منها كثيراً من رسومها في مناسبات شتى. ولكن — منذ بدأ العبث بالدستور على يد زيور مرة، ومحمد محمود مرة أخرى وبلغت محنة الدستور غايتها على يد صدقي آخر الأمر لم تجد صحيفة البلاغ في الواقع من طريقة تحارب بها أولئك الحكام، وتنال منهم كل منال غير طريقة الكاريكاتير، فأكثرتها وبلغت بها كل ما تريد. وبذا وصل هذا الفن إلى أوجه بين عام ١٩٢٧ و ١٩٣٨ — أغنى في عهد الوزارة النحاسية الرابعة وما بعدها.

الحق لقد كان هذا الفن منذ بدايته في عهد إسماعيل سلاحاً خطيراً في يد الصحافة أرهبت به الحكام، وأهبت به ظهورهم بأكثر مما ألبس الحكام ظهور الصحفيين بسياطهم وقوانينهم التي منها قانون المطبوعات. ولكن لكل شيء في الوجود وجهان. أحدهما وجه الخير، والثاني

(١) كان هناك رأى مخالف لهذا الرأى الذى يقول عن يعقوب بن صنوع أنه إمام فن الكاريكاتير نرضه فيما يلى : صحيح أن هذا الصحفي الكبير نجح نجاحاً مطلقاً النظير في الكاريكاتير القفلى. ولكن هناك فرق بين الكاريكاتير اللفظى والكاريكاتير الذى يؤدى بطريق الصور والرسوم. وهذا الأخير يبنى على المبالغة في تبسيم العيوب الجسدية أو العقلية. على حين أننا نجد رسوم يعقوب بن صنوع قريبة جداً من الواقع. ويوشك ألا يكون هناك فرق بينها وبين الصور الفوتوغرافية من حيث الواقعية وهذا ما يدعونا إلى القول بأنه وإن كان إماماً في الكاريكاتير اللفظى إلا أنه ليس إماماً في الكاريكاتير القفلى فأنمل ذلك أيها القارئ واحكم بما رآه.

اله الحرب. اهو مارس ام سبتمبر:



مارس اله الحرب — أأ طرد الهم إنا كتم نرت صحيح لى لىل ثوبين دول عشان أعمل تر جي لى لى
هسي من مارس لى لى سبتمبر

عدة الشغل



المصري القوي — أأ احب الهم ازاي من سكي بس كنت نشره قلقة ونشطيد الهل وتصرب زعم ولهم
للى وزارة الداخلية السكت أأ الآن فاعن محمد دعوع التيسيج على قلقة ولهم، ويكده من شبع السكتين
للمنحس إنا — يسرى القوي يله القوزلة لما عدة شغل ليه عدة شغل الرجمة

وجه الشر . فإذا كان ما فعله الكاريكاتير من مواجهة الحاكم ونقد آرائه هو الوجه الطيب ، فإن الوجه الخبيث قد بدا بجلاء في اعتداء الكاريكاتير على الناس عامة وعلى الزعماء خاصة . فنال من كرامتهم ، وانحط بالكثير منهم إلى أسفل الدرجات .

الحق — لقد كانت السخرية عن طريق الكاريكاتير تجري في الصحافة الحرة مجرى السخرية عن طريق المقالات الأدبية أو الصحفية . بل كانت السخرية الكاريكاتيرية تنافس السخرية القلبية منافسة قوية ، وتزيد عليها في مجال الإيذاء بالأفراد والجماعات والآراء والأفكار والنظريات . بل إن الصحافة توسعت في استخدام الكاريكاتير إلى الحد الذي أحدث أزمة أخلاقية حادة خاض الكتاب في بيانها ، وانقسموا يومئذ إلى رأيين : رأى ينكر هذا الاتجاه كل الإنكار . وكان يتزعمه ويعبر عنه الدكتور محمد حسين هيكل في جريدة السياسة^(١) . ورأى لا يجد بأساً من استخدام هذا الفن . وكان من دعائه الدكتور طه حسين^(٢) .

(١) السياسة في ٣٠/٥/١٩٣٣

(٢) كوكب الشرق في ٢١/٥/١٩٣٣

خاتمة الكتاب الثالث

عندما انكسفت الشمس

كسفت شمس الدستور عام ١٩٣٠ . وبعد ذلك بقليل ظهر البلاغ الجديد ودخل في طور آخر من أطوار حياته . فيه — أى في هذا الطور الأخير — أخذ يصارع الظلام وكاد أن يصرعه الظلام . لولا أن صمد في ميدان الجهاد بكل ما أوتي من عزم وقوة وإصرار . وكان الدافع له على ذلك أن الدستور نفسه ثمرة كفاح الأمة منذ أجيال عدة ، من أهمها الجيل الذي شهد الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩ . وهي الثورة التي تأثر بها عبد القادر ، وتأثر بزعيمها الكبير سعد . رغلول إلى الدرجة القصوى .

نعم — كنا في الطور الأول من حياة البلاغ أمام ثورة ناجحة وإن لم تكن شاملة . فقد كانت ثورة سياسية فقط ، هدفها الوحيد هو الاستقلال والدستور . ولم تكن ثورة سياسية واجتماعية في وقت معاً كالثورة التي نعيشها اليوم .

فإذا انتقلنا إلى الطور الثاني من حياة البلاغ وجدنا أنفسنا أمام صحيفة تكافح — كما قلنا — في بحر من الظلام تختفى فيه الصور عن الأبصار . بل تسير في طريق من القاذورات حاولت تنظيفه قدر استطاعتها ، وكادت هذه القاذورات أن تغلب عليها . ولا غرابة في ذلك فالعهد الذي دخل فيه البلاغ إذ ذاك كان عهد انتكاس للدستور . ومن حقنا الآن وبعد المقالات التي عرضناها على القارئ . أن نقول إنه كان كذلك عهد انتكاس الأخلاق . وكأن البلاغ في طوره السابقين — والحياة من حوله على نحو ما وصفنا مارداً كبيراً حاول في طوره الأول أن يصعد في سلم الحياة من الجانب الأيمن حتى بلغ الذروة ثم أخذ

في طوره الثاني يهبط في درجات هذا السلم من الجانب الأيسر حتى كاد يصل إلى الدرجة السفلى ١

غير أن من الإنصاف هنا أن نبادر للبرة الثانية فنقول أن الذنب في ذلك ليس ذنب البلاغ؛ وإنما هو ذنب الظروف التي أحاطت بهذه الصحيفة . بل هو ذنب الحكماء الذين صنعوا كل هذه الظروف العصبية : — فالدستور نفسه أسقطوه وحاربوه بكل مآلديهم من قوة . والاتلاف تركوه وسلبوا عليه شواظاً من نار الحزبية . والمحتمل الغاصب سالموه وقالوا للرجل الذي يمثله في القاهرة : دونك البلاد فأذرعها طولاً وعرضاً وشمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً ، وابتذر فيها ما شئت من بذور الفساد والفرقة . والحريات الخاصة والعامة أصبح لها هي الأخرى منظر عجب لا تدرى له من سبب . فهذه الحريات واسعة كل السعة حين يريد لها الحاكم أن تكون كذلك . وهذه الحريات حقيقة كل الضيق حين يراد بها ذلك : وأما الأخلاق ، وأما المثل العليا فقد كادت تنسى في تلك الفترة . وكان من أكبر الدواعي إلى ذلك فساد أداة الحكم في مصر . وأما الحزبية فقد غدت — كما قلنا — نوعاً من تحكم جماعة في جماعة . فإذا أراد أحد من المواطنين أن يحظى لنفسه بمنفعة خاصة به أو بواحد ممن ينتمون إليه ، أو أراد أن ينتقم لنفسه من خصم كان قد ألحق الضرر به أو بذويه فما عليه إلا أن يتربص بالظروف حتى تجود عليه أو على حزبه بالمجيء إلى الحكم . وإذا ذاك يتجلى لنا صدق هذه الحكمة التي كان يمثّلها السيد علي يوسف في صحيفة المؤيد . وهي الحكمة القائلة : « الظلم كامن في النفوس القوة تظهره والضعف يخفيه ، ١

كان البلاغ في طوره الأول لا يرهب الملك ، ولا يتخرج من نقده أو نقد حاشيته كلما صدر عنها عمل يسىء إلى الكرامة الوطنية أو الشعور القومي . فأصبح البلاغ في طوره الثاني يكيل المدح للسلوك ، ويغيظ بهذا المدح المصطنع حزباً

سياسياً كبيراً لحزب الوفد . ومن ثم وجدنا كاتباً كبيراً من الكتاب الأحرار هو الأستاذ عباس محمود العقاد - ينشر مقالاً بعنوان : « الملك حقيقة فاعرفوها طائعين أو مكرهين . من نصر الملك فقد نصر الحق ونصر الأمة . ومن تولى فعله لعنة الحق ولعنة الأمة » (١) . كما وجدنا عبد القادر حمزة نفسه يقول في البلاغ أيضاً : « الملك فوق الأحزاب . نعم - ولكن على المصريين أن يدافعوا عن حقوقه كما يدافعون عن حقوق الوزارة وعن حقوق البرلمان » ، (٢) .

فكيف نسي هذان الكاتبان الكبيران أن القصر كان دائماً يمثل القوى الرجعية في البلاد ؟ وكيف نسي هذان الكاتبان أن ذلك لا يتفق مع كون أحدهما - وهو العقاد - قدم يوماً للحاكمه للعيب في الذات الملكية ؟ كما لا يتفق مع أن عبد القادر حمزة هاجم الحاشية يوماً بكل قسوة وحاول أن يؤدبها بكل غلظة حين اجتأرت على التفكير في إقامة الزينات احتفالاً بأول عيد من أعياد الجلوس الملكي بعد وفاة الزعيم الكبير سعد زغلول

كيف نسي هذان الكاتبان كل ذلك ما لم يكن الفساد الذي تغفل يومئذ في الحياة المصرية وسرى داؤه الفتاك في جسم الأحزاب السياسية والصحافة الوطنية هو الذي حملهما على سلوك هذا المسلك المتناقض كل التناقض مع ما لهما من ماضٍ صحفي مجيد اعترف البحث به في الكتاب الثاني من الكتب التي اشتمل عليها ؟

* * *

وندع كل ذلك وننظر في محنة الوفد المصري في رجاله في تلك الفترة

(٢) البلاغ في ١٤/١٠/١٩٣٧ .

(١) البلاغ في ٣٠/١٢/١٩٣٧ .

التي تؤرخ لها. فبعد أن كان رجال هذا الحزب متضامنين في كفاحهم من أجل قضية الوطن العليا، وبعد أن كانوا يتناسون ذواتهم في سبيل هذه القضية، أصبحوا في عهد انتكاس الدستور والأخلاق متخاصمين متنازعين، ينشق بعضهم على بعض، ويرتاب بعضهم في بعض، ويخوض بعضهم في أعراض بعض. وسرى داء التنازع إلى الصحافة المصرية. فوجدنا العقاد يترك البلاغ في سنة ١٩٢٩ ويجاهر بعدائه لهذه الصحيفة التي كتب لنفسه فيها أجد صفحات حياته. ثم ترى أحمد حافظ عوض صاحب كوكب الشرق، وأحمد توفيق دياب صاحب جريدة الجهاد لا يألوان جهداً في محاربة البلاغ بطريقة تسمى إلى الأخلاق وإلى الزمالة وإلى آداب مهنة الصحافة. وقل مثل ذلك في الثمانية الأعضاء الذين خرجوا على الوفد في عام ١٩٣٢. وقل مثله كذلك في خروج أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي. وأما زعيم الوفد نفسه — وهو مصطفى النحاس — فقد بدا للناس حينذاك وكأنه قد انحرف انحرافاً يوشك أن يكون تاماً عن مبادئ سعد ومبادئ الوفد. فانشق عنه من انشق، واستهان به وبزعامة كثيرين من أفراد الشعب ورجالات الحكم. وأدى كل ذلك إلى أن فقدت البلاد جميع المكاسب التي حصلت عليها. وكان لهذا كله أسوأ الأثر في صحيفة البلاغ وفي الحالة السياسية للبلاد؛ وهي الحالة التي عبر عنها الدكتور هيكل بقوله: «إن البلاد انتقلت من عهد الاستقلال المقيد بالتحفظات في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ — إلى عهد الاستقلال المقيد بالمعاهدة المصرية الإنجليزية في سنة ١٩٣٦». ومع ذلك فقد أجمع عقلاء الأمة إذ ذاك — وفيهم صاحب البلاغ — على أن المعاهدة كانت أسوأ من التصريح، بل كانت انتكاساً حقيقياً لثورة الأمة في سنة ١٩١٩.

ولكن هل يفهم من هذا أننا ننحو باللائمة على البلاغ، أو أننا نخط من شأن هذه الصحيفة في ميدان الجهاد ضد الفساد؟

كلا - فاذا كان على البلاغ أن يفعله حينذاك أكثر من أن يحارب قوى الشر في البلاد ؟ وقد فعل . أو أكثر من أن يقف للمحتل الغاصب بالمرصاد ؟ ولم يضعف في ذلك ولم يهن . أو أكثر من أن يقول رأييه صريحاً في الدستور وفي المفاوضات التي انتهت بالمعاهدة ؟ وقد نافح عن الأول حتى رجع إلى الأمة ، وعارض في المعاهدة حتى ظهر للناس فسادها وعدم صلاحها لأن تكون علاقة طيبة تربط مصر بالبحر . هذا كله فضلاً عن الحرب العوان التي شنها البلاغ ضد مظاهر الانحلال في الأمة كالرشوة والمحسوبية وظهور ذوى القمصان الملونة والفوضى التي اقترنت بكل ذلك .

فعل البلاغ كل هذا . وقام بواجبه في كل هذا . ولكن شاء الحظ العائر - ولم تكن هذه مشيئة البلاغ على كل حال - أن يهبط الوفد من علياء سمائه إلى حيث يرحم بالحجارة والطوب من أعدائه ومن أصدقائه . وهنا خرج عبد القادر على الوفد مكرهاً ، وتنكر لرعيه مكرهاً ، وكان في كل مرة من هذه المرات التي خرج فيها على الوفد يرفع شعارات سعد ، وينادي بمبادئ سعد ، ويذكر الناس بعهد سعد ، ويناشدهم أن ينسوا أحقادهم ويوحدوا صفوفهم ، ويظهروا أمام المحتل الغاصب صفاً واحداً كأنهم بنيان مرصوص .

نعم كانت الصحافة على حق حين ثارت على هذه الأوضاع . وكانت على حق حين استكثرت على حزب الوفد - وهو حزب الأغلبية والحزب الذي تولى قيادة الثورة - أن ينحرف على هذا الوجه . ولكن من الحق أن يقال أيضاً أن الصحافة كانت عنيفة على الوفد وعلى النحاس أكثر من الحد الذي

يكفى لطلب الإصلاح . والذي لا شك فيه أن للأحقاد الشخصية صلة كبيرة بهذا العنف . وسبب آخر يمكن أن ترد إليه هذه السياسة التي قامت على العنف إلى هذا الحد هو أن المسألة في ذلك العهد أصبحت سباقاً كبيراً بين جهات ثلاث وهي : جهة القصر وجهة الانجليز وجهة الأحزاب . وهو

سباق كان يبنى على المنفعة الخاصة . وهنا نجد تناقضا كبيرا فى سياسة هذه الجهات تدل عليه هذه الملاحظة العابرة . وخلاصتها أنه قلما نجد الأحزاب تقف إلى جانب القصر من أجل قضية مصر . وقلما يقف الإنجليز بطبيعة الحال إلى جانب الأحزاب لمثل هذا القصد . ونتج عن ذلك التناقض فى سياسة هذه الجهات الثلاث أن استنفدت كل واحدة منها جهودها وأغراضها . وخارت قواها وظهر ضعفها ، وسقطت أو كادت تسقط فى الميدان ، وبقيت قوة واحدة فقط هى قوة الشعب الذى كان فريسة لهذه الجهات الثلاث ، والذى كان عليه أن يثور على هذا الفساد . وقد شاء القدر أن تكون هذه الثورة التى أجبر الشعب عليها هى ثورة الجيش المصرى فى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ .

فى هذا البحر المتلاطم بأمواج السياسة ، بل فى هذا الجو المملوء بالتناقض فى هذه السياسة يصعب دائماً على الصحف أن تؤدى واجبها ، وعلى المؤرخ أن يقوم بواجبه أيضاً . ولكننا نظرنا إلى كل هذه الاعتبارات حين أردنا أن نكون لأنفسنا رأياً فى صحيفة البلاغ . ونعتقد أننا لم نخرج عن القصد فى كل ذلك .

وندع الكلام عن البلاغ فى المجال السياسى الذى هو أهم المجالات فى الواقع . لأنه المجال الذى استغرق الجزء الأكبر من مجهودات الأمة والصحافة . نقول ندع الكلام عن البلاغ فى هذا المجال ، وننظر فيما فعلت هذه الصحيفة فى المجالات الأخرى . فنجد أنها أحسنت الإحسان كله فى العناية بالعمال . وأخذت بيد هذه الطبقة الكادحة حتى أصبح لها مكان فى المجتمع المصرى ، وحثت هذه الطبقة من أذى الأحزاب ، ومن أذى الحكام ، ومن أذى القصر . ولم تترك لجهة من تلك الجهات أن تتخذ العمال مطية لها إلى تحقيق أغراضها الخاصة .

كما نجد لهذه الصحيفة عناية خاصة بالأدب وقضايا الأدب .

فقد اهتمت بالقصة المؤلفة والمترجمة . وعنيت عناية تامة بحركة النقد التي
اشتد ساعدها في ذلك العهد . وكانت صحيفة السياسة في الواقع هي الرائدة
وهي القائدة في هذا الميدان . وكان البلاغ منافساً خطيراً لها في كل ذلك .
وقد رأينا ظلال هذه المنافسة بينهما عند الكلام عن بعض القضايا الفكرية التي
اهتم بها البلاغ في طوره الأول . وكان من الطبيعي أن تستمر هذه المنافسة
بينهما قوية إلى ما بعد ذلك .

اشترك في تحرير الصفحة الأدبية في البلاغ في الطور الثاني من حياته
كثيرون من كبار الأدباء . منهم العقاد والمازني وزكي مبارك . ولكل
من الثلاثة مسائل في النقد والأدب . على أن الفرق بين مدرسة البلاغ
ومدرسة السياسة كان واضحاً كل الوضوح من هذه الناحية . فقد ذكرنا أن
مدرسة البلاغ تميل في جملتها إلى المحافظة ، على حين أن مدرسة (السياسة)
تميل إلى التجديد . وبقي لكل من المدرستين طابعها الخاص بها إلى قيام
الحرب العالمية الثانية .

غير أن المدرستين — فيما يظهر — كانتا لا توجهان عناية تذكر إلى
المذاهب المعروفة في أوروبا في ذلك الوقت . ونعني بها : المذهب الاشتراكي ،
والمذهب الفاشي أو النازي ، والمذهب الشيوعي ، والمذهب الصهيوني ،
وغيرها من المذاهب السياسية التي عنيت بها الصحافة الوطنية في مصر بعد
قيام تلك الحرب .

وهكذا انحصرت جهود الأدباء في الفترة التي تؤرخ لها — أو كادت
تنحصر — في المسائل الأدبية البحتة . وهي المسائل التي كثر فيها الجدل
على صفحات الجرائد والمجلات . ثم جمعت كل هذه المقالات الأدبية في
كتب يقرأها الناس بعد ذلك . ومن هذه الكتب — على سبيل المثال —
ثورة الأدب للدكتور هيكل ، وحصاد المهيم للمازني ، وساعات بين الكتب
٧٠٩

للعقاد ، وحديث الأربعاء للدكتور طه حسين . وفي جميع هذه الكتب لا يرى القارئ ظلاً لهذه المذاهب السياسية التي سبقت الإشارة إليها .
في يقيني أن هذه الحركة الأدبية التي نشير إليها لا يعيها غير الممارك الشخصية التي خاضها كبار الكتاب من أمثال العقاد وهيكل وطه حسين وتوفيق دياب وزكي مبارك ومصطفى صادق الرافعي والمازني وأحمد حافظ عوض وغيرهم . وهي الممارك التي استخدمت فيها بعض الألفاظ النابية والعبارات الجارحة ، واشتد الكتاب بعضهم على بعض في مجال النقد أو الهدم . وغنمت الصحف من وراء ذلك أرباحاً مادية طائلة .

هكذا نجد أن شجرة الحرية حين لا يكون لها رادع من الشعور بالمسؤولية الأدبية أو الاجتماعية كما تنمر لنا الورود الجميلة والزهور الأنيقة ، وتنشر فينا الروائح الزكية ، تخطئ أحياناً قليلة فتثبت لنا الأشواك المؤذية ، والحشائش الضارة ، وترسل إلينا الروائح التي تزكم الأنوف ولا تريح لها النفوس . أما إذا كانت الحرية من النوع الذي يتقيد بالمسؤولية فإنها لا تقدم لنا إلا النبت الأول .

ذلك إذن هو الدور الذي لعبه البلاغ في الحياة المصرية منذ قيام الدستور في سنة ١٩٢٣ حتى وفاة صاحب البلاغ نفسه في عام ١٩٤١ . بل هذا هو الدور الذي لعبه عبد القادر حمزه نفسه في تاريخ الصحافة المصرية . ومنه يمكن أن نخلص إلى أن عبد القادر كان في تلك الفترة الخطيرة من حياة مصر كاتبها السياسي الأول ، وأن الصحافة المصرية لم تكن تعرف قلباً أقوى من هذا القلم في مجال السياسة ، ولا أهدى منه في الحكم على رجال السياسة ، وأحداث السياسة ؛ وذلك في وقت كانت فيه تلك الأحداث هي كل شيء في مصر . ومن ثم كان عبد القادر معذوراً في أن يحصر كل جهده في

المجال السياسى — لا يكاد يعدوه إلى مجال آخر إلا فى القليل النادر . بل ان الحياة المصرية نفسها تبدو معذورة فى أن حصرت نفسها فيه أيضاً .

(وبعد) فقد رأيت أيها القارئ أننا تكلمنا عن صحيفة البلاغ فى كل ميدان من ميادين نشاطها . وأتينا لم نكد نترك منها غير ميدان الأدب الخالص . ونحن — وإن كنا قد ألمنا بهذا الجانب الأخير فى مواضع شتى من بحثنا هذا — فإنه كان من رأينا دائماً أن نرجى الحديث المفصل عن صفحة الأدب لفرصة أخرى فى المستقبل القريب بمشيئة الله تعالى . وأعنى بها الفرصة التى تصدر فيها الحلقة التاسعة من سلسلة كتابنا (أدب المقالة الصحيفة فى مصر) خاصة بالدكتور هيكى فى صحيفة السياسة . وقد رأينا منذ البداية أن حصة هذه الجريدة الأخيرة من الفكر والأدب ربما كانت أكبر من حصة البلاغ من هذا الفكر أو الأدب . وعلى هذا فلم يكن إغفالنا بعض الشيء للصفحة الأدبية الفكرية فى البلاغ عن تقصير نواخذ عليه ، ولكنها خطوة رسمناها لأنفسنا فى بناء هذه السلسلة التى نشتغل بها إلى اليوم .

اُسْلُوبُ
عَبْدِ الْفَادِرِ حَمْسَةِ

تمهيد

قد تعلم أيها القارئ أنني من المؤمنين بنظرية النشوء والارتقاء وتطبيقها على الظواهر الفكرية والأدبية والاجتماعية ، وأنى أجد في هذا التطبيق تمهيداً مع العقل والمنطق يؤدي إلى نتائج موثوق بها من الناحية العملية البحتة . وعلى أساس من هذه النظرية سرت في كتابي (أدب المقالة الصحفية في مصر) منذ بدايته إلى اليوم . وقد استرعى نظري في هذا الموضوع أشياء :

الأول — أن الأسلوب الأدبي كان يطغى على الصحافة العربية طغياناً كبيراً في دور النشأة — أى في الدور الذي لم تجد الصحافة فيه غير هذا النموذج من التعبير بعد إذ ورتته من الأجيال التي سبقت ظهور الصحافة .

الثاني — أن تخليص الأسلوب الأدبي من سمات الأدب البحت — وبعبارة أخرى — الفصل التام بين الأسلوب الأدبي والأسلوب الصحفي — لم يتم في يوم وليلة . ولكه تم في نحو قرن من الزمان . وظهرت في أثناء هذا القرن مدارس جديدة في الصحافة غير المدرسة التي تقترن بدور النشأة . وكانت كل مدرسة ن تلك المدارس تتقدم نحو الأسلوب الصحفي خطوة . ثم تأتي بعدها مدرسة أخرى تتقدم نحوه خطوة ثانية وهكذا .

الثالث — أن المدرسة التي بدأت حركة الانفصال عن الأسلوب الأدبي هي تلك التي كان على رأسها السيد علي يوسف ، وكان من تلاميذها مصطفى كامل وأحمد لطفى السيد وأمين الرافعي وعبد القادر حمزة ومحمد حسين هيكل .

ومعنى هذا أن حركة الفصل بين الأسلوبين الأدبي والصحفي إنما بدأت

بصاحب المؤيد . ثم كان لكل واحد من أولئك الصحفيين الذين أشرنا إليهم أن تكون له شخصيته التي يستقل بها عن تلاميذ هذه المدرسة . وقد كان هذا الاستقلال في ذاته خطوة من خطوات الانتقال من الأساليب ذات الطابع الأدبي إلى الأساليب ذات الطابع الصحفي . أو بعبارة أخرى — كان كل واحد من هؤلاء يقطع بقلبه مرحلة جديدة في طريق الفصل النهائي بين الأساليب الأدبية والأساليب الصحفية . ولذا كان لكل منهم أسلوب معين يمتاز به عن سواه من كتاب المدرسة التي ينتمى إليها .

- فعلى يوسف عرف بالأسلوب السياسى .
- ومصطفى كامل عرف بالأسلوب الحماسى .
- وأحمد لطفي السيد عرف بالأسلوب الثقافى .
- وأمين الرافعى عرف بالأسلوب الدفاعى .

ومع ذلك لا ينبغي أن ننسى أنه كان لهؤلاء الأربعة الكبار نزوع ما إلى الأسلوب ذى الطابع الأدبي ، على تفاوت بينهم في ذلك ، بحيث كان أقلهم نزوعاً إلى هذا الطابع هو أمين الرافعى . وكذلك كان أسلوب صاحب السيرة . فهو أشد إمعاناً في الصبغة الصحفية من جميع من سبقه من الكتاب الذين أشرنا إليهم . بل هو في رأينا أدخل من أمين الرافعى في باب الأسلوب الصحفي بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة :

بهوثة الأسلوب الصحفي

كثيرون من المتأدبين لا يزالون يسيئون الظن بما نسميه « بالأسلوب الصحفي » . فقد يزعمون أنه الأسلوب القريب من العامية لأنه كثيراً ما يأخذ منها . وقد يزعمون أنه الأسلوب الذى لا يخضع كثيراً لقواعد اللغة والنحو . وقد يزعمون أنه الأسلوب الذى لا يتقيد بالأذواق الأصيلة للغة الفصحى وهكذا .

والواقع أن الأسلوب الصحفي مظلوم في كل هذه الصفات . ذلك أنه الأسلوب الذى يستمد بلاغته الحقيقية من الواقع ومن الحياة العامة ، وأنه الأسلوب الذى يخاطب ألاف الألوف من القراء . ولا بد لهؤلاء جميعاً أن يفهموا ، جيداً . وفى ذلك يقول الصحفى الإنجليزى المشهور ديفو كلمته التى نذكرها دائماً فى هذا المجال — وهى قوله « إذا سألتى سائل عن الأسلوب الذى أكتب به قلت إنه الأسلوب الذى إذا تحدثت به إلى خمسة آلاف شخص عن يختلفون اختلافا عظيماً فى قواهم العقلية — فيما عدا البله والمجانين — فإنهم يفهمون ما أقول » .

ولكن هل معنى ذلك — مرة أخرى — أن الأسلوب الصحفى لا يدخل ضمن الأساليب البليغة بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة ؟

للإجابة عن هذا السؤال لا أجد أوضح من كلمة قالها الشيخ عبد العزيز البشرى عندما حاول أن يصف أسلوب السيد على يوسف صاحب المؤيد . فقد شعر البشرى أن الناس فى زمانه أصبحوا أمام نوع جديد من أنواع الأساليب يخالف ما درجوا عليه من كلام الأدباء والبلغاء قبل ظهور الصحافة . يقول البشرى :

« إن حسن البيان وجودة المقال لا ترجع فى جميع الأحوال إلى تمكن الكاتب من ناصية اللغة ، وتفقهه فى أساليبها ، وبصره بمواقع اللفظ منها ، واستظهاره لصدر صالح من بلاغات بلغائها ، إلى حسن ذوق ورفاهة حس ؛ بحيث يتهاى له أن يصوغ فكرته أنور صياغة ، ويصورها أبدع تصوير . بل إن ذلك ليرجع فى بعض الأحوال — وهى أحوال نادرة جداً — إلى شدة نفس الكاتب ، وإلى قوة روحه . فقد لا يكون الرجل وافر المحصول من اللغة ، ولا هو على حظ كبير من استظهار عيون الكلام ، ولا هو بالمعنى

بتقصى منازع البلاغات . ومع هذا القدر يرتفع بالبيان إلى ما ينقطع دونه
علائق الأقلام . ذلك لأن شدة نفسه ، وجبروت فكرته تأيان عليه إلا أن
تسلو بالكلام ، فتتزع البيان انتزاعاً .

ظاهرة جليلة من ظواهر النقد فطن إليها عبد العزيز البشري . وعليها
يمكن أن نعتد في الدفاع عن بلاغة الصحافة . ولقد تنطبق هذه الظاهرة
أيضاً على القادة ورجال السياسة . فقد لا يكون لأحدهم رصيد من اللغة ومن
الشعر والنثر وغيرهما من مصادر البلاغة . ومع ذلك فإنهم يعتمدون في
بلاغتهم على ما يصوغونه من « الشعارات » التي تسرى في جموع الشعب
سريان البرق ، وتغل في هذه الجموع ما لا يفعل السحر ، ويصبح لها في
عقول الأفراد والجماعات مدلول خاص ربما لا تفهمه الأجيال اللاحقة
لاختلاف ظروفها عن ظروف الأجيال التي سبقتها .

ثم إن هذه الظاهرة التي لفتنا إليها عبد العزيز البشري تنطبق انطباقاً
تاماً على المشهورين من كتاب الصحف . فهؤلاء الكتاب إنما يعتمدون — كما
قلنا — على الواقع الملبوس من حياة الناس . وللواقع في ذاته تأثير
كبير على القراء لأنهم يعيشون فيه وينفعلون به ، وينتظرون من الصحف
ومحرريها أن يعبروا لهم عما يجدونه في نفوسهم من المشاعر التي لا يستطيعون
الإبانة عنها كما يفعل كتاب الصحف .

فالواقعية إذن فضلاً عن كونها صفة من صفات الأسلوب الصحفي ،
فإنها كذلك مصدر من مصادر القوة والبلاغة في هذا الأسلوب . ذلك أن
براعة المحرر الصحفي هي في أن يجعل من القارئ شاهداً من شهود الحادث ،
وشريكاً له في الحكم على القضية السياسية أو الاجتماعية أو الأدبية التي
يعرضها في الصحيفة .

لهذه الأسباب وأمثالها أمكن النظر إلى الأساليب الصحفية على أنها من

الأساليب البليغة . ألم يقولوا في تعريف البلاغة (أنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال) ؟ والحال هنا هو الواقع الذى يعبر عنه الصحفي ويعيش فيه مع قرائه .

* * *

بهذا التمهيد أردنا أن نبدأ الحديث عن أسلوب عبد القادر حمزة في الصحف التى اشترك في تحريرها عامة ، والصحف التى استقل بتحريرها خاصة . وهذه الأخيرة ثلاث هى : صحيفة الأهالى . وصحيفة البلاغ . وصحيفة البلاغ الجديد . ونحن نعرف أن عبد القادر كان يشترك في تحرير « الجريدة » مع الأستاذ أحمد لطفي السيد . وأن ذلك حدث قبل عام ١٩٠٧ . ويبدو أنه استمر في الجريدة إلى عام ١٩١٠ أو قبله بقليل . وإذا كان قلبه قد مرن على الكتابة وأصبحت له قدرة على الخوض في مجال المجتمع والسياسة . ومع هذا وذاك فستترك المقالات التى كتبها عبد القادر في الجريدة جانبا . وننظر أولا في :

أسلوب عبد القادر حمزة في الأهالى

صدرت الأهالى بمدينة الاسكندرية كما تعرف . وكان تعكس حياة هذه المدينة بكل ما فيها من نشاط سياسى وتجارى وأدبى . واجتماعى . ثم جاء الاحتلال البريطانى فرأت هذه الصحيفة أن تهادن رجاله . ولكنها مهادنة المخلص لوطنه لا المخلص لرجال الاحتلال . ثم خضعت الأهالى في سياستها بعد ذلك لتوجيهات محمد سعيد باشا . وهو أحد رؤساء الوزارات الإدارية التى حكمت مصر قبل الثورة . وبما لا شك فيه أن محمد سعيد هذا كانت له يد خفية في الحركات المناوئة للوفد وزعيمه سعد . وكانت الأهالى — إرضاء منها لسعيد باشا في ذلك الوقت — تكتب في هذا المعنى . ثم سرعان ما تبين لها أن الشعب كله في الإسكندرية ساخط على هذه السياسة « ومنذ ذلك

التاريخ ثابت الأهالى إلى رشدتها ، وانقطعت عن الهمز واللمز اللذين اعتادتتهما دائماً عندما تشير إلى عمل من أعمال الوفد ،^(١) ثم ما لبثت الأهالى بعد ذلك أن انتقلت إلى القاهرة . وهناك بدأت عهداً جديداً في حياتها أصبحت فيه مخلصاً لسعد زغلول بعد إذ كانت صديقة لمحمد سعيد .

كان علينا أن نذكر القارىء بسياسة الأهالى على هذا النحو قبل البدء في الحديث عن أسلوب صاحب الأهالى في ذلك الوقت . ونستطيع أن نجمل القول في الصفات التي تميز بها أسلوب عبد القادر فيما يلي :

الصفات العقلية لأسلوب عبد القادر مهيأة بوجه عام

أولاً — صفة الاعتدال . وقد صرحت بها الأهالى في مقالها الافتتاحي الذي أفصحت فيه عن سياستها . وذلك في العدد الأول من إعدادها . وهو العدد الذي عرضناه له من قبل . غير أن هذا الاعتدال الذي بدأ في أسلوب عبد القادر كان يصل أحياناً إلى حد الحذر الشديد من السلطين الشرعية والفعلية مما وجدناه واضحاً كل الوضوح في جميع المقالات التي أوردناها له في هذا البحث .

ثانياً — صفة الواقعية . ولم كان عبد القادر دقيقاً في هذه الصفة . وكثيراً ما تحدثنا عنها في غضون الكلام عن جهود الأهالى في الميدانين السياسى والاجتماعى . وكثيراً ما أوردنا لك أيها القارىء أمثلة من المقالات الصحفية التي تحمل هذه الصفة .

ولا أدل على واقعية الرجل من الطريقة التي تحدث بها عن الإصلاحات

(١) انظر الأهرام في ١٩٦٣/٢/٥ . حيث نجد تحقيقاً للدكتور محمد أنيس في بعض الوثائق

الخاصة بثورة سنة ١٩١٩ .

الصادرة عن الاحتلال؛ وخاصة فيما يتصل بالحكم الذاتى . فقد قال عن هذه الإصلاحات أنها بأيد إنجليزية، وليست بأيد مصرية . ونبه المصريين إلى هذه الحقيقة لكيلا يسرفوا فى الأمل حتى يحدث الله لهم بعد ذلك أمراً . وقد أحدث الله هذا الأمر بالثورة الكبرى سنة ١٩١٩ .

ثالثاً — صفة الهدوء والانتزان — لبدء الرأى بحيث لم نعرف من حياة عبد القادر فى صحيفة الأهالى أنه صدر فى كتابته عن ثورة أو هياج أو حالة عصبية تجعله لا يدرك ماذا يقول . ولا شك أن صفة الهدوء ألزم للصحن . كما أن صفة الثورة والهياج ألزم للخطيب أو الزعيم أو الداعية . وقد أدرك عبد القادر هذه الحقيقة كل الإدراك — أو قل — إن الله تعالى وهبه هذه الصفة ، فرسخت فى طبعه منذ بدايته . وكان ذلك لفائده وفائدة صحافته .

رابعاً — صفة الجد — لا الهزل — فى الكتابة . وهذا الطابع الجدى الذى ساد الكتابة الصحفية فى الأهالى والبلاغ بطوريه لا يفسره فى الواقع إلا قسوة الظروف التى أحاطت بمصر منذ مجئ الاحتلال البريطانى إلى نشوب الحرب العظمى، ثم قيام الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩ . وكلها ظروف جادة وعابسة لا تسمح للشفاة أن تنفرج عن ابتسامة إلا فى الأحوال النادرة ، ولا تدع القلوب تستشعر الفرح أو الغبطة إلا عندما ينتصر الشعب على القوى الرجعية التى كانت تناوئه .

خامساً — صفة النزاهة فى اللفظ والبعد عن الإخاش فى القول . واستمع معى إلى عبد القادر يقول عن نفسه فى مقال له (١) .

« لم يجر قلبنا بما يشغل على النفس ، ويستكره فى السمع ، أو ينبو عن الذوق .

(١) ارجع إلى الفصل السادس من الكتاب الثالث من هذا البحث بعنوان : (أفة المحسوبة)

لأن غايتنا هي الإصلاح لا الإيلام . وطريقتنا هي الإقناع لا الإقذاع .
وليس في أسلوب تناول الذي توخيناه ما يمكن أن يشكو منه أدق الناس
إحساساً ، وأرقهم شعوراً . إذ لا جفوة في العبارة ، ولا عنف في اللفظ ، ولا
إغلاظ في القول ولا شيء غير الموضوع ، ا

سادساً — صفة التفكير المنطقي غير المقيد بألفاظ المنطقة . فالفرق عظيم
جداً في هذه الصفة بين ثلاثة من الكتاب الكبار كانوا يستخدمون الأسلوب
المنطقي . وهم : علي يوسف ، ولطفي السيد ، وعبد القادر حمزة .

فأولهم وهو — علي يوسف — كان يمارس في كتابته طريقة الجدل
المعروفة في أروقة الأزهر من مثل قوله : (ولما كان كذا كان كذا) .
ومثل قوله : (فإذا قلت كذا قلنا كذا) . .

وثانيهم — وهو لطفي السيد — عنى في أسلوبه الصحفي عناية تامة
بالمقدمات والنتائج ، وأكثر من ألفاظ المنطقة والفلاسفة كألفاظ العرض
والجوهر والكم والكيف ، والدوران المنطقي .

وأما ثالثهم — وهو القادر حمزة — فكان يبدو منطقياً في تفكيره لافي
تعبيره . لأنه لم يستخدم في هذا التعبير لفظاً واحداً من ألفاظ المنطقة أو
الفلاسفة إلا فيما ندر .

الحق أنه بسبب هذه الصفات العقلية التي أشرنا إلى طرف منها جاء
أسلوب عبد القادر أسلوباً مذهباً من جميع جوانبه . فقد رأيناه في جميع كتاباته
عف اللفظ ، نزياً معتدل النقد ، بعيداً عن التعالي على القارىء .

غير أننا يجب أن نلاحظ أن هذه الصفات العقلية — وخاصة منها النزاهة
اللفظية — كانت في صحيفة الأهالي أظهر منها في صحيفة البلاغ — وبنوع
خاص في طوره الثاني ، وهو الطور الذي انشق فيه البلاغ عن الوفد ، وطقق
فيه عبد القادر يحارب الفساد حربياً لا هوادة فيها ولا رفق . ومع هذا وذاك

فإن عبد القادر لم يبلغ من عنف العبارة بعض ما بلغه كبار الكتاب الذين شاركوه في تحرير البلاغ . وعلى رأس هؤلاء الكتاب بطبيعية الحال عباس العقاد .

سابعاً — صفة الحذر في الكتابة . وكيف لا يكون عبد القادر حذراً كل الحذر في كتابته والاحتلال البريطاني في عنفوانه ، وميف الرقابة مسلط على رقبته ، والصحافة الوطنية في تلك العهود مسؤولة فوق ذلك عن محاسبة الوالى الشرعى على كل ما يدلى به من أحاديث وتصريحات ، مسؤولة عن تشجيعه عن كل حديث يشتم منه رائحة الرغبة في الاستقلال والتخلص من الحماية والاحتلال . والصحافة الوطنية مضطرة مع ذلك إلى التزام الحذر والحيلة في كل هذه الظروف . فما كان ينبغى لها في حقيقة الأمر أن تتجاوز حدها وتتطاول على أصحاب السلطة الفعلية في البلاد — ونعني بها سلطة الاحتلال — اللهم إلا في أحوال قليلة تقترب بأحداث كبيرة يكون فيها اعتداء الاحتلال على المواطنين المصريين ظاهراً للعيان ، ويكون افتئاته على حقوقهم مما لا يختلف فيه اثنان . فهنا تنبرى الصحافة الوطنية المخلصه للدفاع عن المصريين وكرامتهم وحقوقهم . وهنا نجد صحافة الحزب الوطنى الذى يرأسه الزعيم الشاب مصطفى كامل فى الطليعة .

غير أن هذه الصفة الأخيرة — وهى الحذر فى الكتابة — لم تبرح أن فارقت عبد القادر منذ قيام الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩ . وهما وجدنا صاحب البلاغ يخلع عن نفسه هذه الصفة ، ويستبدل بها صفة الحرية التامة فى المناقشة . وهى الصفة التى تهادى فيها إلى آخر الشوط — وبموقع خاص فى عهد انتصار الدستور كما سبق أن رأينا .

* * *

والآن وقد فرغنا من الحديث عن الصفات العقلية للأدباء الذى عرف به عبد القادر حمزة وجب أن ننقل منه إلى الحديث عن :

١٠ الصفات الفنية لـ «عبد القادر حمزة»

لعل أول ما يتضح من قراءة النماذج التي سبق أن عرضناها على القارئ في غضون هذا البحث أن عبد القادر حمزة كانت عنده صورة صحيحة للمقال الصحفي بالمعنى الذي يفهمه علماء الصحافة والباحثون في تاريخ الصحف من الناحية الفنية الخاصة . والمعروف عند هؤلاء العلماء أو الباحثين أن الصورة التقليدية للمقال الصحفي تتألف من مقدمة و صلب وخاتمة . وإن لم يكن من الضروري على الدوام أن يكون لكل مقال صحفي مقدمة وخاتمة .

وقد وجدنا عبد القادر يتوخى هذا النظام التقليدي في كتابة المقال في أكثر الأحيان . أنظر إليه حين يقول تحت عنوان :

الأقلية بجانب الأكثرية (١)

و تكاد لا توجد بلاد خلت أو تخلو من أقلية وأكثرية . ولكنها في بلاد غيرها في بلاد . وفي أزمان غيرها في أزمان . فهي في بلاد أساسها الجنس . وهي في أخرى أساسها الدين أو المذهب . وقريب عهد أوروبا بالأقليات والأكثرية بين أمم كلها مسيحية ، ولكن منها البروتستانت ومنها الكاثوليك . الأقلية في كل أمة وفي كل زمان تشعر بضعفها فتندفع إلى نوع من أنواع التضامن ، هو العصبية ، تجعل منه قوة تستعير بها عما فقدته من قوة العدد الخ ، .

فهذا مثال من المقدمات التي توصل بها إلى موضوع الخلاف بين المسلمين والأقباط على النحو الذي فصلنا فيه القول في بعض الفصول المتقدمة .

(١) الأملال : العدد رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩١١/٤/٢

مهما يكن من شيء فإننا نستطيع أن نلح في هذا الأسلوب طائفة من الخصائص الفنية الواضحة . ومنها ما يلي :

أولاً — صفة الإيجاز . فهما طال المقال الذي يكتبه هذا الكاتب أو قصر فإنه يتصف بصفة الإيجاز ، أو يقسم بطابع (الأسلوب التلغرافي) على حد تعبير الصحفيين في الوقت الحاضر .

فالفقرة في مقال عبد القادر تتألف من جمل ، حفظها من الطول قليل والجملة في هذا الأسلوب تتألف من ألفاظ ، هي في مجموعها قليلة من حيث العدد . ولو أن هذا المقال كتبه غيره من الكتاب في زمانه أو قبل زمانه لجاء طويلاً مسرفاً في الطول ، مسهباً إلى الدرجة التي يملأ بها المقال صفحة كاملة من صفحات الأهلأى أو البلاغ . وقد كان الإسهاب بالفعل صفة الكاتب الثاني "لجريدة البلاغ" — وهو عباس العقاد .

هكذا وجدنا أسلوب عبد القادر في صحيفة الأهلأى . فلما انتقل الرجل إلى البلاغ — وجدنا أسلوبه يميل قليلاً قليلاً إلى الاتساع . وبنوع خاص حين يناقش المسائل السياسية الهامة — كمسألة المفاوضات . وإذا ذاك تتسع عبارة عبد القادر أكثر من ذي قبل . وتصبح الفقرة في مقاله مؤلفة من جمل طويلة ، وتصبح الجملة الواحدة مؤلفة من ألفاظ كثيرة في العدد وهكذا .

أنظر إليه مثلاً في مقال له بعنوان :

المفاوضات وتصريح ٢٨ فبراير

وقد جاء فيه :

يقول قائلون : أليس أن الوزارة السعدية استنكرت تصريح ٢٨ فبراير وكان رئيسها قبل ذلك اعتبره نكبة وطنية ؟ فكيف يذهب للمفاوضة مع وزارة تعلن في مجلس النواب البريطاني أنها مرتبطة بهذا التصريح ؟ ثم كأنهم لا يفهمون ذلك فيضيفون خطوة أخرى ، ويطلبون من الوزارة أن تحصل من الحكومة البريطانية قبل الدخول في أية مفاوضة على إنكار لتصريح ٢٨ فبراير . فإذا لم تفعل فهي إذن راضية بالتصريح ، منفذة له ، متفاوضة على أساسه .

إن الذين يقولون كل ذلك يعرفون الحق ولكنهم يكتفون . يعرفون أن المفاوضة ليس معناها أن يلقي المفاوض سلاحه ، وينزل عن كل ما في يده قبل كل بحث أو مناقشة . وإنما معناها الاستعداد لإلقاء هذا السلاح بعد البحث والمناقشة . ومعروف أن الحكومة البريطانية أبلغت الحكومة المصرية رسمياً أنها مستعدة في كل وقت للمفاوضة . ومعروف أنها لم تشترط في هذه المفاوضة على الحكومة المصرية أدنى شرط . وذلك معناه أنها مستعدة للبحث والمناقشة في القضية المصرية توصلًا إلى وضع اتفاق بين البلدين بدلا من تصريح ٢٨ فبراير . الخ .

نعم — توسع المحرر في عبارته بعض الشيء ولكنه توسع لا يصل مطلقاً إلى حد الإسهاب . لأنه توسع تقتضيه الفكرة التي يعبر عنها . والدليل على ذلك أنك تحاول أن تجد لفظاً في عبارة الكاتب لا ضرورة له في عبارته من عباراته فلا تجد .

ولكن طبيعة الموضوع الذى يعالجه الكاتب هى التى تفرض عليه الجمل القصيرة أحيانا ، والجمل الطويلة أحيانا . ولا شئ أكثر من ذلك ، ومعنى هذا أن صفة الإيجاز ما زالت هى السمة الغالبة على أسلوب عبد القادر مع تفاوت فى فهم هذه الصفة بتفاوت العهود التى مر بها هذا القلم

ثانياً - صفة السهولة والبعد كل البعد عن الغرابة . قلنا إن عبد القادر خطأ الخطوة الأخيرة نحو (الأسلوب الصحفى) الذى يبتعد كثيراً عن الأسلوب الأدبى ومن آيات ذلك أنه أثر السهولة فى الألفاظ ، وتحاشى الغريب منها ، وأفلح فى أن يحدث بينه وبين القارى نوعاً من الألفة والإيناس عن طريق الأسلوب . فأقبل عليه الكثيرون منهم ، وكانوا يؤثرون أسلوبه على كثير من الأساليب الكتابية الأخرى . ولقد نشرت الأهللى ، كما نشر البلاغ بطوره كثيراً من المقالات لغير عبد القادر ، فإذا هى محشوة بالألفاظ الغريبة ، والتعابير المتكلفة ظناً من كتابها أنهم يكونون بذلك أقدر من سواهم على انتزاع الإعجاب من القارىء . فى حين أن عبد القادر لم ترد فى كتاباته - كما قلنا - كلمة غريبة واحدة . وفى ذلك ما يدل على فهمه المراد بكلمة (الأسلوب الصحفى) عند إطلاقها . وهو ما يصعب فهمه - بطبيعة الحال - على غيره من الكتاب .

ثالثاً - التحرر من قيود الزينة اللفظية . وليس من حقنا فى واقع الأمر أن نذكر هذه الصفة من صفات الأسلوب الذى يمتاز به صاحب السيرة . والسبب فى ذلك أن التخلص من قيود الزينة اللفظية فى كتابة الأساليب الصحفية قديم فى تاريخ التحرير الصحفى ؛ بدأ من أيام السيد على يوسف ومصطفى كامل ولطفى السيد وأمين الرافعى وغيرهم من تلاميذ المدرسة الصحفية الثالثة فى مصر . فإنهم جميعاً تحرروا من قيود الزينة والزخرف . وكان هذا التحرر فى ذاته نقطة التحول من المدرسة الصحفية الثانية إلى المدرسة

الصحفية الثالثة . ومع هذا وذاك فقد وجدنا لكل واحد مما ذكرنا من أولئك الكتاب الكبار المنتمين إلى هذه المدرسة الأخيرة نزوعاً خفيفاً إلى الأدب . أما عبد القادر حمزة فلا نعرف له مقالا صريح الصبغة بهذه الصفة الأدبية ، أو كانت له بعض القيم الفنية عند الأدباء . كالتنظيم الموسيقي للعبارة وكالاستشهاد بكلام القدماء — اللهم إلا نادراً في مثل قوله (ما هكذا نورد الإبل يا سعد) . وقد جعل من هذه العبارة القديمة عنواناً لبعض مقالاته كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

كما لا نعرف مقالا لصاحب السيرة فيه استشهاد بشعر الشعراء إلا نادراً في مثل قوله في مقال له بعنوان « خصوم الوزارة » وفيه يقول :

للوزارة خصوم . ذلك أمر ظاهر وطبيعي . فإنه من عادة الحكم أن يخلق الأعداء . وما تجاوز الواقع ذلك الذي قال :

إن نصف الناس أعداء لمن ولى الأحكام هذا إن عدل

وكالآخذ من القيم الأدبية المعروفة كالتشبيه والاستعارة والكناية والسجع والجناس والطباق . وكلها من الأمور التي لا وجود لها في أسلوب عبد القادر ؛ سواء كان ذلك في الموضوعات السياسية ، أم كان ذلك في الموضوعات الأدبية . وانظر إليه في مستهل حياته الصحفية أى في الدور الذي يكون فيه المحرر الناشئ . أميل إلى الصيغ الأدبية منه إلى الصيغ الصحفية — وقد اختار لنفسه موضوعاً أدبياً خالصاً بعنوان :

الآباء والأبناء

بين الآباء والأبناء قصة لا تنتهى ونزاع لا يهدأ . بينهما مسكون المشيب . وثورة الشباب . بينهما تجربة الأيام ونزق الأحداث . بينهما أناة الروية وعجلة الطيش . بينهما مرمى القانع وتفريط الطامع . بينهما عجز الكبر وقوة الفتوة . بينهما يأس الذى نهل من الحياة حتى ارتوى ، وأمل الظمآن الذى يلمع أمامه . السراب . بينهما ذبول زهرة ذاوية ، وتفتح أخرى تستقبل الحياة ، وتلتعش كلها مسستها أشعة الحرارة .

في الأبناء غريزة الزهو على آبائهم . وفيهم الميل إلى الاعتقاد بأنهم أرقى منهم فكراً ، وأرجح عقلاً ، وأوفر علماً . لذلك — ولأن النفس الفتية مجبولة على حب الاستقلال — تراهم يأنفون من النصيحة ، ويكرهون كل كلمة إرشاد ولو علموا أنها الحق . وقد تراهم يندفعون إلى أعمال ينكرونها على أنفسهم . ولكنهم يعملونها ليظهروا بها كرههم للنصيحة وحبهم للاستقلال ، (١) .

فهذه قطعة أدبية لا شك فيها . ولا شك أيضاً أن الكاتب استأنى في كتابتها ، وتكلف تكلفاً ما في هذه الكتابة ومع هذا وذاك فأنت لا ترى في هذه القطعة غير صفتين فقط من صفات الأدب : أولاً هما — صفة الإيجاز . وخاصة في النصف الأول من هذا المقال . والثانية — صفة المقابلة أو الطباق بين طبائع الأبناء وطبائع الآباء . وهى صفة أملتها على الكاتب طبيعة الموضوع الذى اختاره .

وأما ما عدا ذلك من القيم الأدبية المعروفة لدى الأدباء وأساطين البلاغة . فلا وجود لها تقريباً في هذا النموذج .

ومهما يكن الأمر فتلك هى الغاية التى وصل إليها قلم عبد القادر فى سلم الكتابة ذات الطابع الأدبى . ولا نعرف له مقالا زاد فيه على هذا القدر .

رابعاً — القصد فى استخدام السخرية . ففى العصر الذى بلغت فيه السخرية فى الأدب غايتها — ونعنى به العصر الذى شهد صحيفة البلاغ فى الطور الثانى من حياته ، وبلغ فيه الأدب الهجائى السافر ، والسخرية الصحفية المكشوفة بين عامى ١٩٣٠ أو عام ١٩٣٩ مبلغاً عظيماً .

نقول فى ذلك العصر الذى شهدت فيه مصر هذه الصورة المثيرة من صور السخرية فى الصحافة — لم نجد لقلم عبد القادر مشاركة قوية فى هذا الميدان . ولعله لم يبلغ فى السخرية أكثر من الحد الذى يصوره مقال له بعنوان :

عبرة بالغه فى عبارة موجزة^(١)

وقد جاء فيه : —

إن كان شراً أن ينفى الوطنى عن وطنه فشر منه أن يُنقى الوطنى فى وطنه . صدق مكرم عبيد . تناول الزعماء الفلسطينيون الشاى فى دار صياحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا . فلما كان وقت الكلام تكلم صاحب السعادة مكرم عبيد باشا فقال :

كلبى هى مجرد أمنية يجيش بها صدرى . فأنى أتمنى على الله ألا يجعل نصيب إخواننا منفي سيشل من الفلسطينيين كنصيب إخوانهم منفي سيشل من المصريين الذين كان لهم جزاء سنهار من بعض المواطنين الحاحدين . والواقع — أيها السادة — أنه إذا كان شراً أن ينفى الوطنى عن وطنه فشر من هذا الشر أن ينفى الوطنى فى وطنه .

(١) البلاغ — العدد رقم ٤٩٦ بتاريخ ١/١/١٩٣٩ .

هذه كلمة نعترف بأن كل حرف فيها يدل على أنها صادرة من أعماق قلب حزين . ونعترف أيضاً بأن مكرم باشا لم يصدر في كل ما كتبه وفاه به في حياته السياسية كما صدق في هذه الكلمة . ولا ندري كيف فارقت فيها حرق الدجل حتى قالها بهذا الصدق وهذا الحزن ؟ فكان فيهما رجلا يقرر الواقع ، لا رجلا ينكر الشمس وهي طالعة ، ويزيف الواقع وهو بارز وفقاً للعيون .

يبكي مكرم باشا في كلمته هذه من أن منفي سيشل من المصريين يُجْزَوْنَ الآن بمحود من إخوانهم المصريين . وظاهر أنه لا يريد بمنفي سيشل من المصريين غير اثنين فقط ؛ هما نفسه والنحاس باشا . لأن الباقيين منهم انتقلوا جميعاً إلى جوار الله . وهو يسمى الجزاء الذي يجزى به الآن هذان الإثنان . جحوداً . ونحن نغفر له هذه التسمية لقاء ما في باقي كلمته من الصدق الذي قل أن يعرفه لسانه . وفي هذه التسمية مع ذلك معنى صادق ؛ هو أنين مكرم عبيد أنيناً موجعاً من المصير الذي صار إليه هو والنحاس بين المصريين . ويصف مكرم هذا المصير بعد هذا وصفاً لم نبلغه نحن في كل ما كتبناه عنه . فيقول أنهما صاراً كالمثقفين في وطنهما . ثم يصرخ محزوناً متألماً فيقول : أنه إذا كان شراً أن ينفي الإنسان عن وطنه فشر من هذا الشر أن ينفي الوطني في وطنه . صدق والله مكرم عبيد وأجاد !!

خامساً — الاستغناء أحياناً عن المقدمات — أو بمعنى آخر — الهجوم المباشر على الموضوع . والاستغناء عن المقدمة بسؤال يبدأ به الكاتب مقاله ويلفت به نظر القارئ .

مثال ذلك ما جاء في مقال بعنوان (المعاهدة وحرية الرأي) (١) فقد بدأه

عبد القادر بقوله : « ما الذى يخيف أنصار المعاهدة ، ويلجئهم إلى التضيق على معارضيتها ؟ إن فى وسعهم أن يدافعوا عنها ، ويبينوا مزاياها ، ليقنعوا بها الأمة ، وينقدوا — إذا استطاعوا — ما يحمل به عليها خصومها والذين يرون فيها رأياً غير رأى الموافقين المبتهجين الخ . . بهذا السؤال بدأ المقال ، ولا شك أن هذه الطريقة من طرق التحرير فى الصحافة تعتبر من براعة الاستهلال متى وفق الكاتب إلى اختيار السؤال نفسه .

سادساً — الإطالة فى كتابة العنوان . والعجيب أنه بينما يوجز الكاتب فى كتابة المقال أو العمود ، ولا يسمح لنفسه بالإتيان بألفاظ تزيد عن المعنى المراد ، إذ به يسرف فى كتابة العنوان ؛ حتى ليخيل للقارىء أن العنوان عبارة كاملة من عبارات المقال ، أو أن الكاتب يقدر أن القارىء قد يكتفى بقراءة العنوان ويستغنى به عن قراءة المقال ولذا يأتى به الكاتب على هذا النحو لغاية بلاغية فى نفسه . أنظر إلى هذا العنوان الذى كتبه لبعض مقالاته فى البلاغ (١) .

« هل ما بين إنجلترا ومصر أصعب مما كان بين إنجلترا وأفريقيا الجنوبية ؟ كلا - فعلى إنجلترا حينئذ أن تمهد للحل بإعطاء مصر حقوقها كاملة » .

ولا شك أن الكاتب مدفوع إلى هذه الإطالة فى كتابة العناوانات بدافع واحد فقط هو « الإثارة » . إذ القارىء العادى يمكنه أن يفعل بعنوان كبير أكثر من انفعاله بعنوان لا يشتمل على أكثر من كلمة أو اثنتين . أما القارىء الممتاز فإنه يشعر بعكس ذلك . فالعنوان الذى يتألف من لفظ

واحد يثنى شبيته للقراءة أكثر من العنواين المشتغل على عدد كبير من الألفاظ . وعبد القادر حمزة صحفى شعبى فى أسلوبه من هذه الناحية .

* * *

بقيت ملاحظة واحدة فى أسلوب عبد القادر حمزة . وهى الإشارة إلى الفرق البسيط بين المقال الافتتاحى والعمود الصحفى عند هذا الكاتب . وقد اعتاد عبد القادر أنه يترك المقال الافتتاحى لزميله عباس العقاد . فبملا به هذا الأخير صفحة كاملة من صفحات البلاغ — هى الصفحة الأولى . أما صاحب البلاغ فكان يكفى بكتابة عموده المشهور (على شكل العصا) فى إحدى الصفحات الداخلية وكان العمود الصحفى أقرب دائماً إلى نفس صاحب البلاغ من المقال الافتتاحى .

غير أنه حين غاب العقاد عن البلاغ كان عبد القادر مضطراً إلى كتابة المقال الرئيسى فى الصفحة الأولى بدلاً من زميله . وإذا ذلك وجدنا صاحب البلاغ يطيل فى العبارة على غير عادته . ولكنها إطالة معقولة على كل حال ، ولا يصح أن تقارن بإطالة العقاد . ذلك أن الإيجاز هو الطبيعة الأولى من طبائع صاحب البلاغ كما رأينا . وليس من السهل على المرء أن يأتى شيئاً يخالف ما طبع عليه .

[تم بعون الله]

فهرست الكتاب ج ٧

٥	مقدمة
		الفصل الأول
١٣	شعب يثور
		الفصل الثاني
٣٥	وحدة تتمزق
		الفصل الثالث
٥١	صحفى يتكون
		الفصل الرابع
٨٣	بداية الطريق
		الفصل الخامس
١٠٦	محرر الشعب
		الفصل السادس
١٣٠	مريد الأخبار
		الفصل السابع
١٥٥	الأخبار والمفاوضات غير الرسمية

الفصل الثامن	
الأخبار والمفاوضات الرسمية	١٧٣
الفصل التاسع	
الأخبار والدستور	
أول رجل القانون حتميا يصبح صحفيا	١٩٠
الفصل العاشر	
ضمير الصحفي وراء البرلمان	٢١٣
الفصل الحادي عشر	
بين الصحفي والزعيم	٢٤٤
الفصل الثاني عشر	
الأسلوب القويم	٢٦٩
الفصل الثالث عشر	
وفاة الشهيد	٢٩٠

ج ٨

مقدمة	٣٢١
حياة عبدالقادر حمزة	٣٢٨

الكتاب الأول في صحيفة الأهالي

الفصل الأول : الجواب السياسى لصحيفة الأهالي	٣٤٥
الفصل الثانى : نشأة الأهالي	٣٤٧
الفصل الثالث : صحيفة الأهالي والاحتلال البريطانى	٣٥٦

٣٦٧ الفصل الرابع: الأهالي والفتنة الدينية
٣٨٢ الفصل الخامس: الأهالي وقضية الحكم الذاتي
٣٩١ الفصل السادس: رأى فى ثورة سنة ١٩١٩
٤٠٦ الفصل السابع: جريدة الأهالي وثورة سنة ١٩١٩
٤١٧ الفصل الثامن: الأهالي والتعليم واللغة العربية
٤٣٧ الفصل التاسع: الأهالي والحركة العمالية
٤٤٨ الفصل العاشر: الأهالي فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى
٤٥٧ خاتمة الكتاب الأول: دور (الأهالي) فى التطور السياسى لمصر

الكتاب الثانى

٤٧١ البلاغ فى عهد انتعاش الدستور

٤٧٣ خطة البحث فى هذا الكتاب
٤٧٥ الفصل الأول : سيرة البلاغ
٤٩١ الفصل الثانى: الجو السياسى للبلاغ فى طوره الأول
٥١٢ الفصل الثالث: البلاغ والقوى التقدمية (أ) مساندته الوفد فى الحركة الانتخابية
 الفصل الرابع: البلاغ والقوى التقدمية (ب) الجريدة وراء سعد فى
٥٢٢ المفاوضات الرسمية
٥٣٣ الفصل الخامس: البلاغ والقوى الرجعية (أ) قوة القصر
٥٤١ الفصل السادس: البلاغ والقوى الرجعية (ب)
 قوة الإنجليز
 الفصل السابع: البلاغ والقوى الرجعية (ج) قوة الأحزاب
٥٤٧ والحكومات المناوئة للوفد

٥٥٥ الفصل الثامن : البلاغ وبعض القضايا الفكرية
٥٦٨ الفصل التاسع : البلاغ ووفاء سعد
٥٧٨ خاتمة الكتاب الثانى : عندما بزغت الشمس

الكتاب الثالث

جريدة البلاغ فى طور جديد

٥٨٧ طور انتكاس الدستور
٥٨٩ الفصل الأول : بين البلاغين
٦٠٣ الفصل الثانى : الجو السياسى فى طوره الجديد
٦١٤ الفصل الثالث : البلاغ والإنجليز والدستور
٦٢٦ الفصل الرابع : البلاغ ومعاهدة سنة ١٩٣٦
٦٣٦ الفصل الخامس : البلاغ وتصديق الوفد وسقوط وزارة النحاس الرابعة
٦٥٢ الفصل السادس : البلاغ وفساد الحكم
٦٦٨ الفصل السابع : البلاغ والحركة العمالية فى مصر
٦٨٠ الفصل الثامن : البلاغ وقضية فلسطين
٦٨٩ الفصل التاسع : صحيفة البلاغ من أولى زعيمات الصحافة الحديثة
٧٠٣ خاتمة الكتاب الثالث : عندما انكسفت الشمس

أسلوب عبدالقادر حمزة

٧١٣ تمهيد
٧١٤ بلاغة الأسلوب الصحفى
٧١٥ أسلوب عبدالقادر حمزة فى الأهالى
٧١٨ الصفات العقلية لأسلوب عبدالقادر حمزة بوجه عام
٧١٩ الصفات الفنية لأسلوب عبدالقادر حمزة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤١٨٠ / ١٩٩٦

I.S.B.N - 977 - 01 - 5050 - 9

هذا هو المجلد الثالث من السفر العلمى القيم «أدب المقالة الصحفية فى مصر» للأستاذ الدكتور عبد اللطيف حمزة، رائد الدراسات الصحفية والإعلامية فى مصر والعالم العربى والمجلد الجديد يضم كتابين مهمين من هذه السلسلة الفريدة، الأول: «أمين الرافعى فى صحف اللواء والشعب والأخبار وغيرها»، والثانى: «عبد القادر حمرة فى جريدة الأهالى والبلاغ»، وهما يشكلان الجزأين السابع والثامن من سلسلة كتبه فى أدب المقالة الصحفية فى مصر.

وهذان الجزآن يكملان ما بدأه الدكتور عبد اللطيف حمزة فى الأجزاء الستة السابقة لوضع صياغة جديدة لتاريخ مصر الحديث من خلال منهج علمى جديد يمكن أن نطلق عليه «التفسير الصحفى والإعلامى للتاريخ المصرى الحديث»

وفضلاً عن القيمة الأكاديمية والعلمية لهذه المحاولة الرائدة، فقد كانت لها فوائد أخرى، حيث كشفت عن زوايا جديدة فى الحياة السياسية والفكرية فى مصر والوطن العربى، لم يكن يقدر لها أن تظهر بالوضوح الكافى لولا استخدام هذا المنهج المبتكر فى التحليل والتفسير التاريخى.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا: إن هذا السفر العلمى الرائد «أدب المقالة الصحفية فى مصر» يحتل مكانة مرموقة بين أهم الكتب التى أبدعها العقل المصرى والعربى فى تاريخنا الحديث، مثل «تلخيص الإبريز» للطهطاوى، و«تحرير المرأة» لقاسم أمين و«مستقبل الثقافة المصرية» لطفه حسين، و«العقريات» للعقاد و«شخصية مصر» لجمال حمدان

أ. د فاروق أبو زيد

عميد كلية الإعلام - جامعة القاهرة

تصميم الغلاف: صبرى عبد الواحد

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب